

١٩٥٥ سنة أبريل
المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ
الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة السادسة

العدد الثالث : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٥٥

الطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأمائة : حسن دارد ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

(٢٣٦)

القضية رقم ٢٠٥٤ سنة ٢٤ القضائية :

معارضة . عدم حضور المتهم المحكوم عليه غيابيا بالحبس جلسة المعارضة . تأجيل القضية
لمرض المعارض كطلب الداعي الحاضر عنه . وجوب إعلان المعارض بالجلسة الجديدة .

إذا لم يحضر المتهم المحكوم عليه غيابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضته ،
وحضر عنه محام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة وأجلت
القضية لجلسة أخرى وجب إعلان المعارض إعلانا قانونيا للجلسة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع لبنا مغشوشا بترع ٤٠ ٪
من دسمه مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣
و ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت فيها
غيايبا — عملا بمواد الاتهام — بحبس المتهم ستة شهور بالشغل وكفالة
ألف قرش بلا مصاريف . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأنها
لم تكن بلا مصروفات . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه غيايبا
بتأييد الحكم المستأنف بغير مصروفات جنائية . فعارض وقضى في معارضته
باعتبارها كأنها لم تكن بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن مريض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده بتأييد الحكم المستأنف بالحبس. وفي جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ المحددة لنظر المعارضة حضر محاميه وقرر أنه مريض، وقدم شهادة مرضية، فأجلت المحكمة نظر المعارضة إلى جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٣، وكلفت النيابة بإعلان الطاعن وظلت تؤجل نظر الدعوى لهذا السبب إلى جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٤ إذ حضر فيها محام عن الطاعن وقرر أنه يقيم في وراق العرب فحكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن، فقرّر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٦ من مارس سنة ١٩٥٤، وقدم تقريراً بأسباب طعنه في ٩ من مارس سنة ١٩٥٤، تتحصل في أنه لم يكن يعلم بالجلسة التي قضى فيها باعتبار معارضته كأن لم تكن، إذ لم يعلن بها إعلاناً قانونياً، وأنه قرر بالطعن عند ما علم بالحكم يوم تنفيذه عليه في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤.

ومن حيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن، أن المتهم لم يعلن بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ولم يعلم به إلا يوم تنفيذه عليه في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤.

ولما كان المحكوم عليه غيباً بالحبس، يجب أن يكون حضوره بالجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه، فإذا حضر عنه محام في هذه الجلسة، وطلب التأجيل لمريضه، فأجابته المحكمة، وأجأت القضية لجلسة أخرى، كما هو الحال في الدعوى، وجب إعلان المعارض إعلاناً قانونياً. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه، إذ اعتمد في قضائه باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، إلى أنه بالجلسة التي صدر فيها الحكم حضر عنه محام، وطلب إعلانه بوراق العرب في حين أن الثابت من إعلانات المعارض أن الإجابة ترد دائماً بعدم وجوده بالبلدة سالفة الذكر الأمر الذي ترى معه المحكمة أن المعارض يعلم بجلسات المعارضة ويتهرب من حضورها، يكون مخطئاً في القانون.

وحيث إنه وقد ثبت أن الطاعن لم يعلم بالحكم إلا يوم تنفيذه عليه، وقد قرر بالطعن فيه، وقدم أسباب طعنه في خلال ١٨ يوماً من هذا التاريخ، فإن طعنه يكون مقبولا.

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلاً ونيةً في الحكم المطعون فيه.

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارو
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وراشد عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٣٧)

القضية رقم ٢٢٣٢ سنة ٢٤ القضائية :

اختصاص . قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف . اختصاص
المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع إليها عن وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص
تأسيسا على أن القانون المذكور لا يذهب أثره على الماضى . خطأ فى تأويل القانون .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف
تنص على أنه " يعمل فى المسائل المتعلقة بالرى والصرف بالأحكام المرافقة لهذا
القانون " . كما نصت المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر العالية
التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها الأمر العالى الصادر فى ٢٢ من فبراير
سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩ ، وقد
جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد ما يأتى : " ... وكذلك ألغى المشروع
بلجان الرى وأحال اختصاصها فى جرائم الرى والصرف إلى المحاكم العادية ، وفى
هذا ضمان كبير للأفراد ، كما وضع عقوبات شديدة لمرتكبي هذه الجرائم لتكون
ذات أثر فعال " . ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى تلك اللجان الإدارية
التي كانت تتولى النظر فى جرائم الرى والصرف وجعل ولاية النظر فى هذه الجرائم
للمحاكم العادية وبذا أصبحت هذه المحاكم هى الجهة التى لها وحدها الاختصاص
الذى كان ممنوحا من قبل لتلك اللجان ، مما يتعين معه أن تنظر المحاكم تلك
الدعاوى وتجوز عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذن فالحكم
الذى يقضى بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون المشار إليه ليس متعلقا
بالإجراءات فقط بل تضمنت نصوصه أحكاما جديدة وعقوبات أخرى أشد

مما كانت تنص عليه لائحة الترع والجسور الملغاة مما لا يجوز معه أن ينسحب أثره على الماضي طبقا للسادة هـ من قانون العقوبات ، هذا الحكم يكون مخطئا في تأويل القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام المباني المبينة بالمحضر داخل منافع ترعة المحمودية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٢ و ٧٢ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ ، ومحكمة جنح الرمل الجزئية قضت فيها غيابيا ببراءة المتهم بلا مصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيه غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بغير مصروفات . فطعن وكيل أول نيابة الاسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ لا ينسحب أثره على الماضي وهذا الحكم لا يعتبر أنه أضر بالمتهم المحكوم ابتدائيا ببراءته حتى يصح له أن يعارض فيه ، ولما كانت النيابة قد قررت بالطعن فيه وقدمت الأسباب في المياد القانونية ، فإن طعنها يكون مستوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن هذا الحكم وإن قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إلا أنه يبنى عليه منع السير فيها ، فالطعن فيه بطريق النقض جائز طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ أقام قضاءه بعدم الاختصاص على ما قاله من أن الواقعة حدثت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ وهو قانون أخذ في عقوباته من لائحة

الترع والمساقى المعدودة في سنة ١٨٩٤ ، فليس هو القانون الأصلح لنهم ، وهذا القول من المحكمة غير سديد لأن القانون الجديد قد ألغى اختصاص المجالس الإدارية المخصوص عليها في لأئحة الترع والمساقى ونقل اختصاصها إلى المحاكم العادية ، فليس لهذه المحاكم أن تتدخل في الفصل في الدعوى .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المظنون ضده بأنه في يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ أقام المباني الميمنة بالمحضر بدون ترخيص داخل منافع ترعة المحمودية ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٢ و ٧٢ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ فقضت المحكمة الجزئية غيابيا براءة المتهم . ولما استأنفت النيابة هذا الحكم قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلغائه وعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأسست قضاءها على ما ذهبت إليه من " أن القول بسريان القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ على الماضي بمقولة إنه من القوانين الشكلية الخاصة بإجراءات التداعي بنقله الاختصاص من لجان الري إلى المحاكم العادية ، إنما هو قول فيه انتقال نظر ، كما يبين من نصوص ذلك القانون أنه ليس متعلقا بالإجراءات فقط بل قد تضمنت نصوصه أحكاما جديدة وعقوبات أخرى أشد مما كانت تنص عليه لأئحة الترع والجسور الملغاة وأنه من المبادئ الأساسية المقررة أن القوانين الجديدة لا ينسحب أثرها إلى الوقائع السابقة على تاريخ بدء سريانه ما لم تكن أصلح لنهم طبقا للسادة • من قانون العقوبات " .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف تنص على أنه " يعمل في المسائل المتعلقة بالري والصرف بالأحكام المرافقة لهذا القانون " كما نصت المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر العالية التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها الأمر العالي الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى والمعدل بالقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٠٩ ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد ما يأتي " وكذلك ألغى المشروع لجان الري وأحال اختصاصها في جرائم الري والصرف إلى المحاكم العادية ، وفي هذا ضمان كبير للأفراد ، كما وضع عقوبات شديدة لمرتكبي

هذه الجرائم لتكون ذات أثر فعال“ ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى تلك اللجان الإدارية التي كانت تتولى النظر في جرائم الري والصرف وجعل ولاية نظر هذه الجرائم للمحاكم العادية وبذا أصبحت هذه المحاكم هي الجهة التي لها وحدها الاختصاص الذي كان ممنوحا من قبل لتلك اللجان ، مما يتعين معه أن تنظر المحاكم تلك الدعاوى وتجري عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون مخطئا في تأويل القانون بما يستوجب نقضه . وبما أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لواقعة الدعوى ، فإن ذلك مما يقتضى مع نقض الحكم إحالة القضية لنظر الموضوع من جديد .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وسميح عبد السيد المستشارين .

(٢٣٨)

القضية رقم ٦٩ لسنة ٢٥ القضائية :

دفاع دام . تبديد . تقديم المتهم إلى المحكمة لإقراراً منسوباً للجنى عليه يفيد علم الثاني بأن
الدعوى التي سلمها للأول ليبيعها سرقت منه . إدانة المتهم دون تحقيق هذا الدفاع أو الإشارة إليه
في الحكم . موجب لنقضه .

إذا كان الدفاع قد تقدم للمحكمة بإقرار منسوب منسوبه إلى الجنى عليه يقر
فيه بأنه علم بأن السجائر التي سلمها للتمه لبيعها سرقت منه ، فلم تكن المحكمة بتحقيق
هذا الدفاع ولم تشر إليه في حكمها بالإدانة مع أن الواقعة التي تضمنها الإقرار
المذكور لو ثبتت لا تقتضي ثبوتها نفي التهمة التي دين المتهم بها — فإن سكوت
الحكم عن الرد على هذا الدفاع الهام وعن تحقيقه موجب لنقضه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد البضاعة الموضحة الوصف والقيمة
بالمحضر والملوكة لأحمد محمد مرمي والمسماة إليه على سبيل الوكالة لاستعمالها في أمر
معين لمصلحة المالك هو بيعها فاخذتها لنفسه بنية تملكها إضراراً بالمالك .
وطلبت عقابه بالمسادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الأزبكية
الجزئية قضت ضايباً عملاً بمادة الانهاك — بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة
جنيه لوقف التنفيذ بلامصاريف . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلاً
وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . وأمرت بوقف التنفيذ

بلا مصاري ف . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضور يا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاري ف . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه ، هو أنه دفع أمام محكمة الموضوع بأن السجائر التي سلمت له لبيعها لحساب المجنى عليه وقيمتها ١١ جنيا و ٥٠٠ مليم سرقت منه أثناء نومه ، وأبلغ عن سرقتها وتعهده بناء على طلب ضابط البوليس المحقق بسداد ثمنها للمجنى عليه على أقساط شهرية وبعد أن سددته أعطاه المجنى عليه مخالصة ذكر فيها أنه تحقق له أن السجائر سرقت حقيقة من الطاعن ولم يختلسها لنفسه ، وهذا السداد ، مع إقرار المجنى عليه بأن السجائر سرقت ينفيان جريمة الاختلاس فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدفاع عن الطاعن نفى وقوع جريمة الاختلاس ، وتقدم للمحكمة بإقرار منسوب صدوره إلى المجنى عليه يقرفيه بأنه علم بأن السجائر التي سلمت منه للطاعن لبيعها سرقت منه ، غير أن المحكمة لم تشرف في حكمها إلى هذا الدفاع ولم تعن بتحقيقه ، ولما كانت الواقعة التي تضمنها هذا الإقرار لو ثبتت لاقتضى ثبوتها بذاته نفى واقعة التهمة التي دين الطاعن بها ، وكان سكوت الحكم عن الرد على هذا الدفاع لها ، وعن تحقيقه ، موجبا لنقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ، ونقض الحكم المطعون فيه ، وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل فيها من جديد من هيئة أخرى .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وامين عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٣٩)

القضية رقم ٧٨ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) قبض وتفتيش . وجود دلائل كافية على اتهام شخص بجريمة مخدر . لمأمور الضبط
القضائي أن يقبض عليه ويفتشه بدون إذن . تقدير كفاية الدلائل متروك لمأمور الضبط تحت رقابة
سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(ب) إثبات . اعتراف . تقديره . موضوعي .

١ - لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية
أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجريمة مخدر وأن يفتشه
دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق ، وله تقدير تلك الدلائل ومبلغ
كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

٢ - للمحكمة أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وهل صدر عن إرادة
حرة أو كان وليد إكراه وقع عليه وإذا خلصت إلى أنه صدر منه صحيحا لاشائبة
فيه واعتبرته دليلا مستقلا وليس ناتجا عن الضبط والتفتيش فإن تقديرها في ذلك
كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى من المسائل الموضوعية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز جواهر مخدرة " أفبونا وحشيشا " في
غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد الاتجار وطلبت من غرفة الاتهام إحالته
على محكمة الجنايات لما كتبه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٣ - ٢ و ٣٥ و ٤٥ من
المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به . فقررت بذلك .

ومحكمة جنایات شین الکوم قضت حضوریا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ٢ من الجدول المرافق بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم بنى على إجراءات باطلة - ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الضبط والتفتيش ، فتمضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مع أنه يبين من الوقائع الثابتة بالحكم أن الواقعة ليست من حالات التلبس التي يجوز معها القبض والتفتيش ، وأن ما ادعاه رجال الضبط من أنهم اشتموا رائحة المخدرات ، يكذبه ما ذكره من أنها كانت ملفوفة وموضوعة في جيوب المتهم الداخلية ، وأن زجاج السيارة التي كان يركبها المتهم كان مغلقا . وأخذت المحكمة باعتراف الطاعن دون أن تبحث قيمته وتقدر حالة الطاعن النفسية وقت صدوره ولو أنها فعلت لبان لها أنه كان وليد تفتيش باطل وصادر بالا كراه والترغيب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وعرض لدفاع الطاعن ، وأسس قضاءه برفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش على " أن المتهم (الطاعن) كان في الواقع في حالة تلبس عند ضبطه في السيارة الأجرة إذ أنه رغما عن أن المرشد أبلغ ضابط المباحث برؤية المتهم يعرض المواد المخدرة للبيع قبيل ركوبه السيارة وقد ذكر له أوصافه وأوصاف ملابسه وكانت هذه الأوصاف صحيحة مما يدل على صدق رواية هذا المرشد ، فإن ضابط المباحث ورجال البوليس الملكي السابق ذكرهم شهدوا جميعا بأنهم اشتموا رائحة الحشيش والأفيون تنبعث بشدة من السيارة الأجرة التي كان المتهم راكبا بها وذلك قبل تكليفه بالزول من السيارة وقبل تفتيشه وأن هذه الرائحة النفاذة التي أدركها رجال الضبط القضائي ومعاونوه بحاسة الشم دلت على أن المتهم

كان متابسا وقت وصولهم بجريمة إحراز المواد المخدرة ، وهذه الحالة تخول لضابط المباحث القبض عليه وتفتيشه . لما كان ما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون ، ذلك بأن لأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجريمة مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق ، وله تقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن إليها رجل الضبط القضائي في إجراء القبض على الطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع وصحة التفتيش - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الحكم عرض لاعتراف الطاعن وقال " إن المتهم لا مصلحة له في التمسك بهذا الدفع (الدفع ببطلان القبض والتفتيش) خاصة وقد اعترف أمام النيابة اعترافا صريحا بجريته هذه المواد المخدرة وبأنه كان يعلم أنها من المخدرات الممنوع حيازتها وهذا دليل مستقل ليس ناتجا عن القبض والتفتيش المقال ببطلانهما " - لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وهل صدر عن إرادة حرة أو كان وليد إكراه وقع عليه ، وكانت المحكمة قد خلصت إلى أنه صدر منه صحيحا لا شائبة فيه ، واعتبرته دليلا مستقلا وليس ناتجا عن الضبط والتفتيش وكان تقدير المحكمة في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى من المسائل الموضوعية ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون إلا جدلا في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد
ومحمود إبراهيم إسماعيل وإسماعيل عبد السيد ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٤٠)

القضية رقم ٨١ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . حضور محام مع المتهم في الجناية . واجب قانونا . امتناع المحامي الحاضر من
الدفاع وطلبه التأجيل حتى يحضر المحامي الأصيل ويطلع على ما جدد من تحقيق ومعاينة . عدم
إجابة هذا الطلب والفصل في الدعوى بدون تدب محام آخر للدفاع عن المتهم . إخلال
بحق الدفاع .

إن القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم في الجناية ، وإذن فإذا كانت
المحكمة بعد أن امتنع المحامي الحاضر عن إبداء الدفاع ، وطلب التأجيل وأصر
عليه حتى يحضر محامي المتهم الأصيل ، قد رأت عدم إجابته إلى طلبه ولم تندب
محاميا آخر يطلع على أوراق الدعوى ويتراحم بما يراه محققا لمصلحة المتهم فيما جدد
من تحقيق ومعاينة ، بل فصلت فيها بإدانة المتهم دون أن تتيح له الفرصة لإبداء
دفاعه كاملا — فإن هذا التصرف من جانبها ينطوي على إخلال بحق المتهم في
الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

أوراق

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا السيد أحمد عراقي بأن انتوى
قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية" وأطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله .
فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير العصفرة التشريحية والتي أودت بحياته .
وكان ذلك مع سبق الإصرار ، وطلبت إلى قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة
الجنايات لما اكتنه بالمسادين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات — فقرر بذلك ،

وقد ادعت زوجة القتيل عديله محمد أحمد بحق مدنى قبل المتهم وطلبت أن يحكم لها بمبلغ مائة جنيه مصرى تعويضا . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى "عديله محمد أحمد" مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع ذلك بأنها بعد أن انتقلت للمعينة وأجرت تحقيقا تكليفا مثل الطاعن فيها الأستاذ مرقص بطرس المحامى طلبت من الدفاع إبداء ملاحظات على المعينة والتحقيق التكميل فطلب منها الأستاذ مرقص بطرس التأجيل لحضور الأستاذ فتحى الشرقاوى المحامى الآخر للطاعن لمرضه وقدم لها شهادة دالة على مرضه فرأت التأجيل لجلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٤ لهذا السبب وفى هذه الجلسة لم يحضر الأستاذ الشرقاوى لمرضه ولم ير الأستاذ مرقص أن يقوم بالدفاع عن الطاعن خصوصا بعد ما استجد من معانة وتحقيق تاركا للمحامى الأصيل التعليق على هذا كله ، وعلى ما استجد بعد جدول المحكمة عن قرارها بضم القضايا التى طلب الدفاع ضمها وإعلان الشهود ، وطلب من المحكمة التأجيل ولكنها لم تؤجل القضية ، ولم تندب محاميا آخر ليقوم بواجب الدفاع عن الطاعن ، بل فصلت فى الدعوى بعد أن وقف الطاعن وحده أمامها بلا محام .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة بعد أن سمعت مرافعات الخصوم فى الدعوى أجرت معانة على مكان الحادث بناء على طلب الدفاع وذلك بتاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٤ ، وبعد أن انتهت من إثبات المعانة حددت جلسة اليوم التالى ليبنى كل من الدفاع عن المدعين بالحقوق المدنية والطاعن ، ملاحظاتهم ونهت المحكمة على كل من يوسف يوسف الشهاوى وشيخ

البلد والسيد اسماعيل شلي شيخ الخفراء بالحضور في هذا الموعد للجلسة، وفي هذا اليوم سمعت أقوال اثنين من الشهود ثم أثبتت ملاحظة هذا نصها "وهنا طلبت المحكمة من الأستاذ مرقص بطرس محامي المتهم إبداء ملاحظاته على المعاينة إن كان لديه ملاحظات . فقال إن المتهم مصر على أن محاميه الموكل عنه أخيراً هو الأستاذ فتحي الشرقاوي ويصر على ضرورة إطلاعه على محضر المعاينة الذي تم أمس ، وعلى أقوال الشاهدين اللذين سمعا اليوم وذلك تحقيقاً لدفاع المتهم الخامس التأجيل حتى يحضر الأستاذ فتحي الشرقاوي محامي المتهم الذي منعه مرضه من الحضور أمس ، وأصر الأستاذ مرقص بطرس على ما أبداه اليوم " وقد قررت المحكمة استمرار المرافعة بجلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ ليبدى محامي الطاعن ملاحظاته على المعاينة التي أجرتها المحكمة إن كانت لديه ملاحظات عليها وأسرت بالقبض على الطاعن وحجسه على ذمة القضية . ويجلس ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ حضر الطاعن ومعه الأستاذ مرقص بطرس الذي قال إن الأستاذ الشرقاوي مريض ولم يمكنه الحضور وأن الطاعن يصر على أن يترافع عن الأستاذ الشرقاوي الذي يهمله الإطلاع على محضر المعاينة والرسم الكروكي لمكان الحادث الذي تم بمعرفة المحكمة . وقد أثبتت بمحضر الجلسة بعد ذلك ما يأتي " والمحكمة سألت الأستاذ مرقص بطرس المحامي الحاضر مع المتهم هل لديه ملاحظات لإبدائها على المعاينة التي عملت فقال أترك حق ذلك إلى الأستاذ فتحي الشرقاوي المحامي الذي درس الدعوى وباشرها من بخر التحقيق وقدم شهادة مرضية تفيد مرض الأستاذ فتحي الشرقاوي وطلب التأجيل لهذا السبب . وقال الأستاذ مرقص بطرس المحامي إنه يهمله كذلك سماع شهادة الشاهدين عبد العزيز وعبد الحليم ناصف . فوجهت إليه المحكمة أن طلب سماع هذين الشاهدين كان بناء على طلبها هي ، وأصر الأستاذ مرقص بطرس على التأجيل وصمم على طلباته . " ثم قررت المحكمة إقفال باب المرافعة وإصدار الحكم بعد المداولة . ثم أصدرت حكماً بعد ذلك . ولما كان يبين مما تقدم أن الطاعن تمسك بحضور محاميه الأستاذ فتحي الشرقاوي لإبداء ملاحظاته على المعاينة بعد أن يطلع عليها ، وعلى ما جد من تحقيقات ، وأن المحكمة وإن أجابت هذا الطلب أول مرة ، فأجبت

نظر الدعوى إلى جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ لحضور الأستاذ الشرقاوى مما يدل على اقتناعها بوجهة نظر الطاعن . إلا أنه لما لم يحضر بجلسته ١٥ من يونيو المذكور لم تر التأجيل مرة أخرى لمرضه ، على الرغم من حضور الأستاذ مرقص بطرس وإصراره على ذلك وتقديمه شهادة دالة على مرض الأستاذ الشرقاوى وعدم مرافعته . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم فى الجنائية ، وكانت المحكمة بعد أن امتنع المحامى الحاضر عن إبداء الدفاع وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامى الطاعن الأصيل ، ورأت عدم إجابته إلى طلبه ، لم تندب محاميا آخر يطلع على أوراق الدعوى ويرافع فيها بما يراه محققا لمصلحة المتهم فيما جد من تحقيق ومعاينة ، بل فصلت فيها بإدانة الطاعن دون أن تتيح له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا — فإن هذا التصرف من جانبها ينطوى على إخلال بحق الطاعن فى الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه . وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وإتيحق عبد السيد المستشارين .

(٢٤١)

القضية رقم ١٠٨ سنة ٢٥ القضائية :

ملاح . انتهاء مفعول الترخيص بمجازته وعدم تجديده في المباد . إحرازه . تحقق الجريمة به .
إن جريمة إحراز السلاح بدون رخصة ، تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم
تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات
لاستصدار رخصة جديدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز سلاحا ناريا "بندقية"
بغير ترخيص وثانيا : أحرز ذخائر تستعمل في الأسلحة النارية بغير ترخيص
وطلبت عقابه بأقصى العقوبة ومحكمة هميا الجزئية قضت حضوريا عملا
بالمواد ١ و ١٠ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق
المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات : بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل
وتغريمه ٢٠٠ قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات
تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا مع المصادرة . فاستأنف المتهم ومحكمة
الزقازيق الالبتة دائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات
جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن السلاح موضوع الجريمة ، كان مرخصا للطاعن بحمله برخصة انتهى مفعولها في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وبسبب مرضه طلب من المديرية بعد هذا التاريخ تجديد الرخصة فرفضت ، وطلبت منه تسليم السلاح ، ثم طلب مخدم الطاعن من المديرية اتخاذ الاجراءات لاستخراج رخصة جديدة مع احتفاظ الطاعن بالسلاح ، فبدأت المديرية في اتخاذ هذه الاجراءات ، مما يفيد أنها رخصت للطاعن ضمنا وبصفة وقتية في إحراز السلاح إلى أن تتم إجراءات الرخصة ، الأمر الذي تفتى معه الجريدة ، وقد طلب الطاعن من المحكمة الاستثنائية ضم الأوراق الادارية التي تفيد السير في الاجراءات الخاصة باستخراج رخصة جديدة ولكنها لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية المكونة لجريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوت وقوع هذه الجريمة منه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى إدانته ، وعرض لدفاعه المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بما يفنده ويسوغ اطراحه . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق التي طلب الطاعن من المحكمة ضمها هي المكاتبات التي تبودلت بين مخدمه وبين المديرية لاستخراج رخصة جديدة بإحراز السلاح موضوع الدعوى ، وكان الغرض من هذا الضم — على ما بين من وجه الطعن — هو إثبات السير في الاجراءات الموصلة لاستخراج رخصة جديدة وكانت جريمة إحراز السلاح بدون رخصة تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة ، لما كان ما تقدم فإن هذا الدفاع لو صح وتضمنته الأوراق المطلوب ضمها لا يبنى عليه نفي التهمة المسندة إلى الطاعن ، ويكون لا تريب على المحكمة إذ هي لم تستجب لطلب ضم تلك الأوراق ولم ترد عليه ردًا صريحًا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيننا رفضه موضوعًا .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(٢٤٢)

القضية رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

- (أ) إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة .
- (ب) حجية الشيء المحكوم فيه . تعلق منطوق الحكم وما يكمله ويرتبط به ارتباطا وثيقا من الأسباب .
- (ج) إثبات . اعتراف . حرية محكمة الموضوع في تقديره .
- (د) إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما تظمن إليه من أقواله في حق بعض المتهمين وإعراضها عما لا تظمن إليه منها في حق البعض الآخر . جائز .
- (هـ) حكم . تسببه . دفاع . موضوعي . يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم بالأدانة .
- (و) تقادم . الإجراء القاطع لمدة التقادم . ماهيته .
- (ز) إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . متى تتوفر عناصر الجريمة ؟
- (ح) إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . يكفى لتوافرها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب . عدول الجاني عن هذه الأقوال بعد ذلك . لا يؤثر على قيام الجريمة .
- (ط) مسئولية مدنية . نقض . أسباب موضوعية . رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة كشرط لتحقيق مسئولية المتبوع من فعل تابعه . استظهارها موضوعي .
- (ي) إثبات . نقض . حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . هي أساس الأحكام الجنائية . المجادلة في هذا التقدير أمام محكمة النقض . لا تقبل .
- (ك) إثبات . الأخذ بأدلة في حق متهم وعدم الأخذ بها في حق متهم آخر . جائز .
- (ل) حكم . تسببه . القضاء بالبراءة . لا يلزم فيه تعقب الاتهام في كل دليل يقدمه أراءارة يستدل بها .
- (م) نقض . تعويض . أساس المطالبة به . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
- (ن) دعوى مدنية . تأسيسها من ضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . مثال .

١ — لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر .

٢ — الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به . أما إذا استتجت المحكمة استنتاجا من واقعة مطروحة عليها ، فإن هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقا وظروفا وملايسات الدعوى المعروضة عليها .

٣ — من المقرر أن الاعتراف كدليل في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها الدليلية في الإثبات ، فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق لها أن الاعتراف سليم لا شائبة فيه ، واطمأنت إلى صدقه كان لها أن تأخذ به وتعمل عليه .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد في حق بعض المتهمين وتعرض عما لا تطعن إليه منها في حق البعض الآخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير قوة الدليل موكولا إليها وحدها .

٥ — إذا كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر المكونة للجريمة وأوردت على ثبوتها في حق المتهم أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بمتابعته في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه وأن ترد استقلالاً على كل قول يديه أوجهة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بادانته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

٦ — إن أي إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتنبية الأذهان إلى الجريمة التي كان قد انقطع التحقيق فيها ، يعتبر

قاطعا للتفادى بالنسبة لما حتى لو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين دون البعض الآخر ، وليس من الضروري أن يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة التفادى في حقه .

٧ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تعمد إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي فر بها الجناة ، وأنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة ، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لإطالة الجناة على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا .

٨ - لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصر المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتامها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك .

٩ - إن استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة ، وهو الشرط الذي تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ، هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توافرها أمام محكمة النقض .

١٠ - إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى فإذا تبين من حكمها أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة ووزنتها فلم يقتنع وجدانها بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالإدانة فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

١١ - للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة .

١٢ - إن المحكمة غير مكلفة قانوناً وهي تفتنى براءة المتهم أن تتعقب الاتهام في كل دليل يقدمه ضده أو أداة يستدل بها عليه .

١٣ - إذا كان أساس طالب التعويض المشار إليه في وجه الطعن لم يثره الطعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة .

١٤ - إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت إلى المتهم ورفعت بها الدعوى عليه ، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على أساسه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - الأومباشي أحمد حسين جاد (الطاعن الأول) و ٢ - مصطفى محمد أبو الليل . و ٣ - البوزباشي عبده أرمانيوس سرور . و ٤ - البكباشي حسين كامل . و ٥ - وكيل أومباشي محمد سعيد اسماعيل . و ٦ - الأومباشي حسين محمد رضوان . و ٧ - باشجاويش محمد محفوظ محمد (الطاعن الثاني) . و ٨ - الأميرالاي محمود عبد المجيد (الطاعن الثالث) . و ٩ - البكباشي محمد محمد الجزار (الطاعن الرابع) . المتهمان الأول والثاني - قتلا عمداً ومع سبق الإصرار والترصد الشيخ حسن البضا المرشد العام للاخوان المسلمين ، وشرعاً في قتل الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المحامي عمداً ومع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن بيتاً النية على قتل المجنى عليه الأول ولبتا منتظرين خروج من دار جمعية الشبان المسلمين التي علموا بوجوده فيها حتى إذا ما ظفروا به تقدما منه بطاقتان عليه الرصاص من مسدسيهما قاصدين بذلك قتله فأصاباه وأصابا المجنى عليه الثاني بالحروح الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياة المجنى عليه الأول ، وقد أوقف أثر الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الثاني لسبب لا دخل لإرادة القاتلين فيه وهو إسعافه بالعلاج . والمتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن . اشتركوا بطريق

التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في الجريمة التي وقعت
منهما وذلك بأن اتفقوا وإياهما على قتل المرحوم الشيخ حسن البنا عمدا
مع سبق الإصرار والترصد كما حرضهما المتهم الثامن الأميرالاي محمود عبد المجيد
على ارتكاب الفعل المكون لهذه الجريمة ومساعدتهما المتهمون الثالث والرابع
والخامس والسادس والسابع في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتعمة لارتكابها
إذ ذهب الأربعة الأولون منهم إلى مكان الحادث يشدون أزر المتهمين الأول
والثاني ويردون عنهما من يتصدى لهما أو يحاول ضبطهما أو يحول بينهما وبين
إتمام الجريمة ، بينما وقف المتهم السابع بالسيارة التي يقودها على مقربة منهما
وفي نطاق مسرح الجريمة ، فيسر لهما بذلك سبيل فرارهما بعد إتمام جريمتها ،
وكان أن وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق والمساعدة . والمتهم
التاسع — علم بوقوع جناية القتل العمد المسندة إلى المتهمين المعاقب عليها
بالإعدام فأعان الجناة المتهمون بالجناية على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة
الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها وذلك بأن اتصل بالشاهد
محمد يوسف الليثي الذي عرف رقم السيارة التي استعملت في تهريب الجناة وحمله
على أن يدلي في التحقيق بمعلومات مضللة يعلم عدم صحتها وذلك بقصد تجهيل
رقم تلك السيارة ، وإبعاد الشبهة عن الجناة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة
هؤلاء المتهمين جميعا على محكمة الجنايات لمعايبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢
من قانون العقوبات والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من ذلك القانون
بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني ، وبالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠
و ٢٣١ و ٢٣٢ والمادتين ٤٥ و ٤٦ من نفس القانون بالنسبة للمتهمين من الثالث
إلى الثامن ، وبالمادة ١/١٤٥ — ٢ — منه بالنسبة إلى المتهم التاسع ، فقررت
الغرفة بذلك . وقد ادعى بحق مدني : ١ — السيدة لطفية حسين الصولي "زوجة
الحجني عليه الشيخ حسن البنا" وأولاده القصر الستة المشمولون بولاية جدهم
الشيخ عبد الرحمن البنا وهم : وفاء ، وأحمد سيف الاسلام ، وثناء ، ورجاء ،
وهالة ، واستشهاد بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيئات تعويضا . و ٢ — والدا
الحجني عليه الشيخ حسن البنا وهما — الشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد

ابراهيم صقر ، بقرش صاغ تعويضاً مؤقتاً . و٣ - الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المحامى (المجنى عليه) بمبلغ ثلاثين ألفاً من الجنيئات . وهذه الدعاوى المدنية الثلاث موجهة ضد المتهمين جميعاً بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة المصرية "بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية" . ومحكمة جنابات القاهرة قضت فيها حضورياً - عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الأومباشى أحمد حسين جاد" (الطاعن الأول) و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين السابع "محمد محفوظ محمد والثامن محمود عبد المجيد" (الطاعنين الثانى والثالث) مع تطبيق المادتين ٣٢ فقرة ثانية و ١٧ من قانون العقوبات للمتهمين الثلاثة والمادة ١/١٤٥ - ٢ منه بالنسبة إلى المتهم التاسع "البكاشى محمد محمد الجزار" (الطاعن الرابع) أولاً - بمعاقة أحمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وكل من الباشجاويش محمد محفوظ محمد والأميرالاي محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة "المسئولة عن الحقوق المدنية" (ا) بأن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة لطيفة حسين زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم - وفاء ، وأحمد سيف الاسلام ، وثناء ، ورجاء ، وهاله ، واستشهاد - والمشمولين بولاية جدهم الشيخ عبد الرحمن البنا . (ب) وبأن يدفعوا للشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد ابراهيم صقر "والدى القتل" قرشاً صاغاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت . (ج) وبأن يدفعوا للأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور مبالغ ألفى جنيه على سبيل التعويض وألزم المتهمين المذكورين بالمصروفات المدنية المناسبة وثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة للفريقين الأول والثانى من المدعين بالحق المدنى وعشرين جنيهاً للثالث . وثانياً - بمعاقة البكاشى محمد محمد الجزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة ورفض الدعاوى المدنية قبله . وثالثاً - ببراءة كل من مصطفى محمد أبو الليل يوسف أبو غريب واليوزباشى عبده أرمانىوس والبكاشى حسين كامل والجاويش محمد

سعيد اسماعيل والأومباشي حسين محمد بن رضوان مما أسند اليهم مع رفض
الدعوى المدنية الموجهة لهم .

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني محمد محفوظ محمد ، وإن كان قد قرر الطعن
في الميعاد إلا أنه لم يقدم لطعنه أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

عن طعن الطاعن الأول " أحمد حسين جاد " :

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن . هو التناقض والاضطراب
في أسباب الحكم ، ذلك بأن الحكم بعد أن أورد شهادة محمد الليثي وأقوال المتهم
محمد محفوظ ذكر أن الشطر الصحيح من هذه الأقوال يؤيد رواية محمد الليثي في تصوير
كيفية هروب الجناة بالسيارة ، مع أن الليثي استعرف في التحقيق على محمد محفوظ
وزعم أنه هو القاتل الذي كان يحمل المسدس وقاد السيارة عقب ارتكاب الجريمة ،
بينما جاء في الشطر الذي اعتمدته المحكمة من أقوال محمد محفوظ أن القاتل هو
الطاعن ، وأنه ركب السيارة عقب الحادث في المقعد الخلفي ، وقادها محمد محفوظ ،
فكان يتعين على المحكمة إما اطراح هاتين الروايتين المتناقضتين ، أو بيان العلة
في هذا التناقض .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة بينت في واقعة
الدعوى ما مؤداه أنه " ما أن خرج الشيخ حسن البنا وصهره الأستاذ عبدالكريم
محمد منصور من باب الجمعية وصعدا إلى السيارة ، وبدأ سائقها في إدارة محركها
للسير بها حتى هاجمهما المتهم الأول أحمد حسين جاد (الطاعن) وآخر لم يسفر
التحقيق عن معرفته على وجه اليقين ، وأخذا يطلقان النار على من فيها بأسلحة

نارية أوتوماتيكية كانا قد أهداهما لذلك بعد أن يتنا النية على قتل مرشد الإخوان وتربصا له بالقرب من دار الجمعية التي حلما بوجوده فيها قاصدين من ذلك إزهاق روحه ، فأحدثا به وبصهره المجنى عليه الثاني الأستاذ عبدالكريم منصور الإصابات والجروح الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية ، والتي أودت بحياة الأول ، وخاب أثر الجريمة بالنسبة للثاني لسبب لا دخل لإرادة الجانين فيه وهو إسعافه بالعلاج ، وقد اشترك المتهمان السابع الباشجاويش محمد محفوظ والثامن الأميرالاي محمود عبد المجيد مع هذين القاعلين الأصليين في قتل الشيخ حسن البنا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معهما على ارتكاب الفعل المكون للجريمة وحرصهما المتهم الثامن على مفارقة هذا الفعل ، كما ساعدهما هو والمتهم السابع في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتعمة لارتكابه بأن حملهما السابع تنفيذ الأمر الثامن في السيارة التي يقودها إلى مكان الجريمة ووقف في انتظارهما على مقربة منه فبسر لهما سبيل الفرار بعد إتمامها ، وكان أن وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق وتلك المساعدة “ . ثم أورد الحكم الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت ارتكاب الطاعن لجريمتي القتل والسرقة فيه اللتين دانت بهما ، ومن بين هذه الأدلة التي أوردتها ما تضمنته اعتراف المتهم السابع محمد محفوظ محمد في بعض مراحل التحقيق بأن الطاعن هو بذاته أحد القاتلين اللذين قدما إليه من مكان الحادث يلهمتان واستقلا السيارة التي كان يقودها ، والتي كان ينتظر بها على مقربة من ذلك المكان ثم فر بهما إلى فندق إيدن حيث كان محمود عبد المجيد الطاعن الثالث في انتظارهما ، وأورد الحكم شهادة محمد يوسف الليثي بما حصله أنه كان في ليلة الحادث متجها إلى كشك التليفون بدار جمعية الشبان المسلمين ، وقبل أن يصل إليه سمع صوت أعيرة نارية في الخارج فأصرع يقين الأمر ، فوجد على بعد ستة أمتار منه شخصا نحيف الجسم قمحي اللون لم يقين ملامحه بالضبط ممسكا بيده مسدسا يطلق منه النار على السيارة التي بها المجنى عليهما فصرخ الشاهد مستنجدا ، وعندئذ أطلق نحوه هذا الشخص عيارين نارين لم يصيباه ، وأبصر الشاهد وقتئذ شخصا آخر يحرق في أثر الجاني الذي كان يطلق الرصاص ،

وركب الاثنان سيارة كانت تنتظرهما في الجهة المقابلة لدار الجمعية ثم أسرعت بالفرار ، ويد أن أورد الحكم الأدلة التي حصتها المحكمة والتي جاءت مؤيدة لاعتراف المتهم محمد محفوظ محمد بالنسبة إلى واقعة هروب الطاعن وزميله عقب ارتكاب الجريمة بالسيارة التي كانت يقودها ، عقب الحكم على ذلك بقوله إن المحكمة لا تعول على كل ما خالف هذه الأدلة التي أخذت بها ، فإذا صح ما يدعيه الطاعن في طعنه من أن الشاهد محمد الليثي استعرف في التحقيق على محمد محفوظ زاعما أنه هو الذي كان يحمل المسدس وباشر القتل بنفسه وقاد السيارة عقب ارتكاب الجريمة ، فإن مفاد ماساقه الحكم فيما تقدم أن المحكمة اطرحت هذا الزعم ولم تأخذ به . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر مادام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر ، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه ، لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم ذكر أن الخلاف بين الشهود في شأن الفتى الذي أبلغ عن رقم السيارة التي فرت بالجناة مقصور على التعريف عن سنه وملابسه مع أن هذا الخلاف شمل أيضا طريقة التبليغ عن رقم السيارة وموعد ظهور هذا الفتى ، ومكان التقائه بالشاهد محمد الليثي ، هذا فضلا عن اضطراب هذا الشاهد في بيان مصدر علمه برقم السيارة ، ولم يعن الحكم بالرد على هذه الخلافات مما جعله قاصرا قصورا يعيبه ويبطله ، يضاف إلى ذلك أن الحكم أغفل الرد على ما أثاره الدفاع بشأن أقوال جمال البنا (أني القتل) عن السيارة التي استعملت في ارتكاب الجريمة وكان يركبها محمد وصفي وآخر وكذا شهادة السيدة مزيه عامر من أن محمد الليثي أخبرها بأنه هو الذي شاهد رقم السيارة ، وليس الفتى الأسمر ، وأنه عرضها على أن تشهد بغير ما حدثها به كذلك أغفل الحكم الرد على ما أثاره الدفاع من عدم قيام الدليل على صحة رواية الفتى الأسمر وعدم إمكانه رؤية رقم السيارة ، وتحاذل الحكم في الرد على ما أثاره الدفاع من أن مفاوضات الصلح بين القتل والحكومة والتي عاصرت الحادث كانت ناجحة ، وأن ذلك يؤدي إلى استخلاص وقوع الجريمة بتدبير من السراى

وحدها ، هذا فضلا عن أن رئيس الطاعن ، وهو محمود عبد المجيد ، منقطع الصلة بالسراي ، يضاف إلى ما تقدم أن الحكم سكت عن الرد على ما أثاره الدفاع استنادا إلى تجربة الطيب الشرعى من أن السلاح الذى استعمل فى الجريمة هو غير المسدسين اللذين قالت المحكمة إنهما استعملتا فى ارتكابها وأن نسبة السيارة التى أخذ رقمها إلى محمود عبد المجيد لم تعلم إلا فى اليوم التالى كما شهد بذلك شهود عديدون ، هذا إلى أن الحكم اعتمد ما قاله المتهم محمد محفوظ من أنه نقل الجناة إلى الفندق عقب الحادث على الرغم من أن الشهود تفوا صحة هذه الواقعة ، وعلى الرغم من أن الحكم جرى على عدم الأخذ بإقرارات محمد محفوظ إلا بما يكون مؤيدا بدلائل أخرى أو بشهادة الشهود .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن بصدد الفتى الذى التقط رقم السيارة فقال : "واقعد ذهب الدفاع فى تفصيل رده على الدليل المستمد من التعرف على رقم السيارة إلى التشكيك فى وجود الفتى الأصغر الذى كان هو مصدر الإدلاء بهذا الرقم فى ليلة الحادث ، فيقول إن هذا الفتى لم يظهر له وجود رغم الأدوار الطويلة التى مر بها التحقيق ولو كان موجودا حقا لتقدم للشهادة وهذا الشك ينفية أن واقعة ظهور هذا الشاب عقب الحادث مباشرة أمام دار جمعية الشبان المسلمين وإدلائه برقم السيارة التى فر بها الجناة قد شهد بها عدة شهود عدول من أعضاء الجمعية لم يثبت أن لهم أية مصلحة فى تغيير الحقيقة أو الإيقاع بالمتهمين وهؤلاء الشهود هم الأساتذة الموظفون زكى عبد التواب ومحمد عثمان ومحمود جبر ، فلم تكن رواية الليثى الشاهد الرئيسى فى القضية هى الرواية الوحيدة عن ظهور هذا الشاب وتعرفه منه على رقم السيارة ، أما عدم ظهوره بعد ذلك فقد يكون مرجعه خشية من التنكيل أو القبض عليه أو أن يكون قد تعرض لما تعرض له الليثى على يد البكاشى الجزار من عوامل الإكراه أو الإغراء ليعده عن التحقيق ويحمله على عدم الإدلاء بشهادته وليس ذلك بهيد بعد أن ثبت من شهادة حسن محمد يعقوب صاحب المفهى المقابل لدار جمعية الشبان فى التحقيقات من أن المخبرين كانوا يتعقبون هذا الفتى الأصغر بدليل أن أحدهم حضر إليه عقب الحادث وسأله عنه فأجاب بأنه لا يعرفه ومتى ثبت أن

الفتى الأسمر كان له وجود وأنه أدلى برقم السيارة فعلا وتبين أنها لضابط كبير في الحكومة التي كان بينها وبين الإخوان ما سلف ذكره من خصومة وثار، كان في ذلك الكفاية للتدليل على أنه عرف هذا الرقم فلا محل بعد ذلك للناقشة في كيف تمكن الفتى المذكور من معرفة نمرة السيارة وهل هو ملم بالقراءة ويحسن الرؤية إلى غير ذلك مما يثيره الدفاع ما دام أنه لم يمكن العثور عليه بعد ذلك للأسباب المتقدمة ، أما الفروق الطفيفة بين الشهود المذكورين في تقدير سن الفتى أو في بيان أوصاف ملابسه فلا أهمية لها مادام الجميع قد اتفقوا على وصفه العام بأنه أسمر ، وأنه صغير السن بما يدور حول العشرين سنة ، وأنه كان يرتدى الملابس البلدية ” — وعرض الحكم أيضا لما يثيره الطاعن في شأن السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة ، فأثبت قولا عن تقرير الطبيب الشرعي أن الأظرف المطلقة التي وجدت في مكان الحادث هي سبعة وجند في ستة منها علامات ثانوية تشير إلى إطلاقها من آلة واحدة والأظرف السابع لم تشاهد به هذه العلامة مما قد يشير إلى إطلاقه من آلة أخرى ، وأن هذه الأظرف جميعا ليست من ذخيرة الريفولفرات ولكنها من ذخيرة المسدسات الاتوماتيكية وأنه أمكن إطلاق مثل هذه الأظرف السبعة من الريفولفرات المضبوطة بمنازل المتهمين محمد سعيد اسماعيل والأميرالاي محمود عبد المجيد والمسدس ماركة كولد الذي كان في عهدة المتهم حين كامل ثم سلم للمتهم محمد محفوظ قبل الحادث ، وذلك بالكيفية الواردة في التجارب التي أجراها الطبيب الشرعي ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يذكر أن هذه الأسلحة التي ضبطت لم يستعمل كلها أو بعضها في ارتكاب الجريمة ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على كل ما يثره الدفاع من شبه أو أوجه دفاع موضوعية إذ الحقائق التي أثبتتها وجملات منها قواما لحكمها تكفي رداعلى ما يخالفها ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذين الوجهين ليس في حقيقته إلا جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لهكمة النقض به .

عن طعن الطاعن الثالث الاميرالاي محمود عبد المجيد :

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني هو اخلال الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ في قضية مقتل عبد القادر طه رقم ١٨٣ سنة ١٩٥٣ جنايات مصر القديمة ، وتناقضه مع الدليل الذي استمده من هذه القضية الاخيرة ، وبيان ذلك أن الحكم في قضية مقتل عبد القادر طه ، إذ قضى ببراءة الطاعن وبراءة كل من اتهم بأنه حرضهم على القتل أصبح حجة لاتقبل الدلائل العكسي للبراءة ، غير أن محكمة الجنايات المطعون في حكمها حين أعوزها الدليل رأت في سبيل اثبات اشتراك الطاعن في جريمة مقتل الشيخ حسن البنا أنها بحاجة إلى إثبات اشتراكه في قتل عبد القادر طه ، فأطادت البحث في قضيته وناقشت ادلتها وأولتها تأويلا يخالف الحكم الصادر فيها ويهدره ، مع أن تلك القضية لم تكن معروضة عليها ولا كان مضموما منها سوى الحكم الصادر فيها وأقوال الطاعن ، وقد دعيتها هذه الحاجة إلى أن لا تفلت القول الذي رواه محمد حسن السليمانى عن محمد وصفى بأنه سيستخدم الجناة الذين قتلوا البنا في قتل عبد القادر طه لتحصل من ذلك أن قتلة عبد القادر طه هم قتلة البنا ، كما نبشت المحكمة من جديد قصة المذكرة المؤرخه في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ الخاصة بندب ضابطين وثلاثة من المخبزين قبيل مقتل عبد القادر طه ، مع أن دليل الاتهام الرئيسى في قضية عبد القادر طه كان مستمدا من هذه المذكرة ، وأطرحته المحكمة التى نظرت تلك القضية وكان ردها على هذا الدليل هو دعامة البراءة ، وإذن فما كان يجوز للمحكمة أن تتخذ من هذه المذكرة التى هى جزء من حكم البراءة الذى اكتسب قوة الشئ المقضى دليلا على الإدانة ، هذا فضلا عن وجود التناقض فى الحكم إذ أنه مع تقريره بصحة رواية محمد حسن السليمانى قضى ببراءة أربعة من المتهمين الخمسة الذين ملف ذكرهم من تهمة قتل الشيخ حسن البنا ، كما قضى بالحكم فى قضية عبد القادر طه ببراءتهم جميعا ونعى الحكم على الطاعن تخبطه فى تمليل سبب النذب ، وترتب على ذلك أن النذب كان لغرض إجرامى ، وذلك على الرغم من أن الحكم الآخر الذى قضى بالبراءة هو القول الفصل فى واقعة النذب وتفسيرها وفى بيان ما إذا كان المقصود بها تدمير قتل عبد القادر طه ،

أم لا ، هذا إلى بطلان الحكم لاعتماده في الثبوت على التماثل بين القضيتين ، إذ الدليل المستمد من التماثل بين ظروفها باطل قانونا لأنه لا تماثل بين قضية حكم فيها ببراءة المتهمين ، وبين قضية أخرى يطلب فيها إدانتهم إلا أن يكون التماثل دليلا على البراءة في القضية الأخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، أثبت أن قضية مقتل الضابط عبدالقادر طه كانت مضمومة إلى قضية مقتل الشيخ حسن البنا ، ومعرضة على بساط البحث خلافا لما يذهب إليه الطاعن في طعنه ، ولما كانت القضيتان مختلفتان في السبب والخصوم والموضوع ، إذ لكل منهما ذاتية خاصة وظروف مستقلة عن الأخرى بزمانها ومكانها وبشخص المجنى عليه فيها مما تحقق به المغايرة التي يمنع معها التمسك بحجية الشيء المقضي ، وكانت الأصل في الأحكام ألا ترد هذه الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، وكان يبين من الحكم الصادر في قضية مقتل عبدالقادر طه المضمومة للقضية الحالية التي أمرت هذه المحكمة بضم مفرداتها تحقيقا لوجه الطعن أن محكمة الجنايات حين عرضت للذكر المحررة بخط الطاعن المؤرخة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، لم تقطع في أمر تفسيرها برأي جازم وإنما قالت في ذلك ، أنه من المحتمل جدا إن لم يكن من الراجح أن يكون محمد وصفي بلحا إلى محمود عبدالمجيد لترشيح الأشخاص الذين وردت أسمائهم فيها لندبهم إلى وزارة الداخلية لتعزيز حرس الوزارات فتقدم هذا الأخير للوزارة بهذا الترشيح لاستصدار أمر الندب ، وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد أولت الغرض من هذا الندب تأويلا آخر بقولها " إن الذي تستخلصه المحكمة وتأخذ به من وقائع قضية عبد القادر طه وما أفضى به محمد حسن الساياني في تحقيقاتها وتحقيقات القضية الحالية ومن المذكرة المؤرخة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ سالف الذكر المحررة بخط الأميرالاي محمود عبد المجيد هو أن الضابط والعساكر الذين ءاونوا في قتل حسن البنا والذين أشار إليهم محمد وصفي في حديثه مع محمد حسن وأحمد كامل وإن كان لم يصرح بأسمائهم ليسوا سوى الأميرالاي محمود عبد المجيد ومن استحضرهم من الصعيد للاستعانة ببعضهم في الظروف التي سلفت

الإشارة إليها ، وقد ثبت بالأدلة القاطعة أنه استعمل أحدهم على الأقل هو أحمد حسين جاد في قتل الشيخ البنا كما ثبت أن أحمد حسين كان معه آخر قد يكون أحد زميليه المتهمين الخامس والسادس ، وإن كانت لم تقم الأدلة المقنعة على ذلك ولم يكشف التحقيق عن حقيقة القاتل الثاني ، وترى المحكمة أن مجرد التعبير بلفظ يدل على الاستقبال كثيرا ما يأتي عرضا في الحديث للإفادة عن عمل كان ينتويه الشخص ثم أتته وقد ثبت باعتراف محمود عبد المجيد نفسه في التحقيقات أنه إنما حرر مذكرة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ بناء على طلب محمد وصفي كما لم يثبت أن عساكر أو مخبرين آخرين اشتد بهم وصفي قبل أو بعد هذا الوقت حتى مقتل عبد القادر طه بخلاف هؤلاء الذين تضمنتهم مذكرة محمود عبد المجيد ، كما ثبت فيما تقدم مدى العلاقة القوية والصداقة التي كانت تربط هذا الضابط بزميله محمد وصفي ، والمحكمة إذ تأخذ في حكمها بهذه النتيجة إنما تبنيها على الوقائع التي ثبتت لديها ودون أن تتعرض بخير أو شر للحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات في قضية عبد القادر طه والذي له حجة في خصوصية تلك القضية . لما كان ذلك وكان التأويل الذي أول به الحكم الصادر في قضية عبد القادر طه الغرض المقصود من النذب بأنه من المحتمل أن يكون لغرض برئ ليس في واقعه إلا استنجا استنبطته المحكمة من الظروف والملايسات التي أحاطت به في تلك الدعوى ، وهذا الاستنجا ليست له حجة الشيء المحكوم فيه في الدعوى الحالية فلا يمنع المحكمة المطعون في حكمها من أن تخالفه وأن تستنج من واقعة النذب وظروفها وزمانها ومن التحقيقات التي أجريت بشأنها ومن تماثلها لواقعة النذب الأخرى التي ثبتت في القضية المطروحة أمامها من حيث ظروفها والأشخاص المتدين وطريقة نذبهم أن النذب في هذه القضية الأخيرة لم يكن إلا لتنفيذ غرض جنائي ، متى كانت ظروف ووقائع الدعوى المطروحة عليها تؤيد ذلك كما قرر الحكم ، لما كان ما تقدم فإن المحكمة حين اتخذت من تماثل واقعة نذب أحمد حسين جاد في قضية عبد القادر طه لواقعة نذبه في القضية موضوع الطعن قرينة على توافر الغرض الجنائي من النذب فإن ذلك من حقها ولا تكون قد خالفت القانون في شيء .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في الثبوت على حكم محكمة الثورة ضد الأستاذ إبراهيم عبد الهادي قد خالف القانون ، إذ يفهم منه أن محكمة الجنايات جعلت في اعتبارها أن حكم محكمة الثورة حجة على أن الجريمة وقعت بإشتراك الحكومة وبواسطة أعوانها أى موظفيها ، ومعنى هذا أن احتمال وقوع الجريمة من غير موظفين ولغير حساب الحكومة وبغير اشتراكها كان احتمالا ممتنعاً على محكمة الجنايات أن تواجهه لمخالفته لحكم محكمة الثورة ، وهذا القيد الذى قيدت به محكمة الجنايات نفسها بتصورها خطأ بأن حكم محكمة الثورة قد أثبت وقوع الجريمة من موظفين لحساب الحكومة وباشتراكها قد أثر حتماً في عقيدة المحكمة ، هذا إلى أن حكم محكمة الثورة لا يقيد قانوناً محكمة الجنايات بأى حال ، لأن من شرائط حجية الشيء المقضى به توافر وحدة الخصوم ووحدة السبب في الدعويين ولأن محكمة الثورة لا تخضع لضوابط هذه الحجية ، ولأن الادعاء الذى وجه إلى الأستاذ إبراهيم عبد الهادي هو ادعاء سياسى إدارى بعيد عن الناحية الجنائية التى يحكمها قانون العقوبات ، ولأن محكمة الثورة لم تسمع قضية مقتل الشيخ حسن البنا يضاف إلى ذلك أنه ما كان يجوز لمحكمة الجنايات أن تحيل على حكم محكمة الثورة في اثبات الدعوى قبل الطاعن وهو حكم غير مسبب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين أشار إلى الحكم الصادر من محكمة الثورة قال " أصدرت محكمة الثورة في القضية رقم ١ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المقامة ضد الأستاذ إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزارة الأسبق حكماً بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت فيه بإدانته بالنسبة لجميع الادعاءات المقامة عليه وبمعاقبته عنها بإعدامه شنقاً ومصادرة كل ما زاد من أمواله وممتلكاته عما ورثه شرعاً لصالح الشعب ، وصدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ مع تخفيفه بالنسبة لعقوبة الإعدام وإبدال السجن المؤبد بها ، وكان من ضمن الادعاءات الست التى وجهت إليه الادعاءان الثالث والرابع ويتضمن أولهما أنه أتى أفعالا من شأنها بإفساد أداة الحكم وذلك أنه في خلال الفترة بين ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨

٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ بوصفه رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية أشاع حكم الارهاب بأن اعتدى على الحريات العامة وتزعم حملة اعتقالات واسعة النطاق للتنكيل بالمواطنين بأن أمر أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة منهم وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامره وكلها اجراءات لم يكن يقتضيها أمن أو سلامه اللهم إلا دافع الانتقام والتشفى مخالفا بذلك أحكام الدستور الذي كان قائما وقتئذ ، ويتضمن الادعاء الثانى أنه أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم وذلك أنه فى خلال عام ١٩٤٩ هيا لأعوانه الأسباب التى يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ حسن البنا وعمل على تضليل التحقيق بقصد إفلات الجناة من العقاب“. واستطرد الحكم يقول : ”إنه مما لا شك فيه أن حكم محكمة الثورة لا يمتد أثره إلى المتهمين الحاليين بداءة ولا يصح أن يتخذ دليلا على أنهم هم الذين ارتكبوا الحادث لأن حجته قاصرة على ما جاء به وعلى شخص المتهم فيه إلا أنه متى ثبت لهذه المحكمة أن بعض المتهمين فى هذه القضية هم الذين قتلوا واشتركوا فى قتل المرحوم الأستاذ حسن البنا فإن الرابطة تقوم من تلك اللحظة بين ما تقضى به هذه المحكمة وبين ما قضت به محكمة الثورة من اعتبار الأستاذ ابراهيم عبد الهادى مسئولا عن تهيئة الأسباب التى يسرت لهم القتل إذ أنه بهذا الحكم تكون قد تحددت شخصية هؤلاء الذين قصدتهم محكمة الثورة فى حكمها وترى المحكمة أن حكم محكمة الثورة إذ أثبت على رئيس الحكومة أنه هيا لأعوانه الأسباب التى يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ البنا ، فإن هذا الحكم يعد دليلا بذاته فى خصوصية الجنية المستفادة منه على مسئولية الحكومة عن هذه الجريمة معززا للأدلة التى سبق أن أوردتها المحكمة فى هذا الصدد تأييدا لهذه المسئولية وأن الجريمة تمت لحسابها ولحساب الملك السابق معا“.

وحيث إنه يبين فى جلاء من هذا الذى أوردته الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تتخذ من حكم محكمة الثورة دليلا أو قرينة على الطاعن وإنما جعلت من إدانته فى القضية الحالية استنادا إلى أدلة الثبوت التى ساقها ، ومن إدانة الأستاذ ابراهيم عبد الهادى فى الادعاء الرابع الذى وجه إليه حقيقة تكشف الستار عن شخصية بعض من عندهم محكمة الثورة بأن الأستاذ ابراهيم عبد الهادى هيا لهم الأسباب التى يسرت لهم ارتكاب جناية القتل ثم حصلت من هذه الحقيقة دليلا آخر

يساند الأدلة التي أوردتها في صدد إثبات مسئولية الحكومة عن هذه الجريمة ، وليس في ذلك ما يفيد من قريب أو بعيد أن محكمة الجنايات عند تقدير الأدلة القائمة قبل الطاعن قد قيدت نفسها بحكم محكمة الثورة أو أنها جعلت لهذا الحكم حجية قانونية ضده ، ولكنها قصرت هذه الحجية على مسئولية الحكومة التي لا شأن للطاعن في التحدث عنها ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس من الواقع أو القانون .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع هو بطلان الحكم لاعتماده على اعتراف المتهم محمد محفوظ محمد الذي عدل عنه والذي صدر منه في ظل الرهبة ولقصوره وتناقضه ومخالفته للثابت في الأوراق ، ذلك بأن اعترافات محمد محفوظ كانت وليدة الرعب الملازم للظروف التي صاحبت اعتقاله في السجن الحربي والتي كانت تشعره هو وبقية المتهمين بأن مصيرهم صار في يد الإخوان ، وكانت هذه الاعترافات أيضا وليدة التهديد والضرب والتعذيب في السجن ، وقد أثار الدفاع عن الطاعن ذلك أمام محكمة الجنايات ولكنها ردت عليه ردا قاصرا يدل على أنها لم تفتن إلى حقيقته يضاف إلى ذلك أن الحكم قد خالف القانون وأخل بحقوق الدفاع حين استند في الرد على عدول محمد محفوظ إلى ما قاله المدافع عنه بالجلسة الأستاذ عبد الفتاح لطفى بعد تنحيته عن الدفاع ، لأن ما قاله في شأن العدول لم يصدر منه إلا بعد زوال صفته كهمام عن الطاعن لا يملك التحدث عنه ، ولا تملك المحكمة أن تعول على قوله في أطراح العدول عن الاعتراف ، هذا فضلا عن أن العبارة التي وردت على لسان المحامي المذكور نقلا عن الطاعن تعتبر من أسرار المهنة فلا يجوز له إفشاؤها وقد أغفل الحكم إلى جانب ذلك أغلب الاعترافات التي صدرت من محمد محفوظ وأخذ بشرط منها وهو الخاص بإقدامه على نقل المتهم الأول وآخر عقب ارتكاب الحادث بسيارة الطاعن رقم ٩٩٧٩ من منطقة الجريمة إلى فندق إيدن حيث كانت الطاعن في انتظارهم ، وهذا الشرط لا أصل له في اعترافات محمد محفوظ الذي لم يقل قط إنه نقل أحدا من المتهمين إلى ذلك الفندق ، وكذلك ذكر الحكم أن الاعترافات التي أخذت بها المحكمة تأيدت بشهادة

محمد حرك وعهد ندا وعبد الله فواز والبكاشي طه زغلول مع أن شهادتهم لا تؤيد الاعتراف بل تكذبه ، هذا إلى أن الحكم قد شابه التناقض حين أخذ بأقوال محمد حرك وطه زغلول على علاقتها وهي تؤدي إلى إدانة جميع المتهمين بينما دان الحكم ثلاثة منهم فقط وبرأ الباقيين وهذه التبرئة تفيد تكذيب الحكم لتلك الأقوال نفسها .

وحيث إن الحكم عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه فقال : "إذ إنه فيما يختص بما ذكره الدفاع من أن اعترافات محفوظ لا يصح الأخذ بها لما تضمنته من أقوال متناقضة أو لا تتفق مع الواقع والعقل وأنه أبداهما تحت تأثير الخوف وعوامل الإكراه في وقت كان فيه حبس السجن الحربي ويستدل الدفاع على ذلك بما قدمه من الأمثلة المختلفة على أن محفوظ كان يضيف في كل مرة من المرات التي سئل فيها رواية جديدة ، وأن ذلك لا بد أن يكون نتيجة تلقيق وإلهام من الغير، فإنه عن الروايات المختلفة التي ضمنها المتهم اعترافه، فإن من مهمة المحكمة أن تستخلص منها الثابت الصحيح فتأخذ به ، وما يحوطه الشك فتطرعه جانباً ، وهذا هو الذي فعلته المحكمة فيما تعرضت له في بحثها السابق وأما القول إن محفوظ كان متأثراً بعوامل الإكراه لوجوده بالسجن الحربي فإن شأنه في ذلك شأن جميع المتهمين ، ولم يعترف منهم أحد إلا هو والمتهم الجزار ، ولم يثبت أن إكراهها أو تعذيبها وقع على أيهم بل على العكس دل الكشف الطبي الذي توقع على محفوظ أنه غير صادق فيما ادعاه من التعذيب ، وأنه ليس به أي أثر يدل على شيء من ذلك ، ويكفي لنفي كل شبهة في هذا الصدد أن اعترافات محفوظ لم تقتصر على ما أبداه منها أمام نائب الأحكام بل أنها تعدت ذلك إلى الإدلاء بها أمام النيابة ثم أمام حضرة المستشار المتدب للتحقيق ... كما أنه مما يدل على كذبه فيما ادعاه من وقوع التعذيب عليه أنه تناقض في شأنه نفسه أولاً إلى ضابط من ضباط الجيش برتبة اليوزباشي واثنين من الجنود عقب اعتقاله ثم لم يلبث أن عزاه إلى طه زغلول ، ولقد ذهب محفوظ في عدوله عن اعترافه بعد ذلك إلى القول إن الضابط طه زغلول هو الذي حرضه عليه... وحيث إن عدول محفوظ عن اعترافاته أخيراً وأمام المحكمة لا قيمة له بعد أن ثبتت صحة ما أخذت به منها بالأدلة

الأخرى المقنعة والمؤيدة لها ، وقد تبين للحكمة من أقوال حضرة الأستاذ عبد الفتاح لطفى المحامى المنتدب من غرفة الانهام للدفاع عنه والذي نحماء المتهم عن الدفاع عنه بالجلسات الأخيرة إن هذا المتهم تعرض فى السجن لحملة من زملائه المتهمين مما قد يفهم منه أن عدوله عن الاعتراف كان نتيجة تخوفه منهم "ولما كان يبين من مراجعة الأوراق أن الاعتراف الذى عزاه الحكم إلى محمد محفوظ له سند من تحقيقات النيابة العامة والتحقيقات التى أجراها المستشار المنتدب للتحقيق ، وكان من المقرر أن الاعتراف كدليل فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها التدليلية فى الإثبات فلها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد اقترع منه بطريق الاكراه ومتى تحقق لها أن الاعتراف سليم لا شائبة فيه واطمأنت إلى صدقه كان لها أن تأخذه وتعمل عليه ، ولما كانت المحكمة قد بحثت الاعتراف الصادر عن محمد محفوظ ومحصنته ووقفت على جميع الظروف والملازمات التى أحاطت به ثم خلصت من ذلك إلى تصديقه والتعويل عليه وضمنت حكمها الرد على عدوله عن هذا الاعتراف وعلى ما ادعاه من أنه أكره عليه وفندت ذلك بأدلة سائغة مقبولة تؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد فى حق بعض المتهمين ، وتعرض عما لا تطمئن إليه منها فى حق البعض الآخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها مادام تقدير قوة الدليل موكولا إليها وحدها ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن العبارات التى جرى بها الحكم قولا عن الأستاذ عبد الفتاح لطفى المحامى المنتدب للدفاع عن المتهم محمد محفوظ قد صدرت عنه بعد تجميعه بجلسته ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٤ ، وأنه استقاها من المتهم المذكور بحكم مهنته ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من التناقض والخطأ فى الاسناد والقصور لا يكون له أساس .

وحيث أن مبنى الوجه الخامس هو بطلان الحكم لتناقضه ومخالفته للثابت فى الأوراق فيما يتعلق بالدليل المستفاد من تقل أو ندب الضابطين والخبرين الثلاثة ، ذلك بأن الحكم قرر أن المتهم الأول أحمد حسين جاد الذى حكم بإدائته ندب فى ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ، وندب الخبران الآخران ، اللذان حكم ببراءتهما

في ٢١ من يناير من السنة المذكورة ، وكان غرض الطاعن من نديهم أن يختار من بينهم من يباشر جريمة قتل الشيخ حسن البنا ، فاذا كان الحكم قد انتهى إلى أن القاتل هو المتهم الأول وإلى أن المخبرين الآخرين بريئان ، فإنه يكون من التناقض ومجافاة المنطق أن يقول الحكم إن الطاعن نذب هذين الآخرين في ٢١ من يناير ليختار منهما من يقارف القتل مع أن القاتل حاضر تحت تصرفه منذ ٢ من يناير، وكذلك استدل الحكم على أن النذب كان لغرض إجرامى لسرعة عودة المخبرين محمد سعيد وحسين محمد بن عقب وقوع الجريمة إلى جرجا ، وفاته أن هذين المخبرين قد حكم ببرائتهما ، وأن المخبر الذي دانه بالقتل — وهو الطاعن الأول — هو أول من نذب وآخر من عاد إذ لم يعد إلا في آخر فبراير سنة ١٩٤٩ أما مخالفته الثابت في الأوراق فأبته أن الحكم ذكر أن الطريقة التي تم بها النذب روعى فيها أن تتم في الخفاء ولا يكون لها أثر ظاهر في الأوراق الرسمية ، هذا مع أن النذب ثابت في دفاتر مديرية جرجا وفي استمارات السفر وبدل السفر وفي دفاتر وزارة الداخلية المتعلقة بذلك ، فضلا عن أن النذب كان معلوما لموظفي الوزارة من تردد المخبرين على الوزارة خلال مدة نديهم ، كما قال الحكم إن النية كانت متجهة إلى عدم إثبات وجودهم لعدم ذكر أسمائهم في الدفتر المخصص للإثبات. حضور المخبرين الملحقين بإدارة المباحث الجنائية واستدل الحكم على ذلك بأقوال الصول محمد البهي من أنه كان موضع اللوم عندما أثبت اسم الطاعن الأول في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ، وأنه امتنع عن إثبات اسمي المخبرين الآخرين ، بينما الثابت من الاطلاع على هذا الدفتر — كما قرر الحكم نفسه — أن هذين المخبرين مقيدان في الدفتر في نفس اليوم بخط آخر غير خط الصول ، وأن المخبرين الثلاثة مقيدين أسمائهم في الدفتر في الأيام التالية . وذهب الحكم أيضا إلى أن النذب لم يكن لمصلحة عامة تقتضيه ، ودلل على ذلك بعجز المخبرين وعجز الطاعن عن تعليل سبب نديهم تعليلا صحيحا متبولا ، وما نعاه الحكم من ذلك يخالف الثابت في الأوراق إذا ثبت من أقوال البكباشي حسين كامل في التحقيق أن المخبرين ساهموا في أعمال كثيرة تتصل بالأمن العام ، وقد طلب الدفاع من المحكمة أن تستيقن من صحة ذلك بالرجوع إلى القضايا والأوراق الرسمية الخاصة بها ولكن المحكمة لم تستجب

لهذا الطاب ولم ترد عليه ، وقطعت بعجزهم عن الإثبات . هذا إلى أن للطاعن قولاً واحداً في تعليل نذب المخبرين أيده فيه الأستاذ عبد الرحمن عمار في التحقيق ويلوح أن الحكم خاطئ بين نذب المخبرين في يناير سنة ١٩٤٩ وبين من نذبوا بمذكرة فبراير سنة ١٩٥٢ فتوهم أن الخلاف الذي ثار حول أسباب تحرير هذه المذكرة قد حصل أيضاً بالنسبة لواقعة نذب سنة ١٩٤٩ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه وأورد الأدلة السائغة التي استخلصت المحكمة منها في حدود سلطتها التقديرية — أن نذب المخبرين الثلاثة من مديرية جرجا إلى إدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية لم يكن الغرض منه تحقيق مصلحة عامة أو خاصة يقتضيها الأمن ولكن ليتسنى للطاعن أن يختار منهم في الوقت المناسب من يتولى تنفيذ الجريمة ومن هذه الأدلة التي أوردتها الطريقة التي تم بهاندهم فقد روعي فيها أن يتم النذب في الخفاء فلا يكون له أثر ظاهر في الأوراق الرسمية إذ لم ندر بشأنه أية مكاتبات بين الوزارة ومديرية جرجا ، وإنما اقتصر الأمر على أن وجه الطاعن إلى المديرية في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ بإشارة تليفونية بتوقيع وكيل الوزارة تقضى بنقل المتهم الأول أحمد حسين جاد نقلاً مؤقتاً للوزارة على أن يقوم بتنفيذ أمر النقل فوراً ، فتم ذلك في ذات اليوم ولم يكن قد مضى على مقتل رئيس الحكومة الأسبق محمود فهمى النقراشى سوى أربعة أيام ثم أعقب ذلك نذب المخبرين الآخرين محمد سيد اسماعيل وحسين محمد بن رضوان للوزارة عن طريق محادثة تليفونية تمت بين الطاعن محمود عبد المجيد ومدير جرجا طلب فيها قيامهما فوراً وتقديم نفسيهما إلى الطاعن ففعلوا بالأمر وحضرا إلى الوزارة على جناح السرعة في يوم ٢١ من يناير سنة ١٩٤٩ وما أن أتم الطاعن تدبير الجريمة ووقع اختياره نهائياً على من يتولى من رجاله تنفيذها حتى اغتيل مرشد الاخوات المسلمين في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وثبت من كتاب مدير الأمن العام المؤرخ في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ أنه لم يستدل على سابقة انتداب أحد من المخبرين التسابعين للإدريات للعمل بإدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية خلاف هؤلاء المخبرين الثلاثة ، ومن بين الأدلة التي أوردتها المحكمة في هذا الخصوص أيضاً ما شهد به

الصول محمد البهي من أنه أراد في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ إثبات حضور
المخبرين الثلاثة في الدفتر المخصص لذلك عندما رآهم يجلسون بغير عمل بإدارة
المباحث الجنائية ، وما أن أثبت اسم المتهم الأول حتى حضر إليه البكاشي
حسين كامل ونقل إليه أمر الطاعن بعدم إثبات حضورهم في الدفتر لأنهم
متدبون لمهمة سرية خاصة ، ومن هذه الأدلة أيضا عجز الطاعن والمخبرين الثلاثة
عن تعليل أسباب نذبهم تعليلا صحيحا يقبله العقل واضطراب أقوالهم في هذا
الشأن اضطرابا ظاهرا ، وبعد أن ساقط المحكمة الأدلة والقرائن التي أثبتت بها
على الطاعن أن نذب المخبرين كان لغرض إجرامى انتهت من ذلك الى القول
” إنه بالرغم من أن هذا الدليل يعلق عليه الاتهام أهمية كبيرة لأنه يقطع بتدبير
محمود عبد المجيد للجريمة ويؤكد عيسك بخناق الضابطين والمخبرين الثلاثة جميعا نظرا
لوحدة الظروف التي نقلوا أو ندبوا فيها وما صاحب ذلك من الشبه التي وجهت
إليهم في مواضع كثيرة من التحقيق ، إلا أن المحكمة لا تأخذ منه إلا بالقدر
المتيقن باعتباره دليلا على تدبير الجريمة ومؤيدا للأدلة الأخرى المثبتة للتهمة
على من ثبت مقارفتهم لها واشتراكهم في ارتكابها دون غيرهم ، أما من لم تقم
الأدلة المقنعة عليهم فإن هذا الدليل وحده لا تراه المحكمة كافيا بالنسبة لهم لاحتمال
أن الأميرالاي محمود عبد المجيد لم يكن قد أفضى بسر الجريمة إليهم جميعا ورأى
قصر هذا السر على من رأى في نهاية الأمر أن يستخدمه بالفعل منهم “ . ولما
كان ما أورده الحكم من ذلك من شأنه أن يؤدي في العقل والمنطق إلى ما استخلصه
من أن الدافع على النذب هو غرض إجرامى بحت ، وكان لإثبات النذب في دفاتر
مديرية جرجا وفي استمارات السفر وبدل السفر على فرض صحته فوق أنه لا يتعارض
مع ما استظهرته المحكمة من أن الطاعن كان حريصا على أن يتم النذب في الخفاء
فإن هذا الإثبات قد تم على غير إرادته وبدون علمه كما يستفاد ذلك من الحكم .
لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ليس في حقيقته إلا جدلا
واردا على موضوع الدعوى وأدلة الإثبات فيها مما لا شأن لمحنة النقض به .

وحيث إن حاصل الوجه السادس هو بطلان الحكم وفساد تسبيبه فيما يتعلق
بالدليل المستمد من رقم السيارة ، وفي ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة

الموضوع بأن الذى كان يقود السيارة - بفرض وجود سيارة فى محل الحادث - هو شخص آخر غير محفوظ ولم تكن السيارة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة هى سيارة الطاعن ، وإنما أسند إليها رقم سيارته أما خطأ عند التقاط الرقم وأما أن يكون الجناة قد انتحلوا هذا الرقم لسيارتهم للتضليل ، واستدل الدفاع على ذلك بأن الليثى شهد بأن قائد سيارة الجناة كان يرتدى الملابس البلدية . بينما أجمعت عناصر التحقيق التى اعتمدها الحكم على أن محمد محفوظ كان يرتدى ساعة الحادث ملابس الرسمية وقد أغفل الحكم هذا الدفاع الجوهرى اغفالا تاما ولم يرد عليه ، كذلك أثار الدفاع أن مكان اختباء الجناة ومكان انتظار السيارة التى أعدت للفرار بهم غير معقول ، وكان من المعقول أن يختبئوا فى دورة المياه القريبة من مبنى جمعية الشبان وأن الطاعن لو كان فكر فى ارتكاب الجريمة مدفوعا من عبد الرحمن عمار المشهود له بالدكاء ، فما كان من المعقول أن يقعا فى هذا الخطأ الفاحش باستعمال سيارة حكومية مخصصة لأولها ، وكان من السهل عليها استعمال أية سيارة مجهولة أو لا تحمل رقما يدل عليها أو عملا على طمس رقمها وقدره الحكم على هذا الدفاع ردا ينطوى على التناقض والمصادرة على المطلوب ، ونسب الحكم إلى الطاعن أنه فاز لقاء قتل المجنى عليه بمكافأة كبيرة بعضها ستمائة جنيه قرر مجلس البوليس الأعلى صرفها له عقب الحادث ، وبعضها ورد على السنة الشهود ، أنه دفع إليه من المصاريف السرية ، وهذا القول لا أثر له فى الأوراق ، ويتخالف الثابت فيها إذ الثابت أن المكافأة التى صرفت له طلبها مدير الأمن العام لقاء جهوده فى صيانة الأمن بمديرية جرجا ، أما المصاريف السرية فقد ثبت أنه لم يصرف له منها إلا أربعون جنيها كلف بدفعها فى غرض رسمى يبلغه لمحكمة الموضوع هذا إلى أن الحكم لم يشر إلى ما جاء فى حكم البراءة الصادر فى قضية عبدالقادر طه من نفى الادعاء بأن الطاعن رقى إلى وظيفة مدير بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ مكافأة له على اشتراكه فى قتل المجنى عليه ، كما سبق أن كوفى بالترقية عقب مقتل الشيخ حسن البنا ، وقال بأنه ثبت أنه رقى مع غيره ممن كان هو أسبق عليهم فى التخرج .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فيما تقدم مردود بأنه جدل ، ووضوح في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع دريت معقب ، ولما كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر المكونة لجريمة الاشتراك في القتل وأوردت على ثبوتها في حق الطاعن أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بمتابعتها في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه ، وأن ترد استقلالاً على كل قول يديه أو حجة يثيرها ، إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدانته استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، وكان الحكم قد فرض لما يثيره الطاعن في شأن المكافأة والمصاريف السرية ورد عليه بقوله أنه " طلب عقاب مقتل الشيخ البنا منحه الأميرالاي محمود عبد المجيد مكافأة تقديراً لأعماله في مقاومة الإجرام والمجرمين بمديرية جرجا مع أنه كانت قد مضت مدة طويلة على هذه الأعمال وكان قد نقل إلى الوزارة في أغسطس سنة ١٩٤٨ فلم يفكر أحد في منحه هذه المكافأة إلا في سنة ١٩٤٩ ، وبعد أن اغتيل الأستاذ البنا . وبالرغم من أن مدير الأمن العام اقترح أن تكون مكافأته ٣٠٠ جنيه فإن هذه المكافأة قد رفعت بموافقة مجلس البوليس إلى ٦٠٠ جنيه وهو أمر غريب يستلفت النظر ويدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المكافأة لم تأت إلا نتيجة لرضاء كبار الرؤساء عليه بمناسبة نجاحه في القضاء على الأستاذ البنا — ولقد تبين من الاطلاع على كشوف المصاريف السرية في ذلك العهد أنها كانت تبعثر بغير رقيب ولا حسيب . ولا يثبت في الغالب شيء في الدفاتر عن تصرف إليه هذه المبالغ الكبيرة الباهظة الأمر الذي يجعل ما شهد به الشهود عن علمهم بأن الأميرالاي محمود عبد المجيد ومعاونيه في ارتكاب هذا الحادث قد أصابهم نصيب من هذه المصاريف السرية بمناسبتها معقولاً ومحتمل التصديق ، وقد اعترف الأميرالاي محمود عبد المجيد بأنه قبض فعلاً بمبلغ ٤٠ جنيتها من هذه المصاريف ، وإن كان قد ذكر أن هذا المبلغ لظروف أخرى لا صلة لها بالحادث " . ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم مما أوردته هو استخلاص سائق لا عيب فيه ، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

عن طعن الطاعن الرابع "البكاشى محمد محمد الخزار"

التقرير الأول المؤرخ في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤

حيث إن مبنى الطعن هو انقضاء الدعوى العمومية بالتقادم وانتفاء القصد الجنائى ، ذلك بأن جريمة إعاقة الجانى على الفرار من وجه القضاء التى نسبت إلى الطاعن وقعت في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ وتم التحقيق فيها بسؤال الأستاذ عبد الرحمن عمار في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٩ ثم أعيد التحقيق في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ولما كانت المدة الواقعة بين هذين التاريخين تزيد على ثلاث سنوات فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت قانوناً بمضى المدة ، وقد رد الحكم على هذا الدفع بأن المدة قد انقطعت بالتحقيق الذى أجرته النيابة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وهو رد خاطئ إذ التحقيق القاطع للتقادم هو الذى يهدف إلى الوصول إلى أدلة الجريمة ومعرفة فاعلها ، الأمر الذى لم يتوفر في التحقيق المذكور الذى أقيم على بلاغ قدمه الشاهد محمد الليثي في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قال فيه إن هناك معلومات واتهامات موجهة لأشخاص جدد ، وطلب لذلك تحقيق وقائع جديدة غير السابق تحقيقها دون أن يذكر اسم الطاعن وما قاله الحكم من أن التحقيق في جريمة القتل يقطع التقادم بالنسبة لواقعة إعاقة الجانى المرتبطة بها لا سند له من القانون ، على أن جريمة إعاقة الجانى على الفرار من وجه القضاء لا ترتبط بجناية القتل ارتباطاً غير متجزئ بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . يضاف إلى ذلك أن الركن المعنوي لجريمة الإعاقة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، وهو قصد إعاقة الجانى على الفرار مع علمه على وجه اليقين بارتكابه جناية أو جنحة ، هذا الركن غير متوفر في واقعة الدعوى لأنه ليس في أوراق التحقيق ما يفيد قيام هذا العلم في ذهن الطاعن على وجه قطعي ، إذ أن بيان رقم السيارة الذى تلقاه الشاهد محمد الليثي تنقلا عن الفتى الأسير المجهول كان في ظروف تبعث على الشك في تصديق الخبر واتخاذ دليل على أن السيارة المستعملة في الحادث هي سيارة رئيسه محمود عبد المجيد ، كذلك تصورا اشتراك هذا الأخير في ارتكاب جناية القتل على الوجه

وفي الظروف التي وقعت فيها من حيث الزمان والمكان أمر مستبعد بالنسبة إلى الطاعن ، هذا فضلا عن أن رواية الليثي نفسه وهو مرشد للبوليس - عن كيفية تلقي رقم السيارة أمر مشكوك فيه أيضا . أما ما قاله الحكم من أنه يكفي أن يكون الطاعن قد ساوره الاعتقاد بصحة الرقم الذي أبلغه به الليثي ليكون القصد الجنائي متوفرا فغير صحيح في القانون إذ يلزم لذلك أن يثبت علم الطاعن بأن محمود عبد المجيد هو القتال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تناول الرد على ما دفع به الطاعن أمام محكمة الجنايات باتقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة فقال " إن هذا الذي ذهب إليه الدفاع في غير محله إذ أنه تبين عن مراجعة الظروف التي تم فيها تحقيق النيابة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والأقوال التي أبداهما الشاهد محمد الليثي في ذلك التحقيق ، أن التحقيق المذكور أجرى بناء على بلاغ تقدم من محمد الليثي إلى النائب العام في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ يبلغه فيه نص خطابين وصلوا إليه ويتضمنان معلومات عن قتلة الشيخ حسن البنا وقد وردت في أحدهما خطابين أسماء جميع المتهمين بما في ذلك المتهم محمد الجزار (الطاعن) الذي أشير إلى أن له علاقة بمصابة القنلة والسفارين الذين اشتركوا في تلك الجريمة ، وقد أشر رئيس النيابة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بطلب مقدم البلاغ محمد الليثي والأشخاص الوارد ذكرهم في الخطابين المرافقين لبلاغه الذين لم يسبق سؤالهم ولما حضر الشاهد محمد الليثي أمام النيابة وسأله في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قدم لها أصل الخطابين اللذين وصلوا إليه وشرح لها الظروف التي أرسلوا إليه فيها وسبب إرسالها وأبدى معلومات أخرى تتعلق بحادث مقتل الشيخ البنا ، ثم ذكر في نهاية أقواله أنه يطالب مواجهته بالصاع محمد الجزار في شأن المعلومات التي ذكرها عنه في تحقيقات النيابة السابقة وسؤال هؤلاء الأشخاص الذين استشهد بهم في تلك التحقيقات على واقعة اتصال ذلك المتهم به تليفونيا يوم الحادث وعلى الأخص مساعد الحكمدار مصطفى حلمي واليوزباشي محمود زهدي اللذين أرسلاه إلى ذلك المتهم ممن لم يسألوا من قبل في التحقيق وقد سألت النيابة بعد ذلك بعض المتهمين والأشخاص الواردة أسماؤهم في الخطابين المرسلين لمحمد الليثي

والعرائض المقدمة للنائب العام غير أنها أغفلت سؤال المتهم محمد الجزار كما لم تكن بسؤال الشهود الذين استشهد بهم الليثي عن واقعة اتصال ذلك المتهم به .

وحيث إنه ظاهر مما تقدم أن التحقيق الذي أجرى في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كان بشأن الخطابين المقدمين من الشاهد محمد الليثي وقد ذكر في أحدهما ما يفيد أن المتهم محمد الجزار علاقتة بعصابة القتل والسفارين الذين اشتركوا في حادث مقتل الشيخ حسن البنا ، وقد أشر رئيس النيابة بطلب مقدم البلاغ والأشخاص الوارد ذكرهم في الخطابين المرافقين له الذين لم يسبق سؤالهم ثم بدأ التحقيق بسؤال الشاهد محمد الليثي فأدلى في شهادته بأقوال تتضمن أموراً تتعلق بالتهمة التي كان قد نسبها من قبل لمحمد الجزار ، وهي تحريضه إياه على التضليل وإرغامه له على معاونة الجناة على الفرار من وجه القضاء حيث طلب سؤال الشهود الذين استشهد بهم على صحة تلك التهمة ، كما طلب مواجهته بالمتهم المذكور فيما أسنده إليه من قبل وهو قاصر على تلك التهمة ، ومن ثم يكون التحقيق الذي أجرى في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ — شاملاً لتهمة المذكورة ومتعلقاً بها ، ولا يقبل القول بأن هذا التحقيق كان يبنأى عن تلك التهمة كما لا يصح القول بأن أقوال الليثي في التحقيق المذكور شأنها شأن البلاغ الذي يقدم من المجنى عليه للنياية ولا تتخذ فيه أى إجراء فلا يقطع مدة التقادم فإن الأمر في دعوانا لم يقتصر على بلاغ الليثي ولا على الخطابين المقدمين منه بل تعدى ذلك إلى تحقيق ما جاء في ذلك البلاغ وهذين الخطابين مما شمل التهمة المستندة للتهمة محمد الجزار فيكون ذلك التحقيق قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة لتلك التهمة ، إذ أن أى إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتنبه الأذهان إلى الحرية التي كان قد انقطع التحقيق فيها يعتبر قاطعاً للتقادم بالنسبة لها حتى ولو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين دون البعض الآخر ولا يؤثر في ذلك عدم سؤال المتهم محمد الجزار في ذلك المحضر لأنه ليس من الضروري أن يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه .

واستطرد الحكم من ذلك إلى الرد على ما يشير الطاعن في شأن عدم توفر الركن المعنوي لجريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقال "إن الركن المعنوي في الجريمة المسندة لمتهم محمد الجزار متوافر أيضاً فهو قد كان يعلم من غير شك عندما اتصل بالشاهد محمد الليثي أن جريمة قتل قد وقعت معاقبا عليها بالإعدام ، كما أنه كان قد نعى إليه قبل ذلك أن نمر السياراة التي فر بها الجناة والتقطها الشاب الأسمر هي ٩٩٧٩ وأن تلك النمرة هي نمر السياراة المخصصة لاستعمال الأميرالاي محمود عبد المجيد الذي أنهم من أجل ذلك بالاشتراك في هذا الحادث ، وعلم الجزار بهذا كله . استفاد من أقواله أمام السلطة العسكرية ومن بعض أقواله الأخرى الميينة بالتفصيل فيما تقدم ومن شهادة اللواء أحمد طلعت والقائم مقام محمود طلعت والبكاشي توفيق السعيد التي تدل جميعها على أن نمر السياراة التي استخدمت في الحادث والشخص الذي يستعملها كان قد عرف بالمحافظة قبل ذهاب المتهم محمد الجزار لدار جمعية الشبان المسلمين لمقابلة الليثي ، وأنه إنما ذهب لتلك الجمعية ليثني ذلك الشاهد عن ذكر النمرة التي علم بها بناء على تكليف من أحد الرؤساء الكبار خدمة لمحمود عبد المجيد رغم تحذير رؤسائه المباشرين له من الاتصال بذلك الشاهد خوفاً من أن يتهم رجال القسم السياسي بأن لهم يداً في الحادث أو تنسب إليهم الرغبة في تضليل التحقيق خدمة للأميرالاي محمود عبد المجيد ، ولكنه خالف أوامر أولئك الرؤساء وضرب بنصائحهم عرض الحائط وانطلق يسعى إلى الليثي في جنح الليل ويستدعيه خارج مبنى الجمعية ويدعوه إلى الكف عن الشهادة أو على الأقل عدم ذكر النمرة التي علم بها أو تغييرها مستعيناً في ذلك بالوعد تارة وبالوعيد تارة أخرى حتى انهارت مقاومة ذلك الشاهد فخضع لإرادته ونفذ ما طلبه منه من تجهيله تلك النمرة والتشكيك فيها مما كان من شأنه إبعاد التهمة عن المتهمين وتخليصهم من يد العدالة ثم لم يقنع بهذا بل دأب بعد ذلك في اليوم التالي - عندما علم بأن الشاهد المذكور أدلى بالنمرة الحقيقية أثناء المعاينة - على الالتحاح عليه في تغيير تلك النمرة مستعملاً في ذلك كل ضروب الإغراء والوعد والوعيد مما يقطع بسوء نيته ويدل على أنه لم يكن يساوره أي شك في صحة النمرة التي عرفها ذلك الشاهد وأنها هي نمر سياراة الأميرالاي محمود عبد المجيد التي استعملها في الحادث ، إذ أنه

لولم يكن متحققا من ذلك لما اهتم باخفاء تلك النمرة كل هذا الاهتمام متحديا في ذلك أوامر رؤسائه المباشرين ومعرضا نفسه للمسئولية بعمله على التأثير على الشهود وتضليل المحققين ، فهو إذن عندما أوحى إلى الليثى بالنمرة غير الصحيحة وأرغمه على ذكرها في التحقيق كان يعلم بعدم صحتها وبأنها خلاف النمرة الحقيقية لسيارة الجناة وكان يقصد من ذلك إخفاء الدليل المستمد من هذه النمرة بتجهيلها والتشكيك فيها تضليلا للتحقيق وإبعادا للتهمة عن الجناة ومساعدة لهم على الفرار من وجه القضاء وبهذا يتحقق الركن المعنوي للجريمة المنسوبة إليه“.

وحيث إن ما قاله الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه سديد في الواقع وصحيح في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وفي توفر الركن المعنوي للجريمة التي دين الطاعن بها ، ذلك بأنه ما دام الحكم قد أثبت أن الشاهد محمد الليثى تقدم إلى النائب العام ببلاغ جديد أحال فيه إلى خطابين وصلا إليه يتضمن أحدهما فيما تضمنه أن الطاعن محمد الجزار له صلة بقتلة البنا فلما استدعت النيابة مقدم البلاغ وسأله قرر في التحقيق أقوالا تتعلق بحادث مقتل البنا ، كما طلب مواجهته بالطاعن في شأن ما نسبته إليه في التحقيقات السابقة من وقائع مكونة لجريمة إكانة الجاني على الفرار من وجه القضاء وسؤال من استشهد بهم على صحة هذه الوقائع ، فإن هذا الإجراء الذي اتخذته النيابة يكفي وحده لقطع مدة التقادم ولولم يكن المتهم الطاعن قد سئل في ذلك التحقيق أولم يعلم به . لما كان ذلك ، وكان يبين مما قاله الحكم فيما تقدم أنه أثبت بأسباب وأدلة سائغة مقبولة أن الطاعن تعمد إخفاء دليل من أدلة الجريمة ، وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي فربها الجناة ، وأنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة ، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لإكانة الجناة على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا يستوى في ذلك أن يكون المتهم عالما بأن صاحب السيارة مشترك مع باقي الجناة الذين فروا بالسيارة في ارتكاب الجريمة أو غير عالم بذلك . لما كان كل ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له وجه .

النقرير الثاني المقدم من البكباشي "محمد محمد الجزار"

المؤرخ في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤

من حيث إن محصل وجهي الطعن هو مخالفة الحكم للقانون ، والخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه وإن كان قد أورد قاعدة صحيحة في صدد بيان التحقيق القاطع لمدة التقادم غير أنه أخطأ في تطبيقها على واقعة لدعوى إذ التحقيق الأخير الذي أجرى في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ لم يقصد إلا إلى كشف الوقائع المشار إليها في الخطابين اللذين وردا لمحمد الليثي ، ولم يتعرض التحقيق أصلاً للواقعة التي أسندت إلى الطاعن ، أما مجرد طلب الليثي مواجته بالجزار وسؤال بعض الشهود فلا يعتد به في قطع مدة التقادم ، وردد الطاعن ما أثاره في التقرير الأول بشأن تأثير قطع المدة على الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يتجزأ ثم استطرد إلى القول بأن الواقعة كما أثبتها الحكم لا تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، إذ هذه الجريمة لا تتوفر إلا إذا أدلى الجاني فعلاً بالمعلومات المضللة وإذا كان الحكم في سبيل التدليل على توفر الجريمة قد أثبت على الطاعن أنه أتلف الورقة التي دون فيها الشاهد محمد الليثي رقم السيارة فاختمها باتلافها الدليل المستمد من هذا الرقم فإن تلك الورقة في واقع الأمر ليست دليلاً لأنها من صنع الشاهد ، ولا تحوى سوى رقم لا شك أنه يحفظه في ذاكرته ويستطيع أن يدلي به للتحقق دون حاجة للورقة ، وما قاله الحكم من أن الشاهد المذكور كان تحت تأثير الاكراه الذي وقع عليه من الطاعن ليعدل عن شهادته أو يغير على الأقل رقم السيارة الذي وصل إلى علمه ، فإن هذا الاكراه على فرض صحته وقوعه لم ينتج أثره ويترتب على ذلك اعتبار الواقعة شروعا في جنحة تضليل غير معاقب عليه قانونا ، هذا إلى أن المعلومات التي أدلى بها الشاهد لم تكن نتيجة الإكراه ، وإنما كانت نتيجة لأمر لا دخل للطاعن فيه وهو وجود عدد من كبار ضباط البوليس في غرفة التحقيق متحفزين للشاهد ، يضاف إلى ذلك أن الحكم إذ اعتبر الشاهد فاقد الاختيار فيما أدلى به قد خالف الثابت في التحقيقات وخالف ما قاله الشاهد نفسه من أنه قبل أن يدلي بالرقمين ٩٩٧٩ و ٩٩٩٧ كان

ينوء، الإدلاء بالرقم الصحيح للسيارة غير متأثر بمحاولة الطاعن ، وبذا يكون الحكم قد فرض واقعة الإكراه ، فرضا دون أن يكون لها سند من الأوراق مما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين مردود بأن الحكم أثبت أن التحقيق الذي أجرته النيابة العامة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما تناول جريمة مقتل البنا تناول أيضا جريمة الإغارة التي نسبت إلى الطاعن فهو قاطع لمدة التقادم في كلتا الجريمتين ، كما سبق القول سواء كانت الواقعةان قد ارتبطتا ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، كما قرر الحكم في حدود سلطته التقديرية أو لم ترتبطا به وأما ما ينمى الطاعن في طعنه غير ذلك فقد رد عليه الحكم بقوله ” إن أركان تلك الجريمة جميعها ثابتة ومتحققة في حقه (الطاعن) فهو قد استعمل مع الشاهد محمد الليثي طرق الإكراه والإغراء للإدلاء بمعلومات مضللة في التحقيق في شأن ثمرة السيارة التي قربها الجناة وأتلف الورقة التي كانت مثبتة فيها فأخنى بعمله هذا الدليل المستمد من تلك الثمرة ، وأعان بذلك الجناة على الفرار من وجه القضاء فيكون قد قارف بنفسه الأفعال المكونة للركن الماسى للجريمة المستندة إليه وهو لهذا يعد فاعلا أصليا لتلك الجريمة لا شريكا فيها . كما يذهب إليه الدفاع ، إذ أن الثابت من أقوال الشاهد محمد الليثي أنه ما ذكر الرقنين اللذين أدلى بهما في التحقيق إلا تحت تأثير الإكراه الذي وقع عليه من ذلك المتهم لكي يعدل بتاتا عن الشهادة أو يغير على الأقل ثمرة السيارة التي وصلت إلى علمه ملوحا له بأن من قتلوا الشيخ حسن البنا من القوة والبأس بحيث لا تمجز يدهم عن الوصول إليه والانتقام منه إذا شهد بما يضرهم ، فاضطر تحت ذلك التهديد إلى ذكر الرقنين اللذين ذكرهما تخلصا من هذا المأزق ومثل هذا الإكراه يجعل ذلك الشاهد فاقد الإرادة معدوم الاختيار ، فيكون بمثابة آلة استعملها المتهم محمد الحزار فيأرمي إليه من إعانة المتهمين على الفرار من وجه القضاء بإضاعة أدلة الجريمة وإبداء المعلومات غير الصحيحة فتعتبر لذلك الأفعال التي وقعت في هذا الشأن صادرة من ذلك المتهم ومنسوبة إليه لأنه هو الذي أعان الجناة باستعمال تلك الوسائل . على أنه على فرض اعتبار ذلك المتهم شريكا بالاتفاق

والتحريض مع الشاهد محمد الليثي في ارتكاب تلك الجريمة ، فان هذا لا يغير من الأمر شيئاً لأن عقوبة الشريك هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي ولا محل للقول في هذه الحالة كما ذهب الدفاع بأن الجريمة لم تتم نتيجة للتحريض أو الاتفاق الحاصلين من المتهم المذكور ، إذ أن الثابت قطعاً من أقوال محمد الليثي أن النمرة التي أدلى بها في التحقيق ، إنما كانت من وحي المتهم محمد الجزار وحده ونتيجة للاكراه والتهديد اللذين وقعاً عليه منه ، ولكن كان محمد الليثي قد ذكر أنه أدلى بالنمرة الكاذبة بجانب النمرة الصحيحة لتخوفه من الضباط الآخرين الذين وجدهم بغرفة التحقيق فانه ظاهر أن إحساسه بهذا الخوف إنما كان نتيجة للضغط الذي وقع عليه قبل ذلك من الجزار واعتقاده بأن «ولاء الضباط يؤازرونه ، ولم يثبت أن أحداً من أولئك الضباط أوحى إليه باخفاء نمرة السيارة أو تغييرها كما فعل الجزار فهو الموجه الأصلي لذلك الشاهد وصاحب الأثر الأول في نفسه والمسئول الأصلي عما حدث منه من تغيير للحقيقة وتضليل للتحقيق . أما ما ذهب إليه الدفاع في سبيل إهدار الركن المادي للجريمة من أنه لم تبد في الواقع معلومات غير صحيحة في التحقيق لأن الليثي رجع عن أقواله في نفس المحضر وذكر النمرة الحقيقية ، فان هذا القول من الدفاع لا أساس له من الواقع أو القانون لأن جريمة إمانة الجناة على الفرار المستندة لاتهم محمد الجزار تمت واكتملت أركانها بمجرد شهادة الليثي بأن نمرة السيارة التي أخبره بها الشاب الأسمر هي ٩٩٧٩ أو ٩٩٩٧ مما كان من شأنه تجهيل تلك النمرة وإبعاد التهمة عن المتهمين ، فلو كان ذلك الشاهد قد عدل بعد ذلك عما قرره بهذا الخصوص وعاد إلى ذكر الحقيقة فان حصول هذا منه بعد تمام الجريمة ليس من شأنه بآية حال — كما استقر القضاء — إزالة أثرها خلافاً لما هو عليه الحال في جريمة شهادة الزور على أن الليثي في الواقع لم يعدل تمام العدول في التحقيق الذي أجرى ليلة الحادث عن التشكيك في نمرة السيارة إذ أنه عندما ووجه بما قرره الضابط محمد وصفي من أن نمرة السيارة هي ٩٩٧٧ لم يذكر على وجه التأكيد أن النمرة الحقيقية هي ٩٩٧٩ بل قال إنه يعتقد أنها كذلك لأنه يذكر أن في تلك النمرة تسعتين على الشمال والاختلاف في الرقم الثاني إما أن يكون ٧٩ أو ٩٧ فهو في الواقع لم يجرؤ على

ذكر الحقيقة كالألة بشكل صريح واستمر فيما كان قد بدأ فيه من التشكيك في تلك
التمرة بقصد تجهيلها خدمة للجنة تحت تأثير الضغط الذي وقع عليه من الجزار “
ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ لا يشترط لتوفر الجريمة
المنصوص عاينها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، أن يصر المتهم طول
مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة ، وإنما يكفي لتوفرها
وتمامها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص
الجنة من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك ، ولما كان لا تريب
على المحكمة إذا كانت قد اتخذت من واقعة إعدام الطاعن للورقة التي دون فيها
محمد الليثي رقم سيارة الجنة إثر علمه به من الشاب المجهول الذي التقطه عقب
الحادث مباشرة قرينة تؤيد الأدلة التي قامت ضده على ارتكاب فعل الاعانة ،
وكان ما قاله الحكم من أن الشاهد محمد الليثي لم يذكر الرقم الكاذب في التحقيق
إلا تحت تأثير الإكراه والتهديد اللذين وقعوا عليه من الطاعن — له أصله الثابت
في الأوراق — لاستناده إلى أقوال الشاهد المذكور بحضور الجلسة . لما كان
الأمر كذلك فإن ما يشير الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس .

عن طعن الطاعنة الخامسة ” الحكومة المصرية ”

حيث إن مبنى الطعن هو خطأ الحكم في تطبيق القانون وقصور أسبابه
والخطأ في الاستدلال ذلك بأن الحكم حين قضى بإلزام الحكومة بالتعويض
تأسيسا على الأسباب والاعتبارات التي أوردتها وعلى أن الجريمة وقعت أثناء
تأدية المتهمين لوظائفهم وبسببها قد أخطأ ، لأن الحكم لم يفرق بين الحكومة
كشخصية معنوية عامة وبين رجالها والقائمين بالأمر فيها ، فتارة يتحدث عن
كراهية الحكومة للاخوان المسلمين ومرشدهم وينسب أمر تدبير الجريمة إلى
الحكومة وتارة ينسب أمر تدبيرها إلى بعض رجالها ، مع أنه من المستحيل
أن ينسب إلى الحكومة ارتكاب جريمة ، وإنما الصحيح أن تكون مسئوليتها
ناشئة عن أعمال تابعيها وهو ما يستوجب البحث فيما إذا كانت هذه الأعمال
قد وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، فإن لم يثبت ذلك فلا وجه لمساءلة

الحكومة ، وما قاله الحكم في هذا الصدد هو قول مرسل لا يستند إلى دليل ، وقد تحدث الحكم عن بواعث الجريمة فقال إنها جنائية الحاكين وإنها ارتكبت بتدبير من الملك ورجال الحكومة بدافع من الحقد والكراهية والثأر والانتقام الشخصي لقتل النقراشي إذ ليس بين الأميرالاي محمود عبد المجيد وبين الشيخ البنا أية ضغينة أو خصومة شخصية وهذا القول يتناقض مع ما استظهره الحكم وأثبتته في موضع آخر منه من أن الجريمة وقعت بسبب الوظيفة وأثناء قيام الموظفين المحكوم عليهم بأعمال وظائفهم بحجة أنهم جميعا من رجال المباحث وأنهم استعملوا في ارتكاب الجريمة سيارة خصصتها الحكومة لانتقال محمود عبد المجيد ، وإذا صح أن الحكومة مسئولة عن أعمال تابعيها فذلك على قدر الوظيفة وفي حدودها فقط ، وليس بصفة مطلقة ولا في خصوص ما يقع منهم أثناء تأدية وظائفهم إذا كان ذلك لدوافع واعتبارات شخصية أو للرغبة في التشفى والانتقام ، هذا إلى أن خطأ التابع لا يسأل عنه المتبوع ، إلا إذا كان الخطأ واقعا حال تأدية الوظيفة أو بسببها أما الخطأ الذي يقع بمناسبة الوظيفة أو الذي هيأت له الوظيفة أو الأجنبي عنها فلا شأن للمتبوع به ، هذا كله بفرض صحة الإتهام وثبوت التهمة في حق المتهمين وهو ما ينكرونه ويطعنون على الحكم من أجله وفي ذلك ما يجعل مصير هذا الطمن مرتبطا إلى حد بعيد بمصير طعنهم من حيث ثبوت التهمة عليهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما تثيره الطاعنة في طمنها وأثبت مسئوليتها مدنيا عن أفعال تابعيها الطاعنين الأول والثاني والثالث المحكوم عليهم بالعقوبة بما مؤداه " إنه لما كان من المقرر طبقا لنصوص القانون المدني القديم الذي وقع الحادث في ظل أحكامه أن كل فعل نشأ منه ضرر للغير يترتب عليه إلزام فاعله بالتعويض عن ذلك الضرر ، وكان من المقرر أيضا تطبيقا لـ المادة ١٥٢ من هذا القانون إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم ، فإنه تطبيقا لهذه القواعد يكون لورثة المرحوم الأستاذ البنا وكذلك الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور الحق في طلب التعويض مباشرة من المتهمين الذين ثبتت إدانتهم في ارتكاب

حادث القتل والشروع فيه ، ومن الحكومة كذلك بصفتها مسئولة عن أفعالهم باعتبارهم من الموظفين التابعين لها متى كانت هذه الأفعال قد وقعت منهم في حال تأدية وظائفهم أو بسببها على ما استقر عليه الفقه والقضاء وذلك بطريق التضامن فيها بينهم جميعا وحيث إنه عن ثبوت التهمة فقد انتهت المحكة إلى إدانة المتهمين الأول والسابع والثامن (الطاعنين الأول والثاني والثالث) في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والشروع فيه للأسباب التي أوضحتها فيما تقدم ، ومن ثم يكون للدعين بالحق المدني الرجوع عليهم بما يستحقونه من تعويض ، أما بالنسبة للحكومة فقد ثبت للمحكة كذلك لما أسلفته من أسباب أن حكومة ذلك العهد ، كانت هي والملك السابق ضامعين في الحادث وأنه ارتكب لحسابهما بقصد التخلص من غريمتيها السيامي الأستاذ البنا فأقدم الأميرالاي محمود عبد المجيد على تدبير الاغتيال وتنفيذه مستعينا على ذلك بمن يشق فيهم من الموظفين التابعين له ، وما كانت الجريمة لتقع لولا الوظيفة إذ لم يثبت وجود أى ضغينة أو حقد شخصي بين المتهمين والمجنئ عليهما بدفعهم إلى ارتكابها ، وإنما اندفعوا إلى ذلك تحت تأثير ما أوحى به إليهم الكبار المسئولون من أن الأستاذ البنا من المجرمين الخطرين الخارجين على الملك والحكومة ، وأن استئصاله من الحياة ضرورة يقتضيها الأمن والنظام ، وهو تفكير إجرامي واستهتار بالقانون ما كان ينبغي للمتهمين أن يترلقوا إليه أو يطيعوا فيه رؤساءهم إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وحيث أنه يبين مما تقدم أن الجريمة وقعت بسبب الوظيفة ما في ذلك ريب كما أنها وقعت أثناء تأدية المتهمين لها إذ أنهم جميعا من رجال المباحث الذين يقومون بأعمالهم بصفة سرية وفي الأوقات والأماكن التي تدعو الحاجة إليها بحسب تقديرهم ، وقد استخدموا في ارتكاب الحادث السيارة رقم ٩٩٧٩ التي استأجرتها الحكومة من صاحبها وخصصتها لانتقالات الأميرالاي محمود عبد المجيد ، وبذلك تكون الحكومة مسئولة بطريق التضامن مع المتهمين عن التعويضات المستحقة للدعين بالحق المدني “ ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكة نفت وقوع الجريمة بدافع شخصي

من المتهمين ، وإنما لم تؤسس قضاءها بمسئولية الحكومة على أن الجريمة وقعت منهم بمناسبة الوظيفة ، وإنما أسسته على وقوع الجريمة منهم في حال تادية وظائفهم وبسببها لحساب الملك والحكومة للتخلص من غريمتيها السيامي الشيخ حسن البنا وبوحي من كبار المستنوين ، وأثبتت المحكمة بالأدلة السائغة التي ساقتها في حكمها قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة على وجه يفيد أن الخطأ ما كان المتهمون ليرتكبوه أو يفكروا في ارتكابه لولا الوظيفة وهو الشرط الذي تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ، ولما كان امتظهار هذه الرابطة من المائل الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توافرها أمام محكمة النقض ، فإن ماثيره الطاعنة في طعنها يكون على غير أساس .

عن الطعن المقدم من الطاعن السادس "الأستاذ عبد الكريم منصور"

التقرير الأول المؤرخ في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤

من حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمين الصادرين أحدهما في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ برفض طلب الرد المقدمين من الطاعن ، وثانيهما في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ برفض طلب رد هيئة محكمة الجنايات ، قد خالفا القانون وأخطأ في تفسيره ذلك بأن الدائرتين اللتين يرأس أحدهما السيد مرسي فرحات رئيس محكمة استئناف القاهرة ، ويرأس الأخرى السيد ابراهيم حلمي وكيل المحكمة هما دائرتان مدينتان وكان ينبغي أن يكون الفصل في طلب الرد من دائرة جنائية وحتى مع افتراض أنهما دائرتان جنائيتان فإنهما لم تنعقد في مقر المحكمة الابتدائية ، ثم يضيف الطاعن قوله إن الأستاذ مرسي فرحات باشتراكه في إحالة قضية الجناية على محكمة الجنايات ، ما كان يجوز له نظر دعوى الرد المتمرعة عنها ولا سيما وأنه كان منزها استدعاؤه لأداء الشهادة في موضوع تلك الجناية ، وفوق ذلك فقد أبدى الطاعن للمحكمة أن عضوى الدائرة التي يرأسها السيد رئيس محكمة الاستئناف قد تنحيا من نفسيهما عن نظر طلبه فأصبح غير ذي موضوع وهو ما يعده بمثابة تنازل عن هذا الطلب ، كان على المحكمة أن تثبته ونحكم في الدعوى بعدم قبولها ،

ولكنها لم تفعل وقضت فيها بالرفض بعد أن جزأت طلب الطاعن برد أعضاء الهيئة الواحدة واعتبرته متضمنا طلبين غرمته عشرين جنيتها عن كل منهما ، ولا يجوز قانونا أن تتعدد الغرامة بتعدد القضية المطلوب ردهم ، وخلص الطاعن من ذلك إلى أن الحكم الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أخطأ في تفسير المادة ٣٢٧ من قانون المرافعات ولذلك فهو يطعن فيه كما يطعن في الحكم الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعتبار أنه أثر من آثاره .

وحيث إن ما يتعاه الطاعن بصدد تشكيل الدائرتين اللتين فصلتا في طلب الرد المقدمين منه مردود بما سبق لهذه المحكمة أن قررت في حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٤٦٣ سنة ٢٣ ق بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ من أن الذي استبان من محاضر جلسات الهيئتين اللتين نظرتا طلب الرد أن كلا منهما وصفت في تلك المحاضر بأنها محكمة جنايات القاهرة ومثلت فيها النيابة العامة كما استبان من الحكمين الصادرين في الرد أن كلا من هاتين الهيئتين وصفت بأنها "غرفة المشورة" مما يتفق مع المادتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٢٥ من قانون المرافعات ، وإن عبارة الدائرة الجنائية قد شطبت واستبدلت بها عبارة "غرفة المشورة" مما مفاده أن طلب الرد نظرتهما محكمتان موصوفتان بأنهما محكمتا جنايات . لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن بشأن عدم انعقاد هاتين الدائرتين بمقر المحكمة الابتدائية مردودا كذلك بأن نص المادة ٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٩ ، بنظام القضاء صريح في أن انعقاد محكمة الجنايات يكون في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، ولم يوجب الشارع أن يكون انعقاد محكمة الجنايات بمقر المحكمة الابتدائية كما يزعم الطاعن . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمنع اشتراك القاضي في نظر الدعوى إلا إذا كان قد أدى فيها شهادة ، وكان طلب الرد المطروح على الهيئة التي يرأسها السيد مرسي فرحات لا يمت بصلة من حيث موضوعه إلى الدعوى الأصلية ، ولم يكن رئيس المحكمة قد أدى شهادة فيها ، ولما كان يبين من الحكم الصادر من غرفة المشورة بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أن المحكمة قد صدرته بقولها "أن التقرير بالرد (الذي

قدمه الطاعن) اشتمل على طليين الأول خاص بطلب رد السيد مرمى فرحات رئيس محكمة استئناف القاهرة عن نظر طلب رد هيئة محكمة جنايات القاهرة المطروحة أمامها الجناية رقم ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل ، والثاني خاص بطلب رد السيدين اسحق عبد السيد ومجد أمين زكى المستشارين عن نظر طلب رد سيادة رئيس المحكمة وذلك للأسباب المشتعل عليها التقرير ثم تناول الحكم أسباب كل طلب على حدة ، وانتهى إلى الحكم برفضهما وتغريم مقدمهما عشرين جنيها عن كل منهما وإلزامه بالمصاريف ، ولما كان واضحاً من ذلك أن كل طلب من الطليين مغاير للآخر من جهة موضوعه وأسبابه ، وكان ما يقوله الطاعن بشأن دفاعه الذى أبداه للمحكمة فى خصوص رد المستشارين اسحق عبد السيد ومجد أمين زكى وتأويله هذا الدفاع بأنه كان بمثابة تنازل لا يعدو أن يكون تخريباً من استنجاهه هو وليس من شأنه أن يلزم المحكمة بمتابعته فيه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد تناولت الأسباب التى أسند إليها الطالب كلا من طلييه وفندتها بما ساقته من الأسباب والاعتبارات السائغة التى أوردتها ، والتى خلصت منها إلى الحكم برفضهما وتغريم الطاعن بالغرامة التى نصت عليها المادة ٣٢٧ من قانون المرافعات فإن قضاءها هو قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه بالإضافة إلى الوجه السابق إن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون وشابه القصور ، وبني على إجراءات أخلت بحقه فى الدفاع ذلك بأنه أعد مذكرة تتضمن الرد على ما ورد بالمذكرات المقدمة من المتهمين فند فيها أوجه دفاعهم ، ولما تقدم بها للمحكمة أثناء المرافعة رفضت قبولها ، وأنه كان من واجب المحكمة أن توقف السير فى هذه الدعوى أو تؤجل نظرها حتى يفصل فى الطعن المرفوع من النيابة العامة ومن المدعى بالحقوق المدنية فى قضية مقتل عبد القادر طه للارتباط الوثيق بين الدعويين وتحقيقاً لحسن سير العدالة ، هذا إلى أن الحكم شابه الفساد فى الاستدلال حين قضى ببراءة الضابطين عبده أرمانىوس وحسين كامل وباقي المخبرين ، مع أن المتهم مجد محفوظ اعترف باشتراك هؤلاء المتهمين معه فى الجريمة ، وتأيد اعترافه بأدلة أخرى منها اعتراف المتهم الخامس مجد سعيد اسماعيل للمسكرى فتح الله مجد السيد

باشترাকে فی الجريمة ، ورغم توافر الأدلة علی صحة هذه الاعترافات فقد أطرحتها المحكمة لأسباب بعضها مترع من الخيال وبعضها الآخر متناقض ، وكذلك قضت المحكمة بإدانة المتهم الأول — المخبر محمد حسين جاد — وبراءة باقي المخبرين رغم وحدة الأدلة القائمة قبلهم جميعا وتماثلها ، وبضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم أخطأ فی قضائه برفض دعوى التعويض بالنسبة لاتهم محمد محمد الجزار بمقولة إنه لم يصب الطاعن ضرر من جريمته ، مع أن الجريمة فی ذاتها فعل ضار يستوجب التعويض وقد أباح القانون للمجنى علیه ، مطالبة الجاني بالتعويض أيا كانت الجريمة التي ارتكبت ، هذا فضلا عن أن المتهم المذكور عطل سير الدعوى بالتضليل فی التحقيق والتشكيك فی شهادة الشهود مدة تزيد علی خمس سنين وهو عمل ضار يستوجب التعويض أيضا طبقا للمادة ٣٦١ من قانون المرافعات ، ومتى ثبتت مسؤولية محمد الجزار عن التعويض تكون الحكومة مسئولة معه علی وجه التضامن لارتكابه الجريمة أثناء تأدية الوظيفة وبسببها ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة الماطعون فی حكمها فمرت حكم محكمة الثورة لصالح المتهمين ، مع أن هذا الحكم ذهب إلى تجريمهم جميعا لأنه قضى بإدانة ابراهيم عبد الهادي فی جميع الادعاءات التي وجهت إليه ومنهاتهم إفساد أداة الحكم وتعذيب المواطنين ونشر الإرهاب وتيسير قتل الشيخ حسن البنا لأعوانه ، وبين من ملف القضية التي نظرتها محكمة الثورة ومن الأوراق المضمومة لها أن المقصود بالأعوان فی نظر ذلك الحكم هم المتهمون فی قضية مقتل الشيخ حسن البنا ، ولهذا الحكم حجته القانونية فلا تملك محكمة الجنايات أن تمضي علی خلافه .

التقرير الثاني المؤرخ فی ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤

ويزيد الطاعن فی هذا التقرير أن المحكمة لم تعرض للدليل المستمد من اعتراف محمد حسن السليمانی ومن المذكرة المحررة بمعرفة الأميرالای محمود عبد المجيد فی ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ فی قضية مقتل عبد القادر طه اعتقادا منها بأنها لا تملك مناقشة هذا الدليل وأنها مقيدة برأى المحكمة التي أصدرت الحكم فی تلك القضية بالنسبة لهذا الدليل ، ولولا هذا الاعتقاد الخاطئ الذي حجبا عن وزن هذا الدليل المشترك فی القضيتين وتقديره لكانت حكمت بإدانة المتهمين جميعا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الثبوت المقدمة في حق المتهمين من الثانى إلى السادس الذين حكم ببراءتهم ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليهم بما فيها الدليل المستمد من اعترافات محمد محفوظ محمد وفندها في منطق سليم تفنيدا سائغا مقبولا مؤديا إلى النتيجة التى انتهى إليها، ولما كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى وإذن فمادام يبين من حكمها — كما هو الحال في هذه الدعوى — أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة ووزنتها فلم يقتنع وجدانها بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالادانة ، فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها تطرح اعتراف المتهم محمد محفوظ محمد بالنسبة لمن عدا المخبر أحمد حسين جاد والأميرالاي محمود عبد المجيد للأسباب التى بينتها والتي لها أصل ثابت في الأوراق ولأن اعترافه عليهم لم تؤيده أدلة أخرى، وأنها تأخذ بهذا الاعتراف وتعول عليه بالنسبة لمحمد محفوظ نفسه وبالنسبة لهذين المتهمين لأنه مؤيد بالينة وبأدلة وقرائن أخرى أوردتها في حكمها، وكان للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة ، وكانت المحكمة قد اتخذت من أقوال محمد حسن السليمانى في قضية مقتل عبد القادر طه ، ومن المذكرة المؤرخة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، في حدود سلطتها التقديرية دليلا من أدلة الاثبات في حق أحمد حسين جاد ومحمود عبد المجيد دون غيرها من المتهمين ، وكان ما ذهب إليه الحكم من أن حكم محكمة الثورة لا يمتد أثره إلى المتهمين في الدعوى الحالية وأن حججته قاصرة على ما جاء به وعلى شخص المتهم فيه صحيحا في القانون، لما كان كل ذلك ، وكانت المحكمة غير مكلفة قانونا وهى تقضى ببراءة بعض المتهمين أن تتعقب الاتهام في كل دليل يقدمه ضدهم أو أمانة يستدل بها عليهم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له أساس ، أما ما يثيره بشأن ما يدعيه من منع المحكمة له من تقديم مذكرة فردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ أنه بعد أن ترافع جميع أطراف الخصوم في الدعوى أبدى الأستاذ محمد عزمى المحامى "أن الأستاذ منصور (الطاعن) لديه مذكرة بعناصر التعويض"

فلم توافق المحكمة على تقديم مذكرات وممحت له أن يبدى عناصر التعويض شفوياً بالجلسة فلم يعقب على ذلك ثم أمرت المحكمة بحجز القضية للحكم دون أن ترخص للمصوم بتقديم مذكرات ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه طلب إلى المحكمة وقف السير في الدعوى أو تأجيل نظرها فان ما يثيره من ذلك لا يكون له محل ، وأما ما يثيره في صدد قضاء المحكمة برفض دعوى التعويض التي رفعت منه على المتهم محمد محمد الجزار فقد أسست المحكمة قضاءها بذلك على قولها ” إن الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المجنى عليه في تهمة الشروع في القتل ادعى من جانبه مدنياً قبل المتهمين سالفى الذكر والحكومة وطلب الحكم بالزامهم متضامين كذلك بأن يدفعوا له ثلاثين ألفاً من الجنيئات تعويضاً عما لحقه من الضرر نتيجة لجناية الشروع في القتل التي وقعت عليه منهم والتي نشأ عنها عدة إصابات بقي من أجلها تحت العلاج شهوراً طويلة وتخلفت به من جرائها عاهة مستديمة . وحيث إنه يتعين التقرير بادىء ذى بدء بأن المتهم التاسع البكباشى محمد محمد الجزار لم يساهم في جناية القتل الممدمع سبق الإصرار والترصد التي وقعت على المرحوم الأستاذ البنا ، ولا في تهمة الشروع في قتل الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور ، ولم تسند إليه التهمة في أيهما ، وإنما التهمة الموجهة إليه قائمة بذاتها ولها كيانتها الخاص المستقل عن الجنايتين الأصليتين وتتحصر عناصرها في أنه مع طامه بوقوع هاتين الجنايتين المعاقب عليهما بالإعدام أمان الجناة فيهما على الفرار من وجه القضاء ، وهو في حدود هذه التهمة الخاصة به لا يمكن أن يسأل عن أفعال القتل والشروع فيه المستندة لباقي المتهمين والتي على أساسها وحدها تقوم طلبات التعويض ومن ثم لا تصح مساءلته عن هذه الطلبات وتكون الدعاوى بها واجبة الرفض بالنسبة إليه “ . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك مديداً وصحيحاً في القانون ، وكان الأساس الجديد لطلب التعويض المشار إليه في وجه الطعن ، وهو تعويض الضرر الناشئ عن تعطيل سير الدعوى

لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارتة أمام محكمة النقض لأول مرة فضلا عن أن هذا الحق المدعى به من الطاعن لم ينشأ مباشرة عن جريمة الاهانة التي نسبت إلى المتهم محمد محمد الجزار ورفعت بها الدعوى عليه بل منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى ، فلا اختصاص للحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على هذا الأساس ، لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون واجب الرفض .

وحيث إنه لما تقدم كله تكون الطعون المرفوعة من جميع الطاعنين على غير أساس متعينة الرفض موضوعا .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٤٣)

القضية رقم ٥٩ سنة ٢٥ القضائية :

محال عمومية . حق رجال البوليس في دخولها لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوا
المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهذا الحق
مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سمح لبعض الأشخاص بلعب القمار (البوكر)
بمحله العمومي (مقهى) وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/١٩ و ٣/٣٥ و ٣٨ من القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة بلدية القاهرة قضت فيها حضوريا بتغريم المتهم
خمسمائة قرش صاغ والإغلاق لمدة شهر والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم
ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم . وقضى في معارضته بقبولها شكلا
وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المستأنف فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن ينحصر في أن الحكم المطعون فيه أسس الادانة على ما أسفر عنه التفتيش في حين أنه وقع باطلا لأن محضر المحضر هو من رجال مكتب الآداب الذين لم تسبغ عليهم صفة مامورى الضبطية القضائية إلا بعد تعديل المادة ٢٣ اجراءات بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥١ ، وقد دفع الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع ولكنها رفضت الدفع استنادا إلى ما قالته من أن محضر المحضر ، وإن كان من رجال مكتب الآداب إلا أنه من ملاحظى البوليس الوارد ذكرهم في المادة ٢٣ المذكورة ، فشاب حكمها الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن لأنه سمح بلبس القمار في مقاه ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/١٩ و ٣/٣٥ و ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، وقضت محكمة أول درجة بتغريمه خمسمائة قرش والإغلاق لمدة شهر والمصادرة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وحكت محكمة ثانية درجة غيابيا بتأييد الحكم الابتدائي . فلما عارضت قضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه ، ولما كان يبين من الرجوع الى حكم محكمة أول درجة المؤيد استئنافا لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى برفض الدفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش قد قال إن الضابط محضر المحضر هو من ملاحظى البوليس ، لما كان ذلك ، وكان من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وأن هذا الحق مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الذى طلبت النيابة معاقبة المتهم طبقا لأحكامه ، وفضلا عن ذلك فإن الضابط

محزر المحضر بغض النظر عما استطرد إليه الحكم من اعتباره من رجال الضبطية القضائية — هو بغير شك من رجال السلطة العامة الذين خولتهم المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية سلطة القبض على من يكون متلبسا بجريمة يجوز الحكم فيها بعقوبة الحبس . ولما كانت الواقعة كما أوردتها الطاعن في طعنه هي أن الضابط المذكور شاهد ثلاثة أشخاص منهمكين بلعب البوكر بداخل المقهى وأماهم ورق اللعب فضبطهم ، لما كان ذلك ، فإن إجراءات الضبط التي باشرها تكون صحيحة ، وتكون المحكمة إذعوات في إدانة الطاعن على ما أثبتته الضابط من هذه الإجراءات في محضره . وقضت برفض الدفع المقدم ببطلانها لم تتجاوز ما يوجبه التطبيق الصحيح للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود، ومحمود
ابراهيم امماويل ، ومصطفى كامل ، وامين عبد السيد المستشارين .

(٢٤٤)

القضية رقم ٧١ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى . ميعاد استئناف .
عدم سريانه بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الأمر المذكور فى مواجهتهم إلا من تاريخ إعلانه
لهم لإعلانا رسميا .

إن قانون الاجراءات الجنائية إذ نص فى المادة ١٦٥ على أن استئناف
الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى يحصل بتقرير
فى قلم الكتاب فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان
حسب الأحوال ، قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر
الأمر فى مواجهتهم لا يسرى إلا من تاريخ إعلانه لهم إعلانا رسميا ، ولا يكتفى
فى ذلك بمجرد العلم بالأمر .

الوقائع

تلخص الوقائع فى أن الطاعنة (شركة ا. برنارد وشركاه . بصفتها مدعية
بحق مدنى) تقدمت بشكوى لنيابة العطارين قيدت برقم ٨٠٣ سنة ١٩٥١
إدارى عطارين ضد المطعون ضده متهمه إياه بأنه : اختلس المبالغ المبينة بالمحضر
والمملوكة للطاعنة إضرارا بها بوصف كونه وكيلًا بالأجر عن الشركة المذكورة
ومديرا لفرعها فى مصر . وبعد أن حققت الشكوى أمر قاضى التحقيق بقيد
الأوراق جنحة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ضد المطعون ضده ،
م . (٥٠) ج .

وثانياً — التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المنهم . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الأمر أمام غرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية، ويجلسه ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قررت الغرفة بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الأستاذ فيلكس بنزافين المحامي الوكيل عن الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام استندت في قرارها بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية إلى أن هذا الميعاد يسرى من التاريخ الذي يثبت فيه علم المستأنف بصدور الأمر من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وأن الشركة المدعية بالحقوق المدنية علمت بهذا الأمر في يوم صدوره بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ فلم تستأنفه إلا في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وهو استناد خاطيء لمخالفته للقانون ، إذ أن هذا الميعاد لا يسرى إلا من تاريخ إعلان المدعية بالحقوق المدنية بالقرار إعلاناً رسمياً ولا يكفي لبدء سريان الميعاد مجرد العلم بالقرار ، والمقصود بالإعلان الرسمي هو الذى يتم على يد محضر .

وحيث إنه لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة ١٦٥ على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى يصل بتقرير فى قلم الكتاب فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال فإنه يكون قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الأمر فى مواجهتهم لا يسرى إلا من تاريخ إعلانه لهم إعلاناً رسمياً ، ولا يكفي فى ذلك مجرد العلم بالأمر .

ولما كان يبين من الاطلاع على الأمر المطعون فيه أن غرفة الاتهام أسست قضاءها بعدم قبول الاستئناف شكلا على أن الشركة الطاعنة لم تستأنف الأمر الصادر من قاضى التحقيق فى الميعاد المشار إليه فى المادة ١٦٥ السالفة الذكر محسوبا من تاريخ علمها بصدوره لا من تاريخ إعلانها به إعلانا رسميا ، وكان الواضح من ذلك الأمر أنه لم يعلن للطاعنة رغم صدوره فى غيبتها ، فإن غرفة الاتهام المطعون فى الأمر الصادر منها تكون أخطأت فى القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الأمر المطعون فيه وقبول استئناف المدعية بالحقوق المدنية شكلا ، وإحالة القضية إلى غرفة الاتهام .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ورايح عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٤٥)

القضية رقم ٢٤٦٠ سنة ٢٤ القضية :

اختلاس أموال أميرية . كاتب سجن . استلامه ضمان إفراج . إدخاله هذا المبلغ في ذمته
بنية الغش . يكون الجنابة المخصوص عنها في المادة ١١٨ ع لا جنحة تبديد .

إن مبلغ ضمان الإفراج الذي يستلمه كاتب السجن من مفرج عنه يعتبر بلا شك
مالا للحكومة ، لأنه وإن كان المفروض أن الموظف المذكور يستلمه من صاحبه
لإيداعه أمانات إلا أن هذا المبلغ يفقد صفته الخصوصية بمجرد تسليمه من صاحبه
إلى هذا الموظف ويصبح مملوكا للحكومة حتى يرد لصاحبه إذا حصل الرد ،
فإذا أدخل الموظف المشار إليه في ذمته هذه النقود بنية الغش قاصدا بذلك
حرمان الحكومة من بعض أموالها فإن هذا الفعل يكون الجريمة المعاقب عليها
بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا جنحة تبديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ، أولا - بصفته موظفا عموميا كاتب سجن
مركز نجع حمادى : استولى بغير حق على مال للدولة (مبلغ عشرة جنيهات)
سلمت إليه على ذمة توريدها أمانات لخزينة محكمة نجع حمادى ضمان إفراج
في القضية العسكرية رقم ١٩٥٢/٢٥ نجع حمادى ، ثانيا - ارتكب تزويرا في محضر
رسمى هو كتاب قبول ضمان إفراج بمبلغ عشرة جنيهات وارد من مركز نجع حمادى
لنيابة نجع حمادى بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في القضية العسكرية

رقم ١٩٥٣/٣٥ نجع حمادى وذلك بجمله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أثبت فى المحرر سائف الذ كر رقم $\frac{١٥٢٥٠٠}{١٠٥٢٩}$ على أنه رقم القسيمة التى ورد بها مبلغ الضمان وتبين أن هذا الرقم بقسيمة إيرادات بمبلغ مائتين وخمسين مليا خاصة بقضية مدنية ونسب كتابة هذا الرقم كذبا للموظف المختص ابراهيم محمد عبد الناصر ، ثالثا - حصل بغير حق على ختم إحدى جهات الإدارة مركز نجع حمادى واستعمله استعمالا مضرا بمصاحبة الحكومة بأن بهم به على الورقة المزورة سائلة الذكر . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١٨ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك ، ومحكمة جنايات قنا قضت عملا بالمواد ١١٨ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٣٢ من قانون العقوبات بحبس يحيى أحمد على مدة سنتين مع الشغل وبغزله من وظيفته الأميرية مدة أربع سنوات عن التهم المسندة إليه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المتبع فى توريد ضمان الإفراج ، هو أن يتسلم الكاتب المختص مبالغ الضمان ويثبت فى قسيمة تحصيل الأمانات ويؤشر على الإفادة الخاصة بالاستلام ، وفى واقعة الدعوى حصل الإفراج فى المساء وأمر معاون البوليس كاتب السجن (الطاعن) بأن يستلم المبالغ من المتهم فيكون عند استلامه نائبا عن صاحب الشأن وليس بصفته موظفا عموميا ، ويكون التكييف القانونى الصحيح ، هو أنه ارتكب جريمة تبديد بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وهذه الجريمة لا يكفى لقيامها ما قاله الحكم من أن الطاعن قد توافرت عنده نية الغش ، هذا إلى أنه لم يثبت من تقرير قسم الأبحاث والتروير أن الأرقام المدونة على الإفادة كتبت بخط الطاعن ، فلا تصح إدانته بجريمة التروير ، أما الختم المبصوم به على تلك الإفادة فإنه موجود بالمركز تحت تصرف

الموظفين جميعا ووقع ببصمته على كتاب مأمور المركز المؤرخ في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والمذيل بتوقيمه ولا صلة لهذا الختم بالأرقام المزورة ، فاستعمال الختم على هذا النحو هو استعمال بحق ولا جريمة فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة ثم انتهى إلى القول بأن الطاعن "بصفته موظفا عموميا (كاتب سجين نجع حمادى) أدخل في ذمته مبلغ عشرة جنيهاً قيمة ضمان الإفراج بعد أن استلمه من المفرج عنه وهذا المبلغ بلا شك مال للحكومة لأنه وإن كان المفروض أن المتهم قد استلمه من صاحبه لإيداعه أمانات إلا أن هذا المبلغ يفقد صفته الخصوصية بمجرد تسليمه من صاحبه إلى هذا الموظف ويصبح مملوكا للحكومة حتى يرد إلى صاحبه إذا حصل الرد ، أما ركن القصد الجنائي فقام ما دام المتهم قد أدخل في ذمته هذه النقود بنية الغش قاصداً بذلك حرمان الحكومة من بعض أموالها . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون فإن ما وقع من الطاعن يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا جنحة تبديد . ولما كان الثابت من الحكم أن المحكمة اطلعت على الإفادة المزورة وتبين لها من مضاهاة رقم القسيمة والرقم المسلسل المكتوبين عليها على أصل القسيمة الخاصة بإعلان الدعوى المدنية المحررة بمعرفة كاتب التحصيل إبراهيم محمد عبد الناصر ، أن الرقنين المحررين على الإفادة المزورة قد كتبوا بقلم مغاير للقلم الذى استعمل في كتابة أصل القسيمة وذكر الحكم أن الطاعن أقربا سلامه لمبلغ ضمان الإفراج وأنه غير صادق فيما ادعاه من أنه سلم هذا المبلغ لكاتب التحصيل بالمحكمة ، وأن الإفادة بعد تزويرها لم ترد لنيابة نجع حمادى ، واستخلصت المحكمة من ذلك ومن سائر الأدلة والقرائن التي أوردتها أن الطاعن هو الذى ارتكب التزوير ، وكانت هذه الأدلة والقرائن التي استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه فإن حكمها يكون سليما . أما ما يقوله الطاعن بمسدد استعمال ختم مركز نجع حمادى فقد تبين من الاطلاع على الورقة المزورة الواردة مع المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق ما جاء بالوجه الأخير من الطعن ، أن هذا الختم مبصوم به قرين الأرقام

المزورة لا على إفادة المركز المؤرخة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ كما يقول الطاعن . وقد استخلص الحكم من اطلاعه على الإفادة المزورة أن المتهم وضع الختم المذكور على أنه ختم محكمة نجع حمادي ، على أنه فضلاً عما تقدم فلا جدوى للطاعن من إثارة الجدل في صحة التهمة الخاصة بالحصول بغير حق على الختم واستعماله إضراراً بالحكومة ، ما دامت المحكمة قد طبقت على الجرائم التي ارتكبها الطاعن ، المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقعت عليه عقوبة واحدة هي المقررة لجريمة التزوير في حدود التخفيف المنصوص عليه في المادة ١٧ من ذلك القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

(٢٤٦)

القضية رقم ٢٧ سنة ٢٥ انقضائية :

- (أ) اثبات . تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه . من حق محكمة الموضوع .
- (ب) حكم . بياناته . مادة العقاب . عدم ذكرها في الحكم الاستثنائي . لا يعيب مادامت مينة في الحكم الابتدائي .
- (ج) مسئولية مدنية . اشتراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث . يوجب توزيع المسئولية على قدر الخطأ .
- (د) مسئولية مدنية . الاحتجاج بخطأ المضرور في إنقاص حصة وارثه في التعويض .

١ — لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه مادام هذا الاستخلاص سائفاً .

٢ — لا يعيب الحكم الاستثنائي أنه لم يذكر مادة العقوبة مادام الحكم الابتدائي قد بينها .

٣ — إن اشتراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث مما يوجب توزيع المسئولية المدنية على قدر الخطأ .

٤ — للتمهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يحتجاً بخطأ المضرور على وارثه في الشق من التعويض الخاص بحصته الميراثية في الحق الذي اكتسبه المجنى عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة حسن حسين حجازي بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في وفاة وحيد محمود محسن بالإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ومراعاته اللوائح بأنه لم يحتط في قيادته السيارة ولم يستعمل آلة التنبيه ، فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات سالفة الذكر والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقد ادعى الأستاذ محمود محسن (والد المجنى عليه) بحق مدني قبل المتهم والأستاذ سامي أخنوخ فانوس (المسئول عن الحقوق المدنية) وطلب أن يحكم له عليهما متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً والمصاريف والأتعاب مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة عابدين الجزئية دفع الحاضر عن المتهم بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التعويض بالنسبة للمدعى باعتباره وارثاً ، والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام . أولاً — برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية واختصاصها بنظرها . ثانياً — بجبس المتهم حسن حسين حجازي سنتين مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وأعفته من المصروفات الجنائية . وثالثاً — بإلزام المتهم حسن حسين حجازي والمسئول عن الحقوق المدنية "الأستاذ سامي أخنوخ فانوس" بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعى المدني الأستاذ محمود محسن مبلغ عشرة آلاف جنيه والمصاريف المدنية وألقى قرش أتعاباً للحاماة . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضورياً بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بجبس المتهم حسن حسين حجازي ثلاثة شهور مع الشغل وإلزامه مع المسئول بالحقوق المدنية الأستاذ سامي أخنوخ فانوس بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعى

بالحق المدني الأستاذ محمود محسن بصفته والد المجنى عليه مبلغ ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه مصرى والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية .
فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال ، وبني على إجراء باطل ، ذلك بأن محكمة أول درجة حين دانت المتهم والزمتة هو والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض الذى قدرته ، بنت ذلك على انفراد المتهم بالخطأ ، وأنه صدم المجنى عليه بسيارته أثناء وقوفه على الافريز ، ولم تأخذ بدفاع المتهم وما شهد به شهوده بغير ذلك ، إلا أن محكمة ثانى درجة أثبتت في حكمها مساهمة المجنى عليه في الخطأ لعبوره الطريق بجأة أمام السيارة أثناء اندفاعها في السير على يسار الطريق ، وقضت بتخفيف العقوبة وتخفيض التعويض وأخذت في ذلك برواية المتهم من أن المجنى عليه عبر الطريق بجأة أمامه ، مع أن رواية والد المجنى عليه من أن المجنى عليه كان قد انتهى من عبور الطريق ووقف على الافريز ، قبل أن تصدمه سيارة المتهم ، هو التصوير الصحيح للحادث ، وتحدثت عن شهادة سفير أخت المجنى عليه ، ولم تتناول ما شهد به والد المجنى عليه ، ولم تأخذ بما شهد به شهود الإثبات الذين أخذ الحكم الابتدائى بأقوالهم دون أن تبين سببا لذلك ، ولم تبين وجه خطأ المجنى عليه ولم ترد على الحكم الابتدائى في النواحي التى خالفته فيها ، ولم تذكر مادة العقوبة وأجرت معاملة في فترة حجز القضية للحكم بدون حضور الخصوم ، هذا إلى أنه مع افتراض وقوع خطأ من المجنى عليه ، فإن ما وقع من المتهم مما عدته المحكمة في حكمها وهو السير بسرعة وعلى يسار الطريق يستغرق ما وقع من المجنى عليه مما يستوجب المسؤولية المدنية الكاملة .

وحيث إن محكمة أول درجة صورت الحادث بأن المطعون ضده حسن حسين حجازى كان يقود سيارة مخدومه " المسئول عن الحقوق المدنية " في شارع

الجزيرة بسرعة وعلى الجانب الأيسر من الطريق فانحرف فجأة حتى صعد على الرصيف وارتطم بشجرة فوقه وصدم المجنى عليه ، فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ، وخالفها المحكمة الاستئنافية في هذا التصوير وقالت ”إن المحكمة ترى بعد استعراض ظروف الدعوى أن رواية المدعى بالحق المدني ومن أيده من الشهود لا تتفق مع المنطق والعقل إذ لا يتصور أن تصعد السيارة إلى الرصيف وتصبح بأكلها فوق الرصيف دون أن يكون هناك مبرر لذلك خصوصاً وأن أقوال سهر محمود محسن أخت المجنى عليه لم تكن قاطعة في أن هناك سيارة أخرى كان المتهم يريد أن يسبقها ، ولم يقم الدليل في الأوراق على أن سيارة المتهم كانت تحاول أن تسبق سيارة أخرى ، وتنتهي المحكمة إلى أن التصوير الصحيح للحادث هو أن المجنى عليه خرج ليعبر الطريق مسرعاً وكان المتهم يسير على يسار الطريق وبسرعة فائقة فلم يستطع مفاداة الحادث وانحرف إلى اليسار وكان الرصيف الأيسر مجاوراً له فصعد إليه ، وكان المجنى عليه قد أكمل عبور الطريق وصعد إلى الرصيف أيضاً فدهسته السيارة وهذا التصوير قريب جداً من رواية المتهم وشاهده أحمد إبراهيم شلبي ويكون الخطأ الذي ارتكبه المتهم هو السير بسرعة فائقة أكثر من المقرر عرفاً وقانوناً وعلى يسار الطريق“ . وبعد أن أوردت الأدلة على أن المتهم كان يسير بسرعة إلى يسار الطريق خلصت إلى ”أنه وقد انتهت المحكمة إلى ما تقدم فإن المجنى عليه يكون قد أخطأ أيضاً وساهم بخطئه إلى حد ما في وقوع الحادث خاصة وأن عبوره المفاجيء كان من الأسباب المقرونة لوقوع الحادث ، ومن ثم يكون هذا الخطأ الحاصل من المجنى عليه من العوامل التي تدعو إلى تخفيف العقاب على المتهم وتري المحكمة أنه وقد تبين مساهمة المجنى عليه بخطئه في وقوع الحادث أن تنزل بالتعويض إلى المبلغ المحكوم به شاملاً التعويض عن الأضرار الأدبية والمادية مراعية مدى مساهمة المجنى عليه بخطئه في وقوع الحادث“ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الاعتبارات التي استند عليها في تكيف الحادث على أساس وقوع خطأ مشترك من الجانبين وهي اعتبارات سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة

واستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه ما دام هذا الاستخلاص سائغا ، فإن ما يثيره الطاعن ما هو إلا عود منه إلى المجادلة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم وكان ما نسبته الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية من إجراءات معاينة دون إخطار الخصوم ، عاريا من الدليل ، وكان لا يعيب الحكم الاستئنافية أنه لم يذكر مادة العقوبة ما دام أن الحكم الابتدائي قد بينها فضلا عن أن مادة العقوبة خاصة بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية ولا صفة للطاعن في التحدث عنها ، وكان ما قاله الحكم المطعون فيه ، من أن اشتراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث مما يوجب توزيع المسؤولية المدنية على قدر الخطأ ، صحيحا في القانون ، لما كان ذلك ، وكان للتهم والمستول عن الحقوق المدنية أن يحتج بخطأ المضرور ، على الطاعن بصفته وارثا له في الشق من التعويض الخاص بمحصته الميراثية في الحق الذي اكتسبه المجنى عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه ، مع إلزام الطاعن بالمصاريف .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وإسحق عبد السيد المستشارين .

(٢٤٧)

القضية رقم ٦٥ سنة ٢٥ القضائية :

تموين . التزام تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية وأصحاب المصانع والمحال العامة بامساك
دفتر خاص يشتمون فيه مقادير المواد التموينية الواردة والمنصرفة . على من يقع ؟ الاعفاء من هذا
الالتزام . على من يسرى ؟ (القراران ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ٤٤ لسنة ١٩٥٠)

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت
على أنه " على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ، كما يجب على أصحاب
المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يشتمون فيه مقادير الأصناف
التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري
وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع " . كما أوجبت المادة الخامسة من القرار
المذكور على هذه الطوائف : مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجملة ، إخطار
مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين ، وخطاب الشارع
في المادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجه إلى بعض من شملهم نص
المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وهم أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة
دون غيرهم ، وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحق
هاتين الطائفتين وحدهما بالاعفاء من هذا الإخطار ولم يذكر شيئاً عن باقي
الطوائف التي أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ،
وبيّن من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠
هي صلة عموم وخصوص فالمادتان ١ و ٢ من القرار الأخير لا يسرى حكمهما

إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم ممن قصد الشارع أن يبقى التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ ومن هؤلاء طائفة تجار الجملة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول بوصفه صاحب محل تجارة زيت بالجملة — والثاني بوصفه مدير المحل : لم يمسكا دفترا خاصا لإثبات ما يرد للمحل من زيت، والمنصرف، ومقدار المبيعات ، وتاريخ البيع ، واسم المشتري وتوقيعه . وطلبت عقابهما بالمواد ١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢/٢ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين مائة جنيه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية فضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والإخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الطاعنين طالبا إلى المحكمة تطبيق القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ الذي عدل المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تمديلا من مقتضاه جعل كل دفتر أو سجل منظم يقوم مقام الدفتر المنصوص عليه في القرار الأخير ، وثبتت للمحكمة أن الطاعنين يمسكان دفترا وملفا يحتوي على الكشوف الشهرية ويتضمنان البيانات المطلوبة ، فهما بذلك قد قاما بما يفرضه القانون ، ومع ذلك قضت المحكمة بإدانتهم دون أن ترد على هذا الدفاع القانوني ، ودون أن تستظهر توافر القصد الجنائي لديهما ، هذا فضلا عن أن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهادة رئيس مكتب

التموين في شأن كفاية الدفتر والكشوف لتنفيذ مقتضى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ فلم تجب المحكمة الدفاع إلى ما طلب .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين لأنهما في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥١ الأول بصفته صاحب محل تجارة للزيت بالجملة . والثاني بصفته مديرا للمحل . لم يمسا دفترًا لإثبات البيانات التي نص عليها القانون .

وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢/٢ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، فقضت محكمة أول درجة بتغريم كل منهما مائة جنيه ، فاستأنفا هذا الحكم وقضت محكمة ثانية درجة بتأييده ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليهما ، وعرض لدفاعهما وورد عليه بقوله : ” إن المحكمة بمناقشة محرر المحضر بالجلسة قرر بأن الكشف لا يمكن أن يقوم مقام الدفتر المطلوب وأن الدفتر الذي قدم إليه لم يبين به سوى إجمالى التوزيع ولا يستدل منه على البيانات الأخرى ، وأن مقتضى التموين شهد بالجلسة أن الدفتر لم يدون به سوى الوارد ، دون المنصرف ” واستخلص الحكم من ذلك أن الطاعنين لم يمسا الدفتر الخاص بالمنظم لحركة الزيت بجمعها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه ” على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ” كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع ” . وكانت المادة الخامسة من القرار المذكور قد أوجبت على هذه الطوائف مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجملة إخطار مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين ، وكان خطاب الشارع في المادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجها إلى بعض من شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وهم أصحاب المصانع

وأصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحق هاتين الطائفتين وحدهما بالإعفاء من هذا الإخطار ولم يذكر شيئا عن باقي الطوائف التي أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وكان يبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ ورقم ٤٤ هي صلة عموم وخصوص ، فالمادتان ١ ، ٢ من القرار الأخير لا يسرى حكمهما إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم ممن قصد الشارع أن تبقى التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ ، ومن هؤلاء طائفة تجار الجملة التي ينتمى الطاعنان إليها ، وكان الحكم قد أثبت أن الدفتر الذي يمسكه الطاعنان غير مستوف للبيانات المطلوبة ، فإن ما يثيرانه بشأن انطباق أحكام القرار ٤٤ عليهما ، لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان العلم بالقانون مفترضا في كل انسان ، وكان تعدد الطاعنين الامتناع عن تنفيذ ما أمر به القانون مستفادا مما أثبتته المحكمة ، فإن ركن القصد الجنائي يكون متوفرا خلافا لما يذهب إليه الطاعنان ، ولما كانت محكمة أول درجة قد سمعت أقوال مفتش التوبن وناقشته مناقشة مفصلة ، وكانت المحكمة الاستئنافية بحسب الأصل لا تسمع من الشهود إلا ما ترى هي لزوم سماعه ، فإن ما ينعاه الطاعنان من عدم استجابة محكمة ثاني درجة لطلب إعادة سماع هذا الشاهد لا يكون مقبولا ، ولا سيما إذا كان الحاضر عن الطاعن — على ما يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة — قصد من سماعه معرفة رأى الشاهد في مدى صحة انطباق القانون على الواقعة المطروحة أمام المحكمة وهو أمر يستقل قاضى الدعوى بالفصل فيه . لما كان ما تقدم جميعه فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٤٨)

القضية رقم ٧٢ سنة ٢٥ القضائية :

(١) حكم . العبرة في وصفه بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه .

(ب) معارضة . عدم قبولها في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر القانون حضوريا متى كان استئنافه جائزا .

١ - إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه، فإذا وصف خطأ بأنه غيابي فإن المعارضة فيه لا تكون مقبولة مادام هو في نظر القانون يعتبر حضوريا .

٢ - إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢٣٨ اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من القانون نفسه على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، وإذن فإذا كان المتهم قد حضر في بعض جلسات محكمة أول درجة ، وتخلف عن الحضور في البعض الآخر دون أن يقدم للمحكمة عذرا يبرر تخلفه، وكان الحكم الصادر في غيبته والمعتبر في نظر القانون حضوريا غير قابل للمعارضة وجائزا للاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة يكون صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد البطارية الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لأركز الاجتماعى بشنشير الحصة والى سلمت إليه على سبيل الوكالة لاستعمالها فى أمر لمنفعة مالكمها فبددها إضرارا به. وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر طنطا الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمادة الاتهام — بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش . فعارض وقضى فى معارضته بعدم قبولها بلا مصاريف جنائية . فاستأنف ومحكمة طنطا الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن محكمة أول درجة حين قضت بعدم قبول المعارضة — وسايرتها فى ذلك المحكمة الاستئنافية — تأسيسا على أن الحكم يعتبر فى حقيقته حضوريا لأن المتهم كان قد سبق حضوره فى بعض الجلسات قبل أن يصدر الحكم الغيابى — حين قضت بذلك ، قد خالفت نص المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية لأن تقدير ما إذا كان الحكم بعد حضوريا اعتباريا أم لا ، هو أمر جوازى موكل للمحكمة التى تصدره ، فإذا كانت تلك المحكمة قد اعتبرته غاييا فلا يجوز للمحكمة التى تنظر المعارضة أن تعد له وتعتبره حضوريا ، وكان عليها أيضا أن تقبل المعارضة لأن الحكم السابق لم يكن جائزا استئنافية مادام أنه وصف بأنه غيابى ، هذا إلى أن الحكم الاستئنافية استند خطأ فى قضائه إلى المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية التى لم يطبقها الحكم الغيابى الابتدائى مع أن المادة الواجبة التطبيق هى ٢٣٨ من القانون المذكور .

وحيث إن العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما ذكره المحكمة عنه ، فإذا وصف خطأ بأنه غيابى فإن المعارضة فيه

لا تكون مقبولة مادام هو في نظر القانون يعتبر حضوريا ، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢٣٨ اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ قد نصت أيضا على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان استئنافه غير جائز ، لما كان ذلك ، وكان الواضح من الأوراق أن الطاعن حضر في بعض جلسات محكمة أول درجة ، وتخلف عن الحضور في البعض الآخر دون أن يقدم للمحكمة عذرا يبرر تخلفه ، وكان الحكم الصادر في غيبته والمعتبر في نظر القانون حضوريا غير قابل للمعارضة وجائز الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة يكون قضاؤه صحيحا في القانون ولا خطأ فيه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٤٩)

القضية رقم ٢٤١٠ سنة ٢٤ القضية :

- (أ) قبض . صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرق إلى مرتبة القبض .
- (ب) تفتيش . تفتيش الأثى لا يجوز بمعرفة غير الأثى ولو كان طبيبا .

١ — إذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم في سيارة عامة وغيره واتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهم مع باقى الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الإجراء الذى اتخذه إن هو إلا صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض .

٢ — إن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الإناث ، وأنه لا غضاضة عند استعالة تفتيش متهمة بمعرفة أثى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ، ذلك تقرير خاطئ فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة : بأنها أحرزت جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) بدون مسوغ قانونى . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٢ و ٤٥ والجدول (١) من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فقررت ذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الفيوم دفعت المتهم ببطلاق القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات ، والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به بند ١ و ١٢ بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمها ثلاثة آلاف جنيه مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضي برفض الدفع ببطلان القبض قد شابه البطلان ؛ ذلك بأن الذين تولوا القبض على الطاعنة هم مخبرو البوليس في غيبة معاون المباحث المأذون له بالتفتيش وفي غير الحالات المسموح فيها بالقبض قانونا إذا اصطحبوها في سيارة الأوتوبيس عند حدود المديرية وغيروا اتجاه السيارة عند وصولها إلى الفيوم بأن وجهوها إلى قسم البوليس وحالوا دون نزول الطاعنة مع باقى الركاب مدة عشر دقائق إلى أن حضر معاون المباحث — كما أن الحكم شابه البطلان حين قضي برفض الدفع ببطلان التفتيش لحصوله بواسطة مفتش الصحة خلافا للسادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب أن يكون تفتيش الأنثى بواسطة أنثى ينسبها لذلك مأمور تضبط الفضائي . هذا إلى أن الحكم مشوب بفساد الاستدلال وخطأ الاسناد فيما اعتمد عليه لرفض الدفيعين .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وتناول الدفع ببطلان القبض ورد عليه بقوله : ”إن هذا الإجراء الذي صدر من المخبرين إنما كان بقصد تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشها لنفاذ فرار المتهم بما تحمله من مخدرات وأن هذا الإجراء من المخبرين قد حصل بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش المذكور وليس من غبار عليه... ثم إنه من ناحية أخرى فإن هذا الإجراء الذي صدر من المخبرين نحو المتهمه قبيل ضبط معاون المباحث إياها إنما يكن اعتباره صورة من صور الاستيقاف ولا يرقى إلى مرتبة القبض بمعناه“ وأثبت الحكم كذلك أن الدكتور بانوب ”سأل الطاعنة عما يكون معها من مخدرات فأخرجت له من نفسها المخدرات المضبوطة وانتهى إلى أن التهمة المسندة إلى المتهمه ثابتة قبلها مما شهد به معاون المباحث ... ومما شهد به الدكتور بانوب من أنه عندما أراد تفتيش المتهمه أخرجت له من طيات ملابسها تلك الكمية المذكورة من مخدر الحشيش والأفيون وأن قصد الاتجار متوافر

مما هو واضح من جسامه الذكية المضبوطة وبلوغها ما يزيد على الألف جرام .
لما كان ذلك وكانت المحكمة اعتبرت بأداة سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية
ما حصل من المخبرين حيال الطاعة صورة من صور الاستيقاف وأنه حصل بالقدر
اللازم لتنفيذ أمر التفتيش ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعة أخرجت
المضبوطات وقدمتها للطبيب قبل أن يفتشها ، وكان ما ورد بالحكم من "أن
الطبيب بحكم مهنته يباح له ما لا يباح لغيره من الكشف على الإناث
ولا غضاضة فيما يقوم به من مثل هذا الاجراء ... إن الثابت بالتحقيقات أن
معاون المباحث قد سلك كل وسيلة لاستحضار أنى لتقوم بتفتيش المتهمه فلما
استحال عليه ذلك لجأ إلى منتش صحة البندر للقيام بهذه المهمة" — ما ورد بالحكم
من ذلك تزد خاطئ لم تكن تدعو إليه الحاجة بعد ما أثبت أن الطاعة قدمت
بمحض إرادتها واختيارها المخدرات دون تفتيش — لما كان ما تقدم فإن الطعن
يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(٢٥٠)

القضية رقم ٢٤٥٢ سنة ٢٤ قضائية :

- (١) بلاغ كاذب . ما الذى يلزم لقيام الجريمة ؟
(ب) تزوير . توقيع شخص على محرر بامضاء ليست له . يعتبر تزويرا ولو لم يقلد المزور
امضاء المزور عليه .

١ — يلزم لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب البلاغ وأن يكون
المبلغ عالما بكذبه ومتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه .

٢ — من المقرر قانونا أن التزوير يقع بتوقيع الجاني على محرر بامضاء
ليست له ولا يشترط إذا كانت الإمضاء لشخص حقيقى أن يقلد المزور إمضاء
المزور عليه بل يكفى وضع الاسم المزور عليه .

الوقائع

أقام كل من أحمد عيسوى سيد أحمد واسماعيل عيسوى سيد أحمد هذه الدعوى مباشرة على محمد على سيد أحمد بعريضة يتهمانه فيها بأنه أبلغ ضد هما كذبا مع سوء القصد بأن اتحل شخصية الثانى منهما واتهم الأول بأنه دس السبم لأخيه عباس عيسوى سيد أحمد الذى توفى منذ ثلاث سنوات وأن النيابة حققت هذه الشكوى وانتهت فيها بقرار حفظ مؤرخ فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لأن الشكوى مكذوبة . وطلبا معاقبته بالمواد ٣٠١ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات كما طلبا القضاء لها عليه بمبلغ ١٥ جنيتها بصفة تعويض . ومحكمة ههنا الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعين بمصاريفها و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة . فاستأنفت النيابة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول استئناف النيابة شكلا وفى الموضوع أولا - بالنسبة لجريمة التزوير بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم . ثانيا - وبالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض بعد أن نظرت هذا الطعن قضت بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت هذه القضية مرة ثانية وقضت حضوريا . أولا - بالنسبة لجريمة التزوير بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ٣ سنوات تبدأ من اليوم وذلك بإجماع آراء الهيئة . ثانيا - بالنسبة لجريمة البلاغ بتأييد الحكم المستأنف . ثالثا - بإعفاء المتهم من المصاريف الجنائية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى كما استظهرتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات تخلص في أن بلاغا قدم إلى النائب العام بتاريخ ١٨ من يوليو سنة ١٩٥١ موقعا عليه بإمضاء منسوبة إلى إسماعيل عيسوى سيد أحمد يتضمن إتهام أحمد عيسوى سيد أحمد بأنه دس السم لأخيه عباس عيسوى سيد أحمد منذ ثلاث سنوات سابقة على التبليغ كما قدم بلاغ آخر بهذا المعنى إلى مدير الأمن العام موقعا عليه بإمضاء منسوبة إلى أحمد سيد أحمد وقد مثل هذان الشخصان عما إذا كانا قد قدما هذين البلاغين فأجابا بالنفي وسئل أحمد عيسوى سيد أحمد عما إذا كان قد دس السم لأخيه عباس عيسوى سيد أحمد فأنكر وقررت خديجة السيد أحمد إسماعيل زوجة المتوفى في التحقيقات بأن زوجها مرض مدة أربعة أيام ثم مات ودفن بعد الكشف عليه وأنها علمت بالشائعات بأنه مات مسموما وأنها لا تتهم أحدا . ولما سئل المتهم (محمد على سيد أحمد) أجاب بأنه هو الذى تقدم بالبلاغ الأول وأن الشائعات تداولت بما يفيد أن أحمد عيسوى سيد أحمد قدم السم لأخيه وأن هناك منازعات بينه وبين أحمد عيسوى سيد أحمد . وقد انتهت النيابة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى حفظ الشكوى إداريا فأقام أحمد عيسوى سيد أحمد وإسماعيل عيسوى سيد أحمد الدعوى بالطريق المباشر ضد المتهم بصحيفة أعلنت فيه في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ذكرا فيها أن المتهم تقدم ببلاغ إلى النيابة في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥١ يتهم فيه أحمد عيسوى سيد أحمد بأنه دس السم لعمام عيسوى سيد أحمد وانتحل وقت التبليغ شخصية المدعى الثانى إسماعيل عيسوى سيد أحمد ووقع باسمه على الشكوى . واعترف بذلك في التحقيقات التى انتهت بالحفظ وأنه لذلك يكون المتهم قد ارتكب جريمة البلاغ المكاذب في حق المدعى الأول كما ارتكب تزويرا في محرر عرفى بأن انتحل شخصية المدعى الثانى وطلبا معاقبة المتهم بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات وطلبا الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبالغ خمسة عشر جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن محكمة أول درجة بعد أن سمعت الدعوى قضت حضوريا براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت المدعين بمصاريفها فاستأنفت النيابة هذا الحكم في الميعاد القانوني .

وحيث إن المتهم دفع بأن استئناف النيابة قاصر على تهمة البلاغ الكاذب وحدها وهي التي تحركت بالنسبة لها الدعوى العمومية ذلك بأن النيابة قيدت الدعوى بوصف واحد هو أن المتهم في يوم ١٨ من يولييه سنة ١٩٥١ بدائرة ههيا " أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد أحمد عيسوى سيد أحمد واسماعيل عيسوى سيد أحمد بأن نسب لهما كذبا ما جاء بعريضة الدعوى " ومن ثم تكون الدعوى العمومية التي باثرتها النيابة أمام محكمة الدرجة الأولى هي دعوى البلاغ الكاذب وحدها وهي التي تنتقل بالاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية دون دعوى التزوير .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من صحيفة الدعوى أن النيابة لم تقيدها بوصف البلاغ الكاذب وحده بل أنها أعلنت للاثم بكافة ما حوته من طلبات ومواد شاملة لتهمتي البلاغ الكاذب والتزوير معا . ويبين من محضر جلسة محكمة الدرجة الأولى والحكم الصادر منها أنهما شملا التهمتين كما يبين من تقرير استئناف النيابة أنه لم يخصص بتهمة دون غيرها ويبين من التكليف بالحضور الذي أعلن به المتهم أنه شامل للمواد المتعلقة بالبلاغ الكاذب والتزوير . ومتى كان الأمر كذلك فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن تهمة البلاغ الكاذب فإنه يلزم لقيام هذه الجريمة أن يثبت كذب البلاغ وأن يكون المبلغ عالما بكذبه ومتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه وهو ما لم يقم عليه الدليل من أوراق الدعوى إذ أن قرار الحفظ الصادر من النيابة لا ينهض دليلا على كذب الوقائع التي أبلغ بها المتهم كما لا ينهض دليلا على كذبها ، ما أثبتته مفتش صحة ههيا في خطابه المرسل إلى النيابة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ من أنه استبان من الإطلاع على قيد وفاة عباس عيسوى سيد أحمد المتوفى في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٩ أن مفتش الصحة السابق قد كشف على المتوفى بعد

الوفاة وأن الوفاة من ضعف عام وأن العينة التي أخذت منه وأرسلت للعامل لفحصها عن الأمراض المعدية قد وردت سليمة وبذلك لم تثبت بصفة قاطعة أن الوفاة لم تكن نتيجة للتسمم ومن ثم كانت جريمة البلاغ الكاذب المسندة للمتهم لا دليل عليها ويتعين لذلك تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم بالنسبة لهذه الجريمة .

وحيث إنه عن جريمة التزوير فإن المتهم قد اعترف في التحقيقات وأمام هذه المحكمة بأنه تقدم بالبلاغ الموقع عليه بإمضاء منسوبة إلى المدعى الثاني إسماعيل عيسوى سيد أحمد وأنه الكاتب لهذا البلاغ ومن المقرر قانوناً أن التزوير يقع بتوقيع الجاني على محور بإمضاء ليست له ولا يشترط إذا كانت الإمضاء لشخص حقيقى أن يقلد المزور إمضاء المزور عليه بل يكفي وضع الاسم المزور عليه وتأسيساً على ذلك فإن توقيع المتهم على الشكوى المقدمة منه فى حق المدعى الأول والتوقيع عليها بإمضاء المدعى الثانى يعد تزويراً معاقباً عليه، ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف القاضى ببراءة المتهم من جريمة التزوير ومعاقبته بمقتضى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وترى المحكمة من ظروف الدعوى ما يبرر وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم عملاً بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور المادة الأستاذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

(٢٥١)

القضية رقم ٨٦ سنة ٢٥ القضائية :

مراد مخدرة . دكن الإحراز . ماهية .

إن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا بغض النظر
عن الباعث على الإحراز يستوى في ذلك أن يكون الباعث هو معاينة المخدر
تمهيدا لشرائه أو أى أمر آخر طالبت فترة الإحراز أو قصرت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - محمد خيرت عبد الحميد (الطاعن) و ٢ - عبدالرؤوف
عبد الرحمن بأنهما أحزرا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات
لمعاقبتهما طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣/أج و ٢ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول "أ" المرفق ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق
نظرت الدعوى ثم قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاقبة كل منهما بالأشغال
الشاقة المؤبدة وبتغريمهما ٣٠٠٠ جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع التهمة الموجهة إليه أمام محكمة
الجنايات بأنه لم يحرز المخدر واستدل على ذلك بأن رواية الضابط من أنه رأى
"طربة الحشيش" تسقط من حجر الطاعن غير صحيحة إذ كان في وسع الطاعن

أن يتخلل عنها قبل دخول الضابط إلى الحجرة التي كان يجلس فيها ، وبأن ما شهد به الكونستابل والمخبران غير صحيح أيضا لأن الضابط طویل القامة بحيث يحجب الكونستابل عن رؤية "طربة الحشيش" وهي تسقط من حجر الطاعن وكان المخبران في صالة المنزل للحراسة فلا يستطيعان الرؤية . فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع ولم ترد عليه . هذا إلى أن الطاعن دفع التهمة أيضا بأنه على فرض صحة الواقعة فإنه لا يعد محرزا للمخدر ، لأن المخدر كان معروضا عليه للبيع من المتهم الثاني ولم يكن قد تم شراؤه بعد ، ولم ينتقل إلى ذمته ولا استولى عليه كما لم تكن له عليه سيطرة فعلية مما يتحقق معه معنى الإحراز لغة وقانونا ولأن وجود مبلغ ٣٤ جنيتها في جيب الطاعن وضبط بقية الحشيش في جيب المتهم الثاني وشهادة الضابط بأن المتهم الثاني اعتاد أن يحضر المواد المخدرة للطاعن ويعرضها عليه للبيع ، كل ذلك يدل على أن صفقة البيع لم تتم فلم تشر المحكمة في حكمها إلى هذا الدفاع ولم ترد عليه أيضا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إن الضابط محمد فهميم عبد المزين علم من تحرياته أن المتهم محمد خيرت عبد الحميد (الطاعن) يتجبر في المواد المخدرة ويبيعها إلى عملائه الذين يترددون عليه في منزله فاستأذن النيابة في تفتيشه وتفتيش منزله . وسألته نيابة مركز الزقازيق يوم ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبعد أن أطمأنت إلى جدية تحرياته أذنت له بتفتيش المتهم ومنزله ومقهاه في ظرف ثلاثة أيام فانتقل مع اليوزباشي يعقوب ملطي رئيس مكتب مخدرات الزقازيق ومعه الكونستابل نجما ابراهيم ، والعسكريان محمد الكفافي وعبد الفتاح السيد إلى منزل المتهم صباح يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبقي رئيس المكتب خارج المنزل للحراسة ودخل الضابط محمد فهميم مع الكونستابل والعسكريين سالفی الذكر ووجد المتهم يجلس على كنية بالغرفة التي على يسار الداخل من باب المنزل العمومي ويجواره المتهم الثاني عبد الرؤوف عبد الرحمن وما أن شاهد المتهمان رجال القوة حتى انتصبا واقفين فسقط من حجر المتهم محمد خيرت عبد الحميد قطعة حشيش كبيرة وشاهد الضابط قطعة مماثلة لها في المكان الذي كان يجلس فيه المتهم عبد الرؤوف عبد الرحمن على الكنية وقتش الأخير

فوجد بحبيب صديريه قطعة حشيش كبيرة وبحبيب قفطانه قطعتين كبيرتين من الأفيون داخل فردة شراب ثم قدش الغرفة التي بها المتهمان فوجد بشبا كها الشرقى بين مهمات منزلية كيسا من القماش به ورق سلوفان ملوث بالأفيون ولما سأل المتهمين عما ضبط معهم من المخدرات قرر أولها محمد خيرت أن المتهم الثانى حضر إليه فى منزله وعرض عليه شراء المخدرات المضبوطة وقرر المتهم عبد الرؤوف أن زميله سلمه المواد المخدرة لنقلها إلى الزقازيق فعرض المتهمين والمواد المخدرة على رئيسه اليوزباشى يعقوب ملطى وقد ردد المتهمان أمامه ما ذكره للضابط محمد فهم وتولت النيابة التحقيق". وأوردت المحكمة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى رتبها عليها. لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على كل قول أو حجة يثيرها المتهم فى دفاعه إذ الرد عليه مستفاد من الحكم بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها فإن ما ينهض الطاعن لا يكون إلا مجادلة منه فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض ، ولما كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن الحشيش سقط من حجره عندما انقلب واقفا لدى رؤيته رجال البوليس فإن ذلك يتحقق به معنى الإحراز كما هو معروف به فى القانون إذ الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا بغض النظر عن الباعث على الإحراز يستوى فى ذلك أن يكون الباعث هو معاينة المخدر تمهيدا لشرائه أو أى أمر آخر طال فترة الإحراز أو قصرت ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ومحمود مجاهد المستشارين .

(٢٥٢)

القضية رقم ٨٩ سنة ٢٥ القضائية :

(١) إثبات . اطراح المحكمة أقوال من لا تثق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود .
الأخذ بما يرتاح إليه ضميرها مما تستخلصه بأسباب سائغة ويكون له أصل ثابت بالأوراق .
جائز

(ب) حكم بالإبراء . تسيبه . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم .

١ - لمحكمة الموضوع أن تطرح أقوال من لا تثق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود وأن تأخذ بما يرتاح إليه ضميرها مادامت تستخلصه بأسباب سائغة عقلا ويكون له أصله الثابت بالأوراق .

٢ - إن محكمة الموضوع وهي تقضى بالإبراء غير ملزمة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم الأول والثاني قتل عمدا محمد بحيرى نصر مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وتربصا له في مكان الحادث وأطلقا عليه خمسة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته والثالث والرابع اشتركا مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة القتل

سابقة الذكر بأن اتفقا معهما على قتل المجنى عليه ورافقاها إلى مكان الحادث لشد أزرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، وادعت هانم منصور نوار بحق مدني قدره ١ قرش على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعا بالتضامن . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات ببراءة كل من محمد عبد العظيم نصار وأحمد عبد السميع نصار ومحمود نصر نصار وحسن نصر نصار مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلهم من المدعية بالحقوق المدنية هانم منصور نوار وإلزامها بمصروفاتها المدنية المناسبة . فطعنت النيابة العامة وهانم منصور نوار (المدعية بالحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن المدعية بالحقوق المدنية هانم منصور نوار وإن قررت بالطعن في الحكم بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٥٤ إلا أنها لم تقدم أسباب الطعن إلا في ٧٥٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ أي بعد انقضاء أربعين يوما من تاريخ صدوره في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٤ فيكون الطعن غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بفساد الاستدلال والخطأ في الإسناد إذ أ طرح ما قال به شاهد الرؤية جابر محمد عبد الجليل وعبد الدائم منصور وباقي الشهود وصور الواقعة تصويرا آخره واداه أن المجنى عليه أصيب من يد شخص مجهول كان كامنا خلف سيارة نقل محملة بأقفاص الطماطم وأن هذا المجهول أطلق من مسدسه خمس رصاصات أصابت أربع منها المجنى عليه في ظهره وأصابته الخامسة في فخذه وتمكن من الفرار من غير أن يعرفه المجنى عليه أو يراه أحد واستدل على هذا التصوير بتقرير الصفة

التشريحية والتقرير الاستشاري المقدم من الدكتور محمود ماهر وما أدلى به بالجلسة الدكتور كمال السيد الذي أجرى الصفة التشريحية والدكتور محمد عبد المنعم المفتش الفني بمصلحة الطب الشرعي والدكتور محمود ماهر من أن إصابات المجنى عليه كلها من سلاح واحد ويد واحدة وأن الضارب كان إلى خلف المجنى عليه وفي مستوى أعلى منه وأن المعايينة أثبتت ذلك في حين أن تقرير الصفة التشريحية كما أثبتته الحكم خلو مما يشير إلى أن الضارب شخص واحد وأن الذي استعمل في القتل سلاح واحد ويدل في بيانه - لاختلاف اتجاه العيار الخامس الذي أصاب الفخذ - على أن الجريمة وقعت من أكثر من شخص واحد وفي حين أن الطيبين الشرعيين الدكتور كمال السيد والدكتور محمد عبد المنعم خالد لم يقطعا في أقوالهما بالجلسة بأن كل إصابات المجنى عليه كانت من يد واحدة وسلاح واحد وأن المعايينة لا تؤيد ما ذهب إليه الطبيب الاستشاري .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تطرح أقوال من لا تثق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود وأن تأخذ بما يرتاح إليه ضميرها مادامت تستخلصه بأسباب سائغة عقلا ويكون له أصله الثابت بالأوراق وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن أقوال شاهدي الرؤية جابر محمد عبد الجليل وعبد الدائم منصور وغيرهما من الشهود لما قاله من " أن الطريقة التي سبق بها الشاهدان المشار إليهما كانت مربية وأحاطت بها الشكوك وفسرهما جابر محمد عبد الجليل بالجلسة بأنها كانت من إخراج عبد المقصود بحري وتأليفه ... " وتعرض لأقوال الشهود فناقشها وفندها بأسباب سائغة عقلا وخلص إلى القول بأنه " يبين مما تقدم أن هؤلاء الشهود تضاربت أقوالهم في التحقيقات رغم أن رئيس قوة المطاردة أثبت باديء الأمر في محضره ما سوف يدلى به هؤلاء الشهود في التحقيقات على أن من جاء منهم بالجلسة عدل عن أقواله الأولى وذكر الدافع له على قولها فضلا عن تجافي تلك الأقوال مع منطق الأوراق ومع ما قامت الأدلة عليه من أن الأزمات والأوصاف التي قالوا بها في التحقيقات لا تتماشى مع روايتهم فيها فإذا أضيف إلى هذا أنهم سبقوا إلى التحقيق يوم ٢٦ من يونيو أي بعد الحادث بيومين كانت أقوالهم مثار الريب والشكوك ويتعين اطراحها إذ لا تطمئن المحكمة بعد هذا الذي

بان لها بالجلسة ومن أوراق التحقيقات إلى أقوالهم الاولى " . وكان الحكم قد خلاص إلى " أن التصوير الصحيح المستمد من التقارير الطبية الشرعية المرافقة للأوراق وما أدلى به الأطباء الشرعيون ثم ، أثبت من معاينة مكان الحادث وما أدلى به ذات المجنى عليه في التحقيقات عندما مثل لأول مرة إثر نقله إلى مستشفى الطبيب أن المجنى عليه كان في طريق عودته إلى داره قبيل الغروب بدقائق معدودة لاتعدو الخمس إذ وصل إلى أمام سيارة النقل المحملة بأقفاص الطماطم وكان قد كمن إلى الخلف منها مجهول لم تسفر عنه التحقيقات يحمل مسدسا من عيار ٣٢ ، وأطلق عليه هذا المجهول الرصاصات الخمس التي أصابه منها أربع في ظهره والخامسة بالفخذ دون أن يتمكن المجنى عليه من التعرف عليه أو التحقق منه إذ كانت الإصابات والضارب مختلف وكان المجنى عليه يتجه إليه بظهره وجاءته الإصابة الخامسة بعد وقوعه أرضا وتمكن ذلك المجهول من الفرار بعد ارتكاب الحادث دون أن يتعرف عليه أحد " . وكان الحكم قد أورد ما أثبتته الدكتور كمال السيد في تقرير الصفة التشريحية - ولم يطعن على ما أسند إليه الحكم - وانتهى هذا التقرير إلى أن " الهيئة العامة لوحدات إصابة المجنى عليه تشير إلى أن كلا منها مطلق من سلاح ناري من النوع المعد للتعمير بالرصاصات - من غير تحديد لنوع صنف السلاح المستعمل على وجه التعيين ... وأنه في حالة الاعتدال ولحظة الإصابة تكون فوهة السلاح الناري المستعمل في كل من أعيرة الظهر الأربعة مصوبة إلى المجنى عليه من مكان خلفه وإلى يمينه مع تركيز مسورته في مستوى يملو موضع الإصابة الجسمانية . أما عيار الفخذ الأيسر فيكون السلاح فيه قد صوب نحو المجنى عليه من مكان أمامه وإلى يساره مع تركيز مسورته في مستوى منخفض عن موضع الإصابة الجسمانية مع العلم بأن الطرف السفلي من الجسم جزءا من الحركة في مواضع شتى بحيث يتغير الاتجاه والمستوى باختلاف الأوضاع والحركات التي يتخذها هذا الطرف " . ثم أورد الحكم أقوال هذا الطبيب الدكتور كمال السيد بالجلسة وبأنه انتهى في ختام قوله إلى أنه عضد الرأي الذي أثبتته الدكتور محمود ماهر في تقريره من إمكان إصابة المجنى عليه بالمقذوفات الخمسة من آلة واحدة ومن شخص واحد وبالوصف الذي تضمنته هذا التقرير

الاستشارى وأدلى بالجمع الفنية التى تؤيد الوجهة التى ذهب إليها الدكتور محمود ماهر . لما كان ذلك وكان ما ذكره الحكم من أقوال الدكتور كمال السيد بالجلسة يعتبر متمما لتقرير الصفة التشريحية المقدم منه وله أصله الثابت بمحضر الجلسة بما يطابق ما ذكره الحكم نقلا عنه ، وكان الحكم قد استند أيضا فى تأييد تصويره إلى ما ذكره الدكتور محمد عبد المنعم خالد المفتش الفنى بمصلحة الطب الشرعى من أن " إصابات الظهر تجمت فى أماكن قريبة مساحتها نحو ٢٥ سم ومتفقة فى الاتجاه من الخلف واليمين ودرجة نفاذها متفقة أيضا ورجح حدوثها من يد واحدة فى وقت واحد ، وأن الإصابة الخامسة يحتمل حدوثها من ذات اليد أيضا ونفس السلاح الذى أطلق المقذوفات الأربعة الأولى " وكان ما أورده الحكم من ذلك متطابقا لأصله الثابت بمحضر الجلسة ، وكان الحكم قد بين ما أثبتته المحقق فى مآيذته لمكان الحادث وما جاء بها من وقوع الحادث على مقربة من الجراج ومن وجود سيارة نقل ، وكان ما استخلصه الحكم من المعاينة ومن تقارير الأطباء من أن مطلق النار اتخذ من سيارة النقل ستارا ساعده على ارتكاب الجريمة والمهرب دون أن يراه أحد - هو استخلاص سائغ عقلا . لما كان ذلك ، فإن كل ما تثيره الطاعنة فى هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى من طعن النيابة هو أن الحكم مشوب بانتناقض وفساد الاستدلال إذ استخلص من أقوال الشاهد عبد الدايم منصور حجازى أنه لم ينظر المتهمين الأول والثانى فى حين أن أقواله كما أثبتتها الحكم نفسه تدل على أنه قرر صراحة برؤيته لهذين المتهمين يطلقان النار على المجنى عليه وأنه عرفهما عندما استدارا نحوه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما أثبتته الحكم عن هذا الشاهد بأنه " وفى ذات اللحظة عاد ليقول إنه كان يسير مع جابر فى ذلك الوقت الذى ذكره وكان يقول له (أحمد عبد السميع ومحمد إن ما كناش اتخضينا كنا شفتناهم فقال لى إن ما كناش كل واحد راح لحاله كانوا موتونا) تلك كانت كلماته حرفيا ولا شك أن فيها (٧) ج .

ما يحمل في صراحة ووضوح نفي رؤية الشاهد للتهمين الأول والثاني تلك الرؤية التي ذكرها في صدر أقواله . وما قاله الحكم من ذلك لا يدل على تناقضه بل على تناقض الشاهد نفسه ويؤدي مع غيره من الأسباب السائغة التي ذكرها إلى اطراح رؤية هذا الشاهد، ومن ثم فإن النفي بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من هذا الطعن هو أن الحكم جاء قاصر التسيب ، ذلك بأنه أورد في بيانه للواقعة ما قرره المجنى عليه للكونستابل السيد طنطاوى عن اتهامه للتهمين الأولين ثم ما قرره في تحقيق النيابة من أن الأول خرج عليه أثناء سيره في الطريق قبيل الغروب وأطلق عليه النار من مسدس أصابه في ظهره وأنه التفت خلفه ورآه، وأن هذا المتهم أطلق عليه عيارا خامسا من الأمام — وبرغم أهمية هذا الدليل فإن الحكم أسقطه من حسابه ولم يتناوله بأي رد .

ولما كان الحكم فيما ساقه من أقوال المجنى عليها أمام الكونستابل السيد طنطاوى عن اتهام المتهمين الأول والثاني بإطلاق المقتذوفات النارية عليه ثم أقواله في تحقيق النيابة عن إطلاق المتهم الأول وحده كل الأعيرة الخمسة عليه قد أفاد تناقض المجنى عليه وعدم الاطمئنان إلى أقواله وكان الحكم قد عرض في عدة مواضع منه إلى تناقض أقوال شاهدي الرؤية جابر محمد عبد الجليل وعبد الدايم منصور حجازي وغيرهما من الشهود بعضها مع بعض وتناقضها مع أقوال المجنى عليه وخلص إلى "أنه ليس أدل على مبلغ الشك في رواية الشهود وعلى تحاذل هذه الرواية وعدم تماسكها من انحرافها عن ماديّات الدعوى سواء التقارير الطبية الشرعية المرافقة للأوراق أو ما أدلى به من سمع من الأطباء الشرعيين بالجلسة فضلا عن مجافاة تلك الأقوال لما ثبت في معايينة مكان الحادث" وكان الحكم قد انتهى بأسباب سائغة إلى استخلاص تصوير الواقعة بأن مجهولا هو الذي أصاب المجنى عليه من فتحة خلف سيارة النقل بإطلاق خمس رصاصات من مسدسه أصابه أربعة منها في ظهره وأصابته الخامسة في فخذه بمد سقوطه دون أن يتعرف عليه المجنى عليه أو يراه أحد، فإن ما أوردته الحكم من هذا التصوير يعتبر بذاته اطراحا

لأقوال المجنى عليه وتفنيدا لها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع وهي
تقضى بالبراءة غير ملزمة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث
عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة فإن
الطعن بهذا الوجه يكون أيضا غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من النيابة العامة على غير أساس
متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومصطفى كامل ، واستحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٥٣)

التمضية رقم ٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

حكم - تسييبه - اختلاس أشياء محجوزة - القصد الجنائى - متى يتحقق؟ التحدث عنه استقلالاً
في الحكم - لا يلزم إذا كان ما دون فيه قاطعاً في ثبوته .

إن القصد الجنائى في جريمة اختلاس أشياء محجوزة يتحقق بمجرد إخفاء هذه
الأشياء وعدم تقديمها للصراف في اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها ،
ولا يلزم أن يتحدث الحكم عن هذا القصد استقلالاً إذا كان ما دون فيه قاطعاً
في ثبوته .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه بدد المنقولات المينة الوصف والقيمة
بالمحضر المحجوز عليها إدارياً لصالح الحكومة وذلك بأن لم يقدمها يوم البيع، اضراراً
بها حالة كونه مالكا وحارسا عليها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢
من قانون العقوبات . ومحكمة سنورس الجزئية قضت فيها غيابيا عملاً بمادتي
الانهاج بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة ٣ جنيه لوقف التنفيذ بلا مصروفات .
عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣
بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف المتهم . ومحكمة الفيوم الابتدائية
(بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف
تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصروفات .

فعلن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه دفع أمام المحكمة بأن الصراف لم يحضر لمعاينة المحجوزات يوم البيع الذي كان محدد له ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ودنئ على ذلك بأن الطاعن أبلغ الجهة المختصة قبل ذلك اليوم بعدم نضج المحصول فأمر المحقق في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمعاينته وسئل الصراف في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فقرر أنه عاينه بناء على هذه التأشير . كما تمسك الدفاع بأن المسافة بين مكان الحجز ومكان البيع بالسوق حوالى عشرة كيلو مترات وأن المتهم غير مكلف بالنقل . وأضاف أنه قد عمل محضر كيل المحصول الناتج من الزراعة المحجوز عليها يوم ٦ من يناير سنة ١٩٥٣ وأقر الصراف صحة هذا المحضر ، ولكن الحكم المطعون فيه أخذ بما قرره الصراف أمامها من أنه عاين المحجوزات يوم البيع فلم يحدها ولم يرد على التناقض بين شهادة الصراف والوقائع الثابتة بالأوراق كما لم يستظهر ركن القصد الجنائي لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة تبديد الأشياء المحجوزة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، ثم تعرض لدفاع الطاعن المبين في وجه الطعن ورد عليه بما يفنده وقال : " إنه بسؤال الصراف (مندوب الحجز) بمحضر ضبط الواقعة وأمام هذه المحكمة قرر صراحة أنه لم يكتف بالتوجه إلى السوق وإنما توجه لمكان الحجز فلم يجد المحجوزات ... وإنه ثابت من محضر الكيل ومن أقوال ذات المتهم أن الصراف لم يشترك مع اللجنة التي قامت بالكيل " . لما كان ذلك — وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق بمجرد إخفاء الأشياء المحجوزة وعدم تقديمها للصراف في اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن هذا القصد استقلا إذا كان مادون فيه قاطعا في ثبوته وكان لا يؤثر في قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الوفاء بعدئذ بالمبلغ المحجوز من أجله . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٥٤)

القضية رقم ١١٥ سنة ٢٥ القضائية :

تقضى . الطعن المرفوع من متهم محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . منقوطة إذا لم يتقدم المتهم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . (المادة ٢٤ : أ ج) .

إن الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يسقط وفقا للمادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — توصل بالاحتياال إلى الاستيلاء على المقرض الموضح بالمحضر من السيدة سعيدة خديجة سيزا بأن اتخذ لنفسه صفة غير صحيحة هي صفة مهندس ليس له حق في اتخاذها . وثانيا — زاول عملا من الأعمال الهندسية ليس له الحق في مزاولته واتخذ لقب مهندس دون أن يكون له صفة الاتصاف بهذه الصفة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والمواد ٢ و ٣ و ٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بنقابة المهن الهندسية . وقد ادعت السيدة سعيدة خديجة سيزا بحق مدنى قدره ٥١ جنيها على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط بحبسه شهرين مع الشغل وكفالة ١٠ جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها والمصاريف و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة . مهر الابتدائية قضت حضوريا ، أولا — بعدم جواز استئناف النيابة لرفعه عن حكم غير جائز استئنافه وثانيا — بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة طالبت الحكم بسقوط الطعن .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بالتوصل إلى الاستيلاء على مبلغ بطريق النصب ومزاولة عمل من الأعمال الهندسية ليس له الحق في مزاويلته واتخاذ لقب مهندس دون أن يكون له حق الاتصاف بهذه الصفة ، وأقامت عليه الدعوى العمومية وطلبت معاقبته وفقا للمواد ٣٣٦ من قانون العقوبات والمواد ٣ و ٣ و ٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٨ . وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الأزبكية حضوريا بحبس المتهم (الطاعن) شهرين وكفالة ١٠ جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها والمصاريف و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، كما استأنفته الطاعن في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٤ وحكمت محكمة القاهرة الابتدائية حضوريا ، أولا - بعدم جواز استئناف النيابة ، وثانيا - بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فقرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . ولكنه لم يتقدم لتنفيذ الحكم عليه . ولما كان الطاعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية كما هو الحال في الدعوى يسقط وفقا للمادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . وكان الطاعن لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن .

(٢٥٥)

القضية رقم ١١٦ سنة ٢٥ القضائية :

(ا) إثبات . اعتناد المحكمة إلى بعض أقوال المتهم في تأييد الدليل ولو كان منكر التهمة . جائز .

(ب) إثبات . الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . اطراح أقوال من لا تثق المحكمة بشهادته دون تبرير ذلك . جائز .

١ - لمحكمة الموضوع أن تستند إلى بعض أقوال المتهم في تأييد الدليل حتى ولو كان منكر التهمة مادام لهذه الأقوال أصل في الأوراق وكان ما استخلصه منها سائغا في العقل .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير معقب عليها وأن تطرح أقوال من لا تثق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الاطراح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه أحرز جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٢٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق ، بمعاينة عبد الغنى سيد احمد بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجرمة إحراز المخدر قد جاء قاصر التسيب ، إذ أخذ بأقوال شاعدي الإثبات سعد السلسلي ومحمد خليل واطرح أقوال شاهد النفي من غير أن يبين بأدلة سائغة وجها لذلك ، هذا إلى أن الحكم امتد إلى أقوال منسوبة إلى الطاعن رغم إنكاره للتهمة مما ينقض هذه الأقوال وينأى بها عن أن ترقى إلى مرتبة الدليل .

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستند إلى بعض أقوال المتهم في تأييد الدليل حتى ولو كان منكرا للتهمة ما دام لهذه الأقوال أصل في الأوراق ، وكان ما تستخلصه منها سائغا في العقل ، وكان لها أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير معقب عليها وأن تطرح أقوال من لا تثق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الاطراح . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن ليس له محل ولا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

(٢٥٦)

القضية رقم ١٠٠١ سنة ٢٤ القضائية :

(أ) أجنبي . لإيوائه . واجب الإخطار عنه . لا يسقطه عن المكلف به كون الأجنبي
نفسه معنى من تقديم نفسه للبوليس .

(ب) أجنبي . الإيواء والإسكان المنوء عنهما في المادة ٧ من المرسوم بقانون ٧٤
لسنة ١٩٥٢ يدخل في مدلولهما إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن واحد .

١ — إن الإخطار المنصوص عليه في المادة السابعة من المرسوم بقانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو واجب عام مطلق على من وجه إليهم الخطاب في المادة
المذكورة بدون استثناء يستوى في ذلك أن يكون الأجنبي ذاته معنى من تقديم
نفسه للبوليس لأى سبب من أسباب الاعفاء أو غير معنى وذلك تحقيقا للحكمة
التي توخاها القانون من هذا النص وهى إحكام الرقابة على دخول الأجانب
الأراضى المصرية وخروجهم منها .

٢ — إن إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن بذاته مما يدخل في معنى الإيواء
والإسكان الواردين في نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٥٢ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يخطر الجهات المختصة بإيوائه الأجنبية
جودير آجندس في الميعاد القانوني . وطلبت عقابه بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم
بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، ومحكمة بور سعيد الجزئية قضت حضوريا

عملا بالمادة ١/٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بتغريم المتهم ٥٠ جنيها بلا مصاريف . استأنف المتهم ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الزوجة إذا كانت معفاة من التبليغ عن إقامتها في القطر المصري طبقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ باعتبارها مقيمة فيه إقامة خاصة ، فإن ذلك يستتبع إعفاء زوجها من التبليغ عن إقامتها أو دخولها إلى القطر المصري ، ولا يكون الزوج ملزما بالتبليغ إلا حيث تكون الزوجة ملزمة بالتبليغ عن نفسها ، فقضاء الحكم بمعاينة الطاعن عن جريمة عدم التبليغ عن دخول زوجته إلى القطر المصري رغم أنها معفاة من التبليغ عن ذلك ، هو قضاء خاطئ لمجاافته للقانون ، هذا إلى أن الطاعن أبدى أمام المحكمة الاستئنافية في مرافعته الشفوية وفي المذكرة المقدمة منه دفاعا جديدا لم يبدئه أمام محكمة أول درجة تضمن التفسير اللغوي لكلمتي "الإيواء والإسكان" وأن معنهما الصحيح لم يتحقق في ظروف الدعوى الحالية كما تضمن دفاعه شرح الأسانيد القانونية التي تبرر إعفائه من التبليغ عن زوجته غير أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع الجديد ولم ترد عليه ، ويضيف الطاعن أنه هو وزوجته يخضعان لنظام الزواج في فرنسا وهو نظام يجعل منزل الزوجية مالا مشتركا بينهما وهو ما يتعارض مع اعتبار الطاعن مؤثرا لزوجته إذ الإيواء معناه الاستضافة كذلك يستفيد الطاعن وزوجته من أحكام المادتين ٤ و ١٠ من المرسوم بقانون السالف الذكر وقرار وزير الداخلية المنفذه لأنهما أقاما في الديار المصرية بصفة مستمرة مدة تزيد على خمس سنوات فضلا عن أن الطاعن عمل فيها مديرا لشركة ورسم التي تستثمر في مصر رأس مال ضخيم قدر في سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٧٥٧٤٦٥ جنيها ويبنى على ذلك إعفاؤهما من تقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة من ذلك

المرسوم بقانون . وإلى جانب ما تقدم فإن القاضى الذى قضى بالإدانة فى قضية
الخنعة رقم ١٥٩٦ سنة ١٩٥٢ قسم أول ببور سعيد التى رفعت على زوجة الطاعن
لمخالفتها حكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة المشار إليها آنفاً اشترك فى إصدار الحكم
المطعون فيه مع وحدة النزاع فى الدعوى ، وفى ذلك مخالفة لنص المادة ٢٤٧
من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات ،
لأن القاضى المذكور سبق أن أبدى رأيه فى الدعوى الأولى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه بين واقعة
الدعوى بما مؤداه "أنه بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حرر الكونسابل الممتاز
حامى محمد إبراهيم بمراقبة شئون الأجانب محضراً أثبت فيه أن زوجة المتهم المدعوة
أجيس جودير حضرت لتسجيل وصولها إلى الأراضى المصرية وتبين من الاطلاع
على جواز سفرها أنها وصلت إلى مصر بطريق ميناء الاسكندرية بتاريخ
٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وأنه مصرح لها بإقامة حتى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢
وسُتت عن المسكن الذى تقيم فيه فقررت أنها تقيم مع زوجها فى منزله ببور سعيد بمجرد
وصولها واعتذرت عن عدم التبليغ فى الميعاد بأنها كانت مريضة وبسؤال المتهم
قرر أن زوجته وصلت إليه ببور سعيد يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وأنه لم
يبلغ عن وصولها إلى منزله لارتباكها بالنسبة لمريضها " ثم أورد الحكم الأدلة التى
استخلص منها ثبوت وقوع الجريمة التى رفعت الدعوى بها فى حق الطاعن وعرض
الحكم لدفاعه الوارد بتقرير الطعن ورد عليه بقوله "إن المحكمة ترى أنه
على فرض توفر شروط إعفاء زوجة المتهم من التبليغ عند وصولها طبقاً للفقرة
الآخيرة من المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فإن هذا الإعفاء
قاصر على الأجنبي كما هو ظاهر فى نص المادة فيما يتعلق بتنفيذه لما نص عليه
فى المادة الرابعة من أحكامه وهذا الإعفاء لا يتضمن إعفاء آخر لمن كلفهم
المرسوم بقانون بمراعاة ما جاء به من أوامر ونواه ورتب على مخالفتها تعرضهم
للجزاء المقررة به إذ نصت المادة السابعة من المرسوم بقانون على ضرورة إبلاغ
البوليس عن حلول الأجنبي أو مغادرته من آواه أو أسكنه فى ميعاد ٤٨ ساعة
ولم يرد إعفاء أو استثناء من تطبيق هذه المادة فحكمها حكم عام على كل من أوى

أجنبيا أو أسكنه ولا يغير من صفة الأجنبي كونه معفى في ذاته من التبليغ عن وصوله إلى الأراضى المصرية والالتزام المنصوص عليه في المادة السابعة يخالف الإلزام المنصوص عليه في المادة الرابعة فلا يؤثر أحدهما في الآخر وجودا أو عدما لاستقلال كل منهما عن الآخر ولذا فإن التهمة المنسوبة إلى المتهم تكون ثابتة ضده مما هو ثابت من أن زوجته ذات جنسية أجنبية وقد نزلت بمسكنه بعد حلولها بالأراضى المصرية ولم يقع منه تبليغ بهذا الحلول في ميعاد ٤٨ ساعة من حصوله ولذا يتمين عقابه بالمادة ٢٤ فقرة أولى من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ "وما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه بإدانة الطاعن صحيح في القانون وتحقق به عناصر الجريمة التى نسبت إليه إذا لاخطار المنصوص عليه في المادة السابعة من المرسوم بقانون السالف الذكر واجب عام مطلق على من وجه إليهم الخطاب في تلك المادة بدون استثناء يستوى في ذلك أن يكون الأجنبي ذاته معفى من تقديم نفسه للبوليس لأى سبب من أسباب الإعفاء أو غير معفى وذلك تحقيقا للحكمة التى توخاها القانون من هذا النص وهى إحكام الرقابة على دخول الأجانب الأراضى المصرية وخروجهم منها ، لما كان ذلك وكانت إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن بذاته مما يدخل في معنى الإيواء والاسكان الواردين في النص المذكور فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا سليما لا شائبة فيه ، وأما ما يثيره الطاعن من أن القاضى الذى اشترك في إصدار الحكم المطعون فيه سبق أن أبدى رأيه حين قضى بإدانة زوجة الطاعن في دعوى أخرى فإنه مردود بأن الواضح مما ورد بتقرير أسباب الطعن أن الدعويين مختلفان عن بعضهما في موضوع التهمة وفى أشخاص المتهمين كما لم يقم بالقاضى سبب من الأسباب الذى نص عليها القانون والتى تجعله ممنوعا من سماع الدعوى أو من الاشتراك في الحكم فيها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٥٧)

القضية رقم ١٢٢٧ سنة ٢٤ القضائية :

(١) ضرائب . أفراد القوات البريطانية في معن معاهدة ١٩٣٦ المعقودة بين مصر وبريطانيا والأفراد الملحقون بهم ، الذين يستفيدون من الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ . المقصود بهم .

(ب) مسئولية جنائية . الجهل بقانون الضرائب . لا يصلح عذرا في تقبها .

(ج) ضرائب . جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة لشخص قبل مدينه . طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟

١ — إن المادة التاسعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المعقودة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ نصت على أنه ” يحدد باتفاق برم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحبة الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة وتشمل عبارة ” القوات البريطانية “ الوارد ذكرها في هذا الاتفاق : (١) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة (أو القوانين المماثلة لها في الأرجاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقيما مع قوات صاحب الجلالة الموجودة في مصر طبقا لنصوص المعاهدة (ب) كل موظف مدني بريطاني الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازا محددا لصفتهم صادرا من السلطة البريطانية المختصة التي سيرد فيما يلي تعريفها ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أى جزء من أجزاء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران . (ج) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم في الفقرتين ١ ، ب السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر “

ثم صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالاعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية في مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية في المسائل المالية ونص في مادته الأولى على أن "يكون للاصطلاحات (القوات البريطانية) والسلطة البريطانية المختصة — والمعسكرات البريطانية في تطبيق أحكام هذا القانون نفس المعنى المقرر لها في اتفاق ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالمزايا والاعفاءات الممنوحة (للقوات البريطانية) في مصر — ونصت المادة الثانية منه في فقرتها الأولى على أنه "مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة تعفى المعسكرات البريطانية وأفرادها من جميع الضرائب والرسوم عدا الرسوم البلدية المفروضة في مقابل تأدية خدمات ورسوم ومصاريف التسجيل" والذي يؤخذ من الجمع بين هذه النصوص أنه يشترط لكي يعتبر الشخص فردا من أفراد القوات البريطانية في معنى المعاهدة أن يكون خاضعا للقوانين العسكرية في المملكة المتحدة أو الممتلكات البريطانية ويكون مقيما مع القوات البريطانية في مصر وإلا كان مدنيا فإذا كان كذلك فيشترط لاعتباره ملحقا بهؤلاء الأفراد معنى وحكما أن يكون بريطاني الجنسية فوق تحويلة صفة الضابط أو حمله جوازا محمدا لصفته صادرا ممن يملك إصداره. وإذن فالحكم الذي نفى عن المتهم أنه من أفراد القوات البريطانية المندرجين تحت فئتي أ ، ب لما أثبتته من أنه طبيب مصري ملحق بتلك القوات وأوجب بالتالي خضوعه لقوانين الضرائب وهي أقليمية ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

٢ — إن الجهل بقانون الضرائب لا يصلح هذا في نفي المسؤولية عن المتهم.

٣ — إن جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة للاثم قبل مدينه ، هي جريمة مستمرة لا تبدأ الدعوى العمومية فيها في السقوط إلا من آخر عمل من أعمال الاستمرار .

المراجع

انهت النيابة العامة الطاعن : بأنه بصفته دائنا لم يورد إلى الخزينة قيمة الضريبة المستحقة على مجموع فوائد الديون المستحقة له قبل عهد مصطفى وطلبت عقابه بالمواد ٢١ و ٨٥/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٣ من اللائحة التنفيذية والأمسين العسكريين ٣٦١ سنة ١٩٤٢ و ٣٦٢ سنة ١٩٤٣ والمادة ٦/١ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ وأمام محكمة الضرائب دفع المتهم بدفعين فرعيتين أولهما عدم جواز نظر الدعوى العمومية لانقضائها بمضى المدة وثانيهما عدم جواز رفع الدعوى العمومية عليه طبقا لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لانقضائها بمضى المدة والدفع بعدم جواز رفعها طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ المقدمين من المتهم . وثانيا بتغريم المتهم جزئيا وإلزامه بسداد ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة . استأنف الحكم ومحكمة مصر الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأبه في جريمة عدم أدائه للخزانة قيمة الضريبة على مجموع فوائد الديون المستحقة له قبل مدينه عهد مصطفى قد أخطأ في تطبيق القانون : ذلك بأن الطاعن كان في الفترة من أول يناير ١٩٤١ لغاية أكتوبر سنة ١٩٥١ من بين أفراد القوات البريطانية التي أعفاها المشرع من الضرائب إذ كان يعمل طبييا بها وأن الواضح من صريح نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالإعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية في مصر في المسائل المالية أن الأصل هو الإعفاء من جميع الضرائب وأما الاستثناء فهو ما نص عليه المشرع على سبيل الحصر ولكن الحكم

قرر أن أفراد القوات البريطانية تخضع لجميع أنواع الضرائب فيما عدا المرتبات التي تدفع لهم من الخزانة البريطانية وأن الإعفاء لا يمنح إلا للقوات القائمة بأعمال حربية وهذا الذي قرره الحكم لا يتفق مع قصد المشرع ولا مع ما هو مقرر في النظم العسكرية من أن كل من يلحق من الفنيين بالقوات البريطانية يخضع للنظم والقوانين العسكرية ولا مع ما هو واضح من نص المادة الأولى من اتفاق ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ من أن عبارة القوات البريطانية تشمل كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش - وكذلك أخطأ الحكم إذ اعتمد في إدانة الطاعن على أنه ترك عمله في القوات البريطانية بعد إلغاء المعاهدة مع أن الأصل أن الممول عليه هو الفترة التي نشأت فيها الغريبة وأن القانون الأصح هو الذي يطبق على المتهم .

وحيث إن المادة التاسعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المعقودة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ انتهت على أنه يحدد باتفاق يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة وتشمل عبارة "القوات البريطانية" الوارد ذكرها في هذا الاتفاق: (١) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة (أو القوانين المماثلة لها في الأرجاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقبلا مع قوات صاحب الجلالة الموجودة في مصر طبقا لنصوص المعاهدة (ب) كل موظف مدني بريطاني الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خوات لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازا محمدا لصفاتهم صادرا من السلطة البريطانية المختصة التي سيرد فيما يلي تعريفها ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أي جزء من أ. راء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران . (ج) زوجات م . (٨) . ج

الأشخاص الذين سبق ذكرهم في الفقرتين ١ ، ب السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر“ ثم صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالإعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية في مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية في المسائل المالية ونص في مادته الأولى على أن ” يكون للاصطلاحات المقررات البريطانية “ - والسلطة البريطانية المختصة - والمعسكرات البريطانية في تطبيق أحكام هذا القانون نفس المعنى المقرر لها في اتفاق ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالمزايا والإعفاءات الممنوحة ” للقوات البريطانية “ في مصر ، ونصت المادة الثانية منه في فقرتها الأولى على أنه ” مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة تعفى المعسكرات البريطانية وأفرادها من جميع الضرائب والرسوم عدا الرسوم البلدية المفروضة في مقابل تأدية خدمات ورسوم ومصاريف التسجيل “ . ولما كان الذي يؤخذ من الجمع بين هذه النصوص أنه يشترط لكي يعتبر الشخص فردا من أفراد القوات البريطانية في معنى المعاهدة أن يكون خاضعا للقوانين العسكرية في المملكة المتحدة أو الممتلكات البريطانية ويكون مقيما مع القوات البريطانية في مصر ، وإلا كان مدنيا فإذا كان كذلك فيشترط لاعتباره ملحقا برؤلاء الأفراد معنى وحكما أن يكون بريطاني الجنسية فوق نحوي له صفة الضابط أو حمله جوازا محدد الصفته صادرا ممن يملك إصداره - وكان الطاعن لا يدعى أنه يخضع للقوانين العسكرية في بريطانيا العظمى أو في إحدى ممتلكاتها وإنما هو - كما أثبت الحكم المطعون فيه - طيب مدني مصري يعمل لدى الجيش البريطاني وليس هو بريطاني الجنسية حتى كانت هذه الجنسية بالإضافة إلى اتحاقه بالقوات البريطانية تكسبه صفة الفرد في القوات البريطانية المعفى من الضرائب . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تقي عن الطاعن أنه من أفراد القوات البريطانية المندرجين تحت فئتي ” أ ، ب “ لما أثبتته من أنه طيب مصري ملحق بتلك القوات وأوجب بالتالي خضوعه لقوانين الضرائب وهي إقليمية يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم اعتبر الطاعن مبنى النية مع أنه حسن النية وإذا فرض وكان الإعفاء لا يشمل فإن جهله بالتفسير الصحيح للقانون يصلح عذرا له فى نفي المسؤولية عنه وأنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة ، وأبان للمحكمة الاستئنافية خطأ المحكمة الابتدائية فى قولها إن الجريمة مستمرة لا يلحقها التقادم ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ، وجاء حكمها مقصورا على تأييد الحكم الابتدائى مما يجعله مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه . ولما كان الجهل بقانون الضرائب لا يصلح عذرا فى نفي المسؤولية عن الطاعن ، وكانت الجريمة المنسوبة إليه وهى عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة له قبل مدينه هى جريمة مستمرة ولا تبدأ الدعوى العمومية فيها فى السقوط إلا من آخر عمل من أعمال الاستمرار وكان آخر عمل من أعمال الاستمرار فى هذه الجريمة هو التاريخ الذى سقط فيه حق المطالبة بالضريبة المستحقة بالتقادم بمضى خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق الذى بدأ فى ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ فإن الدعوى العمومية فى هذه الجريمة تبدأ فى السقوط ابتداء من يولييه سنة ١٩٥٢ وتنقضى بعدمضى ثلاث سنوات من هذا التاريخ . ولما كانت الدعوى العمومية - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - قد أقيمت على الطاعن فى خلال سنة ١٩٥٣ فإن الجريمة تظل قائمة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية المقامة على الطاعن لانتضاءها بمضى المدة لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم أخطأ فى الإسناد إذ قرر أن ما دفعه محمد مصطفى الدح وقدره ٢٥ جنيها و ٢٠٥ مليات هو عن فوائد دين آخر خلاف الفوائد المطلوب عنها الضريبة مع عدم قيام دليل على ذلك من أوراق الدعوى ومع أنه إذا فرض أن ديونا أخرى استحققت عليها ضرائب ولم يثبت أن المبلغ المذكور دفع خصما من ضريبة معينة بالذات فإنه يكون من حق الطاعن أن يعين الدين الذى يريد الوفاء به وإذا لم يعين كان الخصم من أشدها كلفة ولا شك

أن أشد هذه الديون كلفة هو ما اتخذت بشأنه مصلحة الضرائب الإجراءات .
وحيث إن هذا السبب مردود بما أثبتته الحكم من أنه : ” يبين من شهادة
مأمور الضرائب ومن أوراق الملف التردى أن المتهم كان يقوم بعمليات متعددة
وأن المبلغ الذى سدد بموجب الإيصال المقدم منه بالجلسة الأخيرة عن فوائد
دين آخر خلاف الفوائد المطلوب عنها الضريبة موضوع الدعوى “ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٥٨)

القضية رقم ٢٤ سنة ٢٥ القضائية :

اختصاص . قضاء محكمة الجنج بعدم اختصاصها بالجناية الواقعة . تحقيق الدعوى بمعرفة
قاضي التحقيق وإحالتها إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . عدم الطعن في قرار
قاضي التحقيق من النيابة . قضاء محكمة الجنج في موضوع الدعوى بحبس المتهم . استئناف
النيابة هذا الحكم وطلبها إلغاء وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . قضاء المحكمة الاستئنافية
بالغاء الحكم وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . حكم صحيح . علة ذلك . الوسيلة لتلافي
إفلات المتهم من العقاب .

إذا كانت الدعوى قد رفعت أولاً على المطعون ضده بتهمة الضرب المنطبقة
على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى تخلفت بالجنى عليه
ساعة مستديرة فقضت محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها
إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها وبعد تحقيقها أحالها القاضي المذكور
إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ولم تطعن النيابة في هذا
القرار ، ثم أصدرت محكمة الجنج حكماً يقضى بمعاينة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر
مع وقف التنفيذ ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء وإحالة الدعوى
إلى محكمة الجنايات تطبيقاً للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية فقضت
المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى ، فإن هذا
الحكم يكون صحيحاً في القانون لأن مؤدى المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات
الجنائية أنه يتعين على سلطة الإحالة سواء أكان قاضي التحقيق أم غرفة الاتهام
أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات ما دام قد سبق لمحكمة الجنج أن قضت بعدم

اختصاصها بنظرها ، ولا يرد على ذلك بأنه كان على المحكمة الاستثنائية بوصفها غرفة اتهام أن تحيل الدعوى على محكمة الجنايات وفقا للمادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك بأن هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستثنائية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ويؤيد ذلك أن المادة ٣٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية خوات للمحكمة الجزئية إذا رأت أن الفعل جنائية وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضى التحقيق إحالتها إليها طبقا للمادة ١٥٨ ، خولتها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قرارا بنظرها والحكم فيها ومؤدى ذلك أنها إذ حكمت بعدم الاختصاص لم ترحل للحكم في الواقعة على أساس عقوبة الجناحة ويؤيده أن المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية خولتها أن تحكم بعدم الاختصاص حتى في الحالة التي يحيل قاضى التحقيق فيها الواقعة إليها للحكم فيها على أساس عقوبة الجناحة ، ولا محل لخشية إفلات المظعون ضده من العقاب لأن النيابة العامة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن ترفع طلبا بتعيين الجهة المختصة إلى محكمة النقض إذا تعارض قرار غرفة الاتهام مع الحكم المظعون فيه.

الوقائع

اهتمت النيابة العامة المظعون ضدهم بأنهم الأول والثانى : ضربا عمدا راشدا حجازى شعبان بآلة حادة "منجل" فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والى تخاف عن إحداثها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة كبيرة فى اثنى أصابع اليد اليسرى فيما عدا الإبهام مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥ - ٢٠ ٪. والأول والثالث : ضربا عمدا حجازى شعبان فأحدثا به الإصابات الميئة بالكشف الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والرابع : ضرب عمدا عمدا الجليل عبد المنعم الحصرى فأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والخامس : ضرب عمدا عبد الحميد عبد المنعم الحصرى فأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبى

والتي تقرر لملاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمسادين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كوم حمادة الجزئية نظرت هذه الدعوى — بعد أن أحالت إليها من قاضي التحقيق للفصل فيها على أساس أنها جنحة قضت فيها حضوريا عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المواد ٥٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات للأول والثاني . أولا — بحبس كل من المتهمين الأول والثاني ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ عن النعمة الأولى . وثانيا — تغريم كل من المتهمين الأول والثالث ٥٠٠ قرش بلا مصاريف . وثالثا — تغريم المتهم الرابع ١٠٠ قرش بلا مصاريف . ورابعا — تغريم المتهم الخامس ١٠٠ قرش بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت فيه حضوريا بإجماع الآراء بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى باعتبارها جنحة بلا مصاريف جنائية . فطعنت نيابة دمنهور في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة الاستئنافية وقد عرضت عليها الدعوى بعد الحكم نهائيا بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظرها كان يتعين عليها وقدحات محل غرفة الاتهام طبقا للمسادين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تأمر — إذا وجدت وجها للسير في الدعوى — بإحالة الأوراق إلى محكمة الجنايات عملا بنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية بدلا من أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإلا ترتب على ذلك إفلات المتهم من العقاب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت أولا على المطعون ضدهم بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى تخلفت بالمجنى عليه عاهة مستديمة نقضت محكمة الجناح في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضي التحقيق

لتحقيقها والتصرف فيها وبعد تحقيقها أحالها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ولم تظمن النيابة في هذا القرار وبجاسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت محكمة الجنح الجزئية حكما يقضى بمعاينة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ تأسانفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات تطبيقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية فقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى وأسست حكمها على أنه "قبل البحث فيما خول للمحكمة من حقوق في هذه المواد ١٥٨ و ١٨٠ و ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية يتعين أولا وضع الحكم الصادر بعدم الاختصاص في الاعتبار وأنه بالرجوع إلى هذا الحكم تبين أنه أصبح نهائيا لم تستأنفه النيابة وبالتالي كان يتعين على القاضي الابتدائي الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ولا يرد على ذلك بما كان يثار قبل قانون الإجراءات من أن قرار قاضي الإحالة بالتجنيح قد أسبغ ولاية جديدة وغير من طبيعة الجريمة المقدم عنها المتهم للحاكم إذ الأمر هنا يختلف فإن من حق القاضي الذي أصدر الحكم بعدم الاختصاص وفق قانون الإجراءات الجديد أن يجنح الدعوى شأنه في ذلك شأن قاضي التحقيق ويفصل فيها وسلطانه هذا غير محدود إذ له أن يقدر الأعذار والظروف المخففة التي أحاطت بالجريمة يؤكد ذلك ما نص عليه في نفس القانون من حقه في حالة تجنيح الدعوى من قاضي التحقيق في الحكم بعدم الاختصاص غير مقتنع في ذلك بقرار قاضي التحقيق ولا متقيد به كذلك إن قرار قاضي التحقيق التالي للحكم بعدم الاختصاص لم يضاف على ولاية القاضي الجزئي ولاية جديدة لم تكن له ولا ظروفها ما كانت معروضة أمامه وبأنه متى كان الأمر كذلك فإنه لا يصح طرح النزاع على نفس القاضي مرة أخرى بدعوى أن قاضي التحقيق قد جنح الواقعة " . وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه صحيح في القانون ذلك بأن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها من المحكمة الجزئية نهائيا بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء أكانت الدعوى أحبات إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من

غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين للحكم بما تراه ، ومؤدى ذلك أنه يتعين على سلطة الإحالة سواء أكان قاض التحقيق أم غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات ما دام أنه سبق لمحكمة الجنح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها . ولا يرد على ذلك بأنه كان للمحكمة الاستئنافية بوصفها غرفة اتهام أن تحيل الدعوى على محكمة الجنايات وفقا للمادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك لأن هذه المادة وهي تنص على أنه ” إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الجريمة من اختصاص محكمة الجنايات تحكم بعدم الاختصاص أما إذا كان الفعل جنائية وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة ورأت أن الأدلة كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تحيلها إلى محكمة الجنايات وتقدم النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً ، وإذا لم يكن قد تم تحقيقها تحيلها إلى النيابة العامة ، وإذا رأت أن الأدلة غير كافية تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى “ . هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة ، لا بعد أن يكون قد صدر حكم نهائى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها . لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ويؤيد ذلك أن المادة ٣٠٦ أ.ج خولت للمحكمة الجزئية إذا رأت أن الفعل جنائية وأنه من الجنايات التي يجوز لقاض التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ١٥٨ - خواتها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قراراً بنظرها والحكم فيها ومؤدى ذلك أنها إذا حكمت بعدم الاختصاص لم ترحل للحكم في الواقعة على أساس عقوبة الجنحة ، ويؤيده أن المادة ١٥٨ أ.ج خولتها أن تحكم بعدم الاختصاص حتى في الحالة التي يحيل قاض التحقيق فيها الواقعة إليها للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة - ولا محل لما تخشاه الطاعنة من إفلات المطعون ضدهم من العقاب لأن لها ، إذا تعارض قرار غرفة الاتهام مع الحكم المطعون فيه - لها طبقاً للمادة ٢٢٧ أ.ج ، أن ترفع طلباً بتعيين الجهة المختصة إلى محكمة النقض - لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٥٩)

القضية رقم ٤٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إثبات . استخلاص الحكة واقعة الدعوى من مجموع عناصرها وأدائها دون التقيد
بدليل معين . من حقها .
- (ب) فاعل . قتل عمد . اتفاق متهم مع آخرين على قتل شخص . إطلاق المتهم أعيرة نارية
على المجنى عليه لم تصبه . وفاة المجنى عليه نتيجة أعيرة أطلقها عليه رفقاء المتهم . اعتبار
المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل .

١ — لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى
صورته الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير
بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم .

٢ — إذا اتفق متهم مع آخرين على قتل شخص وأطلق هذا المتهم أعيرة نارية
لم تصب المجنى عليه الذي توفي نتيجة أعيرة أطلقها عليه الآخرون ، فإن المتهم يكون
مسئولا عن جريمة قتل المجنى عليه باعتباره فاعلا أصليا في حكم الفقرة الثانية من
المادة ٢٩ من قانون العقوبات على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، ذلك أن
مساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية في الجريمة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — بدر محمد أحمد يونس (الطاعن) و٢ — فهمي
جوده محمد و٣ — عطيه جوده فرحات بأنهم (أ) قتلوا عمدا كلا من صديق عبد المجيد
عبد العال وأمين علام مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتلهما

وأعدوا لذلك أسلحة نارية وترتيبوا لها في زراعة أذنة فلما اقتربا منهم خرجوا من مكنهم وأطلقوا عليهما مقذوفات نارية وأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما (ب) قتلوا عمدا وبدون مقتضى الجواد المبين بالمحضر والملوك لصديق عبد المجيد عبد العال. والمتهم الأول أحدث بمحمد عبد اللطيف الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما. وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٤٢ و ١/٣٥٥ من قانون العقوبات فقررت بذلك. وقد ادعت بهيه عبد اللطيف (زوجة القتل) بحق مدني قبل المتهمين متضامنين وطلبت القضاء لها بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا. ومحكمة جنايات سوهاج قضت فيها بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) وبالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨٠ من قانون الإجراءات للباقيين أولا — بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت. وثانيا — براءة فهمي جوده مجد وعطية جوده فرحات مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما (وذلك على اعتبار أنه ساهم مع آخرين مجهولين في قتل ... الخ). فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اقتصر في إثبات نية القتل على القول بأن الآلة المستعملة من شأنها إحداث القتل مع أنه يجب التدليل على أن المتهم كان يتوهم إزهاق روح المجنى عليه وهو ما قصر الحكم في إيرادته ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإدانة الطاعن إلى تطابق أقوال الشهود بالنسبة لتصوير الحادث واتفاق عناصره الرئيسية مع المساديات التي ظهرت من المعاينة والتقارير الطبية ومن ذلك اتجاه رأس جثة الحصان ورأس جثة المجنى عليه وثبوت المطاردة

العنفية له ولم يعتبر باختلاف أقوال الشهود بالنسبة لاتجاه بعض الأعمدة أو كيفية العودة من الغيط واستند إلى اتفاق شهادتهم في اتجاه المقذوف الذي أطلق على الحصان وموقف الضارب منه مع التقرير الطبي مع أن هذا التصوير لا يطابق الثابت في التحقيقات بشأن اتجاه الأعمدة التي أصابت المجنى عليه الأول واتجاه المقذوف الذي أطلق على الحصان وموقف الضارب منه وعدد الأعمدة التي أطلقت عليه ثم بشأن ما قيل عن موقع إصابة المجنى عليه الثاني سواء من أقوال الشهود أو من إجابات الطبيب الشرعي ولا يتفق مع الخلاف الذي قام بين الشهود في التحقيق في عدد الضاربين للخصم بالنار وعدد الأعمدة التي أطلقت عليه وهذا كله يعتبر فسادا في الاستدلال يوجب نقض الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها واستظهر توافر نية القتل لدى الطاعن في قوله : " إن شهود الإثبات شهدوا أن الحادث وقع من عدة فاعين وهو ما يؤيده عنف المطاردة وطول أمدها وكثرة الإصابات والمصابين ومما شهدوا به من أن أحدهم أطلق عليه الرصاص فقتله وما دلت عليه ظروف الحادث من أنهم اتفقوا على ارتكابه واتحد قصدهم على نتائجه سواء في ذلك قتل العمدة أو من يتعرض سهيل قتله بدليل مساهمتهم في الأفعال المكونة له والؤدية إلى نتائجه من كونهم مسلحين في مكان واحد ثم خروجهم معا واشتراكهم في مطاردة العمدة يؤازر بعضهم بعضا وإطلاقهم الرصاص عليه هو وتابعه ومن ثم يكون منهم الأول مسئولا عن قتل أمين علام نتيجة اشتراكه في القصد مع باقي الجناة سواء أكان هو الذي أصابه أو أصابه مجهول منهم . وأن نية قتل المجنى عليهما ثابتة من أن الآلة التي استعملت في الحادث من شأنها إحداث الموت وهي بندقية تطلق الرصاص أصابتها في مقتل من جسميهما " . ولما كان هذا الذي أورده الحكم هو استخلاص سائغ من عناصر الدعوى يؤدي إلى ثبوت نية القتل لدى الطاعن — وكان الحكم المطعون فيه إذ تعرض لما يشير به الطاعن في الوجه الثاني قد قال : " إن تهمة قتل العمدة (المجنى عليه الأول) ثابتة

قبل المتهم الأول (الطاعن) ثبوتاً قاطعاً مما قرره شهود الإثبات من أنهم رأوه يطلق النار عليه فيصبيه ومن تحقق مشاهدتهم له بدليل إصابة أحدهم بطعنة من سونكى البندقية ومن تطابق أقوالهم بالنسبة لتصوير الحادث وإيراد عناصره الرئيسية واتفاقها مع المساديات التي ظهرت من المعاينة ومن التقارير الطبية ومن ذلك ما قرره من أن الحصان أصيب وهو قادم من زراعة العمدة متجهاً إلى الناحية البحرية وثبت أن رأس الخيطة كان في هذا الاتجاه وبحرى تلك الزراعة وأن العمدة كان يهرب متجهاً إلى الناحية الغربية وثبت أن رأس جثته وجدت في الاتجاه المذكور وأنه كانت هناك مطاردة عنيفة طويلة وهو ما يؤيده كثرة الأعيرة النارية التي أصابته واختلاف اتجاهاتها ووضعها عند إصابته بها ووجود فردة خذائيه بجوار جثة الحصان ووجود جثته وهي بعيدة عنهما وأنه لقي حتفه في زراعة الذرة وهو ما يؤيده وجود جثته بها وتلوث ملابسه بدماء غزيرة ووجود عمامته ومظله بجوارها وأنه كان أثناء المطاردة يسقط على الأرض ويخض وهو ما يؤيده وجود سحجات في ركبته ووجهه ووجود إصابتين نارييتين به يجوز حدوث إحداها أثناء السقوط والأخرى وهو في حالة انثناء وأن المتهم الأول ضربه بدبشك البندقية من الخلف وهو ما يؤيده وجود إصابات راضة شديدة بمؤخر رأسه تحدث من آلة راضة ثقيلة فضلاً عن اتفاق أقوال الشهود بالنسبة لعدد الأعيرة مع كثرة الإصابات النارية التي وجدت به واتفاق ما قرره بالنسبة لنوع السلاح ومسافة الإطلاق مع ما جاء بالتقرير الطبي ولا عبرة باختلاف أقوالهم بالنسبة لإتجاه بعض الأعيرة لأن اثنين منها أصابته في عضوين متحركين من جسمه ولأن إطلاق الأعيرة من الخلف لا يعنى حتماً في حالة المطاردة أن تصيب المجنى عليه من الخلف لأن الطبيعي في هذه الحالة أن ينفذ وراءه بين وقت وآخر ليتبين مصيره يضاف إلى ذلك اتفاق ما قرره الشهود بالنسبة لإتجاه المقتول الذي أطلق على الحصان وموقف الضارب منه مع التقرير الطبي البيطري — لما كان ذلك — وكان لمحكمة الموضوع أن تثبت الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال

شهود بذواتهم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في تصوير الحادث وفي ثبوته على ما سلف البيان سائغا ولا تناقض فيه وله أصله في الأوراق فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو غموض وصف الواقعة فتارة يعتبر الحكم الطاعن شريكا دون ذكر مواد الاشتراك وتارة أخرى يعتبره فاعلا أصليا وهذا الغموض مع التناقض في معاملة الطاعن وفي تحديد موقفه وأساس مسئوليته في الحادث هو مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الطاعن فاعلا أصليا في قتل المجنى عليهما إذ أثبت عليه اتفاقه مع باقي الجناة على القتل وأنه أطلق أعيرة نارية على المجنى عليهما أصابت العمدة على وجه اليقين كما استظهر الحكم ، ولم تصب المجنى عليه الثاني ولما كان إطلاق هذه الأعيرة من الطاعن على المجنى عليه الثاني يجعله فاعلا أصليا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — إذ أن مساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية في جريمة قتل هذا المجنى عليه الثاني ولو لم يصب هذا الأخير من العيار الذي أطلقه عليه الطاعن بالذات ما دام تديره مع رفقاته من الجناة قد انتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . ومن ثم فلا يكون صحيحا كل ما رتبته الطاعن على الظن بأن المحكمة اعتبرته شريكا في قتل المجنى عليه الثاني — ولا محل كذلك للقول بأن الوصف الذي انتهت إليه المحكمة ينطوي على غموض وتناقض — لما كان ذلك — فإن هذا الوجه من الطعن يكون أيضا على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٥

برياعة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمود مجاهد المستشارين .

(٢٦٠)

القضية رقم ٨٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) نقض . أسباب موضوعية . تقدير صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية المؤلفة طبقا للمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . متروك للجنة المذكورة .

(ب) إجراءات . ما نصت عليه المادة ٣٧٠ أ . ج من قواعد بشأن انعقاد محاكم الجنايات . هي قواعد تنظيمية . مخالفتها . لا بطلان .

(ج) دفاع . محام . حضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . يكفي .

(د) دفاع . محام . تقدير استعداده . موكل إليه .

(هـ) نقض . أسباب موضوعية . اعتراف . تقدير صحته . موضوعي .

(و) إجراءات . إثبات . اعتراف . توقيع المتهم على اعترافه الثابت في محضر التحقيق . غير لازم ما دام المحضر وقفا عليه من المحقق والكتاب .

(ز) إثبات . شهادة . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم على آخر . الأخذ ببعض الاعتراف دون البعض الآخر . جائز .

(ح) قتل عمد . قاعل . اتفاق المتهم مع آخرين على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم وإصرارهم السابق على القتل وشهد أزواجهم بوجود الباقين معه في مكان الحادث وقت مفارقة الجرائم وإعداد الحفرة لدفن الضحايا وإزالة الزاب عليهم بعد سرقة قتلهم . اعتبار المتهم قاعلا أصليا . صحيح .

(ط) نقض . واقعة . مقوية ببررة . انتفاء المصلحة من الطعن . مثال في جريمة قتل عمد يستوجب عقاب قاعله بالإعدام .

١ - إن تقدير صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية التي تقضى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء يتألفها في كل محكمة ، هو مما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة .

٢ - إن المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ، ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ، ولا يترتب على مخالفتها لهذا السبب أى بطلان .

٣ - لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد .

٤ - إن استعداد المحامي موكل تقديره إليه حسبما يملكه عليه ضميره وتقائده مهنته .

٥ - إن تقدير عدم صحة ما يدعيه متهم من أن اعترافه نتيجة التعذيب والإكراه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تستقل به بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة عقلا .

٦ - لا يلزم أن يوقع المتهم على الاعتراف الصادر منه والمثبت بحضور التحقيق ما دام المحضر موقعا عليه من المحقق والكتاب .

٧ - للمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على آخر وببعض اعترافه دون البعض الآخر ما دامت قد وثقت بما أخذت به واطمأنت إلى صحته من غير أن تكون ملزمة بتأييد ما افترعت به بأدلة أخرى .

٨ - إذا كان الحكم قد بين ما ساهم به المتهم مع آخرين من اتفاقهم على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم وإصرارهم السابق على القتل وشد أزر أحدهم

بوجود الباقي معه في مكان الحادث وقت مقارفة الجرائم وإعداد الحفرة لدفن الضحايا وإهالة التراب عليهم بعد سرقة النقود والمصوغات التي كانت معهم واقتسامها فيما بينهم ، فإن الحكم إذين ذلك وأقام الدليل عليه يكون قد أصاب في اعتبار ذلك المتهم فاعلا أصليا لا شريكا ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تنشأ إلا من فعل متهم آخر .

٩ - لا جدوى للطاعن مما يتمسك به من اعتبار ما وقع منه اشتراكا ما دامت العقوبة المقررة بها عليه مبررة بحكم المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات لمن يشارك في جريمة القتل المستوجب عقاب فاعله بالإعدام ، ولا عبرة بكون المحكمة قد نصت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ما دام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية وما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن فاعل أصلي لا شريك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بناحية قسم العطارين محافظة الاسكندرية قتلوا إحسان أحمد نوفل وعبد المسيح معوض الجوهري ومعيد مجدشلي ومجهولة عمدا مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتلهم وأعدوا لذلك آلات حادة وراصة قاتلة وأنها لوا ضربا على كل منهم قاصدين من ذلك القتل فأحدثوا بهم الإصابات الميينة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياتهم وكان القصد من ذلك سرقة ما معهم من أموال الأمر المنطبق على نص المادة ٣١٧/٥ عقوبات . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢/٣ عقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٣ و ١٧ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع . أولا - بمعاقبة كل من محمد عبدالعزيز محمد وأحمد علي حسن بالإعدام شنقا . وثانيا - بمعاقبة كل من : أحمد مصطفى عباده وعبد السلام ابراهيم المرشدي بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم لطلبه أسباباً فطعنه يكون غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعون المقدمة من باقى الطاعنين قد استوفت الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الوجه الأول من طعن الطاعن الأول محمد عبد العزيز محمد ويشترك معه فيه الطاعن الثانى أحمد على حسن يتحصل فى أن إجراءات تشكيل محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم المطعون فيه وإجراءات تحديد دور انعقادها قد وقعت باطلة مما يجعل المحكمة لا ولاية لها فى إصدار الحكم ذلك بأن المحكمة شكلت بقرار من رئيس محكمة الاستئناف ولجنة الشئون الوقتية بها لنظر هذه الدعوى فى شهر أغسطس أى فى العطلة القضائية على غير ماقررت الجمعية العمومية وخلافاً لأحكام المادتين ٣٦٦ و ٣٦٧ من قانون الإجراءات والمادتين ٣٢ و ٣٣ من قانون استقلال القضاء والمواد من ٤٢ إلى ٤٧ من قانون نظام القضاء وفى حين أن لجنة الشئون الوقتية غير مختصة بتشكيل محكمة الجنايات ، هذا إلى أن قرار وزير العدل بتحديد دور انعقاد محكمة الجنايات ابتداء من ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ لم يصدر إلا فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بينما تقضى المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات أن يحدد الدور قبل افتتاحه بشهر وأن ينشر عنه فى الجريدة الرسمية إلا أن هذا النشر لم يحصل إلا فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤ أما قرار وزير العدل الصادر فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٤ بتحويل لجنة الشئون الوقتية حتى تعيين القضاة المستعجلة التى يصح نظرها فى العطلة الصيفية فمخالف للقانون إذ ليس له أن يفوض غيره فى تعيين القضاة التى تنظر فى زمن العطلة .

وحيث إنه لما كانت محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم المطعون فيه مشكلة من وكيل محكمة استئناف الاسكندرية واثنين من مستشاريها طبقاً للمادة الرابعة من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦٦ من قانون

الاجراءات وكانت المادة ٤٢ من قانون نظام القضاء تحول الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف تدب مستشارى المحكمة للعمل بحاكم الجنايات وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء تقضى بتأليف لجنة فى كل محكمة تسمى "لجنة الشئون الوقتية" من رئيس المحكمة رئيسا ووكيلها أو من يقرر مقامه وأقدم قاضيين فيها وتقوم بمباشرة سلطة الجمعية العمومية عند تعذر دعوتها أثناء العطلة القضائية فى المسائل المستعجلة وكان تقدير صفة الاستعجال للمسائل التى تنظرها اللجنة هو مما يدخل فى سلطتها فضلا عن أن نظر قضايا المحبوسين ينطوى بطبيعته على هذه الصفة وكان الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات أن تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك ، لما كان ذلك فان تشكيل محكمة الجنايات التى نظرت دعوى الطاعنين بقرار من لجنة الشئون الوقتية أثناء العطلة القضائية وبموافقة وزير العدل لا يكون مخالفا للقانون. ولما كانت المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طاب رئيس محكمة الاستئناف وينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية فى الأحوال العادية التى لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ولا يترتب على مخالفتها لهذا السبب أى بطلان. لما كان ذلك ، فإن كل ما يثيره الطاعنان الأول والثانى فى هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من طعن الطاعن الأول هو أن المحكمة أخلت بدفاعه حين أبت إجابة محاميه الأستاذ حسين كامل إلى ما طلبه من تأجيل القضية ليستعد فيها وتركته ينسحب من مهمة الدفاع عنه اكتفاء بوجود محام آخر أظهر استعدادا للرافعة وهو الأستاذ وايم اسكاروس رغما عن أنه كان يبرهما وحدة لا يصح تجزئتهما فى المدافعة عنه وبذلك فوتت عليه حقه فى إبداء دفاعه متماسكا بواسطة محاميه . ومبنى الوجه الثالث هو بطلان المحاكمة لحصولها فى ظل حملة ظالمة قام بها رأى العام ممثلا فى الصحافة والإذاعة ضد الطاعن وكان من شأنها التأثير فى المحكمة وفى الشهود .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن الأستاذين حسين كامل ووليم اسكاروس حضرا موكلين عن الطاعن الأول وقال الأستاذ حسين كامل إنه يلتمس التأجيل شهرا أو شهرين لاستكمال الاستعداد وقال الأستاذ وليم اسكاروس إنه مستعد وسألت المحكمة المتهم (الطاعن الأول) عن المحامي الذي يريده منهما فقال "أنا ما أعرفش وده شغلهم" وكرر الأستاذ وليم قوله بأنه مستعد وانسحب الأستاذ حسين كامل على أثر ذلك وأثبتت المحكمة أن المتهم (الطاعن) لم يعارض وبعد تحقيق الدعوى ترفع الأستاذ وليم اسكاروس مرافعة مستفيضة في يومين .

وحيث إنه لما كان غير لازم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد ، وكان الأستاذ وليم اسكاروس الذي استتر في موقف الدفاع عن المتهم قد أبدى استعداده للرافعة وتراجع فعلا ، ولما كان استعداد المحامي موكولا تقديره إليه حسبما يملكه عليه ضميره وتقائده مهنته وكان الطاعن لم يتمسك بحمايته الآخر الأستاذ حسين كامل ولم يصر على إجابته إلى ما طلبه من التأجيل ولم يعترض على انسحابه ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بدفاعه في شيء . ولما كان ما يسوقه الطاعن الأول في الوجه الثالث هو من قبيل الكلام المرسل الذي لا يشمل على أمور معينة ، وكان الحكم وإجراءات المحاكمة خالية مما يدل على نأثر المحكمة أو الشهود بذلك الذي يقوله الطاعن عما ذكرته الصحافة والإذاعة عن الجرائم المستندة إليه ، فإن ما يثيره في هذا الوجه يكون أيضا على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من طعن هذا الطاعن هو أن الحكم قد أخذه بالاعتراف المنسوب إليه في حين أنه اعتراف مشوب ذلك بأنه لم يوقع على الاعتراف الذي أثبتته المحقق في ملحوظة مستقلة ولما نوقش فيه اضطرب في تفصيلاته وكان الأولى بالمحكمة أن تعتبر تحببها دليلا على براءته وأن تطرح هذا الاعتراف كما اطرخته النيابة بصدده . ما قاله فيه عن اسناد واقعة قتل سعيد شلي الحلاق إلى أحمد المرشدي هذا إلى أن الاعتراف المذكور كان وليد التعذيب الذي أوقعه به رجال البوئير والذي أخبر به المحقق ودلل عليه بوجود آثار دماء في جلبابه

إلا أن المحكمة لم تعن بتحقيق ذلك وجاء الحكم قاصرا في الرد على ما تمسك به من حصول الاعتراف نتيجة التعذيب حين قال بأنه أدلى باعترافه أمام النيابة بعد انقطاع صلته بالبوليس بينما أن أثر الرهبة في نفسه ظل مستمرا وكان رجال البوليس يروحون ويفدون أمامه في غرفة تحقيق النيابة لملاحقته بالارهاب حتى يدلى بما لقنوه من أقوال خارج الغرفة . ومبنى الوجه الخامس هو أن الحكم حين أخذ الطاعن باعتراف متهم آخر وبعض اعترافه هو دون البعض الآخر قد جاء قاصرا عن بيان الأدلة التي استند إليها في تكوين اقتناعه للتحقق من أن لها أصلا في الأوراق وأنها منسجمة مع باقي الأدلة الأخرى — وهؤدى الوجه السادس هو أن الحكم أخطأ في القانون إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار في حين أن من أركان هذه الجريمة إزهاق روح إنسان حي ولم يثبت أن العظام الأدمية التي عثر عليها في المشتل هي لأشخاص ماتوا متأثرين بكسور الرأس التي شوهدت بجماجم ثلاثة منهم لاحتمال أن تكون الوفاة قد حصلت قبل حدوث إصابات الرأس أو أن تكون الكسور نتيجة فعل المتوفى نفسه فيما لو كان قد تعاطى مخدرا قويا سبب له نوبة عصبية دفعته إلى تحطيم رأسه ثم مات نتيجة المخدر وقد جاء تقرير الطبيب الشرعى غير قاطع في معرفة سبب الوفاة ولم يكن في وضع علم الطبيب الكشف عن السبب الحقيقي بعد أن بلى الجسم ولم تبق منه سوى العظام .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتعرض لاعتراف الطاعن الأول فبسطه تفصيلا ودلل على أنه لم يكن وليد أى تعذيب أو إكراه وفند ما ادعاه الطاعن من ذلك بأدلة سائغة إذ قال : " إنه بالرجوع إلى محضر التحقيق تبين أن المتهم الثانى استجوب استجوابا مطولا دون في صفحات عديدة وأدلى فيه بأقوال مؤداها أن المتهم الأول (الطاعن الأول) هو مرتكب أفعال القتل في الجرائم جميعا ولما أن انتهى استجوابه ووجه بالمتهم الأول الذى اعترف في المواجهة بارتكاب جميع الجرائم بالاشتراك مع بقية

المتهمين وآخر هو أحمد المرشدى فبدأ وكيل النيابة المحقق فى استجوابه على الأثر وأن وجود المتهم الأول أمام النيابة طيلة الوقت الذى استجوب فيه المتهم الثانى يجعله بمنأى من التأثير الخارجى أيا كان نوعه ويجعل الاعتداء المدعى به إن صح وقوعه غير متصل بما أدلى به من اعتراف وأقوال وبذا تنعدم رابطة السببية بين الاعتداء المزعوم وبين الاعتراف والأقوال المسندة إلى ذلك المتهم... وأن المحكمة فضلا عما تقدم فانه لا يفوتها أن تناقش أقوال المتهم الأول فى شأن التعذيب المدعى به كواقعة مادية مستقلة عن الأقوال التى أدلى بها فى التحقيقات “ .

وبعد أن ين الحكم ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى بالطاعن من الإصابات وما ذكره الطاعن عنها قال : “ إنه بمقارنة ما ثبت من التقرير الطبى الشرعى بأقوال المتهم يبين أن المواضع التى أشار إليها هذا الأخير وهى البطن والأضلاع لا أثر بها على الإطلاق يؤيد مدعاه كما أن المتهم لم يدع بأنه ضرب فى ساقه بخذاء . وحيث إن المتهم فى أقواله بشأن التعذيب اشهد الأستاذ أحمد عياد المحامى الحاضر مع المتهم الثالث ولكن هذا لم يؤيده فى روايته ومن هذا يبين بوضوح وجلاء أن ادعاء المتهم الأول بالتعذيب لا أساس له على الإطلاق ... “ ثم تعرضت المحكمة للادعاء بالاعتداء على زوجة الطاعن الأول فبينت أنها لم تدل بشكواها إلا بعد أسبوع من استجوابها وبعد أن تقدمت شكوى المحامى عن زوجها وقارنت بين ادعائها وبين ما وجد بها من أثر وانتهت إلى استخلاص سائق “ بأن الإصابة الثابتة بالتقرير الطبى لا تتفق ووصف الاعتداء الذى قالت به الزوجة ومن ثم فإن المحكمة تطرح هذا الادعاء ولا تأخذه “ . ولما كان ما قطع به الحكم من عدم صحة ما ادعاه الطاعن من أن الاعتراف نتيجة التعذيب والا كراه داخلا فى سلطة محكمة الموضوع تستقل به بغير معقب عليها مادامت قد أقامته على أسباب سائغة عقلا وكان غير لازم أن يوقع الطاعن على الاعتراف الصادر منه فى مواجهته مع المتهم الثانى والذى أثبت فى ملحوظة بمحضر التحقيق عن هذه المواجهة مادام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب . ولما كان للمحكمة أن تعول فى إدانة الطاعن الأول وغيره من المتهمين على ما اطمأنت إليه من اعترافاته واعترافات الطاعن الثانى فى التحقيق وعلى باقى الأدلة السائغة التى أوردتها بغير رقابة عليها

من محكمة النقض ما دام لذلك أصله الثابت بالأوراق وكان للمحكمة أن تأخذ
باعتراف متهم على آخر و ببعض اعترافه دون البعض الآخر ما دامت قد وثقت
بما أخذت به واطمأنت إلى صحته من غير أن تكون ملزمة بتأييد ما اقتضت به
بأدلة أخرى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أقامت الحجّة على ارتكاب
الطاعن الأول لجرائم القتل المسمّدة إليه بما ساقته من أدلة مستساغة عقلا ومنها
اعترافه و اعتراف الطاعن الثاني بضرب الضحايا على الرأس ببلطة ثم مواراتهم
التراب في أرض المشتل الذي يشغل به مع باقي الطاعنين حيث وجدت هياكلهم
العظمية فان استناد الحكم إلى تقرير الطبيب الشرعي من أن العظام التي عثر عليها
هي لأديين ومن ترجيح حصول وفاتهم نتيجة كسور الرأس التي شوهدت
بالجراحم التي وجدت به ، لا يكون فيه أي قصور أو فساد في الاستدلال فضلا عن
أن ما أخذه به الحكم من ذلك هو مما يتعلق بالموضوع ولا تصح مناقشته أمام
محكمة النقض . لما كان ذلك ، فان كل ما يثيره الطاعن في الأوجه المذكورة
يكون غير سديد .

وحيث إن باقي الأوجه التي يرتكن إليها الطاعن الأول ويشاركه فيها الطاعن
الثاني تحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والتناقض وفساد
الاستدلال من غير بيان لهذه المآخذ اعتمادا على أنه ستقدم مذكرة شارحه لها دون
أن تقدم هذه المذكرة وأن تحقيق النيابة قد شابه البطلان لاشتراكهما في الإكراه
على الاعتراف وأن الحكم قد أخطأ في استنتاج أن أعمال القتل والسرقة والحفر
تتطلب مجهود أربعة أشخاص على الأقل وأخطأ فيما استند إليه من اشتغال الطاعنين
بالمشتل للتدليل على أنهما من ضمن القتلة رغم انصرافهما عنه في بعض الأيام
في جهات أخرى كالتقبارى ورصيف المحطة ورغم عدم تحديد تاريخ كل حادث
على وجه القطع واليقين وعدم التدليل على وجود جميع المتهمين بالمشتل وقت
ارتكاب الحوادث كلها واشتراكهم فيها .

وحيث إنه لما كانت المآخذ التي رمى بها الحكم بالقصور والتناقض وفساد
الاستدلال هي من قبيل الكلام المرسل وكان يقتضي الرد عليها أن تكون مبنية

على وجه التعديد فإنه يتعين عدم قبولها . ولما كان النعى على تحقيق النيابة بالبطلان لاشتراكها في الاكراه متصلا بالوجه الرابع فهو جذير بالرفض لما سلف بيانه عند الرد على هذا الوجه . ولما كانت باقى المآخذ لا تعدو أن تكون جدلا واقعيا فيما استخلصته المحكمة بأسباب سائغة في العقل والمنطق مما تستقل به ولا تقبل مناقشته أمام محكمة النقض ، فإن هذه الأوجه جميعا تكون على غير أساس وواجبة الرفض .

وحيث إن طعن الطاعن الثانى — فيما عدا الأسباب المشتركة بينه وبين الطاعن الأول والتي سبق الرد عليها — يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إزدانه بالجرائم المسندة إليه قد شابه فسادا فى الاستدلال ذلك بأنه استند إلى اعتراف الطاعن الأول فى حين قد ثبت كذب هذا الاعتراف بالنسبة لمنهم آخر اسمه أحمد المرشدى استبعدته النيابة من الاتهام كما استند إلى وجود جثث القتلى فى أرض المشتل حيث يعمل الطاعن مع باقى المتهمين وإلى حصول القتل فى زمن كانوا جميعا يعملون فيه بالمشتل فى حين أن ذلك لا يؤدى حتما إلى مقارفته هذه الجرائم ، هذا إلى أن الحكم ارتكن إلى قيام اتفاق جنائى بين الطاعن وباقى المتهمين دون أن يدل على هذا الاتفاق أو يبين توافر أركانه القانونية .

وحيث إنه لما كان من حق محكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والأخذ بما تطعن إليه منه كما سبق القول ، فإنه لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد اطرحت جنبا من اعتراف الطاعن الأول تبين لما كذبه وأخذت بجانب آخر من اعترافه وثقت بصحته وارتاح ضميرها إليه . ولما كان ما ارتكن إليه الحكم من وجود جثث المجنى عليهم مدفونة فى المشتل حيث يعمل الطاعنون ومن ثبوت حدوث القتل فى زمن كانوا فيه يشتغلون جميعا فى هذا المشتل وما استنتجه من ذلك من مقارقتهم لجرائم القتل — فضلا عن أنه فى الظروف والملايسات التى بينها الحكم — استنتاج سائغ فى العقل فإنه لم يكن الدليل الوحيد الذى استند إليه بل كان من ضمن الأدلة العديدة السائغة التى أوردها الحكم ومن بينها اعترافات هذا الطاعن والطاعن الأول . ولما كان غير صحيح

ما يقوله الطاعن من أن الحكم استند إلى قيام اتفاق جنائي بينه وبين باقي الطاعنين مما نصت عليه المادة ٤٨ من قانون العقوبات حتى يطالب بالتدليل عليه واستظهار أركانه بل إن الواضح من مطالعة الحكم أنه حين تحدث عن اتفاق الطاعنين على قتل المجنى عليهم وسرقة ما يحملون من نقود ومصوغات كان يدل على مساهمتهم في ارتكاب كل من هذه الجرائم وبيان دور كل منهم فيما قارفه من الأعمال التنفيذية التي تتكون منها باعتبارهم جميعا فاعلين أصليين لها طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات كما كان يدل على توافر سبق الإصرار لديهم جميعا . لما كان ذلك فإن كل هذه الأوجه تكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من طعن الطاعن الرابع هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبره فاعلا أصليا بمقولة إن هناك اتفاقا بينه وبين باقي الطاعنين على ارتكاب جرائم القتل والسرقة في حين أن الاتفاق هو من طرق الاشتراك في الجريمة ولو اعتبر شريكا لزلت العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات التي تقيدت بها المحكمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المظنون فيه قد بين ما ساهم به هذا الطاعن مع باقي الطاعنين من اتفاقهم على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم وإصرارهم السابق على القتل وشد أزر الطاعن الأول بوجود الباقيين معه في المشتل وقت مقارفة الجرائم وإعداد الحفرة لدفن الضحايا وإهالة التراب عليهم بعد سرقتهم النقود والمصوغات التي كانت معهم واقتسامها فيما بينهم ، فإن الحكم إذ بين ذلك وأقام الدليل عليه يكون قد أصاب في اعتبار الطاعن فاعلا أصليا لا شريكا ولو كانت وفاة المجنى عليهم لم تنشأ إلا من فعل الطاعن الأول وحده . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن مما يتمسك به من اعتبار ما وقع منه اشتراكا مادامت العقوبة المقررة بها عليه مبررة بحكم المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات لمن يشارك في جريمة القتل المستوجب عقاب فاعله بالإعدام ولا عبرة بكون المحكمة قد نصت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات مادام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية وقد أثبت الحكم على ما سبق

بيانه أن الطاعن فاعل أصلي لا شريك . لما كان ذلك ، فإن النعي بهذا الوجه يكون غير صديد .

وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث من هذا الطعن هو أن الحكم أخطأ في القانون حين دان الطاعن باعتباره فاعلا أصليا للجرائم المسندة إليه من غير أن يبين الأفعال المادية التي قارفها والتي يمكن اعتبارها بدءا في التنفيذ ، هذا إلى أن مانسبه إليه من أعمال الحفر ودفن المجنى عليهم هي أعمال لاحقة للقتل وتعتبر جريمة قائمة بذاتها ولا تعتبر من الأعمال المكونة لجريمة القتل .

وحيث إن هذين الوجهين مردودان بما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول مما أثبتته الحكم من اتفاق الطاعنين جميعا على قتل المجنى عليهم بقصد السرقة وإصرارهم المساق على القتل ووجودهم في مكان الحادث مع الطاعن الأول الذي بإشرافه فعل القتل بنفسه ثم سرقتهم جميعا ما كان يحمله المجنى عليهم من نقود وأشياء ثمينة واقتسامها فيما بينهم أما ما ذكره الحكم عن اشتراك الطاعن الرابع مع الباقيين في أعمال الحفر والدفن فكان بسبيل بيان ما قام به من الأعمال تنفيذا للجرائم المسندة إليهم ولم يكن الحفر والدفن وحدهما هما اللذان نسبهما الحكم إلى الطاعن الرابع بل ذكرهما بالإضافة إلى باقي الأعمال ومن ثم يكون هذان الوجهان أيضا على غير أساس .

وحيث إن مؤدى الوجهين الرابع والسادس من هذا الطعن هو أن الحكم شابه قصور في التداييل على اشتراك الطاعن الرابع مع باقي المتهمين في الجرائم المسندة إليهم وأن الحكم كان فاسدا الاستدلال ومخطئا في القانون حين اتخذ من رؤية الطاعن للواقعة وعدم التبليغ عنها طريقا من طرق الاشتراك ودليلا عليه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به مساهمة الطاعن الرابع في الجرائم المسندة إليه التي دانه بها وتتوافر به العناصر القانونية لهذه الجرائم ولاعباره فاعلا لا شريكا وأورد على ثبوتها في حقه أدلة

سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكان غير صحيح . إذ ذكره الطاعن من أن الحكم استدل عليه بيجرد الرؤية وعدم التبليغ . لما كان ذلك فإن النعي بهذين الوجهين يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخذه بما نسبته إليه الطاعن الأول في اعترافه في حين أن هذا الاعتراف كان وليد الاكراه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما سلف بيانه في الرد على الوجه الرابع من طعن الطاعن الأول مما يبين منه أن المحكمة اطرحت ما ادعاه ذلك الطاعن من اكراهه على الاعتراف بأسباب سائغة وأنها كانت في حدود ساطتها التقديرية حين عولت على ما أخذت به من هذا الاعتراف بالنسبة لذلك الطاعن وغيره من الطاعنين ومنهم الطاعن الرابع ومن ثم يكون هذا الوجه أيضا واجب الرفض . وحيث إن المحكمة لا تلتفت لباقي الأسباب المقدمة من الطاعن الرابع نظرا لتقديمها بعد الميعاد .

وحيث إنه لكل ما تقدم تكون الطعون المقدمة من الطاعنين الأول والثاني والرابع على غير أساس ومتعينة الرفض موضوعا .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ؛ وبحضور السادة الأساتذة : محمود ابراهيم
[اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٦١)

القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

تسيرة . قانون . جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلعة معينة . لا يعتبر قانونا
أصلح لاتهم .

إن جدول التسعيرة الذي يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا أصلا للاثم لأنه لم يبلغ
التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيما للأثمان التي تعرض بها السلع المسعرة ومن مقتضيات
الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين (١) .

أوراق

انهمت النيابة العامة الطاعة بأنها : باعت بأكثر من السعر الجبري شيئا
من أغذية الإنسان (بطيخة) وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ١/٩ و ١٤ و ١٦
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ واللائحة التنفيذية . ومحكمة المنيا
الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل
وكفالة ٥ جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمها ٢٠ جنيها بلا مصاريف جنائية .
فاستأنفت المتهمة هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد
الحكم المستأنف . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

(١) قررت المحكمة المطعون في حكمها هذه القاعدة وقد أقرتها عليها محكمة النقض .

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت بإدانة الطاعنة مع أن البطيخ سعر باثني عشر مليا للأقعة ابتداء من ٢ من مايو إلى آخر يونيو سنة ١٩٥٤ قبل صدور الحكم وهذا السعر أكثر من السعر الذي باعت به الطاعنة فكان يتعين تطبيقا للسادة الخامسة من قانون العقوبات القضاء ببراءة الطاعنة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنة بأنها في يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ باعت بطيخة بأكثر من السعر الجبرى وطلبت عقابها بالمواد ٤ و ٧ و ٩ و ٥٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ٤ و ٧٥ و ٧٧ من القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٥ و ٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ ، فقضت محكمة أول درجة بمعاينة المتهم (الطاعنة) بالحبس شهرا مع الشغل وبتفريغها عشرين جنيتها وذكرت في بيان واقعة الدعوى "أن الأصول ربيع إسماعيل أثناء مروره في حملة تفتيشية صادف المجنى عليه يحمل بطيخة من النوع البلدى سأله عنها فقرر بأنه اشتراها من المتهم بمبلغ أربعة قروش وبدون وزن فأخذها منه وقام بوزنها فظهر أنها تزن ثلاث أقات ونصف فيكون ثمنها بحسب التسعيرة الجبرية ٣٢ مليا..." وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الحاضر عنها معاملتها بالقانون الأصح لها عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات لأن السعر أصبح آنئذ ١٢ مليا للأقعة وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها "إن هذه الحالة لا ينطبق عليها القانون لأن جدول التسعيرة عن المدة من ٢ من مايو إلى آخر يونيو سنة ١٩٥٤ الذى رفع سعر البطيخ لا يعتبر قانونا أصح بالمعنى المقصود لأنه لم يبلغ التسعيرة إلغاء ولكنه يعتبر تنظيما للآثمان التى تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب فى زمان ومكان محددين..."

ولما كان هذا الرد صحيحا في القانون وكانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى كما هو ثابت في الحكم المطعون فيه الذي تأيد استئنافا لأسبابه — قد حصلت في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وكانت المحكمة قد دانت الطاعنة على أساس أنها خالفت التسعيرة السارية في وقت وقوع الحادثة فإن ما تشيره الطاعنة من أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٦٢)

القضية رقم ١٢٤ سنة ٢٥ القضاية :

- (١) تزوير . جريمة استعمال ورقة مزورة . طبيعتها .
(ب) إثبات . تزوير . التحويل على المضاهاة التى تجرى على أى ورقة تقتنع المحكمة بصدورها
من شخص معين ولو أنكر صدورها منه . جائز .

١ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة
والتمسك بها وتظل مستمرة ما بقى مقدمها متمسكا بها .

٢ - إن القاضى الجنائى بما له من الحرية فى تكوين عقيدته فى الدعوى
غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق
المضاهاة ، بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو بصدورها
من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : استعمل محررا مزورا (عقد تحويل دين)
مع علمه بتزويره بأن قدمه لمحكمة شين الكوم الجزئية الوطنية . وطلبت عقابه
بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من أمينة
يونس الجندى وحسن محمد الحقاوى بحق مدنى قدره ستون جنيا قبل المتهم
على سبيل التعويض . ومحكمة شين الكوم الجزئية قضت بحضورها عملا
بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل

وكفالة ١٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني أمينه
يونس الجندى وحسن محمد الحفناوى مبلغ ٤٠ جنيها مصريا والمصاريف المدنية
المناسبة مع رفض ما زاد على ذلك من الطلبات بلا مصاريف جنائية . فاستأنف
المتهم ، ومحكمة شين الكوم الابتدائية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف
بشقيه وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية بلا مصروفات جنائية .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقاض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق
القانون إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بسقوط جريمة استعمال الورقة
المزورة لمضى أربع سنوات ونصف سنة على وقوعها بمقولة إن الاستعمال من الجرائم
المستمرة مع أن هذه الجريمة وقتية تحتسب مدة التقادم فيها من تاريخ وقوعها .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعن
قدم السند المطعون فيه بالتزوير للمحكمة المدنية في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ وظل
متمسكا به أمام محكمتي أول وناني درجة إلى أن حكم استئنافيا بتاريخ ٢٨ من ديسمبر
سنة ١٩٤٨ برده وبطلانه — لما كان ذلك — وكانت جريمة استعمال الورقة
المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة والتمسك بها وتظل مستمرة ما بقي
مقدمها متمسكا بها — وقد ظل الطاعن متمسكا بالسند المطعون فيه إلى أن قضى
في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ استئنافيا برده وبطلانه — ولما كان لم يمض
من هذا التاريخ إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة
على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح للمتهم من نصوصه —
مدة أربع سنوات ونصف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع يكون
صحيحا ولا مخالفا فيه للقانون .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون
إذ دان الطاعن بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات في حين أن المادة

الأولى منهما لا تنطبق على حالة الطاعن لأنها خاصة بالموظفين العموميين وأيسر الطاعن من بينهم .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه لما كان يشترط لسلامة الحكم المطعون فيه فوق بيانه للواقعة التي دان الطاعن بها - أن يشتمل على نص القانون الذي أنزل المحكمة بموجبه العقاب على المتهم - ولم كانت النيابة العامة قد طلبت عقاب الطاعن بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات وكانت المادة الثانية منهما تنص على عقاب الجريمة التي اقترفها الطاعن وتحيل على أولاهما بالنسبة لطرف ارتكاب جريمة الزور - لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعن عن الجريمة المسندة إليه فإن ذكر المادتين اللتين أنزل العقاب بموجبهما لا يكون فيه مخالفة للقانون . وبما أن مبنى الوجه الثالث من الطعن أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وشابه التصور إذ لم يجب الطاعن إلى ما طلبه من تدب خير لإجراء المضاهاة واستند إلى تقرير الخبير الذي استندت إليه المحكمة المدنية عند ما قضت بالرد والبطالان - دون أن يلتفت الحكم إلى ما دفع به الطاعن من أن هذا التقرير أسس على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير على ورقة عرفية غير معترف بها - وإذا أغفل ما جاء في التقريرين الطبيين الشرعيين من أن ورقة الاستكتاب التي حررها الشاهد المطعون على إمضائه لا تصلح للمضاهاة لطول المدة الفاصلة بينها وبين عقد الرهن المؤرخ في ١٠ من أبريل سنة ١٩٣٣ - هذا بالإضافة إلى أن الحكم لم يلق بالا إلى أن الطاعن لم يكن في حاجة إلى تزوير ختم والده لما هو مسلم من أن الختم الصحيح كان في حيازته وقال بأن تاريخ العقد كان سنة ١٩٣٠ ثم غير إلى سنة ١٩٣٣ مع أن الخبير لا يمكن أن يصل في ذلك إلى قرار صحيح - ومع أنه لا مصلحة للطاعن في هذا التغيير .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وأرجعها إلى أصولها في الأوراق - وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي ذكرها - لما كان ذلك - وكانت هذه الأدلة من شأنها

أن تؤدي إلى مارتب عليها - وكان الحكم قد تناول ما طلبه الطاعن من ندب خير ورد عليه بأن المحكمة لا ترى أى مبرر لإجابة المتهم إلى طلبه حيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق المقدمة منه أنها لا تعاصر الورقة المطعون فيها بالتزوير موضوع التهمة علاوة على أنها تكتفى بما جاء بتقرير الخبير المودع في القضية الجزئية والتي حكم فيها نهائيا برد وبطلان الورقة موضوع التهمة " وكان القاضى الجنائى بما له من الحرية في تكوين عقيدته في الدعوى غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه - وكانت المحكمة قد تعرضت لتقرير الخبير المتدب أمام المحكمة المدنية ورأت للاعتبارات السائغة التي أوردتها الأخذ به مما مفاده أنها وجدت في أوراق الدعوى من العناصر ما كفاها في تكوين عقيدتها ولم تجر نفسها في حاجة إلى اتخاذ أى إجراء آخر من إجراءات التحقيق لتكوين ما انتهت إليه من رأى - لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه ، وضوحا .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وامين عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشرقين .

(٢٦٣)

القضية رقم ٦٠٤ سنة ٢٤ القضائية :

(ا) حكم . تسببه تعويض . إلزام المتهم بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية .
ذكر الحكم أسبابا أخرى لمسئولية المتهم مدنيا على أساس الخطأ المفترض . لا يؤثر
في سلامة الحكم .

(ب) قتل خطأ وإصابة خطأ . عدم قيام رابطة السببية بين وقوع القتل أو الجرح وبين
الخطأ المنسوب إلى المتهم . لا جريمة . مثال .

(ج) تنظيم . مسئولية جنائية . القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الذى عدل المادتين
١٠ و ١٤ من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ . لم ينقل عبء
الالتزام باصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها . تخويله الحكومة لفت نظر
أصحاب المباني إلى ما بها من خلل والقيام عنهم بالإصلاحات المطلوبة إذا تقاعسوا
في إخراجها . تقدير ذلك متروك لها . خطؤها في تقدير وجوب التدخل .
لا يرتب مسئولية جنائية .

(د) دعوى مدنية . متى تختص المحكمة الجنائية بنظرها ؟

١ — إذا كان الحكم قد أقام إلزام المتهم بالتعويض على أساس ثبوت
مسئوليتها الجنائية ، فلا يؤثر في سلامته أن يكون قد ساق أسبابا أخرى لمسئولية
المتهم مدنيا على أساس الخطأ المفترض بحكم المادة ١٧٧ من القانون المدنى .

٢ — إن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان
وقوع القتل أو الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالسبب
بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انعدمت رابطة

السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، وإذن فإذا كانت أوجه الخطأ المسندة إلى المتهم الثانى (متهم من تنظيم) مقصورة على أنه أرسل إخطارا إلى المتهم الأول ينبه عليها فيه بإزالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لخطورة حالتها ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك وقصر في رفع تقرير إلى رئيسه عن المماينة التي أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسمع إلى استكشاف الخلل من باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل فى الحائطين للتعرف على ما كان يجالون داخلى من تآكل وانحراف ، وكان هذا التخصير من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذى أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه وكان انهزام الحائط أمرا حاصلًا بغير هذا التخصير نتيجة حتمية لعدم البناء وإهمال المهمة الثانية فى إصلاحه وترميمه وعدم تحوزها فى منع أخطاره عن المارة ، فإن تخصير المتهم الأول لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى المتهم المذكور تكون منتفية لعدم توافر ركن من أركانها .

٣ — إن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل المادتين العاشرة والرابعة عشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٨٨٩ لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها ويفرضه على الحكومة وإنما خول هذه الأخيرة أن تلفت أصحاب هذه المباني إلى ما بها من خلل وأن تقوم هى عنهم بالإصلاحات المطلوبة فى أحوال الخطر الدائم إذا هم تقاعسوا عن إجرائها ، وتقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول بأن خطأها فى هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ولكن لا يمكن مساءلتها بهذا الوصف جنائيا .

٤ — إن ولاية المحكمة الجنائية فى الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو استثناء

من القاعدة للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ،
فيشترط ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — فتحية بنهان النورى . و ٢ — أحمد إسماعيل
النورى . و ٣ — أحمد محمد الفقى بأنهم : تسببوا من غير قصد ولا تعمد فى قتل
الدكتور أحمد شكيب وأحمد دسوقى أبو كليل وإصابة منى عبد المطلب أبو المجد
وكان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم احتياطهم وعدم إتباعهم اللوائح بأن علموا
بوجود تصدع بحائط الجراج يؤدى إلى انهياره على المسارة فى الطريق ولم يتخذوا
أى إجراء لمنع سقوطه بالرغم من تحذير مصلحة التنظيم للأولى والثانى بخطورة هذه
الحالة فأنهار الجدار القبل على المجنى عليهما الأولين أثناء مرورهما بجواره فأحدث
بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والذى أودت بحياتهما كما أصيبت المجنى
عليها الثالثة التى كانت بداخل الجراج بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى . وطلبت
عقابهم بالمسادين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدنى
كل من : ١ — ورثة الدكتور أحمد شكيب وهما السيدة روحية هانم بصفتها
زوجته ووصية على ولديها القاصرين مصطفى وعلى والسيدة نبوية هانم على الصدر
والدة الدكتور بمبلغ عشرين ألف جنيه قبل المتهمين متضامنين ورئيس مجلس
بلدى بنها ووزير البلديات . و ٢ — عبد المطلب أبو المجد بصفته وليا شرعيا
على ابنته منى بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين
الأولى والثانى و ٣ — محمود حسن عبده بمبلغ ١٠٨ جنيه قبل المتهمين الثلاثة
والمستولين عن الحقوق المدنية . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة بنها الجزئية
دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية . والمحكمة
المذكورة بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها بحضوريا عملا بمادتي الاتهام
مع تطبيق المسادين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة للثانى . أولا —
براءة المتهم الأولى من التهمة المذبوبة إليها وبحبس المتهم الثانى ستة شهور
مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة

خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وتغريم المتهم الثالث خمسين جنيها مع إعفائها من المصروفات الجنائية . وثانيا — إلزام المتهمين الثلاثة وحضرة رئيس مجلس بلدى بنها وحضرة وزير الشؤون البلدية والقروية بصفتهما المذكورة بعريضة الدعوى بأن يدفعوا للسيدة روحية هانم محمود عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين مصطفى وعلى والسيدة نبوية هانم على المصدر مبلغ عشرين ألف جنيه تقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية باعتبارهم ورثة الدكتور أحمد شكيب وذلك على سبيل التعويض وكذا المصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين الثلاثة والنيابة العامة بالنسبة للتهمة الأولى والمسؤولين عن الحقوق المدنية . ومحكمة بنها الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف المقدمة من المتهمين الثلاثة ومن النيابة العامة بالنسبة للتهمة الأولى ومن الحكومة بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية شكلا وفى الموضوع . أولا — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهم الثانى أحمد إسماعيل النورى وبراءته من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة ضده من ورثة المرحوم الدكتور أحمد شكيب وعبد المطلب أبو المجد بصفته وألزمته بالمصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة بلامصروفات جنائية . وثانيا — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى فتحية بنهان النورى فيما قضى به من براءتها وتغريمها ٥٠ جنيها بلامصروفات جنائية . وثالثا — بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهم الثالث أحمد محمد الفقى فيما قضى به من إدانة . ورابعا — إلزام المتهم الأولى والمتهم الثالث والسيد رئيس مجلس بلدى بنها ووزير الشؤون البلدية والقروية بصفتهما بأن يدفعوا للسيدة روحية هانم محمود عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين مصطفى وعلى والسيدة نبوية هانم على المصدر مبلغ ستة آلاف جنيه على أن يخص منه مبلغ ٥٠٠ جنيه للأم السيدة نبوية هانم الصدر ومبلغ ١٠٠٠ جنيه للزوجة السيدة روحية هانم محمود ومبلغ ٤٥٠٠ جنيه لمصطفى وعلى ولدى المرحوم الدكتور أحمد شكيب بالتساوى بينهما وذلك على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة لما قضى به ومبلغ ٥٠ جنيها

مقابل أتعاب المحاماة . وخامسا - تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المتهم الأول بأن تدفع لعبد المطلب أبو المجد بصفته وليا طبيعيا على ابنته من مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وإلزامها بالمصروفات المدنية عن الدرجتين و ٢٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض كل من فتحية بنهان النورى (الطاعنة الأولى) وأحمد محمد الفقى (الطاعن الثانى) والأستاذ على الشوربجى المحامى بإدارة قضايا الحكومة عن مجلس بلدى بنها ووزير الشئون البلدية والقروية ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثانى ويتصل بهما الوجه الثامن من أوجه الطعن المقدمة من الطاعنة الأولى فتحية بنهان النورى هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى البيان ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت عليها الواقعة معينة هى أنها علمت بالتصدع فى الحائط الذى أدى سقوطه إلى وقوع الحادث ولم تحرك ما كنا بعد أن أخطرتها مصلحة التنظيم بخطورة الحال فقصرت دفاعها على نفي هذه الواقعة وقضى ابتدائيا ببراءتها ، ولكن محكمة ثانى درجة قضت بإلغاء هذا الحكم وإيداع الطاعنة على أساس أنها وإن لم تعلم بوجود تصدع بالحائط ولم يخبرها بذلك أحد إلا أنها أهملت فى صيانة المبنى جميعه لأنه قديم وأخشاب سقفه متآكلة وهى واقعة تختلف عن تلك التى رفعت بها الدعوى والتى كان واجبا التزام حدودها حسباً نظرتها محكمة أول درجة وتولاه الدفاع أمامها ، هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا فى بيان سبب سقوط الحائط هل هو التصدع أو أن انهياره كان لابد حاصلا على كل حال ثم انه افترض صحة دفاع الطاعن الثانى "مهندس التنظيم" وبني إدانتها معه على هذا الأساس مع أن الأحكام لا تبني على القروض بل على الجزم واليقين ، كما أن الحكم فيما انتهى إليه من نفي علمها بتصدع الحائط يكون قاصرا فى التدليل على رابطة السببية بينها وبين الحادث مادام أن الحائط كان سيقع على كل حال نتيجة الخطأ الذى ارتكبه الطاعن الثانى - ومؤدى الوجه الرابع من هذا الطعن هو أن الحكم أخطأ

إذ دان الطاعة في حين أن ما أورده يدل على أنها لم تكن تعلم بوجود تصدع بالحائط أو تأكل في أخشاب السقف مما ينتهي معه القول بقيام أى خطأ أو تقصير في جانبها — ومبنى الوجهين الثالث والسادس هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان هذه الطاعة تأسيساً على مخالفتها للالتزامات التي فرضتها المواد ١٧٧ ، ٥٦٤ ، ٥٧٨ من القانون المدني والمادة ٥٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لأن المادة ١٧٧ إنما أوجدت مسئولية افتراضية ولم تنص على أية التزامات ولأن المسئولية الجنائية لا يصح افتراضها بل يجب أن تثبت النيابة في حق المتهم ولأن المواد من ٥٦٤ إلى ٥٧٨ من القانون المدني قاصرة على علاقة المؤجر والمستأجر ولا شأن لها بعلاقة المالك أو المؤجر بالغير والمادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حين قالت إن ناظر الوقف يكون وكيلًا عن المستحقين لم تفرض عليه واجبات قبل الغير ، هذا إلى خطأ الحكم في قضائه بالتعويض المدني على أساس أن خطأ الطاعة مفترض بموجب المادة ١٧٧ من القانون المدني إذ لا يصح للحكمة الجنائية أن تبني حكمها بالتعويض إلا على أساس ثبوت الخطأ المستوجب للعقوبة . وحاصل الوجهين الخامس والسابع هو أن الطاعة تمسكت بأن المسئول عن الحادث هو مستأجر الجراج الذي انهار حائطه وأنها وهي صيدة تقيم في خدرها بعيدة عن الجراج لا تعلم من حقيقة أمره شيئاً ، فلم يرد الحكم على الشرط الأول ورد على الثاني رداً قاصراً لا يؤدي إلى . انتهى إليه .

وحيث إنه لما كانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى العمومية على الطاعة الأولى هي " أنها تسببت من غير قصد ولا عمد في قتل الدكتور أحمد شكيب وأحمد دسوقي أبو خليل وإصابة من عبد المطلب أبو المجد بإخطائها وعدم احتياطها وعدم اتباعها للوائح بأن علمت بوجود تصدع بحائط الجراج يؤدي إلى انهياره على المسارة في الطريق العام ولم تتخذ أى إجراء لمنع سقوطه بالرغم من تحذير مصلحة التنظيم لها بخطورة هذه الحال فانهار الجدار ... الخ " وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعة الأولى لم يستبعد من الواقعة إلا شطرها الأخير الخاص " بتحذير مصلحة التنظيم لها بخطورة الحال " وكان بيان الواقعة بغير هذا الشرط

مما تحقق معه العناصر القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ التي دان الطاعة بها وقد أورد الحكم على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه بقوله إن الطاعة "هي الحراسة على العقار ومن واجبها أن تعني به العناية التامة بصيانتها وتجديده وإصلاحه دون أن تتركه معرضاً لخطر انهياره. وإهمالها في هذا الشأن ثابت تماماً من إشرافها الفعلي على إدارة هذا العقار لأنها الناظرة عليه والمسئولة عن صيانتها هذا مع علمها بقدم العهد به وهذا العلم مستفاد من أن العين موقوفة منذ سنوات طوال وهي ناظرة ومستحقة فيها وتؤجرها لمستأجرها الحال ومن قبله نوالده — هذا فضلاً عما أثبتته التقارير الفنية التي وضعت عقب الحادث من أن العمار وخاصة الجمالونات بقواعدها متأكدة ومائلة بحيث لا يتك كل مشاهد لها في أنها قديمة العهد بالبناء وأنها معرضة للانهيار — هذا فضلاً عن أنها تقيم في ذات المدينة التي يوجد بها هذا البناء وكان واجب الحيلة والحذر بقتضيتها معرفة حاجته الماسة إلى الإصلاح والترميم درءاً للمخاطر التي تنجم عن تركه دون رعاية ، وهذا الإهمال كله أدى إلى انهياره وإصابة المجنى عليهم بالإصابات التي أودت بحياة اثنين منهم وهما الدكتور أحمد شبيب وسائق العرببة أبو خليل وأحدثت بمبنى عبد المطلب عاهة مستديمة كما سبق بيانه ، هذا الإهمال الذي يتمثل في أنها وهي ناظرة على الوقف التابع له العقار فهي في حكم مالكته كما سبق القول وحارسة عليه وعلى عاتقها الواجبات المنصوص عليها في المادة ١٧٧ من القانون المدني ولم نوله العناية الواجبة التي فرضها عليها قانون الوقف بحسب التفصيل آنف الذكر ، فضلاً عن إهمالها كؤجرة ما تتطلبه أحكام المادة ٥٦٧ من القانون المدني السالف الإشارة إليها ولهذا كله تكون المتهمة الأولى مسئولة جنائياً في حكم المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات لثبوت توافر الخطأ في حقها وعدم الاحتياط والتحرز والاهمال وأن هذا الخطأ أدى مباشرة إلى إحداث الضرر وفقاً لما سبق إيضاحه مما يجعل علاقة السببية قائمة وؤكد . . . " لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم في معرض التدليل على مسئولية الطاعن الثاني من افتراض أن سقوط الحائط يرجع إلى سقوط الجمالون ليس من شأنه أن ينفي مسئولية الطاعنة الأولى بعد أن دلل الحكم على

إهمالها في تعهد المبنى جميعه بالإصلاح رغم علمها بقدمه وما يستتبعه ذلك من حاجته الماسة إلى الترميم وبعد أن بين " أن البناء كل لا يتجزأ فإذا ثبت وجود خلل في أى جزء منه كانت سائر الأجزاء حتما مهددة بالخلل والخطر " وكان الحكم قد بين تقصير الطاعنة وإهمالها في صيانة المبنى الذى هى حارسة عليه بصفقتها ناظرة للوقف وعدم تحرزها في منع خطر انهياره على المسارة بسبب قدمه وعدم تعهده بالإصلاح والترميم بما يؤدي إلى توافر ركن الخطأ في حكم المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات بالرغم من نفي علم الطاعنة بتحذير مصلحة التنظيم لها عن تصدع الحائط - لما كان ذلك - وكان الحكم قد استظهر في بيان سائغ رابطة السببية بين خطأ الطاعنة بجميع وجوهه وبين انهيار المبنى على المجنى عليهم وقتل اثنين منهم وإصابة الثالثة فإن ما تنعاه الطاعنة بالأوجه الأول والثاني والرابع والثامن يكون على غير أساس - ولما كان ما أورده الحكم استنادا إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بأحكام الوقف وإلى المادة ١٧٧ من القانون المدنى من أن ناظرة الوقف أمينة على ماله وأن الطاعنة تعتبر حارسة على المبنى المشمول بنظارتها وأن ما نصت عليه المادتان ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات من صور الخطأ وهى الرعونة وعدم الاحتياط والتحرز والاهمال والتفريط وعدم الانتباه والتوقي وعدم مراعاة واتباع اللوائح يشمل في مدلوله الخطأ بجميع صورته ودرجاته مهما كانت يسيرة ، كل ذلك يستوجب المسؤولية المدنية والجنائية على السواء - لما كان ذلك ، وكان الحكم في إشارته إلى إهمال الطاعنة لما أوجبه عليها أحكام القانون المدنى كحارسة للبناء ومؤجرة له لم يجعل من ذلك ولا من الخطأ المفترض في حق حارس المبنى بموجب المادة ١٧٧ مدنى أساسا لمسئوليتها الجنائية ، بل دال على توافر هذه المسؤولية بما ساقه من أسباب سائغة على إهمالها في تعهد المبنى بالرعاية وعدم احتياطها وتحرزها في منع أخطاره عن المسارة رغم علمها بقدمه وما يقتضيه ذلك من معرفة حاجته الماسة إلى الإصلاح والترميم . لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام لإزام الطاعنة بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية بقوله " إن مسؤولية المتهم الأولى من الناحية المدنية ثابتة ثبوتا تاما ومتوفرة في حقها لأنها الحارسة على

البناء الذي انهار كما سبق القول عند البحث في مسئوليتها الجنائية ومن ثم فهي مسئولة مدنيا عن الضرر الذي وقع بنحطتها والذي يدخل في تركها البناء الذي ثبت قدمه والذي لها عليه السلطان الفعلي هذا البناء الذي تحقق وجود عيوب خطيرة فيه من التقارير المرفقة بأوراق الدعوى دون قيامها بأية صيانة أو إصلاح فيه حتى ترتب على هذا الإهمال أن انهار حائطه القبلي . . . “ ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد ساق أسبابا أخرى لمسئولية الطاعنة مدنيا على أساس الخطأ المفترض بحكم المادة ١٧٧ من القانون المدني . لما كان ذلك ، فإن ماثيره الطاعنة الأولى بالوجهين الثالث والسادس يكون أيضا في غير محله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعنة من أن مستأجر الجراج الذي انهار حائطه هو المسئول عن الحادث دونها ، ورد على هذا الدفاع ردا سائغا بقوله “ إنها على أية حال هي الحارسة على البناء المنهار والمسئولة قانونا عن سلامته دون المستأجر بوصفها الناطقة على العقار وصاحبة السلطة الفعلية عليه وقد أهملت أمر إصلاحه وترميمه إهمالا كان من نتيجته أن وقع الحادث وهي بوصفها وبمركزها القانوني كحارسة على العين ليست في حاجة إلى لفت نظرها من أى من الجهات إلى أداء الواجبات القانونية المفروضة عليها من مداومة إشرافها على أعيان الوقف والعمل على إصلاح ما به من خلل وترميم ما يجب ترميمه وإزالة ما يجب إزالته درعا للخاطر وحماية لأمن الجماعة أما وهي لم تفعل شيئا من ذلك كله فتكون مسئوليتها الجنائية متوفرة قبلها لثبوت الخطأ في حقها باهمالها المشار إليه ... “ لما كان ذلك ، وكان المستأجر إن صح أنه مسئول أيضا عن جريمة القتل والإصابة الخطأ فإن هذا لا ينفي مسئولية الطاعنة عنها ما دام الحكم قد أثبت عليها هذه المسئولية بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها كما هو الحال في الدعوى . ولما كان تمسك الطاعنة بأنها سيدة تقيم في خدرها بعيدة عن الجراج وأنها وإن كانت تقيم في نفس البلدة إلا أنها لا تعلم من حقيقة أمر البناء شيئا هو من قبيل المناقشة فيما ساقه الحكم من أدلة سائغة على خطأ الطاعنة ولا يبدو أن يكون جدلا واقعا مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل

أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن نعى الطاعنة بالوجهين الخامس والسابع يكون أيضا غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنة الأولى على غير أساس ومتعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مما يعيبه الطاعنون الثانى والثالث والرابعة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى القانون إذ دان الطاعن الثانى بجرمة القتل والإصابة الخطأ وإذ قضى عليه للمدعيتين بالحق المدنى بالتعويض وألزم معه بالتضامن الطاعنين الثالث والرابعة مع أن رابطة السببية منعدمة بين الأهمال المنسوب إلى الطاعن وبين الحادث الذى وقع .

وحيث إنه لما كانت جريمة القتل الخطأ والإصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها وكانت أوجه الخطأ التى أسندتها الحكم إلى الطاعن الثانى مقصورة على أنه أرسل إخطارا إلى الطاعنة الأولى ينبه عليها فيه بإزالة الحائطين القبليّة والشرقية لخطورة حالتهما ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك ، وقصر فى رفع تقرير إلى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسع إلى استكشاف الخلل فى باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل فى الحائطين للتعرف على ما كان فى قوائم الجمالون الداخلى من تأكل وانحراف وكان هذا التقصير من جانب الطاعن الثانى ليس هو العامل الذى أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه وكان انهدام الحائط أمرا حاصلا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لعدم البناء وإعمال الطاعنة الأولى فى إصلاحه وترميمه وعدم تحريزها فى منع أخطاره عن المسارة — لما كان ذلك فإن هذا التقصير لا يتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسئولية الجنائية ، ومن ثم فإن الجريمة المنسوبة إلى الطاعن المذكور تكون متفية بعدم توافر ركن من أركانها القانونية ، مما يتعين معه

نقض الحكم بالنسبة إليه وبراءته منها ، ولا يؤثر في ذلك أن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل الأمر العالى الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ قد عدل المادة العاشرة على النحو الآتي ” كل بناء سواء أكان واقعا على حافة طريق عام أو خاص أم على غير حافة الطريق تقرر السلطة القائمة على أعمال التنظيم ضرورة ترميمه أو هدمه محافظة على الأمن العام أو على سلامة السكان لكونه آيلا للسقوط يجب ترميمه في خلال المدة التي تعينها لذلك السلطة المذكورة . ويجوز لهذه السلطة في أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء إداريا من السكان واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع إلا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها الحق في القيام بإخلائه فورا وعليها أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها “ كما عدل المادة الرابعة عشرة منه على النحو الآتي ” كل مخالفة لأحكام المادة العاشرة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بترميم المباني أو هدمها فإذا لم يقم المالك بتنفيذ الحكم الصادر بالترميم أو الهدم جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم إجراء هذه الأعمال على نفقته “ — ذلك بأن السبب في هذا التعديل على ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ هو ” قصور أحكام الأمر العالى الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بتنظيم حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في معالجة المباني الآيلة للسقوط على ما كان منها واقعا على حافة طريق عام وكونها تشترط لذلك أن يكون الخلل فيها خارجيا وأن يصدر حكم بالهدم ، أما المباني القائمة على حافة طرق خاصة أو على غير حافة الطريق فلأنها تخرج عن نطاق أحكامه ، وأنه لما كانت الفيضانات العالية يترتب عليها في الغالب سقوط عدد كبير من المباني لا تخضع لأحكام الأمر العالى ولا لرقابة السلطات القائمة على أعمال التنظيم وأنه لما كان بعض حالات اختلال هذه المباني تصل إلى حد من الخطورة تقتضى التدخل لحماية الأمن العام والمحافظة على أرواح سكانها وكان انتظار

صدور الحكم في هذه الحالات فيه تفويت لهذه المصلحة العامة فإن وزارة الأشغال رأت ضرورة تعديل أحكام الأمر العالي سالف الذكر تعديلا من شأنه تخويل السلطة القائمة على أعمال التنظيم اتخاذ الأعمال والتدابير اللازمة في هذه الحالات العاجلة " — ومن ذلك يبين أن هذا القانون لم يتقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها ويفرضه على الحكومة وإنما خول لهذه الأخيرة أن تلت نظر أصحاب هذه المباني إلى ما بها من خلل وأن تقوم هي عنهم بالإصلاحات المطلوبة في أحوال الخطر الداهم إذا هم تقاعسوا عن إجرائها . لما كان ذلك ، وكان تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكولا للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإن خطأها فيه إذا جاز القول بأنه يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ولكن لا يمكن مساءلتها بهذا الوصف جنائيا . ولما كانت ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم ، وكان اختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ، وكان مشروطا ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية — وكان الطاعن الثاني لم يرتكب خطأ يستوجب المساءلة الجنائية فإن محكمة الجنح تكون لا ولاية لها بنظر دعوى المدعيتين بالحق المدني فيما تطلبانه من التعويض قبل الطاعنين الثاني والثالث والرابعة ومن ثم يتعين قبول طعن أولئك الطاعنين موضوعا وتقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص والقضاء ببراءة الطاعن الثاني مما نسب إليه وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله وقبل الطاعنين الثالث والرابعة وإلزام المدعيتين بالحق المدني بمصاريفها .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المنشار ، وبحضور المادة الأستاذة : حسن داود ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وراشدي عبد السيد المستشارين .

(٢٦٤)

القضية رقم ١١٢٢ سنة ٢٤ القضائية :

استئناف . حكم . تسببه . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها الذي أجازت المادة
٤٠٢ . ج الاستئناف من أجله . ماهيته . استئناف حكم قضى بتغريم متهم تحمين قرشا . الدفع
لدى المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم لعدم ختمه في الميعاد . تأييد الحكم المستأنف دون الاشارة
إلى الدفع المذكور . خطأ في تطبيق القانون وقصور .

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون
رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تجيز الاستئناف بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون
أو تأويلها ، وهذا الخطأ على ما أولته محكمة النقض يؤخذ بمعناه الواسع بحيث
يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ،
وإذن فإذا كان المتهم قد دفع لدى محكمة ثالثة درجة بأن الحكم الابتدائي الذي
قضى بتغريمه خمسين قرشا ، باطل لعدم ختمه في الميعاد وقدم إليها شهادة تؤيد
قوله ، فقضت المحكمة المذكورة بعدم جواز الاستئناف وأغفلت الدفع القانوني
ولم تشر إليه في حكمها مع أنه بذاته أن صح يجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، فإن
حكمها يكون فوق ما يشعربه من الخطأ في تطبيق القانون معينا بالقصور مما
يستوجب نقضه .

الوقائع

بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٣ أصدرت محكمة محرم بك الجزئية المركزية أمرا
جنائيا ضد عبد العال محمد عبد العال (الطاعن) بتغريمه مائتي قرش — عملا بالمادة ٢٤١
فقرة أولى من قانون العقوبات — لأنه أحدث عمدا بزنب محمد بكري الاصابات

المدينة بالمحضر والتي تقرر لعلاجها مدة أكثر من عشرين يوما . فعارض المحكوم عليه في هذا الأمر وفي أثناء نظرها ادعت المجنى عليها (زينب محمد بكرى) بحق مدنى قبل المتهم . وطلبت القضاء لها بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وبعد نظرها قضى فيها عملا بالمادة ٢٤٦ فقرة أولى من قانون العقوبات بسقوط الأسر الجنائى واعتباره كأن لم يكن وتغريم المتهم خمسين قرشا وإلزامه بأن يدفع لزينب محمد بكرى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية لإل مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بعدم جوازه شكلا . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق النانون ذلك بأنه كان مما استند إليه الطاعن في الاستئناف الذى رفعه أن الحكم الابتدائى باطل لعدم ختمه فى ميعاد الثلاثين يوما وفقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقدم شهادة تؤيد ذلك ، فلم تتناول المحكمة الاستئنافية هذا السبب القانونى فى حكمها وقضت بعدم جواز الاستئناف مع مخالفة ذلك لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الذى يجيز الاستئناف للخطأ فى تطبيق نصوص القانون .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن محمى الطاعن أبدى للمحكمة أن الحكم الابتدائى باطل لعدم ختمه فى الميعاد وقدم إليها شهادة تؤيد قوله ، ولما كانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تجيز الاستئناف بسبب الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها فى المادة ٤٢٠ من ذلك النانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وحتى يوم ١٠ من نوفمبر لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وإيداعه

قلم الكتاب كما هو ظاهر من الشهادة المضمومة للأوراق والصادرة في ذلك اليوم من القلم الجنائي ، لما كان ذلك وكانت محكمة ثاني درجة قد أففلت هذا الدفع القانوني ولم تشر إليه في حكمها ، وهو بذاته إن صح يجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق ما يشوبه من الخطأ في تطبيق القانون معينا بالقصور ، مما يستوجب نقضه وإحالة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

بقيادة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٦٥)

القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢٤ القضائية :

- (أ) تفتيش . التحقيق المفتوح الذي تتطلبه المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .
- (ب) إجراءات . الأصل فيها الصحة .
- (ج) إجراءات . نذب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق . جائز في حالة
الضرورة . تقدير قيام هذه الحالة . وكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع .
- (د) تفتيش . مجال تطبيق كل من المادتين ٥١ و ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
- (هـ) تحريز المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون
الإجراءات الجنائية . لا يترتب عليه البطلان .

١ - إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن قانون الإجراءات الجنائية فيما
قص عليه في المادة ٩١ من أن تفتيش المنازل لا يجوز إلا في تحقيق مفتوح لم
يشترط لهذا التحقيق الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد استظهر قدرا معينا
من أدلة الاثبات أو أن تكون هذه الأدلة التي استظهرها مغايرة لتلك التي
اشتملت عليها التحريات أو غير مطابقة لها ، بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق
تحت إشراف محكمة الموضوع .

٢ - الأصل في الإجراءات الصحة .

٣ - يجوز في حالة الضرورة نذب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر
التحقيق . وتقدير قيام هذه الحالة موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع .

٤ — إن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يميز لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبتهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه يسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك .

٥ — إن قانون الاجراءات الجنائية لم يربط الإعلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في شأن تحريز المضبوطات) مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمورو الضبط القضائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — محمد عبد التواب الدبلي . و ٢ — لإنشراح زايد حسن . بأنهما حازا وأحرزا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) بدون مسوع قانوني وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٥ و ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة كفر الزيات الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين بالدفع الآتية : أولا — بطلان إذن التفتيش لعدم تأميمه على تحقيق مفتوح . وثانيا — بطلان إذن التفتيش لصدوره ممن لا ولاية له على إصداره . وثالثا — بطلان إجراءات التحقيق . ورابعا — بطلان إجراءات التفتيش . وخامسا — بطلان إجراءات التحريز . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماع الدعوى قضت عملا بالمادتين ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣٠٥ من قانون العقوبات بقبول الدفع ببطلان إجراءات التفتيش وبراءة المتهمين مما نسب إليهما ومصادرة المواد المضبوطة بلا مصروفات . فاستأنفت النيابة وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة طنطا الابتدائية دفع الحاضر عن المتهمين بما سبق

أن دفع به أمام محكمة أول درجة. والمحكمة المذكورة قضت فيه حضور يا بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول محمد عبد القوي الديلي ورفض جميع الدفوع وبحبسه سنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه وتأيبه فيما عدا ذلك بلا مصروفات جنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ... إلخ.

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش واستند في ذلك إلى . أولا — أن الأمر بالتفتيش لم ين على تحقيق مفتوح طبقا للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة الذي أمر بالتفتيش غير جدي اقتصر على ترديد ما جاء بمحضر التحريات ، والتحقيق الذي يتم على هذه الصورة لا يحقق مراد الشارع من المادة المذكورة ، هذا فضلا عن بطلان هذا التحقيق أيضا لأن الذي تولى كتابة المحضر هو كونستابل المباحث وليس كاتباً من كتاب المحكمة . ثانياً — أن إجراءات التفتيش وقعت باطلة لأن التفتيش تم في غيبة المتهم وبغير حضور أحد من نص عليهم قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٥١ ، أما حضور زوجة المتهم فلا يتحقق به حكم هذا النص لأنها ليست نائبة عن زوجها ولأنها متهمة في ذات الدعوى . ثالثاً — أن إجراءات التحريز جاءت باطلة لأن المواد المخدرة المضبوطة أرسلت من بلدة الفرستق مركز بسيون إلى مدينة طنطا دون أن تعرض على المتهم خلافاً لما توجبه المادتان ٥٥ و ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية . استند الطاعن في دفاعه إلى هذه الأسباب المقدمة ولكن الحكم لم يأخذ بها ورد عليها رداً مخالفاً للقانون مما يعيبه ويستوجب نقضه ، هذا إلى أن الحكم انطوى على عيب آخر حين أثبت أن المخدرات ضبطت في دولاب كان مفتاحه مع زوجة الطاعن التي حكم ببراءتها مما كان مقتضاه الحكم براءة الطاعن أيضاً على اعتبار أن النعمة تكون شائعة بين الإثنين .

وحيث إن محصل واقعة الدعوى على ما بين من الأوراق أن اليوزباشي محمود سامي نصار معاون مكتب المخدرات بطنطا أثبت في محضره أن المتهم (الطاعن)

يتجبر في المواد المخدرة وسبق ضبطه في عدة قضايا وحكم عليه بالحبس في إحداها وأنه كلف من رئيس المكتب بالتحري عنه ومراقبته فقام بذلك وتبين له أن المتهم المذكور اعتاد أن يحضر المخدرات إلى منزله وأن صغار تجار المخدرات يترددون عليه لشراؤها منه وأن زوجته تتولى البيع في حال غيابه وعرض معاون هذا المحضر على رئيس المكتب الذي أمر بعرضه على رئيس النيابة . ولما اطلع عليه هذا الأخير أشر عليه بنذب الأستاذ جميل مرسى وكيل النيابة للتحقيق وبناء على هذا النذب تولى وكيل النيابة المذكور التحقيق وسأل اليوزباشى محمود سامى نصار فقرر بأنه تحرى عن المتهم وراقبه فثبت لديه أنه يبيع المخدرات في منزله وأن زوجته تقوم بالبيع عند غيابه وعلى أثر ذلك أصدر وكيل النيابة المحقق أمره بنذب رئيس مكتب المخدرات بطنطا أو من يندبه لتفتيش المتهم ومنزله فنذب رئيس المكتب معاونه اليوزباشى محمود سامى نصار لإجراء هذا التفتيش وقام هذا الأخير بإجرائه بحضور زوجة المتهم، لما كان ذلك وكان المستفاد مما أثبتته المحكمة أن المحكمة أقرت النيابة العامة على كفاية الأدلة التى أسفر عنها التحقيق الذى أجرته لإصدار الأمر بالتفتيش وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن قانون الإجراءات الجنائية فيما نص عليه فى المادة ٩١ من أن تفتيش المنازل لا يجوز إلا فى تحقيق مفتوح لم يشترط لهذا التحقيق الذى يسوغ التفتيش أن يكون قد استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات أو أن تكون هذه الأدلة التى استظهرها مغايرة لتلك التى اشتملت عليها التحريات أو غير مطابقة لها ، بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ولما كان الأصل فى الإجراءات الصحة وكان يجوز فى حالة الضرورة نذب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ، وكان المستفاد من الاطلاع على منردات القضية التى أمرت المحكمة بضمها لتحقيقا لأوجه الطعن أن المحقق كان فى حالة ضرورة تبرر هذا النذب ، وكان تقدير قيام هذه الحالة موكولا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التى أقرت هذا الإجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد فى محضر التحقيق يخالف ما أملاه وكيل النيابة المحقق — فإن ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون له محل ، أما ما يثيره غير ذلك فردود بما جرى به

قضاء هذه المحكمة من أن الحكم ما دام قد أثبت أن التفتيش تم بناء على انتداب من سلطة التحقيق فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له لأن مجال تطبيق هذه المادة هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأموري الضبط القضائي بناء على نذيرهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك . ولما كانت المادة ١٩٩ من ذلك القانون قد أجازت للنيابة العامة مباشرة التحقيق في مواد الجنح طبقاً لأحكام المقررة لقاضي التحقيق وكان لكل من أعضاء النيابة العامة طبقاً للمادة ٢٠٠ أن يكلف أي أمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه ، فإن ما ينعاه الطاعن من بطلان التفتيش لعدم تطبيق أحكام المادة ٥١ عند إجرائه لا يكون له سند من القانون ، وأما ما يثيره في شأن إجراءات التحريز فإنه مردود أيضاً بأن الحكم قد أثبت استناداً إلى أوراق الدعوى أن المواد المخدرة المضبوطة عرضت فور ضبطها على زوجة الطاعن فأقرت بأنها لزوجها وأن الطاعن لم يسأل في التحقيقات لأنه ظل هارباً من وقت وقوع الجريمة حتى ضبط أخيراً بعد تقديمه للمحاكمة ، كما أثبت الحكم أن معاون مكتب المخدرات بعد ضبط المواد المخدرة عرضها على رئيس المكتب فأجرى هذا الأخير وزنها ووضعها في أحراز وحرر محضراً بتحريزها وعرضه على وكيل النيابة الذي أمر بقبض الأحراز بحضور زوجة الطاعن ومحاميها الحاضر معها وعرضها عليها فأنكرت صلتها بها ثم أعاد تحريزها وأمر بإرسال الأحراز إلى مصلحة الطب الشرعي لتحليل المواد المضبوطة ، لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يربط البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي ، وكان ما يثيره الطاعن في ختام طعنه بصدد شُبوح التهمة بينه وبين زوجته ليس إلا جدلاً في موضوع الدعوى وتقرير أدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به ، فإن ما ينعاه الطاعن فيه تقدم لا يكون له وجه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واستحق عبد السيد ، ومحمود عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٦٦) .

القضية رقم ٢٨ . سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إنبات . اعتراف . تقديره . موضوعي .
(ب) حكم بالبراءة . يكفي لسلامته أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة
وارتيابها في أقوال الشهود .

١ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الاعتراف وكونه صحيحاً أو غير صحيح ، شأنه في ذلك شأن سائر أدلة الدعوى .

٢ - يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة وارتياها في أقوال الشهود وهي ليست مكلفة بعد ذلك بأن تفصل هذه الأقوال التي لم تأخذ بها ولم ترفيها ما يصح التعويل عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظعون ضدهم : بأنهم الأول والثاني - سرقة النقود والأوراق المينة بالمحضر والملوكة لمحمود محمد بيه بطريق الإكراه بأن أوثقاه وخنقاه باليد فشلا بذلك مقاومته وتمكنا من إتمام السرقة - والثالث - اشترك مع المتهمين السابقين بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وساعدهما في تنفيذها بأن استدرج المجنى عليه إلى المكان الذي وقعت به السرقة وأوقفه به وتخلّى هو عن مقاومته مما يسهل للمتهمين الأولين ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة

وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢/٣١٥ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وادعى محمود محمد بيه بحق مدني قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات والمبادئ ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات براءة المتهمين مما أسند إليهم و برفض الدعوى المدنية و إلزام رافعها بمصاريفها وثلثائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عنها . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد وشابه القصور إذ استند في قضائه ببراءة المطعون عليهم إلى أن الطاعن تردد في بيان اسم من كان مع المطعون عليه الثاني فقال أول الأمر إنه المطعون عليه الثالث ثم اتهم في البلاغ الذي قدمه بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ المطعون عليهما الأول والثالث مع أن هذا البلاغ لا شأن له بالسرقة وإنما هو شكوى من تهريب المواشي المشتركة بين الطاعن وبين المشكوكين وأنه لم يأخذ بإعتراف المطعون عليه الثالث بمقولة إنه كان نتيجة الاعتداء عليه من البوليس وأن الكشف الطبي أثبت وجود إصابات به مع أنه يبين من ذلك الكشف أنه لا توجد أية إصابات به ، وإذا أسند إلى المرسى المتولى أنه شهد بما يكذب رواية المدعى في حين أن أقوال الشاهد المذكور تؤيد وقوع السرقة ، وإذا افترض الحكم واقعة لا أساس لها فيما قاله من أن حافظة المجنى عليه ضاعت فادعى حصول سرقتها ليتوصل من ذلك إلى إثبات ديونه التي كانت مستنداتها بتلك الحافظة ، وإذا عرضت المحكمة إلى الدليل المستخلص من أقوال مدني الطاعن فقال إنهم اختلفوا على واقعة شراء بعض السندات المسروقة دون بيان لمواضع الخلاف في هذه الأقوال .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن المجنى عليه (الطاعن) اتهم في بلاغه المؤرخ في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ المطعون عليه الأول مع الثالث وآخر يدعى عبد الغفار جاد لم يسبق له اتهامه وأسند

إلى هؤلاء الثلاثة بعبارة واضحة أنهم سرقوا أوراقه وتقوده ، لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم من تلون المجنى عليه في اتهامه للطعون عليهم متفقاً مع أقواله الثابتة في الأوراق ، وكان الحكم قد أطرح الاعتراف المنسوب إلى المطعون عليه الثالث للاعتبارات السائفة التي أوردها ومنها أن المتهم المذكور - إذا فأنكر اعترافه ووصف الحكم ما قاله من أن اعتداء وقع عليه من البوليس أنه مجرد زعم ، وكان ما ذكره الحكم من مرور وقت على توقيع الكشف الطبي على المتهم لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها من أن هذا الاعتراف عديم القيمة على كل حال ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الاعتراف وكونه صحيحاً أو غير صحيح ، شأنه في ذلك هو شأن سائر أدلة الدعوى ، وكان يبين من أقوال الشاهد المرسى المتولى في تحقيق النيابة أن ما أسنده الحكم إليه من أقوال تشكك في صحة الاتهام مردود لأصله الثابت في هذا التحقيق - وكان الحكم قد تحدث عن أقوال الشهود من مدني الطاعن في قوله " إنه يبدو من مطالعة أوراق الدعوى أن المدعى المدني (الطاعن) بعد إجراء التحقيق بمعرفة البوليس والنيابة وفوات أكثر من أربعة شهور على بلاغه الأول وشعوره بأن روايته التي ذكرها بها غير قابلة للتصديق أوعز إلى حسان عبد العزيز شعلان بتقديم بلاغ مؤرخ في ٢ يولييه سنة ١٩٤٩ ضد محمد عبد الباقي يوسف صور فيه هذا الأخير بأنه نصاب وأنه أحضر إليه عند شركة جاموسة بينه وبين المدعى بالحق المدني وأوهمه أنه اتفق مع هذا الأخير على أن يحل محله في تلك الشركة فدفعت له الشاكي مبلغاً من ثمن الجاموسة وبعدئذ حضر له المدعى بالحق المدني وأفهمه أن عقد الشركة الذي قدم له مسروق منه فحقت الشكوى وفتح باب التحقيق ثانية في وجه المدعى بالحق المدني وعندئذ أتى بشهود جدد هو والشاكي تناقض بعضهم في كثير من أقواله تناقضاً بيناً يحمل في طياته الكذب وقرر البعض الآخر أنه لا يعلم شيئاً عما استشهد عليه ، ولا أدل على عدم صدق تلك الرواية الجديدة عن المستندات المسروقة من أن عقداً واحداً أو سنداً واحداً مما زعم المدعى المدني سرقته لم يظهر في عالم الوجود بل كلما سئل أحد من هؤلاء الشهود عما تم بشأن سند أو عقد يتحدث عنه ادعى أنه مزيق أو حرق مما يقطع بعدم جدية أقوالهم " وكان ما أثبتته

الحكم من ذلك مؤديا إلى ما انتهى إليه من عدم الثقة بأقوال الطاعن وشهوده، وكان يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة وارتياها في أقوال الشهود وهي ليست مكلفة بعد ذلك بأن تفصل هذه الأقوال التي لم تأخذ بها ولم ترفيها ما يصح التعميل عليه، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن يتمخض عن جدل موضوعي حول أدلة الاتهام ومناقشة صلاحيتها لإقناع المحكمة وهو ما يختص به قاضي الموضوع بلا معقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٦٧)

القضية رقم ٣٥ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) تهديد . القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب . متى يتوافر ؟
(ب) حكم . تسببه . تهديد . إشارة الحكم إلى العبارات التي حدد المتهم بها المجنى عليها واقترانه لخواجا مما اعترف المتهم بكتابته من خطاب التهديد . يكفي في بيان التهديد مادام هذا الخطاب مودعا بمف الدعوى .
(ج) تهديد . لا يشترط لقيام الجريمة أن تبعث رسالة التهديد إلى المرادتهديده مباشرة، بل يكفي إرسالها إلى شخص له بالامهدد صلة يتوقع منها أن يساند الرسالة .

١ - إن القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لمحكمة الموضوع أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليها مما قد يكرهها على أداء ما هو مطلوب .

٢ - يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي حدد المتهم بها المجنى عليها واقترنس خواجا مما اعترف المتهم بكتابته من خطاب التهديد مادام هذا الخطاب مودعا بمف الدعوى وبعد بذلك جزءا من الحكم يرجع إليه عند تحرى التفصيلات .

٣ — لا يشترط لقيام جريمة التهديد أن تبعث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة بل يكفي أن يكون المتهم قد أعدها وأرسلها إلى زوج المجنى عليها مما يتوقع معه أنه بحكم صلته بالمجنى عليها سوف يبلغها الرسالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هدد نعمة محمد الصغير كتابة بارتكاب جريمة وكان التهديد مصحوبا بطلب بأن أرسل خطابا بطريق البريد عن طريق زوجها يهددها فيه بنسبة أمور مخدشة للشرف هي أنها على اتصال بأخيه عباس عطيه الحبيبي وإخبار زوجها بهذه الأمور إن لم تترك السكن . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات . وادعت نعمة محمد الصغير بحق مدني قدره عشرة جنهيات على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة الرمل الجزئية قضت بحضور يا عملا بالمواد ١/٣٢٧ المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا وبإلزام المتهم بأن يدفع للندية بالحق المدنى تعويضا قدره عشرة جنهيات والمصروفات المدنية المناسبة ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ دفع الطاعن بانتفاء القصد الجنائى في جريمة التهديد وأن الكتاب الذى أرسله لم يتضمن سوى النصيحة ولم يترتب عليه إدخال الرعب إلى نفس المجنى عليها ، فرد الحكم على ذلك ردا قاصرا ولم يبين العبارات التى استخلص منها التهديد . ولم يرد على دفاع الطاعن بأن الخطاب أرسل لزوج المجنى عليها ولكنه وصل إلى يدها فقضته .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان جريمة التهديد التي دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها وأشار إلى عبارات التهديد فقال : ” وحيث إنه يبين من مطالعة الخطاب أنه يتضمن اتهام المجنى عليها بالسيرة الخلقية السيئة وبوجوب ابتعادها عن عباس وأنها إذا لم تخل الشقة في أقرب فرصة فسيخبر زوجها وأن الزاني والزانية مصيرهما الفقر ... وحيث إن المتهم قرر بالجلسة أن الكتابة التي بالكوبيا بنحطه دون الكتابة التي بالرصاص ... وحيث إنه يبين مما تقدم أن أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم متوافرة الأركان لأنه اعترف بكتابة الخطاب وكرر اعترافه بالجلسة بكتابة العبارات التي بقلم الكوبيا وهي تتضمن تهديدا للمجنى عليها بإفشاء علاقته الغير شريفة بمن يدعى عباس لزوجها إذا لم تعزل من المنزل . وحيث إن المحكمة تستبين من عبارات الخطاب أن المتهم وقت كتابته كان يقصد إرغام المجنى عليها أن تترك المنزل في أقرب فرصة وإلا أخبر زوجها بالأمر المحدثه بشرفها ومن ثم يكون القصد الجنائي متوفرا ولا يشترط بعد ذلك أن يكون الجاني قد قصد ما هدد به أو أن تهديده قد أحدث الأثر المطلوب لدى المجنى عليها فالجريمة تتم بمجرد التهديد “ — لما كان ذلك — وكان القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لمحكمة الموضوع أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليها مما قد يكرهها على أداء ما هو مطلوب وهو إخلاء المنزل — وقد أثبت الحكم المطعون فيه ذلك — ولما كان يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد الطاعن بها المجنى عليها واقتبس فحواها مما اعترف الطاعن بكتابته من خطاب التهديد ما دام هذا الخطاب مودعا بملف الدعوى ويعد بذلك جزءا من الحكم يرجع إليه عند تحري التفصيلات ، وكان لا يشترط لقيام جريمة التهديد أن تبعث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة بل يكفي أن يكون الطاعن قد أعدها وأرسلها إلى زوج المجنى عليها مما يتوقع معه أنه بحكم صلته بالمجنى عليها سوف يبلغها الرسالة . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٦٨)

التمضية رقم ١١٠ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) اختلاس . استلام مندوب حسابات مصلحة الفلاح في لجنة فحص عطاءات إنشاء
مراكز اجتماعية ، بوصفه هذا ، مبلغ تأمين لإنشاء أحد المراكز المذكورة ، من مقال .
اختلاس المندوب هذا المبلغ . تطبق عليه المادة ١١٣ ع . غلة ذلك .

(ب) اختلاس . الحماية المنصوص عليها في المادة ١١٣ ع . القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟

١ - إن تنظيم المراكز الاجتماعية يخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥
بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وقد نص في المادة الثامنة
منه على أن " لوزارة الشؤون الاجتماعية حق الإشراف المالي والتفتيش
على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية للتثبت من أن غلة أموالها وما تجمعها
من اشتراكات وتبرعات يصرف في أوجه البر أو في الأغراض الاجتماعية المحددة
في لائحة نظامها الأساسي " . كما يخضع تنظيم المراكز الاجتماعية المذكورة أيضا
لقرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ تنفيذا للقانون
والذي " جعل إدارة الفلاح مختصة بالإشراف على الوسائل المؤدية إلى إصلاح
القرية بإقامة جمعيات المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفي التي تعمل
بإرشاد موظفي الإدارة وتوجيههم وجعل تسجيلها من اختصاص هذه الإدارة
التي تشرف عليها من النواحي المالية والإدارية والفنية " كما أن المادة ١٣
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن إنشاء ديوان المحاسبة جعلت من اختصاص
الديوان "مراجعة حسابات وزارة الأوقاف وحسابات الجهات ذات الميزانيات
الملحقة بالميزانية العامة وحسابات مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية

والقروية وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار“ ويتضح من ذلك أن تدخل إدارة الفلاح في فحص عطاءات إنشاء المراكز الاجتماعية يحصل بمقتضى الحق المخول لها في القانون وأن تشكيل لجنة فحص العطاءات يكون مستندا إلى هذا الحق فإذا تسلم مندوب الحسابات في لجنة فحص العطاءات بوصفه هذا تامين لإنشاء مركزين اجتماعيين من مقاولين ، بمقتضى إيصالات موقع عليها منه ومختومة بخاتم الدولة واختلسهما فإن تسلمه للبالغ المختلس يكون قد تم طبقا لاختصاصه الوظيفي وبسبب الوظيفة مما تحقق به جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك كون المال المختلس مالا خاصا .

٢ — القصد الجنائي في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات يتحقق بانصراف نية الحائز لئال ، إلى التصرف فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته مندوبا للحصول ”مندوب الحسابات بلجنة فحص عطاءات إنشاء المراكز الاجتماعية بإدارة الفلاح التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية“ اختلس مبلغ ١٣٢٣ جنيا قيمة التامين المسلمين إليه بصفته السابقة من محمود السعيد السيد علي وعلى ضيف عن إنشاء مركزين اجتماعيين بحلة زياد وشيبة النكادية . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات القادرة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة محمد توفيق زكي بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبغرامة ألف وثمانمائة ثلاثة وعشرين جنيا وبغزله من وظيفته لمدة سنتين وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين ابتداء من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين الأول إذ اعتبر الطاعن من مأموري التحصيل بمقولة إن الأموال المختلصة كانت تسلم إليه بوصفه عضواً في لجنة فحص العطاءات وممثلاً لحسابات المصلحة في حين أن تلك الأموال ليست أميرية بل هي أموال أهلية يملكها المركز الاجتماعي ولا تودع خزائن الحكومة لأنها ليست طرفاً في العقد بل طرفاه رئيس المركز الاجتماعي والمقاول وليس لكليهما صفة حكومية وما تدفعه الحكومة من إعانة للمركز الاجتماعي إن هي الإهبات تندمج في أموال المركز بمجرد تسلمها وتصبح جميعها أموالاً أهلية كما أن إشراف مصلحة الفلاح على هذه المراكز لا يعدو أن يكون إرشاداً وتوجيهاً. وفي حين أن تسلم الطاعن لئال المنسوب إليه اختلاسه إنما كان إجراءً مرتجلاً لا يستند إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه ولا هو مستمد من القوانين أو اللوائح وبذلك فلا يعتبر الطاعن من مندوبي التحصيل أو الامتاء على الودائع الذين ورد ذكرهم في نص المادة ١١٣ من قانون العقوبات وذلك يخرج الواقعة عن نطاق الجناية المنصوص عليها في حكم هذه المادة — الوجه الثاني. إذا اعتبر الحكم أن لجنة فحص العطاءات لجنة ذات كيان حكومي تضم موظفين معينين بحكم وظائفهم ومن بينهم الطاعن باعتباره موظفاً في حسابات المصلحة يتسلم التأمينات بصفته المذكورة مع أن لجنة فحص العطاءات ليست ذات كيان حكومي ولا يستند تشكيلها إلى القوانين أو اللوائح وليس من اختصاص أعضائها بحكم وظائفهم قبول تأمينات المقاولين والاحتفاظ بها ولا تقوم المصلحة مقام رئيس المركز الاجتماعي في شيء من ذلك، وينعى الطاعن على الحكم أيضاً القصور إذا اكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن باعترافه باستلامه النقود وعدم إيداعها خزانة الحكومة أو البنك وإبقائها لديه إلى أن سلمها للمجنى عليه أثناء التحقيق معه مع أن إيداع تلك الأموال خزانة الحكومة أو البنك كان أمراً لا سبيل إليه.

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع عناصر جريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها

أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وعرض لها آثاره الطاعن ورد عليه فقال "وحيث إنه ثبت للحكمة من التحقيقات الإدارية والقضائية التي تمت في القضية وأقوال الشهود الذين أدلوا بها في الجلسة أن واقعة الدعوى تحصل في أن وزارة الشؤون الاجتماعية عيّنت لإنشاء هذه المراكز بواسطة التعاون بين الأهالي والحكومة فيقدم الأهالي قطعة أرض ومبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا وتقوم الحكومة من جانبها بتقديم مبلغ ٦٢٠٠ جنيه نقدا ويودع المبلغان في فرع بنك مصر أو البنك الأهلي الذي تتبعه القرية وتتولى مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية الاشراف الفني على إنشاء المراكز وسبيلها في ذلك أن يقوم القسم الهندسي بها بوضع التصميمات والمواصفات وشروط العطاءات وعند ما يتم النشر يتقدم المقاولون بعطاءاتهم وفي اليوم المحدد تتولى لجنة مؤلفة من وكيل مصلحة الفلاح ومندوب من القسم الهندسي ومندوب السكرتارية ومندوب من الحسابات فحص هذه العطاءات التي يجب على كل متقدم فيها أن يدفع ٢ ٪ من قيمة العطاءات كتأمين مؤقت وإذا رسا عليه المزاد يدفع التأمين النهائي وهو ١٠ ٪ فيكمل التأمين المؤقت حتى تصل إلى ١٠ ٪ أو يقدم خطاب ضمان على أحد البنوك بقيمة التأمين النهائي وعلى الموظف الذي يستلم التأمين أن يودعه الخزينة الحكومية لمصلحة الفلاح أو فرع البنك الذي أودعت فيه المصلحة المبلغ المخصص لإنشاء المركز الاجتماعي وكان المهم عهد توفيق زكي موظفا بمصلحة التليفونات ثم نقل لحسابات مصلحة الفلاح بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ ولذا كان يحضر لجنة فحص العطاءات بصفة كونه مندوبا عن حسابات المصلحة وبهذه الصفة أيضا كان يستلم التأمينات من المقاولين الذين ترسو عليهم العطاءات واستمر في عمله حتى حامت حوله الشبهات على أثر اكتشاف اختلاسات في ثمن قوائم العطاءات في مايو سنة ١٩٤٨ وفي اختلاس مبلغ ٤٠ جنيها و ١٠٠ مليم قيمة ما تبرع به موظفي المصلحة للترفيه عن جنود الجيش في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ ولذلك أصدر مدير مصلحة الفلاح أمرا بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٨ بنذب المتهم لمصلحة التعاون وأدرك المتهم أن الشبهات التي حامت حوله وإنجاءه عن وظيفته الحسابية متكشف عما ارتكبه من سيئات وجرائم فبادر في ١١ ديسمبر

سنة ١٩٤٨ بتقديم استقالته ولكن المصلحة أخطرتة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعدم قبول الاستقالة وبضرورة عودته لعمله ولكن المتهم لم ينفذ الأمر واختفى في مكان مجهول وزعم في التحقيق أنه سافر إلى إيطاليا للاتفاق مع بعض الشركات على أن يكون مندوبا عنها في مصر ولما أشيع أمر الاستقالة ورفض المتهم العودة واختفائه عن الأنظار خشي المقاولون على تأميناتهم التي دفعوها نقدا للمتهم فتقدموا بشكواهم للمصلحة يطالبون بهذه التأمينات واكتشفت المصلحة في بادئ الأمر اختلاس مبلغين ثم رأت كما هو المتبع تأليف لجنة لفحص أعمال المتهم وانتهت إلى تقريرها المرافق للأوراق والذي أثبت فيه هذه الوقائع، وترى المحكمة من مراجعة هذا التقرير والتحقيق القضائي أن الثابت قبل المتهم اختلاس مبلغين هما ٦١٠ جنيهات قيمة تأمين إنشاء مركز اجتماعي بحلة زياد مركز سمود استلمه المتهم من المقاول محمود السعيد السيد على وبلغ ٧١٣ جنيها قيمة تأمين إنشاء مركز اجتماعي بشيعة النكارية مركز الزقازيق استلمه المتهم من المقاول على ضيف" - لما كان ذلك - وكان تنظيم المراكز الاجتماعية يخضع لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وقد نص في المادة الثامنة منه على أن لوزارة الشؤون الاجتماعية حق الاشراف المالي والتفتيش على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية للثبوت من أن قلة أموالها وما تجتمع من اشتراكات وتبرعات يصرف في أوجه البر أو في الأغراض الاجتماعية المحددة في لائحة نظامها الأساسي كما يخضع تنظيم المراكز الاجتماعية المذكورة أيضا إلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ تنفيذا للقانون والذي جعل إدارة الفلاح مختصة بالاشراف على الوسائل المؤدية إلى إصلاح القرية بإقامة جمعيات المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفي التي تعمل بإرشاد موظفي الإدارة وتوجيههم وجعل تسجيلها من اختصاص هذه الإدارة التي تشرف عليها من النواحي المالية والإدارية والفنية وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن إنشاء ديوان المحاسبة جعلت من اختصاص الديوان مراجعة حسابات وزارة الأوقاف وحسابات الجهات ذات الميزانيات الملحقه بالميزانية العامة وحسابات مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية

والقروية وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار ، لما كان ما تقدم فإن تدخل إدارة الفلاح في فحص العطاءات يكون حاصلًا بمقتضى الحق المخول لها في القانون ويكون تشكيل لجنة فحص العطاءات مستندًا كذلك إلى هذا الحق ويكون تسلم الطاعن للبالغ المختصة بوصفه مندوبًا عن الحسابات في لجنة فحص العطاءات بمقتضى إيصالات موقع عليها منه ومختومة بخاتم الدولة إنما كان طبقًا لاختصاصه الوظيفي وبسبب الوظيفة مما يتحقق به جنابة الاختلاس التي دين بها ولا يؤثر في ذلك أن يكون المال المختلس مالا خاصا . ولما كان القصد الجنائي في جنابة الاختلاس يتحقق بانصراف نية الحائز للمال إلى التصرف فيه وقد أثبت الحكم توفر هذه النية في حق الطاعن من اعتراف أخيه بأنه أقرضه للغير وبالنسبة للبلغ الثاني من تصرفه فيه ورده على أقساط من تحقيق النيابة - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٦٩)

القضية رقم ١٢١ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . إعلان المتهم في الميعاد القانوني . طلبه التأجيل للاطلاع . عدم إجابته . لا إخلال
بحق الدفاع .

إن القانون يوجب على كل من الخصوم أن يحضر بالجلسة مستعدا ما دام
قد أعلن في الميعاد . وإذن فإذا كانت المتهمة أعلنت في الميعاد الذي نص عليه
القانون فلا يقبل منها القول بأن المحكمة أخلت بحقها في الدفاع إذا رأت المحكمة
نظر الدعوى ولم تر حاجة تدعو إلى تأجيلها ولم تمنع المتهمة من أن تبدى كافة
أوجه الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة : بأنها سبت الطالبين علنا بالألفاظ الواردة
بمريضه الدعوى . وطلبت عقابها بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وادعى
كل من السيدة جميلة حسن محمد وفاروق محمد جاد الله " المدعين بالحق المدني "
بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمه .
ومحكمة السيدة الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧
و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون
المدنى كور بحبس المتهمه أسبوعين مع الشغل وتغريمها ٣٠٠ قرش وأمرت بوقف
تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا
والزامها بأن تدفع للمدعين بالحق المدني قرشا صاغا على سبيل التعويض والمصاريف

المدنية و ١٠٠ قرش أتمابا للعلماء بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت المتهمه ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا للتهمة والمدعية الأولى بالحق المدنى وغايبيا للمدعى بالحق المدنى الثانى — أولا — بقبوله شكلا وببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه فى الميعاد القانونى وثانيا — وفى الموضوع بحبس المتهمه أسبوعين مع الشغل وتغريمها ٣٠٠ قرش وأمرت بوقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الخبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وإلزام المتهمه بأن تدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض والمصروفات المدنية عن الدرجتين فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة إذ رفضت المحكمة تأجيل الدعوى للاطلاع وقضت فيها دون أن تبدى الطاعنة أى دفاع وإذ لم يشعر المدعى بالحق المدنى الثانى لحضور الجلسة التى نظرت فيها الدعوى .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الدفاع عن الطاعنة دفع ببطلان الحكم الابتدائى لعدم التوقيع عليه فى مدى ثلاثين يوما ثم طلبت التأجيل للاطلاع ولكن المحكمة استمرت فى نظر الدعوى وسألت المتهمه "الطاعنة" فأنكرت التهمة وحضرت المدعية بالحق المدنى وطلبت تأييد الحكم — لما كان ذلك وكانت الطاعنة أعلنت فى الميعاد الذى نص عليه القانون ، وكان القانون يوجب على كل من الخصوم أن يحضروا بالجلسة مستعدا مادام قد أعلن فى الميعاد ، فلا يقبل من الطاعنة القول بأن احكمة أخلت بحقها فى الدفاع إذا رأت المحكمة نظر الدعوى ولم تر حاجة تدعو إلى تأجيلها ولم تمنع الطاعنة من أن تبدى كافة أرجه دفاعها . لما كان ذلك ، وكان لا صفة للطاعنة فى التحدث عن عدم إعلان المدعى بالحق المدنى الثانى فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(٢٧٠)

القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٥ القضائية :

تقليد أوراق مالية . يكفى لقيام الجريمة أن يكون التقليد على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة .

لا يلزم لقيام جنائية تقليد الأوراق المالية أن يبلغ التقليد حد الاتقان ، بل يكفى أن يكون على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم استعملوا ورقتين ماليتين مزورتين من أوراق البنوك المالية من فئة العشرة جنيهات والتي أذن بإصدارها قانونا والتي تحمل توقيما مقلدا منسوباً زوراً إلى محافظ البنك الأهلي وذلك بأن تعاملوا بهما مع علمهم بهذا التقليد . وطلبت من قاضى التحقيق إحالتهم إلى غرفة الاتهام توطئة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فأحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمادة المذكورة . ومحكمة جنايات طنطا قضت فيها بحضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة الورقتين الماليتين المضبوطتين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأول والثاني لم يقدموا أسباباً لطعنهما ، فيكون طعنهما غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والخطأ في الإسناد إذ دان الطاعن بجريمة استعمال أوراق مالية

مزورة في حين أن الواقعة إن صحت لا تعدو أن تكون جريمة نصب أو شروع في نصب في حق المتهم الأول لأن التقليد واضح لا يخفى على الشخص العادى . وإذا اعتبر مصاحبة الطاعن للمتهمين الأول والثانى اشتراكا في الفعل مع أن مجرد المصاحبة لا تدل في ذاتها على ارتكاب الفعل الجنائى أو الاشتراك فيه وقد بررها الطاعن بأنه قريب للمتهم الثانى . وإذا أسند إلى المجنى عليه أنه قال إن الطاعن أخذ منه جنيتها مع أن المجنى عليه ذكر أن الذى أخذ منه الجنية هو المتهم الأول كما أسند إلى الطاعن أنه هدد الشهود والمجنى عليه مع أن أحدا منهم لم يذكر ذلك . هـ - هذا إلى أن المحكمة لم تحقق دفاع الطاعن بأنه حسن السيرة وأن سبب وجوده مع المتهمين هو شراء منزل من امرأة تدعى استيته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " وحيث إن وقائع الدعوى كما تبين للمحكمة وثبت لديها من الاطلاع على أوراق القضية والتحقيقات التى تمت فيها وأقوال الشهود بالجلسة وما دار فيها تحصل في أن المتهمين على مصطفى الشناوى ومحمد محمد برج " الطاعن " حضرا في مساء يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ لمترل المتهم الأول طاهر أحمد السعداوى بالمحلة الكبرى وقابلوه وانفقوا فيما بينهم على ترويح الأوراق المالية المزورة من أوراق النقد المصرى الصادرة من البنك الأهلى من فئة العشرة جنيهات باستعمالها في شراء ماشية من الأهالى السذج وجمعت بين المتهمين رابطة المعرفة والصداقة لأنهم من قرية واحدة والمتهم الثانى عريق في استعمال الأوراق المالية المزورة إذ اعترف بالجلسة أنه سبق الحكم عليه لجريمة مماثلة ولأنه ابن عمه المتهم الثالث " الطاعن " ومتزوج شقيقته . ولما كان المتهم الأول يعمل شرطيا بالمحلة الكبرى حضر له الثانى والثالث ليلة الحادث وأمضيا ليلتهما معه بمنزله ودبروا الجريمة فيما بينهم وانتهزوا فرصة خلو المتهم الأول من العمل في اليوم التالى فقاموا جميعا إلى سوق سمند يتصيدون فريستهم حتى إذا ما انتهى السوق بعد الظهر بقليل وخلا لهم الجو ووجدوا حجازى أحمد حجازى وهو من قرية الراهبين بالباورة يسير عائدا إلى بلدته ومعه عجلة جاموس لم يوفق في بيعها بالسوق ويصعبه صالح على البلاط

فافترضهما المتهمون بدعوى رغبتهم في شراء العجلة ومارسوا حجازى أحمد حجازى في ثمنها وكان المتهمان الثانى والثالث على الشناوى ومحمد محمد برج إمعانا في التأثير على حجازى أحمد حجازى يخاطبون المتهم الأول طاهر أحمد السعداوى بلقب "يا حضرة العمدة" وأخيرا قبل حجازى أحمد حجازى أن يبيع العجلة لهم بمبلغ تسعة عشر جنيها وقدم له المتهم الأول وقتذاك ورقتين مائتين مئورتين من أوراق البنك الأهلى المصرى من فئة العشرة الجنيهات فاخذهما البائع ورد لهم جنيها من عنده استلمه منه المتهم الأخير "الطاعن" وقاد المتهم الثانى العجلة إلى شجرة قريبة وربطها فيها ولأن حجازى لا يعرف القراءة والكتابة وهو ريفى لا يميز الورقة الصحيحة من المزورة فأراد التأكد من أمر الرقتين المائتين اللتين استلمهما من المتهمين فمريضهما على المهندس محمد كمال ابراهيم سليم وكان معه عبده حسن يونس والياس سليمان عطيه الذى تصادف مروره في ذلك الوقت هناك وطلب منه أن يفحصهما فاخذهما منه ولم يتمكن من معرفة تزويرهما من أول نظرة لأن مظهرهما ولونهما وحجمهما لا يبعثان الريبة ولما دقق النظر فيهما وقرأ البيانات التى باللغة الانكليزية ولاحظ نقصا فيها اكتشف أنهما مزوران وكان المتهمون الثلاثة معا على قيد أمتار منهم فشعروا بما حصل بين حجازى والمهندس وولوا الأدبار بجرى المتهمان الأول والثانى ومشى الثالث صوب حجازى أحمد حجازى حتى يبعد الشبهة عن نفسه وليستطلع الخبر ويعرف ما إذا كان أمره وزميله قد كشف فأمسكه حجازى أحمد منصور ومن معه فادعى هذا المتهم أنه كان وحده ولا صلة له بالمتهمين الآخرين وجرى بعض الأهالى خلف المتهمين الأول والثانى فقبضوا على الأول وهو يحاول الإفلات في سيارة وأمسكوا الثانى مخفيا في جسر ترعة قريب وقادوا المتهمين إلى مركز البوليس حيث ضبطت الواقعة وأبلغت النيابة فتولت التحقيق "وأورد الحكم الأدلة على هذه الواقعة وهى تؤدى إلى ما خلاص إليه منها — لما كان ذلك وكان فيما أورده الحكم من بيان واقعة الدعوى ما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها ، وكان لا يلزم لقيام جنابة تقليد الأوراق المالية أن يبلغ التقليد حد الإتيان بل يكفى أن يكون على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة وكان الحكم لم ينسب إلى الطاعن أنه هدد

الشهود وكان فيما نسبه إليه من أنه هو الذى أخذ الجني عليه قد اعتمد على رواية لهذا الأخير فى التحقيق ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فقال " إنه بسؤال المتهم الثالث محمد محمد برج (الطاعن) أمام النيابة أنكر ما نسب إليه كما أنكر معرفته بالمتهم الأول وقرر أنه حضر مع صهره المتهم الثانى الى المحلة الكبرى ليلة الحادث لأنه - أى المتهم الثانى - كانت يريد شراء منزل هناك ولم تتم الصفقة - وأنهما أمضيا ليلتهما فى منزل شخص لا يعرفه وفى الصباح طالب منه المتهم الثانى أن يذهبا لسوق سمند لمشاهدته فذهب معه ثم انصرفا ولم يحضرا واقعة شراء العجلة ولم يشترك فيها - وعند سؤاله أمام قاضى التحقيق اعترف بميته مع المتهم الثانى بمنزل المتهم الأول وفى الصباح قصد - والمتهم الثانى سوق سمند لمشاهدة الماشية ومعرفة ثمنها وانصرفوا من السوق فترى المتهم الثانى الى جمر ترعة لإزالة ضرورة ورأى الجنى عليه وزميله صالح البلاط واقفين مع المهندس محمد كمال سليم وأشار الجنى عليه صوبه ، وقال بأنه كان مع المتهمين فأسكه المهندس واقناده للركز - وفى أقوال تالية له أمام قاضى التحقيق أنكر أن المتهم الأول كان معهما فى السوق ولم يره فى سمند وأن المهندس قبض عليه لأن الجنى عليه أشار له عليه وقال بأنه كان مع الأشخاص الذين اشتروا العجلة منه وقرر أنه رأى أوراقا مالية بيد المهندس ثم تحدث عنه فى معرض بيان الأدلة على ثبوت التهمة مشيرا إلى تلون المتهم الأخير (الطاعن) فى أقواله فتارة ينكر أمام النيابة أنه يعرف المتهم الأول ويدعى أنه لا يعرف صاحب المنزل الذى أمضى فيه ليلته مع المتهم الثانى وتارة يعترف أن المتهم الأول كان معه فى السوق ثم ينكر ذلك فيما بعد وأن هذا التضارب والتلون فى الأقوال يشعر بأن المتهم الثالث يريد أن يباعد بينه وبين المتهم الأول لعلمه أى المتهم الثالث بأنهم ارتكبوا الحادث وأنهم يعلمون جميعا بأن الورقتين مزورتان وأنهم تعاملوا بها على هذا الأساس بأن قدموها للجنى عليه ثمنا للعجلة - لما كان ذلك فإن الطعن لا يكون له محل ولا يسدو أن يكون فى حقيقته جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفقته موضوعا .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٧١)

القضية رقم ١٢٨ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . العذر الذى يتذرع به المتهم فى تخلفه عن الحضور بجلسة المحاكمة . تقدير قيمته .
من اختصاص قاضى الموضوع .

إن تقدير قيمة العذر الذى يتذرع به المتهم فى تخلفه عن الحضور بجلسة
المحاكمة هو مما يدخل فى اختصاص قاضى الموضوع ولا يعقب عليه فيه ما دام
أنه أسسه على اعتبارات تؤدى عقلا إلى النتيجة التى رتبها عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد مبلغ ٢٢٧ جنيها و ٩٢٠ مليا والمملوك
لشركة مطاحن المحمودية والتى لم تسلم إليه إلا على سبيل الوكالة لتوصيلها للشركة
المذكورة فبدها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى
موريس حديدة بصفته مديرا لشركة مطاحن المحمودية بحق مدنى قسده
٤٤٠ جنيها و ٧٦ مليا على سبيل التعويض قبل المتهم ومحكمة روض الفرج الجزئية
قضت حضوريا عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة
عشرين جنيها لوقف التنفيذ وفى الدعوى المدنية بإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق
المدنى بصفته مبلغ ٢٣٧ جنيها و ٩٢٠ مليا والمصروفات المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش
مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . فاستأنف
المتهم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف

بلا مصاريف جنائية وألزمت المنهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية . عارض المنهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلا . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من أوجه طعنه أنه قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٤ المعتبر حضوريا بناء على ماورد فيه من عدم اعتماد الشهادة المرضية التي قدمها محامي الطاعن مع أنه كان يتعين على المحكمة أن تؤجل الدعوى لحضوره أو أن تحقق مرضه بانتداب أحد الأطباء للكشف عليه والتحقق من صدور الشهادة وهي إذ لم تفعل تكون قد أخلت بحق الدفاع — هذا ويقول الطاعن في باقى أوجه طعنه إن المحكمة حين أصدرت حكمها الصادر بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٤ بإدانته قد أخلت بشفوية المرافعة إذ لم تسمع الشهود أمامها ولم تتل أقوالهم التي أبدوها في التحقيقات كما لم تسمع شهود النفى مع أن الطاعن تمسك بسماعهم .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن حضر بجلسة ١٨ من أبريل أمام محكمة مصر منعقدة بهيئة جنح مستأنفة وطلب التأجيل للاستعداد فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر محامي الطاعن وقدم شهادة مرضية وطلب التأجيل لمرض الطاعن فرفضت المحكمة طلبه وقضت باعتبار الحكم حضوريا وتأيد الحكم المستأنف — ولما كان ما يثيره الطاعن في الوجه الأول مردودا بأن تقدير قيمة العذر الذي يتذرع به المنهم في تخلفه عن الحضور بجلسة المحاكمة هو مما يدخل في اختصاص قاضى الموضوع ولا معقب عليه فيه ما دام أنه أسسه على اعتبارات تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليها — وكانت المحكمة في حكمها المعتبر حضوريا والصادر بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٤ حين رفضت اعتماد الشهادة الطبية التي قدمها

محامي الطاعن قد بنت هذا الرفض على ما قالته من أنه "تبين من مراجعة الأوراق أن المتهم دأب على اتئحال المعاذير لتأجيل الدهوى وقد استترا التعلل بالمرض إذ قدم لمحكمة أول درجة ثلاث شهادات طبية اختلفت جميعها في نوع المرض المصاب به وكانت الدهوى تؤجل في كل مرة بناء على إحدى تلك الشهادات وأنها ترى لذلك أن المتهم قد تخلف عن حضور الجلسة بلا مذر مقبول" — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول معارضة المتهم على الأسباب آنفة الذكر وهي أسباب سائغة تبرر عدم قبول مذر الطاعن — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — ولما كان ما يشير الطاعن في باقى أوجه طعنه مردودا بأن هذه الأوجه إنما تنصب على الحكم الصادر بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٤ الذى لم يقرر الطاعن الطعن فيه فى الميعاد القانونى فلا يصح الالتفات إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٧٢)

القضية رقم ١٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . اعتراف . تقديره . موضوعي مادام يقوم على أسباب تبرره .

إن لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وتفصل فيما إذا كان قد صدر عن إرادة حرة أم أنه كان مشوبا بالإكراه ، وتقديرها في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر الأدلة الأخرى هو من المسائل الموضوعية التي لا معقب عليها فيه مادام يقوم على أسباب تبرره .

الزقازيق

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اشترك مع آخرين في ارتكاب جريمة سرقة بطريق المساعدة بأن نقلوا الأسلاك المسروقة في سيارتهما فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وطلبت عقابه بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٤/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة ههنا الجزئية قضت فيها حضوريا بعملا بمواد الاتهام بحبسه ستة أشهر مع الشغل وشملت الحكم بالنفاذ . فاستأنف المتهم ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت فيها حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المشكلة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك في السرقة دون أن يبين أركان الجريمة والأفعال الإيجابية التي أتمها الطاعن والمكونة لفعل الاشتراك ، وإذ استند في القضاء بإدانته إلى اعتراف صدر منه تحت تأثير الإكراه والتهديد مما لا يجوز الاستناد إليه ولو توافرت عناصر أخرى في الدعوى ، وذلك لتساند الأدلة الجنائية بحيث يكمل بعضها البعض ، ولأن المحكمة قد كونت عقيدتها منها مجمعة فلا يستطيع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الاعتراف المشوب في الرأي الذي انتهت إليه . وإذ أغفلت محكمة الدرجة الأولى بيان واقعة الدعوى كما استخلصتها من العناصر المطروحة أمامها مما يجعل حكمها قاصر البيان قصورا يعيبه ولم تتدارك محكمة الدرجة الثانية هذا النقص في حكمها المطعون فيه والذي أخذ بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أوردها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "وحيث إن الواقعة تتحصل في أنه اكتشفت سرقة أسلاك تليفونية وأنه ثبت مرور سيارة بحل الحادث فبدأت تحريات البوليس حتى أمكن معرفة رقم السيارة وهي التي يعمل عليها المتهم "الطاعن" صديا اسائقها . وحيث إن المتهم ذكر بحضر البوليس المؤرخ ١٩٥٢/٨/٢٩ أنه يعمل صديا على السيارة رقم ١٧٩٩٣ مند شهرين سابقين على هذا المحضر وأن الذي يقود السيارة هو صاحبها محمد محمد قيوب اللهم إلا في بعض الأحيان يقودها عزت على نصار وهو الذي كان يقود السيارة في يوم الحادث وأنه وشريكه المتهم المذكور قصدا بالسيارة بعائلة استأجرتها إلى القاهرة حيث بات فيها إلى الصباح وعادا بها إلى الزقازيق متخذين منيا القمح وبلبيس طريقا لها ولم يسيرا بطريق ههيا وهذه الرواية ذاتها هي رواية المتهم عزت على نصار ثم عاد المتهم وبعد أن ظهر أن السيارة التي يعمل عليها المتهم مرت بطريق ههيا وهو الطريق الذي وقع فيه

الحادث وأنها لم تمر بطريق منيا القمح وبليس كما سبق أن قرر — عاد فذكر أن شخصين اتفقا مع السائق عزت ليسير بهما إلى ههيا واتفق معهما على الأجر وتركهما أحد الشخصين وركب الثاني معهما وفي الطريق قابلهما الأول واستوقفهما ... وطلب منهما هذان الشخصان نقل ثلاثة أجولة مليئة بالأسلاك ووضعت الأجولة داخل "شنتطة السيارة" وكان قبوله هو والسائق حمل هذه الأسلاك نتيجة لتهديد هذين الشخصين لهما بمسدس وسكين ثم عادا بحملهما إلى الزقازيق يرافقهما هذان الشخصان ثم إلى ميت غمر وأخذ السائق أجرا على ذلك ثلاثة جنيهات وقرر أنه لم يذكر أقواله هذه في بادئ الأمر خوفا ورهبة من التهديد الذي حصل له "وسرد الأدلة التي خلص منها إلى هذه الومة وهي تؤدي إلى ما رتبته عليها ثم تحدث عن اعتراف الطاعن واستند إليه في ثبوت التهمة في حقه فقال "ويؤكد هذه الأدلة ومنها اعتراف الطاعن أن المتهم ذكر أول الأمر رواية تبعد به عن الجريمة ، فلما ثبت كذب ادعائه عن الطريق الذي سلكته السيارة ذكر روايته الثانية وأضاف إليها أنه كان واقعا تحت تأثير التهديد من الشخصين الآخرين . وقد يكون مفهوم هذا الخوف أثناء التهديد ولكنه وبعد أن وقف أمام البوليس في حصن أمين فيكون ادعاء الخوف لا مبرر له إلا أنه أراد أن يخفى به أمر ما ارتكب من إثم وليبعد بنفسه عن عقاب الجريمة ويكون من مقتضى ذلك أن المتهم وشريكه قد اتفقا مع المجهول على نقل الأسلاك من قبل لأنه إن لم يكن الأمر كذلك ما أنكر المتهم هذا الإنكار التام واقعة الجريمة بل لفصل وقائعها دون خشية أو رهبة " لما كان ذلك ، وكان فيما أورده الحكم من بيان لواقعة الدعوى مما تتوافر به أركان جريمة الاشتراك في السرقة التي دان الطاعن بها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وتفصل فيما إذا كان قد صدر عن إرادة حرة أم أنه كان مشوبا بالإكراه وكان تقديرها في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر الأدلة الأخرى هو من المسائل الموضوعية التي لا معقب عليها فيه مادام يقوم على أسباب تبرره كما هو الحال في الدعوى ، فإن الطعن لا يكون له أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم
إسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وعبد محمد حسين المستشارين .

(٢٧٣)

القضية رقم ١٣٣ سنة ٢٥ القضائية :

شروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . شرط تحقق الجريمة .

ما دام لم يصدر من المتهم على أية صورة من الصور أى وعيد أو إرهاب
للمجنى عليه من شأنه تخويفه وحمله على تسليم المبلغ الذى طلبه منه ، وإنما كان
تسليم المبلغ مبنيا على سعى المجنى عليه نفسه فى الحصول على الرسائل التى كان المتهم
محتفظا بها تحت يده (والمرسلة إليه من زوجة المجنى عليه) فإن الواقعة على هذا
النحو لا تتحقق بها جريمة الشروع فى الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - ماتيلاس كريكو و ٢ - إيلين نيايتى
مانولى بأنهما أولا - الأول شرع فى الحصول على مبلغ مائتى جنيه من بنايوتى
اسطاس فاصوليس بطريق التهديد بأن امتنع عن إعطائه الخطابات الغرامية المرسلة
من زوجته إليه إلا إذا أعطاه المبلغ سالف الذكر وأوقف تنفيذ الجريمة لضبطه
متلبسا . ثانيا - الأول والثانية ارتكبا جريمة الزنا حالة كون الثانية متروجة
من بنايوتى فاصوليس وطلبت عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢٧٤ و ٢٧٥
و ٣٢٦ - ٢ من قانون العقوبات . وادعى بنايوتى فاصوليس بحق مدنى
قدره ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . وفى أثناء
نظر الدعوى أمام محكمة الاسماعيلية الجزئية دفع الحاضر عن المتهم الثانية بالدفع

الآتية : أولا - بطلان توجيه التهمة لعدم ثبوت زمان ومكان وقوع جريمة الزنا في الخطابين . وثانيا - سقوط حق المدعى بالحق المدني في توجيه تهمة الزنا لمضى أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ علمه بالجريمة . والمحكمة المشار إليها بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول عن التهمة الأولى والمواد ٣٢٦ - ١ - ٢ و ٥٥٥ و ٥٦٠ من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين معا عن التهمة الثانية

أولا - رفض الدفع المقدمة من المتهمين . ثانيا - حبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل عن التهمة الأولى وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية . ثالثا - حبس كل من المتهمين ستة واحدة مع الشغل عن التهمة الثانية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية . رابعا - إلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامهما بمصاريف الدعوى المدنية و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت حضوريا : أولا - بقبولها شكلا وفي الموضوع بالنسبة للتهمة الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية قبالهما وألزمت المدعى المدني بالمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين . ثانيا - بالنسبة للتهمة الأولى بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة المقررة بها وتعديله بالنسبة للدعوى المدنية عن هذه التهمة التي ألزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٤٠ جنيا والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ذلك أن الواقعة خات من ركن التهديد الذي تشترطه المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات إذ أن المجنى عليه هو الذي سعى بنفسه لدى

الطاعن للحصول على الرسائل الغرامية المرسلة إليه من زوجة المحجنى عليه وكل ما فعله الطاعن هو أنه اتفق مع المحجنى عليه على تسليم هذه الرسائل إليه مقابل مبلغ من المال وقد تم هذا الاتفاق المشروع وهو اتفاق على بيع تلك الرسائل بمحض إرادة المحجنى عليه ورضائه لتحقيق مصلحة خاصة وهي كسب الدعوى التي كانت قائمة بينه وبين زوجته ولم يدع المحجنى عليه ولا زوجته يرقوع تهديد بإفشاء سر فالواقعة على هذه الصورة تكون غير معاقبة عليها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . دان الطاعن بجرمسة الشروع في الحصول على مبلغ ٥٠٠ جنيه من بنايوتى أسطاس فاصوليس بطريق التهديد وقال بيانا لواقعة الدعوى... "إنه في يوم ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أبلغ المدعى بالحق المدنى بنايوتى فاصوليس بأن المهم الأول "الطاعن" يذيع في العائلات والأوساط الاجتماعية في مدينة الاسماعيلية بأنه على علاقة آثمة مع المتهمة الثانية إيلين بنايوتى فاصوليس زوجة المدعى بالحق المدنى وأن لديه خطابات منها تفيد وجود هذه العلاقة وأن المدعى بالحق المدنى سبق أن عثر في حقيبته يد زوجته المتهمة الثانية على خطاب غرامى مرسل إليها من المتهم الأول ولما راجعها الزوج في ذلك غضبت على تجاهره بالعبث في حقيبتها واستمر النزاع بينهما إلى أن تركت منزل الزوجية ورحلت إلى مدينة القاهرة حيث قام نزاع شرعى بين الزوجين فطلبت الزوجة الطلاق وكان الزوج قد فصل المتهم الأول من خدمته إذ استمر يعمل عنده كمراجع لحسابات المحل مدة طويلة كان خلالها يتردد على منزل الزوجية بداعى العمل وقامت مناسبات اجتماعية بين العائلتين وفيها قد توطدت عرى المحبة بين المتهمين في غفلة من الزوج وكان استغناء المدعى بالحق المدنى عن المتهم الأول سببا من أسباب غضب الزوجة وسببا لأن يقاضى المتهم الأول المدعى بالحق المدنى مطالبا بمكافاته عن عمله لديه وأنه نظرا لرغبة الزوج للحصول على ماتحت يد المتهم الأول من خطابات غرامية يرى أنه لا يصح بقاؤها في يدها هذا المتهم يشنع بها في المجالس والمتديات ضد الزوج ورغبة منه كذلك في الحصول عليها لتقيده في دعوى الطلاق بينه وبين زوجته فقد قام بتوسيط المسيو ريمون روسو والأب مانولى

واعى الكنيسة اليونانية بالإسماعيلية لمقابلة المتهم الأول والتفاهم معه على رد الخطابات إلى الزوج فأشترط المتهم الأول عليهما أن يعفى موضوع تسليم الخطابات للزوج وموضوع دعوى بتعويض المكافأة بينهما مرة واحدة وطلب لذلك مبلغ ٢٠٠ جنيه مهددا بأن الزوجة عرضت مبلغ ٥٠٠ جنيه للحصول عليها فقام حضرة وكيل النيابة كما هو ثابت في محضره إلى مكان المفاوض اليونانى وهو المكان المحدد لحضور المتهم الأول لتسليم الخطابات واستلام النقود وفى الموعد المحدد حضر المتهم وكان فى انتظاره الزوج ريمون روسو والأب مانولى فشاهد وكيل النيابة المتهم الأول يجلس ويتكلم معهم وينصرف ويعود بعد قليل ويستكتب ريمون روسو إيصالا ثم يخرج هو إيصالا ثم يسلم الزوج الخطابات المضبوطة ويستلم أوراقا نقدية ويضعها فى جيب محفظته ففاجأه وكيل النيابة وضبط النقود وهى ورقة فئة المائة جنيه وورقتان من فئة الخمسين جنيتها .

وحيث إنه لما كانت الواقعة على الصورة التى أثبتتها الحكم فيما تقدم وأسس عليها قضاءه بالإدانة لا تتحقق بها جريمة الشروع فى الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود كما هو معرف بها فى القانون وذلك لانتفاء ركن التهديد إذ لم يصدر من الطاعن على أية صورة من الصور أى وعيد أو إرهاب للمجنى عليه من شأنه تخويفه وحمله على تسليم المبلغ الذى طلبه منه وإنما كان تسليم المبلغ مبنيًا على سعى المجنى عليه نفسه فى الحصول على الرسائل التى كان الطاعن محتفظًا بها تحت يده . لما كان ذلك فإن الواقعة الثابتة فى الحكم لا يكون معاقبا عليها مما يتعين معه نقض الحكم وبراءة الطاعن مما استند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأفاضلة : إ. ح. ن. داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٧٤)

القضية رقم ١٣٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إثبات . - الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وإطراحها
فيا لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . جائز .

(ب) تفتيش . قبض . الدفع بطلانها . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق
أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا
منها تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح
في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى .

٢ - إذا كان المتهم لم يدفع ببطلان التفتيش أو القبض لدى محكمة الموضوع
فلا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة - ١ - بدر أمير سالم و ٢ - خيرى أمير سالم
و ٣ - البدرى محمد أحمد و ٤ - خيرى راشد يوسف و ٥ - محمد هاشم سالم
و ٦ - علي مساعد بدر و ٧ - أحمد سالم بدر . بأنهم بالطريق العام الموصل
بين بلدتي النوادرة والعثمانية مركز البدارى مديرية أسيوط . سرقوا الأشياء
والنقود الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لشركة سجاير ، اتوسيان والبير
اصحق وثابت عطا الله حالة كون بعضهم يحمل أسلحة ظاهرة (بنادق) بطريق

الاكراه الواقع على المجنى عليهما بأن هددتهما المتهم الأول بسكين كانت في يده
بينما كان باقي المتهمين يحيطون بالسيارة التي كانت تقل المجنى عليهما حاملين
البنادق فمطلوا بذلك مقاومة المجنى عليهما وتمكنوا من الاستيلاء على المسروقات .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادة ١/٣١٥ -
٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك وأدعى اسكندر رزق المجرى بصفته وكيل
لشركة ماتوسيان للسجائر والبير اسحق وثابت عطا الله بحق مدنى قدره مائة جنيه
على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعا بالتضامن ومحكمة جنايات أسبوط قضت
فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام أولا - بمعاقبة بدر أمير سالم بالأشغال الشاقة
لمدة خمسة عشر عاما وبالإلزامه بأن يدفع للدين بالحق المدنى اسكندر رزق المجرى
والبير اسحق وثابت عطا الله مبلغ ٥٠ جنيها على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أجر محاماة . وثانيا - بمعاقبة خيرى
أمير سالم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة ضده
لعدم رفعها على من يمثله قانونا وبالإلزام رافعها بمصاريفها . وثالثا - ببراءة كل
من البدرى محمد أحمد وخيرى راشد يوسف ومحمد هاشم سالم بوعلى مساعد بدر
وأحمد سالم بدر مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبلهم والإلزام
رافعها بمصاريفها وأعفت الجميع من المصاريف الجنائية . فظن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه الفساد فى الاستدلال وبنى
على إجراء باطل إذ أخذ الطاعن بشهادة أخيه الغلام عدلى أمير سالم واطرح
نفس هذه الشهادة بالنسبة لبقية المتهمين وقضى ببراءتهم مع وحدة الظروف
التي أدلى فيها الشاهد بأقواله . وإذ بنى قضاءه بالإدانة دلى إجراءات القبض
والتفتيش مع أن ضابط البوليس قرر أنه على أثر إبلاغه بالحادث انتقل إلى مكانه
وقتش منزل الطاعن وضبطه وعرضه على الشاهدين فاستعرفا عليه وعملية التفتيش
على هذا النحو تعتبر باطلة هي وما نتج عنها . ذلك بأن أحدا لم يكن قد اتهم

الطاعن أو قامت إمارات جدية على إتهامه كما أن الضابط لم يحصل على إذن من السلطة المختصة بهذا التفتيش وكون منزل الطاعن يقع على بعد مائة متر من مكان الحادث كما جاء بالأوراق ليس في ذاته إمارة جدية تبیح التفتيش على الصورة التي تم بها ويكون تحصيل الدليل الناتج من هذا التفتيش باطلا لا يجوز للحكم الاعتماد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى — وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن تفتيشا قد وقع في منزل الطاعن وإنما يتضح منه أن المجنى عليه الأول تعرف على الطاعن لدى رؤيته خارجا من ذلك المنزل عندما كان الضابط متجها به إليه فقبض عليه وهذا القبض صحيح في القانون على أساس ما نصت عليه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في الجناية — لما كان ذلك — وكان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحكمة — لم يدفع ببطلان التفتيش أو القبض لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موصوفا .

جلسة ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٧٥)

القضية رقم ١٣٨ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إجراءات . الأصل فيها الصحة .
- (ب) إجراءات . لجنة الشؤون الوقتية المنوه عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . هي التي تقدر صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها .
- (ج) إجراءات . محاكم الجنايات . الأصل أن تنقد كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .
- (د) إجراءات . ما نصت عليه المادة ٣٧٠ . ج بخصوص تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات . المقصود به .
- (هـ) إثبات . اعتراف . قول الضابط إن المتهم اعترف له إثر استدعائها لرضاها على الكلب البوليسى . لا يحمل معنى التهديد ما دام هذا الإجراء تم بأمر عضو النيابة وبمقصد لإظهار الحقيقة .
- (و) دعوى مدنية . لا حاجة لتوجيهها إلى من يمثل المتهم إلا إذا كان فاقد الأهلية .

١ — الأصل في الإجراءات الصحة .

٢ — إن تقدير صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها لجنة الشؤون الوقتية (المنوه عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء) هو مما يدخل في سلطتها .

٣ — الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

٤ — إن المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف و بنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تظراً فيها ضرورة توجب الاستعجال ولا يترتب على مخالفتها أى بطلان .

• — إن قول الضابط إن المتهم اعترف له بارتكاب الجريمة إثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسى لا يحمل معنى التهديد أو الإرهاب مادام هذا الإجراء قد تم بأمر محقق النيابة وبتصدد إظهار الحقيقة .

٦ — إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً ولا حاجة لتوجيهها إلى من يمثله إلا إذا كان فاقد الأهلية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة : بأنها قتلت عمداً ومع سبق الإصرار مدبحة حسن الفحام بأن بيئت النية على قتلها وأعدت لذلك "يد هون ومكيناً" وانهزت فرصة نوم المجنى عليها وخلو المسكن وانهاالت بهما ضرباً وطعناً في رأسها وبطنها ووجهها وباقي أجزاء جسمها قاصدة من ذلك قتلها فأحدثت بها الإصابات الميئنة في تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكان القصد من ذلك سرقة حليها ونقودها من منزلها المسكون وحالة كونها خادمة لديها بالأجرة . الأمر المنطبق على المادة ٣١٧/١-٢ عقوبات - وطابت من غرفة الاتهام إحانتها إلى محكمة الجنايات لمعاقيتها بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وقد ادعى حسن الفحام (والد المجنى عليها) وجايله عيسى (والدتها) بمبلغ عشرة مليات على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم كما ادعى أيضاً محمد عزام بصفته زوج المجنى عليها وولياً شرعياً على ولديه القاصرين بحق مدنى قدره عشرة مليات تعويضاً مؤقتاً قبل المتهم . ومحكمة

جنايات اسكندرية قضت حضوريا عملا بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات بمساقبة المتهم نادرين طه عبد الرحيم المسيرى بالسجن لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامها بأن تدفع لكل من صاحبي الدعويين المدنيتين مبلغ قرش على سبيل التعريض والمصاريف وألف قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من الطعن يحصل في أن إجراءات تشكيل محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإجراءات تحديد دور انعقادها قد وقعت باطلة مما يجعل المحكمة لا ولاية لها في إصدار الحكم ، ذلك بأن المحكمة شكلت بقرار من رئيس محكمة الاستئناف ولجنة الشئون الوقتية بها لنظر هذه الدعوى في شهر أغسطس أى في زمن العطلة القضائية على غير ما قرره الجمعية العمومية وخلافا لأحكام المادتين ٢٦٦ ، ٣٦٧ من قانون تحقيق الجنايات والمواد ٣٣ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من قانون استقلال القضاء وفي حين أن لجنة الشئون الوقتية غير مختصة بتشكيل محكمة الجنايات وأن هذه اللجنة نفسها لم تكن مشكلة وفق القانون ، هذا إلى أن قرار وزير العدل بتحديد دور انعقاد محكمة الجنايات ابتداء من ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٤ لم يصدر إلا في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٤ بينما تقضى المادة ٣٧٠ من قانون تحقيق الجنايات ، أن يحدد الدور قبل افتتاحه بشهر وأن ينشر عنه في الجريدة الرسمية إلا أن هذا النشر لم يحصل إلا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٤ أما قرار وزير العدل الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٤ بتحويل لجنة الشئون الوقتية حق تعيين القضايا المستعجلة التي يصح نظرها في العطلة الصيفية فمخالف للقانون إذ ليس له أن يفوض غيره في تعيين القضايا التي تنتظر في زمن العطلة .

وحيث إنه لما كانت محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه مشكلة من وكيل محكمة استئناف الاسكندرية واثنين من مستشاريها وفقا للمادة الرابعة من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦٦ من قانون

الإجراءات الجنائية وكانت المادة ٤٢ من قانون نظام القضاء تحول الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ندب مستشاري المحكمة للعمل بحاكم الجنايات - وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء تقضى بتأليف لجنة في كل محكمة تسمى "لجنة الشئون الوقتية" من رئيس المحكمة رئيسا ووكيلها أو من يقوم مقامه وأقدم قاضين فيها وتقوم بمباشرة سلطة الجمعية العمومية عند تعذر دعوتها أثناء العطلة القضائية في المسائل المستعجلة ، ولما كان الأصل في الإجراءات الصعبة إلى أن يثبت العكس ولم يقدم الطاعن دليلا على أن تشكيل اللجنة المذكورة لم يكن وفق القانون وأن الجمعية العمومية لم يكن متعذرا دعوتها وكان الظاهر يؤيد تعذر هذه الدعوة بسبب انصراف مستشاري المحكمة في العطلة الصيفية وكان تقدير صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها اللجنة هو مما يدخل في سلطاتها فضلا عن أن نظر قضايا المحبوسين ينطوي بطبيعته على هذه الصفة وكانت الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تعقد محاكم الجنايات كل شهر مالم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك - لما كان ذلك فإن تشكيل محكمة الجنايات التي نظرت دعوى الطاعنة بقرار من لجنة الشئون الوقتية أثناء العطلة القضائية وبموافقة وزير العدل لا يكون مخالفا للقانون - ولما كانت المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ولا يترتب على مخالفتها أي بطلان . لما كان ذلك فإن كل ما تثيره الطاعنة في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن حاصل باقى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شبه الفساد فى الاستدلال والقصور إذ أخذ الطاعنة بالاعتراف المنسوب إليها فى حين أنه لم يصدر عنها أى اعتراف وبفرض أنه صدر منها فهو مشوب بالإكراه إذ وقعت تحت تأثير الخوف من الكلب البوليسى وما وجه إليها من ضرب وتعذيب وإذ

استند في إثبات صحة اعتراف الطاعنة إلى ما لا يؤدي إلى ما انتهى إليه وإذا لم يرد على ما تمسكت به الطاعنة من انفراد ضابط البوايس بها وإكراهها على الاعتراف ولا على ما قاله الدفاع عنها من أن الواقعة كما هي موصوفة بالتقرير الطبي لا يمكن أن يرتكبها إلا جملة أشخاص أقوياء وتضيف الطاعنة إلى ذلك أن الحكم لم يبين الأسباب التي أخرت التوقيع عليه في ظرف ثمانية أيام وأنه أخطأ إذ قبل الدعوى المدنية ضدها وهي قاصر لا تبلغ من العمر سوى السابعة عشرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها تفصيل اعترافها لضابط المباحث اليوزباشي عبد الرحمن اللقاني بارتكابها الجريمة وإرشادها عن مكان إخفائها للمسروقات واعترافها في التحقيق بإرشادها عن الأشياء المسروقة وباقي الأدلة والقرائن الأخرى التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك — وكان الدفاع عن الطاعنة لم يتمسك أمام المحكمة بأن اعتراف الطاعنة كان وليد أي إكراه أو تعذيب ، وكانت الطاعنة نفسها عند مناقشة المحكمة لها بموافقة الدفاع لم تدع شيئا من ذلك بل قالت إن الضرب وقع عليها بعد إدلائها بأقوالها لضابط المباحث وبعد إرشادها إلى مكان إخفاء المسروقات — وكان ما جاء بأقوال الضابط عن اعترافها له بارتكاب الجريمة إثر استدعائها لعرضها على الكلب البوايسي لا يحمل معنى التهديد أو الإكراه ما دام هذا الإجراء قد تم بأمر محقق النيابة وبقصد بإظهار الحقيقة — لما كان ما تقدم وكانت المحكمة غير ملزمة أن تتعقب ما يثيره الدفاع عن المتهم في كل مناحيه ما دام الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها — وكان بيان أسباب تأخير التوقيع على الحكم في الثمانية أيام التالية للنطق به غير لازم في القانون ، وكانت المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية يتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً ولا حاجة لتوجيهها إلى من يمثله إلا إذا كان فاقد الأهلية — لما كان ذلك فإن ما أثيرته الطاعنة في هذه الأوجه لا يكون له عمل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بزمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأصاغة : محمود ابراهيم
سماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٧٦)

القضية رقم ١٤٠ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه . مواد مخدرة . اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر . إدانته دون إيراد الأدلة على علمه بأن النبات القى كان يحزره مخدر . قصور .

إن اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش ، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : زرع نبات الحشيش (القنب الهندي) المبين بالمحضر وكان ذلك بقصد إنتاجه واستخراجه . وطلبت عقابه بالمواد ٢٨ و ٣٣/٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ٥ الملحق به . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات قنا دفع الحاضر عن المتهم بالدفع الآتية :
أولا — بطلان إذن التفتيش الذي أصدره وكيل أول نيابة قنا لأنه لا يملك إصداره ، وثانيا — بطلانه أيضا لأنه لم تسبقه تحريات جدية — وثالثا — بطلانه أيضا لأنه غير صادر بتفتيش الحديقة — ورابعا — تعدى رئيس مكتب المخدرات حدود الإذن الصادر بالتفتيش — وخامسا — بطلان الإجراءات التي اتبعتها رئيس مكتب المخدرات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام . أولا — برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وإجراءاته وبصحقتها

وثانياً - بمداخلة أحمد إبراهيم سعيد الشهير بالبصلي بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة عن التهمة الثانية - وثالثاً - ببراءته من التهمة الأولى . المستندة إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانة الطاعن استناداً إلى اعترافه لضابط البوليس بأنه هو الذى زرع الشجيرات المضبوطة مع أن ما قاله الحكم في ذلك لا يصلح دليلاً للإدانة لأن الطاعن وإن اعترف بضبط الشجيرات إلا أنه قال إنه لا يعلم أنها نبات الحشيش .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أقوال الشهود الدالة على ضبط نبات الحشيش بحديقة الطاعن قرر "أن الطاعن أنكر ملكيته أو حيازته لشجيرات الحشيش" وإن كان قرر حقيقة لرئيس مكتب المخدرات أن تلك الشجيرات هي من شجيرات الفلفل" وقضى بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال الشهود وتقرير متحف فؤاد الأول الزراعى دون أن يعنى ببيان الأدلة على علم الطاعن بأن النبات المضبوط بحديقته هو من نبات الحشيش . لما كان ذلك ، وكان اعترف الطاعن بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش ، وكان الحكم لم يورد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر ، فإنه يكون قاصراً متعباً تقضيه وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٧٧)

القضية رقم ١٤١ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم في محضر البوليس رغم عدولها عنه في تحقيق
النيابة . جاز .

(ب) نقض . سبب جديد . إثارة صدور الاعتراف عن إكراه لأول مرة أمام محكمة النقض .
لا تقبل .

(ج) مواد مخدرة . إحرازها . معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث .

١ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها أن تعتمد في حكمها على الاعتراف
الصادر من المتهم في محضر تحقيق البوليس متى اطمأنت إليه ، رغم عدولها عنه
في تحقيق النيابة .

٢ - إذا كانت المتهم لم تثر أمام محكمة الموضوع أن الاعتراف المنسوب
إليها صدر عن إكراه فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - إن إحراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه .
وإذن فلا يفيد المتهم القول بأن حيازتها للمخدر كانت عارضة لحساب زوجها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنات المذكورات في قضية الجناية رقم ١٥٧
سنة ١٩٥٤ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٤٩ سنة ١٩٥٤ . بأنهن في ٢٨ من يناير
سنة ١٩٥٤ بدائرة بتسدر أسبوط . المتهمة الأولى - أحرزت جواهر مخدرة

”حشيشا“ بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهمتان الثانية والثالثة أحرزتا جواهر مخدرة ”أفيونا“ بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهن بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٧ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت بذلك في ٨ من مايو سنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنايات أسيوط نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرافق له فقرة ١ و ٢ بمعاقبة رسمية محمد جاد وكاملة رشوان عيسى وفرغلية محمد الشريف بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهن مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وأمرت بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة وأعفتهم من المصاريف الجنائية . فطعنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره وقدم الأستاذ ثابت جرجس المحامي عن الطاعنة الأولى تقريرا بالأسباب في ٢٣ من الشهر المذكور . ولم تقدم الطاعنتان الثانية والثالثة أسبابا لظعنهما . وبجلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٥ سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة ثم أجل الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .
من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة للأولى .
وحيث إن الطاعنتين الثانية والثالثة لم تقدما أسبابا لظعنهما فیتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنة الأولى هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان إذ دأها أخذا بالاعتراف المنسوب لصدوره منها إلى رئيس مكتب

مكافحة المخدرات مع أنه مشوب بالإكراه وقد عدلت عنه النيابة ومع أن تحقيقات مكتب المخدرات ما هي إلا جمع استدالات ليس لها قيمة الدليل القانوني ومع أنه على فرض صدور اعتراف من الطاعنة بحيازتها للمادة المخدرة فلأنها حيازة عارضة لحساب زوجها عيسى رشوان عيسى رب الدار والمقصود بالتفتيش وقد أعفى القانون الزوجة من العقاب لما لزوجها عليها من تأثير ونفوذ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فقال "وحيث إن تهمة إحراز الحشيش بقصد الاتجار المنسوبة إلى المتهم الأولى تراها المحكمة ثابتة ضدها وقام الدليل عليها من ضبطها بمعرفة الصاغ كامل مازن مشرف وهي تلقى بالمادة المخدرة على الأرض ووجدت هذه المادة عبارة عن إحدى وعشرين قطعة حشيش صغيرة مقسمة إلى أجزاء صغيرة معدة للبيع فظروف الدعوى كلها تنادي بأن الاحراز كان بقصد الاتجار وثابتة من شهادة الصاغ كامل مازن ومن شهادة الكونستابل أحمد محمد مكي في التحقيقات وبالجلسة ومن رؤيته للتهمة الأولى وهي تلقى بالحشيش على الأرض والتقاط رئيس القوة له ومن اعترافها وقت الضبط بأن الحشيش لها وتجبر فيه " ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنة فقال "إن الدفاع أثار أيضا أن المقصود بالتفتيش هو رب الدار عيسى رشوان عيسى لأنه هو المعروف لدى مكتب مكافحة المواد المخدرة بأنه يتجبر في المخدرات وليس المتهمات الثلاث وأن اسم المتهمة الثالثة لم يرد بإذن التفتيش - وأن هذا القول مردود بأن إذن التفتيش شمل عيسى رشوان عيسى وزوجته المتهمة الأولى وأخته المتهمة الثانية ومن يتواجد معهم وقد كانت المتهمة الثالثة فرغلية موجودة معهما وضبطت وهي

في حالة تلبس تبيع لمأمور الضبطية القضائية ضبطها وتفتيشها فهذا القول من جانب الدفاع لا تلتفت إليه المحكمة ويتعين اطراحه". لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها أن تعتمد في حكمها على الاعتراف الصادر من الطاعة في محضر تحقيق البوايس متى اطاعت أنت إليه رغم عدولها عنه في تحقيق النيابة، وكانت الطاعة لم تثر أمام محكمة الموضوع أن الاعتراف المنسوب إليها صدر عن إكراه فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، وكان إحراز المخدر جريمة معاقبا عليها بصرف النظر عن الباعث عليه، فلا يفيد الطاعة القول بأن المخدر لزوجها — لما كان ما تقدم فإن الطعن المقدم من الطاعة الأولى يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المتشار ، وبحضور المادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين المتشارين .

(٢٧٨)

القضية رقم ١٥١ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . استئناف الحكم الصادر بالتباعد المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيابي أيضا .
إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة
كأن لم تكن ، يشمل كذلك الحكم الغيابي ، لأن كلا الحكمين متداخلان
ومندرجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه أن استئناف حكم اعتبار المعارضة
كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - أحمد عبد الوهاب غيته طلبه و ٢ - عبد الوهاب
غيته طلبه (الطاعن) بأنهما : الأول - بدد الأشياء المبيعة بحضر الخبز والخبز
عليها إداريا لصالح الحكومة والمملوكة للثمن الثاني حالة كونه حارسا عليها واستلم
هذه الأشياء على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع ، فاختلسها لنفسه
إضراراً بالدائنة الخبزة . وثانيا - اشترك مع الأول بطريق لاتفاق في ارتكاب
الجريمة سالفة الذكر فوقعت بناء على هذا الاتفاق ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠
و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة مغاغة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد
الاتهام المذكورة بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش
لوقف التنفيذ . فعارضا والمحكمة قضت في معارضتهما : أولا - باعتبارها كأن
لم تكن بالنسبة للثمن الثاني . وثانيا - بقبولها شكلا بالنسبة للثمن الأول
ج (١٤) :

وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا ، وطلبا البراءة
عما نسب إليهما ، كما استأنفت النيابة طالبة التشديد للثاني والتأيد للأول ،
ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة ، أولا -
بقبول استئناف المنهم الأول شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف
وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لهذا المتهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ
من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات . وثانيا - بقبول استئناف المتهم
الثاني عن الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأيد الحكم المستأنف . وثالثا - بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمتهم
الثاني . فطمعن المحكوم عليه الثاني وحده في الحكم الأخير بطريق المنقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بتأيد الحكم
الابتدائي المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، قصر بحثه على هذا
الحكم الأخير دون التصدي لموضوع الدعوى مع أن الاستئناف يتناول الحكم
الغيابي الصادر في الموضوع ، كما يتناول الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن
لم تكن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في القانون .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن استئناف الحكم الصادر
باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، إنما يشمل كذلك الحكم الغيابي ، لأن
كلا الحكمين متداخلان ومندرجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه أن استئناف
حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته
للفصل فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قصر بحثه على الحكم الصادر باعتبار
المعارضة كأن لم تكن فقط ، دون أن يتعرض للموضوع الذي تناوله الحكم الغيابي
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٧٩)

القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه . ماهيته .

إن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به . وإذن فإذا كان الدفاع قد قال ” إن بالقضية نقضا كان بوجه أن يتم وهو عمل معاينة واقية تبين بعد أو قرب كل بلد لمكان الحادث وهل عزبة بدر أقرب من بلدة عزبة الصباغ ... ” فإن ما ذكره الدفاع بشأن المعاينة لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعيينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص بدون أن يتمسك بطلب استكمال ومن غير أن يبين الهدف الذى يرمى إليه منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة بأنهم : قتلوا نفادى مهران أحمد عمدا ومع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة من شأنها القتل ” بندق مششخة ” وانتظروه فى طريق أو بته حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه أعيرة نارية بنية قتله فأصابته بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطمعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعنين في الدفاع ، إذ لم يستجب إلى ما طلبوه من إجراء معاينة لمكان الحادث لمعرفة المسافة بينه وبين عزبة الصباغ ، وبينه وبين عزبة بدر بلدة المجنى عليه وابن أخيه الشاهد الوحيد في الدعوى ، وللدليل على قرب هذه البلدة ، وعلى أن وجود الشاهد بمكان الحادث وقت وصول نائب عمدة الصباغ كان بسبب هذا القرب وليس بسبب مرافقته للمجنى عليه ، هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا إذ لم يرد على هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعنين قال : ” إن بالقضية نقصا كان بوده أن يتم وهو عمل معاينة واقية تبين بعد أو قرب كل بلد لمكان الحادث وهل عزبة بدر أقرب من بلدة عزبة الصباغ... ” ، ولما كان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرى إليه به ، وكان ما ذكره الدفاع عن الطاعنين في محضر الجلسة بشأن المعاينة ليس طلبا بهذا المعنى ، إذ هو لا يبدو أن يكون تعيينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص ، بدون أن يتمسك بطلب استعماله ، ومن غير أن يبين الهدف الذي يرمى إليه منه . ولما كان ما ذكره الطاعنون في وجه الطعن ، من أن الغرض من المعاينة هو إثبات قرب بلدة الشاهد الوحيد في الدعوى عبد الوهاب على مهران ، وإمكان حضوره إلى مكان الحادث قبل وصول نائب عمدة الصباغ ، ليس من شأنه أن يقطع بعدم مرافقته للمجنى عليه ، ولا أن ينفي الأدلة الأخرى التي خلص منها الحكم إلى القول : ” بأن الثابت مما تقدم وما تقتنع به المحكمة أن المجنى عليه كان يصحبه ساعة قتله ابن أخيه الغلام عبد الوهاب وتطامن تماما إلى الأخذ بشهادته... الخ ” - لما كان ذلك ، فإن ما ذكره الدفاع عن الطاعن بحضور الجلسة ، لم يكن يقتضى من المحكمة ردا صريحا ، ولا تريب عليها في إغفاله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٨٠)

القضية رقم ١٦٦ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) نقض . سلطة محكمة النقض . الشهادة المرضية التي يقدمها المستأنف لتبرير استئنافه بعد الميعاد . تقديرها موضوعي . الأسباب التي تستند إليها محكمة الموضوع في عدم تعويلها على هذه الشهادة . تخضع لرقابة محكمة النقض .

(ب) استئناف . التقرير به بعد الميعاد . الاعتذار بالمرض . عدم جواز الاحتجاج على المتهم بإمكان التقرير بالاستئناف بوكيل .

١ - إن الشهادة المرضية (التي يقدمها المستأنف لتبرير عدم تقويره بالاستئناف في الميعاد ، وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها أم لا .

٢ - إن التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمتهم ، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم استعماله وقرر بالاستئناف بشخصه بعد الميعاد لعذر قهري كالمرض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة الدكتور لوقا بهنام وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة ولم يوقفها عند مشاهدته السيارة التي كان يقودها المجني عليه ، فاصطدمت سيارته وأحدث بالمجني عليه الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني الدكتور لوقا بهنام وطلب الحكم له قبل المتهم والسيدة نجية علي شوقي بمبلغ ١٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة مصر الجديدة قضت

حضوريا عملا بمادة الانهام المذكورة آنفا بتفريم المتهم عشرة جنيهاً و إلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مائتي جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ورفض الدعوى المدنية بالنسبة للسيدة نجية على شوقى - فاستأنف المتهم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستثنائية . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب إذ رفض التعويل على الشهادة المرضية التي قدمها لاثبات عذره في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ، واعتمد في هذا الرفض على أسباب غير سديدة دون أن يحرى في شأنها تحقيقاً .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن تقدم بشهادة مرضية تدل على أنه كان مريضاً ولم يتمكن من مغادرة فراشه إلا في ١٩٥٤/٢/٦ ، وبأدر في اليوم التالي إلى التقرير بالاستئناف ، وعرض الحكم المطعون فيه للشهادة واطرحها بمقولة : "إن المحكمة لا تعول على ما يدعيه من أنه كان مريضاً خلال الفترة السابقة على التقرير بالاستئناف مرضاً اضطره لملازمة الفراش ، لأن المرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة منه ليس بالمرض الذي كان يحول بين المتهم وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ، وما كان يحول أيضاً واتخاذ إجراءات الاستئناف بطريق التوكيل " .

وحيث إن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدهوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة لم تبين سندها في القول بأن نوع المرض الوارد

بالشهادة الطبية ، ما كان يحول بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف — ولما كان التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل دو حق خوله القانون للطاعن ، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم استعماله والتقرير بالاستئناف بشخصه ، وكانت المحكمة إذ لم تأخذ بالشهادة الطبية يجوز أن تكون متأثرة بما قرره من أنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالاستئناف بواسطة وكيل — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٨١)

القضية رقم ١٦٧ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه . قتل خطأ . إصابة خطأ . إدانة المتهم في هاتين الجريمتين دون بيان
الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أنها هي التي سببت وفاة أحد المجنئ
عليهما . قصور .

إذا كان الحكم إذ انتهى إلى إدانة المتهم ومعاقبته عن جريمتي القتل والإصابة
الخطأ ، لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف
انتهى إلى أن هذه الإصابات هي التي سببت وفاة المجنئ عليه الأول ، فإنه يكون
حكماً قصراً متعيناً تقضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة أحمد علي المعداوي (الطاعن الأول) بأنه تسبب من غير
قصد ولا تعمد في قتل جميل سيف عبد القدوس وإصابة الأومباشي مؤمن
أبو سيف مسعود بالإصابات الميئنة بالتقرير الطبي ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله
وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قادسيارة نقل بسرعة وبمحالة ينجم عنها
الخطر واتجه بها إلى يمين الترام خط ٢٣ وفي نفس اتجاهه فاحتكت السيارة بالترام
إذ لم يتخذ الحيطة اللازمة ، فصدم المجنئ عليهما بالسيارة التي أسقطتهما على الأرض
وأصيب المجنئ عليه الأول بالإصابات التي أودت بحياته ، وأصيب الثاني
بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ، وطلبت عقابه بالمسأدين ٢٣٨ و ٢٤٤
من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني : ١ - مؤمن أبو سيف وطلب الحكم

له قبل المتهم وعلى السيد أبو الذهب صاحب شركة أبو الذهب للنقل بالسيارات
”بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية“ متضامنين بمبلغ مائتي جنيه على سبيل
التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة. و٢ - ورثة جميل سيف عبد القدوس
وهم والده سيف عبد القدوس عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على القصر فائزة
ومهير وماري أولاد ابنه المرحوم جميل سيف عبد القدوس ووالدته الست أجيئا
يعتقوب وزوجته الست دولت جرجس ، وطلبوا الحكم لهم قبل المتهم والمسئول
مدنيا بمبلغ ألفي جنيه بصفة تعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة
الموسكى الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام المذكورتين بحبس المتهم
سنة شهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . وثانيا : فى الدهوين
المدنيتين - بإلزام المتهم والمسئول مدنيا متضامنين بأن يدفعوا لمؤمن أبو سيف
المدعى الأول خمسين جنيها تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة لهذا المبلغ ومائة
قرش مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت ما عدا ذلك . وبالإلزام بهما أيضا بأن يدفعوا
متضامنين لورثة جميل سيف خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومائتي
قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف هذا
الحكم كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعين بالحقوق المدنية ،
ومحكمة مصر الابتدائية نظرت الاستئنافات المذكورة وقضت حضوريا للمدعين
بالحقوق المدنية والمسئول مدنيا وفى غيبة المتهم - بقبولها شكلا وفى الموضوع
بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة وللتعويض المقضى به للمدعى مدنيا مع
إلزامه بالمصروفات المدنية الاستئنافية عن هذه الدعوى وتعديله بالنسبة للتعويض
المحكوم به لورثة المرحوم جميل سيف وإلزام المتهم والمسئول بأن يدفعوا لهم
متضامنين ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وخمسة جنيهات
مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المسئول عن
الحقوق المدنية فى الحكم الأخير بطريق النقض ، وقدم تقريرين بأسباب طعنه ،
وقد قيد طعنه بجدول النيابة برقم ١١٨٩ سنة ١٩٥١ وبيجدول هذه المحكمة
برقم ١٧٠٧ سنة ٢١ القضائية . ومحكمة النقض نظرت هذا الطعن وقضت
بقبوله شكلا وبوقف السير فيه حتى يصبح الحكم نهائيا بالنسبة للمتهم . وبتاريخ

٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة مصر الابتدائية حكماً في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وألزمت المتهم بمصروفاتها المدنية الاستثنائية . فطعن المحكوم عليه "المتهم" في حكم المعارضة بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعن "المتهم" على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه قصور في التسبب إذ دانه بجريمة القتل والاصابة الخطأ دون بيان نوع الاصابات التي بالمجنى عليهما والركن الماسد لجريمة القتل الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ وبين وفاة المجنى عليه الأول .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليهما فسببت هذه الصدمة وفاة المجنى عليه الأول وإصابة المجنى عليه الثاني ، وأشار إلى أقوال شهود الاثبات والنفي فإنه انتهى إلى إدانة الطاعن ومعاقبته عن جريمة القتل والاصابة الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الاصابات هي التي سببت وفاة المجنى عليه الأول — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصراً متعينا نقضه دون الحاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة للمتهم الطاعن يستتبع حتماً نقضه بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ . مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأمانة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٨٢)

القضية رقم ١٩٥ سنة ٢٥ القضائية :

تقضى . ميعاد الطعن . غايته .

إن مقتضى المواد ٣١٢ و ٤٢٤ و ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، هو
أن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يجب أن يحصل في خلال الثمانية عشر يوما
التالية للحكم ، إذا كان قد ختم وأودع قلم الكتاب وتيسر لمصاحب الشأن الحصول
على صورة منه في الثمانية الأيام التالية للنطق به ، فإذا تعذر ذلك امتد الميعاد إلى عشرة
أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم على أن لا يتجاوز الميعاد في أية حال أربعين
يوما من تاريخ صدور الحكم (١) .

الوقائع

رفع عبد الحميد عبد الله غيبة هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة مصر الجديدة ،
ضد الطاعن اتهمه فيها بأنه : أوقف صرف الشيك المظهر له ، وطلب محاكمته
طبقا للمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والحكم له قبله بمبلغ قرش
صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة .
ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بتفريم المتهم
تعمدا قرش وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية قرشا صاغا على سبيل
التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ، فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة مصر

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية

رقم ١٦٤ سنة ٢٥ القضائية .

الابتدائية قضت حضوريا بعدم جوازه ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٤ ، فقرر الطاعن بالطعن فيه بتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، ولكنه لم يقدم أسباب طعنه إلا في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٤ .

ولما كانت هذه المحكمة قد قضت بحكمها الصادر في الطعن رقم ١٠٠٥ سنة ٢٤ القضائية بأن مقتضى المواد ٣١٢ و ٤٢٤ و ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو أن التقرير بانطعن وتقديم الأسباب يجب أن يحصل في خلال الثمانية عشر يوما التالية للحكم ، إذا كان الحكم قد ختم وأودع قلم الكتاب وتيسر لصاحب الشأن الحصول على صورة منه في الثمانية الأيام التالية للنطق به ، فإذا تعذر ذلك امتد الميعاد إلى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم ، على أن لا يتجاوز الميعاد في أية حال أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم - لما كان ذلك وكان قد مضى على صدور الحكم المطعون فيه مدة أربعين يوما دون أن تقدم أسباب الطعن فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار، وبحضور البادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٨٣)

القضية رقم ٧٧ سنة ٢٥ القضائية :

تحقيق . لإجرائه بمعرفة عضو نيابة في غير دائرة اختصاصه . البطلان الذي يترتب على ذلك .
هو بطلان نسبي . عدم تمسك محامي المتهم الذي حضر التحقيق بالبطلان . يسقط الحق في الدفع به
(م ٣٢٣ - ج) .

إن البطلان الذي يترتب على إجراء عضو النيابة تحقيقا في غير دائرة اختصاصه
هو بطلان نسبي . فإذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يتمسك
ببطلان التحقيق عند إجرائه ، فإن الحق في الدفع به يسقط عملا بنص
المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير
الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والبند رقم ١٢ من الجدول الملحق به ، فقررت الغرفة بذلك . وأمام محكمة جنايات
بور سعيد دفع الحاضر عن المتهم أولا : ببطلان القبض والتفتيش . وثانيا :
ببطلان إجراءات التحقيق ، والمحكمة رفضت هذين الدفعين ، ثم قضت حضوريا
عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه .
والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم بني على إجراءات باطلة ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن تمسك ببطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش ، واستند إلى عدم جدية التحريات التي قام بها ضابط المباحث والمخبر ر.ضيان أحمد غنيم ، وإلى أن الإذن صدر بتفتيش شخص ومقهى عبد الله أحمد عثمان والطاعن ، ولكن لم يستدل على شخص بذلك الاسم ، مما يبطل التحريات التي قام بها البوليس ، وحصل بمقتضاها على أمر التفتيش ، كما تمسك ببطلان إجراءات تحريز المضبوطات استنادا إلى أنها لم تحرز بحضور المتهم ، ولم يحضر بذلك في مواجهته ، عملا بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتمسك كذلك ببطلان تحقيق النيابة استنادا إلى أن الذي قام به هو الأستاذ هلال الفرضاوى وكيل نيابة قسم ثانى الإسماعيلية ، في حين أن الواقعة حصلت في دائرة قسم أول - تمسك الدفاع بهذه الدفوع كلها ، ومع ذلك قضت المحكمة بإدانة الطاعن ، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن المحكمة قضت في الدعوى دون سماع أقوال شاهد الإثبات عبده عبد الحميد على الرغم من تمسك الطاعن بسماع شهادته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجريمة التي دان الطاعن بها ، وتحدث عما دفع به المتهم من بطلان إذن التفتيش والتحريز فقال : " وحيث إن المتهم دفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات ، بمقولة إن التحقيق لم يسفر عن أن عبد الله أحمد محمد عثمان الذي صدر الإذن بتفتيشه مع المتهم هو صاحب المقهى ، ولم يتخذ ضد هذا الأخير أى إجراء مما يدل على عدم جدية تلك التحريات . وحيث إنه بالرجوع إلى إذن النيابة بالتفتيش : تبين أنه حقيقة يتضمن تفتيش شخص عبد الله أحمد محمد عثمان ومسكنه ومقهاه - وبالرجوع إلى التحقيقات تبين أنه لم يكن موجودا عند ضبط الواقعة ، وأنه لم يمكن الاستدلال عليه ، مما دنا إلى عدم تفتيش شخصه أو مسكنه ، إذ يبدو أنه علم بالحادث فاختفى ، مما لا يمكن أن يؤثر بأى حال من الأحوال على صحة إذن التفتيش أو القبض والتفتيش بالنسبة

للتهم — أما القول بأن عبد الله أحمد محمد عثمان إنما هو شخص خيالي ، فغير صحيح ،
إذ أن التابعى أحمد البساطلى مالك المفهى قرر فى التحقيقات التى أجرتها النيابة أنه
أجرها إلى عبد الله أحمد محمد عثمان هذا من شهرين ، وقدم عقد الإيجار المحرر
بينهما للمحقق ، بل إن شاهد النفى الأول نفسه قرر أن صاحب القهوة اسمه
عبد الله ، وأن المتهم عامل بها ، مما يقطع بأن التحريات كانت صحيحة ، وأن
إذن التفتيش صحيح . وحيث إن المتهم دفع كذلك ببطلان إجراءات التحريز
مستندا على المادة ٧١ من قانون الإجراءات الجنائية ، بمقولة إن الضابط
لم يضع المضبوطات فى حوز أمام المتهم . وحيث إن المادة سالفة الذكر غير
خاصة بما ذكره الدفاع عنها ، ولعله قصد المادة ٦٥ من القانون المذكور التى
توجب وضع الأشياء والأوراق التى تضبط فى حوز مغلقة ، وتربط كلما أمكن
ذلك ، ويختم عليها . وحيث إنه بالرجوع إلى أوراق الدعوى تبين أن النيابة
العامة أخطرت بالحادث فور وقوعه ، فانتقل أحد وكلائها لإجراء التحقيق
فى نفس اليوم ، وقام بتحريز المضبوطات ثم ختمها أمام المتهم دون اعتراض
منه مما لا ينعى المحكمة معه إلا رفض ذلك الدفع ، لما كان ذلك ، وكان ما ذكرته
المحكمة من أسباب لرفض هذين الدفوعين يؤدى إلى ما انتهت إليه ، وإلى أنها
اطمأنت إلى جدية التحريات التى أصدرت النيابة أمر التفتيش تأسيدها عليها ،
كما اطمأنت إلى سلامة إجراءات التحريز وإلى أنه لم يحصل عيب بالمضبوطات ،
وكان تقدير جدية التحريات متروكا لمن يصدر الإذن تحت إشراف محكمة
الموضوع ، وقد أقرته على سلامة تقديره ، وكان قانون الإجراءات الجنائية
لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون الإجراءات
الجنائية وما بعدها — لما كان ما تقدم ، فإن هذين الوجهين يكونان على غير
أساس . ولما كانت المحكمة إذ رفضت التأجيل لإعلان الشاهد عبده عبد المجيد
الذى تغيب بآخر جلسة ، بررت ذلك ” بأنها أيقنت أن الطاعن إنما يرمى إلى

مجرد التسوية ، خاصة بعد أن تنازلات النيابة عن التمسك بشهادة هذا الشاهد ، ولم يسبق أن تمسك الدفاع بإسماع أقواله ” ، وكان ما قرره المحكمة في ذلك مما يدخل في حدود سلطتها — لما كان ما تقدم ، وكان قد بان لهذه المحكمة من المفردات التي أمرت بضمها تحقيقا للطعن ، أن محاميا حضر أثناء التحقيق مع الطاعن بالنيابة ، ولم يتمسك بإعلان التحقيق عند إجراءاته ، وكان الإعلان في هذه الحالة بطلانا نسبيا ، فتمد سطر الحق في الدفع به عملا بنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه بوجه عام . لإيراد المحكمة في ختام حكمها ما لا يتفق وما ذكرته من بيان
لواقعة الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم . يجب الحكم بما يوجب
قضاه .

إذا كانت ما أوردته المحكمة في ختام حكمها لا يتفق وما ذكرته من بيان
لواقعة الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم ، وكان
لا يمكن للمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى
مع اضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها ، وعدم استقرارها الاستقرار
الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فإن الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضدهم الثلاثة بأنهم : الأول - أحرز بقصد
التعاطي والاتجار مواد مخدرة " حشيشا وأفيونا " بدون ترخيص . والثاني
والثالث - بصفتهما صاحبي محل عمومي " مقهى " سمحا بتعاطي المخدرات فيه ،
وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بالنسبة للأول و ١ و ١٨ و ٣/٣٥ و ٣٦ و ٣٨ من القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بالنسبة للثاني والثالث . وأمام محكمة بندر دمنهور الجزئية
دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش ، وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى
قضت حضوريا ، أولا - بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه

أربعمئة جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة، وذلك عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب
و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وثانياً - بحبس المتهم
الثاني ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريم المتهم
الثالث عشرة جنيهات وذلك تطبيقاً لمواد الاتهام المطلوب محاكمتها بها مع المواد
٢٧ و ٤٣ و ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، وثالثاً - بغلق المقهى
موضوع الجريمة مدة شهرين . فاستأنف المحكوم عليهم الثلاثة ، ولدى نظر
الدعوى أمام محكمة دمنهور الاستئنافية تمتعت الحاضر مع المتهم الأول بما سبق
أن دفع به أمام محكمة أول درجة من بطلان التفتيش ، والمحكمة المذكورة قبلت
الدفع ، ثم قضت حضورياً في موضوع الاستئناف بقبوله شكلاً وفي الموضوع
بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين الثلاثة مما أسند إليهم عملاً بالمادتين ١/٣٠٤
و ٢/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فقرر رئيس نيابة دمنهور بالظعن
في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنمى النيابة على الحكم المطعون فيه أنه بنى على أسباب
متضاربة ، ذلك بأنه بعد أن سلم بحصول الواقعة كما رواها الشهود ، عاد وأبدى
هدم الطمأنينة إلى أقوالهم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أثبتت في موضع
من حكمها "وحيث إن الثابت من أقوال ضابط المباحث في محضر ضبط الواقعة
بجلسة ١٩٥٤/٥/٢ أمام محكمة أول درجة أنه قام بتفتيش رواد المقهى ، وقد شهد
كونستابل المباحث والبوليس الملكى محمد العطار بمحضر الضبط بما يؤيده هذه الرواية
كما قرر شاهدان من المتهم الأول "الثاني والثالث" بمحضر الضبط بما يؤيدها
أيضاً مقرران أن تفتيشهما رواد المقهى ، تم قبل العثور على المخدرات المضبوطة
وهذه الأقوال قاطعة في الدلالة على أن المتهم الأول لم يلق بالمخدرات طواحية
واختياراً ، إنما ألقيها تحت تأثير الخوف لئلا يفتش بعد أن رأى الضابط

يفتش رواد المقهى ، لذلك لا تكون حالة التلبس قائمة طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض " وأثبت في موضع آخر "وحكم بأن مشاهدة رجل البوليس للمتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق كنهه ، بل ظنه استنتاجا من الظروف أنه مخدر ، لا يعتبر من حالات التلبس ، كما هو معرف في القانون (نقض ١٩٤٩/١/١٠ المحاماة سنة ٣٠ رقم ١٨ ص ١٤) الأمر المنطبق على واقعة هذه الدعوى حسبما وضع من شهادة الضابط والكوستابل والخبر عهد المطار ، إذ أجمعوا على أن المتهم أزاح شيئا على البك ، وبعد ذلك بصريح العبارة أنهم لم يتحققوا كنه هذا الشيء ، بل ظنوه استنتاجا أنه مخدر ، ومن ثم فهذا لا يجرم الجرمية في حالة تلبس وقت ضبط المتهم الأول وتفنيشه " ثم أثبتت في ختام حكمها "وحيث فضلا عن ذلك ، فإن المحكمة لا تطمئن إلى واقعة إزاحة المتهم الأول للمضبوطات من على البك ، وتستشف من الوقائع السالف سردها أنه قصد بذكر هذه الواقعة تصحيح إجراءات باطلة وخلق حالة تخلى المتهم عن المخدر وليس أدل على ذلك من استدلال معاون المباحث على إلقاء الفئجان المضبوط في حضرتة بأنه كان ساخنا ، فهو بذلك ينشئ دليلا على أنه ألقى أمامه ، ومفاد ذلك بأنه لم ير المتهم وقت إلقائه في الماء ، وعلى ذلك فلا تطمئن المحكمة إلى شهادته في هذا الشأن " . ولما كان ما أورده المحكمة في ختام حكمها لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصاتها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم ، وكان لا يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى مع اضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنها ، وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة - لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الطعن .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تحقيق . قبض . تلبس . صورة واقعة .

(ب) تلبس . هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

- ١ - إذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما أيتبينوا حقيقة أمرهما ، فإذا فرا عقب ذلك وألفيا بلغافين قبل الامساك بهما ، فإن ذلك يتوافق معه من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفى لاعتبار حالة التلبس فائمة ويبيع لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وتسليمهم إلى أقرب مأموري الضبط الفضائي .
- ٢ - إن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما حازا وأحرزا جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الانهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢٠١ و ٧ و ٢٣ ج ٣٥٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول (أ) الملحق به ، فصدر قرارها بذلك في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنايات الاسكندرية سمعت الدعوى ، وأمامها دفع الحاضر عن المتهمين بطلان القبض والتفتيش ، وبعد أن أتمت سماعتها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن مبنى طعنه هو أن الحكم المطعون فيه بى على إجراء باطل ، وشابه القصور ، إذ دان الطاعن بجريمة إحراز المخدر بمقولة إنه كان عند القبض عليه في حالة من حالات التلبس تبيح القبض والتفتيش بغير حاجة لاستئذان السلطات المختصة ، مع أن وقائع الدعوى تنقض ذلك ، وعلى فرض أن الطاعن الأول كان في حالة تلبس ، فإنها لا تمتد إلى الطاعن الثاني ، ومن ثم يكون القبض عليه قد وقع باطلا ، فلا يعتد بالدليل المستمد منه . وإذا قطع الحكم بأن اللغاقين اللتين وجدتا بالحديقة وبهما المخدر للطاعنين ، واتخذ من إنكار الطاعن ملكيته لمبلغ ٥١ جنيا و ٤٥٠ مليا المقول بضبطه منه دليلا على إحراز المخدر ، مع ما في ذلك من إرهاب لوقائع الدعوى وتحميلها أكثر مما تحتمل ، ومع أن الضابط أخطأ في بيان المالك لمبلغ ٥١ جنيا و ٤٥٠ مليا وذكر أنه يخص الطاعن الثاني ، في حين أنه ضبط مع الأول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها ورد على ما يثيره الطاعن بقوله ” ومن حيث إن محامي المتهمين دفعا ببطلان القبض والتفتيش بما أسفر عنه ، بمقولة إن المتهمين لم يكونا في حالة تلبس تحول لرجلي السلطة مطاردتهما والقبض عليهما بما اضطرها إلى التخلص من المخدر الذي كانا يحملانه وهما في قبضة رجل البوليس ، وهذا القول مردود عليه بأنه متى كان رجلا السلطة قد ارتابا في أمر المتهمين لسلوكهما طريقا غير مطروق لأمثالها عادة في منطقة تعددت فيها حوادث السطو وهما يتلفتان خلفهما بحالة تزيد اشتباه الجنديين في أمرهما ، فإن من حقهما أن يستوقفوهما للتحقق من شخصيتهما ومقصدهما ، فإذا ما وليا الادبار بخرى خلفهما الجنديان ، فالتى

أحدهما وهو المتهم الأول باللقافة داخل سور الحديقة قبل أن يلحق به الشاهد الثاني ، فإن ذلك منه يعتبر تخليا عن حيازتها وتركها لأي حق له فيها مما يخول كل من يجدها أن يلتقطها ، فإذا ما أخذها رجل البوليس ووجد بها المخدر فإن حالة التلبس بالإحراز تقوم ، ويكون التفتيش اللاحق محرما ، حتى ولو كان المتهم قد أُلقي بالمخدر ورجل السلطة يلاحقه لاشتباكه في أمره ، ومتى قامت حالة التلبس بالنسبة لأحد المتهمين ، فإنها تقوم بالنسبة لزميله ، لأنهما كانا يسيران سويا ، ثم فراقا سويا ، مما أكد لدى رجل السلطة مساهمتها في الأمر الذي نشأت فيه حالة التلبس ، هذا إلى أن الثابت من شهادة الشهود أن الشاهد الأول كان يتابع المتهم الثاني بالصياح قائلا (امسك حرامي) مما يوجب على جندى الدرك الشاهد الثالث ضبطه حتى يتبين سبب متابعة الناس له بالصياح ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن استيقاف رجل البوليس للطاعن ، ومن كان معه وما أعقبه من فرارهما وإلقاء المخدر ، وقيام حالة التلبس تبعا لذلك ، في محله ، ولا مخالفة فيه للقانون ، ذلك بأن الطاعن قد وضع نفسه في وضع يدعو للريبة ، فكان من حق رجل البوليس أن يستوقفهما ليتبين حقيقة أمرهما ، أما وقد فراقه عقب ذلك ، وألقيا باللفافتين قبل الامساك بهما ، فإن ذلك يتوافر من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة ، ويبيح لرجال السلطة العامة إحضار الطاعن ومن كان معه وتسليمهما إلى أقرب مأمرى الضبط القضائي — لما كان ما تقدم ، وكان التلبس وصفا ينصب على الجريمة لاصل مرتكبها ، فإن إلقاء الطاعن الأول اللقافة ومتابعة الطاعن الثاني للجري يبيع متابعته لما في ذلك من الدلالة على أنه ضالع مع الطاعن الأول في ارتكاب الجريمة وعلى صلة به . ولما كان ما أثاره الطاعن للشك في إلقاء اللقافة داخل الحديقة ، ماهو إلا جدل في تقدير الوقائع والأدلة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ما دامت محكمة الموضوع قد اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها في حكمها وفي حدود سلطتها التقديرية بأن كلا من الطاعنين أُلقي لقاافة تبين من الفحص الكيميائي أنها أفيون . ولما كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع ما يزعمه في طعنه من أن الضابط أخطأ في بيان من ضبط معه مبلغ ٥١ جنبا و ٤٥٠ مليا ، فلا يقبل منه التحدث فيه لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور المادة الأستاذة : حسن داود ،
ومحمود ابراهيم إسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٨٦)

القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) بلاغ كاذب . لا يشترط لتوفر الجريمة أن يكون التبليغ بالكتابة .
(ب) نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في حالة التمدد المنوي للجرائم .

١ - القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكتابة ، بل يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه بمقابلة في أثناء التحقيق معه ما دام الادلاء به قد حصل عن محض إرادته ومن تلقاء نفسه .
٢ - إذا كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جرمي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه وكان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائي الواحد يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى واحدة فلا جدوى للمتهم من النعي على الحكم إغفاله التحدث عن جريمة القذف ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم من أجلها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - أبلغ كذبا مع سوء القصد النيابة العامة ضد المطعون ضدهما (القائمقام فوزي الديب والبكاشي حسين محمود رجب) بأمور لو صحت لا ستوجبت معاقبتها وذلك بأن أبلغ ضدهما بأنهما

يستغلان نفوذهما ويلفقان ضده القضايا وبأن أولهما طلب منه مبلغا على سبيل الرشوة - وثانيا - قذف عاتق في حق الموظفين العموميين سالف الذكر لسبب أداء وظيفتهما بصفة أولهما مفتشا لبوليس قسم الميناء وبصفة الثاني مأمورا لهذا القسم بأن أسند إليهما أمور لو صدقت لأوجبت عقابهما واحتقارهما عند أهل وطنهما بأن نسب إليهما كذبا أنهما يستغلان نفوذهما ويلفقان ضده القضايا وأن أولهما طلب منه مبلغا على سبيل الرشوة - وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات - وقد ادعى بحق مدنى كل من القائمقام فوزى الديب والبكاشى حسن محمود رجب قبل المتهم وطلبا أن يحكم لهما عليه بمبلغ واحد وخمسين جنيها مصريا على سبيل التعويض المؤقت - وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الميناء الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بدفعين أولهما - بطلان المحاكمة وثانيهما - أن شروط جريمة البلاغ الكاذب وجريمة القذف المنسوب إلى المتهم غير متوافرة وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا عملا بمواد الانهاك : أولا - برفض الدفع المبدى من محامى المتهم ببطلان المحاكمة وبصححتها ، ثانيا - بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهمتين وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ، ثالثا - بإلزامه بأنه يدفع لكل من المدعين بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وإلزامه بالمصاريف المدنية . وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة لاسكندرية الابتدائية قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة المقضى بها والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وتأيبده فيما عدا ذلك وحملت المتهم مصروفات الاستئناف المدنية بلا مصاريف جنائية . فطمعن الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

” التقرير الأول المقدم فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ”

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شأنه القصور وأخطأ فى تطبيق القانون وبني على إجراء باطل إذ أثبت الطاعن بأدلة كافية صحة البلاغ المقدم منه وصحة

الوقائع التي أسندها إلى المجنى عليهما ، غير أن المحكمة أطرحت هذه الأدلة وقضت بإدانة الطاعن استنادا إلى أسباب لا تؤدي إلى إثبات كذب البلاغ وعلم الطاعن بكذبه وتوفر سوء القصد ونية الإضرار واعتبرت بلاغ الطاعن شاملا لواقعة الرشوة مع أن هذه الواقعة لم ترد في صلب البلاغ المقدم من الطاعن ، وإنما جاء ذكرها أثناء استجوابه في تحقيق النيابة ردا على أسئلة وجهت إليه مما لا يعتبر بلاغا بالمعنى الذي عناه القانون ، هذا إلى أن الطاعن طلب من المحكمة ضم ملف خدمة المجنى عليه الأول لإثبات أنه فصل من خدمة الحكومة في حركة التطهير كما طلب ضم أوراق تحقيق الشكوى رقم ٣٦ سنة ١٩٠٣ في تحقيقات نيابة اللبان لإثبات أن التصرف فيه لم يتم بعد ، خلافا لما يدعيه المجنى عليه المذكور من أن النيابة العامة أسرت بحفظها ولكن المحكمة ضربت صفحا عن هذين الطلبين . فأخت بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة البلاغ الكاذب التي دين الطاعن بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه الجريمة في حقه وهي تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما ، ولما كان القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكتابة ، بل يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه شفاها في أثناء التحقيق معه ما دام الإدلاء به قد حصل عن محض إرادته ومن تلقاء نفسه ، وكان ما أثبتته الحكم في هذا الصدد هو أن المبلغ (الطاعن) قدم إلى النائب العام بلاغا في حق المجنى عليهما تضمن "أنهما استغلا سلطة وظيفتهما في حرمانه من أشغاله البحرية ولفقاعليه القضايا بتحريض بعض رجال البوليس على الافتراء عليه بأنه اعتدى عليهما ، فلما سئل الطاعن في تحقيق النيابة عما ورد بهذا البلاغ أصر على ما جاء فيه ، وأضاف إليه أن المجنى عليه الأول طلب منه في ختوة أن يدفع له مبلغ مائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل الترخيص له بالصعود إلى البواخر ومباشرة أعماله فيها " لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر كذب البلاغ وعلم الطاعن بكذب الوقائع المبلغ عنها ، كما استظهر ركن سوء القصد ونية الإضرار عند الطاعن ، وأورد على ثبوت هذه

العناصر أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وكان يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن تنازل بجلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٤ أمام المحكمة الاستئنافية عن ضم ملف خدمة المجنى عليه الأول ، وكانت المحكمة قد عرضت لطلب ضم الشكوى المشار إليها بوجه الطعن وردت عليه بقولها : "وقد عاد المتهم (الطاعن) تقدم شهادة عن شكوى قدمها ضد القائم مقام فوزى الديب وآخرين برقم ٣٦ سنة ١٩٥٣ تحقيقات نيابة اللبان وهذه الشكوى باقية بالتحقيق وخاصة بحصول المذكورين على رشوة . وحيث إنه من هذه الشكوى فلم يقدم المتهم صورة رسمية من تحقيقاتها رغم ترخيص المحكمة له بهذا الاجراء كما لم يبين المتهم علاقة هذه الشكوى بالدعوى الحالية ، اللهم إلا قوله إنها كانت سببا في فصل ذلك المدعى بالحق المدني من الخدمة . وحيث إن دفاع المتهم في خصوص تلك الشكوى مردود عليه بأن الإبلاغ عن أمر كاذب قد تحدثت وقائمه في الدعوى الحالية ، فلا يفيد من أمر ذلك اتهام القائم مقام المذكور في شكوى أخرى بالحصول على رشوة خصوصا وأن أمر هذه الشكوى لازال معروضا ولم ينته التحقيق فيه بعد ، كما أن الثابت من المستندات المقدمة بحافظة مستندات القائم مقام فوزى الديب والمرفقة بالمذكرة المقدمة بعد حجز القضية للحكم ينفي قول المتهم من أنه خرج من الخدمة بسبب تلك الشكوى إذ أن الثابت من كتاب وزارة الداخلية لمكتب كاتم الأسرار والمؤرخ ١٩٥٤/١/٣ يفيد أن القائم مقام قد أحيل إلى المعاش بناء على طلبه وبالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٣ مع ضم سنتين إلى مدة الخدمة وصرف الفرق " . لما كان ما تقدم وكان ما قالته المحكمة من ذلك يصالح ردا سليا يبرر رفض طلب ضم الشكوى فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له وجه .

(التقرير الثانى المقدم فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤)

من حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى هو أن الحكم شابه القصور وبني على إجراءات باطلة إذ جاء الحكم الابتدائى خاليا من بيان المصادر التى اعتمد عليها فى قضائه بالإدانة وهل هى تحقيقات البوليس أو النيابة أو التحقيقات

التي أجرتها المحكمة ، كما لم يبين الحكم . وطن شهادة الشهود من هذه التحقيقات ، كذلك أغفلت المحكمة ضم القضايا التي لفقها المجنى عليهما على الطاعن ودل هذا الأخير على أرقامها ، وما كان لها أن تتعرض في حكمها لهذه القضايا ونصف الأحكام الصادرة فيها بأنها نهائية وتؤسس عليها توفر القصد الجنائي دون أن تضمها وتطلع عليها ، إذ من المحتمل أن يظهر من أسباب هذه الأحكام صحة ما نسبته الطاعن إلى المجنى عليهما وأن يكون بعضها قد صدر بالبراءة كالحكم الصادر في القضية رقم ٢٩٣٥ سنة ١٩٥٤ جنح اسكندرية المستأنفة ، فضلا عن عدم قيام التلازم بين علم الطاعن بكذب البلاغ وبين الحكم نهائيا في تلك القضايا بالإدانة .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أورد أقوال شهود الإثبات على أنها مستقاة من مجموع التحقيقات ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أن هذه الأقوال ليس لها أصل في تلك التحقيقات ، أو أنها تخالف الثابت فيها ، وكان يبين من مراجعة الأوراق ومفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة بالجلسات ولا بالمذكرات المقدمة منه ضم قضايا وإنما أشار بالحكم الابتدائي إلى القضايا رقم ٥٢٥ سنة ١٩٤٩ جنح الميناء و ٨٣٣ سنة ١٩٤٩ جنح الميناء و ٩٥١ سنة ١٩٤٩ جنح الميناء و ٦٠٨ سنة ١٩٥٢ جنح الميناء وبين أن المجنى عليه الأول ذكر أرقام هذه القضايا مستدلًا بها على كثرة سوابق الطاعن واعياده على الاعتداء بالقوة والعنف على رجال البوایس مما دعاه إلى عدم الترخيص له بمزاولة الأعمال المتصلة بالبوایر في ميناء الإسكندرية ، لما كان ذلك ، وكان الواضح من المفردات أن ملفات القضايا الثلاث الأولى سبق للنيابة أن ضمتها إلى التحقيقات وما زالت مضمومة إليها إلى الآن وتبين من الاطلاع عليها أنه صدرت فيها جميعا أحكام نهائية على الطاعن بالحبس أو بالغرامة لارتكابه جرائم إهانة وتعد على رجال البوایس أما القضية الرابعة وهي رقم ٦٠٨ سنة ١٩٥٢ جنح الميناء فقد أثبتت النيابة في محضر التحقيق الذي أجرته نتيجة اطلاعها عليها

ومحصل ما أثبتته هو أنها اتهمت الطاعن في تلك القضية بأنه مع آخرين في يوم ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ تعدوا على عسكري بوليس وقدمته للمحكمة فقضت المحكمة الجزئية بجلسة ١٩٥٢/٦/٢٩ حضوريا بتغريمه عشرة جنيهات فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة للتشديد ولم يفصل في الاستئناف بعد - لما كان ما تقدم ، وكانت القضية رقم ٢٩٣٥ سنة ١٩٥٤ جنح الاسكندرية المستأنفة التي يشير إليها الطاعن في طعنه ، لم يرد لها ذكر على لسانه في أى من محكمتي أول وثاني درجة وكان لا حرج على المحكمة إذا كانت قد ساقطت فيما ساقته تدليلا على عدم صحة الوقائع المبلغ عنها أن أحكاما قضائية صدرت بإدانة الطاعن في وقائع ادعى أنها لفقت عليه من المجنى عليهما مادام ثبت كذبه في أغلب الوقائع التي تضمنها بلاغه بموجب هذه الأحكام الصادرة بالادانة التي أصبحت نهائية فلأن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم شابه القصور إذ لم يتحدث عن أركان جريمة البلاغ الكاذب رغم أن الاتهام شمل الجريمتين وقضت فيهما المحكمة بالادانة وطبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات كذلك جاء وصف التهمة التي أقرته المحكمة خاليا من بيان موضوع البلاغ والجهة التي قدم إليها .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الوجه إذ الفعل الذي وقع منه كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، ولما كان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائي الواحد يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى واحدة ، فإن إغفال المحكمة التحدث عن جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب الطاعن عليها ، ولما كان الحكم قد بين في واقعة الدعوى موضوع البلاغ المقدم من الطاعن والجهة التي قدمه إليها وذكر أنه قدمه إلى النائب العام ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مؤدى الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه جاء خلوا من الأسباب لأنه أحال على الحكم الابتدائي بالنسبة لبيان واقعة الدعوى فحسب دون أن يقرر صراحة أنه اعتمد أسباب الحكم المذكور مما يعد قصورا مبطلا للحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أشار في صدره إلى أن واقعة الدعوى قد سبق بيانها على وجه التفصيل في الحكم الابتدائي مما يغنى عن تكرار ذكرها عرض لمناقشة دفاع الطاعن وتنفيذه ثم انتهى إلى تعديل عقوبة الحبس المقضى بها وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وذكر أنه يستند في ذلك إلى الأسباب التي أوردها وإلى الأسباب الأخرى التي أوردها محكمة أول درجة في حكمها والتي تأخذ بها وتعول عليها لما كان ذلك ، وكان للمحكمة الاستئنافية أن تحيل على أسباب الحكم الابتدائي بما في ذلك بيان واقعة الدعوى وتبجعاتها أسبابا بالحكمها فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما لا قصور فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور المادة الأستاذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، وامين عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٨٧)

ال قضية رقم ١٦٨ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) حكم - تسببه - سبق لإصرار - مثال لاستظهاره .
(ب) حكم - تسببه - ترصد - مثال لاستظهاره .
(ج) قرض - طعن لا مصلحة منه - لاجلوى من إثاونه - مثال في قضية قتل عمد مع
سبق الإصرار والترصد .

١ - إذا كان الحكم إذ تعرض سبق الإصرار قال "إن ظرف سبق الإصرار ثابت مما تقدم من أنه منذ خمسة أيام سابقة على الحادث سرق (فاف) محراث للمتهم ، واتهم المجنى عليه في المرفقة ورجحت الشبهات في نفس المتهم ضد المجنى عليه بأنه الذي سرق الناف أو على الأقل له يد في المرفقة عندما أخذ من المجنى عليه أربعين قرشا ورد الناف فتغيظ المتهم وغلت سراجل الحقد في نفسه وصمم على الانتقام من المجنى عليه وقتله ودبر الأمر في هدوء بعد أن استرد الناف قبل اقترافه الجريمة بيوم وأعد لذلك آلة قاتلة وهي فأس حتى إذا ظفر بالمجنى عليه ضربه بها في مقاتل وهي الرأس والأضلاع حتى مات " - فان الحكم بذلك يكون قد استظهر سبق الإصرار ودلل على توافره تدليلا سائغا .

٢ - إذا كان الحكم إذ تعرض لظرف الترصد قال "وحيث إن ظرف الترصد ثابت أيضا من أن المتهم وهو قريب في السكن للمجنى عليه ، ويعرف الطريق الذي يسلكه الأخير في غدواته وروحاته إلى منزله فترصد له في هذا الطريق صباح يوم الحادث حتى إذا رآه مقبلا نحو منزله انهال عليه بالفأس حتى

قضى عليه“ — فإن الحكم يكون بذلك قد استظهر ظرف التردد ودال على توافره تدليلا سائغا .

٣ — لا جدوى لاتهم من التمسك بقصور الحكم في استظهار ظرف سبق الإصرار والترصد ما دامت العقوبة اعكوم بها عليه وهي الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة مقررة لجرمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا تردد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل محمد محروس عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد ، بأن اتوى قتله وأعد لذلك آلة قاتلة ”فأسا“ وترصد له في طريقه إلى منزله حتى إذا ما ظفر به ضربه عدة ضربات على رأسه وجسمه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لما كتبه بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضورها — عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة ”أبوزيد محمود سعيد“ بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ دان الطاعن بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد استنادا إلى أسباب لا تؤدي إلى توافر هذين الطرفين ، كما اعتمد في إدانة الطاعن على شهادة أمينة على الشافعي وأحمد حسن حلقة مع اختلاف أقوالهما بشأن لون الجلباب الذي كان يلبسه الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجرمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي

إلى ما رتبته عليها ، وتعرض لسبق الإصرار والترصد فقال . "وحيث إن ظرف سبق الإصرار ثابت مما تقدم من أنه منذ خمسة أيام سابقة على الحادث سرق (ناف) محراث لئتهم ، واتهم المجنى عليه في السرقة ورجحت الشبهات في نفس المتهم ضد المجنى عليه بأنه الذي سرق الناف أو على الأقل له يد في السرقة عندما أخذ من المجنى عليه أربعين قرشا ورد الناف فتغيظ المتهم وعات مراجل الحقد في نفسه وصمم على الانتقام من المجنى عليه وقتله ودبر الأمر في هدوء بعد أن استرد الناف قبل اقترافه الجريمة بيوم وأعد لذلك آلة قاتلة وهي فأس حتى إذا ظفر بالمجنى عليه ضربه بها في مقاتل وهي الرأس والأضلاع حتى مات . وحيث إن ظرف الرصد ثابت أيضا من أن المتهم وهو قريب في السكن للمجنى عليه ويعرف الطريق الذي يسلكه الأخير في غدوانه وروحانه إلى منزله وترصد له في هذا الطريق صباح يوم الحادث حتى إذا رآه مقبلا نحو منزله انهال عليه بالفأس حتى قضى عليه" ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد استظهر ظرفي سبق الإصرار والرصد ، ودان على توافرها تدليلا سائغا ، وكان لا جدوى للطاعن من التمسك بهذا السبب من الطعن ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه وهي الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة مقرررة لجريئة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد ، لما كان ذلك ، وكان اختلاف شاهدي الرؤية في بيان اون ثوب الطاعن لا يقدح في صحة شهادتهما ، مادامت المحكمة قد ارتاحت لها ، ودانته استنادا إليها ، وإلى الأدلة الأخرى التي أوردتها في حكمها ، وهي تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأفاضلة : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٨٨)

القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٥ القضائية :

قتل عمد . نية القتل . تقدير قيامها لدى الجاني . موضوعي . استعمال آلة قاتلة بطبيعتها في
إحداث الجرح بالمجنى عليه قصدا وإصابته في مقتل من مسافة قريبة . لا يقتضي حتما توافر نية القتل
لدى الجاني .

يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني متفية ولو كان قد استعمل
في إحداث الجرح بالمجنى عليه قصدا ، آلة قاتلة بطبيعتها (مسدسا) وكان المقذوف
قد أصاب من جسمه مقتلا من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلي يضمه الجاني
ويطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه
وتقصي ظروف الدعوى وملابساتها ، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها
موضوعي بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي
بينها وأسس رأي عليها من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه قتل مجد سويلم الخولي عمدا بأن
أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضي الاحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لئلا يكتفى بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر ذلك .
ومحكمة جنايات الزنازيق قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون
العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاينة أحمد فضل الهواري بالحبس مع الشغل
ج (١٦) .

لمدة سنتين وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سالفى الذكر قد أطلق النار عمدا على المدعو محمد سويلم الخولى فأحدث به الاصابات الموضحة بالصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ، ولكن الاصابات أودت بحياته . فطعن الطاعن هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو تناقض الحكم فى أسبابه ذلك بأن المحكمة وإن كانت استخلصت أن الطاعن أطلق النار عمدا على المجنى عليه بقصد إصابته فى بطنه غير أنها مع ذلك نفت توفرية القتل امتنادا إلى أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التى استخلصتها ، إذ أن تعمد إصابة المجنى عليه فى البطن وهو من المواضع القاتلة — يتلزم فى العقل والمنطق مع قصد إزهاق الروح بحيث لو استبعدت نية القتل استبعدت معها لزمانية تعمد إحداث جرح يجسم المجنى عليه ، ولا يبقى بعد ذلك إلا أحد احتمالين وهما إما أن تكون الاصابة قد نشأت عن إهمال الطاعن وخطئه ، وإما أن تكون قد حدثت قضاء وقدرًا ولم يكن ثمة سبيل إلى معرفة أى الاحتمالين هو الواقع إلا بالتحقيق الذى حجبت المحكمة نفسها عن إجرائه اعتقادا منها أن الاصابة حدثت عن عمد ، ولا يرد على ذلك بأن العقوبة المقررة للمقضى بها مبررة لدخولها فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة القتل خطأ إذ لم تعرض المحكمة لبحث ركن الخطأ وهو الركن الجوهرى للجريمة للوقوف على ما إذا كان قد تحقق أو لم يتحقق ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحد الأدنى لعقوبة الضرب المقضى إلى الموت — حتى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات هو الحبس — على حين أن جريمة القتل خطأ يجوز الحكم فيها بعقوبة الغرامة فقط ، ولا يعلم الرأى الذى كانت تنهى إليه المحكمة لو أنها اعتبرت الجريمة قتلًا خطأ .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه "أن مواشى كانت قد سرقت من امرأة تدعى زينب أبو هاشم من أبو كبير ودلت التحريات على مشاهدة بعض الأهالى لبعض هذه المواشى لدى شخص اسمه إسماعيل الحكيم

من عزبة أولاد أحمد بلدة المجنى عليه الحالى فقبض على هذا الشخص وقتشت بعض منازل العزبة ولدى سؤال هذا الشخص قرر أنه اشترى بعض المواشي من المجنى عليه الحالى وأخيه على سويلم وفي يوم الحادث قام المتهم أحمد فضل الهوارى ومعه الضابط رياض محمد صبح في سيارة حتى وصلا لناعية طوخ القراموص. أخذوا معهما شيخ خفرائها ووصلوا إلى منزل المجنى عليه (محمد سويلم الخولى) فوجدوه مع زوجته ولما أفهموه مأموريتهم وطلبوا منه أن يرافقهم أبى فلما هددوه امتثل فأخذوه وأرادوا الذهاب لمنزل أخيه على سويلم الخولى وفي أثناء الطريق تجمع أهل العزبة وأرادوا افلات المتهم فهددهم أفراد القوة ولما وصلوا ومعهم المجنى عليه إلى منزل أخيه على سويلم سألوا زوجته عنه فلم يجده وعندها كان الناس قد تكاثروا وتوترت أعصابهم وألقى بعضهم من فوق أحد الأسطح طوبة أصابت المتهم في جبهته فأطلق عيارا على المجنى عليه أصابه ، فحاول أهل العزبة الاعتداء عليه وعلى أفراد القوة فخرجوا حتى أدركوا السيارة التى كانت تنتظرهم خارج العزبة فركبوها فتبعهم الناس فلم يجدوا ملجأ إلا تفتيش الخاصة واعتصموا به ثم أبلغوا الواقعة فضبطها البوايس ثم أبلغ النيابة فباشرت التحقيق".

ثم أورد الحكم على ثبوت وقوع جريمة الضرب المفضى إلى الموت من الطاعن أدلة من بينها شهادة زوجة القتيل وزوجة أخيه بأن الكونستابل الطاعن أطلق النار على المجنى عليه عمداً ، من مسافة قريبة وما أثبتته تقرير النصفة التشريحية من إصابته بجرح نارى فتحة دخول بالمنطقة الحرقفية اليسرى من البطن بأعلى التواء الحرقفى الأمامى اليسارى وانسكابات دموية قوية بعضلات الالية عثر فيها على مقذوف ريفولفر عياره ٤٥ ر بوصة ، وعرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعن فقال إنه اعترف عند سؤاله أول مرة فى تحقيق النيابة بأنه أطلق النار عمداً على المجنى عليه ليعيقه عند ما حاول الفرار وأنه عدل بعد ذلك عن هذا الاعتراف وأدلى برواية أخرى فى التحقيق هى أن المقذوف خرج من مسدسه عفواً على غير إرادة منه فأصاب المجنى عليه ، وقد الحكم هذه الرواية الأخيرة بقوله "إن المحكمة لا تأخذ بهذه الرواية للأسباب الآتية : أولاً - أن إشارة الحادث نفسها ذكرها أن المتهم أطلق النار على المجنى عليه ولو كان الطلق قد خرج غضباً عن المتهم لما

فات محرر الإشارة أو من أملاها أن يذكر ذلك : ثانيا - أن المتهم نفسه عندما سئل أمام النيابة لأول مرة قال إنه أطلق النار عمدا على المجنى عليه ، وإن كان قد برر ذلك بحالة التوتر الموجودة ومحاولة المجنى عليه أن يهرب مع أن أحدا لم يذكر أن المجنى عليه جرى ليهرب فضلا عن أن هذا يتنافى مع التقرير الطبي الشرعى الذى قرر أن الإصابة على مسافة ربع متر ولو كان قد جرى ليهرب لكانت المسافة أكبر من ذلك ، ثالثا - ما شهدت به حميدة عبد الفتاح القراموصى زوجة القاتل وفهيمه إبراهيم حسن زوجة أخيه من أن المتهم أطلق النار عمدا على المجنى عليه وأنه كان قريبا جدا منه قد تأيد بما جاء تقرير الصفة التشريحية من أن المسافة بينهما لا تزيد عن الربع متر ، وذلك خلافا لما ذكره شيخ الحفراء والمتهم نفسه من مسافة تزيد عن ذلك كثيرا ، رابعا - ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن اتجاه العيار كان أفقيا الأمر الذى يتفق مع التصوير . خامسا - ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى الخاص بفحص السلاح وبمدى صحة الدفاع الأخير الذى أثاره المتهم من أنه لا يمكن القول بصحة دفاع المتهم من أن أصبعه الذى كان على التلك يضغط كاملا عليه و بالتالى لم تحدث لفة كاملة وأن الإطلاق حدث من رجوع الزناد وسقوطه من نفسه لأنه يتحتم فى هذه الحالة أن توجد نغمة غير عادية بحركة الساقية . سادسا - أن التصوير الذى جاء بنهاية التقرير السالف الذكر من أنه يصح إذا حدثت حركة غير إرادية من إحدى اليدين إذا كانت الأخرى ممسكة بالمجنى عليه تصوير اقتراضى لم يقل به أحد فى التحقيق .

وخلص الحكم من ذلك إلى التمرير بأن المحكمة اقتنعت للاعتبارات التى ساقها ، بأن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه عن قصد وتعمد ، واستطرد الحكم بعد ذلك إلى التحدث عن نية القتل وقال إنها لم تتوفر للأسباب الآتية : أولا - إنه لم ينهت من التحقيقات وجود ضغينة أو نزاع بين المتهم وبين المجنى عليه . بل إن الذى ثبت على لسان جميع من شهدوا بما فيهم أهل المجنى عليه أنه لا يوجد بينهما نزاع أو عدا ، ثانيا - أن القوة بما فيها الكونستابل المتهم لم تكن هدفا لخطر جسم من أهالى العزبة ولا سيما المجنى عليه بالذات فإنه لم يثبت أنه أو أحدا من المجتمعين كان يحمل سلاحا أو أداة قاتلة ، ثالثا - أن المتهم كان قريبا جدا

من المجنى عليه عند إطلاق النار كما ثبت من تقرير الصفة التشريحية والعيار أصاب المجنى عليه في أعلى التواء الحرقفي الأمامي اليساري بمسافة ٣٠ سنتيمتراً ولو كان يقصد قتله لجعل هدفه من جسم المجنى عليه جزءاً أشد خطراً أو أقوى فتكاً وأسرع قضاءً وأعجل في إزهاق الروح مثل القلب أو أى جزء علوى من الجسم، رابعاً — أن الإصابة التي حدثت بالكونستابل المتهم والتي أطلق على أثرها العيار الذي أصاب المجنى عليه كانت من البساطة بحيث لم يتقرر لها علاج فلا يستساغ مع ذلك القول بأن المتهم عند ما أطلق النار على المجنى عليه إنما كان يقصد قتله بل الذي يستقيم والذي تؤيده ملايسات الواقعة أنه إنما أراد المساس بسلامة جسم المجنى عليه الذي كان سبباً فيما حدث ، وبقدر لا يصل إلى إزهاق الروح .

وحيث إنه لما كان يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني متفية ولو كان قد استعمل في إحداث الجرح بالمجنى عليه قصداً آلة قاتلة بطبيعتها وكان المقتول قد أصاب من جسمه مقتلاً من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلي يضممه الجاني وبطويه في نفسه ويستظهره القاضى عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتمضى ظروف الدعوى وملايساتها ، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعى بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي بينها وأسس رأيها عليها من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنايات المطعون في حكمها في حدود سلطاتها التقديرية قد أوردت أسباباً سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى نفي نية القتل عند الطاعن ، فإن ما ينعاه في هذا الصدد لا يكون له محل ، هذا إلى أنه لا مصلحة له فيما يثيره من جدل حول توفر نية القتل ما دام الحكم قد خلاص إلى استبعاد هذه النية وهو ما تتحقق به مصلحته . وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن محامى الطاعن دفع في جلسة المحاكمة بأن المقتول انطلق من المسدس بحركة من يد الطاعن لا دخل لإرادته فيها ، وأيده الطيب الشرعى في هذا التصوير وطلب محاميه من أجل ذلك استدعاء الطيب الشرعى لمناقشته في هذا الدفاع الذى يستند إلى تعليل قننى ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ، وفي ذلك إخلال بحق الطاعن في الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لهذا الطلب ورد عليه بقوله "إن الحاضر مع المتهم طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته بشأن السلاح المضبوط وكيفية الإصابة ولا ترى المحكمة محلا لإجابة هذا الطلب لأن الطبيب الشرعي فحص السلاح وقال عنه إنه جيد كما أنه استبعد دفاع المتهم الذي أبداه من ناحية مقوط الزناد من تلقاء نفسه إلا في حالة إمساك المتهم للسلاح بإحدى يديه والمجنى عليه باليد الأخرى الأمر الذي لم يقل به أحد بالتحقيق كما أن المحكمة فحصت السلاح بالجلسة فحفا دقيقا فلم تجد به عيبا أو خلا بغير أن أدخلت المظروف الفارغ به" وما قاله الحكم من ذلك يكفي لتبرير رفض طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الأستاذ . مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور اتسادة الأساتذة : مصطفى كامل ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٨٩)

القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) قرض . أسباب موضوعية . قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله .
من سلطة محكمة الموضوع .

(ب) دفاع . عدم حضور المحامي الموكل عن المتهم . حضور محام آخر عنه وطلبه تأجيل
الدعوى لحضور المحامي الأصيل . عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب . نذب محام آخر .
عدم اعتراض المتهم على ذلك أو تمسكه بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لا إخلال
بحق الدفاع .

(ج) دفاع . استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره .

١ - إن قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله أمر موكل
إلى محكمة الموضوع .

٢ - من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام
آخر أبدى سبب تغيبه ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فلم تستجب له المحكمة
ومضت في نظر الدعوى وسمعت مرافعة أمام آخر كانت قد تدبته في اليوم السابق
للمرافعة في الدعوى ، فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم
لم يبد أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر
الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

٣ - إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره
هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهشته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلب من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمما قبلته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فقرت بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ واليوند ١ و ١٢ من الجدول الملحق به — بمما قبلته المتهم أمين شحاته حمزه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الاختلال بحق الطاعن في الدفاع ، ذاك بأن محاميه الموكل كان قد كلف بالمرافعة في دور شهر أكتوبر سنة ١٩٥٤ في أكثر من عشر قضايا . وعقب ترافعه في اليوم الأول من دور الإنعقاد ، تقدم لمحكمة الجنايات بطلب تأجيل بعض هذه القضايا ومن بينها القضية الحالية التي كان محدد لنظرها آخر يوم من أيام الدور وذكر في الطلب مبررات التأجيل وفي اليوم السابق على الجلسة تقدم المحامي ثانياً إلى هيئة المحكمة ، بطلب آخر مستقل تضمن فوق الأسباب المشار إليها بالطلب الأول سبباً آخر هو أنه سوف يكون غائبا في يوم الجلسة ، لاضطراره للحضور أمام محكمة النقض للرافعة في طعن محدد لنظره جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ولم يتمكن المحامي من الحضور في تلك الجلسة أيضا لعذر طرأ عليه استوجب سفره بخافة إلى طنطا غير أن محكمة الجنايات التفتت عن هذا الطلب وسارعت إلى نذب أحد المحامين للدفاع عن الطاعن دون أن تخطر محاميه الموكل برغبته في نظر الدعوى وبعدها عن وعدا بالتأجيل فلما انعقدت الجلسة في صبيحة اليوم التالي طلب الحاضر عن المحامي الموكل التأجيل ولكنه فوجيء بحضور المحامي المتقدم ، فتمسك بطلب التأجيل ولما لم تجبه

المحكمة إلى طلبه انسحب من الجلسة واستمرت المحكمة في نظر الدعوى رغم أن المحامي المتدب لم يسبق المساء بدقائق الدعوى والاتصال بأقارب المتهم "الطاعن" ولم يكن لديه من الوقت ما يكفي لإعداد دفاعه . ويضيف الطاعن أنه لما كان من القواعد المقررة أنه لا يجوز للقاضي أن يعين للمتهم محاميا غير المحامي الذي اختاره هو إلا إذا بدا له من المحامي المختار ما يدل على أنه يعمل على تعطيل الدعوى وهو ما لم يقل به الحكم المطعون فيه فإن ندب المحكمة محاميا آخر دون إخطار المحامي الموكل بعدولها عما وعدت به يعد إخلالا منها بحق الدفاع مستوجبا لنقض الحكم .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه حضر من المحامي الموكل عن المتهم محام طالب التأجيل لانشغال المحامي الأصلي بالمرافعة أمام محكمة النقض ، كما حضر مع المتهم محام متدب ناقش شهود الإثبات مناقشة مستفيضة ثم أبدى دفاعه عن المتهم ، ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن المتهم اعترض على حضور المحامي المتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لما كان ذلك وكان قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع ، وكان من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عند محام آخر أبدى سبب تغيبه وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فلم تستجب له المحكمة ومضت في نظر الدعوى وسمعت مرافعة محام آخر كانت قد ندبته في اليوم السابق للمرافعة في الدعوى فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبدأ أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، هذا ولما كان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥

رياسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور المادة الأساندة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وامينى عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٩٠)

القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٥ القضائية :

معارضة . استئناف . تخلف المعارض عن جلسة المعارضة لعذر قهرى . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . حكم باطل . استئناف هذا الحكم . وجوب القضاء بالغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة .

إذا كان تخلف المتهم عن جلسة المعارضة لعذر قهرى فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا . ويتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة ، فإذا هى لم تفعل وفوتت على المتهم إحدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - رزق مرمى السيد (الطاعن) و ٢ - سعد محمد على التركى : بأنهما اختلسا المخطوطات المينة بالمحضر لمحمود أحمد البطاح ، وكانت قد سلمت إليهما على سبيل الوكالة لبيعها لحساب مالكها وذلك لإضراراً بالجنى عليه حالة كون المتهم الأول عائدا . وطابت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) بحبس ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش اوقف التنفيذ وبراءة المتهم

الثانى بلا مصاريق فعارض . وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريق فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضور ياعم لا بالسادتين ٣٤١ و ٣/٤٩ بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور بالشغل بلا مصاريق . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه ، أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ تناول موضوع الدعوى ، وقضى على الطاعن بالمقوبة مع أن الاستئناف المرفوع منه كانت مؤسسا على أن الحكم الصادر ضده باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، المستأنف هو حكم باطل لصدوره ، رغم أن الطاعن كان ممنوعا بقوة قاهرة عن حضور جلسة المعارضة بسبب وجوده فى السجن ، وقد قدم الدليل على هذا العذر فكان يتعين على المحكمة إعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر معارضته فى الحكم الغيابى الصادر منها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن كان مقيد الحرية بسبب وجوده فى السجن فى اليوم المدين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة ، ولذلك قضى بقبول الاستئناف المقدم منه شكلا مع أنه قرر به بعد الميعاد ، غير أنه حكم فى الوقت ذاته فى موضوع الدعوى بحبسه ستة شهور .

وحيث إنه لما كان ثابتا أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة كان لعذر قهرى ، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغاؤه ، وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة ، أما وهى لم تفعل وفوتت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة مصطفى كامل ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المنشارين .

(٢٩١)

القضية رقم ١٨١ سنة ٢٥ القضائية :

(١) لإجراءات . استجواب المتهم . حصوله بحضور محاميه وعدم اعراضه عليه . يسقط حقه في الدفع

ببطلان الإجراءات المبني على هذا السبب .

(ب) لإجراءات . شقوية المرافعة . إثبات . شاهد . الاعتماد على أقواله في التحقيق

الابتدائي دون سماعه بالجلسة . متى يصح ذلك ؟

١ - إن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته
يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا
حصل الاستجواب بحضور محامى المتهم ولم يبد اعتراضا عليه .

٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تعول في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق
الابتدائي ولو لم تسمعه في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماع شهادته أو تلاوة
أقواله ومادامت المحكمة قد حققت شقوية المرافعة بسماعها من حضر من شهود
الإثبات في مواجهة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وهو صراف منوط بحساب نقود ، تجارى
على اختلاس مبلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثمانية جنيهات من الأموال الأميرية
التي في عهده . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة
١١٢ من قانون العقوبات . تصدر قرارها بذلك ومحكمة جنايات شبين الكوم
قضت حضوريا - عملا بمادة الاتهام - بمعاقبة اسحق يوسف عطية
بالسجن لمدة عشر سنوات وبرد المبلغ المختس وقدره ثلاثة آلاف وثلاثمائة
وثمانية جنيهات وبغرامة مساوية لهذا المبلغ . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

...وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن المحكمة استجوبت الطاعن وناقشته مناقشة مستفيضة في موضوع التهمة وظروفها وأداتها دون أن تحصل منه على موافقة إلا بعد أن تم استجوابه ، وفي ذلك ما يبطل الاجراءات المخالفة لنص المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن استجواب المتهم تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد ، أنها استجوبته ، هذا إلى أن حق المتهم في الدفع ببطالان الاجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، لأن هذا الاجراء حصل بحضور محامي المتهم ولم يبد اعتراضا عليه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني ، هو أن الحكم المطعون فيه ، شابه الفساد في الاستدلال ، وبني على إجراءات باطلة ، إذ استند في إدانة الطاعن ضمن ما استند إلى شهادة عبد الحميد موسى الشوريجي رغم أن المحكمة لم تسمع شهادته بالجلسة واستند الحكم أيضا في الادانة إلى أقوال مصطفى حسن سلام ونعمان ابراهيم في التحقيقات مع مخالفة هذه الأقوال لما شهدا به في الجلسة . ويؤيد الدفاع الطاعن ، وكان يتعين على المحكمة ألا تعمل إلا على شهادتهما في الجلسة ، كذلك استند الحكم إلى شهادة الشاهد أنور عياد مع أن هناك ثلاثة شهود كذبه ، ولم يبين الحكم علة أخذه بشهادته دون شهادتهم ، وجاء بالحكم أن الصراف أسعد اسحق كذب الطاعن في واقعة تعليل ذهاب هذا الأخير إلى مكتبه في وقت مبكر مع أن ما ورد في التحقيق يخالف ذلك ، ومع أن زملاء الطاعن شهدوا باعتياده على التبركير في عمله ، هذا إلى أن الطاعن أثبت أن إهمال الحراسة مرجعه إلى جهة الادارة ، أما ما قاله الحكم من أن مخالفة التعليمات في شأن وجوب توريد المبالغ التي تصل إلى ٣٠٠ جنيه تغفر للشخص البريء ولا تغفر لمثل المتهم وتعد دليلا عليه ، فانه قول لا يصح الأخذ به ، كما ذكر الحكم أنه ثبت وجود عجز في عهدة الطاعن قدره ١٢ جنيها و ٤٧٠ مليا تبقى من المبلغ المخصص لمقاومة

دودة القطن ، مع أن الطاعن أثبت أن هذا المبلغ لم يكن في عهده هو ، بل في عهدة مأمور المركز ، وأثبت التحقيق أيضا وجود هذا المبلغ بتمامه وأنه لم يختس ، كذلك استند في إثبات عمر الطاعن إلى شهادة عبد الحميد عرفه رغم ثبوت ما يخالف ذلك بدلالة ما أسفر عنه تفتيش منزل الطاعن من وجود دفاتر توفير لأولاده ووجود سند محرر لصالح زوجته بمبلغ ١٥٠ جنيها واعتمد الحكم أيضا في إدانة الطاعن فيما اعتمد على تقارير الأطباء الشرعيين ، وعلى تقرير اللجنة الإدارية التي قامت بعمل الحساب مع أن هذه التقارير لا تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية المكونة للجريمة اختلاس الأموال الأميرية وأورد على ثبوت وقوع هذه الجريمة من الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان للحكمة بمقتضى القانون أن تعول في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسممه في الجلسة ما دام الطاعن لم يطلب سماع شهادته أو تلاوة أقواله وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماعها من حضر من شهود الإثبات في مواجهة الطاعن ، وكان للحكمة أيضا في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بقول للشاهد أبداه في التحقيق الابتدائي ، ولو خالف قولاً آخر له أبداه في الجلسة ، كما أن لها أن تعول على أقوال بعض الشهود ، وتعرض عن أقوال البعض الآخر دون أن تبين العلة في ذلك ، إذ الأمر مرجعه إلى تقديرها لقوة الدليل المطروح أمامها واقتناعها به واطمئنانها إلى صحته ، فإن ما يثيره الطاعن في سياق طعنه ليس إلا جدلا واردا على موضوع الدعوى وتقدير أدلة الإثبات فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تصح إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يثيره في شأن مبلغ الـ ١٢ جنيها و ٤٧٠ مليا فقد عرض له الحكم وتحدث عنه في بيان الدليل التاسع من أدلة الإثبات ورد عليه بما يفنده ويرر أطراحه . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : مصطفى كامل ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٢٩٢)

التمضية رقم ١٨٨ سنة ٢٥ القضائية :

دعارة . المعاونة في إدارة منزل للدعارة المعاقب عليها بموجب المادة ٨ من القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ . المأصود بها .

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقب في المادة الثامنة منه على فعل
المعاونة في إدارة منزل للدعارة ، إنما عني المعاونة في إعداد المحل واستغلاله
كشروع ، وإذن فوجود امرأة في محل معد للدعارة وضيبتها فيه ، مهما بلغ من علمها
بإدارته للدعارة ، لا يعتبر بذاته دونا على استغلاله أو مساعدة في إدارته ،
ولا تتحقق به جريمة المعاونة على إدارة منزل للدعارة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - جولفدان السيد أبو العيذين (الطاعنة الأولى)
و ٢ - أنيسة حسن محمد وفردوس محمد السيد (الطاعنة الثانية) بأنهن : أولا - المتهمات
الأولى عرضت الثانية والثالثة على ارتكاب الفجور والدعارة وساعدتهما على ذلك
بأن أسكنتهما فيهما بنفس الشقة و عرضتهما على دخولهما للرجال لارتكاب الفحشاء ،
وثانيا - فتحت وأدارت محلا للفجور والدعارة وأسكنت معها المتهمتين الثانية
والثالثة ، والثانية ، أولا : عاونت في فتح وإدارة محل للفجور ، والثالثة : عاونت
في إدارة محل للفجور والدعارة بأن ضبطت متلبسة تجالس الرجال . وطلبت
معاينة المتهمات طبقا للواد ١ و ١/٨ و ٢ و ١/٩ و ٢ - ٣ - ٦ و ١٣ من القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ مع تطبيق أقصى العقوبة . وفي أثناء نظر الدعوى أمام

محكمة الدرب الأحمر الجزئية دفع الحاضر مع المتهمات ببطالان التفتيش ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا - عملا بمواد الاتهام للتهمة الثلاث مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمتين الأولى والثانية ، أولا : برفض الدفع وصحة إجراءات التفتيش ، وثانيا - بحبس كل من المتهمتين سنة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتغريم كل منهن مائة جنيه وإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاثات الموجودة فيه فامتنعت المتهمتان هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن الطاعمتان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الثانية استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنة الثانية بمعاونة امرأة أخرى في إدارة منزل للفجور والدعارة استنادا إلى مجرد تواجدها في المنزل .

وحيث إن الواقعة التي أنبتها الحكم أن ضابط مكتب الآداب استصدر إذا من النيابة بتفتيش مسكن الطاعنة الأولى : لأنه يدار للدعارة السرية ، فأذنت النيابة بتفتيشه ، وضبطت الطاعنة الثانية تجالس رجلا في ردهة المسكن بينما وجدت امرأة أخرى يواقعها رجل آخر في إحدى غرفه ، واستند الحكم في إدانة الطاعنة الثانية بتهمة المعاونة في إدارة المنزل إلى وجودها مع رجل بردهة المسكن حين كانت ترتكب الفاحشة مع امرأة أخرى في مكان آخر منه وإلى أنها تعلم بأن المنزل يدار للدعارة وإلى ما قرره الرجلان من أن صاحبة المنزل قدمتها لهما

مع امرأة أخرى فاختارا الأخرى دونها . لما كان ذلك ، وكان القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقب في المادة الثامنة منه على فعل المعاونة في إدارة منزل للدعارة إنما عني المعاونة في إعداد المحل وأستغلاله كمشروع ، وكان وجود الطاعنة الثانية في المحل المعد للدعارة وضبطها فيه مهما بلغ من علمها بإدارته للدعارة لا يعتبر بذاته هوئا على استغلاله أو مساعدة في إدارته ، ولا تتحقق به جريمة المعاونة على إدارة منزل للدعارة التي دانها الحكم بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانها بتهمة المعاونة في إدارة منزل للدعارة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقضه ، والقضاء ببراءة الطاعنة .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٩٣)

القضية رقم ٢٩٧ سنة ٢٤ القضاية :

نقض . حكم صادر في مخالفة بعد تعديل المادة ٤٢٠ . ج بموجب المرسوم بقانون
رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون
رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت
الطعن بالنقض على الأحكام الهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات
والجنح دون المخالفات . وإذن فالطعن بطريق النقض في حكم صادر في مخالفة
بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يكون جائزا .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أشغل الطريق العام بدون رخصة .
وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١١ و ١٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ ، ومحكمة
البلدية الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ٢٥ قرشا والإزالة
ورسم الرخصة وضمف رسم الاشغال ٩٧ جنيا و ٢٧٠ مليا . عارض المتهم
في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه .
استأنف المتهم ، ومحكمة مصر الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فيه حضوريا
بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في جريمة هي مخالفة طبقا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق العامة وكانت المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض الحاصل في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يكون جائزا .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى المستشار ، وبحضور المادة الأستاذة : حسن داود ،
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود مجاهد المستشارين .

(٢٩٤)

القضية رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . - مشتبه فيهم . - الحكم الصادر بالإنذار طبقا للمادة ١/٧ من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . - عدم جواز استئنافه . - الشرط فى ذلك .

إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم
جواز الطعن فى الحكم الصادر بالإنذار إنما محله الأحكام التى يصح فيها الحكم به
أى عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنذار أو توقيع عقوبة المراقبة ،
أما الأحوال التى يجب فيها توقيع عقوبة المراقبة والحبس على المشتبه فيه العائد
فلا يشملها المنع وتجرى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى ١٩٥٣/٩/٧ بدائرة سنورس
وجد فى حالة اشتباه بأن حكم عليه أكثر من مرة فى جرائم الاعتداء على المال .
وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ ومحكمة سنورس الجزئية قضت غيابيا عملا بالمواد ٥ و ١/٧
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بإنذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما .
استأنفت النيابة ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا
بعدم جواز استئناف النيابة ، فطعنّت نيابة الفيوم فى هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف بمقولة إن محكمة أول درجة لم يكن في وسعها الأخذ بسوابق المتهم مع أن التطبيق الصحيح للقانون كان يوجب على المحكمة أن تقضى على المتهم بمقوِّبتي الخس والمراقبة على اعتبار أنه عائد لحالة الاشتباه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ كما تدل على ذلك ورقة الفيش الثابت بها أن المطعون ضده سبق الحكم عليه حضورياً في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة أشهر وكان في مكنة المحكمة التحقق من صيرورة هذا الحكم نهائياً قبل ارتكاب جريمة السرقة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى العمومية على المتهم لأنه في ١٩٥٣/٩/٧ بدائرة سنورس وجد في حالة اشتباه بأن حكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وقضت محكمة أول درجة في ١٩٥٣/١٢/١٩ بإنذار المتهم بأن يسلك سلوكاً مستقيماً فاستأنفت النيابة فقضت محكمة الفيوم الابتدائية في ١٩٥٤/٩/٢٧ غيابياً بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات التي لا تبيح الاستئناف إلا إذا كان هناك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها - وإلى أن محكمة أول درجة لم تخطيء في إعطاء الواقعة المسندة إلى المتهم وصفها القانوني الصحيح إذ غير ثابت بورق الفيش أن حكم المراقبة الصادر ضد المتهم بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٦ من محكمة سنورس قد أصبح نهائياً . ولما كانت النيابة قدمت المتهم للحاكمية على اعتبار أنه عائد لحالة الاشتباه فيكون الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً مخالفاً للقانون ، ومتى استأنفت النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة العود للاشتباه فإن الاستئناف يكون جائزاً إذ أن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنذار إنما محله الأحكام التي يصح فيها

الحكم به أى عندما يكون للحكمة الخيار بين توقيع عقوبة المراقبة أو توقيع عقوبة الإنذار أما الأحوال التى يجب فيها توقيع عقوبة المراقبة والحبس على المشتبه فيه العائد فلا يشملها المنع وتجرى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها وكان من واجب المحكمة أن تحقق ما إذا كان الحكم السابق صدوره ضد المتهم فى ١٦/١٠/١٩٥١ قد صدر نهائيا كما تقول النيابة أم لا يزال قابلا للطعن ثم تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على ما يتبين من وقائع الدعوى — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون منطويا على القصور مما لا يتبين معه هذه المحكمة صحة تطبيق القانون ويكون معينا متعينا نقضه .

(٢٩٥)

القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) حكم . تسييه . التناقض الذى يعيب الحكم . ما به .
(ب) جريمة مقترنة . هى ظرف مشدد للجريمة التى اقترنت بها . النص عليها فى منطوق الحكم . متى يلزم ؟

١ — التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

٢ — لا محل للنص فى منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التى اقترنت بها ، ذلك بأن الجريمة الأولى هى ظرف مشدد للجريمة الثانية ، وإن كانت تسترد استقلالها متى انعدمت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفى هذه الحالة وحدها يتعين الحكم فى موضوعها استقلالاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهم الأول . قتل سلمى أبو ستة عبد الله عمدا بأن أطلق عليه هيارا ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله

فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، واقرنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في نفس الزمان والمكان السائف الذكر شرع في قتل محمد أبو سنه عبد الله بأن أطلق عليه أربعة أعيرة نارية من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو عدم إحكام الرماية : والمتهم الثاني - شرع في قتل اسماعيل منصور على بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لذهب لا دخل لارادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج والمتهم الثالث : شرع في قتل زغلول محمد مرعي بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم المواد ٤٥ و٤٦ و٤٧ و٢٣/١ عقوبات فقرر بذلك وادعى اسماعيل منصور على بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهم الثانى . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت بمعاقة السيد محمد على المنسوف (الطاعن الأول) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمعاقة كل من السيد محمد موسى غنيم وشمندى أفكار على (الطاعنين الثانى والثالث) بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وإلزام السيد محمد موسى غنيم بأن يدفع للادعى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠ جنيه والمصروفات المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل آتاعاب المحاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور إذ دانه بجريمة القتل استنادا إلى أقوال شهود الإثبات دون أن يعرض لما قاله كل شاهد في التحقيقات وما قاله بالجلسة وذلك لازالة ما بين القولين من تناقض أو غموض ولو فعل أوجد فيها من التناقض ما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : " حيث إن الوقائع كما تبينت للمحكمة من الاطلاع على التحقيقات وسماع الدعوى بالجلسة تخلص

في أنه بينما كانت المجنى عليه سلمى أبو سنه عبد الله وأخوه محمد أبو سنه عبد الله الشهير بابي الریش يرويان زراعتهما بناحية عرب العطيات التابعة لمركز البليتا قبل ظهر يوم الأحد ١٦/٤/١٩٥٠ طلب منهما المتهمان الأول والثاني سيد محمد علي المنسوف والسيد محمد موسى غنيم أن يسدا المياه حتى يتمكننا من ري أرضهما فرفض المجنى عليهما وتركاهما ثم عادا بعد قليل وفي أثرهما المتهم الثالث شمندي أفكار على وقد حمل كل منهم بندقية وأطلق المتهم الأول مقدوفا نارية على سلمى أبو سنه عبد الله فقتله وأطلق المتهم الثاني مقدوفا نارية على اسماعيل منصور على الذي كان يبذر قطنًا يجوارهما فأصابه وأطلق المتهم الثالث مقدوفا نارية على زغلول محمد مرعي الذي كان يروي الزراعة المجاورة فأصابه . وحيث إن هذه الوقائع قد ثبتت للمحكمة من شهادة محمد أبو سنه عبد الله ومحمد أحمد مرعي وعبيد عبد الله مرعي واسماعيل منصور على وزغلول محمد مرعي ونائب العمدة عبد العال عبد العزيز عوض ومن المعاشنة والتقارير الطبية ” . ثم عرض الحكم لأقوال الشهود في التحقيقات وأمام المحكمة رامتخلص منها ما يؤيد ثبوت التهمة في حق الطاعن — لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من عناصر الاثبات المطروحة أمامها ، وكان لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ماعداها وكان ما أورده الحكم في حق الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليه فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم شاب أسبابه التناقض إذ استند إلى أقوال الشاهدين محمد أحمد مرعي وعبيد عبد الله مرعي اللذين قررا أنهما سألا القتل قبل وفاته فأخبرهما أن الطاعن أطلق النار عليه وقال الحكم إن شهادتهما تأيدت بالتقرير الطبي في حين أن التقارير الطبية لا تؤيد هذا القول إذ جاء بها ” أنه يرجح أن يكون المجنى عليه بقي على قيد الحياة مدة كافية لحدوث التزيف الدموي الكافي لحدوث الوفاة من الأوعية المنزقة بتجويف البطن ” مما يدل على أنه أسلم الروح قبل أن يدركه الشاهدان وقد كانا على مسافة كيلومترين من مكان الحادث وقت وقوعه .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت في حق الطاعن خاص إلى القول بثبوت التهمة فقال : " وحيث إن تهمة قتل سلمى أبوسنة عبد الله ثابتة قبل المتهم الأول مما شهد به محمد أبوسنة عبد الله واسماعيل منصور على من أنهما شاهداً وهو يطلق المقذوف النارى على المجنى عليه فيصيبه وما شهد به زغلول محمد ونائب العمدة من أنهما رأيا المتهم المذكور وقت الحادث حاملاً بندقية وما شهد به محمد أحمد مرعى وعبيد عبد الله مرعى من أنهما سالا القنيل قبل وفاته فأخبرهما بأن المتهم أطلق النار عليه وقد تأيدت شهادتهما بالتقرير الطبي الذى أثبت وجود إصابة نارية بالقنيل تتفق في كيفية حدوثها مع التصوير الذى قرره الشاهد الأول الذى كان على مقربة منه وأنها هي التي سببت وفاته " . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم ليس إلا استخلاصاً سائفاً لا عيب فيه وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وكان التقرير الطبي لم يجزم بحصول الوفاة فور وقوع الحادث ، وكان الطاعن لم يمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك فإن الطعن على هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن الحكم شابه البطلان إذ لم يقض بالبراءة أو الإدانة في جريمة الشروع في القتل التي اقترنت بها جريمة القتل بل أغفل النص عايتها في منطوقه مع أنها عرضت على المحكمة للفصل فيها لا كظرف مشدد لجريمة القتل بل على اعتبارها جريمة قائمة بذاتها .

وحيث إنه فضلاً عن أنه لا جدوى للطاعن مما يشير في هذا الوجه فإن الحكم المطعون فيه قد عرض في أسبابه لواقعة الشروع في القتل ونفى وقوعها من الطاعن على أنه لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بجريمة القتل أما الجريمة الأخرى فهي ظرف مشدد لها وإن كانت تسترد استقلالها متى انعدمت جريمة القتل لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها استقلالاً وهي بوصفها ظرفاً مشدداً قد اطرحتها المحكمة ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور والتناقض إذ أخذت المحكمة بجزء من أقوال الشاهد محمد أبو سنة عبد الله واطرحت قولاً آخره كما أخذت بأقواله في التحقيقات ولم تأخذ بأقواله أمام المحكمة برغم ما بينهما من تعارض . كذلك بالنسبة للمجنى عليه اسماعيل منصور فقد اتهم أولاً الطاعن بإطلاق النار عليه ثم عاد وأشرك معه آخر وأصر على اتهامهما ولم يؤيده التقرير الطبي بل أثبت أنه أصيب من عيار واحد بجاء رد الحكم بأن اتهام المجنى عليه للشخص الآخر إنما كان من قبيل التزيد مع أنه يدفع شهادته بالكذب وما كان يسوغ الاستناد إلى أقواله بعد أن تبين كذبه إذ لا يكون الشاهد صادقاً وكاذباً في وقت واحد .

وحيث إن ما جاء في أسباب هذا الطعن لا يعدو أن يكون ترديداً لما جاء في طعن الطاعن الأول وما قيل في الرد عليه يكفي للرد على أسباب هذا الطعن ويتمين لذلك رفضه .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه هو قصوره في التسبيب على النحو الوارد في طعن الطاعن الأول وهو مردود بما سلف بيانه كما ينحى على الحكم أنه لو عني بتتبع أقوال الشهود ولما قرره أحدهم زغلول محمد مرعي من أن الأبرة كانت تطلق جزافاً من مسافة كبيرة ، لو عني الحكم بذلك لبان له عدم توفر نية القتل لدى هذا الطاعن وهذا النعي مردود بما سبق بيانه وبما جاء بالحكم من أن "نية القتل ثابتة قبل المتهمين جميعاً من أنهم استعملوا في ارتكاب جرمهم آلات من شأنها إحداث الموت هي بنادق تطلق الرصاص صوبوها إلى المجنى عليهما الأولين في مقتل منهما وإلى المجنى عليه الثالث نحو موضع قاتل من جسمه لو أحكمت الرماية عليه لأصاب منه ، قتيلاً بدلاً من أن يصيب يده وذلك بقصد إزهاق روحهم على أثر مادب بين الفريقين من خلاف على الرى آثار حق المتهمين عليهم وبعث كامن الشر في نفوسهم" .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(٢٩٦)

القضية رقم ٣١٨ سنة ٢٥ القضائية :

دعارة . جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة . هما من جرائم العادة .

إن جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : أولا - الأولى أدارت مسكنها للدعارة واستخدمت في ذلك المتهم الثانية حالة كونها أصلا لها . ثانيا - الثانية اعتادت ممارسة الفجور والدعارة بمسكن والدتها المبين بالمحضر ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ٩ و ٣ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة المطارين الجزئية قضت أولا - بحبس المتهم الأولى ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاث سنوات في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ من تاريخ امكان التنفيذ مع النفاذ . ثانيا - بتغريم المتهم الثانية ٢٥٠٠ قرش . ثالثا - بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والمنقولات والأثاث الموجودة به ، وشملت الحكم بالنفاذ بالنسبة للبند الثالث وأعفتهم من المصروفات الجنائية . استأنفت المتهمتان . ومحكمة اسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمتين مما أسند إليهما بلا مصادريف جنائية . فطعننت نيابة اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور إذ أسس قضاءه براءة المطعون ضدهما على أن أركان الجريمة المسندة إلى كل منهما لم تتوافر استنادا إلى أن المطعون ضدها الثانية

التي ضبطت وهي ترتكب الفعل المحرم مع شخص أجنبي عن المسكن هي ابنة المطعون ضدها الأولى فلا تعتبر من الغير بالمعنى المقصود في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥١ وأن ركن الاعتياد لم يتوفر في حقها ، مع أن ما ذهب إليه الحكم من ذلك يخالف القانون لأن الغير يجوز أن يكون من فروع من يتولى إدارة محل الدعارة بدليل ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من عقاب مدير محل الدعارة إذا كان من أصول من يمارس الدعارة أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن له سلطة عليه ، واعتبر القانون أن توفر إحدى هذه الحالات يستوجب تغليظ العقاب ، أما ركن الاعتياد فقد تحقق أيضا من شهادة الشاهد عبد الوهاب محمود زكي الذي قرر أنه حضر مع زميله سلام لارتكاب الفاحشة مع المطعون ضدها الثانية وأنه كان ينتظر دوره، ولم يعرض الحكم لهذه الشهادة ومناقشتها مع أنه لو صححت لتغير وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله "أن معاون بوليس الآداب أثبت في المحضر المؤرخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٤ أنه علم من تحرياته السرية أن المتهمين تديران مسكنهما للدعارة وطلب من النيابة الإذن بالتفتيش وبعد أن أجرت النيابة تحقيقا أذنت له بذلك فانتقل ومعه الكونسابل خميس طلبه وقوة من رجال مكتبه إلى المسكن المذكور وقد فتحت المتهم الأولى لها باب المثل فلما دخلوا وجد المعاون بإحدى الغرف المواجهة للداخل مباشرة من يدعى سلام حسن سلام مع المتهم الثانية وكانا في حالة اختلاط جنسي تام كما لاحظ وجود مروان المتهم الثانية بجوارها وأيضا فوطه وجه وقطعتين من القماش مبللة بحيوانات منوية وأن سلام اعترف للضابط بارتكابه الفاحشة مع المتهم الثانية وأنه اعتاد التردد على هذا المسكن لارتكاب المنكر معها فقد وجد الضابط من يدعى عبد الوهاب محمود زكي واقفا في صالة الشقة وقال إنه حضر وزميله سلام لارتكاب الفحشاء مع المتهم الثانية وأنه كان منتظرا دوره وقد قرر الزميلان أنهما تقابلا مع المتهم الأولى وعرضت عليهما ابنتها لقاء مبلغ جنيتين أخذته منهما وقد ألد التحليل آثار مواد منوية بكل من مروان المتهم الثانية وفوطه الوجه،

وقد أنكرت كل من المتهمتين التهمة المسندة إليهما". ثم أورد الحكم نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة وبين أن عناصر هذه المادة لا تنطبق على هذه الدعوى واستطرد من ذلك إلى القول بأن "الثابت من استقراء وقائع الدعوى أن معاون بوليس مكتب الآداب لم يضبط أحداً بالمنزل يرتكب الفحشاء سوى المتهم الثانية وهي ابنة المتهم الأولى والتي تقيم معها في نفس المنزل ومن ثم لأنها لا تكون من غير أهل المنزل ذلك لأن معنى دعارة الغير هو دعارة من يكون أجنبياً عن المنزل وليس من أهله حتى يمكن أن يسمى هذا المنزل بحق منزلاً ومحلاً للفجور والدعارة كما أنه لم يقيم أى دليل آخر في الأوراق على أن المنزل الذى ضبطت فيه المتهمتان معد لدعارة أى امرأة أخرى أجنبية عنهما. ومن حيث إنه بحسب قول سلام حسن سلام أنه سبق أن تردد على هذا المنزل عدة مرات سابقة فإن هذه المحكمة لا تعمل على هذا القول لأنه رواية عن واقعة سابقة لا يؤيدها دليل آخر فضلاً عن أن هذا الشاهد لم تسمع أقواله لا أمام النيابة ولا أمام محكمة أول درجة مما يضعف الثقة به" وانهى الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المتهمتين .

وحيث إنه لما كانت جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها، وكان الحكم على ما بين من مطالعته لم يصدق ما شهد به سلام حسن من سبق ترده على المنزل وبذلك نفى قيام ركن العادة بالنسبة إلى كلتا المطعون ضدهما للأسباب السائغة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ قضى براءة المتهمتين يكون سليماً لا خطأ فيه بغض النظر عن القرارات القانونية الخاطئة التى تضمنها الحكم بشأن تفسير المقصود بالغير فى معنى المادة الثامنة من القانون الصالف الذكر . أما ما تثيره النيابة فى طعنها فى خصوص شهادة عبد الوهاب محمود زكى فإن هذه الشهادة حتى إن صحت — لا يتحقق بها ركن الاعتياد مادام أنها لا تنسب إليه أنه شهد بتوافر ركن العادة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود اراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٩٧)

القضية رقم ٢٤٨٠ سنة ٢٤ قضية :

تسمية . إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة . يكفي لافتراض العلم به
في حدود الإقليم .

إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد فاط في مادته الأولى بلجنة تحديد
الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ، ونص في المادة الثانية
على أن يكون تعيين الأسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد
التي تتناولها التسعيرة مدى الأسبوع الذي وضعت له . وإذن فتى أعلن جدول
الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد افترض علم الكافة به في حدود الإقليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — سلامون يعقوب دانون و ٢ — كامل أحمد
الكشوطي (الطاعنين) و ٣ — محمد محمود حنفش بأنهم أولا — المتهم الأول
عرض للبيع سلعة مسعرة (ماشية) بسعر يزيد على السعر المعين قانونا وثانيا —
المتهم الأول أيضا : امتنع عن بيع سلعة مسعرة (ماشية) بالسعر المعين قانونا .
وثالثا — المتهم الثاني : باع سلعة مسعرة (ماشية) بسعر يزيد عن السعر المعين
قانونا . ورابعا — المتهم الثالث : اشترى بقصد الاتجار سلعة (ماشية) بسعر
يزيد على السعر الذي عيّنته لجنة التسعيرة . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ٩
و ١١ و ١٢ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة شبراخيت

الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام للأول والثاني مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات للثالث. أولا - بتغريم المتهم الأول ٢٠ جنيا عن التهمتين والمصادرة. وثانيا - بتغريم المتهم الثاني ٢٠ جنيا والمصادرة. وثالثا - ببراءة المتهم الثالث مما نسب إليه. ورابعا - إعفاء المتهمين من المصاريف الجنائية. استأنف المتهمان والنيابة هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف مع شهر ملخصه على النموذج الذى تعده وزارة التجارة والصناعة بتطبيقه على واجهة عمل المتهمين لمدة شهر ورفض استئناف المتهمين بلا مصاريف جنائية . فطعن الطائعتان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين ينيان طعنهما على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بإداتهما مع أن تسليم السامة حصل فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قبل أن يعلم الجمهور بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ الذى أدرج عجول التربية الحية ضمن الجدول المرافق له ونشر فى الوقائع الرسمية بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقبل أن تحدد لجنة التسعيرة المنصوص عليها فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سعر الصنف الجديد وقبل إعلان هذا السعر وفقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية من ذلك المرسوم - وأضاف الطاعن الأول أنه دفع أمام المحكمة بأنه لم يكن موجودا يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ فى المحل ولم يعلم بالصفقة التى تمت فيه ولكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأنه تذرع بالجهل بالقانون مع أن أساس الدفع هو عدم وصول السعر إلى علم الجمهور بالطرق المقررة بالقانون لا الجهل به ، كما قال الطاعن الأول أيضا بأنه وقد دفع بأنه كان متغيبا يوم الحادث فكان يتعين على المحكمة تطبيق حكم المادة ١٥ من المرسوم الآنف الذكر عليه وهى تنص على عقوبة الغرامة دون المصادرة

وشهر ملخص الحكم — أما وهي لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور مبطل له .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن لجنة تحديد الأسعار بمديرية البحيرة انعقدت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وقررت تحديد سعر الماشية الحية من البقرى الصغير بواقع ١٥٠ ملياً للأفة على أن يسرى هذا القرار اعتباراً من ٣٠ من أغسطس إلى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وصدر جدول الأسعار فعلاً بذلك ونشر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ثم انعقدت هذه اللجنة بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقررت بقاء الأسعار الخاضعة للتسعير التجري كما هي عليه بدون تعديل وذلك عن المدق من صباح السبت ٦ من سبتمبر إلى مساء الجمعة ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وصدر الجدول بذلك ونشر بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ . ويبين كذلك من الأوراق أن إعلان جداول الأسعار يكون بلصقتها على دور المراكز ونقط البوليس التابعة لها فور صدورهما طبقاً لقرار مدير البحيرة الصادر بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط في مادته الأولى بلجنة تحديد الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التي يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذي وضعت له . فتمت إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد افترض علم الكافة في حدود الإقليم وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الجريمة الأولى قد ارتكبت بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ والثانية في ١١ منه أي بعد صدور جدول الأسعار المشتغلين على سعر الماشية الحية بوقت كاف فإن الحكم يكون سليماً ، وما يقوله الطاعنان من أن الحادث وقع قبل وصول القرار إلى علم الجمهور لا يكون له محل . أما ما يثيره الطاعن الأول من أن المحكمة قصرت في الرد على دفاعه من أنه كان غائباً عن المحل في يوم انعقاد الصفقة الأولى بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأنه لذلك لا يصح أخذه بعقوبتي المصادرة والنشر ، فمردود بأن الحكم المطعون فيه قد اسند إليه أيضاً أنه امتنع

في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ عن البيع بالسعر الرسمي ، وأثبت عليه هذه الجريمة باعتباره وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأخذة بعقوبة واحدة هي المقررة للجريمة البيع بأزيد من السعر المقرر والامتناع عن البيع به على السواء وقضى بتغريمه عشرين جنيتها ، وإلى جانب هذا قضى عليه بعقوبتي المصادرة والنشر الواجب الحكم بهما في هذه الحالة طبقا لنص المادتين ٩ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . لما كان ذلك ، فلا مصلحة للطاعن الأول من وراء ما ينهض في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضحا .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

(٢٩٨)

القضية رقم ٢٤٨١ سنة ٢٤ سنة ٢٤ القضائية :

استئناف . نقض . قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بإلغاء البراءة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة
عالمهم في هذا الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد
على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . أثر ذلك .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض
غيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر
أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، خلافا لما تقضي به المادة ١٧٤ من قانون
الاجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ،
أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي
للقاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ،
ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة
قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي
من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت
المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه
يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن
الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته
قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة ، ولما تقدم فإنه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي وتأييد الحكم
الاستئناف الصادر براءة الطاعن .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان " لبننا " مغشوشا على الوجه المبين بالمحضر مع علمه بذلك . ثانيا - مارس مهنة بائع ألبان سريع بدون رخصة من اءافظة وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٢ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار الصلحة رقم ٧٧ سنة ١٩٥٢ ومخالفة بالمواد ١ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ . ومحكمة الجمرك الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات عن التهمة الأولى وبالمواد ١ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٣ عن التهمة الثانية براءة المتهم من التهمة الأولى وتغريمه ١٥ قرشا عن التهمة الثانية بلا مصاريف . استأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت غيابيا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة بلا مصاريف . عارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر باطلا لعدم النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، خلافا لما تقتضيه المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ، فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ، ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة " . ولما كان من

شأن ذلك — كما جرى عليه قضاء محكمة النقض — أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض ، بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن من غير حاجة لتعرض إلى باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور المادة الأمامية : حسن دارد ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢٩٩)

التمضية رقم ٤٩ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . نقض . عدم النص في الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة بإلغاء البراءة
المقضى بها ابتدائيا ولا في الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي على أن كل منهما صدر
بإجماع آراء المحكمة . آثار ذلك .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي
ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر في أي الحكمين أنه
صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلا
فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي ألغى حكم البراءة وأن يصبح
الحكم الغيابي الاستئنافي أيضا باطلا لتخلف شرط صحة ما قضى به وفقا للقانون
وبالتالي يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي وتأييد
الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المبلغ المبين القيمة بالمحضر المملوك
ليوسف سليمان يوسف إضرارا به ولم يكن قد سلم إليه إلا على سبيل الوكالة
فاختلسه لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت بحضوره ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا

الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرين مع الشغل بلامصروفات . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

١٠٠٣

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر بتأييد حكم غيابي مشوب بالبطلان إذ لم ينص به على أنه صدر بإجماع الآراء .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر في أي الحكيم أنه قد صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، ولما كان من شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي ألغى حكم البراءة وأن يصبح الحكم الغيابي الاستئنافي أيضا باطلا لتخلف شرط صحة الحكم بذلك وفقا للقانون . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وإسماعيل عبد السيد ، ومحمد عبد حسنين المستشارين .

(٣٠٠)

القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) تلبس . تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت متلبسا بها من عدمه . موضوعي .
- (ب) تلبس . لا ينفي قيام حالته انتقال رجل البوليس إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن .
- (ج) اختصاص . تحقيق . إجراء . بمعرفة وكيل النيابة الذي وقع الحادث بدائرة اختصاصه . مكان التحقيق . اختياره . متروك للحق .
- (د) جريمة . الباعث على ارتكابها . ليس رنكا من أركانها .
- (هـ) قرض . رافة . عقوبة مبررة . لا جدوى من الطعن . مثال في قضية قتل عمد مع سبق إصرار .
- (و) سبق إصرار . مناط قيامه .
- (ز) إثبات . قرائن الأحوال . هي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية .

١ - إن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكل إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه ما دامت الأسباب التي استندت إليها لها أصولها في الأوراق وتؤدي عقلا وقانونا إلى النتيجة التي رتب عليها .

٢ - لا ينفي قيام حالة التلبس كون رجل البوليس قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن ما دام أنه يادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

٣ - مادام وكيل نيابة المركز الذي وقع بدائرته الحادث هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إيجرائه .

٤ - إن الباعث على الجرائم ليس ركنًا من أركانها .

٥ - لا جدوى للطاعن مما يثيره من جدل حول ما يدعيه من خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار مادامت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظرف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تفتش منها التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها الطاعن فاعلا أصليا فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتها الحكم .

٦ - إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هاديء البال بعد إعمال فكر وروية .

٧ - إن قرائن الأحوال من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية والمحكمة أن تأخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين السبعة الأول بأنهم قتلوا عبد الحفيظ عبد الحميد دسوقي وفوزي عبد الحميد دسوقي عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية قاتلة واستدرجوهما إلى منزل المتهم الأول حيث أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصنمة التشريحية والتي أودت بحياتهما . وطلبت

إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات، فقررت ذلك وقد ادعى بحق مدني: أولا - وريثة عبد الحفيظ عبد الحميد دسوقي وهم أرملته أمينة صادق وزوجته الثانية منيرة عبد السلام وأولاده البالغ محمد عبد الحفيظ والسيدات فتاه وزوزو وفوزية وأولاده القصر صلاح مصطفى وإيل وأحمد ونيل المشمولين بوصاية عبد العزيز عبادة علي. وثانيا - وريثة فوزي عبد الحميد دسوقي وهم توحيد جلال أرملته عن نفسها وبصفقتها وصية علي أولادها القصر منه وهم طلعت ومحمد وأحمد وحمالات وكوثر وطلبوا أن يحكم لهم قبل المتهمين السبعة الأول متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه تمويضا والمصاريف والأتعاب. وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنيا وجهت النيابة تهمة شهادة الزور إلى الطاعنين الثامن والتاسع لأنهما شهدا زورا لصالح المتهم الأول وطلبت عقابهما بالمادة ٣٩٤ من قانون العقوبات. والمحكمة المذكورة قضت - حضوريا عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول والمادة ١٤٥ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين الخامس والسادس والسابع والمواد ٢٩٤ و ٥٥ و ٥٦ منه بالنسبة إلى المتهمين الثامن والتاسع. أولا - بمعاقة المتهم الأول فتحى حسين يونس والثاني هاشم خليفة بدوى بالأشغال الشاقة المؤبدة. ثانيا - بمعاقة كل من المتهمين الثالث سعد أحمد مفتاح والرابع مسعد عبد الغنى أحمد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، ثالثا - بمعاقة كل من المتهمين الخامس شحانه سليمان خليفة والسادس هاشم جاد مبارك والسابع محمد أحمد مصطفى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين. رابعا - بمعاقة كل من المتهمين الثامن سيد عبد الرحمن والتاسع صلاح سرحان بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة بالنسبة للمتهمين الأخيرين لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم. خامسا - إلزام كل من المتهم الأول فتحى حسين يونس والثاني هاشم خليفة بدوى والثالث سعد أحمد مفتاح والرابع سعد عبد الغنى أحمد بأن يدفعوا متضامنين مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات لورثة المجنى عليه الأول عبد الحفيظ عبد الحميد دسوقي وثلاثة آلاف من الجنيهات لورثة المجنى عليه الثانى فوزي عبد الحميد دسوقي المدعين

بالحق المدني والمصاريف المدنية ومبلغ تحسين جنتها مقابل أتعاب المحاماة ورفض الدعوى المدنية قبل المتهمين الخامس والسادس والسابع . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المنحكة

من حيث إن الطاعنين الخامس والسادس والسابع وإن قرروا بالطعن في الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم . وحيث إن الطعون المقدمة من باقي الطاعنين قد استوفت الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله أنه قام بين الطاعنين الأول والثاني والمجنى عليهما تنافس وتحاسد كان من ظواهره أن انضم فريق الطاعنين إلى أحد المرشحين في انتخابات مجلس النواب السابق وانضم فريق المجنى عليهما إلى الآخر ، ورغم محاولة بعض الوسطاء في إجراء الصلح بين الطرفين في سنة ١٩٥٠ فإن الخلف استمر بينهما إلى أن كان يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ إذ حصل شجار بين المجنى عليه الأول والطاعن الثاني فتجدد النزاع وعمل الطاعنان الأول والثاني على التخلص من المجنى عليهما ، ودبرا الخطة لتنفيذ القتل فيهما وازهاق روحيهما وإخفاء جثتيهما ومحو معالم الجريمة والعمل على خلق دفاع يدرأ عنهما ما عساه أن يوجه إليهما من تهمة أو شبهة ، فاستعانوا بالطاعنين الثالث والرابع وهما ممن يتصلون بالمجنى عليهما ويأنس هذان الأخيران إليهما ، وفي الوقت نفسه هما على صلة تعارف وصداقة بالطاعنين الأول والثاني وأحدهما وهو الطاعن الثالث يمت للطاعن الثاني بصلة المصاهرة - فسعى جهده في أن يزين للمجنى عليهما الذهاب إلى اتليدم حيث يقيم الطاعنان الأول والثاني - وفي يوم الحادث اجتمع المجنى عليهما بالطاعنين الأربعة الأول بمنزل ثانيهم وبقوا فيه جميعا إلى ما بعد تناول طعام العشاء - ولما أراد المجنى عليهما الانصراف دناهما الطاعن الأول بالحاح إلى تمضية بعض الوقت عنده فأجابا دعوته ، ولم يمض وقت طويل على دخولهما حتى أطلقت النار عليهما وقتل الاثنان في حضور الطاعنين الأربعة الأول الذين اتفقت إرادتهم وجمعوا أمرهم على قتلهما -

وفي نفس الوقت الذي كان يرتكب فيه الحادث انطلق مجهولون إلى محل وجود سيارة المجنى عليهما حيث يوجد سائقهما (شاهد الإثبات الأول) فأحاط به رجلان وأمسكاه ولاكنه قاومهما وتمكن من التخلص منهما وفر إلى سطح منزل بالبلدة حيث استمر مختبئا إلى الصباح ثم توجه إلى بلدة قصر هور (بلدة المجنى عليهما) مخترقا المزارع حيث أبلغ عن الحادث - وخلصت المحكمة إلى أن الاعتداء على السائق الذي لم يتم إنما كان حلقة من حلقات تدبير الحفاية للتخلص من المجنى عليهما ومن السائق حتى لا ينكشف الجرم - وأنه عن الطاعنين الأربعة الأول أن يخفوا معالم الجريمة فعمدوا إلى إخراج جثتي المجنى عليهما وإلقائهما في ترعة الإبراهيمية كما عملوا على إخفاء الآثار التي تخلفت بمنزل الطاعن الأول - كما اختفت أيضا سيارة المجنى عليهما ونز الطاعن الأول إلى القاهرة لتخلق أدلة تنفي صلته بالجريمة وبقى هاربا إلى أن تقدم للمحكمة بمجلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ - وأشهد الطاعنين الثامن والتاسع على أنه كان بعيدا عن موضع الجريمة وقت وقوعها فشهدوا زورا لمصلحته وأقامت النيابة العامة الدعوى العمومية ضدتهما - كما هرب الطاعن الثاني بسيارته إلى الفيوم حيث قبض عليه فيها - وتوجه الطاعن الثالث إلى بلدته بنى عبيد في حالة إعياء ظاهر أما الطاعن الرابع فقد سافر في فجر الليلة التي ارتكب فيها الحادث إلى القاهرة - وأقر الطاعنون الخامس والسادس والسابع بأنهم حملوا إحدى جثتي المجنى عليهما يصحبهما الطاعن الثاني - وألقوها في ترعة الإبراهيمية ، ووجدت اللجنة الثانية داخل غرارة ومثقلة بعجلة من عجلات الكاوتشوك وأثبت الكشف الطبي وجود جرحين حيويين مستعرضين بها بالبطن يسهماان بتسرب الغازات حتى لا تطفو على وجه الماء - أما اللجنة الأولى فوجدت عارية من الملابس. ووجد في كليهما آثار الأعباء النارية، وتبين من تشريح الجثتين أن الوفاة ناشئة عن هذه الإصابات. ثم أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعنين كل بالجرime المسندة إليه - فبالنسبة للطاعن الأول - تحمل هذه الأدلة أولا : - فيما شهد به محمد خلف إمام سائق السيارة من أن المجنى عليهما والطاعنين الأربعة الأول قد

اجتمعوا جميعا بمنزل الطاعن الثاني إلى ما بعد تناول العشاء ثم دعاهما الطاعن الأول إلى زيارته في منزله فقبلا الدعوة وذهبا معه إلى منزله بصحبة الطاعنين الثالث والرابع وبعد دخولهم بقليل سمع صوت الأضيرة النارية ثم هجم عليه شخصان وحاولا أن يمسكا به ولكنه قاومهما وتخلص منهما بعد أن ترك لهما بعض ملابسه وتمكن من الاختفاء بالبلدة إلى أن بزغ ضوء النهار فقام إلى بلدة قصر هور حيث أبلغ عن الحادث — ثم ذكر الحكم أن أقوال هذا الشاهد قد تأيدت بما شهد به عمدة قصر هور وشيخ خفرائها عن كيفية وظروف التبليغ عن الحادث — وبما هو ثابت في التحقيقات من أن الشاهد شوهد حاضرا يجرى إلى البلدة عاريا من الملابس تقريبا وحافي القدمين — وبما أثبتته قاضى التحقيق في محضره من أن الشاهد أرشده عن مكان الحادث فأجرى تجربة تحقق له منها إمكان إفلات الشاهد من بين يدي الشخصين اللذين أمسكا به عقب الحادث وإمكان تسلقه إلى سطح المنزل الذى اختبأ فيه وأن الموضع الذى اختاره للاختفاء فيه (الكوة) يكفيه ولا يمكن لأحد أن يراه وهو فى موضعه . كما أثبتت المحكمة ما بان لها من الاطلاع على دفتر المرور الذى ثبت منه صحة ما قرره الشاهد من أن المجنى عليهما توجهها بالسيارة أولا إلى العكرية ثم إلى أقليم ولم تعد السيارة بعد ذلك وثانيا — مما شهدت به زوجة عبد الحفيظ عبد الحميد من أنه أخبرها قبل مغادرته للمنزل بأنه مدعو لتناول الطعام عند الطاعن الثانى وما شهدت به نقلا عن الشاهد الأول من وقوع الحادث فى منزل الطاعن الأول — وما شهدت به أيضا زوجة المجنى عليه الثانى فوزى عبد الحميد من أن زوجها أخبرها هو الآخر بأنه سيتناول الطعام عند الطاعن الثانى ومعه الطاعن الثالث . وثالثا — مما قرره الطاعنون الخامس والسادس والسابع وهم خدم الطاعن الأول من أن الطاعن الثانى كان موجودا بمنزل الطاعن الأول ومعهما ضيوف آخرون — وأن مقدوفات نارية أطلقت فى هذا المنزل أسفرت عن وجود جثة قتيل — ثم طلب منهم الطاعنان الأول والثانى إخراجها من الدار فحملوها وبصحبتهم الطاعن الثانى إلى ترعة الابراهيمية حيث ألقيوا بها — وتبين أنها لفوزى عبد الحميد — وأضافوا أنه بعد وقوع الجريمة غيرت معالم المحجرة

التي ارتكب فيها القتل ، وأزيلت آثار الدماء التي انتشرت بالمنزل وكان ذلك بحضور الطاعن الأول ورابعا — مما ثبت في تقرير الطبيب الشرعي عن المعاينة التي أجراها ونتيجة تحليل المضبوطات التي ضبطت بمعرفة والتي ضبطت بمعرفة معاون البوليس في منزل هذا الطاعن والذي خلص منه إلى أن التلوثات التي رفعت من حائط الحجرة واكياس مخدات الكنبتين وتلك التي شوهدت على المسند الخشبي المنزوع من الكنبه والتي بالمائدة — وكذلك التلوثات المشاهدة بكسوة المساند الثلاثة وتلك التي كانت بالبلاط الأسمنت المنزوع من صالة المنزل — وجدت كلها دماء آدمية — وأنه ثبت من التحليل عن الفصائل أن التلوثات الدموية الآدمية بالكنبة والمائدة تتفق في الفصيلة مع فصيلة دم المجنى عليه عبد الحميد عبد الحفيظ — وكذلك الحال بالنسبة للقطعة النسيجية الجافة التي وجدت بكسوة أحد المساند وهي بحجم القمحة تقريبا — فإنه ثبت من تحليلها أنها من نسيج حيوي غني وأنها تعاصر التلوثات التي تحيط بها وهي تلوثات آدمية تتفق في الفصيلة مع فصيلة دم المجنى عليه المذكور الذي أورد تشريح جثته وجود إصابة نارية اخترقت الرأس وأحدثت تهتكاً وتناثراً بالمخ — وما ثبت كذلك من هذا التقرير من أن محتويات الحجرة المتطرفة بمنزل الطاعن الأول قد أبدلت بأخرى وأخفيت الآثار بطلانها بطلاء جديد — وأن الرصاصتين المستقرتين بالحائط البحري في الحجرة قد أطلقتا من داخلها وفي مواجهة نفس الجدار ، وأن العثور على رصاصتين بالكنبة ووجود أثر حديث لنفاذ مقذوف بالمائدة — كل هذه الاعتبارات تشير إلى أن هذه الأشياء كانت بالغرفة المتطرفة — وما ثبت في هذا التقرير أيضا من أن الجدار الشرقي لهذه الحجرة وجد ملوثا بالدماء — وتتفق فصيلة هذه التلوثات وكذلك التلوثات التي وجدت بقطع البلاط وفصيلة دم المجنى عليه فوزى عبد الحميد — وما ثبت فيه كذلك من أن الظرف المعلق الذي عثر عليه بإحدى الكنبتين من عيار ٣٨ ر. وجد مطلقا حديثا وفي وقت يتفق مع تاريخ الحادث — وأنه الطلقات الأخرى المضبوطة هي من نفس النوع — وأنه نظرا لتجانس فتحات الدخول في الحيتين فإنه من الممكن أن تكون هذه الإصابات قد حصلت من مقذوفات متجانسة مع الرصاص المستخرج من الحائط والكنبة ومن مثل الظرف المعلق وبعض الطلقات المعينة التي ضبطت بالمنزل .

ثم قرنت المحكمة هذه الأدلة بما استخلصته من هرب هذا الطاعن من بلدته عقب ارتكاب الحادث في ليلة ١٩٥٢/٥/١ إلى أن قدم نفسه لمحكمة الجنايات في ١٩٥٣/٩/٢٦ وفسرت هذا الهروب بأنه كان يقصد به تليفيق أدلة ينفي بها الاتهام الذي قد يوجه إليه - ولكي يخفي أثر ما قد يكون قد تخلف في جسده وقت ارتكاب الجريمة - ولم تصدق المحكمة شاهدي النفي اللذين أشهدهما على أنه كان موجودا بالقاهرة وبعيدا عن محل الحادث في وقت وقوعه (وهما الطاعنان الثانى والتاسع) وقضت المحكمة بإدانتها بجريمة شهادة الزور .

وتجمل هذه الأدلة بالنسبة للطاعن الثانى . أولا - فيما شهد به الشاهد الأول من أن المجنى عليهما كانا يمتزاه إلى ما قبل ارتكاب الحادث - ثم قادراه إلى منزل الطاعن الأول بصحبته وبصحبة الطاعنين الثالث والرابع وثانيا - فيما قرره الطاعنون الخامس والسادس والسابع من أنه كان موجودا بالمنزل المذكور وقت وقوع الجريمة وأنه كلفهم حمل الجثة وإلقائها بترعة الإبراهيمية بل ومحبهم أثناء قيامهم بهذا العمل خاصة وأن الطاعن لم يجرح أقوالهم بدفاع معقول . وثالثا - فيما استخلصته المحكمة من هرب الطاعن إلى سنورس عقب ارتكاب الحادث ، فلما قبض عليه وسئل عن المجنى عليهما أنكر معرفته بهما وادعى أنه لم يكن موجودا ببلدته فى الوقت الذى تمت فيه الجريمة وأشهد شاهدين على هذه الواقعة فكذب أولهما وهو ضابط نقطة عزبة أباطه - وجاءت أقوال الثانى مناقضة لأقوال الطاعن المذكور بالنسبة للتاريخ الذى تقابلا فيه كما ذكرت المحكمة وهى فى معرض إثبات كذب دفاع الطاعن ما ثبت بدفاتر المرور من أن سيارة الطاعن مرت بطريق الفيوم الزراعى فى يوم أول مايو سنة ١٩٥٢ الساعة ٩ مساء ثم قرنت المحكمة هذه الأدلة مجمعة بالقرينة المستخلصة من تعرف الكلب البوليسى على الطاعن بعد أن شم المظروف المطلق الذى ضبط بمحل الحادث وهى تجمل بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع : أولا - فيما شهد به شاهد الإثبات الأول من أن هذين الطاعنين لحقا فى سيارة أولهما

بالمجنى عليهما إلى منزل الطاعن الثاني وقضيا معه السهرة فيه ، ولما سئل عن هذه الواقعة كل منهما على انفراد ، أنكرها بتاتا - ثم عدلا عن هذا الإنكار بلسان المدافع عنهما ، وأقرا بأنهما كانا موجودين مع المجنى عليهما بمنزل الطاعن الثاني ولكنهما أنكرا أنهما رافقاها إلى منزل الطاعن الأول أو أنهما كانا حاضرين وقت ارتكاب الجريمة ، ولم تأخذ المحكمة بما ذكره محاميهما من أن أنكارهما مقابلة المجنى عليهما بمنزل الطاعن الثاني كان من قبيل سوء الدفاع ، وقالت إن هذا الإنكار إنما قصد به الطاعنان درء الشبهة عنهما ، وثالثا - فيما ثبت للمحكمة من أن الطاعنين كانا في محل الحادث وقت ارتكابه وأضافت المحكمة بالنسبة للطاعن الثالث ١ - أنه عندما سئل عن النهمة المستندة إليه رفض الإجابة إلا بحضور محاميه - الأمر الذي خلصت منه إلى أنه أراد كسب الوقت لتلقيق دليل تفي النهمة ٢ - وما ثبت في تقرير بويس المرور من أن هذا الطاعن مر بسيارته الملاكى في الساعة ٤ و ٥ مساءً بنقطة سافاي ٣ - وما شهد به محمد عبد الحفيظ ابن المجنى عليه عبد الحفيظ عبد الحميد من أن الطاعن حضر مع آخر لمقابلة والده في منزله قبل الحادث بيومين وأنه لولا علاقة والده به وبالطاعن الرابع لما توجه إلى أتليدم ٤ - وما استخلصته المحكمة من أن الطاعن أشهد عبد الكريم مسعود على أنه كان مدعوا عنده في ليلة الحادث وأنه كان موجودا بمنزله من الساعة ١٠ مساءً إلى الساعة ٢ صباحا - فكذبه هو والشاهد الآخر الذي أشهده على هذه الواقعة وشهد الاثنان بأنه لم يحضر إلا في وقت متأخر من الليل وبعد انصراف المدعويين - وما شهدت به توحيد جلال زوجة القتيل فوزى عبد الحميد بأنها من بلدة هذا الطاعن وهي بنى عبيد وتعلم أنه اشتهر عنه التوسط في القتل واستدراج القتيل وقد نصحت إلى زوجها كثيرا بالابتعاد عنه ، وأضافت بالنسبة للطاعن الرابع أنه هرب من بلدته إلى القاهرة في الصباح المبكر غداة وقوع الحادث - إلى أن ضبط وعرض على المحقق بعد وقوعه بخمسة أيام وقالت إن هذا الهروب لا يمكن أن يفسر إلا برغبة المتهم في ابتعاد نفسه عن مكان وقوع الجريمة فترة من الزمن ليرد الاتهام عنه ، وخلصت المحكمة من ذلك كله

إلى أن الطاعنين الثالث والرابع هما اللذان زينا للجنة عليهما الذهاب إلى أتليدم حيث ارتكبت الجريمة بتدبير سابق بين الطاعنين الأربعة .

وتجمل هذه الأدلة بالنسبة للطاعنين الخامس والسادس والسابع فيما ذكرته المحكمة من أنها تأخذهم بالقدر المتيقن في حقهم من اعترافهم - ولا تقول على ما ذكره في التحقيقات من أنهم فعلوا ما فعلوه مكرهين - كما لا تقول على انكارهم بعد ذلك وما ادعوه من أنهم أدلوا باعترافاتهم مكرهين نتيجة تعدي رجال البوليس عليهم وسافت الأدلة على كذب هذا الدفاع .

كما تجمل لأدلة بالنسبة للمتهمين الثامن والتاسع فيما ثبت لدى المحكمة من أن الطاعن الأول كان موجودا بحل الحادث وقت ارتكابه وأنه هرب إلى القاهرة بعد وقوع الجريمة بقصد درء التهمة عن نفسه وإلى ما ثبت لها من وجود علاقة مصاهرة تربطه بالشاهدين مما دعاها إلى تقرير أقوال كاذبة في صالحه مع أن أولها عندما مثل في التحقيقات لم يحزم محمدا الوقت الذي حضر فيه الطاعن الأول للقاهرة .

(عن الطاعن الأول)

ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من التقرير بأسباب الطعن المقدم منه في ١٩٥٤/١١/١٧ هو أن الحكم خالف القانون وشابه قصور في التسبيب إذ اعتبر أقوال الطاعنين الخامس والسادس والسابع دليلا على إدانة الطاعن في حين أن هذه الأقوال صدرت منهم نتيجة إكراه مادي ومعنوي سلطه عليهم رجال الإدارة - وذكر الدفاع ظروف الإكراه الذي وقع على هؤلاء الطاعنين فلم ترد المحكمة عليه ردا سائغا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد الأدلة التي أجمتها المحكمة فيما تقدم تعرض لدفاع الطاعن الذي جرح به أقوال هؤلاء الشهود فقال " إن هذا الدفاع مردود بأن هؤلاء المتهمين أنفسهم نفوا أمام قاضي التحقيق أن أحدا طلب إليهم أن يفضوا بما قالوا وأنهم قرروا الحقيقة طوعا واختيارا " . ثم أورد الحكم بعد ذلك أقوال هؤلاء الشهود مفصلة كما وردت في محضر قاضي التحقيق - لما كان ذلك وكان للمحكمة مطلق الحرية في تقدير أقوال

الشهود ومتى اقتضت بها وإطمأنت إليها فإن ما يشبه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له ما يبرره .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثانى من التقرير هو أن الحكم أخل بحق الدفاع عن الطاعن وشابه قصور في التسبيب إذ أقام قضاءه بإدائته على أن آثارا مادية وجدت في منزله ورغم ما ذكره الدفاع من أن الأحراز لم تكن مصنوعة ، وأن الطبيب الشرعى لم يثبت حال كل حرز عند فتحه - ورغم طلبه استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في ذلك وفيما قرره من أن القتل ترك آثارا بالجرعة - فإن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب ولم تورد في حكمها الرد عليه والمسوخ الذى سوغ لها اطراحه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد تناول بالرد ما أثير حول الأحراز المضبوطة على ذمة الدعوى فقال : "وأما ما أثير عن الأحراز وعدم اتباع ما نص عليه القانون بشأنها في المادتين ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية فهي قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها بطلان لأنها ليست من الإجراءات الجوهرية وفضلا عن ذلك فقد تولى أمرها الطبيب الشرعى وهو خير أمين ولم تر المحكمة فى أى شىء تم بالنسبة للأحراز ما يدعو مطلقا للريبة أو الشك " .

ولما كان القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحويل المضبوطات وفضله إنما قصد إلى تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات ولكنه لم يترتب على مخالفتها أى بطلان - وكان الأمر فى مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبطية القضائية - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إطمأنت فعلا لسلامة الأحراز فإن الحكم يكون قد أصاب فى قضائه برفض هذا الدفع ويكون هذا الوجه من الطعن فى غير محله ومنعينا رفضه .

ومن حيث إنه عما ذكره الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع إذ لم توجه إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما كانت عليه حالة الأحراز . (١٩) ج .

وقت فضاها وما ورد في تقريره عن تخلف آثار بالحجرة التي ارتكبت فيها الجريمة مما دعا إلى طلائها بطلاء جديد بعد الحادث ، فإنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة " لم تر في التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ما يزعم عقيدتها بشأن تقرير الطبيب الشرعي الأول وتقرير كبير الأطباء الشرعيين وتعتمد في هذه القضية على ما ثبت في هذين التقريرين دون غيرهما " يبين من ذلك أنها لم تأخذ بالتقرير الاستشاري وأنها اعتمدت تقرير الطبيب الشرعي الأول وتقرير كبير الأطباء الشرعيين للأسباب الواردة بهما وأنها لم تر محلا للأسباب المذكورة التي اعتمدتها وصارت جزءا من الحكم لإجابة الطلب المقدم من الطاعن وهو ما يدخل في سلطاتها - لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه .

ومن حيث إن مبنى الأوجه الأربعة الأول من تقرير أسباب الطعن المقدم في ١٨/١١/١٩٥٤ هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن ببطلان الاذن الصادر بالتفتيش وببطلان محضر التفتيش الذي أجراه وكيل النيابة وذلك الذي أجراه معاون البوليس . ذلك بأن الجريمة لم يكن متبعا بها فما كان يجوز لوكيل النيابة أن يصدر الاذن بالتفتيش بل كان واجبا عليه أن يتخلى عنه لقاضي التحقيق المختص باصداره - كما أن معاون البوليس الذي استصدر الاذن بالتفتيش لم يكن قد تحقق من وقوع الجريمة مما يمتنع منه على وكيل النيابة إصدار هذا الاذن قبل التحقق من أن جريمة قد وقعت بالفعل - إعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية - هذا إلى أن التفتيش الذي أجراه معاون البوليس قد وقع باطلا لأنه لم يحصل بحضور المتهم أو وكيله أو شاهدين على الأقل وهو ما توجبه المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن بقوله "وحيث إن المحكمة ترى أن الجنائية موضوع هذه القضية هي جنائية تلبس ومحل وقوعها هو دار المتهم الأول وآية ذلك أن السائق محمد خلف إمام سمع الطلقات النارية تدوى في تلك الدار وفيها المجنى عليهما وجاءه شخصان يريدان القبض عليه

وإمساكه ثم اختفى بعض الوقت خروفا على حياته ثم انطلق يجرى يبلغ عن الجناية التي سمع رنين طلقاتها بأذنه ولم يعد سيدها من تلك الدار ولم يعثر لها على أثر، فسماع الطلقات النارية في هذه الحالة يعتبر كشفا للجناية وإطلاعا عليها حال وقوعها عن طريق السمع وما دامت هذه الجناية هي جناية تلبس فإن الدفاع الذي أثير عن بطلان التفتيش ينهار من أساسه " لما كان ذلك وكان تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة تلبسها أو غير متلبس بها من اختصاص محكمة الموضوع وموكولا إليها وحدها ولا معقب عليها في خصوصه - ما دامت الأسباب التي استندت إليها لها أصولها في الأوراق وتؤدي عقلا وقانونا إلى النتيجة التي ربت عليها وكانت الوقائع الثابتة في الحكم ومنها حضور الشاهد وقت التبليغ في حالة يكاد يكون عاريا فيها من الملابس نتيجة ما وقع عليه من اعتداء ، تدل على أن معاون البوايس أبلغ بحادث القتل عقب وقوعه فبادر إلى محله وتحقق من وقوع جريمة فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه وكان هذا التفتيش يعتبر حاصلا في حالة تلبس فهو صحيح قانونا وليس ينفي قيام حالة التلبس كون معاون البوايس قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن ما دام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية - لما كان ذلك كله وكان قانون الإجراءات الجنائية يضمن على مأموري الضبطية القضائية في حالة الجريمة المتلبس بها جميع السلطات التي لقاضى التحقيق فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب فيما قضى به من رفض هذا الدفع .

ومن حيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون كذلك إذ قضى برفض الدفع ببطلان محضر جمع الاستدلالات الذي استند إليه الحكم لما ثبت من أن وكيل نيابة المحرص قد تعدى اختصاصه عند ما حقق الجناية بمركز ملوى .

ومن حيث إنه لا خلاف على أن الحادث قد وقع بدائرة مركز المحرص فيكون وكيل نيابة المحرص هو المختص بإجراء التحقيق فيه ولا يهم بعد ذلك المكان

الذى يختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إجرائه .

ومن حيث إن مبنى الوجه السادس هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ رفض أيضا الدفع ببطلان إجراءات تحريز المضبوطات لأن الطاعن لم يحضر أثناء فتح الأحراز بمعرفة الطبيب الشرعى لا هو ولا وكيله ولم يدع إلى ذلك وتختلف .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أصاب في رفض هذا الدفع ذلك بأن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز في جميع الأحوال أن يؤدى الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم . ومن ذلك رفض الأحراز — وبأن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات ونفها إنما قصد التنظيم كما تقدم القول .

ومن حيث إن مبنى الوجه السابع هو أن الحكم أخطأ في القانون إذ قضى برفض الدفع ببطلان القرار الصادر من وكيل النيابة بنذب الطبيب الشرعى لتشريح الجثة المقول بأنها لعبد الحفيظ دسوقي وانتداب وكيل نيابة أبى قرقاص للطبيب الشرعى لتشريح جثة فوزى دسوقي — ذلك بأن ندب الخبراء لا يكون إلا بمعرفة قاضى التحقيق وإذا صدر من وكيل النيابة وقع باطلا وترتب على ذلك بطلان التقارير المقدمة من الطبيب الشرعى وبطلان الاستدلال بها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه برفض هذا الوجه من الطعن ذلك بأن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية التى جاء نصها صريحا في أنه " لأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوأ أقوال من يكون لديهم معلومات ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة " .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثامن هو أن الحكم قد بنى على إجراء باطل وشابه قصور في التسييب إذ لم يثبت من التحقيق أن الجثتين اللتين وجدتا في ترعة الابراهيمية هما للمجنى عليهما .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله "وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول أثار حول جثة عبد الحفيظ عبد الحميد دسوقي غبارا أراد منه التشكيك في أن اللجنة ليست لهذا الشخص - وهذا الدفاع مردود بما ثبت من العثور على هذه اللجنة واستعراف ذويه عليها وأقطع دليل على أنها له وجود رخصته الخاصة بالسلاح وعليها صورته الفوتوغرافية داخل ملابسه ووجود بعض قطع ذهبية خاصة به ولم يستطع الدفاع أن ينكر آثار البلولة ظاهرة على رخصة السلاح عند فحص الحرز الخاص بالجلسة بل يقول إن تلك البلولة قد عملت خصيصا ، والمحكمة لا يساورها أى شك في أن اللجنة هي لعبد الحفيظ عبد الحميد دسوقي - ولم يثر الدفاع شيئا عن جثة المجنى عليه فوزى عبد الحميد دسوقي وقد كانا معا ولقيا حظا واحدا . " لما كان ذلك وكان ما ساقه الحكم له أصل في التحقيقات ويؤدي إلى ما رتب عليه فإن ما ادعاه الطاعن من قصور في التسبيب يكون على غير أساس ويكون هذا الوجه من الطعن متعين الرفض .

ومن حيث إن أوجه الطعن التاسع والعاشر والحادي عشر هي أن المحكمة أخلت بحق الدفاع عن الطاعن إذ طلب مناقشة الطبيب الشرعى في بعض مسائل فنية - كما طلب إعادة التجربة التي أجراها قاضى التحقيق على أن يلبس الشاهد نفس الملابس التي كان يرتديها في يوم الحادث - كما دفع بأن الدماء التي وجدت بالمنزل هي لخادمه الخاص وقد تناثرت منه عند ما أصيب بجرح وطلب تحليل فصيلة دم هذا الخادم لتحقيق صحة دفاعه - ولكن المحكمة لم تجب هذه الطلبات جميعا ولم ترد عليها ردا سائغا يبرر اطراحها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه رد على طلب تحليل دم الخادم فقال "ومن حيث إن الدفاع عن المتهم الأول في سبيل اجتهاده لدحض الأدلة المسادية التي وجدت في دار هذا المتهم قال إن الطرشة التي ثبت أنها من دم آدمي والتي وجدت بالحجرة وجاء بيانها في تقرير الطبيب الشرعى أثناء إجراءات المعاينة - قال الدفاع إنه سأل المتهم الأول عنها عند زيارته له بالسجن فأخبره المتهم المذكور بأنه كان لديه قبل الحادث خفيرو كان يحمل أحد البراميل فخرحت

يده وصال منها الدم ... وهذا الدفاع لا تلتفت إليه المحكمة ولا تعتد به وترى إهداره إذ الحادثة حصلت في ليلة أول مايو سنة ١٩٥٢ وبقى المتهم الأول المذكور هاربا من وجه العدالة حتى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وسئل في جلسة ١٩٥٣/٩/٢٦ فلم يبد شيئا من هذا الدفاع ولم يبد أى محام حضر عنه شيئا عن هذا القول الجديد ولو كان هذا القول حقا وصحيحا لذكره المتهم لأول مرة ، وما كان ليتردد في أن يذكره أو يثيره وقد طلب الدفاع عنه في تلك الجلسة التي حضر فيها أمام محكمة الجنايات الإذن له بتقديم تقرير طبي استشاري ولم يأت على لسان أحد ذكر لمسألة عبد السلام زايد (الخادم) والدم الذي يدعى أنه قد سال منه — ومن ثم فإن هذا الدفاع من هذه الناحية مردود وغير خالق بالاعتداد — كما عرض للتجربة التي أجراها قاضي التحقيق — وللطعون التي وجهها التقرير الطبي الاستشاري لتقرير الطبيب الشرعي وتقرير كبير الأطباء الشرعيين مما مفاده أنه اعتمد تقرير الطبيب الشرعي وتقرير كبير الأطباء الشرعيين ولم ير محلا للأخذ بما ورد بالتقرير الطبي الاستشاري وذلك للأسباب الواردة في تقريرى الطبيب الشرعي وكبير الأطباء الشرعيين التي صارت باعتماد المحكمة لها أسبابا للحكم وأنها لم تر محلا للأسباب المذكورة لإجابة طلب إعادة التجربة وطلب مناقشة الطبيب الشرعي وهو ما يدخل في سلطتها — لما كان ذلك فإن هذه الأوجه من الطعن تكون كلها على غير أساس .

ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الدفاع عن الطاعن وشابه قصور في التسيب إذ ارتكن في إدانته إلى أن قتل المجنى عليهما كان بحضوره في حين أنه ثابت من أقوال شاهد الإثبات محمد خلف أن الطاعن لم يغادر داره عند انصراف المجنى عليهما — وأنه لم يدخل منزل الطاعن الأول الذى وقع فيه الحادث في خلال الفترة التي مضت بين وصول الضيوف إلى هذا المنزل ووقوع الجريمة — وتمسك الدفاع بأن الطاعن لا يمكن أن يكون قد دخل من باب آخر لأن المنزل ليس له إلا باب واحد يفتح على الجهة الشرقية وهو الباب العمومى وباب آخر صغير

مخصص للحريم يقع في الجهة القبليّة من السور الشرقي ويقع على نفس الشارع وفي ذات الاتجاه وهو على مسافة قريبة جدا من المكان الذي كان ينتظر فيه الشاهد بالسيارة - وطلب من المحكمة الانتقال لمعينة المتزل لتحقيق هذا الدفاع ولكنها لم تجب هذا الطلب ولم تناقشه في أسباب حكمها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على إدانة الطاعن بالجرime المسندة إليه فاستند إلى محضر المعاينة التي أجراها قاضي التحقيق وتلك التي أجراها وكيل النيابة وأقوال الطاعنين الخامس والسادس والسابع والأدلة الأخرى التي قامت ضد الطاعن واطمأنت المحكمة إليها والمبينة فيما تقدم - وخلص من ذلك كله إلى ما قطعت به المحكمة من وجود الطاعن في منزل الطاعن الأول ومساهمته مع باقي الطاعنين في ارتكاب جريمة القتل التي دانت بها مما مفاده أنها لم تر محلا للأسباب المذكورة لإجابة طلب المعاينة الذي تقدم به الطاعن لعدم جدواه ولعدم تأثيره على أدلة الثبوت التي قامت لديها والتي لها أصلها في التحقيقات - لما كان ذلك فإن هذا الوجه يكون على غير أساس متعيّنا رفضه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والخامس من الطعن أن الحكم شابه قصور في التسبيب وخطأ في الاستدلال إذ استندت المحكمة إلى أن شجارا حصل في أحد فنادق الناهرة قبل الحادث بأيام اعتدى فيه أحد المجنى عليهما على الطاعن وطرحه أرضا - في حين أنه ثابت من التحقيق أن الشجار كان بين المجنى عليه عبد الحفيظ عبد الحميد دسوقي وشخص آخر خلاف الطاعن - وجاء التدليل على هذه الواقعة التي استند إليها الحكم غامضا ومتناقضا - كما استندت المحكمة في حكمها أيضا إلى وجود صلة مصاهرة بين الطاعن الثاني والطاعن الثالث في حين أن هذه المصاهرة لا أصل لها في الواقع ولا في التحقيقات .

ومن حيث إنه لا جدوى للطاعن مما يشير به من جدل في هذا الشأن لأن الباعث في الجرائم ليس ركا من أركانها - والخطأ فيه مهما بلغ لا يؤثر على سلامة الحكم ولا ينقص من قيمة الأدلة التي أوردتها المحكمة على وقوع الجريمة فعلا

من الطاعن — كما أنه لا جدوى للطاعن أيضا مما أثاره حول ما جاء في الحكم — ويقول إنه جاء مخالفا للواقع — من وجود صلة مصاهرة بينه وبين الطاعن الثالث — مادامت هذه الواقعة لا تؤثر على الأدلة التي قامت لدى المحكمة على مساهمة الطاعن نفسه في ارتكاب الجريمة التي دانت به .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع والوجه الثاني عشر من تقرير الطاعن الأول المؤرخ ١٩٥٤/١١/١٨ هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتبر الطاعنين الأربعة الأول فاعلين مع أنه لم يحدد من منهم أطلق النار على المجنى عليهما وكل ما جاء به هو أن المتهمين وإن تعددوا فإنهم يعتبرون جميعا فاعلين أصليين مع أنه لا يمكن اعتبار الطاعنين في هذه الحالة إلا في مرتبة الشركاء إذ لم يثبت الحكم في حق أحد منهم أنه قام بعمل من الأعمال المكونة للجريمة وإذا كانت المحكمة قد رأت تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للطاعن فإن عقوبته كشريك يجب أن تنزل عن الأشغال الشاقة المؤبدة — هذا إلى أن التدليل على نية القتل قد جاء قاصرا كما أنه بالنسبة لركن سبق الإصرار قد جاء معينا لاستخلاص الدليل عليه من الأعمال التي تمت بعد وقوع الجريمة بقصد إخفاء معالمها .

ومن حيث إنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من جدل حول ما بدعيه من خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا لأن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها عليه مقرررة في القانون للاشتراك في القتل العمد مع سبق الإصرار — مما يستوجب رفض هذا الوجه من الطعن تطبيقا لحكم المادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية — ولا يغير من ذلك ما ذكره الطاعن من أن المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها الطاعنين جميعا فاعلين أصليين فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها في الحكم .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لركن سبق الاصرار وأورد عليه أدلة لها أصولها في الأوراق - ويكفى في ذلك أن تكون المحكمة قد ذكرت أن القتل كان مدبرا ومصمما عليه وأن المتهمين الأول والثاني كانا يحقدان على المجنى عليهما وكانت خطتهما أن يحضراهما إلى بلديهما أتليدما فاستعانا بالطاعين الثالث والرابع على أن يزينا لها الذهاب إليهما ثم إلى دار الطاعن الأول حيث قضى عليهما فيها - كما ذكرت الظروف التي أحاطت بالحادث والتي استخلصت منها الأدلة التي أدت إلى اقتناعها بأن نية الطاعن وزملائه كانت مبيتة على القتل وكان مرد ذلك كله إلى ما هو ثابت في التحقيقات - ثم خلصت في النهاية بناء على الأدلة السائغة التي سردتها إلى أن قتل المجنى عليهما لا ريب في أنه قد تم وحصل ووقع بناء على تدبير وتنظيم سابقين ولما كان مناط قيام سبق الاصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية وكانت الأدلة التي أوردتها الحكم وهذا الذي قاله عن سبق الاصرار من شأنه أن يؤدي إلى مرتبه عليها - لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بشأن سبق الاصرار وقصور الحكم في بيانه لا يكون له محل .

ومن حيث إنه عما ذكره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد اتخذ من إخفاء معالم الجريمة وتقل جثتي المجنى عليهما مجهزين بترتيب خاص إلى ترعة الإبراهيمية لاغراقهما تحت الماء ومن هرب الطاعن بعد ذلك - وهي كلها وقائع لاحقة على حادث القتل - دليلا على توفر سبق الاصرار فإنه يبين مما تقدم أن المحكمة لم تعتمد على ذلك وحده في إثبات توافر سبق الإصرار بل اعتمدت على أدلة أخرى تؤدي إلى ما انتهت إليه ، ولا جناح على المحكمة إذا هي استرشدت في ذلك بواقعة لاحقة للحادث متى كانت هذه الواقعة متصلة به وتلق ضوئا عليه - لما كان ذلك فإن الجدل الذي يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له ما يبرره .

ومن حيث إنه عن نية القتل فقد استظهرها الحكم استظهارا كافيا إذ قال " لا ريب أن إطلاق النار على المجنى عليهما كان بقصد قتلها وإزهاق روحهما وتستدل المحكمة على ذلك من المقدوفات العديدة التي أصابت كليهما في مواضع

قاتلة من جسديهما حسبما جاء في التقرير الطبي الشرعي - وقد أعد المتهمان الأول والثاني العدة لذلك وقد وجد لدى المتهم الأول مقذوفات عديدة فوق دولاب ملائسه - - فيكون هذا الوجه من الطعن متعين الرفض - ويكون الطعن كله على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن معنى الوجه الأول من الطعن المرفوع من الطاعن الثالث والوجهين الأول والثاني من الطعن المرفوع من الطاعن الرابع هو أن الحكم المطعون فيه شابه فساد الاستدلال إذ دانهما بأنهما فاعلان أصليان في جريمة القتل العمد لمجرد وجودهما على مسرح الجريمة وهو منزل الطاعن الأول مع أن ذلك كان يقتضى أن يقيم الحكم الدليل على أن الطاعنين - وهما ضيفان كانا متأمرين مع صاحب الدار على الجريمة التي وقعت - ولكن المحكمة لم تذكر دافعا لارتكاب الجريمة - كما لم تقم الدليل على أن الطاعنين هما اللذان زينا للجنى عليهما التوجه إلى أتليدم وكل ما جاء في الحكم لا يؤدي إلى هذه النتيجة .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ضدهما - وإطراح دفاعهما للاعتبارات التي ذكرها والتي لها أصلها في التحقيقات كما أجمته المحكمة فيما تقدم - لما كان ذلك وكان تقدير الدليل موكولا لمحكمة الموضوع وحدهما - وكان لما أن تحكم وفقا لما اقتنعت به وأطمأنت إليه لاسلطان لأحد عليها - كما أن لها أن تأخذ بقرائن الأحوال - وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية ، لما كان كل ذلك وكانت هذه الأدلة والاعتبارات والقرائن من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن ما يثيره الطاعنان لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضي الموضوع وحده دون مطعن عليه ولا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

هذا ولا يعيب الحكم أنه لم يبين الدافع للطاعنين على ارتكاب الجريمة إذ أن الباحث على الجرائم ليس ركنا من أركانها كما تقدم القول .

ومن حيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من الطعن المرفوع من الطاعن الثالث هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد إذ أخذ بدليين متعارضين أولهما ما شهد به محمد خلف من أن المجنى عليهما توجهتا بسيارتهما مباشرة إلى أتليدم وثانيهما ما ثبت فى دفاتر قلم المرور من أن سيارتهما لم تمر بنقطة أتليدم وبذلك أمقت أدليين معا — كما نسب إلى الطاعن أنه يمت إلى الطاعن الثانى بصلته المصاهرة وهو ما ليس له أصل فى الأوراق .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن المرفوع من الطاعن الرابع — هو أن الحكم ، أخطأ فى تطبيق القانون عندما دان الطاعن بجرمة القتل مع سبق الإصرار مع أن الثابت من التحقيق أن القتل لم يكن عن نية مبيتة وقد حصل فى منزل الطاعن الأول طبقا للرواية التى رواها شاهد الإثبات محمد خلف فلا بد أن يكون قد حصل لسبب مفاجئ ، وبذلك تنعدم المسئولية التضامنية ويكون الفاعل الأصل مجهولا .

ومن حيث إن الحكم علل بأسباب سائغة ما شهد به محمد خلف وما ثبت فى دفاتر المرور وانتهى إلى " أن سيارة المجنى عليهما رقم ١٠٤٠٤ عندما حضرت إلى أتليدم وانصرفت بعد دقائق قابلت على الطريق بين تقطى أتليدم وسافى السيارتين رقم ١٣٢٢٨ ملاكى وهى سيارة سعد أحمد مفتاح الطاعن الثالث والسيارة رقم ٣٧٤ وهى سيارة المتهم الثانى هاشم وعادت السيارات سويا " لما كان ذلك وكانت باقى هذه الأوجه قد سبق الرد عليها فى الرد على الطعن المرفوع من الطاعن الثانى فإن الطعن يكون على غير أساس متعيضا رفضه موضوعا .

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الثامن والتاسع هو أن المحكمة أخلت بحق الدفاع عنهما كما شاب حكمها المطعون فيه قصور فى التسبيب إذ دانت الطاعنين بجرمة شهادة الزور من غير أن تسألها عن التهمة المستندة إليهما — ولم تضمن حكمها مقدمات وأركان الجريمة التى دانتها بها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعته الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور التي دان الطاعنين بها فقال " واستشهد (أى الطاعن الأول) بشاهدين (الطاعنين الثامن والتاسع) يمتان إليه بصفة المصاهرة وهما سيد عبد الرحمن وصلاح سرحان على أنه كان موجودا بالقاهرة قبل يوم الحادث وقد شهد هذان الرجلان بهذه الشهادة مع أن أولهما لم يجزم في التحقيقات عن الوقت الذى حضر فيه هذا المتهم للقاهرة ... وقد ثبت للمحكمة أن هذين الرجلين شهدا زورا وأن شهادتهما في مجلس القضاء بجلسة ١٨/١٠/١٩٥٤ إنما هي شهادة زور وبهتان وأنهما تعمدتا هذا الافتراء لمصاحبة المتهم الأول — لما كان ذلك وكانت الأسباب التي ذكرتها المحكمة تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ولها أصلها في التحقيقات وكان الثابت من الاطلاع على محضر المحاكمة أن المحكمة سألت الطاعنين عن جريمة شهادة الزور المسندة إليهما فأنكراها — لما كان ذلك كله فإن الظمن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارة ،
رمضان كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣٠١)

القضية رقم ٣٠٧ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) جريمة . تنويعها إلى جناية أو جنحة . المقياس الذي يرجع إليه في ذلك .
 - (ب) وصف التهمة . تكييف الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها . الرأي الأخير فيه للمحكمة .
 - (ج) تقادم . مدته . تقديرها . خاضع لما تقرره المحكمة من بيان نوع الجريمة .
- ١ - المقياس الوحيد لتنويع الجرائم إلى جنایات وجنح إنما يرجع فيه إلى الأفعال المكونة لها وإلى العقوبة التي قررها القانون لهذه الأفعال .
 - ٢ - المحكمة هي صاحبة الرأي الأخير في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، فلا تتقيد بالوصف الذي ترفع به الدعوى .
 - ٣ - إن قواعد التقادم خاضعة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

ورفع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخرين - سبق الحكم عليهم - سرق
الاطارات المبين عددها وقيمتها بالحضر المملوكة للجيش المصري . وطلبت
إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٣١٦ من قانون
العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنایات اسكندرية نظرت الدعوى ثم قضت
فيها بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع المقدم منه بانقضاء الدعوى العمومية لمضى أربع سنوات ونصف من تاريخ وقوع الحادث بمقولة إن العبرة في كون الواقعة جنائية أو جنحة هي بالوصف الذي رفعت به الدعوى ، مع أن ما وقع من الطاعن جنحة منطبقه على المادة ٣١٧/١-٤-٥ من قانون العقوبات كما أثبت الحكم ومع أن مدة السقوط إنما يرجع في احتسابها إلى حقيقة الواقعة التي ثبتت في حق المتهم وتكشف عنه تحقيق المحكمة لا إلى وصف النيابة لها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اتهمت الطاعن وآخرين بأنهم في ليلة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم محرم بك بمحافظة الاسكندرية سرقوا الاطارات المينة القيمة والعدد بالمحضر والملوكة للجيش المصرى حالة كون أحدهم يحمل سلاحا ظاهرا (بندقية) وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لما كنهم طبقا للمادة ٣١٦ من قانون العقوبات والقانون رقم ١١٥ سنة ١٩٤٥ وأصدر قاضى الاحالة قرار بذلك وقضى غيابيا من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ باعتبار الواقعة جنحة مرفقة منطبقه على المادة ٣١٧ من قانون العقوبات ثم قبض على المتهم وأعيدت محاكمته ودفع الحاضر عنه بانقضاء الدعوى العمومية لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوع الحادث طبقا للمادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلاها بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ورفضت المحكمة الدفع وقضت في موضوع الدعوى باعتبار الواقعة جنحة منطبقه على المادة ٣١٧ من قانون العقوبات ومعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وقالت في معرض الرد على الدفع "وحيث إن المتهم لما سئل أنكر ما نسب إليه ودفع بحاميه بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوع الحادث وأسس دفاعه على أن هذه المحكمة قضت ضد المتهم بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ غيابيا باعتبار الواقعة جنحة وأنه طبقا

للسادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تكون الدعوى العمومية قد انقضت .
وحيث إنه ليس ثمة شك في أن العبرة في كون الواقعة جنحة أو جناية فيما يختص بانقضاء الدعوى فيها بالوصف الذي رفعت به الدعوى لا بما تقضى به المحكمة في موضوعها ومن ثم يكون الدفع في غير محله لأن المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية في جناية لم تكتمل ويتعين لذلك راض الدفع . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم غير سديد إذ المقياس الوحيد لتوزيع الجرائم إلى جنایات وجنح إنما يرجع فيه إلى لأفعال المكونة لها وإلى العقوبة التي قررها القانون لهذه الأفعال والمحكمة هي صاحبة الرأي الأخير في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها فلا تنقيد بالوصف الذي ترفع به الدعوى ومن ثم كانت قواعد التقادم خاضعة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة ، ولما كان قد مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت حصول الحادث إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن تطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح للتهم من نصوصه فإن الدعوى العمومية في الجنحة تكون قد انقضت بالتقادم ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القضاء بالعقوبة ويتعين لذلك نقضه والحكم بانقضاء الدعوى العمومية وبراءة الطاعن .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم
السماعين ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٠٢)

القضية رقم ٤٠٨ سنة ٢٥ القضائية :

سلاح . الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر . عدم مريان حكمه على المأخوذ .

إن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من بوليه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد
منه الأشخاص الذين وجدوا قبل مريان هذا القانون حائزين أو محزين أسلحة
نارية أو ذخائر معاقبا على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٤٩ ، وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة
الثانية من المادة ٣١ (١) التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤
على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم
ضبطه حائزا أو محزرا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء مريان هذا
القانون وهو نص تفسيري للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته
الإيضاحية (١) .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في الحكمين الصادرين بجملة ١٦/٥/١٩٥٥ في القضيتين
رقم ٣٠٢ و ٣٠٣ سنة ٢٥ القضائية وفي الحكم الصادر بجملة ١٧/٥/١٩٥٥ في القضية رقم ٢٤٨١
سنة ٢٤ القضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا - أحرز سلاحا ناريا (بندقية خرطوش) بدون ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وثانيا - أحرز ذخيرة (طلقتين) مما تستعمل في الأسلحة النارية بدون ترخيص (. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ١/٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة ببا الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادتين ١ و ١/٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ عن التهمة الأولى والمادتين ٥ و ١٠ من هذا القانون عن التهمة الثانية مع تطبيق المادتين ٣٢ من قانون العقوبات و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ للأولى بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٣ جنيهات لوقف التنفيذ والمصادرة عن التهمتين . عارض المحكوم عليه في الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن وألزم المعارض بالمصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سوييف الابتدائية قضت بحضوريا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الحبس وتأيبده فيما عدا ذلك بلا مصاريف فطعنت نيابة بنى سوييف في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة أخطأت في تأويل القانون إذ قضت ببراءة الطاعن تطبيقا لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى صدر قبل الفصل نهائيا في التهمة المسندة إليه والذى ينص في المادة ٣١ منه على إعفاء الحائزين والمحرضين لأسلحة وذخائر على وجه مخالف لهذا القانون إذا سلموا ما لديهم منها أو أخطروا عنها في مهلة شهر من وقت العمل به - وإذا استندت في قضائها بالبراءة إلى ما ارتأته من أن هذا القانون أصلح للطاعن فيجب أن يفيد من الإعفاء المنصوص عليه فيه إعمالا لنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات رغم عدم تقديم السلاح الذى اتهم بإحرازه - ما دام أنه لا يدل له في ذلك لسبق ضبطه بمعرفة رجال السلطة .

ومن حيث إن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يفيد منه الأشخاص الذين كانوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ (١) التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ - على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محرزا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل سريان هذا القانون - وهو نص تفسيري للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية - لما كان ذلك وكانت المحكمة عند ما طبقت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات - قد حجبت نفسها عن نظر الموضوع فإنه يتعين نقض الحكم وإحالة القضية على دائرة استئنافية أخرى للفصل فيها مجددا .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يومف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣٠٣)

القضية رقم ٤١١ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . الحكم الصادر بتغريم متهم خمسة جنيات . استئنافه من المتهم لخطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن المادة ٤٠٢ ج . أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوما عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيات . خطأ .

إذا كان المتهم المحكوم بتغريمه خمسة جنيات قد استند في الاستئناف المرفوع منه عن هذا الحكم إلى الخطأ في تطبيق القانون ، ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوما عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيات ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يستوجب نقض حكمها ، ذلك بأن الشارع قد أضاف في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ إلى المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية فقرة أخيرة نصها ” وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها “.

النتائج

اتهمت النيابة العامة : ١ - أحمد محمد إبراهيم و ٢ - عبد الرؤوف علي إبراهيم و ٣ - نجاتي أحمد علي و ٤ - فوزي عبد الرحيم . بأنهم أغروا علانية على الفجور بأن جهروا بالألفاظ الميينة بالمحضر لإحدى السيدات المارات بالطريق وطلبت

عقابهم بالمادة ٣/١٧٨ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ ومحكمة . حضر الجديدة الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام حضورياً بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول وغيايباً للآخر بتفريم كل منهم ٥٠٠ قرش بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الوطنية قضت حضورياً بعدم جواز شكلاً ، فظمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف مع ما أبداه محامي الطاعن أمام المحكمة من أن الحكم المستأنف بني على خطأ في تأويل القانون .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة الاستئنافية المؤرخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أن الدفاع عن الطاعنين التمس البراءة وقال "إن هناك خطأ في تطبيق القانون على الواقعة المطروحة أمامها وشرح المادة المطبقة ثم حجبت القضية للحكم وبجلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف وأمسست قضائها على أن المادة ٤٠٢/١ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت الاستئناف من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وأنه تطبيقاً لهذا النص ولأن حكم محكمة الدرجة الأولى قضى بتفريم كل من المتهمين خمسة جنهات فيكون استئناف المتهمين غير جائز" - لما كان ذلك - وكان الشارع قد أضاف في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ إلى المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية فقرة أخيرة نصها "وفياً هذا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أوفى تأويلها" فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على ما قاله من أن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوماً عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات ، يكون أخطأ

في تطبيق نص المادة ٤٠٢ المذكورة بما يستوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة قد قصرت بحثها على شكل الاستئناف دون أن تتعرض لموضوع الدعوى فإنه يتعين مع القضاء بجواز الاستئناف إحالة القضية لنظرها من جديد أمام دائرة أخرى .

(٣٠٤)

القضية رقم ١٣٤ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) نقض . أسباب جديدة . عدم أهلية المدعية بالحق المدني . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
- (ب) إثبات . خبراء . تقدير تقاريرهم . موضوعي .
- (ج) قذف . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
- (د) قانون . دعوى مدنية . رفعها أمام المحكمة الجنائية . يستتبع تطبيق قانون الإجراءات الجنائية عليها .

١ - إذا كان الطاعنان لم يتمسكا بالدفع بعدم أهلية المدعية بالحق المدني أمام محكمة الموضوع فلا يحق لهما إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة .

٢ - إن الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن إليه منها .

٣ - إن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليها شائنة تمهها في سمعتها أو تستلزم عقابها .

٤ - إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام

المحاكم الجنائية، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لاسد نقص .

أقامت النيابة العامة الدعوى العمومية على مناحم ابراهيم فسفس متهمة إياه بأنه . قذف علنا في حق السيدة شويكار عبد الوهاب أبو العيون بأن وجه إليها العبارات الواردة بالمحضر على مسمع من كثيرين في محل عام والتي توجب احتقارها عند أهل وطنها . وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ و ١/٣٠٢ و ١/٣٠٣ من قانون العقوبات .

وبإعلان مؤرخ في ٨ و ١٣ و ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ أقامت السيدة شويكار عبد الوهاب أبو العيون دعوى جنحة مباشرة على (١) مناحم ابراهيم فسفس (٢) فوزى عياد جرجس (٣) أريستو أرافندينوس الشهير بدينيس أمام محكمة عابدين الجزئية وجهت إليهم فيها نفس التهمة السابقة . وطلبت إلى المحكمة المذكورة معاقبتهم بالمواد ١٧١ و ١/٣٠٢ و ٢-١/٣٠٣ من قانون العقوبات . كما أعلنت الأستاذ صادق راشد مدير محل عمر افندى "أورزدى بالك" بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية . وطلبت الحكم عليهم بأن يدفعوا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه بصفة تمويض مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وإعلان آخر مؤرخ في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ صححت السيدة شويكار عبد الوهاب أبو العيون دعواها المدنية بأن أدخلت المسيو رينيه جومار في الدعوى باعتباره مديرا لمحل عمر افندى ووجهت إليه نفس الطلبات التي سبق أن وجهتها إلى الأستاذ صادق راشد . وبعد أن سمعت المحكمة المشار إليها أنفاها تين الدعويين قضت حضوريا . أولا - بتغريم كل من المتهمين الأول مناحم ابراهيم فسفس والثالث أريستو أرافندينوس الشهير بدينيس مبلغ ثلاثين جنيا . وثانيا - ببراءة المتهم الثاني مما نسب إليه . وثالثا - بإلزام المتهمين الأول والثالث ورينيه جومار بصفته مديرا لمحللات أورزدى بالك بأن يدفعوا متضامنين للدعوى بالحق المدني السيدة شويكار عبد الوهاب أبو العيون مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ وعشرة جنياهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك

من الطلبات . فاستأنف وكيل المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفه المتهمان والمستول عن الحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية نظرت هذه الاستئنافات وقضت حضوريا بقبولها شكلا وقبل الفصل في الدعوى بتدب الدكتور أحمد وجدى مدير مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية خيرا في الدعوى للاطلاع على أوراق القضية وتقارير الأطباء والمعالجين وأقوالهم بالتحقيقات وكذلك التقرير الطبي الاستشارى المقدم من المستول عن الحق المدنى ثم توقيع الكشف الطبي على المدعية بالحق المدنى وذلك لبيان حالتها العقلية والعصبية الآن وسببها وهل يمكن أن يكون نتيجة للحادث على النحو الذى صور فى أوراق القضية وتقدير مدة العلاج إن كان ممكنا وهل يأتى بنتيجة من عدمه وتكاليفه على وجه التقريب وعلى المدعية والمستول بالحق المدنى إيداع أمانة قدرها عشرون جنيها على ذمة أتعاب ومصاريف الخبير يدفعانها مائة مائة فى مدى أسبوعين من اليوم وعلى النيابة إخطار الخبير لمباشرة العمل وتأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٥٤ وعلى الخبير تقديم تقريره قبل الجلسة بأسبوع وحددت جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٤ ليعلف الخبير المنتدب اليين القانونية أمام هذه المحكمة . وقد قام الخبير بأموريته وقدم تقريره . ثم دفع الحاضر مع المتهمين والمستول عن الحقوق المدنية فرعيا ببطلان تقارير الأطباء حيث تمت جميعها بدون علم منهم . وقضت المحكمة . أولا — برفض الدفع ببطلان التقارير المقدمة من الأطباء بملف الدعوى . وثانيا — وفى الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة مناحم ابراهيم فسفس وإلغاء بالنسبة للتهمة أريستو أرافندينوس الشهير بدينيس وبراءته مما أسند إليه . وثالثا — وفى الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة أريستو أرافندينوس الشهير بدينيس ورفض الدعوى المدنية قبله وتبديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة مناحم ابراهيم فسفس والمستول عن الحقوق المدنية ربنه جومار بصفته مديرا لمخبرات أورو زدى بالك بالزاد هما متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى السيدة شويكار عبد الوهاب أبو الصيوت مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة لهذا المبلغ ونشرين جنيها أتعابا للمحاماه عن الدرجتين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم بنى على إجراء باطل إذ قبات المحكمة من المجنى عليها الادعاء بالحق المدني مع أنها كانت بشهادة أطبائها وقت رفع الدعوى ناقصة الأهلية إن لم تكن فاقدتها — وكان يتعين إقامة من يمثلها قانونا لمباشرة دعواها المدنية .

وحيث إن هوارض الأهلية محددة في المادة ١١٣ من القانون المدني وليس من بينها الأمراض المشار إليها في التقارير الطبية التي تحدث عنها الحكم كما أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع فليس لها الحق في إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على الاختلال بحق الدفاع إذ لم تمكن المحكمة الطاعنين من مناقشة الطبيب الاستشاري الدكتور محمد نصر ولم تجبه إلى ما طلبه من زيارة المجنى عليها وأهدرت تقريره لتخلفه عن الحضور .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الطاعنين قدما تقريراً استشارياً من الدكتور محمد نصر وأجلت الدعوى مرتين ليمتنع الطاعنان للحضور للجلسة لمناقشته وأعلن ولم يحضر، ولم يتمسك الطاعنان بسزع أقواله بالجلسة وترافعا في الدعوى، لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد استندت في حكمها إلى تقارير الأطباء الذين وقعوا لكشف الطبي على المجنى عليها وإلى أقوالهم بالجلسة ولم تأخذ بالتقرير الاستشاري، وكان الأمر في تقدير رأي الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن إليه منها فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه شابته القصور والفساد في الاستدلال إذ اعتمد في إدانة الطاعن الأول على تحقيقات البوليس رغم

ما شابها من غش ولا كراه وإذ أخذ بشهادة زوج المدعية وشقيقه مع أنها شهادة سماعية وإذ أخذ بما شهدت به السيدة لينا صدقي والسيدة كلياتين شرباتي والمسبو ألبير سوسان مع أن أقوالهم لا تفيد اسناد واقعة الاتهام إلى الطاعن الأول بقدر ما تفيد صياح المدعية وإعلانها للزبائن اتهام أصحاب المحلات لها وإذ بنى الحكم قضاءه على الاستنتاج بغير سماع شهود دون أن تحقق دفاع الطاعنين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الأول بها واستند في إدانته إلى أقوال المجنى عليها في التحقيقات الأولية بعد أن تعذر حضورها أمام المحكمة بسبب حالتها المرضية وإلى أقوال زوج المجنى عليها وشقيقه وأقوال موظفي المحل الذي وقع فيه الحادث وهي تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها — لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لم يتمسكا بسماع أحد من الشهود غير من سمعتهم المحكمة ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن هو محاولة للخوض في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ومثابه القصور وبني على إجراء باطل إذ دان الطاعن الأول بجريمة القذف مع عدم توافر أركانها القانونية وإذ لم يتحدث عن القصد الجنائي وقضى بالتعويض على الطاعن الثاني مع أن علاقة السببية بين الخطأ والضرر غير قائمة ومع أن الطاعن الثاني اتخذ أقصى ما يوجبه الاحتياط من رب العمل . وتدفع الطاعنان ببطلان تقارير الأطباء لمباشرتهم المأمورية التي تدبوا لها في غيبة الخصوم فرد الحكم على ذلك ردا قاصرا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن توافر أركان جريمة القذف فقال ” ومن حيث إن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليها بالبوليس من أن المتهم مناحم فسفس قال لها بصوت عال في أحد الممرات بحمل عمر أفندي الجوانتي ده أنت سرقاه مزين وفي أقوال فوزى وعياد وأريستو أرافندينوس الشهير بدنينس من أنهما أبلغا مناحم فسفس باشتباههما في أن تكون المجنى عليها قد سرقت

شيء من محتويات المحل وفي أقوال كلمين شرباى صراف المحل من أن مناحم فسفس حضر إليه بصحبة المجنى عليها ومأته عن واقعة دفعها لثن المشتريات وفي أقوال لينى صدق رئيسة القسم الخاص بملايس السيدات من أنها سمعت صوتا عاليا فتوجهت نحوه ورأت المدعية بالحق المدنى وسط الزبائن وتصيح بحالة عصبية لاتها مها بسرقة بضاعة بالمحل وفي أقوال المسيو البير فانسوسان رئيس المفتشين بمحل عمر أفندى من أنه استدعى للدور الثالث فوجد المدعية بالحق المدنى فى حالة عصبية وأخبرته بفتح حقيبتها أمام جمهور الناس وأنه استبان له خطأ موظف المحل كما وجد الزبائن حائقين على تصرف المتهم وعلى ذلك يكون الحكم المستأنف صحيحا بالنسبة لإدانة هذا المتهم . أما ما أثاره الدفاع من أن المتهم مناحم فسفس لم يوجه إليها ألفاظ القذف وبفرض صحة توجيهها فلم تكن فى علانية فردود عليه بأن أقوال المجنى عليها صريحة فى أنها وجهت إليها الألفاظ التى ذكرتها بالتحقيق بصوت عال مسموع وأمام الجمهور فى ممر المحل ولا ترى المحكمة أى داع يدعو المجنى عليها إلى الافتراء على هذا المتهم ونسبة أقول إليه لم تصدر منه " لما كان ذلك — وكان هذا الذى ذكره الحكم تتوافر به أركان جريمة القذف كما هى معرفة فى القانون ، وكان القصد الجنائى فى جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التى وجهها الطاعن الأول إلى المدعية بالحق المدنى شائنة تمس المجنى عليها فى سمعتها أو تستلزم عقابها كما هو الحال فى الدعوى — وكان الحكم قد استظهر رابطة السببية المباشرة بين الخطأ والضرر ودال عليها بتقارير الأطباء الذين وقعوا الكشف الطبى على المدعية بالحق المدنى وإجماعهم على أنها مريضة بمرض نفسى وأن هذا المرض كان نتيجة مباشرة لجريمة القذف التى وقعت من الطاعن الأول — وكان الحكم قد تحدث عن مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية فقال " ومن حيث إنه وقد ثبتت إدانة المتهم مناحم إبراهيم فسفس فىكون بذلك مسئولاً عن تعويض الأضرار الناتجة مباشرة عن جريمته متى توافرت علاقة السببية بين الضرر والخطأ ويكون المسئول بالحقوق المدنية مسئولا كذلك بالتضامن معه عن التعويض إذ أن المتهم ارتكب جريمته أثناء أدائه واجبات وظيفته لدى المسئول بالحقوق المدنية وبسبب هذه الوظيفة

إذ الثابت أنه كان يعمل يوم الحادث موظفا بمجلات "عمر أفندي" التي يمثيها المسئول بالحقوق المدنية ومن واجبات وظيفته كما قرر هو بذلك في التحقيقات مراقبة الزبائن الذين يترددون على المحل في هذا اليوم خشية أن أحدهم يسرق شيئا فتكون علاقته بالمسئول المدني علاقة التابع بالمتبوع "لما كان ما تقدم، وكان ما ذكره الحكم تتوافر به مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها عملا بنص المادة ١٧٤ مدني وكان الحكم قد تناول الدفع بطلان تقارير الأطباء ورد عليه بقوله "ومن حيث إن الحاضر مع المتهمين ومع المسئول بالحقوق المدنية دفع بطلان تقارير الأطباء وقال شرحا لهذا الدفع إن تقرير الدكتور بهمان وتقرير الطبيب الشرعي المتدب أمام محكمة أول درجة وتقرير الدكتور أحمد وجدي تمت كلها دون اخطار للمتهمين أو للمسئول المدني للحضور عند توقيع الكشف الطبي مما يجعل التقرير باطلا عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات . ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله إذ أنه لا محل لتطبيق أحكام قانون المرافعات في حالة الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية بل الذي يطبق هو الاجراءات المقررة بقانون الاجراءات الجنائية وذلك طبقا لما هو وارد بالمادة ٢٦٦ اجراءات . ولما كانت المادة ٨٥ من قانون الاجراءات أجازت أن يؤدي الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم فإنه والحال كذلك يكون الدفع في غير محله ويتمين رفضه " وكان هذا الذي ذكره الحكم صحيحا في القانون ذلك بأن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص وقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية في جميع الأحوال للخبير أن يؤدي مأموريته بغير حضور الخصوم .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه .

وحيث إن الطاعن الثاني طلب إيقاف تنفيذ حكم التعويض إلى أن يفصل في الطعن ، أما وقد فصل في الطعن فلا جدوى من بحث هذا الطلب .

(٣٠٥)

القضية رقم ٤١٨ سنة ٢٥ القضائية :

تلبس . مواد مخدرة . التلبس بأحرازها . يكفى لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . اشتراط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . غير لازم .

يكفى للقول بقيام حالة التلبس بأحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحرازا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . فقررت بذلك وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهمين بطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول الملحق بهذا القانون برفض الدفع وبصححة القبض والتفتيش وما ترتب عليهما وبمعاقبة كل من محمد مصطفى على ومحمود السيد حسن الشهير بالفواحشى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطمعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وشاب أسبابه القصور ، إذ قضى برفض الدفع ببطلانية القبض والتفتيش بمقولة إن الطاعنين كانا في حالة تلبس مع أن ما ذكره الحكم للتدليل على قيام هذه الحالة لا يؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذ لم يتناول ما أبداه الدفاع من أقوال للتدليل على عدم صحة الاتهام ومن بينها اختلاف الشهود في لون الورق الذي يحوى المخدر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله " أن الملازم أول محمد صلاح الدين أمين ضابط مباحث قسم الدرب الأحمر كان يمر في داورية بدائرة القسم مساء يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ومعه كل من محمد علي أبو أمية الكونستابل ورجال البوليس المالكى محمد السيد دويش ومحمد أحمد بسيوني وعندما وصلوا إلى تقاطع درب المسبح بدرب الحشني رأوا المتهم الأول واقفا أمام المتهم الثاني وقد كان هذا الأخير جالسا على كرسي على مقربة من دكان كواء ملابس ولما أصبح رجال البوليس على مقربة منهما لمح الضابط المتهم الثاني يتناول زميله المتهم الأول شيئا فتناوله هذا الأخير وأخذ يتأمله وفي هذه اللحظة لمح رجال البوليس مقبلين وصرخ منبها زميله إلى قدومهم وألقى ما بيده فأمرع الضابط نحوهما وكانا قد أزمعا على الفرار ولكن رجال البوليس لم يمكنوهما فقبضوا عليهما والتقط الضابط ما ألقاه المتهم الأول وإذا به لفافة بها قطعة كبيرة من الحشيش وقد تمكن هذا المتهم أثناء محاولته الفرار من إخراج ستة لفافات من جيبه القاها على الأرض فلما قتش وقتئذ وجد يجيبه ثلاث لفافات أخرى كما وجد مع الثاني ست لفافات مماثلة لما ضبط مع الأول وتبين أن هذه اللفافات جميعا مادة الحشيش المخدرة وقد اعترف المتهم الأول على الفور بأنه اشترى الحشيش من تاجر لا يعرفه أيتجر فيه كما اعترف بعد ذلك في التحقيق الذي أجراه البوليس " لما كان ذلك ، وكان هذا الذى ذكره الحكم تتوافره العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعنين بها وكان الحكم قد تناول ما أثاره الطاعنان بشأن بطلان

القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول دفع ببطلان التفتيش استنادا إلى عدم صدور إذن به من النيابة إلا أنه لا شك أن الظروف التي كان عليها المتهمان قبل تفتيشهما كانت مبررة للإجراءات التي اتخذت معهما من قبض وتفتيش إذ أن وقائع القضية على الوجه الذي سلف تفصيله لا تترك مجالا للشك في أنهما كانا في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض والتفتيش ولو أن رجال البوليس ترددوا أو تراخوا في اتخاذ ما اتخذوه من إجراء أو تصرفوا تصرفا آخر لضياع فرصة ضبط الواقعة ولكانوا مقصرين في أداء واجبهم — أما ما ذهب إليه الدفاع من عدم صحة ما شهد به هؤلاء الشهود من وقائع فقول لم يقم عليه دليل بل على العكس من ذلك ترى المحكمة في أقوالهم سواء في التحقيق أو بالجلسة ما يبعث على الثقة بها والاطمئنان إليها ومن ثم يتعين رفض الدفع" لما كان ما تقدم وكان يكفي للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ ببذاتها عن وقوع الجريمة كما هو الحال في الدهوى وكان لا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها وكان الحكم قد أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت الجريمة وهي تؤدي إلى ما رتبته عليها وفيها الرد الضمني على دفاع الطاعنين : لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(٣٠٦)

القضية رقم ٤٢١ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسبقه . لا يشترط فيه أن يسفر عن أدلة جديدة غير ما تضمنته تحريرات رجال الضبطية القضائية .

(ب) تفتيش . اجرائه بمعرفة أى واحد من .أورى الضبط القضائى . لا يقدح فى صحته مادام الإذن به لم يعين مأمورا بعينه . تعيين مأمور بعينه . غير لازم .

١ - لا يشترط فى التحقيق الذى تجريه النيابة أن يسفر عن أدلة جديدة أكثر مما تضمنته تحريرات رجال الضبطية القضائية .

٢ - لا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه وكان لا يشترط مثل هذا التعيين لصحة الإذن بالتفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٢٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) الملحق به . فقررت بذلك وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٢٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (أ) الملحق بهذا المرسوم بقانون بمعاينة محمد عبد عمر الشهير بأبوسنه بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وأمرت بالمصادرة وقد ذكرت فى أسباب حكمها أن هذا الدفع فى غير محله . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وشابه القصور إذ دفع الطاعن بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش استنادا إلى أنه لم يسبقه تحقيق مفتوح بالمعنى الذى قصده القانون وإلى أن تحقيق النيابة كان ترديدا لتحريرات غير جدية وإلى أنه لم يحدد بالإذن الأشخاص المصرح لهم بالتفتيش وإذا لم يرد الحكم على ما دفع به الطاعن من أنه لو صح أن معاون سبق أن رأى الطاعن يوزع المخدرات لقبض عليه كما لم يرد على ما أبداه من أن الطاعن لم يضبط معه سوى ٢٦ قرشا وذلك لا يتفق مع القول بأنه من كبار تجار المخدرات. وإذا رفضت المحكمة ضم المحضر ٣٥٠ سنة ١٩٥٠ مباحث السكة الحديد .

وحيث إن الحكم لمطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وعرض لدفاع الطاعن فقال "وحيث إن الدفع ذهب إلى القول ببطلان الإذن الصادر من النيابة بضبط وتفتيش المتهم تأميسا على أنه لم يكن من جهة على تحريرات جدية ثبتت صحتها للنسبة فى تحقيق مفتوح ومن جهة أخرى لأن الإذن جاء مجهلا لشخص المأذون له بإجراء الضبط والتفتيش وهذا الدفع يشقيه غير وجيه ولا مقبول لأن الثابت من الأوراق أن اليوزباشى محمود سامى نصار معاون بمكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة تقدم ببلاغه إلى النيابة مضمنا إياه نتيجة التحريات التى قام بها والتى دلت على أن المتهم يتجر بالمواد المخدرة . وقد سمعت النيابة أقوال هذا الضابط فى تحقيق مفتوح انتهت منه إلى الاقتناع بجدية تحرياته ثم أصدرت إذنها بضبط وتفتيش المتهم وهى فى ذلك لم تتجاوز السلطة التقديرية الممنوحة لها قانونا والتى تباشرها تحت رقابة المحكمة ، كذلك لا بطلان لعدم النص فى الإذن على اسم المأذون بإجراء الضبط والتفتيش إذ أن طالب الإذن هو أحد رجال الضبطية القضائية بمكتب إدارة مكافحة المخدرات وقد صدر الإذن لرجال الضبطية القضائية المختصين بهذه الإدارة ، فهو ينصرف حتما إلى الطالب وإلى زملائه الذين قد يقتضى الحال

الاستعانة بهم في هذه المهمة ، وفي هذا التحديد الكفاية ، ويكون الدفع لذلك في غير محله ويتمين رفضه “ لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في التحقيق الذي تجريه النيابة أن يسفر عن أدلة جديدة أكثر مما تضمنته محريات رجال الضبطية القضائية ، وكانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة العامة في تقديرها لجدية التحريات وكان لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبطية القضائية ما دام الإذن لم يعين مأمورا بعينه وكان لا يشترط مثل هذا التعيين لصحة الإذن بالتفتيش ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع دفاع المتهم والرد عليه في كل جزئية يثيرها أو استتاج يستنتجه ما دام يستفاد من قضائها بمادائته للأدلة التى يثبتها وأخذت بها عدم أخذها بما عرضه عليها من أدلة لنفى التهمة ، وكان الحكم قد تناول طلب ضم المحضر رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٠ مباحث السكة الحديد وانتهى إلى اطراحه لما تبينه من أنه طلب غير جدى للأسباب السائغة التى أوردها . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأفاضلة : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٣٠٧)

القضية رقم ٢٢١٨ سنة ٢٤ القضائية :

نقض . تفتيش . الدفع ببطلان الإذن به لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح وبأن أصل محضر
التحريرات المؤشر عليه به لم يرفق حتى كان يتسنى لاثمة الطعن فيه بالتزوير . إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض . لا تصح .

إذا كانت المتهمة لم تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الإذن بالتفتيش
لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح وبأن أصل محضر التحريات المؤشر عليه
بإذن التفتيش لم يرفق حتى كان يتسنى لها الطعن فيه بالتزوير ، فلا تصح إثارته
أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أحرزت جواهر مخدرة " حشيشا "
بغير مسوغ قانوني لذلك وكان ذلك بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج
و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق رقم ١ فقرة ١٢
فقررت بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ إحالتها إليها لمعاقبها بالمواد المذكورة .
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات سوهاج دفع الحاضر عن المتهمة
ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة
قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والجدول المرافق له والمادة ٣٥ من نفس القانون بمقابلة بنحية أحمد على بالسجن

لمدة ثلاث سنوات ويتفرعها خمسمائة جنيه وبمصادرة المخدرات والأدوات المضبوطة . وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن الوكيل عن وكيل الطاعة في هذا الحكم بطريق التقصص ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراءات باطلة وشاب أسبابه القصور إذ تمسك الدفاع عن الطاعة ببطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش استنادا إلى أن الطاعة لم يوجه إليها اتهام بإخفاء المسروقات بل كان الاتهام موجها إلى عليه أحمد على الذي صدر الإذن ضده فلم يكن يصح تفتيش منزل الطاعة إلا بإذن من القاضي وقد صدر الإذن غير مسبوق بتحقيق مفتوح طبقا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يرفق بالتحقيق أصل محضر التحريات وإذن التفتيش حتى كان يتسنى الطعن بالتزوير فيها إضافة الضابط من عبارات لمحضر التحري، وقضى الحكم بإدانة الطاعة مع أن الاتهام كان شائعا إذ وجد المخدر أمام مخبر عوض بشاي وهو يوقد النار لإشعال الجوزة، وإذا كانت الطاعة أحضرت المياه لها فلا يعد ذلك دليلا على إحرازها المخدر وقال الحكم إن عليه والطاعة يقيان في منزل واحد استنادا إلى أن والده عليه أحمد على أرشدت الضابط إلى هذا المنزل دون أن يذكر اسمها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما يتوافر معه عناصر الجريمة التي دان الطاعة بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها رد على ما أثارته بشأن بطلان إذن التفتيش فقال "وحيث إن الدفاع عن المتهمة الأولى "الطاعة" دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش لأنه لم يأذن به القاضي إذ أن بنحيته ليست متهمة وبناء على ذلك يكون تفتيش منزلها تفتيشا باطلا وما ترتب على التفتيش باطل كذلك . وحيث إنه بالاطلاع على الإذن الصادر بالتفتيش تبين أنه صدر ضد عليه أنى المتهمة وآخرين متهمين بإخفاء أشياء مسروقة وأذنت به النيابة بعد أن اطمأنت إلى صحة تحريات البوليس وصدر عن مسكن عليه

وقيل في الإذن إنه يقيم بمنزل أخته بنجته وانتقل الضابط على هذا الأساس وسأل أمه عن غرفة عليوه فأرشدته عنها ودخلها وتبين من أقوال المتهمه نفسها في التحقيقات أن عليوه يقيم معها كما تبين وجود ملابس رجالى لعلوه بهذه الغرفة التى قتشت وعثر على موقد زيت بتروىل له وتبين وجود غرفة أخرى للمتهمه قتشت كذلك بالدور العلوى ووجدت بها سكنين بمحدين أقوت هى أنها تخصها كما تقدم، فالقول بأن الإذن انصب على منزل بنجته قول يحناب الصواب لأن الإذن انصب على مسكن عليوه وهو مقيم بالمكان الذى قتشت وقد أيد ذلك واقع التحقيقات فلا محل بعد ذلك للطعن على سلامة هذا الإذن باعتباره صدر ضد بنجته لأنه لم يصدر ضدها حتى كان يمكن استئذان القاضى فيه بل وجدت بنجته عرضا فى غرفة عليوه — ووجدت فى حالة تلبس بوجود الحشيش أمامها فتفتيشها تم صحيحا وكذلك تفتيش الغرفة أصلا ويكون ما ترتب على هذا التفتيش كله من ضبط وقبض وقع صحيحا ويكون هذا الدفاع غير سليم متعين الرفض “ لما كان ذلك، وكان هذا الذى ذكره الحكم يدل على أن المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى أن المكان الذى قتشت هو مسكن عليوه، وكانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بطلان الإذن لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح وبأن أصل محضر التحريات المؤشر عليه بإذن التفتيش لم يرفق حتى كان يتسنى لها الطعن فيه بالتروير وكان ما رددته الطاعنة فى طعنها بشأن شيوع الاتهام وبشأن سكوت الحكم عن بيان اسم والدة عليوه هو جدل فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يصح إثارة أمام محكمة النقض، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعنة هى المحرزة للمخدر للأدلة التى ساقتها فى حكمها والتى تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه.

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، واستحق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد المنشارين .

(٣٠٨)

القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٥ القضائية :

نقض . سبب جديد . الإجراءات أمام محكمة أول درجة . الطعن عليها لأول مرة أمام
محكمة النقض . غير جائز .

إذا كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعنا ماعلى إجراءات محكمة
أول درجة فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — ابراهيم السيد ميره و ٢ — طه رجب حامد .
بأنهما : (الأول) ارتكب تزويرا فى أوراق عرقية هى إيصالات توريد القمح
عن سنة ١٩٤٧ — أرقام ١٥٢٥١ — ١٥٢٥٢ — ١٥٢٥٤ مجموعة (١) الصادرة
من شونة بنك التسليف الزراعى المصرى ببليس بأن صدرها ووقع عليها بلامضاء
مزورة لأمين الشونة . (والثانى) : أولا — اشترك مع الأول فى ارتكاب الجريمة
السابقة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده على إتمامها
بأن مده بالبيانات الخاصة بتحديداتها فتمت الجريمة بناء على ذلك . وثانيا —
استعمل هذه الإيصالات المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها للصراف لإثبات
حصول التوريد بها . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ — ٣ و ٢١١ و ٢١٥
من قانون العقوبات . ومحكمة بليس الجزئية قضت عملا بالمادتين ٢١١ و ٢١٥
من قانون العقوبات للأول والمواد ٤٠ و ٤١/٢ — ٣ و ٢١١ و ٢١٥ من القانون
المذكور مع تطبيق المادة ٣٢ منه أيضا للثانى وذلك عن التهمة الثانية حضوريا

للاول وغيابيا للثاني بمحس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات
وبمحس الثاني ستة أشهر عن التهمة الثانية وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ
مؤقتا بلا مصروفات . عارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى
في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة
الزقازيق الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فظن الوكيل
عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة
أثرت فيه ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اعتمد
تقرير الخبراء الثلاثة المتدينين من قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصاحبة الطب
الشرعي في حين أن هؤلاء الخبراء اكتفوا بمضاهاة خط الطاعن على خط الإيصالات
المزورة وبيان أوجه التشابه بين خطها وخطه ولم يتفدوا شطرا هاما من المأمورية
المحالة عليهم وهو بيان أوجه الخلاف أيضا بين هذه الخطوط ، وبعد أن قررت
المحكمة الاستئنافية إعلان هؤلاء الخبراء لمناقشتهم عادت فأهملت تنفيذ هذا القرار ،
كما أن الحكم قد انطوى على تناقض معيب إذ أخذ بوجهة نظر التقرير الاستشاري
المقدم من الطاعن في بعض مواضعه هل خلاف ما ذكره تقرير الخبراء الثلاثة
الذي اعتمد نتيجته . هذا إلى أن المحكمة قد أهلت بدفاع الطاعن إذ أغفلت
ما طلبه من استدعاء الخبراء الثلاثة لمناقشتهم بمعرفة الخبير الاستشاري وإعادة
المأمورية إليهم لبيان أوجه الخلاف في الخطوطم التوكيل المنوه عنه بالتحقيقات
وضم كتاب النائب العام الخاص باستبعاد اسم الخبير حسن نجم من جدول الخبراء
بعد أن سبق فأمرت بتحقيق هذا الطلب بقرارها الصادر بجلسة ٢٨ من أبريل
سنة ١٩٥٤ .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعنا ما
على إجراءات محكمة أول درجة فلا يجوز له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة
النقض وكان اعتماد المحكمة على أوجه التشابه بين خط الطاعن وخط الإيصالات

المزورة فضلا عن أنه يفيد أنها اطرحت أوجه الخلاف المدعى بها — فضلا عن ذلك فإن الحكم فند ما ذكره التقرير الاستشارى من أوجه الخلاف بأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من " أن اتجاه الخبير الاستشارى كان نتيجة المغالاة في تصوير الفروق على نحو لا يتفق مع الواقع وصرح ذلك هو الادفاع وراء مصلحة المتهم ... " وكان ما أخذه الحكم من التقرير الاستشارى في صدد كلمة واحدة لا يتناقض مع ما انتهى إليه من إقرار تشابه جملة وتفصيلا بين خط الطاعن وخط الإيصالات المزورة ونسبة كتابتها إليه لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن قد تراخى بجلسته ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ولم يتمسك بما سبق أن طلبه وما قررت المحكمة بهيئة سابقة إجابته إليه بقرارها الصادر بجلسته ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ وكانت الدعوى قد حجزت للحكم بجلسته ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ مع التصريح للدفاع بتقديم مذكرة ، وكان يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن المقدمة لتلك الجلسة أنه لم يتمسك فيها إلا بطلب إعادة المأمورية لقسم الطب الشرعى لبيان أوجه الخلاف بين خطه وخط الإيصالات المزورة وطلب استئجاب المتهم الثانى لمضاهاة خطه أيضا ، وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لهذين الطلبين ورد عليهما بأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من رفضهما ، لما كان ذلك ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بدفاعه في شئ ويكون كل ما يثيره الطاعن في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٠٩)

القضية رقم ١٢٧ سنة ٢٥ القضائية :

(ا) إثبات . اختلاس أموال أميرية . قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة . عدم مرياتها فيما بين المتعاقدين في حالة وجود غش أو تدليس . عدم مرياتها من باب أولى على النيابة العامة .

(ب) اختلاس . الجنابة المعاقب عليها بالمادة ١١٢ ع . متى تتحقق ؟

(ج) اختلاس أموال أميرية . المبلغ الذي يسلم إلى الصراف لتوريده في الأموال الأميرية . يعتبر بمجرد التسليم من الأموال المذكورة .

١ - فضلا عن أن قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة لا تسرى بن طرفي العقد إذا كان هناك غش أو تدليس فإنه إذا تواطأ متهم باختلاس أموال أميرية مع من سلمه هذه الأموال ، وحررا عقد قرض لإخفاء جريمة اختلاس وقعت فعلا فما فعلاه من ذلك لا يعتبر من باب أولى حجة على النيابة العامة بوصفها ممثلة للهيئة الاجتماعية التي تضارب هذا التدليس ولا يمنحها من إثبات الحقيقة بكافة الطرق ، الشأن في ذلك شأن ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الاتفاق على جمل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الإخلال بتنفيذ العقود المدنية في متناول قانون العقوبات هو تدليس مخالف لقواعد النظام والآداب العامة يجوز إثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستره بجميع الطرق بما فيها البيئة والقرائن مهما كانت قيمة العقد .

٢ - إن جنابة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى الصراف بصفته هذه ولو لم يقبدها في دفاتر أو لم يعط وصولات لمن سلموها إليه .

٣ - إن كل مبلغ يتسلمه الصراف لتوريده في الأموال الأميرية يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية .

الترقيات

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته من مأمورى التحصيل "مصرف تاحية البسلفون" اختلاس مبلغ ٢٦٩ جنيها من الأموال الأميرية التى تسلمت إليه بسبب وظيفته من عطية حسين محمد إبراهيم ومحمد عمر علام ومحمد إبراهيم حسن صرعى ومحمود سالم حسن غانم وعبد السلام ومضان سلطان وإبراهيم على رحمه . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات اسكندرية دفع الحاضر عن المتهم بعدم جواز سماع الشهود وقضت برفضه وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى . والمحكمة المذكورة بعد أن نظرت الدعوى قضت حضوريا عملا بمادة الانهاى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم أيوب يوسف حنا بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وإلزامه بغرامة قدرها ٢٦٩ جنيها . فطعن الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز سماع الشهود ذلك بأن التهمة المسندة إلى الطاعن هى اختلاس أموال خصوصية حصلها بمقتضى وظيفته وقد أنكر استلامه لها باعتبارها أموالا حكومية وقال إنه أخذها من الشاكين على سبيل القرض فما كان يجوز إثبات تسليمها له كأموال أميرية إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية لأن طرق الإثبات تتعلق بالمادة المراد إثباتها لا بالمحكمة التى تقدم إليها الأدلة ولأن دفع الشاكين لما يدعونه أموالا أميرية إنما يكون على أساس عقد الوديعة أو الوكالة لإدخالها إلى خزانة الحكومة وهذا العقد يخضع فى إثباته لقواعد القانون المدنى ، هذا إلى أن الحكم الصادر فى الدفع والحكم الصادر فى الموضوع جاءا قاصرى البيان معيين فى التسبيب إذ خلطا بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية وأغفلا الرد على دفاع الطاعن بأن المال المسلم إليه ليس من الأموال الأميرية .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الدفع بعدم جواز سماع الشهود قد استند في قضائه إلى أمرين: الأول - هو قيام المانع الأدبي والمعادى الذى حال دون الحصول على كتابة بالنسبة للمبالغ التى ليس بيد الشاكين سند كتابى عليها ، والأمر الثانى - هو أن السندات التى حصل عليها الشاكون من الطاعن والتى تفيد مديونية لهم بمبالغ على سبيل القرض تعتبر مقدمة ثبوت بالكتابة تبيح الإثبات بالبينه بأن سبب تسليم هذه المبالغ لم يكن قرضا بل كان لسداد الأموال الأميرية المطلوبة منهم ، ولما كان تقدير قيام المانع من الاستحصال على كتابة مثبتة للحق من شأن قاضى الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بقيام هذا المانع على أسباب سائغة تؤدي إلى مآربه عليها فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى فى قوله "إن المتهم فى خلال سنى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ بناحية البساقون مركز كفر الدوار وقد كان صرافا لتلك الناحية تسلمت إليه بصفته هذه المبالغ وبلغ مقدارها ٢٠٩ جنيهات من عطية حسين و... وذلك لتوريد ما للأموال الأميرية المطلوبة من هؤلاء الأشخاص فاقتلسها لنفسه إلى أن نقل إلى ناحية أخرى وقد طالب الصراف الجديد هؤلاء الممولين بالأموال المطلوبة منهم وعندئذ أخبروه أنهم دفعوا تلك الأموال للتمهم (الطاعن) وتبين من بحث الدفاتر أنها لم تسدد فيها فاتصلوا بالتمهم حيث كان يعمل وقد حضر وحرر على نفسه إيصالات ببعض تلك المبالغ وسدد البعض الآخر له وقد قاموا بسداد الأموال من جانبهم وحصلوا أخيرا على ما سبق أن دفعوه للتمهم منه بعد الشكوى والتحقيق . وقد دفع المتهم التهمة بأن هذه المبالغ تسلمها من الشهود على سبيل السلفة وقد نفى الشهود ذلك وقالوا إنهم دفعوا تلك المبالغ إليه بصفته صرافا وسدادا للأموال ولم يكن من المعقول أن يقرضوه مالا فى حين أنهم مطالبون بسداد تلك الأموال للحكومة " ثم أورد الأدلة عليها من أقوال الشهود والقرائن وخلص إلى أن "دفاع المتهم غير مقبول لأنه صراف معين من قبل الحكومة لتحصيل تلك الأموال ولا يعقل أن يسلمه هؤلاء الممولون تلك المبالغ على سبيل القرض فى حين أنهم مطالبون بسداد نفس تلك المبالغ للحكومة والواقع

أنها دفعت له لسدادها في الأموال ولكنه أثر أن يبقها لنفسه لينتفع بها وبعد أن انكشف أمره عند ما نقل إلى جهة أخرى قام بهداد تلك الأموال إلى المجنى عليهم سواء نقدا أو بإيصالات وقد أقروا جميعا أنهم استعادوا تلك الأموال فهي قد سلمت إليه بصفته صرافا وبسبب تلك الوظيفة ويستوى في ذلك أن تكون تلك الأموال أميرية أو خصوصية وقد أؤتمن عليها وسلمت إليه لسدادها في الأموال الأميرية المطلوبة للحكومة ممن دفعها إليه من الموالين " لما كان ما تقدم وكان هذا الذي خلص إليه الحكم يفيد أنه أخذ بإقرارات الطاعن الكتابية واعتبرها دليلا على تسلم النقود موضوع الاختلاس ولم يأخذ بالسبب الوارد بها من أنه تسلم هذه النقود على سبيل القرض بناء على ما تبينه الحكم من ظروف الدعوى وأقوال الشهود. وكان ما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون، ذلك بأنه فضلا عن أن قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة لا تسرى بين طرفي العقد إذا كان هناك غش أو تدليس فإنه إذا استبان للمحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية كما هو الحال في الدعوى أن الطرفين تراطبا معا وحررا عقود القرض لإخفاء جريمة اختلاس وقعت فعلا . فما فعلاه من ذلك لا يعتبر من باب أولى حجة على النيابة العامة بوصفها ممثلة للهيئة الاجتماعية التي تضارب هذا التدليس ولا يمنعها من إثبات الحقيقة بكافة الطرق ، الشأن في ذلك شأن ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الإخلال بتنفيذ العقود المدنية في متناول قانون العقوبات هو تدليس مخالف لقواعد النظام والآداب العامة يجوز إثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستره بجميع الطرق بما فيها البينة والقرائن مهما كانت قيمة العقد . لما كان ما تقدم وكانت جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى الصراف بصفته المذكورة ولو لم يقيد بها في دفاتر أو لم يعط وصولات لمن سلموها إليه . وكان كل مبلغ يتسلمه الصراف لتوريده في الأموال الأميرية يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية — لما كان ما تقدم فإن العطن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأماتذة : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٣١٠)

القضية رقم ١٣٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) ضرب . ركن القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
(ب) إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله ولو كان قريبا للمجنى عليه . موكل إلى اطمئنان المحكمة .
(ج) قرض . سبب جديد . عدم مسئولية المتهم عما وقع منه من اعتداء طبقا للسادة ٦٣ ع .
الدفع به لأول مرة أمام محكمة التقض . لا يقبل .

١ - إن ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب العموميا يتحقق بارتكاب
الجنائي فعل الضرب عن علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه .

٢ - إن الأخذ بأقوال شاهد ولو كان قريبا للمجنى عليه أمر موكل إلى
اطمئنان محكمة الموضوع لصحة ما شهد به .

٣ - إذا كان الدفاع عن المتهم لم يبد أمام محكمة الموضوع بأن موكله غير
مسئول عما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه طبقا للسادة ٦٣ من قانون العقوبات ،
فإن إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التقض لا تكون مقبولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا : عبد الحميد عبد الرحمن مهران
عمدا بالعصا على رأسه فأحدث كل منهما به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي
والتي تخلف عن كل ضربة عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام

قبوة الرأس لن يملأ بنسيج عظمي وتحرم المخ من وقايتها الطبيعية وتعرضه لخطر الإصابات والتقلبات الجوية والتهابات السحايا ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام . وطلبت من غرفة الانهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك وادعى عبد الحميد عبد الرحمن مهران بحق مدني قدره ٢٠٠ جنيه قبل المتهمين على سبيل التعويض بالتضامن . ومحكمة جنايات قضا قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بحبس كل من محمد ابراهيم حمد ومحمد الصاوي محمد ستة أشهر مع الشغل وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعي بالحق المدني عبد الحميد عبد الرحمن مهران مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وثلاثمائة قرش أتعاب محاماة . فطمع الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

...ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه التناقض والقصور وأخطأ في تطبيق القانون وبني على إجراءات باطلة إذ أغفل التدايل على توافر ركن العمد في الجريمة التي دان الطاعن بها واستند إلى شهادة المجني عليه وعلى عبد الرحمن محمد مع أن أقوال الأخير في التحقيق الابتدائي تكذب رواية المجني عليه ، وفضلا عن ذلك فإن الدفاع عن الطاعن الأول أبدى للحكمة أن شهود الإثبات من أقارب المجني عليه وقد تمحقت المحكمة من قيام هذه الصلة عندما ناقشت المجني عليه وعلى الرغم من ذلك قالت إن الطاعنين لم يستطيعا تبريح أوائل الشهود ويضيف الطاعنان أن مادون بمحضر الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال الشهود في التحقيقات ليس صحيحا لأن هذه العبارة مثبتة قبل العبارة الأخرى التي تشير إلى حضور المخامين ، أما وجه الخطأ في تطبيق القانون فهو أن الحكم أدان الطاعن الأول مع أنه بصفته شيخا للبلد لا يكون مسئولا عن الضرب الذي وقع منه طبقا للمادة ٦٣ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد بيان واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لحناية العاهة المستديمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان ركن الفصل الجنائي في جرائم الضرب العمد عموما يتحقق بارتكاب الجاني فعل المضرب عن علم بأن فعله يرتب عليه المسامسة بسلامة جسم المجنى عليه ، وكان ذلك مستفادا مما بينه الحكم في واقعة الدعوى ، وكان الواضح من الحكم كذلك أن المحكمة أخذت بأقوال المجنى عليه . يشاهد الاثبات على مهران مجد غير أنها ذكرت خطأ اسم "علي عبد الرحمن علي" بدلا من "علي مهران مجد" وهو الاسم الصحيح للشاهد الذي عناه الحكم بما أورده في صدره من أن الواقعة ثابتة بما قرره المجنى عليه والشاهد "علي مهران مجد" لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق ما جاء بالطن أن ما حصله الحكم من أقوال هذا الشاهد له أصله الثابت في الأوراق ، وكان الأخذ بأقوال شاهد ولو كان قريبا للمجنى عليه أمرا موكولا إلى اطمئنان محكمة الموضوع لصحة ما شهد به ما دامت المحكمة لم ترفيا ذكره الدفاع من وجود قرابة بينه وبين المجنى عليه وجها لتجريحه ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة "أن شهود الاثبات حضروا عدا الثاني والسابع وأبعدوا خارج الجلسة بالمكان الخاص بهم ، وحضر شهود النفي عدا الآخرين واكتفى الدفاع بأقوال الجميع بالتحقيق" وبعد ذلك مباشرة أثبت كاتب الجلسة "حضور المحامين عن المتهمين" وكان مجرد تعاقب العبارتين على هذا النحو لا يفيد بذاته ما يذهب إليه الطاعنان من أن أولاهما قد أثبتت في غير حضورهم أو أنها لا تطابق الحقيقة ، خصوصا وأنه جاء بعد ذلك بالمحضر المذكور أن المحكمة بعد أن سمعت شهادة المجنى عليه أمرت بتلاوة أقوال الشاهد الغائب "علي مهران مجد" وكان ذلك بحضور الدفاع عن المتهمين ولم يعترض أو يتمك عندئذ أو في مرافعته بحضور أحد من شهود الاثبات أو النفي ، لما كان ذلك ، فإن

النمى على المحكمة عدم سماعها لأحد من هؤلاء الشهود لا يكون مقبولا ومع ذلك فإن المحكمة لم تعمل فى قضائها بإدانة الطاعنين إلا على شهادة المجنى عليه الذى سمعته وشاهد الاثبات الآخر على مهران محمد الذى تليت أقواله ، لما كان ماتقدم وكان الدفاع عن المتهم الأول (الطاعن الأول) لم يبد أمام محكمة الموضوع بأن موكله غير مسئول عما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه طبقا للمادة ٦٣ من قانون العقوبات على نحو ما ذكره فى طعنه ، وكان الحكم قد أثبت أن هذا الطاعن اعتدى على المجنى عليه بضربة عصا على رأسه من الخلف بسبب منع أفراد من عائلته من المرور وسط زراعة عائلة المجنى عليه ، لما كان ذلك ، فإن إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور المادة الأستاذة : حسن دارو ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣١١)

القضية رقم ٣٢٧ سنة ٢٥ القضائية :

إجراءات . عدم اطلاع المحكمة على السند المطعون فيه بالتزوير . يعيب إجراءات المحاكمة .
إذا كانت المحكمة لم تطلع أثناء نظر الدعوى ، على السند المطعون فيه ، وكان
هذا السند هو من أدلة الجريمة التي يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة
الشفهية بالجلسة فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب
تقضى الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أولا — ارتكبا تزويرا في ورقة عرفية
هي الكيالة الصادرة لصالحهما من عشم اندراوس منقر يوس و ابراهيم صوصو
بأن غيرا في بياقات هذه الكيالة بحو رقم الآحاد من سنة الاستحقاق وكتابة
صفر بدله إضرارا بالمدينين . وثانيا — استعمالا هذه الكيالة المزورة مع علمهما
بتزويرها بأن قدماها لبنك باركليز فرع الموسكى . وطلبت عقابهما بالمواد ٢١١
و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى كل من : ١ — عشم اندراوس
منقر يوس . و ٢ — ابراهيم صوصو بحق مدنى قدره ٢٥٠ جنيها على سبيل
التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت بحضور يا عملا
بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين
ثلاثة شهور مع الشغل عن التهمة المنسوبة إليهما وكفالة ٥٠٠ قرش لكل منهما
لوقف التنفيذ وإلزامهما متضامين بأن يدفعا للمدعين بالحق المدنى ٢٥٠ جنيها

والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، كما استأنفه المدعيان بالحق المدني . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المدعين بالحق المدني بمصاريف استئنافهما . فطعن الأستاذ الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

.. وحيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه أثبت أنه استخلص من تقرير الخبير الحكومى ومن أقوال المدعين بالحقوق المدنية ومن مشاهدة آثار التزوير البادية في السند المدعى بتزويره أن الرقم الأصيل الذى يحى هو رقم واحد ووضع بدله رقم صفر ، وهو استخلاص خاطئ إذ لم تطلع المحكمة على السند المذكور وإنما ظل مودعا خزانة محكمة أول درجة من ١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، وفي ذلك ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مراجعة مفردات الدعوى التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن المظروف المشتعل على السند المدعى بتزويره مازال ، غلقا وعليه خمسة أختام سليمة بالشمع الأحمر باسم السيد إبراهيم رشدى وكيل النيابة وعليه ما يفيد أن هذا المظروف قض بجلسته ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ وهى الجلسة الأخيرة التى سمعت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ثم أعيد تحرير السند فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ ووضع على المظروف الأختام المذكورة ، لما كان ذلك ، وكان فى سلامة هذه الأختام وذكر تاريخ وضمها على المظروف ما يقطع بأن المحكمة الاستئنافية لم تطلع على السند المطعون فيه أثناء نظر الدعوى ، وكان هذا السند المضبوط هو من أدلة الجريمة التى يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور المادة الأماتذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣١٢)

القضية رقم ٣٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

دعوى مدنية . متى تجوز إحالتها إلى المحكمة المدنية ؟ (م ٢٠٩ ج .) .

متى كانت الدعوى المدنية داخلة في اختصاص المحكمة الجنائية تعين على هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي تصدره في الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها - وإما أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن الفصل فيها يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . وإذا كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة التجارية وبنت قضاءها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما ارتأته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين ، وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الارتباط وهو وفقاً لقانون المرافعات لا يحكم به إلا إذا دفع به من له مصلحة فيه ، وكان أحد لم يدفع به ، فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون ويتعين نقضه .

الوقائع

انهمت النيابة العامة جمال عبد المجيد العبد بأنه : بدم معمل التعبئة الممين الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليه لصالح ساهاج كلايمان ولم يكن قد سلم إليه إلا على سبيل الحراسة فسلمه إلى الشركاء ، إضراراً به وطلبت عقابه بالمسادة ٣٤١

من قانون العقوبات . وادعى ساهاج كلايحيان بحق مدنى قدره ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم، ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية بلا مصاريف جنائية. فاستأنف المتهم هذا الحكم وفى أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة ممر الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بالدفعين الآتين ، الأول - عدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور أمر بحفظ الشكوى المؤسس عليها الدعوى من النيابة العامة . والثانى - عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى والمحكمة المذكورة بعد أن أتت سماعة قضت حضوريا ، أولا - بقبوله شكلا ، وثانيا - برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور أمر بحفظ الشكوى المؤسس عليها الدعوى من النيابة العامة ويجوز نظرها ، وثالثا - برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها ، ورابعا - إحالة الدعوى إلى الدائرة التجارية بمحكمة القاهرة الابتدائية لنظرها مع القضية رقم ١١٠٠ سنة ١٩٥١ كلى تجارى القاهرة. فطعن الطاعن فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ثم قضى فى نفس الوقت بإحالتها إلى المحكمة التجارية للاوتباط بينها وبين دعوى أخرى منظورة أمام تلك المحكمة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أفادت الدعوى على الطاعن متهمه إياه بتبديد معمل التعبئة المبين الوصف والقيمة بالمحضر المحجوز عليه لصالح ساهاج كلايحيان ولم يكن قد سلم إليه إلا على سبيل الحراسة فسلمه إلى الشركاء لإضرار به . وأثناء نظر الدعوى ادعى ساهاج كلايحيان مدنيا وطلب الحكم له بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيا وقضت محكمة الدرجة الأولى ببراءة الطاعن وإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت وأسست

حكمها على أنه "وإن كان المتهم (الطاعن) في هذا الصدد قد أخطأ خطأ يقرب من العمد إلا أن المحكمة ترى من ملائسات الدعوى وما لحق إليه بشأن نذب مهندس للتطبيق وإخطاره الخصوم بتاريخ التسليم ما يحول دون أن ترقى المحكمة بهذه الدلالة إلا مرتبة الجزم بالتواطؤ والاتفاق وتحديد القصد بالاتجاه إلى التبيد مما يتعين معه اعتبار أن القدر المتيقن في جانب المتهم هو خطأ فاحش وأنه وإن كان لم يستوجب المسؤولية الجنائية إلا أنه يستوجب المسؤولية المدنية وذلك لما استقر عليه القضاء من أن فقدان ركن من أركان الجريمة لا يحول دون أن تقضى المحكمة في الدعوى المدنية". وعند نظر الدعوى أمام محكمة الجنح المستأنفة دفع المتهم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الجنائية استنادا إلى أن دعوى الماكية ما زالت مطروحة أمام القضاء . فقضت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الدعوى المدنية وإحالتها إلى لدائرة التجارية بمحكمة القاهرة الابتدائية لنظرها مع القضية رقم ١١٠٠ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة وأسست حكمها في ذلك على أنه "ثابت من أوراق الدعوى وباقرار طرق الخصوم أن هناك دعوى ملكية رقم ١١٠٠ سنة ١٩٥١ تجارى مصر مرفوعة بشأن معمل التعبئة موضوع النزاع الحالى لم يفصل فيها بعد الأمر الذى ترى معه المحكمة إحالة هذه الدعوى إلى نفس الدائرة التى تنظر الدعوى السابقة لارتباط الدعوين ببعضهما ارتباطا وثيقا .

ومن حيث إن المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف — وكان يتعين على المحكمة وفقا لذلك وقد قضت باختصاصها بنظر الدعوى المدنية وفصلت في الدعوى الجنائية إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذى أصدرته في الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها — وإما أن تحيلها

إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية - لما كان ذلك - وكانت المحكمة لم تبين قضاءها بالإحالة على هذا الأساس بل بنته على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى رقم ١١٠٠ سنة ١٩٥١ منظورة أمام المحكمة التجارية بشأن النزاع على ملكية معمل التعبئة والتوزيع - وعلى ما ارتأته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الارتباط وهو وفقا لقانون المرافعات لا يحكم به إلا إذا دفع به من له مصلحة فيه وقد تقدم القول بأن أحدا لم يدفع به - لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه وإعادة القضية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى بدون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٦ من يوثيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وحضور السادة الأحاذة : محمود إبراهيم
الاعيل ، راسم عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣١٣)

القضية رقم ٤٣٤ سنة ٢٥ القضائية :

إختلاس أشياء محجوزة . العلم بقيام الجز . يتحقق بأية طريقة .

غير لازم في القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الجز قد حصل باعلان
وسمى ، بل يكفي ثبوت هذا العلم بأية طريقة من الطرق .

الوقائع

لاهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه اختلس زراعة الذرة المبينة القدر والقيمة
بمحضر الجز والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح وزارة الأوقاف مع علمه
بالجز ، وطلبت عقابه بالمسادين ١/٣٢٣ و ٣١٨ من قانون العقوبات .

ومحكمة مركز الفيوم الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام المذكورتين
بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ، ومحكمة الفيوم الابتدائية
نظرت هذا الاستئناف وقضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث
سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور إذ
دان الطاعن بجريمة اختلاس الذرة المملوكة له والمحجوز عليها في حين أنه لم يعلن

رسميا بتوقيع المجزء ، وما ارتكن اليه الحكم من تقديم الحارس شكاوى ضده ،
لا يفيد ثبوت علمه بهذا المجزء .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين
واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد
على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وتحدث عن علمه
بالمجزء فقال : " بأن الحارس عوض عبد السلام قرر بأن المتهم حضر مع خولى
زراعة هندي مجد ، وقاما بتقطيع الذرة المحجوز عليها ، وعندما أراد منهما
اعتراضاه . ولا عبرة بما ذكره الحاضر مع المتهم من عدم علم الأخير بالمجزء وعدم
التنبية عليه بالدفع ، إذ علمه مستفاد من يوم أن اعترضه الحارس المعين على
المحجوزات عند قطعه للذرة المحجوز عليها ... " - لما كان ذلك ، وكان غير
لازم في القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام المجزء قد حصل بإعلان رسمي ،
بل يكفي ثبوت هذا العلم بأية طريقة من الطرق ، فلان ما يثيره الطاعن يكون
غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣١٤)

القضية رقم ٤٣٧ سنة ٢٥ القضائية :

قذت . علانية . بيان طرق العلاية الوارد بالمادة ١٧١ ع . ليس بيان حصر .

إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات لم تبين طرق العلانية بيان حصر وتحديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — جلال علي قاسم (الطاعن) و ٢ — محمد كامل عبد الله : بأنهما ، أولا : قذفا علنا في حق موظف عام هو فضيلة الأستاذ محمد البربري قاضي محكمة سوهاج الجزئية الشرعية بأن أسندا إليه أمرا لو كان صادقا لأوجب عقابه واحتقاره عند أهل وطنه ، وذلك بأن قدما ضده شكوى لفضيلة رئيس محكمة سوهاج الابتدائية الشرعية نسباً له فيها التزوير في محضر جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ في القضية رقم ٥٤٣ سنة ١٩٥٣ جزئى شرعى سوهاج ، كما نسباً له فيها المكر السيئ . وثانيا : في يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٥٣ قذفا علنا في حق المجنى عليه سالف الذكر بأن أسندا إليه أمرا لو كان صادقا لأوجب عقابه قانونا وذلك بأن كتباً عريضة الدهوى في القضية رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٥٣ جزئى شرعى سوهاج ونسباً له فيها التزوير في محضر الجلسة السالف ذكره في التهمة الأولى وثالثا : في يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ قذفا علنا في حق المجنى عليه سالف الذكر بأن أسندا إليه أمرا لو كان صادقا لأوجب عقابه قانونا وذلك بأن قدما ضده شكوى ينسبان إليه فيها التزوير في محضر الجلسة السالف ذكره في التهمتين الأولى والثانية ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ١/٣٠٢ و ٢/٣٠٣ من قانون العقوبات . ومحكمة سوهاج الجزئية قضت بحضورها بحبس كل من المتهمين شهرا ونصفا مع الشغل وكفالة لكل منهما عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وذلك عملا بالمواد ١٧١ و ١٨٥ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

فاستأنفا ، وقيد استئنافهما برقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ، ومحكمة صوهاج الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فظعن المحكوم عليه الأول وحده في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في الأسباب ، إذ دان الطاعن بجرمة القذف طبقا للمادة ١/٣٠٢ عقوبات ، مع أن ما أثاره الطاعن لا يعدو أن يكون تظالما مما ثبت في محضر الجلسة ، واعتقد الطاعن — بحسن نية — أنه لا يتفق مع ماداريها ، وإذا غفل الحكم التحدث عن القصد الجنائي ، بواقترض توافره ، مع أن الطاعن لا يعرف القراءة ولا الكتابة ، وقد صور إمضاءه على الشكوى والعريضة دون أن يعرف مضمونها ، ولم يكن يقصد تداول التبليغ الذي صاغه المتهم الثاني ، بل قصد تظالما لمن يملك النظر فيه ، الأمر الذي لا يتوافر معه ركن العلانية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة وهي تؤدي إلى مارتبه عليها ، وعرض لدفاع الطاعن ، وتحدث عن توافر القصد الجنائي ، والعلانية فقال : "إنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن عبارات القذف الواردة في الشكاوى المرسلة للرؤساء وفي عرائض الدعاوى تتوفر فيها العلنية ، لأنها وإن كانت غير معرضة لاطلاع الجمهور عموما ، إلا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس . وحيث إن المحكمة ترى في حدود ما تقدم أن التهم الثلاث متوافرة الدليل قبل المتهمين من اعترافهما الصريح الأول بإرسال الشكاوى ورفع الدعوى وثانيهما بتحرير ما دون فيها ، ومن أن العبارات الواردة بها ، فيها معنى الإهانة ولو صحت لأوجبت عقوبة المجنى عليه واحتقاره عند أهل وطنه ومن أن المجنى عليه موظف عمومي "قاض شرعي" وقد وقع له الحادث بسبب وظيفته ، ومن عدم

دفعهما التهمة بما ينبغيها ومن ثم يتعين عقابهما بالمادتين ١٧١ و ١٨٥ عقوبات". كما تحدث الحكم الاستثنائي بشأن ذلك فقال "ومن حيث إن الحكم المستأنف قد بين واقعة الدعوى ، واستخلص الأدلة على ثبوتها ، وتعرض لدفاع المتهمين ، ولم يأخذ به للاعتبارات التي ساقها ومتى كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، وتأخذ به هذه المحكمة ، ولا عبرة بما أثاره الحاضر مع المتهم الأول من أنه يجهل القراءة والكتابة أزاء الثابت من ظروف الواقعة وملاساتها ، والتي تقطع بعلم المتهم بما تضمنته الشكاوى التي بعث بها إلى الجهات المختلفة من قذف وإسناد أمور من شأنها — لو كان صادقا — لأوجبت عقاب المحنى عليه قانونا ، يؤيد هذا النظر ما قال به المتهم الثاني من أن العبارات الواردة بالشكاوى من إملاء المتهم الأول . هذا ولم يأت المتهم الثاني بما من شأنه التأثير فيما انتهى إليه الحكم المستأنف والذي قضى بإدانته " — لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧١ عقوبات لم تبين طرق العلانية بيان حصر وتحديد ، وكانت المحكمة قد استخلصت توافر العلانية من ظروف الدعوى استخلاصا سائغا ، وكانت العبارات الواردة بالشكاوى وعريضة الدعوى شائعة وتدل بذاتها على توافر القصد الجنائي — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(٣١٥)

القضية رقم ٤٤٣ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) قبض . وجود دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جريمة . يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس (م ٣٤ - ج ١) .
- (ب) تفتيش . حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا (م ٤٦ - ج ١) .

١ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات حددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنايات ، ويؤدي هذا ، أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها ، أو في غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .

٢ - ليس من ريب في أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا ، إعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه حاز وأحرز جواهر مخدرة " أفينا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٧ و ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والفقرة ١ من الجدول (أ) المرفق به ، فقررت الغرفة بذلك في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وأمام محكمة جنايات أميوط دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش ، وبعد أن أنهت سماعها قضت بحضورها بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه وأمرت بمصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١

لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول رقم (١) المرفق به ، لأنه حاز وأحرز الخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد التعاطي ، وقالت في جنيات حكمها إن الدفع لا محل له . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل أثر فيه ، إذ رفض الدفع المقدم من الطاعن ببطلان التفتيش ، والذي أسسه على أن الجريمة التي دان بها الطاعن لم يكن متلبسا بها ، فما كان يجوز لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه من غير إذن من النيابة العمومية .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تحصل " في أن الصاغ كامل مازن شرف رئيس فرع مكافحة المخدرات بالوجه القبلي توجه في يوم ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣ إلى بلدة ساحل سليم ، وصحب معه الكونستابل أحمد طه كريم والكونستابل أحمد محمد مكي وقوة من رجال مكتب المخدرات وعساكر المطاردة بمديرية أسبوط لتفتيش أشخاص ومحالهم بترخيص من النيابة ، وعند وصوله إلى ساحل سليم ، قسم القوة التي معه وعهد بجزء منها إلى الكونستابل أحمد محمد مكي ، وكأنه بتنفيذ مأمورية التفتيش بالنسبة لبعض الأشخاص ، بينما اتجه هو والكونستابل أحمد طه كريم وبعض الخبيرين وعساكر المطاردة قاصدا الأشخاص الآخرين ، وفي طريقه وإذا اقرب من غرزة كامل أبو زيد ، قام فهر من الجالسين خارجها ، ولاحظ أن أحدهم وهو المتهم أحمد محمد موسى (الطاعن) يجري محاولا الهرب ، وألقى أثناء علوه علبة صفيح صغيرة ، فالتقطها الكونستابل أحمد طه كريم المرافق للضابط ، وتعقب المتهم وقبض عليه ، وفتح الضابط العلبة فوجد بها مادة أفيون لزجة ملتصقة بجواري العلبة ، وقنص المتهم فلم يجد معه مواد مخدرة أخرى فقام بتحرير محضر ضبط ، وتولت النيابة التحقيق " وقد عرض الحكم لدفاع الطاعن ببطلان التفتيش فقال : " وحيث إن الطاعن دفع ببطلان التفتيش ، إلا أن هذا الدفع لا محل له لما قرره الشاهدان كامل مازن وأحمد طه كريم من أن المتهم تحمل عن العلبة المضبوطة باختباره للتخلص

من محتوياتها عند فراره لما أن أبصر رجال البوليس وكان بهذا قد تنصل من العلية وعمل على قطع كل علاقة له بها ، وكان لازما على رجل البوليس ضبطها ليعرف حقيقة الشئ الذى تركه صاحبه ، وإذ تبين أنه مخدر ، ألقى القبض على المتهم وقتشه ” — وهذا الذى انتهى إليه الحكم صحيح فى القانون . ذلك أن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه فى حالات مددها الشارع حصرا بهذه المادة ، ومنها الجنائيات — . ويؤدى هذا ، أن القبض جائز لأمور الضبط القضائى ، سواء كانت الجناية متلبسا بها ، أو فى غير حالة التلبس ، متى كان ثمت دلائل كافية على إتهامه ، وليس من ريب فى أنه يجوز لأمور الضبط القضائى تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز له فيها القبض عليه قانونا ، إعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك ، وكان الثابت من واقعة الدعوى كما لحصها الحكم أن الطاعن جرى من طريق رجال البوليس بمجرد أن وقع نظره عليهم ، وألقى بالعلبة التى كان بها المخدرات أثناء صدوه ، فيكون إجراء القبض عليه على أساس قانونى سليم ، لما فى ذلك من دلائل كافية تجيز لأمور الضبط القضائى القبض طبقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون التفتيش الذى أجراه عليه إجراء صحيحا من إجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من هذا القانون ، والتى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه : ” فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق ” . وبما أن مبنى أوجه الطعن الأخرى هو أن المحكمة أخلت بحق الدفاع عن الطاعن ، وجاء حكمها مشوبا بقصور فى التسبيب ، إذ طلب الطاعن إجراء معاينة عن محل ضبطه ولو بمعرفة النيابة ، لتقدير المسافة التى كانت بينه وبين رجل البوليس ، وهل كان يمكن لهذا الأخير أن يراه ويلحق به وهو يجرى كما طلب ضم ملفات قضائيا المخدرات التى ضبطت وقائعها فى يوم الحادث لإثبات ما دفع به الطاعن من أن التهمة ملفقة ضده ، بدليل أن محل ضبطه لا يقع فى طريق الضابط إلى المنازل المرخص له بتفتيشها ، وأن ضبطه كان مقصودا بالذات — ولكن المحكمة

لم تجب مدين الطلبين ، ولم تن بالرد عليهما — واستندت في إدانة الطاعن إلى أقوال شاهدي الإثبات ، مع أن شهادة كل منهما تتناقض مع شهادة الآخر ، واطرحت أقوال شاهدي النفي ، دون أن تبين الاعتبارات التي دعمتها لذلك .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر المكونة لأركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، واطرح دفاع الطاعن للاعتبارات التي ذكرها والتي لها أصولها في الأوراق — لما كان ذلك ، وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطعن إليه وتطرح ما عداه ، وهي غير ملزمة بتعقب كل دفاع يبديه المتهم ، وتفنيد أقوال كل شاهد يشهده ، مادام الرد عليه مستفادا مما أورده الحكم للتدليل على إدانته ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء معايينة — لما كان ذلك كله ، فإن الجدل الذي يشيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة التي أخذت بها المحكمة ، مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٣١٦)

القضية رقم ٥٢ سنة ٢٥ انقضائية :

- (أ) مسئولية مدنية . مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها . متى تحقق ؟
(ب) حكم . تسببه . تعويض . تقديره . موضوعي . بيان عناصر الضرر في الحكم
بالتعويض . غير لازم .

١ - إن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ على أن " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته أو بسببها " قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته ، والقانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع " حال تادية الوظيفة أو بسببها " لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شأنا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع ، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لاعلاقة له بها ، إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه

القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته ، وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحيد عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ من القانون المدني .

٢ — يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة إلى بيان عناصر هذا الضرر ما دام تقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة سعد إبراهيم العقده بأنه : أولا — قتل سمير راغب برسوم عمدا بأن ضربه بقطعة حديد على رأسه فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى وهي أنه في الزمان والمكان مالم يفي الذكر ضرب راغب برسوم جرجس فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها ناهة مستديمة يستحيل برؤها من فقد عظمى بمؤخر الرأس حرم المخ جزءا من وقايته الطبيعية وتجعله عرضة للإصابات البسيطة والتقلبات الجوية وضربات الشمس ومضاعفات التهابات السحايا والصرع الجاكسوني والجنون مما يقلل من كفاءته على العمل بدرجة لا يمكن تقديرها نظرا لتنوع المضاعفات وعدم إمكان التكهن بنوع أي منها وهي الجناية المنطبقة على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . وثانيا — ضرب هيلانه إسرائيل زكي فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بمواد الاتهام التي طلبت محاكمته بها ، فقررت الغرفة إحالته إليها .

وادعى بحق مدني : ١ — راغب برسوم عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنته ثريا راغب برسوم و ٢ — برسوم راغب برسوم ، وطلبا الحكم لهما

قبل المتهم متضامنا مع السيدة وردة صالح بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ١٠٥٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ جنيه للثلاثة المدعين تعويضا لهم عن قتل المرحوم سمير راغب برسوم ، وخمسمائة جنيه للدعى الأول وحده تعويضا له عن العاهة المستديمة التى حصلت له .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بمعاينة سعد إبراهيم العقده بالأشغال الشاقة لمدة اثنتى عشرة سنة وبإلزامه بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية راغب برسوم جرجس و برسوم راغب برسوم و ثريا راغب برسوم مبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض ، من ذلك ألف جنيه لراغب برسوم جرجس وألف جنيه لبرسوم راغب و ثريا راغب مناصفة بينهما والمصروفات المدنية المناسبة لكل مبلغ ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفض الدعوى المدنية قبل وردة صالح ، وذلك على اعتبار أن المتهم ضرب عمدا سمير راغب برسوم فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ولم يقصد من ذلك قتله ، ولكن الضرب أفضى إلى الموت . وضرب راغب برسوم جرجس على رأسه فأحدث بمؤثرته الإصابة التى تخلفت عنها عاهة مستديمة كما ضرب هيلانه إسرائيل فأحدث بساعدها الأيمن إصابة تحتاج لعلاج أقل من عشرين يوما ، الأمر المنطبق على المواد ١/٢٣٦ من قانون العقوبات عن التهمة الأولى و ٢/٢٤٠ عن التهمة الثانية و ١/٢٤٢ من ذات القانون عن التهمة الثالثة مع تطبيق المادة ٣/٣٢ والمادتين ٢/٤٩ و ٥٠ عقوبات لأنه عائد . فطعن الحكم فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٤ كما طعن فيه كذلك بتاريخ ١١ من يوليو سنة ١٩٥٤ الأستاذ محمد المغازى البرقوقى المحامى بصفته وكيل عن المدعين بالحقوق المدنية الثلاثة ، وقدم سيادته تقريرا بأسباب طعنه فى ذات التاريخ أما الطاعن الأول المتهم فلم يقدم أسبابا لطعنه . ويجلسه اليوم المحددة لنظر الطعن سمعت هذه المحكمة المرافعة فى الدعوى على ما هو مبين بحضر الجلسة .

الحكمة

من حيث إن الطاعن الأول سعد إبراهيم العقده وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا .

وحيث إن الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما يعيبونه على الحكم المطعون فيه ، أنه في قضائه برفض دعواهم المدنية قبل السيدة ورده صالح قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ذلك بأنه بنى قضائه في ذلك على أن الشارع عندما سن المادة ١٧٤ من القانون المدني بشأن مسؤولية المتبوع عن العمل الضار غير المشروع الذي يقع من تابعه ، تعتمد تعديل عبارة المشروع المقترح ، وإيراد النص بوضعه الذي صدر به القانون تضييقا لأحوال المسؤولية التي درجت محكمة النقض على إقرارها بأحكامها المضطردة ، فأصبحت قاصرة على حالة وقوع الفعل من التابع وهو يؤدي عملا من أعمال وظيفته ويمارس شأنا من شئونها ، وحالة وقوعه بسبب الوظيفة بمعنى أن تكون الوظيفة ضرورية ليمكن التابع من ارتكاب فعله غير المشروع الضار بالغير ، وإن مرر بهذه المسؤولية لا يتسع لواقعة الدعوى في حين أن الشارع إنما قصد الإبقاء على المبادئ التي اضطرد عليها قضاء محكمة النقض في صدد مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه الضار غير المشروع كلما كانت الوظيفة قد هيأت له مقارفة هذا الفعل ، وفي حين أن السيدة ورده صالح قد استخدمت منهم سعد إبراهيم العقده بوابا لمتزلها الذي يسكن المدعون شقة منه بعد أن طردوه من خدمتهم وأنه ارتكب جريمة خطف أحد أولاد المدعى راغب برسوم وقضى عليه بالأشغال الشاقة خمس سنوات ، ثم أعادت استخدامه بعد وفاته مدة العقوبة بوابا للمتزل وخادما في شقتها التي تواجه شقة المدعين بالحق المدني وأنه ارتكب الحادث أثناء وجوده في شقتها بالمزلاج الحديد الذي يستعمله في فلق باب هذه الشقة .

وحيث إن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ على أن "يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها" قد أقام هذه المسئولية على خطأ يفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته ولم يقصد القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقفاً من التابع "حال تأدية وظيفته أو بسببها" ولم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، وأن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق هذه المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع ، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته ، وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة في ظل القانون المدني القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحد عنه ، كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ من القانون المدني الحالي — لما كان ذلك وكانت الواقعة كما استظهرها الحكم المطعون فيه هي "أن المتهم كان يعمل خادماً لدى المجنى عليه راغب برصوم فآثر لأمر بدت منه ولأنه — أي راغب — صار والداً لبنات كبار ، أن يفصله من خدمته فلم تر مائكة المنزل الذي يسكنه — ورده صالح — بأما في أن تستخدم المتهم بواباً لذلك المنزل ، فمما مكث إلا قليلاً في خدمتها حتى اتهم بخطف ابن راغب ، ثم قضى بمراقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات من أجل هذه التهمة ، فلما مضى وألغى نفسه بلا عمل ، طرق باب مخدومه ورده راجياً أن تعيده لعمله عندها فاستجابت

لرجائه وأخذت زوجة راغب - هيلانه - وأولادها يؤثرونه بعطفهم وتقديم المساعدات له ولبنوا كذلك حوالى ستة شهور لم يبد فى خلالها من المتهم ما يسمى إليهم ، حتى إذا كان يوم الحادث وفى صباحه بينما كانت ماري حنازوج ابن مالكة المنزل تقررعه فى مسكنه المقابل لمسكن المجنى عليهم لأور ساءتها منه ، وتندد بخططه ابن راغب ، سمعتها هيلانه وهى تهكم عليه أن اذهب فاخطف فايز السابق خطفه لتوقع عليك العقوبة فتباعد ما بيننا فخرجت إلى ماري تعتب عليها نبش مادفنه الماضى ومنا تدخل المتهم وديا بأنه ليس هو الذى خطف ابنها فايز وأن الذى قارف ذلك الجرم شخص آخر يسمى سعد النعناعى وعقب فقال إنه كفاه هو ما نزل به من عقاب سود صحيفته وقفل أبواب العمل المجزى فى وجهه ، فحق تعويضهم له عما ناله ، فثارت هيلانه معه من أجل ذلك ، فذكر سمع زوجها راغب حوارهما فى داخل مسكن ماري فوافاهما إلى هنالك وأغاظ لمتهم القول فأهاجه فأمسك بذراع من الحديد كان يحكم به غلق باب مسكن ماري وانهاى به ضربا على رأس راغب وجسمه ونال ابنه سمير ما ناله لما حضر على استصراخ والده ثم هيلانه لما حاولت أن تحول دونه ، فضربها على ذراعها ، وأحدث بكل الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، فأحدث عاهة برأس الأول ، وقضى على الثانى تأثرا من إصاباته برأسه...“ .

ولما كان الحكم قد دان المتهم سعد ابراهيم العقده فى التهم المستندة إليه وقضى بمعاقبته عنها بالأشغال الشاقة لمدة اثنتى عشرة سنة وبالإلزامه بأن يؤدى للمدين بالحق المدنى راغب برسوم جرجس ورسوم راغب وثرى راغب مبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض من ذلك ألف جنيه لراغب برسوم وألف جنيه لبرسوم راغب وثرى راغب مناصفة بينهما والمصروفات المدنية المناسبة لكل مبلغ ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفض الدعوى المدنية قبل ورده صالح - ولما كان واضحا مما تقدم أن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدعوى قبل السيدة ورده صالح المسئولة عن الحقوق المدنية قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه إذ أن المتهم سعد ابراهيم العقده وهو تابع لهذه السيدة باعتباره بوابا لمنزلها ويأشرف إلى جانب ذلك خدمتها فى مسكنها

كما هو مفهوم مما أورده الحكم عن وجوده في شقتها وقت الحادث - قد ارتكب الجرم الذي دين به بداخل مسكنها حيث يباشر خدمتها واستعمل في ارتكابه المزلاج الحديدي الذي يحكم به غلق باب هذا المسكن وبذلك يكون قد ارتكب جرمه أثناء عمله كبواب ومستخدم لدى ورده صالح واستغل وظيفته لكي ينال من المجنى عليهما في عقر مسكنهما المواجه لمسكن مخدمته وهيات له هذه الوظيفة الفرصة للاحتكاك بهما والقضاء على حياة أحدهما وإحداث عاهة مستديمة برأس الآخر بأداة في متناول يده كتابع لمخدمته وكل ذلك مما تتحقق به مسؤولية السيدة ورده صالح بمقتضى المادة ١٧٤ من القانون المدني. لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم مساءلتها عن تعويض الضرر الناشئ للمدعين بالحق المدني عن جرم تابعتها وإلزامها بالتضامن معه عن هذا التعويض .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد فصل في قيمة التعويض المستحق للمدعين بالحق المدني قبل المتهم سعد إبراهيم العقده وكان ما ينعاه المدعون على الحكم من عدم بيان عناصر التعويض مردودا بأنه يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة إلى بيان عناصر هذا الضرر ما دام أن تقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا - لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون مرفوضا ويكون الحكم سليما بالنسبة لقيمة التعويض وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين عدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول سعد إبراهيم العقده شكلا وقبول طعن المدعين بالحق المدني ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى من رفض دعواهم المدنية قبل السيدة ورده صالح الممولة عن الحقوق المدنية وبإلزام هذه الأخيرة بأن تدفع إليهم بالتضامن مع تابعتها سعد إبراهيم العقده المبلغ المقضى به عليه على التفصيل الوارد بالحكم مع إلزامها بالمصروفات .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وحضور المادة الأستاذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٣١٧)

القضية رقم ١٤٥ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) بلاغ كاذب . ما الذى يشترط لتحقيق الجريمة ؟

(ب) دفاع . حكم . تسببه . عدم تعرض الحكم للمقتدات التى قدمها المتهم تأييدا لدفاعه
الجوهري وبيان رأى المحكمة فيها . قصور وإخلال بحق الدفاع .

١ — إن القانون يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركزين هما
ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجانى عالما بكذبها ومتويا السوء
والاضرار بالمجنى عليه .

٢ — إذا كان الحكم لم يتعرض للمستندات التى قدمها المتهم تأييدا لدفاعه
الجوهري ولم يقل كلمته فيها ففى هذا قصور وإخلال بحق المتهم فى الدفاع .

الوقائع

رفع ١ — محمد إبراهيم رضوان و ٢ — عبد المجيد مصطفى و ٣ — أم محمد
الطنطاوى هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة السيدة الجزئية — ضد مبروك مبروك
مذكور (الطاعن) اتهموه فيها بأنه أبلغ كذبا مع سوء القصد فى حقهم بأن رفع عليهم
الجنحة رقم ٢٨٣١ سنة ١٩٥٢ مباشرة السيدة أسند إليهم فيها الكذب وشهادة
الزور ، وقد تين للمحكمة أن ما أسند إليهم غير صحيح فقضت ببراءتهم ، وطلبوا
محاكمته طبقا للمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ،
والحكم لهم قبله بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف

وأنتاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتغريم المتهم عشرين جنيا وإلزامه بأن يدفع للدعين بالحقوق المدنية قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية وذلك عملا بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستثنائية . وبتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ قرر الطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه في جريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، وذلك بأنه أسس قضاءه في ذلك على سبق صدور حكم ببراءة المدعين بالحق المدني في اللجنة المباشرة رقم ٢٨٣١ سنة ١٩٥٣ جنح السيدة التي كان الطاعن قد رفعها ضدهم متهما الأول والثاني بأنهما شهدا زورا ضده في دعوى شرعية ، في حين أن ذلك الحكم قد بني على أساس أنه لم يقم دليل على أن ما شهدا به يغير الحقيقة . وهذا لا يقطع بكذب البلاغ ولا يتحقق به جريمة البلاغ الكاذب التي دين بها - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للمستندات التي قدمها الطاعن والتي تتضمن جوهر دفاعه - ولما كان القانون يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في ثبوت كذب البلاغ المقدم من الطاعن ضد المدعين بالحق المدني إلى الحكم الصادر في القضية رقم ٢٨٣١ سنة ١٩٥٣ مباشرة جنح السيدة ببراءة المدعين بالحق المدني من تهمة شهادة الزور التي وجهها إليهم الطاعن في تلك الدعوى والتي بنيت على أساس أن ما شهدا به لم يقم دليل على أنه يغير الحقيقة فإن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لا يتحقق به ركن جريمة البلاغ الكاذب التي دين الطاعن بها ، إذ أن براءة المدعين بالحق المدني التي بنيت

على الأساس المتقدم لا تقطع بصدق أولهما في الشهادة ، ولا يكذب من أبلغ
ضدهما أنهما شهدا زورا — هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للسندات
التي تبين من الاطلاع على المفردات التي ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن
قدّمها تأييدا لدفاعه الجوهري ، ولم يقل كلمته فيها ، وفي هذا أيضا قصور وإخلال
بحق الطاعن في الدفاع — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
متعيّنا نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٣١٨)

القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٥ القضائية :

مسئولية جنائية . محلات عمومية . النص في قانونها على مسئولية المستغل والمدير ومباشر
الأعمال . معا عن مخالفة أحكامه . لم يقصد به المشرع مخالفة قواعد انعدام المسئولية بسبب القوة
القاهرة .

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وإن كان قد نص في المادة ٣٦ منه
على أن " يكون مستغل المحل العمومي ومديره ومباشر أعماله مسئولين معا عن مخالفة
أحكام هذا القانون " إلا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد انعدام المسئولية
بسبب القوة القاهرة وحرمان المتهم من إثبات العكس . وإذن فإذا دفع المتهم
بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار في مقهاه ، لغاية وقت ارتكابها
بسبب المرض ، كان على المحكمة أن تحقق دفاعه وتقول كلمته فيه ، فإذا هي لم تفعل
وأسست قضاءها بإدائته على مجرد المسئولية المفترضة ، فإن حكمها يكون معيبا
متعيّنا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سمح بلبع القمار في مقهاه وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة البلدية سمعت الدعوى وقضت حضوريا في ٣ من مارس سنة ١٩٥٤ بتغريم المتهم خمسمائة قرش ومصادرة الأشياء المضبوطة والغلق لمدة خمسة عشر يوما ، فاستأنف ، وأمام محكمة مصر الابتدائية التي نظرت هذا الاستئناف دفع الحاضر معه بطلان التفتيش ، فأبنت سماع الدعوى وقضت حضوريا في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بعد أن رفضت الدفع المذكور — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حصل الأستاذ سامي عازر المحامي عن المحكوم عليه على شهادة رسمية تفيد أن الحكم الاستئنافي لم يودع قلم الكتاب محتوما في الميعاد القانوني ثم قرر في ٤ منه بالطعن على الحكم المذكور بطريق النقض وقد أعلن في ١٥ من الشهر المذكور بإبداع الحكم محتوما ، فقدم تقريرا بأسباب الطعن عليه في ٣٠ منه ... الخ .

الحكمة

... وحيث إنه مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة "أنه سمح بلبع القمار في مقهاه" قد أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأنه دفع بانعدام مسئوليته عن هذه الجريمة ، لما ثبت من أنه كان غائبا عن المحل بسبب المرض ولكن الحكم المطعون فيه لم يعتد بذلك ، بمقولة إن القانون لا يعفيه من المسؤولية ولو كان غائبا ، مادام أنه لم يقم بالإخطار عن إنباته غيره في الإدارة في حين أن القانون لم ينص على حالة التغير المؤقت بسبب المرض ، كما أنه لم يرتب جزاء على عدم الإخطار في هذه الحالة ، فضلا عن أنه لا يتصور أن المشرع

قصد بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ مخالفة قواعد انعدام المسؤولية بسبب القوة القاهرة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بأنه خير مسئول عن الجريمة المرتكبة في مقهاه لغاية وقت ارتكابها لسبب المرض ، فلم تقبل المحكمة منه هذا الدفاع — بمقولة ” أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لم يعف مستغل المحل العمومي من المسؤولية عن كل ما يقع بالمحل مخالفا لأحكام هذا القانون حتى ولو كان غائبا عنه طالما أنه لم يقيم بالإخطار عن إصابته لمن يحمل عمله في إدارة المحل ، وأنه لذلك يكون المتهم المستأنف ” الطاعن ” مسئولاً عن النهمة المسندة إليه “ — ولما كان ما قاله الحكم من ذلك غير صحيح في القانون وذلك بأن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وإن كان قد نص في المادة ٣٦ منه على أن ” يكون مستغل المحل العمومي ومديره ومباشر أعماله مسئولين معا عن مخالفة أحكام هذا القانون “ إلا أن المشرع لم يقصد بذلك قواعد انعدام المسؤولية بسبب القوة القاهرة وحرمان المتهم من إثبات العكس ، فكان على المحكمة في هذه الحالة أن تحقق دفاع الطاعن وتقول كلمتها فيه ، وإذ هي لم تفعل ، وأسست قضاءها على مجرد المسؤولية المفترضة ، فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه وذلك دون حاجة للتعرض للوجه الآخر من وجهي الطعن .

(٣١٩)

القضية رقم ٤٢٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) حكم . وصف بأنه غيابي أو حضوري . العبرة فيه بحقيقة الواقع في الدعوى .
(ب) إجراءات . رد القضية . أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادتين ٣١٣
مرافعات و ٢٤٧ ج . هي مما يتعلق بالنظام العام .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن العبرة في وصف الحكم بأنه
حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

٢ — إن أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادتين ٣١٣ من قانون
المرافعات و ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي مما يتعلق بالنظام العام
وقد أوجب الشارع امتناع القاضى فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب
أحد الخصوم رده . وإذن فإذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستشعره من حرج
لمناسبة ما سجلته من رأى في حكم سابق لها ومع ذلك فصلت في الدعوى مستندة
إلى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم للرد فإن ما ذهبت إليه من ذلك هو
مذهب لا يقره القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد مبلغ خمسة وثلاثين جنيها لنعيمة
أمين عبد الله اضراارا بها ، ولم يكن قد سلم إليه إلا على سبيل الوكالة اشراء أثاث ،
فاختلسه لنفسه حالة كونه طائدا ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٢/٤٩ — ٣
من قانون العقوبات . وادعت نعيمة أمين عبد الله بحق مدنى وطلبت الحكم
لها قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف
والأتعاب . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت غاييا عملا بالمواد ٣٤١ و ٣/٤٩
و ١/٥٠ من قانون العقوبات : أولا — بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة

ماثي قرش لوقف التنفيذ . وثانياً — بإلزامه بأن يدفع للدعية بالحقوق المدنية قرشا صاغاً على سبيل التعويض. المؤقت والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقد أعلن هذا الحكم للمحكوم عليه في ٦ من يونية سنة ١٩٥٣ ، فقرر بالمعارضة فيه بتاريخ ١٠ من الشهر المذكور . ونظرت المحكمة معارضته ، ثم قضت في ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٤ بعدم جوازها . فاستأنف حكم المعارضة ثانياً يوم صدوره ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، ثم أصدرت حكماً آخر مؤرخاً في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد . فاستشكل المحكوم عليه ، وقضت محكمة مصر الابتدائية في ٨ من يناير سنة ١٩٥٥ بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع برفضه وباستمرار تنفيذ الحكم المستشكل فيه وألزمت المستشكل بالمصروفات . فطعن المحكوم عليه في الحكمين الاستئنافيين الصادرين ضده بطريق النقض... الخ.

المحكمة

...وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم الصادر في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أنه معيب بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة التي أصدرته لم تأخذ بما اعتذر به الطاعن من مرضه الذي أيده بشهادة من مفتش صحة قسم الموسيقى تثبت أنه لازم الفراش من ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ إلى آخر مايو سنة ١٩٥٣ ، هذا إلى أن الحكم وُصف بأنه غيبي وأعلن إليه بهذا الوصف فكان لا مندوحة من أن يعمل حقه المقرر في القانون بالمعارضة فيه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن لتبديد مبلغ خمسة وثلاثين جنيهاً ، وقد حضر الطاعن أمام محكمة أول درجة — على ما يبين من الاطلاع على الأوراق — في بعض الجلسات ، ولم يحضر بجلسته المرافعة وقضت المحكمة بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ بحبسه سنة مع الشغل وكفالة ماثي قرش لإيقاف التنفيذ ، ووصف حكمها بأنه غيبي ، ولما عارض المحكوم عليه ، قضت المحكمة بتاريخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٤ بعدم جواز المعارضة استناداً إلى ما قاله

من أن الحكم المعارض فيه هو في حقيقته حكم حضوري اعتباري ، لحضور المتهم عدة جلسات من جلسات المحاكمة ، وتختلف بعد ذلك عن الحضور بدون عذر مقبول . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية — بحكمها المطعون فيه — بتأييد قضاء محكمة أول درجة للأبواب التي بنى عليها ، وأضافت إليها ، ”إن الحكم الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ لا تجوز المعارضة فيه طبقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لعدم توافر شروط هذه المادة إذ أن المتهم لم يثبت قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم كما أن استئنافه لهذا الحكم كان جائزا. “ — لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الحكم ”يعتبر حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا“ كما تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من هذا القانون على ما يأتي : ”ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال ، إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان استئنافه غير جائز“ — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الحكم حضوريا وبعدم جواز المعارضة فيه ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ومن ثم يمين رفض هذا الشق من الطعن .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم الصادر في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أنه مشوب بالبطلان ، ذلك أن الطاعن أبدى للمحكمة أن تشكيلها لا يسمح لها بنظر الاستئناف المرفوع منه ، لأن تلك الهيئة نفسها سبق أن أصدرت حكما بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتأييد حكم محكمة أول درجة بعدم جواز المعارضة ، وصرحت في أسبابه بأن الحكم الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ ، هو حكم نهائي لفوات مواعيد استئنافه ، فما كان يصح لها مع ذلك أن تنظر

الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم وتقضى فيه بعدم قبوله شكلا تأييدا
لرأيا السابق .

وحيث إنه يبين من الأوراق ، أن أعضاء المحكمة التي أصدرت الحكم المؤرخ
٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، هم بذواتهم الذين أصدروا الحكم المطعون فيه ،
وأن الحاضر مع المتهم أمام الهيئة الأخيرة دفع بعدم موافقة هيئة المحكمة لنظر
هذا الاستئناف ، لأن لها رأيا سجلته في حكم سابق أصدرته ، وجاء في أسباب
الحكم المطعون فيه أن الطاعن طاب تنحى الدائرة عن نظر استئنافه ، لأنها سبق
أن ذكرت في حكمها الصادر في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أن حكم محكمة الدرجة
الأولى الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ أصبح نهائيا ... ، وأن رد القضية
رسم له قانون الإجراءات طريقا خاصا نص عليه في المادة ٢٥٠ منه ، وأحال
في ذلك إلى النصوص الخاصة بالرد في قانون المرافعات ، ولم يتخذ المتهم تلك
الإجراءات ، ومن ثم فلا يعتد بطلبه ، ويبين أيضا من الحكم الاستئنافي
الصادر بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ من نفس الهيئة التي أصدرت الحكم
المطعون فيه ، أن المحكمة عرضت للحكم الصادر ابتدائيا بتاريخ ٢٥ من مايو
سنة ١٩٥٣ بقولها "إن هذا الحكم قد صار نهائيا بعد إعلان المتهم به في ٦ من يونيه
سنة ١٩٥٣ ، وفوات مواعيد استئنافه فلا يمكن والحالة هذه أن يقال إنه اندمج
في الحكم الصادر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٤ بعدم جواز المعارضة ... " .

وحيث إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات - ونصها عام في بيان أحوال
عدم الصلاحية - قد نصت في فقرتها (خامسا) على أن القاضى يكون غير صالح
لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها "إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم
في الدعوى أو كتب فيها ... أو سبق له أن نظرها قاضيا ... الخ" ومن هذه
المادة اقتبس واضع قانون الإجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التي تنص
في فقرتها الثانية على أنه يتمتع عليه (على القاضى) كذلك أن يشترك في الحكم إذا
كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك
في الحكم في الطعن ، إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه ، وقد ورد بالمذكرة

الإيضاحية تعليقا على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا... لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن قد أبدى للحكمة ما يستشعره من حرج لمناسبة ما سجلته في حكمها السابق وكانت الأحوال المنصوص عنها في المادتين ٣١٣ من قانون المرافعات و٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي أحوال عدم صلاحية مما يتعلق بالنظام العام ، أوجب الشارع امتناع القاضي فيها من نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده - لما كان ذلك ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يسلك الطريق المرسوم للرد ، هو مذهب لا يقره القانون ، ويكون ما تمسك به الطاعن في هذا الوجه في محله ، ويتعين قبوله ونقض الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وإعادة القضية لحكمة القاهرة الابتدائية للحكم فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى وذلك بلا حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

(٣٢٠)

القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٥ القضائية :

دهرى مدنية . رفع المضرور من الجريمة دعواه أمام المحكمة المدنية . متى يملك بعد ذلك الالتجاء إلى الطريق الجنائي ؟ .

إن المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المضرور من الجريمة ، لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني للطالبة بالتعويض ، أن يلجأ إلى الطريق الجنائي ، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النية العامة ، فإذا لم تكن قد رفعت منها ، امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب والخصوم والموضوع .

الوقائع

رفع ١ - وهبة حنا شحاته و ٢ - منيرة حنا شحاته هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة روض الفرج الجزئية - ضد شكرى أرمل أنجيوس (الطاعن) اتهماء فيها بأنه فى يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم روض الفرج : بدد المنقولات والملابس المملوكة لهما وكان قد استلمها على سبيل الوديعة وعارية الاستعمال فبددها لإضراراً بهما ، وطلباً عما كتبه طبعاً للسلادة ٣٤١ من قانون العقوبات والحكم لهما قبله بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة تنازل المدعى الأول عن دعواه ، ثم أنهت المحكمة سماع دعوى باقى الخصوم وقضت حضورياً فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ (أولاً) بإثبات ترك المدعى الأول لدعواه المدنية وإلزامه بمصروفاتها . (وثانياً) بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ عملاً بمادة الانهاام المطلوب عما كتبه بها . (وثالثاً) بإلزام المتهم بأن يدفع للدعية الثانية قرشاً صاغاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

..وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، ذلك بأنه دفع أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية فى الخيار وفى سلوك الطريق الجنائى ، لأنها سبق أن اختارت الطريق المدنى حين أقامت الدعوى رقم ١٦٣٢ - سنة ١٩٥١ ورقم ١٥٨٢ سنة ١٩٥١ روض الفرج أمام المحكمة المدنية وتركتهما للشطب ، ثم لجأت بعد ذلك إلى رفع الدعوى الحالية مباشرة أمام المحكمة الجنائية ، ورغم صحة هذا الدفع ومطابقته للقانون فإن محكمة أول درجة لم تشر إليه ولم ترد عليه ، وردت عليه محكمة ثانى درجة

بأن حق المدعية في الالتجاء إلى الطريق الجنائي بعد اختيارها الطريق المدني لم يسقط ، وأنه مستمد من حكم المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو رد خاطئ لا سند له من القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعية بالحقوق المدنية - وكانت زوجة للطاعن - رفعت عليه الدعوى المدنية رقم ١٦٣٢ سنة ١٩٥١ ، روض الفرج تطالبه فيها باستلام متقولاتها التي تركتها في مسكنه والتي سبق أن وقعت عليها الجرح بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، كما رفعت عليه الدعوى المدنية رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٥١ روض الفرج تطالبه فيها باستلام ملابسها المودعة لديه ، ثم شطبت هاتان الدعويان ، وبعد شطبهما أقامت الدعوى الحالية ضد الطاعن بالطريق المباشر أمام محكمة جناح روض الفرج الجزئية ، وفي جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى ، لأن المدعية سبق أن اختارت الطريق المدني ، فقضت المحكمة برفض هذا الدفع وبتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالعقوبة وبالتعويض ، وقالت في بيان سبب رفض الدفع " إنه عن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم بعدم جواز الالتجاء إلى القضاء الجنائي بعد أن رفعت المدعية بالحقوق المدنية إلى المحكمة المدنية ، فإنه مردود بما نصت عليه المادة ٢٦٤ إجراءات من أنه إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بالتعويض إلى المحكمة الجزئية ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية . وحيث إنه مسلم من الطرفين أن المدعية بالحقوق المدنية تركت دعويها المدنيتين للشطب ، ثم لم تجدددهما بعد ذلك للآن ، فتعتبر أنها تاركة لهما ويجوز تفريعا على ذلك الالتجاء إلى القضاء الجنائي للطالبة بتعويض عما نالها من ضرر ، ويتعين لذلك رفض هذا الدفع " . ولما كان ، أقالته المحكمة من ذلك وأوات به قضاءها برفض الدفع مخالفا للقانون ، لأن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني للطالبة بالتعويض ، أن يلجأ إلى الطريق الجنائي ، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فإذا لم تكن قد رفعت منها ، امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، وهو

المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما يشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية بقى هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب والخصوم والموضوع - لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ القانوني الذي وقع فيه الحكم قد حجب المحكمة عن بحث ما إذا كان هذا الشرط قد توفّر أو لم يتوفّر ، فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة مصر الابتدائية للفصل فيها من جديد من هيئة أخرى دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٢١)

القضية رقم ٣٥ ، سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إثبات . اعتراف . اعتماد المحكمة على اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة رغم عدوله عنه . جاز .

(ب) اختلاس مهمات حكومية . متى تم الجريمة ؟

(ج) عقوبة . اختلاس أموال أميرية . الغرامات النسبية التي نصت عليها المادة ١١٢ ع . طبيعتها . عدم تعددها بتعدد المتهمين .

١ - للمحكمة أن تعتمد في حكمها على اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة رغم عدوله عنه بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت إلى صحته .

٢ - إن جريمة اختلاس مهمات حكومية تم بمجرد إخراج المهمات من المخزن الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

٣ - إن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون المذكور ، ويحكم بها على المتهمين معا بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - عنتر أبو المعاطى دسوقي و ٢ - محمد إبراهيم حسنين (الطاعنين الأول والثاني) و ٣ - محمد عبدالله عبدالرحمن و ٤ - عبدالحجيد بيومي عبد المعطى (الطاعن الثالث) و ٥ - على مهران حسين و ٦ - عطيه سيد حسين (الطاعنين الرابع والخامس) و ٧ - محمد عطيه سيد حسين : بأنهم المتهم الأول : بصفته أمين مخزن بالسكة الحديد ، اختلس خمسة عشر جوالا مملوءة بالنحاس وخرائط السبيكة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمسلمة إليه بسبب وظيفته. والمتهمون من الثاني إلى السابع اشتركوا معه في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه وساعدوه في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتعمة لارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة والمتهمان الأول والسادس : شرعا في إعطاء رشوة للعسكري فؤاد عبد الخالق حسين ، بأن قدم له المتهم الأول مبلغ مائة قرش ، وقدم له المتهم السادس مائتي قرش لكي يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته ، وهو تفتيش السيارة التي كانت تحمل المضبوطات ، ولم يقبل منهما هذه الرشوة . وطلبت النيابة العامة من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١١١ و ١١٢ و ٤٠/٢ - ٣ و ٤١ و ٤٥ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة طلبت النيابة الحكم باقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لاتهم الثالث لوفاته ، فقضت المحكمة بذلك ، ثم أنهت سماع الدعوى ، وقضت حضوريا براءة محمد عطيه سيد حسين مما أسند إليه عملا بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية وثانيا : بمعاقبة كل من عنتر أبو المعاطى ومحمد إبراهيم حسنين وعطيه سيد حسين بالسجن لمدة أربع سنين وبمعاقبة كل من عبد الحجيد بيومي عبد المعطى وعلى مهران حسن بالسجن لمدة ثلاث سنين ، وبتفريم كل منهم سبعين جنيا ، وأمرت بمصادرة مبلغ الرشوة ، وذلك لأن عنتر أبو المعاطى دسوقي في الزمان والمكان سالف الذكر أولا : بصفته أمين مخازن السكة الحديد اختلس كمية من النحاس

القديم و برادة السبيكة المبيضة الوصف والقيمة بالمحضر والمسألة إليه بسبب وظيفته باعتباره أميناً عليها . وثانياً : شرع في إعطاء رشوة للعسكري فؤاد عبد الخالق حسن بأن قدم له مبلغ مائة قرش لكي يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته وهو تفتيش السيارة التي كانت تحمل المهمات المختلصة ، ولم يقبل العسكري منه هذه الرشوة ، الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ١١١ و ١١٢ من قانون العقوبات ولأن محمد إبراهيم حسين وعبد الحميد بيومي عبد المعطي وعلى مهران حسين اشتركوا مع عنتر أبو المعاطي الدسوقي في ارتكاب جريمة الاختلاس سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة ، بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه في الأعمال المجهزة والمسهلة والمنتمية لارتكاب الجريمة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة الأمر المنطبق على المواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤١ و ١١٢ من قانون العقوبات . ولأن عطية سيد حسين أولاً : اشترك مع عنتر أبو المعاطي الدسوقي في ارتكاب جريمة الاختلاس سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في الأعمال المجهزة والمسهلة والمنتمية لارتكاب الجريمة ، فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وثانياً : شرع في إعطاء رشوة للعسكري فؤاد عبد الخالق حسن بأن قدم له مبلغ مائة قرش لكي يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته وهو تفتيش السيارة التي وجدت بها المهمات المختلصة ، ولم يقبل العسكري منه هذه الرشوة ، الأمر المنطبق على المواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٥ و ١١١ و ١١٢ و ٣٢/٢ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليهم الخمسة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطعون المقدمة من الطاعنين الأربعة الأولين قد استوفت الشكل المنصوص بالقانون .

وحيث إن الوجه الأول من الطعن المقدم من عنتر أبو المعاطي دسوقي "الطاعن الأول" يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والفساد في الاستدلال ، وانطوى على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع إذ دان الطاعن بتهمة اختلاس

كمية من مهمات السكة الحديد استنادا إلى اعترافه بارتكاب الجريمة لليوزباشى أحمد إبراهيم ، مع أن الطاعن أنكر هذا الاعتراف في جميع مراحل التحقيق ، وطلب من المحكمة سماع شهود قفى يشهدون بأنه كان يصرف أجور العمال بمخازن عموم بولاق يوم الحادث إلى الساعة ٢١٥ ر ٢ بعد الظهر ثم قصد مكان الحادث في الساعة ٢٠٤ ر ٢ حيث وجد السيارة التى كانت بها الأشياء المختلسة مضبوطة ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ، ودفع بأن الاعتراف مخلق عليه من العسكرى قواد عبد الخالق ، وأنه ينفيه أن المتهم عطيه سيد حسين لم يذكر أن الطاعن توجه معه بصحبة باقى المتهمين إلى منزله للاتفاق على ارتكاب الجريمة وإنما اعترف أن الذى رافقه هما المتهمان الثانى والثالث ، كما ينفى الاعتراف أن جرد المخازن أسفر عن وجود جميع محتوياتها كاملة ، ولم تأخذ المحكمة بذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التى دان الطاعن بها ، وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها ، وهى تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وتحدث عن اعتراف الطاعن الأول فقال : " ولما سئل المتهم الأول بمعرفة اليوزباشى أحمد إبراهيم أدلى باعتراف مفصل مؤداه أن المتهمين محمد إبراهيم حسنين وعلى مهران حسين فاتحاه في أمر إعطاء عطيه سيد حسين بعض محتويات المخزن الذى في عهده من نحاس قديم وورادة سبيكة مقابل مبلغ من المال لم يجرداه له ، ووعدوه محمد إبراهيم حسنين باقتسام المبلغ الذى سيدفعه عطيه سيد حسين ، وأنهما في اليوم السابق على الحادث طلبا منه أن يصحبهما إلى المقهى لمقابلة عطيه ، فذهب متهما وصحبهم المتهم الثالث محمد عبد الله عبد الرحمن الذى توفى إلى مقهى بجهة الازبكية ، وهناك قابلوا المتهم السادس عطيه سيد حسين حيث اتفقوا معا على أن يحضر بسيارته في اليوم التالى أى في يوم الحادث بعد انصراف الموظفين لاستلام كمية من المهمات من المخزن الذى في عهده ، وأضاف المتهم الأول إلى ذلك أن عطيه سيد حسين وابنه محمد حضرا بالسيارة تنفيذا للاتفاق حوالى الساعة ٢ ، ودخلا بها إلى المخازن ، وكان هو والمتهمان الثالث محمد عبد الله عبد الرحمن والخامس على مهران حسين في انتظارهما ، وكان المتهم الثانى محمد إبراهيم حسنين

يجلس في المخازن في انتظار حضور عطيه سيد حسين ، ولما وصل هذا الأخير اتجه إلى حيث قابل محمد ابراهيم حسنين وقام المتهمان الثالث محمد عبد الله عبد الرحمن والرابع عبد الحميد بيومي عبد المعطى بوضع الجوارات المضبوطة داخل صندوق السيارة ، ووقف هو — أى المتهم الأول — على الناصية بين حوش المخازن والطريق الموصل لها لمراقبة العساكر المكلفين بالحراسة ، والعمل على منع اقترابهم من المخازن حتى يتم وضع المهمات بالسيارة ، وكان المتهم الخامس على مهران حسين يقف لنفس الغرض على مقربة منه ، وأنه بعد أن تم وضع المهمات الخمسة بالسيارة أسرع هو وعلى مهران حسين إلى البوابة لمساعدة قائد السيارة في الخروج ولما أن وصلت السيارة أصر العسكى فؤاد عبد الحاق حسن على تفتيشها ، فدفع عطيه سيد حسين للعسكى المذكور مبلغ ثلاثة جنيهات ليتركه يمر بالسيارة ، ولكن العسكى لم يقبل ، وأصر على تفتيش صندوقها الخلفى — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد بينت الأدلة التى تؤيد هذا الاعتراف ، وخلصت إلى القول بأن : ” كل ذلك يؤكد صحة اعتراف المتهم الأول الذى أدلى به فى محضر ضبط الواقعة عن واقعة الاختلاس ولا تعقد المحكمة بدوله عن هذا الاعتراف بعد أن تبين صحة جملة وتفصيلا “ وكان للمحكمة أن تعتمد فى حكمها على اعتراف المتهم فى محضر ضبط الواقعة رغم بدوله عنه بعد ذلك ، ما دامت قد اطمأنت إلى صحته ، فإنه لا محل للجدالة فيما استقر فى عقيدة المحكمة فى صدد الاعتراف واطمئنانها إليه واتخاذها أساسا للادانة بعد أن أوردت من الأدلة ما يؤيده ، وفندت دفاع الطاعن بأدلة مقبولة — ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة اعتراف الطاعن ، وإلى ما قرره الشهود واعتراف المتهمون عن وجوده فى مكان الحادث قبل حضور سيارة المتهم عطيه سيد ، فإنه لا تريب عليها إذا لم تر ما يدعو إلى إجابته إلى ما طلبه من سماع شهود قفى يشهدون بأنه كان يصرف أجور العمال فى إدارة عموم المخازن ، خصوصاً مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة من أن الطاعن المذكور لم يعلن هؤلاء الشهود ، ولم يطالب إلى المحكمة التصريح له باعلانهم طلبا جازما ، بل اكتفى بالقول بعد سماع شهود الإثبات والمرافعة فى الدعوى بأنه ، ” إذا رأت المحكمة

من باب الاحتياط استدعاء الشهود الذين ذكرتهم أنهم رأوا عتراً يصرف مرتبات العمال بمكان يبعد عن محل الحادث بنصف ساعة على الأقل . . ومثل هذا القول لا يقتضى من المحكمة ردا . ولما كان الحكم قد رد على ما أثاره الطاعن بشأن جرد المخازن بقوله : "وحيث إن استناد الدفاع إلى ما أثبتته لجنة الجرد المشكلة من السيدين فريد عبد المسيح وأحمد حلمى البديوى من عدم ظهور عجز في عهدة المتهم الأول ، فردود بما قرره هذان الشاهدان في محضر التحقيق ، من أن المهمات المختلصة ترد عادة إلى المخازن مختلطة بمهمات أخرى ، ومن واجب المتهم الأول فرز قطع النقاس القديمة وبرادة السيكة ، وإضافة ما يتم فرزها إلى عهده وإثباته بدفاتر المخزن ، ولكن المتهم بدلا من أن يفعل ذلك عمد إلى اختلاس الكميات المضبوطة بعد فرزها ، وليس معنى هذا أنها تكون خارجة عن عهده ، ما دامت لم تقيد في الدفاتر ، بل أنها تنتقل إلى عهده بمجرد فرزها من المهمات الأخرى التى تكون مختلطة بها " . وكان ما قاله الحكم من ذلك سديدا ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس . ويتحصل الوجهان الثانى والثالث والوجه الثانى من الطعن المقدم من الطاعن الثانى فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون من وجهين ، الأول : إذ اعتبر جريمة الاختلاس تامة مع أنه على فرض ثبوت هذه الجريمة على الطاعن باعترافه ، فإن الوصف الحقيقى للواقعة أنها شروع فى اختلاس ، لا جريمة تامة ، إذ أن السبابة ضبطت بما احتوته من أشياء مختلصة داخل أسوار المخازن — الوجه الثانى : إذ لم يقضى برد الأشياء المختلصة ، مع أنه اعتبر أن الجريمة تامة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تناول الشق الأول من هذا الطعن ورد عليه بقوله : "وحيث إن ما أثاره الدفاع عن وصف الجريمة وطلب اعتبارها شروعا فى اختلاس مهمات حكومية بمقولة إن تلك المهمات قد ضبطت داخل أسوار المخازن ، أى أنها كانت لا تزال فى حوزة الحكومة عند ضبطها ، فغير صحيح قانونا ، إذ أن جهة الاختلاس تتم بمجرد إخراج المهمات من المخزن الذى تحفظ فيه بنية اختلاسها ، وفى واقعة الدعوى لم يقف الأمر عند حد إخراج المهمات من المخزن ، بل أنها سلمت تسليما ماديا للمتهم السادس شريك المتهم

الأول في جريمته ، بل أنها أخفيت داخل صندوق السيارة المملوكة لمتهم السادس ، فأصبحت بذلك في حيازته وخرجت نهائيا من يد الأمين عليها ، ومن ثم تكون الواقعة جريمة اختلاس لمهمات حكومية ، لا مجرد شروع في الجريمة ” — لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم في هذا الشأن صحيحا في القانون ، وكان اعتبار الجريمة تامة لا يتعارض مع عدم القضاء برد الشيء المختلس ، ما دام أنه ضبط وتم استرداده من حوزة الطاعنين فإن هذين الوجهين لا يكون لهما محل . ويتحصل الوجهان الرابع والخامس في أن الحكم شاب أسبابه القصور إذ قدر المهمات المختلسة بمبلغ ٦٠ جنيا ، مع أن مصلحة السكة الحديد قدرتها بمبلغ ١٢ جنيا و ٦٧٠ مليا ، وإذا اعتبر جريمة الشروع في الرشوة ثابتة من أقوال العسكري فؤاد عبد الخالق ، مع أن أقواله لم تتأيد بأي دليل يبرر اقتناع المحكمة بها ، ولما كانت المحكمة استندت في تقدير المهمات المختلسة إلى ما شهد به مفتش المخازن فريد عبد المسيح بنحيت وأمين المخزن أحمد حلمي البديوي ، وكان لهذا التقدير أصل ثابت في الأوراق ، وكان ما أورده الطاعن في شأن أخذ المحكمة بأقوال العسكري فؤاد عبد الخالق متعلقا بتقدير الدليل في جريمة الرشوة مما تستقل به محكمة الموضوع — لما كان ، اتقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من محمد إبراهيم حسنين ” الطاعن الثاني ” يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بتغريم كل من المحكوم عليهم مبلغ سبعين جنيا ، مع أن هذه الغرامة لا تتعدد بتعدد المتهمين .

وحيث إن هذا الوجه سديد في القانون ، ذلك بأن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٢ عقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات ، ويحكم بها على المتهمين مما بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها ، ويتعين لذلك نقض الحكم فيما قضى به من تغريم كل من الطاعنين مبلغ سبعين جنيا ، وإلزامهم جميعا بغرامة واحدة قدرها سبعون جنيا ، ولا يؤثر في ذلك أنه لم يتمسك بهذا الوجه غير الطاعنين الثاني

والرابع، لأن وحدة الواقعة تقتضى نقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين فيما يخص
بالفرامة المقضى بها على كل منهم .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل فى أن الحكم شاب أسبابه الفصور إذ فاته
عند الرد على دفاع الطاعن من أنه لم يكن موجودا بمكان الحادث أن شهادة
العسكرى فؤاد عبد الخالق ومضمونها أنه كان منوطا به أيضا حراسة البابين ٥
و ٦ وما هو ثابت بالدفاتر من أن الجنديين الآخرين الشاهدين كانا يوم الحادث
يقومان بحراسة أبواب أخرى غير الباب رقم ٤ ، ومؤدى ذلك أنهم قد لا يرون
الطاعن عند خروجه من باب آخر ، ومع ذلك أخذ الحكم بهذه الأقوال دليلا
على وجود الطاعن بالمخازن وقت الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه فند ذلك الدفاع بقوله : "وحيث إن هذا
الدفاع لا يستند إلى أساس ذلك أن العسكرى فؤاد عبد الخالق والأومباشى حسين
حسين دخان قد شهدا أنهما كانا مكلفين بحراسة الباب رقم ٤ وحده ، وهو
الباب المخصص لخروج موظفى المخازن والعمال ، وأنهما فى ذلك اليوم لم يشاهدا
المتهم الثانى يبرح المخازن وقت انصراف الموظفين " — لما كان ذلك ، وكان
للمحكمة أن تأخذ بما يدلى به الشهود فى الجلسة دىن التحقيقات الأولية متى اطمأنت
إلى صحتها ، فما يثيره "طاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الأدلة مما تستقل
به محكمة الموضوع . ويتحصل الوجه الرابع فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون
إذ قبل الإثبات بالبينة ، مع أن قيمة المهمات قدرت بمبلغ ٧٠ جنيها أو ٨٠
جنيها ، فلم يكن يصح إثبات تسليحها للطاعن إلا بدليل كتابى .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة استندت فى إثبات ذلك إلى اعتراف
الطاعن الأول بأن الاختلاس حصل من المهمات التى كانت فى عهده بالمخزن .

وحيث إن الوجه الخامس يتحصل فى أن للطاعن المذكور أن يتمسك بكل
ما كان للطاعن الأول الحق فى التمسك به ، وقد سبق مناقشة ما تمسك به الطاعن
الأول عند الرد على الطعن المقدم منه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن عبد الحميد بيومي عبد المعطى هو أن المحكمة وهي في صدد إقامة الدليل على اشتراك الطاعن في جريمة الاختلاس ذكرت لفظ "يشير" وهو يحمل معنى الشك، ولم تفند ما دفع به الطاعن من أنه يشغل عتلا في المصاحبة وخاضع في جميع تصرفاته لأوامر رئيسه الطاعن الأول.

وحيث إن المحكمة عرضت لهذا الدفاع وردت عليه ردا كافيا فقالت: "وأضاف الدفاع إلى ذلك أنه على فرض أن المتهم اشترك في وضع المهمات بالسيارة، فإن ذلك لا يدل على اشتراكه في الجريمة فإنه إنما فعل ذلك تنفيذا لأمر المتهم الأول وهو رئيسه، ولم يكن يعلم أن المهمات مختلفة، وهذا الدفاع في غير محله إذ الثابت من أقوال المتهم السابع محمد عطيه سيد حسين أن المتهم الرابع هو الذى قام بوضع المهمات داخل صندوق السيارة، كما ثبت من شهادة العسكى فؤاد عبد الحالى أن ذلك المتهم كان فى انتظار قدوم السيارة عند البوابة مع المتهمين الأول والثالث والخامس، وأنهم انصرفوا إلى المخازن عقب دخولها مما يشير إلى اتفاقهم معا على اختلاس المهمات يؤيد ذلك ما جاء على أساس المتهمين الأول والسابع من أن أولها مع المتهم الخامس وقفا يرقبان الطريق بين المخازن والبوابة ساعة وضع المهمات بالسيارة بمعرفة المتهم الرابع، مما يؤكد علم هذا الأخير بأن المهمات مختلفة. ولم يجرح ذلك المتهم أحدا من الشهود أو المتهمين الأول والسابع بشئ، ومن ثم تكون تهمة الاشتراك فى الاختلاس ثابتة ضده". — لما كان ذلك وكانت المحكمة استظهرت علم الطاعن بأن المهمات مختلفة، وتبينت ثبوت اشتراكه فى الاختلاس، فلا محل للقول بأنها أوردت ما يحمل معنى الشك فى الاتهام، ويكون هذا الطعن على غير أساس.

وحيث إن الوجهين الأولين من الطعن المقدم من على مهران حسين "الطاعن الرابع" ينحصران فيه أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون، إذ قضى بتمديد الغرامة وباعتبار الواقعة اختلاسا تاما، وقد سبق الرد على ذلك.

وحيث إن الوجه الثالث يتحمل فى أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه القصور، إذ استخلص اشتراك الطاعن، من تواجده مع المتهمين فى اليوم السابق

على الحادث ، مع أن وجوده معهم وقت الحادث كان في مكان عمله ، ومع أن
توسطه بين المتهمين والعسكري إنما كان لمنع إتمام الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ورد عليه ردًا سائفاً
فقال : ” وحيث إن الدفاع عن المتهم الخامس على مهران حسين قد ذهب
إلى أنه اشترك مع العسكري فؤاد عبد الخالق في ضبط السيارة وأن تدخله لإعادة
المهمات المضبوطة إلى المخازن لا يدل على اشتراكه في الجريمة ، بل إنه عمل
على منع إتمام الجريمة بإعادة المضبوطات إلى مصدرها ، كما انتهى الدفاع إلى أن
الواقعة على فرض ثبوتها لا تخرج عن كونها شروعا في الجريمة ، وهذا الدفاع
ينقضه ما قرره المتهمون الأول والسادس والسابع من أن هذا المتهم اشترك مع
أولهم ومع المتهمين الثاني والثالث في الاتفاق مع المتهم السادس على تسليم المهمات
له بعد قيامه هو والمتهم الأول بمراقبة الطريق بين البوابة والمخازن لمنع وصول
العساكر المعيّنين للحراسة إلى المخازن على ما قرره المتهمان الأول والسابع ، مما
يؤكد عليه بالجريمة واشتراكه فيها ، كما أن تدخله لدى العسكري فؤاد عبد الخالق
لإعادة المضبوطات إلى المخازن دليل آخر على اشتراكه في الجريمة ، ولم يطعن
المتهم على شهادة ذلك العسكري بأى طعن ، كما أنه لم يبرح أقوال المتهمين الأول
والسادس والسابع بشيء ، ومن ثم يكون اشتراكه في جريمة الاختلاس ثابتاً ” —
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر اشتراك الطاعن في الجريمة ، وبين
الوقائع المكونة لذلك ، ودلل عليها تدليلاً سائفاً ، وفند دفاع الطاعن بأدلة مبهولة ،
فإن الطعن يكون على غير أساس .

(٣٢٢)

القضية رقم ٤٤٠ سنة ٢٥ القضائية :

(ا) دفاع . تولى محام واحد الدفاع عن متهمين بجناية . جائز إذا كان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحدهما لا يؤدي إلى تبرئة الآخر .

(ب) إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله في حق منهم دون آخر . الأخذ بشرط من أقواله دون شرط . جائز .

(ج) دفاع شرعى . عدم الدفع بقيام حالك أمام محكمة الموضوع . والحق الدعوى كما بينها الحكم لا تقيد ولا ترشح لقيام تلك الحالة . التمسك بقيامها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

١ - إذا كان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة فلأن ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ بها في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ، وتأخذ بشرط منها دون شرط آخر إذ الأمر في ذلك كله مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذى تأخذ به .

٣ - إذا كان المتهمان لم يدفعا أمام محكمة الموضوع بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه قيام هذه الحالة أو ما يرشح لقيامها فلأن ما يثيره المتهمان في هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - حسن عبد الله محمد عبد الوهاب . و ٢ - عبد الله محمد عبد الوهاب (الطاعنين) و ٣ - حافظ إبراهيم دحروج . و ٤ - السيد عبد المطار بأنهم في يوم ١٧ من يولييه سنة ١٩٥١ الموافق ١٣ من شوال سنة ١٣٧٠ بناحية دائرة بندرفوه مديرية الفؤادية : أحدثوا بمحمد إبراهيم الرخاوى عمدا

الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جراء إحداها طامة مستديمة يستحيل برؤها ، وهي انفصال شبكى بالعين اليسرى نشأ عنه انخفاض قوة إبصارها بالنظارة المناسبة إلى ٦/٦٠ ، وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . والمتهم الأول ضرب عمدا فتحي ابراهيم الرخاوى فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجهما مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ٢ و ١/٢٤٢ و ٢ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ سمعت الدعوى وقضت حضوريا أولا - بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لأنهما ضربا با محمد ابراهيم الرخاوى فأحدثا به الإصابات الميينة بالكشف الطبي واحتاجتا لعلاجهما مدة أقل من عشرين يوما . وثانيا - براءة المتهمين الثالث والرابع مما أسند إليهما عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن ، أن إجراءات المحاكمة قد شابها بطلان أثر في الحكم ، إذ تولى الدفاع عن الطاعنين معا محاميان رغم تعارض المصلحة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين وآخرين بأنهم : أحدثوا عمدا بمحمد ابراهيم الرخاوى الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عن إحداها طامة مستديمة يستحيل برؤها هي انفصال شبكى بالعين اليسرى نشأ عنه انخفاض قوة إبصارها إلى ٦/٦٠ ، وذلك مع سبق الإصرار والترصد ، وقد حضر للدفاع عنهما محاميان أقاما دفاعهما على أن الطاعن الأول حضر بعد الإصابة ، وأن المحن عليه لم يتهم الطاعنين في محضر البوايس ، وأن تهمة الطامة شائعة بين المتهمين ،

وأخذت المحكمة بهذا الدفاع الأخير ، وانتهت إلى استبعاد ظرف سبق الاصرار ، ودانت الطاعنين بالقدر المتيقن في حق كل منهما وهو إحداث إصابات بالمجنى عليه تقرر علاجها مدة تقل عن العشرين يوما ، وقضت بمعاينة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر ، وبرائة المتهمين الآخرين — لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم ، أن الواقعة التي أسندت إلى كلا الطاعنين هي إحداث إصابات متعددة بالمجنى عليه نشأ عن إحداها العاهة ، وأن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق واحد منهما لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ، فلا يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به ، ويكون ما جاء بوجه الطعن على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني أن الحكم قد شابه التناقض وفساد الاستدلال ، إذ استند في إدانة الطاعنين إلى أقوال أخى المجنى عليه الذى شهد بأن الطاعن الأول لم يكن يحمل فأسا ، ولم يعتد على المجنى عليه ، على خلاف ما جاء بأقوال هذا الأخير مما مفاده أن الحكم أطرح أقوال المجنى عليه لتناقضها مع أقوال أخيه ، وكان يتعين تبعا لذلك القضاء ببراءة الطاعن الأول .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر المكونة لجريمة الضرب التي دانت الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وأخذ بأقوال المجنى عليه في إدانة الطاعن الأول ، وإن كان قد اختلف مع أخيه في بيان نوع الآلة التي كان يحملها الطاعن المذكور ، أمى فأس أم عصا — لما كان ذلك ، وكان للمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ بها في حق متهم ، ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ، وتأخذ بشطر منها دون شطر آخر ، إذا لم يرد ذلك كله مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذى تأخذ به ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم شابه القصور ، إذ أغفل التحدث عن إصابة الطاعنين رغم تمسك الطاعن الثانى بأنه اعتدى عليه من جانب المجنى عليه ، مما كان يقتضى اعتباره في حالة دفاع شرعى عن النفس .

وحيث إنه لما كان الطاعنان لم يدفعا أمام محكمة الموضوع بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه قيام هذه الحالة أو ما يرشح لقيامها ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ فصل الجناية عن الجنحة مع وجود الارتباط الوثيق بينهما .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن تقدير الارتباط أمر موضوعي تستقل بتقديره محكمة الموضوع .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٣٢٣)

القضية رقم ٤٤٥ سنة ٢٥ القضائية :

إجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . تعويل المحكمة على أقوال شهود في أى دور من أدوار التحقيق إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . لا تثريب عليها في ذلك متى كان في إمكان المتهم مناقشة أقوالهم أو أن يطلب من المحكمة سماعهم .

إن الطعن على الحكم لمخالفته أحكام المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية والنسك بأحكام المادة ٣٧٩ منه التي تعطى للنياحة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الحق في أن يعارض في سماع الشهود الذين لم يسبق إعلانهم بأسمائهم ، إنما محله أن يعلن الاتهام أو الدفاع عن المتهم شهودا لم تدرج أسماءهم بالقائمة ، كما أن الطعن على الحكم لمخالفته أحكام المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما محله أن لا يكون للدليل أصل في التحقيقات ، ولما كان القانون لا يمنع المحكمة من أن تعول على أقوال شاهد في التحقيقات الأولية ،

وفي أى دور من أدوار التحقيق — إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم وكان لها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد وإن لم تسمع شهادته بنفسها متى كانت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث فى الجلسة واطمأنت إلى صحتها، لما كان ذلك فإنه لا تريب على المحكمة إن هى استشهدت فى حكمها بأقوال الشهود التى أدلوا بها فى التحقيق ، ولو لم تسمعهم بنفسها ، ما دامت الطاعة كان فى إمكانها مناقشة أقوالهم أو أن تطلب من المحكمة سماعهم إذا رأت فى ذلك ما يسند دفاعها .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعة بأنها : قتلت مهيران السيد أحمد عمدا مع سبق الإصرار بأن اتوت قتله ، فأعدت لذلك آلة راضة ثقيلة واعتدت بها عليه قاصدة من ذلك قتله فأحدثت به الإصابات المبدية بتقرير الصفة التشريحية زالتى أودت بحياته ، وطابت من قاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج سميت الدعوى وقضت بحضورها بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات عملا بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وأخل بحق الطاعة فى الدفاع ، إذ امتنعت المحكمة فى تكوين عقيدتها إلى أقوال شهود ثلاثة سئلوا فى التحقيق ولم تشملهم قائمة الإثبات المعلنة إلى الطاعة ، ولم تسمع المحكمة أقوالهم وهم محمد حسنى محمد وحسن مصطفى أحمد ومحمد محروس سعيد ، فخالفت بذلك أحكام المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية، التى توجب إعلان الشهود الذين لم تدرج أسمائهم بالقائمة، مع بيان موضوع شهادة كل منهم ، وأحكام المادة ٣٠٢ منه ، والى نقض

بأنه لا يجوز للقاضي أن يبنى حكمه على دليل لم يطرح في الجلسة حتى لا يضيع على المتهم فرصة مناقشة هذا الدليل .

وحيث إن الطعن على الحكم لمخالفة أحكام المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتمسك بأحكام المادة ٣٧٩ منه ، والتي تعطى للنيابة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الحق في أن يعارض في سماع الشهود الذين لم يسبق إعلانهم بأسمائهم — إنما عمله أن يعلن الاتهام أو الدفاع عن المتهم شهودا لم تدرج أسماءهم بالقائمة ، كما أن الطعن على الحكم لمخالفته أحكام المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما عمله أن لا يكون للدليل أصل في التحقيقات ، ولما كان القانون لا يمنع المحكمة من أن تعول على أقوال شاهد في التحقيقات الأولية — وفي أي دور من أدوار التحقيق — إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم ، وكان لها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد — وإن لم تسمع شهادته بنفسها — متى كانت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة واطمأنت إلى صحتها — لما كان ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي استشهدت في حكمها بأقوال الشهود الذين ذكرتهم الطاعنة ، والتي أدلوا بها في التحقيق ، ولو لم تسمعهم بنفسها ما دامت الطاعنة كان في إمكانها مناقشة أقوالهم ، أو أن تطلب من المحكمة سماعهم إذا رأت في ذلك ما يسند دفاعها .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو أن الحكم شابه فسادا في الاستدلال ، وقصور في التسيب ، إذ استند في إدانة الطاعنة بالجريمة المسندة إليها إلى أنها تؤكد عدم وجود سبب من أسباب النزاع بين المجنى عليه وبين أحد آخر ، وإلى أن أحدا في التحقيق لم يقل بقيام مثل هذا السبب ، في حين أن الطاعنة ذكرت في التحقيقات وجود ضغينة بين المجنى عليه وبين شيخ النجم . كما وجه شيخ النجم الاتهام إلى إخوته وأقربائه لسبب الميراث . وإذا استخلص الحكم من أقوال شيخ النجم والخفير عبد الحميد عبد الغفار كذب الدفاع الذي ذكرته الطاعنة من أنها وجدت المواشى مطلقة من قيودها ، مع أن هذين الشاهدين

لم يحضرا إلا بعد حضور الأهالي ، وعدم رؤيتهما للواشى مطلقا ، لا يمكن أن يستفاد منه الدليل على كذب هذا الدفاع . كما ولم يرد الحكم ردا مقنعا على ما ذكره الدفاع من احتمال وقوع المجنى عليه على الأرض لمرضه بارتفاع ضغط الدم وحصول إصابته نتيجة وقوعه .

وحيث إن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال الطاعنة من عدم وجود نزاع بين المجنى عليه وأحد آخر يدعوه إلى قتله — وأن أحدا آخر لم يذكر في التحقيق قيام مثل هذا السبب له كله أصل في التحقيقات ، إذ يبين من تقرير أسباب الطعن المقدم من الطاعنة ، أنها أجابت على سؤال موجه إليها في التحقيق أن نزاعا قام بين المجنى عليه وبين شيخ النجع ، ولكنها لم توجه إلى هذا الأخير تهمة القتل ، ولم تذكر أن هذا النزاع بينهما يدعوها إلى الاشتباه في أن يكون هو القاتل ، وعند ما سئلت في محضر جلسة المحاكمة عن التهمة المسندة إليها ، لم تذكر شيئا عن هذا النزاع ، وقالت إنها كانت تبيت في المنزل مع المجنى عليه ، ولم يكن يبيت معها أحد آخر ، ولما كشفت انطلاق المواشى من قيودها ، أرادت أن توقفه ليربطها ، فوجدته ميتا ، ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن شيخ النجع اشتبه في سبب وفاة المجنى عليه عندما رأى الدم يتزل من أنفه ، ووجه الاتهام إلى زوجة القتيل وإخوته ليحفزهم على أن يقرروا الحقيقة ويذكروا اسم القاتل ، وذكر الأسباب التي تدعوا الطاعنة إلى التخلص من زوجها ، ولم يذكر أى سبب يدعو أقرباء الآخرين إلى قتله — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، واطرح دفاعها للاعتبارات التي ذكرها ، وكان لهذه الأدلة والاعتبارات أصل في الأوراق — فإن ما تثيره الطاعنة به من ادعاء باقى أوجه الطعن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد المستشارين .

(٣٢٤)

القضية رقم ٧٩ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) عمل . تعويض . حق العامل في الحصول على تعويض عن إصابات العمل طبقا
للسادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ . مناطه .
(ب) عمل . حوادث العمل المنزه عنها في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .
المقصود بها .

١ - إن مناط الحق الذي نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩
لسنة ١٩٥٠ في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابة العامل
طبقا للقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع من هذا القانون هو أن يكون
العامل قد أصيب " بسبب العمل وفي أثناء تأديته " مما مفاده أن يكون العمل
هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الأخطار التي تصاحبه أو التي قد تنشأ عنه وقت
القيام به وهو ما يتحقق به قصد الشارع من تقرير نظام لتعويض العمال يرتكز
على مسؤولية رب العمل عن مخاطر العمل دون أن يراعى في قيام هذه المسؤولية
عنصر " الفعل غير المشروع " الذي تستند إليه المسؤولية المقررة في القانون
المدنى .

٢ - إن المقصود بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩
لسنة ١٩٥٠ من أنه " لا يجوز للعامل فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتمسك ضد
رب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ جسيم
من جانب رب العمل " هو تلك " الحوادث " التي هي من صميم مخاطر العمل
أو التي تنشأ عنه قضاء وقدر ولا تصل إلى درجة الحوادث الواقعة تحت طائلة

قانون العقوبات سواء كانت عن عمد أو عن خطأ وإهمال أما هذه فتخرج عن نطاق النص سالف الذكر كما تخرج عن نطاقه نفس حوادث العمل بمعناها المتقدم متى كانت ناشئة عن "خطأ جسيم من جانب رب العمل" ولو كانت لا ترتبط بهذا الخطأ برابطة السوية بالمعنى الذى يستلزمه قانون العقوبات للاصابة الخطأ أو القتل الخطأ .

الوقائع

انتهت النيابة العامة على عبد الحميد أحمد فى قضية الجنحة رقم ٢٧٦٨ سنة ١٩٥٠ بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل جبران جرجس وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة ولم يتخذ الحيطة فى قيادتها حتى سقطت السيارة فى التربة فأصيب المجنى عليه بالإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي نشأ عنها وفاته من إسفكسيا الغرق . وطلبت النيابة عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقد ادعى بحق مدنى كل من حنا وفريد وجورجى ويشيل وأوجينى ومارى وجبران قسطندى وفيوليت دكران قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية "أرمناك جوجانيان" وطالبوا أن يحكم لهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا . وبعد أن نظرت محكمة سمندود الجزئية هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ - عملا بمادة الاتهام - بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه هو والحواجه أرمناك جوجانيان بصفته المسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه : السيدة فيوليت جورج بحق خمسمائة جنيه والباقون بحق خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وعشرة جنيهات أتعاب محاماة بلا مصاريف . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية وورثة المجنى عليه "المدعون بالحق المدنى" هذا الحكم . نظرت محكمة طنطا الابتدائية هذا الاستئناف وأمامها طلب المدعون بالحقوق المدنية تعديل التعويض وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بدفع مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه منها ستة آلاف جنيه للزوجة فيوليت دكران أرملة القتيل وستة

آلاف جنيه لباقي الورثة وبعد أن أتمت المحكمة نظره قضت بقبول الاستئناف من المتهم والمسئول بالحقوق المدنية والمدعى المدني شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للجدس وبتعديله بالنسبة للتعويض المدني والحكم بإلزام المتهم والخواجه أرمنيك جوجاجيان وشركاه بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعاً للدمين بالحق المدني مبلغ ألف وخمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين وعشرة جنيهات أتعاباً للمحاماة بلا مصروفات جنائية . فطمن الأستاذ شمس الدين حموده المحامي نائباً عن الأستاذين حسن فريد وعبد المنعم أبو زيد المحامين الوكيلين عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ و ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وقدم الأستاذ حسن فريد المحامي عن الطاعن الثاني تقريراً بالأسباب في الميعاد القانوني أما الأستاذ عبد المنعم أبو زيد المحامي عن الطاعن الأول فقدم تقريراً بالأسباب في ٢٧ من نفس الشهر (بعد الميعاد) ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطعن المقدم من الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ ارتكن في قضائه بالتعويض إلى أحكام القانون المدني الخاصة بمسئولية المتبوع عن فعل تابعه الضار غير المشروع في حين أن القانون الواجب التطبيق هو القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العمل يؤيد ذلك أن المجنى عليه كان مستخدماً لدى الشركة التي يمثلها الطاعن ، وكان وقت وقوع الحادث مستقلاً في سيارة الشركة لأداء عمل من الأعمال المنوطة به كخدوب عنها في استلام العطاءات الخاصة بمقاولات الشركة مع الحكومة والشركات والأفراد ، فتكون وفاته قد حدثت بسبب عمله وفي أثناء تأديته .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي " أن المتهم - الطاعن الأول - كان يقود سيارة تابعة لشركة جوجاجيان التي يمثلها

المسئول بالحق المدني — الطاعن الثاني — وكانت تقل المجنى عليه (مورث المدعين بالحق المدني) ومنير أبو الفتوح المهندس بالبلديات ، متوجهين بها لمباشرة عمل يتعلق بالشركة سالفه الذكر إلى طنطا فالحلة الكبرى فدمياط وبعد أن أدوا هذه الأمور عادوا من نفس الطريق الذي سلكوه في ذهابهم ، وعند سمنود انقلبت السيارة وسقطت في التربة وغرق المجنى عليه المرحوم جبران جرجس ونجا السائق والمهندس . . . وأن المتهم تسبب في وقوع هذا الحادث بخطئه وعدم حذره واحتياظه “ ولما كان مناط الحق الذي نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابة العامل طبقا للقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع من هذا القانون هو أن يكون العامل قد أصيب “ بسبب العمل وفي أثناء تأديته “ مما مفاده أن يكون العمل هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الأخطار التي تصاحبه أو التي تنشأ عنه وقت القيام به وهو ما يتحقق به قصد الشارع من تقرير نظام لتعويض العمال يرتكز على مسئولية رب العمل عن مخاطر العمل دون أن يراعى في قيام هذه المسئولية عنصر “ الفعل غير المشروع “ الذي تستند عليه المسئولية المقررة في القانون المدني ، وكان المقصود بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ من أنه . “ لا يجوز للعامل فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتمسك ضد رب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ جسيم من جانب رب العمل “ هو تلك “ الحوادث “ التي هي من صميم مخاطر العمل أو التي تنشأ عنه قضاء وقدر ولا تصل إلى درجة الحوادث الواقعة تحت طائلة قانون العقوبات سواء كانت عن عمد أو عن خطأ وإهمال ، أما هذه فتخرج عن نطاق النص سالف الذكر كما تخرج عن نطاقه نفس حوادث العمل بمعناها المتقدم متى كانت ناشئة عن “ خطأ جسيم من جانب رب العمل “ ولو كانت لا ترتبط بهذا الخطأ برابطة السببية بالمعنى الذي يستلزمه قانون العقوبات للإصابة الخطأ أو القتل الخطأ . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سديدا إذ أقام قضاءه بالتعويض على أساس مسئولية المتبوع عن فعل تابعه الضار غير المشروع المقررة في القانون المدني .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن أن الحكم شابه القصور إذ أغفل بيان وقائع هامة .ؤثرة على تقدير مسئولية سائق السيارة عن وقوع الحادث ، ذلك بأنه لم يلتفت إلى أن سرعة السيارة فى الطرق الزراعية غير محددة بالقانون وأنه لو فرض وكان السائق يسير بسرعة ٦٠ ستين كيلومترا ورأى منحنى الطريق على بعد عشرين مترا لما أمكنه تفادى الخطر على هذه المسافة وفى مثل هذا الطريق الخالى من الإشارات الدالة على خطورة المنحنى كما كانت تدل عليه المعاينة التى لم تستجب المحكمة لطلبها ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة قد أخأت بحقه فى الدفاع إذ قبلت مذكرة خصومه المقدمة بعد الميعاد وأمهله أسبوعا واحدا للرد عليها ولم تستجب إلى طلبه مد أجل الحكم لاعداد هذا الرد .

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان بها سائق سيارة الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان قد عرض لدفاع السائق والمسئول بالحق المدنى عن طبيعة الطريق وعن السرعة وخطورة المنحنى ورد عليه ردا سائغا بقوله "إن مثل هذا الدفاع لا يؤدى إلى إخلاء المتهم من المسئولية لأنه إذا كان عليه أن يكون حريصا متيقظا حذرا لكل طريق يسلكه لأن هذا من مستلزمات عمله ومقتضيات مهنته كما أن المتهم اعترف فى أقواله عند استجوابه فى النيابة أنه رأى المنحنى على مسافة قدرها بحوالى ٢٠ مترا ولا شك أن هذه المسافة الطويلة فيها الكفاية لملافاة الحادث لو كان المتهم يقود السيارة بسرعة معتدلة وفضه - لا عن ذلك فإن المتهم قد سلك ذات الطريق عند ذهابه فى نهار ذات اليوم الذى وقع فيه الحادث فكان على علم بما فيه من منحنيات وممرات ... خصوصا والثابت من أقوال منير أبو الفتوح أن ضوء السيارة كان سليما ، فكان على المتهم أن يكشف الطريق بواسطة استعمال ضوء السيارة ... وأن استناد المتهم والمسئول بالحق المدنى على ما جاء بتقرير المهندس الفنى للسيارات من أن المنحنى الذى سقطت عنده السيارة قاس وخطر ، فردود عليه بأن ما يشوب الطريق من عيوب لا يمكن أن ينحى قائد السيارة من وجوب احتياظه وحذره" وكان الحكم قد رد على طلب معاينة مكان الحادث

بما هو سائق في العقل والمنطق بقوله : "وحيث إنه عن طلب معاينة مكان الحادث لإثبات خلوه من وجود أى علامات مادية تلفت نظر السائق إلى وجود المنحنيات فردود عليه بأنه مع فرض التسليم بعدم وجود أى علامة عند المنحنى الذى وقع عنده الحادث فإن ثبوت ذلك لاينفى مسئولية المتهم المترتبة على معرفته فى قيادة السيارة وإهماله الجسيم فى عدم إيقافها عند حصول الخطر وهو الذى أقر فى استجوابه أمام النيابة أنه اكتشف المنحنى على بعد عشرين مترا ، وهى مسافة تكفى كفاية تامة لإيقاف السيارة لو أن المتهم كان يقودها بسرعة معتدلة ...".

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة استمعت إلى مرافعة المتهم والمسئول بالحق المدنى الشفوية ثم قررت النطق بالحكم لثلاثة أسابيع وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء فى الأسبوعين الأولين ، ثم مدت أجل الحكم أسبوعا آخر ليوم ١٩٥٢/٥/٨ لإتمام المداولة ، وكان الحكم قد رد على طلب المتهم والمسئول بالحق المدنى تأجيل الحكم بأن البرقيتين المرسلتين منهما "وردنا للمحكمة يوم ١٩٥٢/٥/٨ بعد أن كانت قد تداولت فى الدعوى وأصدرت حكمها فيها وبعد أن أعطت للخصوم المدة الكافية لإبداء دفاعهم فى مذكرات بعد مرافعتهم الشفوية" لما كان ذلك ، فإن ما ينهاه الطاعن من قصور الحكم وإخلاله بحقه فى الدفاع لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الثانى على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٢٥)

القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إجراءات . تحرير المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ أ . ج وما بعدها . لا بطلان .

(ب) دفاع . تمسك المتهم بأن بيده الشيء عجزا لا يمكنه من تقطيع المادة المخدرة بها . عدم اعتراضه على ما أثبتته المحكمة بحضور الجلسة من ملاحظتها سلامة يده اليسرى . اعتراف المتهم بأنه يستعمل هذه اليد . عدم طلبه أن يعرض على الطبيب الشرعي للكشف عليه . نفيه على المحكمة عدم ردها على دفاعه أو عرضه على الطبيب الشرعي . لا محل له .

(ج) مواد مخدرة . مجرد إحرازها . يكفي لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور . محل تطبيقها .

١ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في شأن تحرير المضبوطات) مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

٢ - إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم ذكر أن المتهم عاجز ولا يستطيع تقطيع المادة المخدرة بيده وعقب المتهم على ذلك بقوله " إنه يستعمل يده اليسرى " ثم رفعها فوجدتها المحكمة سليمة ، وكان يبين من ذلك المحضر أيضا أنه لا الطاعن ولا محاميه اعترض على ما أثبتته المحكمة فيه من أنه ظهر لها من مشاهدة يد الطاعن اليسرى أنها في حالة سليمة ، كما سلم الطاعن نفسه بأنه يستعمل هذه اليد وكان الدفاع عنه لم يطلب عرضه على الطبيب الشرعي ليوقع الكشف الطبي عليه وإبداء رأيه في ذلك ، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة أنها لم ترد على دفاعه في هذا الخصوص أو أنها لم تعرضه على الطبيب الشرعي .

٣ — لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا أثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الامتعال الشخصي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز وأحرز جواهر مخدرة " حشيشا " بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلب إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول (١) الملحق به فصدر قرارها بذلك في ٧ يونيو سنة ١٩٥٤ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر عن المتهم ببطلان اجراءات التحريز وما ترتب عليها وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج ٣٥٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم (١) المرافق للقانون بمعاقبة حسن محمد علي الشهير بنوار بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريمه مبالغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وقد ذكرت في أسباب حكمها إن هذا الدفع في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم بني على إجراء باطل أثر فيه ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الجنايات ببطلان اجراءات التحريز وما ترتب عليها استنادا إلى المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإلى أنه لم يوقع على محضر التحريز ولم يثبت المحقق في محضره أن الطاعن امتنع عن التوقيع ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وردت عليه ردا يتجافى مع حكم المادة ٣٣١ من قانون

الإجراءات الجنائية التي ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري ، والتحرير لايس إلا إجراء جوهريا من نوع ما نص عليه في تلك المادة لأنه شرع لمصلحة المتهم .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بقوله "أما الدفع الآخر الذى أبداه الدفاع وهو بطلان إجراءات التحريز المخالفتها لما رسمته المادة ٢/٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن القانون لم يرتب على هذه المخالفة أى بطلان ، بقاء نص هذه المادة بما رسمه من إجراءات منظما لها لا ملزما بها ، على أن المحكمة لا ترى في الإجراءات التي اتخذت لتحريز هذه المادة في خصوص هذه القضية ما يدعو للشك في أن المادة المخدرة هي نفس المادة المضبوطة عند المتهم " وما قاله الحكم من ذلك شديد ومطابق للقانون ، إذ لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها مما يحمل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه لم يداخل المحكمة أى شك في أن المادة المخدرة المضبوطة هي التي كان المتهم محزرا لها ، فإن ما ينهاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو الاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن بيده اليمنى عجزا لا يمكنه من استعمالها في تقطيع المادة المخدرة ، وتمسك بحاميه بهذا الدفاع في الجاسة ، ولكن المحكمة لم ترد عليه ولم تعرض الطاعن على الطبيب الشرعى لتحقيق هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من محضر جاسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم ذكر أن المتهم عاجز ولا يستطيع تقطيع المادة المخدرة بيده ، وعقب المتهم على ذلك بقوله " إنه يستعمل يده اليسرى " ثم ردها فوجدتها المحكمة سليمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من ذلك المحضر أيضا أنه لا الطاعن ولا حاميه اعترض على ما أثبتته المحكمة فيه من أنه ظهر لها من مشاهدة يد الطاعن اليسرى أنها في حالة سليمة ، كما سلم

الطاعن نفسه بأنه يستعمل هذه اليد ، وكان الدفاع عنه لم يطلب عرضه على الطبيب الشرعى ليوقع الكشف الطبي عليه وإبداء رأيه فى ذلك ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم ترد على دفاعه فى هذا الخصوص أو أنها لم تعرضه على الطبيب الشرعى .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث هو أن المحكمة عاقبت الطاعن باعتباره تاجرا ، واستدلت على ذلك بأدلة وقرائن لا تؤدى إلى ما انتهت إليه من أن الطاعن يتجر فى المخدرات ، إذ الكمية التى ضبطت معه لا تتجاوز ١٣ جراما من الحشيش .

وحيث إن هذا مردود بأن الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن أنه يتجر فى المواد المخدرة ، وقال فى التذليل على ذلك "إن كبر كمية الحشيش المضبوطة وضبطه وهو يجرها ويجواره قطع من الورق المعد للـف المخدرات ثم العثور على قطعة من القماش الأبيض ملوثة بالحشيش مما يستعمل فى لف طرب الحشيش بمسكنه ، كل ذلك يقطع بصحة ما وصل إلى علم رجال البوليس من اتجار المتهم فى المخدرات كما يقطع بصحة ما أدلى به اليوزباشى محمد السباعى أحمد من أنه راقب المتهم فتبين له صحة هذه التحريات " . ولما كانت هذه الأدلة التى أوردها الحكم من قبيل زيادة الإيضاح والبيان من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لترقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم فى الجواهر المخدرة ، وإنما يكفى لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها . وكان ليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص عليها فى المادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الاحراز لم يكن إلا بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، لما كان ذلك ، وكان يبين مما تقدم أنه لم يثبت للمحكمة توفر هذا القصد عند الطاعن ، بل إنها على التقيض من ذلك ، اقتنعت بأنه أحرز الجوهر المخدر للتجار فيه ، فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضحا .

(٣٢٦)

القضية رقم ٤٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثباته . مثال في قضية مواد مخدرة .

إذا كان مؤدى الوقائع التى أوردها الحكم أن الطاعن تخلى عن اللقافة التى اتضح بعد إلقائها أنها تحتوى على المخدر فأضحى ذلك المخدر الذى تخلى عنه هو مصدر الدليل ضده ولم يكن هذا الدليل وليد القبض عليه ، فلا جدوى له من التذرع ببطلان القبض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحرازا جواهر مخدرة " حشيشا " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق به فقررت غرفة الاتهام بذلك . نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الملحق رقم ١ الملحق به : بمعاينة كل من عبده إبراهيم ومجد بكر سلام بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الثانى " مجد بكر سلام " وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا .

وحيث إن الطعن المقدم من الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للقانون إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن استنادا إلى أنه كان في حالة تلبس في حين أن القبض تم قبل أن يتبين العسكري حقيقة محتويات اللقافة التي قيل بإلقائها ، هذا إلى أن الحكم شابه قصور في الرد على ما أبداه الطاعن في دفاعه من استحالة إلقاء اللقافة من فوق سور السجن المرتفع أربعة أمتار ونصف ، وكذلك في الرد على طلبه الانتقال للمعاينة للتحقق من هذه الاستحالة ومن عدم إمكان سيره بدراجة بخارية في طريق وعرة ، وللتأكد من وجود مقاه لمرب اليسار على مقربة من السجن واحتمال إلقاء أحد أصحابها هذه اللقافة ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم قد أدخل بحقه في الدفاع ، وانطوى على قصور ، إذ لم يرد على ما تمسك به في دفاعه من عدم وجود علاقة بينه وبين المتهم الآخر الذي قيل بإلقاء المخدرات له بداخل السجن .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول بجريمة إحراز المخدر قد بين واقعة الدهوى بقوله " إن المتهم عبده إبراهيم حافظ أقبل بدراجة بخارية في الطريق المارة بالسور الشرقي لسجن مصر وترجل عنها ثم أقبل نحو هذا السور ، وما أن اقترب منه حتى ألقي بلقافة من القماش تحوى كمية من الحشيش ... وقذف بها فوق هذا السور فسقطت داخل فناء السجن ، وكان ذلك على مرأى من العسكري حسين أحمد حسين من قوة حرس السجن ، وكان مكلفا بمراقبة وحراسة سور الشرقي فسارع إلى المتهم وأمسك به ... " وكان مؤدى هذه الوقائع أن الطاعن تخلى عن اللقافة التي اتضح بعد إلقائها أنها تحتوى على المخدر فأضحى ذلك المخدر الذي تخلى عنه هو مصدر الدليل ضده ولم يكن هذا الدليل وليد القبض عليه فلا جدوى له من التذرع ببطلان القبض . لما كان ذلك ، وكان طلب المعاينة الذي تقدم به الطاعن مقصورا على مجرد التحقق من إمكانه إلقاء اللقافة فوق السور المرتفع أربعة أمتار ونصف وعلى مسافة مترين من السور وهو أمر يمكن تصوره عقلا بغير معاينة ويدخل في تقدير المحكمة ، وقد صدقت فيه أقوال الشاهد ، وقالت في شأنه " إن لقافة وزنها ١٩٠ جراما في مقدور المتهم المائل أمامها أن يقذف بها من فوق السور "

وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بشأن استحالة السير بالدراجة البخارية بجوار السجن بأنه هو نفسه قد اعترف بتواجده أمام السجن بتلك الدراجة التي استأجرها ليتزده بها ، ورد على ما أبداه في دفاعه من عدم وجود أية علاقة بينه وبين الطاعن الثاني رداً سائفاً بقوله ” إنه بصرف النظر عن التحريات التي قام بها البوليس الملكى أحمد الزهيرى فإن في ظروف الدعوى ووقائعها ما يطمئن المحكمة إلى أن ثمة صلة واتفاقاً سابقاً بين المتهمين بدا أثره في إلقاء المتهم الأول اللقافة بالقرب من نهاية سور السجن من الناحية الشرقية القبليّة ولا يقابلها من مباني السجن وورشته سوى ورشة القون التي يعمل بها المتهم الثانى وفي ترقب المتهم المذكور لسقوط هذه اللقافة في الفناء المقابل للفرن ودورة المياه وخروجه من الفرن في فترة التقييلة الغير مصرح بالخروج خلالها وفي مسارعه إلى التقاطها والتشبث بها إلى درجة التعدى على العسكرى ... “ لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلاً في وقائع الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيّناً رفضه موضوعاً .

(٣٢٧)

القضية رقم ٦٣ ٤ سنة ٢٥ القضائية :

مسئولية جنائية . الخطأ المشترك . لا ينحى المتهم من المسؤولية .

إن الخطأ المشترك يفرض قيامه لا ينحى المتهم من المسؤولية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل سالم عيسوى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد الترام متوجها إلى الروضة ولم يلتفت إلى أن الطريق محول إلى الزمالك فأنحرف بالترام وتصادم مع ترام آخر قادم من الروضة فأصيب المجنى عليه بالإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته . وطلبت عتابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى زكى عيسوى بحق مدنى قبل المتهم وشركة ترام القاهرة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية (متضامنين) وطلب القضاء له بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . نظرت محكمة جناح الجيزة الجزئية " قسم أول " هذه الدعوى ثم قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام : بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وألزمت المتهم والشركة المسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامنين للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروبات الدعوى المدنية و ٥٠٠ قرش أتعابا للاجامة . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٨٧ سنة ١٩٥٤ . وبعد أن سمعت محكمة الجيزة لابتدائية هذا الاستئناف قضت بحضورها بقبوله شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأييد الحكم فيما عدا ذلك مع إلزام المستأنف بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأعفته من المصاريف الجنائية .

فطن المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق انتقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب إذ خلا عن بيان رابطة السببية بين الخطأ الذى وقع منه ودرجة تعلقه بالحادث ، ذلك بأن الحادث وقع فى ميدان الجيزة ، حيث يفرق تراما الزمالك والروضة وحيث يجب أن تبقى التحويلة متجهة إلى جهة الروضة فلا توجه إلى جهة الزمالك إلا

حيث يقتضى الأمر توجيهها ، ثم تعاد ثانية إلى جهة الروضة ، وحيث تقتضى تعليمات المرور ، وتعليمات شركة الترام بأن لا يقدم قائد ترام الروضة على المرور إلا بعد أن يستوثق من خلو الطريق واجتياز ترام الزمالك لمنطقة التحويلة فلا يصطدم به . كما أن موقع القرملة من عربة الترام وهى التى قيل باصطدامها بعنق المجنى عليه وإحداثها الإصابة التى نشأت عنها الوفاة ، يعلو عن مستوى العنق ، فلا تحدث مثل هذا الأثر ، وهى موجودة فى وسط العربة لا فى مؤخرها ، كما جاء فى أقوال المجنى عليه وقد صدر الحكم بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى القاضى بالإدانة دون أن يرد على دفاع الطاعن أو يشير إليه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله "وحيث إن واقعة الدعوى تخلص كما استبانها المحكمة من مطالعة الأوراق ومن التحقيق الذى أجرته بالجلسة فى أنه بينما كان المتهم يقود تراما قادمًا من الحيزة متجهًا إلى الروضة إذا به ينحرف إلى اليسار فى اتجاه الزمالك بسبب أن التحويلة كانت محولة إلى الزمالك فصدم تراما آخر كان قادمًا من جهة الروضة إلى الحيزة ، ولم يحتط المتهم فيئأكد من أن التحويلة متجهة إلى الروضة وهو الطريق الذى سيسلكه خاصة ولم يكن المفتاحجى موجودًا ونتج عن المصادمة إصابة المجنى عليه الذى كان راكبًا العربة الملاحقة بالترام الذى كان يقوده المتهم بقرملة اليد الخاصة بالعربة ، وجاءت إصابته فى عنقه وانتهت إلى وفاته " ثم عرض لدفاع الطاعن فقال "وحيث إن رضوان محمد رضوان المفتش بشركة الترام شهد بالجلسة بأنه كان يعمل مفتشًا بشركة الأوتوبيس وقت الحادث وأنه شاهده ونسب الخطأ إلى المتهم إذ أن تعليمات الشركة تقتضى على السائق بأن يتحقق من أن التحويلة محولة إلى الطريق الذى سير فيه وإلا فيطلب إلى المحوّل إلى يحولها إليه ، وأن المتهم إذ لم يتحقق من أن التحويلة محولة إلى طريق الروضة فاتجه بالترام إلى الزمالك ، وصدم بالترام قيادته ، الترام الآخر الذى كان قادمًا من الروضة ، يكون قد أخطأ " ثم بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووقوع الحادث فقال "وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة كل من بكرى عبد المجيد حجاج ورضوان محمد رضوان وأحمد السيد عامر ومعيد إبراهيم بحراوى

ومجد عبد المطلب حميد وحاصلها جميعا أن المتهم أهمل ولم يحفظ إذ لم ينتظر حضور المحوّل إلى المختص بتحويل التحويلة الموجودة بميدان الخيزرة فيحولها إلى الاتجاه الذي يسير فيه ، كما أنه لم يتحقق من أن التحويلة محولة إلى اتجاه الروضة ولا تعول المحكمة على ما قرره مجد أحمد الخطيب من أن الأصل أن تكون التحويلة محولة فيتعين على قائد الترام ليس فقط بحسب تعليمات الشركة وإنما حسب مقتضيه واجبات الخطة والتحرز أن يتأكد من أن التحويلة محولة إلى الطريق الذي يسير فيه ، خاصة وأنه من الخطر كل الخطر أن يسير الترام في غير الاتجاه المحول إليه إذ سيصدمه ترام آخر في الوقت الذي لا يستطيع فيه قائده أن يتحول عن طريقه وقد نشأ عن ذلك إصابة المجنى عليه بالإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته . وعلاقة السببية قائمة بين الخطأ والنتيجة ولا تعول المحكمة على ما قرره المدافع عن المتهم ، من أنه لم يثبت أن المجنى عليه كان راكبا الترام الذي كان يقوده المتهم بعد شهادة كل من متطوعي الاسعاف عباس حموده ومجد مجد مصطفى اللذين استدعيا أثر الحادث وشهدا بأن المجنى عليه كان يجلس على كرسي على الرصيف المقابل للترام الذي يقوده المتهم وأنه ذكر لها أن إصابته من مصادمة فرملة اليد للعربة الملحقة بالقاطرة قيادة المتهم كما ثبت من دفتر الاستقبال بمستشفى القصر العيني أن المجنى عليه أصيب في الحادث موضوع التهمة . ومن ثم يتعين إدانة المتهم عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومعاقبته بمادة الاتهام “ . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود ، وتطرح ما لا تطعن إليه ، وكان ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون محاولة لإثراء متهمين آخرين في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث . والخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلو الطاعن من المسؤولية ، فإن الطعن في هذا الشأن يكون غير مفيد ، هذا ولما كان الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن وبين الحادث بيانا كافيا ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٢٨)

القضية رقم ٤٦٨ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسييه . قتل عمد . نية القتل . مثال للقصور في استظهارها .

إن جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ، ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، كان من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة في هذه الجريمة عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، وإذن فإذا كان الحكم إذ تعرض لنية القتل قد قال ” ومؤدى الكشف الطبية الواقعة على المجنى عليه أن إصابته في مقتل وتحدث من سكن وهي آلة قاتلة بطبيعتها مما يدل على أن نية المتهم قد انصرفت إلى القتل لا مجرد إحداث إصابة “ ، فإن الحكم يكون قد قصر في الاستدلال على نية القتل متعينا تقضه ، إذ أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى المتهم .

الوقائع

انهت النيابة العامة كلاماً من : ١ - أحمد علي شاخ (الطاعن) و ٢ - كمال عبد الغنى حسين و ٣ - ذكريا توفيق محمد بأنهم : المتهم الأول - شرع في قتل كمال عبد الغنى حسين بأن طعنه في صدره بسكين قاصدا قتله فتغذت الطعنة إلى التجويف الصدري كما هو مبين بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة اسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسماعف المجنى عليه بالعلاج ، والمتهمان الثانى والثالث - ضربا عبد النعيم عبد الجابر شاخ فأحدثا به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تقرر لها علاج مدة لا تزيد عن العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون

العقوبات . فقررت الغرفة بذلك ، نظرت محكمة جنايات أسبوط هذه الدعوى ثم قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني بمعاينة أحمد علي شاخ (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريم كمال عبد الغنى حسين مبلغ ثلاثمائة قرش وببراءة المتهم الثالث (زكريا توفيق محمد) مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور في التسيب إذ دان المتهم بجرime المشروع في القتل من غير أن يستظهر نية القتل لديه استظهارا كافيا مما يعيب الحكم وينقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وتحدث عن أدلتها تعرض لنية القتل فقال : ” ومؤدى الكشف الطيبة الواقعة على المجنى عليه أن إصابته في مقتل وتحدث من سكين وهي آلة قاتلة بطبيعتها مما يدل على أن نية المتهم قد انصرفت إلى القتل — لا مجرد إحداث إصابة ” .

وحيث إن جريمة القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني قتل المجنى عليه وإزهاق روحه . ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم — كان من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة في هذه الجريمة عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قصر في الاستدلال على نية القتل — إذ أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى الطاعن — فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وامين عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٣٢٩)

القضية رقم ٦٨ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) غش . كاكار . وجود زناخة وارتفاع في الحموضة به . اعتباره فاسدا . علم المتهم
بذلك . توافر الجريمة ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة .

(ب) نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال في جريمة غش .

١ - إن وجود زناخة وارتفاع في الحموضة بالكاكار يؤدي إلى اعتباره فاسدا .
فإذا أثبت الحكم علم المتهم الذي عرضه للبيع بذلك توافرت جريمة الغش ولو لم
يترتب على الفساد ضرر بالصحة .

٢ - لا جدوى من النعي على الحكم أنه طبق الفقرة الثالثة من المادة الثانية
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التي تعاقب على الغش إذا كانت المواد
أو العقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل
في الغش ضارة بصحة الإنسان ، دون أن يقيم الدليل على أن هذا الفساد ضار
بالصحة ، ما دام الحكم لم يوقع على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها
في الفقرة المذكورة وإنما اقتصر على توقيع العقوبة المقررة بالمادة الثانية التي
تنص على عقاب من عرض للبيع أغذية فاسدة مع علمه بفسادها ولو لم يترتب
على هذا الفساد ضرر بالصحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن ١ - عبد العزيز خضرو ٢ - محمد إبراهيم (الطاعنين)
و ٣ - أمين السيد السوداني بأنهم المتهمين الأولين بصفتها صاحبي المحل

والمتهم الثالث بصفته وكيلًا عنهما قد عرضوا للبيع غذاء فاسدا من أغذية الإنسان "كاكاو" لزناخته مع علمهم بذلك. وطلبت عقابهم بالمواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة جنح قسم أول طنطا الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت بحضورها - عملاً بالمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني بتغريم كل منهما عشرة جنيهات مصرية والمصادرة وبراءة المتهم الثالث من التهمة المنسوبة إليه بلا مصاريف جنائية. فاستأنف المتهمان الأول والثاني هذا الحكم كما استأنفته النيابة للثالث وقيد الاستئنافان برقم ٢٧٩٥ سنة ١٩٥٣ ، نظرت محكمة طنطا الابتدائية هذين الاستئنافين ثم قضت بحضورها للأولين وغايبيا للثالث بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه اعتبر أن الكاكاو المعروض فاسد لمجرد زيادة حموضة دسمة وزناخه رائحته مع أن الحموضة مهما زادت نسبتها لا ضرر فيها على الصحة، وكذلك الزناخة فهي وإن أدت إلى تغيير في الطعم أو الرائحة ، فإنها لا تلحق أى أذى للمستهلك - كما أن الحكم لم يقيم الدليل على علم الطاعنين بفساد الكاكاو مع أنه يجب أن يثبت هذا العلم لقيام الجريمة لا أن يفترض افتراضا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه إذ أثبت أن مفتش الأغذية قرر في محضره أنه توجه يوم الحادث لمحل فرع الشركة بطنطا ووجد الكاكاو على الأرفف معدا للتوزيع وأخذ العينة من طلبة مقفلة وأرسلها للتحليل فتبين أنها غير مقبولة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي لزناخة الدمع بها وأن هذه الزناخة نتيجة القدم والعوامل الجوية وطريقة التعبئة لأنها ناتجة من فساد الدمع به . ثم عرض الحكم لركن العلم بالفساد فقال

بأن "علم المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) بالفساد في الكاكار والمعرض
بمجلهما بطنطا باعتباره فرعاً لشركتهما ثابت من كونهما أصحاب المصلحة في بيع
الكاكار بمحلاته - ومن أن الشركة إدارتهما هي التي تقوم بتعبئة الكاكار
وتصديره للفروع لتوزيعه على التجار ، ومن قول المندوب عنهما في البوايس ،
من أن الفرع الرئيسى إدارتهما هو الذى يقوم بالتعبئة وأن الكاكار لا يسلم
من الجمارك لهذا الفرع إلا بعد التحقق من صلاحيته مما يدل على أن الفساد
تطرق إليه بعد تسليمه لهذا الفرع ومن محاولته تبرير الفساد بأن هذه البضاعة
كانت مرتدة من المحلات بعد أن فسدت مع أنه لم يقيم الدليل على ذلك إذ عجز
عن بيان هذه المحلات وأحال في ذلك إلى فرع الشركة الذى قرر ويكلمه أن هذه
البضاعة أرسلت للتوزيع على التجار وليست مرتدة منهم". لما كان ذلك وكان
ما قاله الحكم يتحقق به العلم الحقيقى الواقعى بالزناخة وارتفاع المخوضعة الموجودة
بالكاكار وكان ذلك يؤدى إلى اعتبار الكاكار فاسداً ، فإن الجريمة تكون متوافرة
حتى ولو لم يترتب على هذا الفساد ضرر للصحة ، ولا يؤثر في ذلك أن الحكم
طبق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى تعاقب
على الغش إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة
أو كانت المواد التى تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان دون أن يقيم الدليل
على أن هذا الفساد ضار بالصحة - ما دام الحكم لم يوقع على الطاعنين العقوبة
المغلظة المنصوص عليها في الفقرة المذكورة ، وإنما اقتصر على توقيع العقوبة
المقررة بالمادة الثانية التى تنص على عقاب من عرض للبيع أغذية فاسدة مع علمه
بفسادها ولو لم يترتب على هذا الفساد ضرر بالصحة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه
موضوعاً .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣٣٠)

القضية رقم ٤٢٠ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . - أقوال متهم . التعويل عليها وحدها في إدانة متهم آخر ولو عدل عنها
من صدرت منه . جائز .

للحكمة أن تعول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها
ولو لم يكن عليه في الدعوى من دليل سواها ، ولها أن تلنفت عن عدوله عن أقوال
صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال متى رأت أنها صحيحة وصادقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - صلاح أبو سريع ندا و ٢ - محمد محمد
هيك (الطاعن) و ٣ - سعد شعبان عيسى : بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة
(حشيشا) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت
من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١ و ٢
و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به
فقررت بذلك وبعد أن نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى قضت فيها
حضوريا بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ - عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج
و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول (١)
الملحق بهذا المرسوم بقانون بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني . أولا : بمقابتهما
بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه وأمرت
بالمصادرة . وثانيا : ببراءة سعد شعبان عيسى (المتهم الثالث) مما أسند إليه .
فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والخطأ فى الاستناد إذ دان الطاعن بتهمة احراز المخدر استنادا إلى اعتراف المتهم الأول فى كافة مراحل التحقيق بأن الطاعن سلمه المخدر لنقله إلى القاهرة مقابل أجر يتقاضاه منه فى حين أن المتهم الأول صلاح أبو سريع ندا لم يثبت على قول واحد فى مراحل التحقيق المختلفة وصدل عن اعترافه قبل الطاعن والمتهم الثالث أمام غرفة الاتهام وقد أغفل الحكم بيان هذا العدول والرد عليه ، بخفاء قاصرا فى التسبب مشوبا بخطأ فى الاستناد مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن اليوزباشى محمد عبد الله النبراوى المعاون بإدارة مكافحة المخدرات قدم إلى نيابة شمال القاهرة محضرا أثبت فيه أنه تبيين له من التحريات السرية التى قام بها أن الطاعن وآخر يدعى سعد حبلى من أهالى بلدة بركة الحاج التابعة لمركز الخانكة بعملان فى تهريب المخدرات إلى القاهرة ويستخدمان بعض أهل القرية فى أعمال التهريب وأن لهما حالا كمية من المخدرات يتويمان نقاءا إلى القاهرة وطلب الإذن بضبطهما وتفتيشهما لدى وصولهما إلى القاهرة ومن قد يتواجد معهما فأذنت النيابة بذلك فى يوم ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ بعد تحقيق أجرته بمعرفتها وقام الضابط بتنفيذ هذا الأمر فى يوم ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ مع اثنين من رجال البوايس الملكى حيث شاهدوا الطاعن والمتهم الثالث سعد شعبان عيسى يغادران القطار القادم من المرج إلى القاهرة عند وصوله محطة كوبرى الليمون فى الساعة ٥.٠٠ صباحا ويصحبتهما شخص ثالث هو المتهم الأول صلاح أبو سريع ندا فأخذوا فى مراقبتهم إلى أن ساروا فى ميدان المحطة متجهين إلى جهة كوبرى شبرا ثم قبضوا عليهم وقتشوهم فوجدوا مع المتهم الأول صلاح أبو سريع ندا تربة خشيش يخفيها فى جيب الصديرى الأيمن ولم يجدوا مع الآخرين شيئا سوى مبلغ جنيهين وخمسة مائة

ونحسين مليا مع الطاعن ولما سئل المتهم الأول بمعرفة المعاون قرر أن المخدر للطاعن وزميله وأنهما عهدا إليه بنقله إلى أحد عملائهما بالقاهرة وأن الطاعن هو الذى سلمه المخدر فى بلدة البركة ورافقه إلى محطة المريج حيث كان زميله فى انتظارهما وركبوا ثلاثتهم القطار إلى القاهرة وأنكر الطاعن وزميله علاقتهما بالمخدر المضبوط ثم أحيلا إلى النيابة حيث اعترف أمامها المتهم الأول بضبط المخدر معه وقال إنه للطاعن سلمه إليه لنقله إلى القاهرة فى مقابل أجر وعده به وأنهما تقابلا مع المتهم الثالث سعد شعبان مصادفة بميدان المحطة بالقاهرة وأصر الطاعن وزميله على الإنكار وقالوا إنهما كانا يسيران معا على كوبرى شبراخين قبض عليهما رجال البوليس وقبضوا على المتهم الأول بعد ذلك لدى خروجه من فناء المحطة ثم أحييت القضية إلى غرفة الاتهام وسئل المتهم الأول فنفى التهمة عن زميله اللذين أنكرا التهمة، وفى جلسة المحاكمة اعترف المتهم الأول على نفسه وعلى الطاعن وقال إنه هو الذى سلمه المخدر لنقله إلى القاهرة وردد ما قاله فى تحقيق النيابة. لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن المتهم الأول الذى ضبط معه المخدر اعترف أمام البوليس وفى تحقيق النيابة وبجلسة المحاكمة بأن المخدر للطاعن وأنه عهد إليه بنقله إلى القاهرة فى مقابل أجر يتقاضاه عند إتمام النقل ، فإن قول الحكم المطعون فيه بأن المتهم الأول اعترف على الطاعن فى كافة مراحل التحقيق وتأسيس قضائه بإدانته على هذا الاعتراف وعلى الأدلة الأخرى التى ساقها ، يكون صحيحا ومستندا إلى ما هو ثابت فى التحقيقات ، وكان للحكمة أن تعول فى إدانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمانت إليها وأولم يكن عليه فى الدعوى من دليل سواها ولها أن تلتفت من عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال متى رأت أنها صحيحة ومصادقة ، فإن العطن لا يخرج عن كونه معاودة للجدل فى موضوع الدعوى وتقدير أدلتها بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى أخيرا على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدائته وبراءة
المتهم الثالث ، يكون قد وقع في تناقض يعيبه ويستوجب نقضه ، ذلك بأن مركز
المتهمين واحد إذ اعترف عليهما المتهم الأول ودلت التحريات على أنهما
يعملان معا في تهريب المخدرات . ولما كان هذا القول في حقيقته لا يخرج
عن كونه جدلا في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما تستقل به
محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن برمته
يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٣١)

القضية رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) حكم . تسببه . تبديد . القصد الجنائي . تحدث الحكم عنه بعبارة مستقلة . غير لازم .
(ب) إثبات . خيانة أمانة . ودعية اضطرارية . لإثباتها بكافة الطرق . جائز .
(ج) إثبات . الظروف المانعة من الحصول على سند كتابي . تقديره . موضوعي .

١ - لا يشترط أن يتحدث الحكم عن القصد الجنائي في جريمة التبديد بعبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من الظروف والملابسات التي أحاطت بالواقعة .

٢ - من المتفق عليه أن الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية ، والودائع التي يودعها الزلاء في الفنادق يجوز إثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابي (١) .

٣ - إن تقدير الظروف المانعة من الحصول على سند كتابي مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : شعبان إبراهيم محمد - ٢ - عبد العزيز أحمد عفيفي (الطاعن) - ٣ - بكر إبراهيم محمد . بأنهم بددوا مبلغ ٧٤ جنيهاً و ٧٠٠ مليم

(١) ذكر الحكم المطعون فيه هذه القاعدة وأقرتها عليها محكمة النقض .

وحقيقية بداخلها ملابس وأشياء أخرى مبيعة الوصف والقيمة بالمخضر لسيد أحمد محمد كانت قد سلمت إليهم على سبيل الوديعة لحفظها بخزانة فندق الحرم الزينبي فامتنعوا عن ردها عند المطالبة بها واختلسوها لإضرار أبا المحجني عليه المذكور وذلك حالة كون المتهم الأول عائداً وسبق الحكم عليه بسبع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنة مع الشغل بسرقة في ٤ من يناير سنة ١٩٢٩ . وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٤٩ و ٥١ ، ٥٢ و ٣٤١ من قانون العقوبات وقد ادعى والد المحجني عليه وهما أحمد محمد أحمد ونعيمة حميد خضر " بحق مدني " قبل المتهمين جميعاً متضامنين وطلبوا أن يحكم لهما بقرش صاغ واحد تعويضاً مؤقتاً . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح السيدة زينب الجزئية طلبت النيابة تعديل وصف التهمة إلى " سرقة " وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضورها للآول والثاني وغيبايبا للثالث عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة واحدة بالشغل وكفالة ألفي قرش لكل منهم لوقف التنفيذ بلا مصاريف (ولم تذكر المحكمة شيئاً عن مبلغ التعويض) . فاستأنف المتهم الثاني والنيابة هذا الحكم وفي أثناء نظرها أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة لأن الشئ المدعى تبديده تبلغ قيمته أزيد من عشرة جنيهات . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضورها : أولاً — بعدم جواز استئناف النيابة . ثانياً — بقبول استئناف المتهم شكلاً وفي الموضوع برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبجوازه . وتأييد الحكم المستأنف وألزت المتهم بأن يدفع قرشاً صافاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت لوالدى المحجني عليه مع إلزام المتهم بالمصروفات المدنية عن الدرجتين بلا مصروفات جنائية . فطعن الأستاذ لبيب سعد المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن البيان الذي أورده الحكم الابتدائي وأخذ به الحكم المطعون فيه لم يصور الواقعة تصويراً صحيحاً فقد جاء به أن أحد المتهمين ويدعى بكر

ابراهيم محمد أخذ الوديعة وهرب بها مما يستفاد منه عدم مسئولية الطاعن عن التبيد ، كما لم يبين الحكم نية الاختلاس وهي الركن المعنوي للجريمة ، هذا إلى أن محكمة أول درجة لم تحكم بتعويض ولم تستأنف المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم ومع ذلك قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض فقوت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى كما أنه أغفل الفصل فيما دفع به الطاعن من عدم قبول المدعية بالحقوق المدنية لانعدام صفتها ، وأضاف الطاعن أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بجواز إثبات الوديعة بالبيئة على ما قاله من أنها وديعة اضطرارية وحصولها نتيجة إكراه وليس هذا هو الشأن فى واقعة الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد استئنافيا بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة التبيد التى دان الطاعن بها فقال: فى هذا البيان ” إن واقعة الدعوى تحصل فيما قرره المحنى عليه سيد احمد محمد من أنه نزل بفندق الحرم الزينى بالسيدة زينب وأثناء وجوده بالبحر التى خصصت له حضر إليه الخادم سعد ابراهيم محمد وكلفه هو بشراء حاجة له وعندئذ لاحظ وجود نقود معه وأشياء أخرى بحقيبة ثم جاء عبد العزيز أحمد عفيفى كلاب الفندق (وهو الطاعن) وشاهد النقود والأشياء التى معه ، ثم عاد إليه ليلا ومعهما بكر ابراهيم محمد وطابوا منه تسليمهم ما لديه من نقود وملابس وأشياء أخرى لإيداعها على ذمته أمانات بالفندق فسلمهم مبلغ ٧٤ جنيها و ٧٠٠ مليم وحقيبة داخلها ملابس وأمتعته ولما طالبهم بردها امتنعوا عن ردها واختلسوها لإضرار به ” ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة قبل الطاعن ومن أدين معه من المتهمين الآخرين أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم أثبت أن المتهمين جميعا ومنهم الطاعن حضروا معا واستولوا على الحقيبة والنقود وأن الطاعن سلم تلك الأشياء بعد ذلك لأحدهم (المتهم الثالث) فهرب بها وهذا الذى أثبتته الحكم لا يعنى عدم مسئولية الطاعن كما يزعم فى طعنه مادام التسليم قد حصل وقام أحدهم باخفاء ما سلمه المحنى عليه إليهم فلما طالبهم امتنعوا عن رده . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط أن يتحدث الحكم عن القصد الجنائى فى جريمة التبيد بعبارة مستقلة ، بل يكفى أن يكون هذا القصد

مستفاداً من الظروف والملايسات التي أحاطت بالواقعة وهي كما أوردها الحكم
تنتج أن الطاعن وزميله قد ارتكبوا فعلتهم عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من
نقوده وحقه التي يحتفظ فيها بمتاعه ، والتصرف فيها تصرف الملاك ،
ولما كان الحكم المظنون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن من عدم جواز إثبات
الوديعة بالبينة بما قاله من " أن المادة ١/٤٠٣ مدني نصت على أنه يجوز أيضاً
الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مانع أدبي أو مادي يحول
دون الحصول على دليل كتابي ، والمبالغ والمنقولات المدعى بتسليمها إلى المتهم
الثاني في هذه الدعوى تزيد قيمتها عن ١٠ جنيهات إذ أن المبلغ وحده ٧٤ جنيهاً
و ٧٠٠ مليم ولم يقدم المجنى عليه دليلاً كتابياً على تسليمه المبلغ والمنقولات لأحد ،
إلا أن المحكمة ترى قيام المانع المادي المنصوص عليه في المادة ١/٤٠٣ مدني
الذي يحول دون حصول المجنى عليه على دليل كتابي فمن المتفق عليه أن الودائع
الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية والودائع التي يضعها
الزلاء في الفنادق يجوز إثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المودعة
إذ يوجد مانع مادي من الحصول على دليل كتابي " وكان ما قاله الحكم
من ذلك صحيحاً في القانون وكان تقدير الظروف المانعة من الحصول على سند
كتابي مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، لما كان ذلك وكان المجنى عليه
قد شهد أمام محكمة أول درجة بأن النقود التي بددت هي جزء من مبلغ لوالدته
أخذته من خزانها وكان الحكم الابتدائي قد تحدث عن الدعوى المدنية بقوله " إن
والدي المجنى عليه أحمد محمد أحمد ونعيمه حميد خضر قد ادعيا مدنياً قبل المتهمين
متضامنين بأن يدفعوا لهما مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وترى
المحكمة الحكم لهما بهذا التعويض المؤقت لما أصابهما من أضرار مادية وأدبية
من جراء هذا الحادث " وكانت المحكمة قد سهت عند التلّقى بالحكم عن النص
على التعويض الذي فصّلت فيه فلا تريب على المحكمة الاستثنائية إذا هي تداركت
هذا السهو وضمنت حكمها القضاء بالتعويض ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن دفع
أمام محكمة أول درجة بجلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعدم قبول نعيمة
حميد خضر مدعية بالحقوق المدنية وبعد ذلك لم يثر الطاعن ولا محاميه هذا

الدفع بل يبين من محضر جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أن الطاعن حضر ووجهت الدعوى المدنية إليه وإلى باقي المتهمين ولم يعترض على اشتراك المدعية المذكورة كما لم يشر الحاضر عنه في مرافقته التي أبدأها بالجلسة الأخيرة قبل الحكم إلى دفعه السابق مما مفاده أنه تنازل عنه ، وفضلا عن ذلك فإن القضاء بالتعويض شمل والد المجنى عليه وألزم المتهمين متضامتين والطاعن لا ينازع في صفة الوالد لما كان ذلك فلا يعيب الحكم سكوته عن الرد على ما كان الطاعن قد أثاره في هذا الشأن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه . ووضوعاً .

(٣٣٢)

القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع جوهري . تمسك المتهم بوجود تناقض بين دليل قولي ودليل قني .
عدم الرد عليه رداً خاصاً يرفع التناقض المدعى به . قصور وإخلال بحق الدفاع .

إذا كان الدفاع عن الطاعنين قد تمسك في محضر الجلسة بأن ما اتفق عليه المجنى عليه والشاهدان من أن السلاح المستعمل هو من النوع المششخن وأن إطلاق النار حصل والمجنى عليه جالس أى باتجاه من أعلى لأسفل ، قد عارضهم فيه التقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن إحدى الإصابات من سلاح عادي غير مششخن وأن اتجاه الإصابات من أسفل لأعلى ، فإن هذا الذي أبداه محامي الطاعنين يعتبر دفاعاً جوهرياً يقتضي من المحكمة رداً خاصاً يرفع به التناقض المدعى به بين الدليل القولي والدليل القني ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً البيان ونحلاً بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمان الأول والثاني قتل أحدهم همام حماد عمدا مع سبق الاصرار بأن يتنا النية على قتله وذهبا إليه بالمكان الذي اعتاد الجلوس فيه وأطلقا عليه النار من أسلحة أعداها لذلك قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته والمتهم الثالث : قتل على محمد بهنساوى عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته وطابت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهمين الأول والثاني طبقا للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات وبمعاقبة المتهم الثالث طبقا للمادة ١/٢٣٤ من نفس القانون فقرر بذلك . وقد ادعى محمد همام حماد المتهم الثالث (الطاعن الأول) بحق مدنى قبل المتهمين الأول والثاني وطلبه القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ مائة جنيه تمويضا . نظرت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى ثم قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادة ١/٢٣٤ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثالث : أولا - بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحق المدنى محمد همام حماد مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ومعاقبة المتهم الثالث محمد همام حماد "الطاعن الأول" بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يعيبه الطاعنان الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور وانطوى على إخلال بالدفاع، ذلك بأن الطاعنين تمسكاً بأقوال المجنى عليه أحمد همام حماد وشاهديه عبد الرحيم عبد الكريم عبد السميع ومحمد همام حماد تتناقض مع الاستفادة من التقرير الطبي الشرعى مما يقطع بكذبهم

إذ يؤخذ من أقوالهم أن كلا من الطاعنين كان يحمل سلاحا مششعنا وأن إطلاق النار حصل من أعلى لأسفل بينما يدل التقرير الطبي على حصول الإصابات من أسفل إلى أعلى وأن السلاح المستعمل كان بمضه عاديا من الأسلحة ذات السرعة الواطئة مما يعمر بخراطيش أو بكبسول والآثر من النوع المششخن إلا أن الحكم لم يد على دفاع الطاعنين بما يزيل هذا التناقض .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين الثانى والثالث فى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المسندة إليهما وقال : "بأنها ثابتة قبلهما من أقوال المجنى عليه وعبد الرحيم عبد الحكيم عبد السميع والمنهم الثالث (محمد همام حماد) من أنهم شاهدتهما يطلقان النار عليه ... وبما ثبت من التقرير الطبي الشرعى من وجود فتحت متناثر خارج بعظام الفخذ الأيمن للمجنى عليه وأنت الإصابات التى به قد حدثت من سلاحين ناريين مختلفين أطلقا على مسافة قريبة منه مما يتفق مع تصوير المجنى عليه وشاهدى الرؤية فيما تضمنته أقوالهم من تفاصيل جوهرية " ولما كان الدفاع عن الطاعنين قد تمسك فى محضر الجلسة بأن ما اتفق عليه المجنى عليه والشاهدان من أن السلاح المستعمل هو من النوع المششخن وأن إطلاق النار حصل والمجنى عليه جالس أى باتجاه من أعلى لأسفل قد عارضهم فيه التقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أن إحدى الإصابات من سلاح عادى غير مششخن وأن اتجاه الإصابات من أسفل لأعلى ، ولما كان هذا الذى أبداه محامى الطاعنين دفاعا جوهريا يقتضى من المحكمة ردا خاصا يرفع به التناقض المدعى به بين الدليل القولى والدليل الفنى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما استخلص من التقرير الطبي الشرعى عن المجنى عليه أحمد همام حماد قد أغفل ما ذكره التقرير عن اتجاه مسار الأعيرة النارية التى أصابت المجنى عليه ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن التقرير الطبي المذكور قد أثبت أن المقتول الذى أحدث جرح الدخول بأسفل وحشية الفخذ الأيمن قد اخترق باتجاه فى الوضع الطبي أى فى حالة الوقوف معتدلا من يمين إلى يسار مع ميل قليل من أسفل وأمام إلى أعلى وخلف وأن الجرح الذى بأوسط أنسية الساق اليسرى اتجه بالنسبة للوضع الطبي للجسم بنفس الاتجاه السابق وأن الإصابة الأولى من سلاح ذى سرعة

واطئة غير مششخن وأن الثانية يرجح أنها من سلاح من ذات السرعة العالية وكان يبين من أقوال المجنى عليه أحمد همام حماد وشاهدى الحادث محمد همام حماد وعبد الرحيم عبد الحكيم عبد السميع في التحقيقات أنهم ذكروا أن كلا من الطاعنين كان يحمل بندقية موزر أى من النوع ذى السرعة العالية ، وأن المجنى عليه أصيب وهو جالس أو كما قال عبد الرحيم عبد الحكيم أنه أصيب وهو يهم بالوقوف نصف وقفة . ولما كان مؤدى ما قاله هؤلاء يتعارض مع الظاهر من التقرير الطبي الشرعى عن نوع السلاح المستعمل وعن اتجاه الإصابات ، وكان الحكم لم يلتفت إلى ما قاله التقرير الطبي المذكور عن اتجاه المقذوفات النارية ، ولم يرد بما يرفع التعارض الذى تمسك به الطاعنان في دفاعهما ، فضلا عن أن ما استخلصه الحكم من اتفاق التقرير الطبي الشرعى مع تصوير المجنى عليه وشاهدى الرؤية يخالف الثابت في الأوراق ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مخطئا في الاسناد ومخلا بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة لجميع الطاعنين بغير حاجة لبحث باقى الأوجه نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل المستشار ، وبحضور السادة الأفاضلة مصطفى كامل ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٣٣٣)

القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دفاع شرعى . يكفى لقيام حالته وقوع فعل يخشى منه المدافع لأحباب معقولة أن يقع
الاعتداء . تقدير ذلك . العبرة فيه هى بما يراه المدافع فى الظروف التى كان فيها .

(ب) اختصاص . محكمة الجنايات . متى يتعين عليها إحالة الجنعة إلى المحكمة الجزئية
للفصل فيها ؟

(ج) وصف التهمة . دفاع . تغيير المحكمة وصف الفعل المستند إلى التهم من جنائية لإحداث عاهة
إلى جنحة ضرب بسيط . اعتمادها فى ذلك على نفس الواقعة الميئة بأمر الإحالة
والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة . لفت نظر الدفاع إلى ذلك .
غير لازم .

١ - إن حق الدفاع الشرعى عن النفس أو عن الغير قد ينشأ ولو لم يقع
اعتداء بالفعل ممن وقع عليه الضرب استعمالاً لحق الدفاع مادام أنه من فريق
المعتدين بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأسباب معقولة
أن يقع هذا الاعتداء . والعبرة فى تقدير ذلك هى بما يراه المدافع فى الظروف
التى كان فيها .

٢ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهمين بتهمة إحداث
إصابات بالحجنى عليه تخلفت عنها عاهة مستديمة وأحيلت إلى محكمة الجنايات
بهذا الوصف فأخذت المحكمة فى نظرها وتبين لها بعد التحقيق الذى أجرته
أن الواقعة جنحة فعلية أن تحكم فيها باعتبارها جنحة . أما الحكم بعدم الاختصاص
والإحالة إلى المحكمة الجزئية فمحلل إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى
مهيئة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

٣ - إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند إلى المتهمين من جنابة إحداهما طاعة إلى جنحة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وكانت الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساسا للوصف الجديد هي نفس الواقعة الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا بل اقتصر على استبعاد مسئوليتهم عن العاهة - فإنها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهمين إذا هي عدلت الوصف في حكمها دون أن تلفت الدفاع إلى ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أبو الوفا راسم السيد و ٢ - راضى راشد السيد و ٣ - محمد راشد السيد (الطاعين الثلاثة الأول) و ٤ - أبو ضيف راشد السيد و ٥ - فؤاد عبد العال السيد (الطاعن الرابع) و ٦ - الزهرى راشد السيد و ٧ - محمد محمود أحمد سعيد (الطاعن الخامس) و ٨ - السيد عبد العزيز أحمد و ٩ - سعيد عبد العزيز أحمد بأنهم : ١ - الستة الأول : أحدثوا عمدا مع سبق الإصرار بأحمد عبد العزيز أحمد الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه بسبب إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من العظام الجبهى الجدارى الأيسر مساحة أبعادها ٢,٥ x ٢ سم ولا ينتظر ملؤها بنسيج عظمى مما يعرض المصاب لخطر الإصابات الخفيفة والتهاب السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كانت تؤثر عليه لو ظل المخ محيا بالعظام وتقدر العاهة بنحو ١٠ ٪ و ٢ - المتهم السابع محمد محمود أحمد سعيد : أحدث عمدا بالزهرى راشد السيد الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد عن العشرين يوما و ٣ - الثامن والتاسع : أحدثا عمدا بأبى ضيف راشد السيد الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج و ٤ - المتهم الثانى : أحدث عمدا بمحمد محمود سعيد الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد عن العشرين يوما و ٥ - المتهم الثالث : أحدث عمدا بسعيد عبد العزيز أحمد الإصابات الميينة

بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٢٤٠ - ٢ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت إحالتهم إلى محكمة جنايات سوهاج مع تعديل وصف التهمة بالنسبة لتهمة السابع بأنه في الزمان والمكان مالفى الذكر : أحدث عمدا بالزهرى راشد السيد الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة لحركتي ثني الرسغ للأمام والخلف بنحو ١٠ / . ومحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وقد ادعى أحمد عبد العزيز بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهمين الستة الأول بالتضامن . ومحكمة جنايات سوهاج نظرت الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٤٠ للسابع مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وبالمادة ١/٢٤٢ للأول والثاني والثالث والخامس والثامن مع تطبيق المادة ٢/٣٢ للثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات للباقيين - بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار . أولا - باعتبار الواقعة المسندة للتهمين الستة الأول جنحة ضرب وبمعاينة كل من أبو الوفا راسم السيد وراض راشد السيد ومحمد راشد السيد وفؤاد عبد العال السيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وإلزامهم أن يدفعوا متضامنين للدعى بالحق المدني أحمد عبد العزيز أحمد مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثانيا - بمعاينة محمد محمود أحمد سعيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . وثالثا - بتفريم السيد هيد العزيز أحمد مائة قرش . ورابعا - براءة محمد راشد السيد من تهمة ضربه سعيد عبد العزيز أحمد وببراءة كل من أبو ضيف راشد السيد والزهرى راشد السيد وسعيد عبد العزيز أحمد مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية المقامة ضد أبو ضيف راشد السيد والزهرى راشد السيد . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأخير (محمد محمود أحمد سعيد) أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ دانه بجريمة

إحداث عاهة بالزهرى راشد مع أنه دفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه وعن ابن عمه أحمد عبد العزيز الذى اعتدى عليه من فريق المجنى عليه اعتداء تخلفت عنه عاهة مستديمة ولكن المحكمة حين عرضت لدفاع الطاعن ونفى حالة الدفاع الشرعى قالت إنه لم يثبت وقوع اعتداء من المجنى عليه فى حين أنه كان بين فريق المعتدين ووجهت إليه تهمة الاعتداء على أحمد عبد العزيز ومع أنه يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن تقوم فى نفس الطاعن حالة تجمله يتخوف من وقوع خطر عليه أو على غيره وبين من التحقيقات أن الطاعن أصيب من اعتداء الفريق الثانى عليه وعلى ابن عمه وأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس ابن عمه المذكور .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعنين الأربعة الأولين وأبو ضيف راشد والزهرى راشد بأنهم أحدثوا عمدا ومع سبق الإصرار بأحمد عبد العزيز أحمد الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والى تخلفت لديه بسبب إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من العظم الجبهى الجدارى الأيسر. واتهمت الطاعن الأخير محمد محمود أحمد - سعيد بأنه أحدث عمدا بالزهرى راشد السيد الإصابات الميئة بالتقرير الطبى والى تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . كما اتهمت الطاعن الثانى بأنه أحدث عمدا بمحمد محمود أحمد سعيد (الطاعن الأخير) الإصابة الميئة بالتقرير الطبى والى تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى فى قوله : **فإنها تخلص فى أنه فى يوم ١٩٥١/١٢/٢٣ منع المجنى عليه أحمد عبد العزيز أحمد الفتاة روض مصطفى أبو النصر وهى من عائلة المتهمين الستة الأولين (من بينهم الطاعنون الأربعة الأولون) المروز فى زراعتة حتى لا تلتفها فشكته إلى أهلها وأخبرتهم بأنه سبها بالفاط نابية فأعتدى عليه بعضهم بالضرب وأحدثوا به إصابات طفيفة فأبلغ العمدة الذى استدعى أحدهم وهو على راسم وكان المجنى عليه قد قصد إلى دكانه بعد إبلاغ العمدة ولما اقترب منه قابله المتهمون الأول أبو الوفا راسم والثانى راضى راشد السيد والثالث محمد راشد السيد والخامس فؤاد عبد العال السيد (الطاعنون الأربعة الأولون) وبادلوه حديثا أنكروا عليه فيه**

أن يشكوهم بعد ما سب قريبتهم وأصر هو على موقفه فاعتدوا عليه بالضرب فأحدثوا به عدة إصابات منها إصابة بقبضة الرأس تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة ثم اتسعت دائرة المشاجرة فاعتدى المتهم الثانى بالضرب على المتهم السابع محمد محمود أحمد سعيد (الطاعن الخامس) فأحدث به إصابات عوالت فيما لا يزيد على العشرين يوما واعتدى المتهم السابع (الطاعن الخامس) بالضرب على المتهم السادس الزهرى راشد السيد فأحدث إصابة بساعده الأيسر تخلفت لديه بسببها عاهة مستديمة" ثم عرض لنفى حالة الدفاع الشرعى التى دفع بها الطاعن فقال: "وحيث إن تهمة إحداث العاهة بالزهرى راشد السيد ثابتة قبل المتهم السابع (الطاعن) مما شهد به المذكور من أن هذا المتهم ضربه بعصا على يده ومن التقرير الطبي الذى أثبت وجود إصابات بيده مصحوبة بكسر عظمتى الزند والكعبرة وأنه يجوز حدوثها من الضرب بحسم صلب راض وأنه قد تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة ولا تعول المحكمة على مادفع به المذكور من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن أحمد عبد العزيز إذ لم يثبت كما تقدم أن الزهرى راشد السيد قد اعتدى على أحد ومن ثم لا يكون قد وقع عنه فعل يعد جريمة ويبرر استعمال حق الدفاع الشرعى ضده". لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم لا يصلح ردا لنفى ما أثاره الطاعن من أنه حين اعتدى على المجنى عليه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن ابن عمه من اعتداء المهاجرين لها ذلك بأن الحكم قد بين أن الاعتداء قد بدأ من فريق الطاعنين الأربعة الأولين ضد أحمد عبد العزيز ابن عم الطاعن الخامس ونشأ عنه عاهة مستديمة وأن الاعتداء الذى وقع من الطاعن الخامس إنما حصل عقب ذلك وقد اتهمت النيابة العامة الزهرى راشد السيد الذى وقع عليه الضرب من الطاعن الخامس بأنه كان من فريق المعتدين وإن كان الحكم قد برأه من تهمة ضرب أحمد عبد العزيز إلا أن ذلك لا ينفى أنه كان من ضمن أفراد الفريق المذكور . لما كان ما تقدم . وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس أو عن الغير قد ينشأ ولو لم يقع اعتداء بالفعل ممن وقع عليه الضرب استعمالا لحق الدفاع ما دام أنه من فريق المعتدين بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأصباب معقولة أن يقع هذا الاعتداء والعبرة

في تقدير ذلك هي بما يراه المدافع في الظروف التي كان فيها وكان الحكم لم يستظهر ذلك ولم يرد عليه فإنه يكون قاصرا في الرد على دفاع الطاعن ويتعين نقضه بالنسبة له .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الأربعة الأولين أنه وقع في إجراءات المحاكمة بطلان أثر في الحكم ذلك بأن محكمة الجنايات وقد رأت أن الواقعة المسندة إلى الطاعنين جنحة منطبقة على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات كان يتعين عليها أن تحيلها إلى محكمة الجنح للفصل فيها طبقا للمادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تنظرها بنفسها كما أنها أغفلت تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل حتى يتمسك بالإحالة إلى محكمة الجنح .

وحيث إنه متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعنين بتهمة إحداث إصابات بالمجننى عليه تخلفت عنها عاهة مستديمة وأحيلت إلى محكمة الجنايات بهذا الوصف فأخذت المحكمة في نظرها وتبين لها بعد التحقيق الذي أجرته أن الواقعة جنحة فعلية أن تحكم فيها باعتبارها جنحة . أما الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فمحلل إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند إلى الطاعنين من جنابة إحداث عاهة إلى جنحة ضرب بسيط بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات وكانت الواقعة المساداة التي اتخذتها المحكمة في حكمها للوصف الجديد هي نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا بل اقتصررت على استبعاد مسئوليتهم عن العاهة فإنها لا تكون قد أخلت بدفاع الطاعنين إذا هي عدلت الوصف في حكمها دون أن تلفت الدفاع إلى ذلك ويكون ما يشير الطاعنون في هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم أخطأ في الاسناد إذ أثبت وجود إصابتين برأس المجنى عليه أحمد عبد العزيز في حين أن الثابت بالتقرير الطبي الشرعي أن به إصابة واحدة في الرأس هي التي تخلفت عنها العاهة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة عرض لدفاع الطاعنين فقال : " وحيث إنه وإن كان أحمد عبد العزيز قد أصيب في رأسه في المشاجرة الأولى إلا أن تلك الإصابة لم تكن هي التي أحدثت برأسه العاهة بدليل ما قرره هو ونائب العمدة وسعيد عبد العزيز أحمد من أن إصابته الأولى كانت خفيفة وأنه أصيب في الحادث الثاني بإصابة أخرى في رأسه وقد تأيدت أقوالهم في ذلك بأنه استطاع بعد إصابته الأولى أن يدلي بأقواله للعمدة ثم توجه إلى دكانه في حين أنه سقط فاقد النطق بعد إصابته في الحادث الثاني " . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم له سنده في الأوراق من أقوال المجنى عليه وأخيه ونائب العمدة فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل .

جريدة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٥

رياسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور المادة الأستاذة : حسن داود ،
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣٣٤)

القضية رقم ٤٧٣ سنة ٢٥ القضائية :

سلاح . الإغفاء . من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سريان حكمه على الماضي .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الإغفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان
هذا القانون حائزين أو محزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها ،
أو إحرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع أفصح
عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ١٣١ التي أضيفت
إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر
في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإغفاء من العقاب المشار إليه في هذه
المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محزرا لأسلحة نارية أو ذخائر
بدون ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص تفسيري للتشريع السابق
كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز سلاحا ناريا "فردا" دون
مسوغ قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/٩ و ١٢ م . ق ٥٨ سنة ١٩٤٩ ،
ومحكمة سنورس الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت حضوريا بتأريخ

٢١ من أبريل سنة ١٩٥٣ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والمصادرة وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً بلا مصروفات ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) نظرت الدعوى ثم قضت حضورياً بتاريخ ١٥/١١/١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف . فطعنت نيابة الفيوم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالإبراء على أساس أنه صدر بعد القانون المطلوب تطبيقه وقبل الفصل نهائياً في الجريمة التي وقعت في ظله قانون أصحح للطعون ضده هو القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ الذي منح لحائزي الأسلحة والذخائر ومحزريها على وجه مخالف مهلة شهر يباح لهم في غضون هذه تسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر أو الإخطار عنها وأن المطعون ضده يستفيد من هذا الاعفاء عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن السلاح محل الجريمة قد ضبط — مع أن المراد بالاعفاء في هذه الفترة هم الحائزون وقت العمل بهذا القانون الأخير لا الحائزون قبله في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فهؤلاء لا يتحقق في شأنهم معنى القانون الأصحح .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محززين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع أفصح عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر

في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محززا لأسلحة نارية أو ذخائر بدون ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون وهو نص تفسيري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية . ولما كان ذلك وكانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته منها على أساس أن يستفيد من الإعفاء الوارد في هذا القانون الأخير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا التطبيق المخاطئ للقانون قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين إحالتها على محكمة الموضوع للفعل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٠ من يوتيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، واحمد عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٣٥)

القضية رقم ٤٨٠ سنة ٢٥ القضائية :

حكم استئنافي . تسببه . لإيراد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي .
أخذه بعد ذلك بأسباب الحكم المستأنف . ذلك معناه الأخذ بما لا يتناقض مع أسبابه .

إذا كان الحكم الاستئنافي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه بتأييد الحكم
الابتدائي ، وكانت هذه الأسباب كافية لحل قضائه ، فإنه إذا قرر بعد ذلك
أنه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة له فإن ذلك يكون مفاده أنه
يأخذ بها فيما لا يتناقض مع الأسباب الجديدة .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة ١ - عثمان فهمي سليمان و ٢ - محمد عثمان فهمي سليمان
(المطعون ضده) بأنهما اشتركا مع آخر مجهول بطريق التحريض والمساعدة
والاتفاق في ارتكاب تزوير في ورقة عرفية (عقد البيع المبين بالمحضر) بأن
حرضاه واتفقا معه وساعداه على اصطناع هذا العقد بتقديمهما له عقد البيع
الحقيقي لتحرير عقد البيع المزور على غرارهِ فتحت الجزية بناء على التحريض
وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وثانيا - استعمالا العقد السالف الذكر مع
عليهما بتزويره بأن قدماه إلى الشفيع ابراهيم مصطفى محمد نظير مبلغ من النقود .
وثالثا - توصلا إلى الاستيلاء على المبالغ المبينة بالمحضر والملوكة لابراهيم مصطفى
وأخوته وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بواقعة
منزورة وإحداث الأمل بمحصول ربح وهمي بأن قدما إليه العقد المزور سالف
الذكر وأوهماه بحقيقة ما جاء به فتمكنا بذلك من الاستيلاء على المبالغ سالفة

الذكر في نظير ذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠/١ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥/١ - ٢ و ٣٣٦ عقوبات . وادعى ابراهيم مصطفى مجد (الطاعن) بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين . ومحكمة بندر دمنهور الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت فيها أولا بانقضاء الدعوى العمومية قبل المتهم الأول لوفاته . وثانيا - براءة المتهم الثانى من التهمة المسندة إليه بلا مصروفات جنائية . وثالثا - برفض الدعوى المدنية وألزم المدعى المدنى مصروفاتها . استأنف كل من المدعى والنيابة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) نظرت الدعوى وقضت فيها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزم المدعى المدنى المصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالتناقض ذلك أنه بنى قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على تقي واقعة تسليم العقد من والد المطعون ضده للطاعن وعلى الشك فى أقوال هذا الأخير وجميع شهوده، ثم عاد الحكم فارتكن إلى أسباب الحكم الابتدائى التى تفيد أن واقعة تسليم العقد حصلت فعلا وإنما الشك هو فى أن العقد الذى سلم كان هو العقد المزور وفى أن المطعون ضده اشترك فى التزوير أو كان يعلم به . هذا إلى أن الحكم وقع فى تناقض آخر حين قال إن تقديم العقد فى دعوى الشفعة وانكشاف أمر تزويره قبل حلول الأجل المحدد لدفع المبالغ المتفق عليها يضيع على المتهم ووالده الغرض الذى قال المدعى المدنى بأنهما كانا يسعيان إليه بينا سبق أن سجل الحكم فى صدره أن المتهم ووالده حصلا فعلا على مبلغ ٢٠٠ جنيه وإقرار بالتنازل عن الاستئناف وقت تسليم العقد مما يتحقق به الجزء الأكبر من غرضهما ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة الاستئنافية قد أخلت بدفاعه إذ لم تستجب إلى ما طلبه من إعلان الشهود الذين لم يسألوا أمام المحكمة الابتدائية لمناقشتهم تحقيقا

لما أبداه من استحالة أن يكون العقد المسلم هو العقد الصحيح وجاء الحكم قاصر التسبب وفاسد الاستدلال في رده على هذا الدفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد أسبابا جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وانتهى فيها إلى عدم الاطعمان لأقوال المدعى المدني (الطاعن) وشهوده وإلى الشك في التهم المستندة للطعون ضده والوقائع المنسوبة إلى والده وكانت هذه الأسباب كافية لحل قضائه فان الحكم إذ قرر بعد ذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة له فان ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع الأسباب الجديدة ويكون النعي عليه بالتناقض غير سديد ، لما كان ذلك وكان ما ذكره الحكم عن أن تقديم العقد في دعوى الشفعة وانكشاف أمر تزويره يضيع على المطعون عليه ووالده الغرض الذي قيل بأنهما كانا يسعيان إليه إنما كان في معرض التدايل على مواطن الشك في أقوال الطاعن وشهوده وكان ذلك لا يتعارض مع ما سبق أن أورد من أقوالهم عن دفع مبلغ ٢٠٠ جنيه وتقديم إقرار بالتنازل عن الاستئناف ما دام قد انتهى إلى الشك في صحة هذه الأقوال . ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع شهود غير من سمعتهم وكانت المرافعة قد جرت على أساس ما قامت به تلك المحكمة من تحقيق شفوي بالجلسة وما قدم إليها من التحقيقات الأولية وكانت المحكمة الاستئنافية غير ملزمة في الأصل بسماع شهود ما لم تر هي ضرورة له - لما كان ذلك فان المحكمة لا تكون قد أخلت بدفاع الطاعن في شيء ويكون كل ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ . مصطفى فاضل المستشار، وحضور السادة الأساتذة : محمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمود محمد مجاهد ، المستشارين .

(٣٣٦)

القضية رقم ١١٩ سنة ٢٥ القضائية :

إعلان . إعلان المحكوم عليه غيابيا بجلسة المعارضة بمحل إقامته في مواجهة أحد الساكنين
معه من أقرباء أو خدم . هو مجرد قرينة على وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه . دحض هذه
القرينة جائز .

إن إعلان المحكوم عليه غيابيا بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو
بمحل إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدم ، وفي هذه الحالة
الآخيرة يعتبر الإعلان مجرد قرينة على أن ورقته وصلت المعلن إليه وله أن يدحض
هذه القرينة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع لبنا مغشوشا وذلك بإضافة
٨ ٪ ماء مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٦ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ . ومحكمة طابدين الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت غيابيا بتفريم
المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة . عارض المحكوم عليه وقضى في المعارضة باعتبارها
كأن لم تكن . استأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية
نظرت الدعوى وقضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف وبحبس المتهم شهرين مع الشغل ونشر ، لم يخص الحكم على نفقته مرة
واحدة بصحيفة المصرى وبتأييد الحكم في قضائه بالمصادرة وأعفت المتهم
من المصروفات الجنائية ، عارض المتهم وقضى باعتبارها كأن لم تكن . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم عابدين عرض للبيع لبنا مغشوشا وذلك بإضافة ٨/٠٠٠ مع علمه بذلك ، وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة جناح عابدين غيابيا بتغريم الطاعن ٥٠٠ قرش والمصادرة فعارض في الحكم وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة ، وفي ٢١/١٢/١٩٥٢ حكمت محكمة جناح مصر المستأنفة غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف وحبس الطاعن شهرين مع الشغل والمصادرة والنشر فعارض الطاعن في هذا الحكم وحدد لنظر المعارضة جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ وفيها لم يحضر الطاعن لمرضه وحضر عنه محام طلب التأجيل فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وأجلت نظر الدعوى لجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٣ وهذه الجلسة أيضا لم يحضر الطاعن فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ وقررت بتكليف النيابة العامة بإعلانه فلم يحضر أيضا وقررت المحكمة بالتأجيل لجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ وكلفت النيابة بتنفيذ قرارها السابق بإعلان الطاعن وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٦ من مارس سنة ١٩٥٤ وقدم أسباب طعنه في ٩ منه وبني طعنه على أنه لم يعلم بالجلسة التي أجلت لها الدعوى وأن الإعلان لم يصل إليه لأنه لم يعلن به شخصيا وإنما حصل الإعلان في مواجهة شخص يدعى سيد محمد أبو سعده قرر المحضر أنه ابن خالته وقيم معه مع أن هذا الشخص ليس ابن خالته ولا يقيم معه ولم يسلمه الإعلان وأنه لم يعلم بالحكم الصادر ضده إلا وقت أن نفذ عليه بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ - لما كان ذلك وكان يبين من مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا أوجه للظعن أن الطاعن أعلن في مواجهة شخص اسمه سيد محمد أبو سعده قرر أنه قريب الطاعن ولكنه لا يقيم معه وأنكر استلام الإعلان وقرر رجال الحفظ أن هذا الشخص لا يقيم مع الطاعن - وكان إعلان المحكوم عليه غيابيا بجلسة المعارضة

يجب أن يكون لشخصه أو محل إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدم — وكان الاعلان في هذه الحالة الأخيرة يعتبر مجرد قرينة على أن ورقته وصلت المعلن إليه وله أن يدحض هذه القرينة — لما كان ما تقدم ، وكان الثابت مما سلف بيانه أن ورقة الاعلان لم تصل إلى الطاعن فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن "المطعون فيه" إذ صدر بناء على هذا الاعلان الباطل يكون باطلا ويكون الطعن مقبولا شكلا ما دام أنه لم يثبت علم الطاعن بالحكم علما رسميا إلا في يوم تنفيذه عليه بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ وهو الذي تسرى من بعده مواعيد الطعن ، ويتعين لذلك قبول الطعن شكلا ونقض الحكم .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المنشار ، وحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعبد محمد حسين المنشارين .

(٣٣٧)

القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

قطن . التصرف في بذرة بدون تحرير الاستثمارات الخاصة . شرط العقاب عليه .
إن قرار وزير الزراعة الصادر بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً للقانون
رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى وتداولها
والإتجار فيها قد أوجب في مادته الأولى " على من يرغب في الحصول على بذرة
التقاوى تقديم طلب بذلك على استمارة خاصة " ونص في المادة الثانية على أنه
" لا تصرف التقاوى المطلوبة بالاستثمارات المذكورة إلا إذا اعتمدها معاون
الزراعة وختمت بخاتم مكتب الزراعة المختص بعد التحقق من صحة البيانات
الواردة بها " . كما نص في المادة الرابعة عشرة على " أن تحفظ الاستثمارات التي
حصل بموجبها صرف بذرة التقاوى لدى الجهة التي أجرت الصرف " ويستفاد
من هذه النصوص أن التصرف لكي يكون معاقباً عليه طبقاً للقانون آنف الذكر
يجب أن يكون مقترناً بالتسليم الفعلي لا بمجرد التعاقد على البيع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : صرف بذرة القطن التي يتجر فيها دون
الاستثمارات الخاصة بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٢ و ١٦ من القانون
رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري الصادر في ٢٩/١/١٩٥٠ . ومحكمة بندر
الحملة الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت فيها بتغريم المتهم ٣٠ جنيهاً ومبلغ ٢٥ قرشاً
من كل أردب من البذرة تم التصرف فيه بلا مصاريف . استأنف وكيل المتهم

هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيسد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ومثابه القصور إذ خلط بين التعاقد على بيع بذرة القطن وبين تسليمها وقضى بإدانة الطاعن مع أنه وإن تعاقد على بيع البذرة للزارعين إلا أنه لم يسلمها إليهم قبل الحصول منهم على الاستثمارات الخاصة وكانت البذرة باقية بالمخالج وحصل الطاعن على إذن بنقلها ولم يكن قد نقلها فعلا وقت تحرير المحضر . هذا إلى أنه قدم الاستثمارات للمحكمة ولم يكن في وسعه معرفة الصحيح والمزور منها . فقضاء المحكمة عليه بالإدانة على الرغم من ذلك خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن قرار وزير الزراعة الصادر بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى وتداولها والاتجار فيها قد أوجب في مادته الأولى على من يرغب في الحصول على بذرة التقاوى تقديم طلب بذلك على استمارة خاصة . ونص في المادة الثانية على أنه " لا تصرف التقاوى المطلوبة بالاستثمارات المذكورة إلا إذا اعتمدها معاون الزراعة وختمت بخاتم مكتب الزراعة المختص بعد التحقق من صحة البيانات الواردة بها " كما نص في المادة الرابعة عشرة على أن تحفظ الاستثمارات التي حصل بموجبها صرف بذرة التقاوى لدى الجهة التي أبرت العرف . ولما كان الاستفادة من هذه النصوص أن التصرف لكي يكون معاقبا عليه طبقا للقانون آنف الذكر يجب أن يكون مقترنا بالتسليم الفعلي لا بمجرد التعاقد على البيع وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعن أسس دفاعه على أنه وإن كان قد بادر بالتعاقد مع المزارعين على بيع البذرة في مقابل تقاضيه جزءا

من الثمن معجلا كي يتفادى ما قد يتعرض له من خسارة إذا توانى في توزيعها، إلا أنه لم يسلم هذه البذرة إليهم فعلا إلا بعد الحصول على الاستثمارات الخاصة والتي قدمها للحكمة، فإن الحكم المظنون فيه إذ دان الطاعن بجريمة أنه تصرف في البذرة قبل الحصول على الاستثمارات الخاصة. وذلك دون أن يفند دفاعه هذا ويستظهر أن هذا التصرف إنما كان مقترفا بالتسليم الفعلي للزارعين قبل الحصول على الاستثمارات ودون أن يستظهر كذلك علم الطاعن بتروير تلك الاستثمارات يكون قاصر البيان متعينا تقضيه وذلك دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن.

(٣٣٨)

القضية رقم ٣٠٩ سنة ٢٥ القضائية :

تلبس . يكفى لقيام حاله أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة .

يكفى في حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق الجهاز المبين الوصف والقيمة بالمحضر (ترانسفور متر) والمملوك لمصلحة التليفونات والتلغرافات حالة كونه من الأدوات المستعملة في الخطوط التلغرافية والتليفونية. وطلبت عقابه بالمواد ٣١٨ عقوبات وأمر عام ٣٠٩ عقوبات ومحكمة الأزبكية الجزئية نظرت الدعوى ثم قضت بحضوريا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية (بهيئة استئنافية) نظرت الدعوى ثم قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الدفع وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

من حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه قد بني على إجراءات باطلة كما شبه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة ثاني درجة ببطلان المحضر الذي حرره الضابط القضائي بمحطة . مصر لعدم اختصاصه بتحريره . ولأنه تابع في عمله لحكمدارية السكة الحديدية . وكذلك فإن مبنى مصلحة التليفونات حيث ضبط الطاعن يقع في دائرة قسم الأزيكية وعلى ذلك يكون محضر التحقيق الذي حرره الضابط القضائي باطلا لعدم اختصاصه بمكان الواقعة ويكون باطلا بالتبعية ذلك الاعتراف المنسوب إلى الطاعن بهذا المحضر وما كان يصح للحكمة أن تستند إليه في إدانته ، هذا إلى أن الحكم أخطأ إذ اعتبر الطاعن في حالة تلبس بجريمة السرقة لأن مشاهدة شيء بيد الطاعن واسراعه لا يفيدان ارتكاب الجريمة كما أن السرقة لم تكن اكتشفت عند القبض عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه و انتهى إلى القول باختصاص الضابط القضائي بتحرير محضر ضبط الواقعة . لما كان ذلك وكان الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد خول لرجال السلطة العامة في الجتمع المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وكان الواضح من بيان الواقعة الذي أورده الحكم " أن البوليس الملكي جاد الله مطران شاهد أثناء مروره بورشة هندسة قسم مصر المتهم وهو يخرج من الورشة مسرعا وبمحالة تدعو إلى الشبهة وكان يحمل شيئا في يده فسأله عنه فأخبره أنه ترانسفور متر وجده في ورشة التليفونات فاقتاده إلى مكتب الضابط القضائي " وكان من شأن ذلك أن يؤدي عقلا إلى ما استنتجه الخبر من أن الطاعن سارق للجهاز الذي يحمل ويحاول الخروج به من مكان الحادث

وهو ما يبيح له قانونا القبض على المتهم واقتياده لتسليمه إلى أقرب مأمور من رجال الضبط القضائي إذ يكفي في حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعن في حالة تلبس بالجريمة يكون قد طبق حكم القانون تطبيقا سليما وتكون الاجراءات التي تلت هذا القبض صحيحة كذلك ولا يعيب الحكم استدلاله في إدانة الطاعن بالاعتراف الذي صدر منه في محضر التحقيق الابتدائي ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضودا .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار ، وحضور الدادة الأستاذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٣٩)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تشييب . ضرائب . دفاع . متهم بعدم سداد رسم التبعة على أوراق معينة . اعترافه
بأن ذلك حصل منه سهوا . تمسكه بأن الأوراق موضوع التبعة لا ينطبق عليها القانون . إدانته
استنادا إلى اعترافه . عدم بحث دفاعه الهام . قصور .

إذا كانت المحكمة قد دانت المتهم بجريمة عدم سداد رسم التبعة على أوراق
معينة ، استنادا إلى اعترافه بأنه ذلك حصل منه بطريق السهو ، ودون أن
تحقق دفاعه الذي تمسك به أمامها من أن الأوراق موضوع الجريمة لا ينطبق
عليها القانون ، فإن حكمها يكون قاصرا ، إذ ليس من شأن اعتراف المتهم أن يلزمه
بضريبة التبعة إذا كان القانون يعفيه منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : قبل ١٠٨٧٤ إيصالا باستلام
مالا يقل قيمته منها عن جنيه دون سداد رسم الدفعة النوعي المستحق على كل منها
وقدرة خمسة مائات حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥١ وعشرة مائات من أول ديسمبر
حتى آخر سنة ١٩٥١ ، وطلبت عقابه بمواد القانونين رقمي ٤٤ لسنة ١٩٣٩
و ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومحكمة الضرائب الجزئية سممت الدعوى وقضت حضوريا
في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٤ عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم خمسة قروش عن كل
إيصال وزيادة مالم يسدد من الرسم وقدره ٥٦ جنيها و ١٥٥ مليا بما يعادل

ثلاثة أمثاله كتعويض فاستأنف ، وقيد استئنافه برقم ٣٢٥٥ سنة ١٩٥٤ ،
ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا في ١١ من سبتمبر
سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البيان
وشابه القصور ، ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه أمام محكمتي أول وثاني درجة
على أن الأوراق موضوع الاتهام هي من الأوراق الداخلية التي تحررها الشركة
لضبط حساب مخازنها وتنظيم أعمالها ، وترسل منها صوراً لعملائها لمجرد تذكيرهم
بما تسلموه ، وليس فيما تضمنته تلك الأوراق معنى التخالص الذي جعله القانون
مناطاً لفرض ضريبة الدمغة ، ذكر الدفاع ذلك للمحكمة ، غير أنها قضت بإدانة
الطاعن دون أن تحققه أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محامي الطاعن قال
في دفاعه أمام محكمة أول درجة بجلستي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ و ١١ من يناير
سنة ١٩٥٤ إن الأوراق موضوع التهمة لا تخضع لرسم الدمغة ، وبتاريخ ١٩ من
أغسطس سنة ١٩٥٢ قدم مذكرة مودعة ملف المفردات المضمومة تتضمن دفاعه
في هذه القضية والقضايا الأخرى المماثلة المقدمة لنفس الجلسة ضد الطاعن
أشار فيها لدفاعه السابق ، وطلب في نهايتها تحقيق هذا الدفاع ، كما طلب ضم
الأوراق موضوع الاتهام ، وأمام المحكمة الاستئنافية عاد يتمسك بما تضمنه دفاعه
السابق وقال " إن الإيصالات لا يستفيد بها المتهم ويمكن الاستغناء عنها " .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها
تحقيقاً لوجه الطعن ، أن الإيصالات موضوع التهمة لم تقدم في التحقيق الابتدائي ،
ولم أشار إليها مأمور الضرائب إجمالاً في محضره ، ووصفها بأنها إيصالات
بإستلام بضائع لا تقل قيمة كل منها عن ١٠٠ قرش . وأن المتهم (الطاعن)
عندما ووجه بالتهمة أجاب بأن " هذا حصل بطريق السهو " .

وحيث إن الشارع في المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة (وهي المقابلة للسادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الملغى) فرض تحصيل رسم دمغة على " العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقه بهذا القانون " ثم أورد في الجداول المذكورة بيانا مفصلا لهذه العقود والمحركات ... الخ ، كما بين ما يرد عليه الإعفاء منها ، ولما كان ما استخلصته محكمة أول درجة من قول الطاعن في محضر ضبط الواقعة — وهو في سبيل الدفاع عن نفسه — أن ما وقع حصل بطريق السهو ، وصحته اعترافا منه بالتهمة يجعلها ثابتة في حقه ، فدانتها مكتفية في حكمها بنقل ما جاء بالمحضر وصفا لهذه الأوراق ، وجارتها في ذلك المحكمة الاستئنافية مؤيدة بالحكم الابتدائي لأسبابه ، بغير التفات إلى ما رده الطاعن أمامها خاصة بمتازعته في استحقاق الرسم على تلك المحركات — لما كان ما استخلصه الحكم وأورده من ذلك غير مجزئ في الرد على دفاع الطاعن الذي تمسك به أمام المحكمتين ، فلم تستقصه أيتهما ، وهو دفاع هام لتعلقه بتحقيق الدعوى ، ومن شأنه لو صح أن يؤثر في كيان الجريمة ، وكان اعتراف الطاعن بأن عدم دفع رسم الدمغة حصل بطريق السهو — وهو الاعتراف الذي أسس عليه الحكم قضاءه بالإدانة — ليس من شأنه أن يلزمه بضريبة التمغة إذا كان القانون يعفيه منها ، ولا يترتب عليه إعفاء المحكمة من الاطلاع على الأوراق موضوع التهمة ، وبيان ما إذا كان قانون التمغة يسرى عليها أو لا يسرى — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويتعذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين نقضه وذلك دون حاجة لبحث ما جاء بباقي أوجه الطعن .

فهرس هجائى

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

العدد الثالث (السنة السادسة)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(١)
		إثبات :
		الاثبات بوجه عام :
		نقض . حرية محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة . هى أساس
		الأحكام الجنائية . المجادلة فى هذا التقدير أمام محكمة النقض .
٧٤٤	٢٤٢	لا تقبل
		الأخذ بأدلة فى حق متهم وعدم الأخذ بها فى حق متهم آخر .
٧٤٤	٢٤٢	جائز
٧٩٥	٢٤٦	تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى إليه . من حق محكمة الموضوع ...
		استناد المحكمة إلى بعض أقوال المتهم فى تأييد الدليل ولو كان
٨٢٨	٢٥٥	منكراً للتهمة . جائز
		استخلاص المحكمة واقعة الدعوى من مجموع عناصرها وأدلتها
٨٤٦	٢٥٩	دون التقييد بدليل معين . من حقها
		تزوير . التعويل على المضاهاة التى تجرى على أى ورقة تقتنع
٨٦٧	٢٦٢	المحكمة بصدورها من شخص معين ولو أنكر صدورها منه . جائز ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٠٣	٣٠٠	قرائن الأحوال . هي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية
١٠٥٢	٣٠٩	اختلاس أموال أميرية . قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة . عدم سريانها فيما بين المتعاقدين في حالة وجود غش أو تدليس . عدم سريانها من باب أولى على النيابة العامة
١١٣٦	٣٣١	خيانة أمانة . ودیعة اضطرارية . إثباتها بكافة الطرق جائز ... الظروف المانعة من الحصول على سند كتابي . تقديره .
١١٣٦	٣٣١	موضوعي
اعتراف : (سر . أيضا إجراءات) :		
٧٣٥	٢٣٩	تقديره . موضوعي
٧٤٤	٢٤٢	حرية محكمة الموضوع في تقديره
٨٩١	٢٦٦	تقديره . موضوعي
٩١٢	٢٧٢	تقديره . موضوعي ما دام يقوم على أسباب تبرره
٩٢٢	٢٧٥	قول الضابط إن المتهم اعترف له إثر استدائها لعرضها على الكلب البوليسي . لا يحمل معنى التهديد ما دام هذا الإجراء تم بأمر عضو النيابة وبقصد إظهار الحقيقة
٩٢٩	٢٧٧	الأخذ باعتراف المتهم في محضر البوليس رغم عدولها عنه في تحقيق النيابة . جائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٩٤	٣٢١	اعتماد المحكمة على اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة رغم حدوله عنه . جاز
		الشهود والبيئة :
٧٤٤	٢٤٢	شاهد . تجزئة أقواله . جائزة
		شاهد . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقواله في حق بعض المتهمين وإعراضها عما لا تطمئن إليه منها في حق البعض الآخر .
٧٤٤	٢٤٢	جائز
		اطراح المحكمة أقوال من لا تثق به ولا تطمئن إلى صحته روايته من الشهود . الأخذ بما يرتاح إليه ضميرها مما تستخلصه بأسباب سائغة ويكون له أصل ثابت بالأوراق . جائز
٨١٧	٢٥٢	الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . اطراح أقوال من لا تثق المحكمة بشهادته دون تبرير ذلك . جائز
٨٢٨	٢٥٥	شهادة . اعتراف . الأخذ باعتراف متهم على آخر . الأخذ ببعض الاعتراف دون البعض الآخر . جائز
٨٥١	٢٦٠	الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين واطراحها ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر .
٩١٩	٢٧٤	جائز
		شاهد . الأخذ بأقواله ولو كان قريبا للجنى عليه . موكل إلى اطمئنان المحكمة
١٠٥٦	٣١٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٠٤	٣٢٢	شاهد . الأخذ بأقواله في حق متهم دون آخر . الأخذ بشرط من أقواله دون شرط . جائز
١١٣٢	٣٣٠	أقوال متهم . التعويل عليها وحدها في إدانة متهم آخر ولو عدل من صدرت منه . جائز
		الخبرة :
١٠٢٣	٣٠٤	خبراء . تقدير تقاريرهم . موضوعي
		إجراءات :
٨٥١	٢٦٠	ما نصت عليه المادة ١٣٧٠ . ج من قواعد بشأن انعقاد محاكم الجنايات . هي قواعد تنظيمية . مخالفتها . لا بطلان ...
٨٥١	٢٦٠	توقيع المتهم على اعترافه الثابت في محضر التحقيق . غير لازم ما دام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب
٨٨٦	٢٦٥	الأصل فيها الصحة
٨٨٦	٢٦٥	تدب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق . جائز في حالة الضرورة . تقدير قيام هذه الحالة . موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
٨٨٦	٢٦٥	تحرير المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب عليه البطلان ...
٩٢٢	٢٧٥	الأصل فيها الصحة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٢٢	٢٧٥	لجنة الشئون الوقفية المنوه عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . هي التي تقدر صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها ...
٩٢٢	٢٧٥	محاكم الجنايات . الأصل أن تتعقد كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك ...
٩٢٢	٢٧٥	ما نصت عليه المادة ٣٧٠ . ج بخصوص تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات . المقصود به ...
٩٧٦	٢٩١	استجواب المتهم . حصوله بحضور محاميه وعدم اعراضه عليه . يسقط حقه في الدفع ببطالان الإجراءات المبني على هذا السبب ...
٩٧٦	٢٩١	شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . الاعتماد على أقواله في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة . متى يصبح ذلك ؟ ...
١٠٦٠	٣١١	عدم اطلاع المحكمة على السند المطعون فيه بالتزوير . يجب إجراءات المحاكمة ...
١٠٨٧	٣١٩	رد القضية . أسباب عدم الصلاحية المتصوص عليها في المادتين ٣١٣ مرافعات و ١٢٤٧ . ج . هي مما يتعلق بالنظام العام ...
١١٠٧	٢٢٣	شفوية المرافعة . إثبات . تعويل المحكمة على أقوال شهود في أي دور من أدوار التحقيق إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . لا أثريب عليها في ذلك متى كان في إمكان المتهم مناقشة أقوالهم أو أن يطلب من المحكمة سماعهم ...

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

أجنبي :

الإجاءة . واجب الإخطار عنه . لا يسقطه على المكلف به
كون الأجنبي نفسه معفى من تقديم نفسه للبوليس
٢٥٦ ٨٣٠

الإيواء والإسكان المنوه بهما في المادة ٧ من المرسوم
بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ يدخل في مداولها إقامة الزوجة مع
زوجها في مسكن واحد
٢٥٦ ٨٣

اختصاص :

قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف .
اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع إليها عن وقائع حدثت
قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون
المذكور لا يستدب أثره على المتأخر . خطأ في تأويل القانون .
٢٣٧ ٧٢٩

قضاء محكمة الجناح بعدم اختصاصها بالجناية الواقعة . تحقيق
الدعوى بمعرفة قاضى التحقيق وإحالتها إلى محكمة الجناح للفصل
فيها على أساس عقوبة الجناحة . عدم الطعن في قرار قاضى
التحقيق من النيابة . قضاء محكمة الجناح في موضوع الدعوى
بمبس المتهم . استئناف النيابة هذا الحكم وطلبها إلغاء وإحالة
الدعوى إلى محكمة الجنايات . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء
الحكم وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . حكم صحيح .
٢٥٨ ٨٤١

تحقيق . إجراؤه بمعرفة وكيل النيابة الذى وقع الحادث بدائرة
اختصاصه . مكان التحقيق . اختياره متروك للتحقيق
٣٠٠ ١٠٠٣

رقم الصفحة	رقم الفصل	
١٦٤٤	٣٣٣	محكمة الجنایات . متى يتعين عليها إحالة الجنحة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها ؟
٧٩٣	٢٤٥	اختلاس أموال أميرية : (رأى أيضا . الاثبات بوجه عام . عقوبة) . كاتب سجن . استلامه ضمان إفراج . إدخاله هذا المبلغ في ذمته بنية الغش . يكون الجنایة المنصوص عنها في المادة ١١٨ ع . لا جنحة تبديد
٨٩٧	٢٦٨	استلام متدرب حمايات مصالحة الفلاح في لجنة فحص عطاءات إنشاء مراكز اجتماعية ، بوصفه هذا ، مبلغ تأمين إنشاء أحد المراكز المذكورة ، من مقال . اختلاس المندوب هذا المبلغ . تنطبق عليه المادة ١١٢ ع . فله ذلك
٨٩٧	٢٦٨	الجنایة المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع . القصد الجنائي . فيها . متى يتحقق ؟
١٠٥٢	٣٠٩	الجنایة المعاقب عليها بالمادة ١١٢ ع . متى يتحقق ؟ ... المبلغ الذي يسلم إلى الصراف لتوريده في الأموال الأميرية . يعتبر بمجرد التسليم من الأموال المذكورة
١٠٩٤	٣٢١	اختلاس مهمات حكومية . متى تتم الجريمة ؟
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		دفاع شرعى :
		عدم الدفع بقيام حاله أمام محكمة الموضوع . واقعة الاطوى كما بينها الحكم لا تفيد ولا ترشح لقيام تلك الحالة . التمسك بقيامها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
١١٥٤	٣٢٢	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٣٣	١١٤٤	يكتفى لقيام حالته وقوع فعل يخشى منه المدافع لأسباب معقولة أن يقع الاعتداء . تقدير ذلك . العبرة فيه هي بما يراه المدافع في الظروف التي كان فيها
		استئناف (ر . أيضا معارضة) :
٢٤٤	٧٨٩	الامر الصادر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى . ميعاد استئنافه . عدم مزيانه بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الامر المذكور في مواجهتهم إلا من تاريخ إعلانه لهم إعلانا رسميا
٢٦٤	٨٨٣	حكم . تسييه . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها الذي أجازت المادة ٤٠٢ إجراءات الاستئناف من أجله . ماهيته . استئناف حكم قضى بتغريم متهم بحسين قرشا . الدفع لدى المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم لعدم ختمه في الميعاد . تأييد الحكم المستأنف دون الإشارة إلى الدفع المذكور . خطأ في تطبيق القانون وقصور
٢٧٨	٩٣٣	استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيابي أيضا
٢٨٠	٩٣٧	التقرير به بعد الميعاد . الاعتذار بالمرض . عدم جواز الاحتجاج على المتهم بالكان التقرير بالاستئناف بوكيل
٢٩٤	٩٨٤	مشبه فيهم . الحكم الصادر بالانذار طبقا للمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عدم جواز استئنافه . الشرط في ذلك

رقم المادة	رقم المادة	
٩٩٨	٢٩٨	نقض . قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بإلغاء البراءة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . أثر ذلك
١٠٠١	٢٩٩	نقض . عدم النص في الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة بإلغاء البراءة المقضى بها ابتدائيا ولا في الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي على أن كلا منهما صدر بإجماع آراء المحكمة . أثر ذلك
١٠٣١	٣٠٣	الحكم الصادر بتفريم متهم خمسة جنهات . استئنائه من المتهم للخطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن المادة ١٤٠٢ . ج أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوما عليه بغير القرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات . خطأ
		إصابة خطأ (م . حكم " تسييه " . قتل خطأ) .
		إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء :
٧٤٤	٢٤٢	متى تتوافر عناصر الجريمة ؟
٧٤٤	٢٤٢	يكفي لتوافرها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب . عدول الجاني عن هذه الأقوال بعد ذلك . لا يؤثر على قيام الجريمة

رقم
القاعدة

رقم
الصحة

إعلان :

إعلان المحكوم عليه غاييا بجلسة المعارضة بحمل إقامته
في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدم . هو مجرد
قرينة على وصول ورقة الاعلان إلى المعلن إليه . دحض هذه
القرينة . جازر

١١٥٧ ٣٣٦

انقضاء الدعوى الجنائية : (ر . ضرائب) .

(ب)

بلاغ كاذب :

ما الذي يلزم لقيام الجريمة ؟ ٢٥٠ ٨٠٩

لا يشترط لتوفر الجريمة أن يكون التبليغ بالكتابة ٢٨٦ ٩٥٥

ما الذي يشترط لتحقيق الجريمة ؟ ٣١٧ ١٠٨٢

(ت)

تبيد (ر . دفاع) .

تحرير المضبوطات (ر . إجراءات) .

تحقيق (ر . أيضا اختصاص) :

إجراؤه بمعرفة عضو النيابة في غير دائرة اختصاصه . البطلان
الذي يترتب على ذلك . هو بطلان نسبي . عدم تمسك مجرمي
المتهم الذي حضر التحقيق بالبطلان . يسقط الحق في الدفع به .

٩٤٥ ٢٨٢

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تحقيق (تابع) :
		تفتيش :
٨٠٧	٢٤٩	تفتيش الأنثى لا يجوز بمعرفة غير الأنثى واو كان طبيبا ...
		التحقيق المفتوح الذى تتطلبه المادة ٩١ من قانون
٨٨٦	٢٦٥	الاجراءات الجنائية ...
		مجال تطبيق كل من المادتين ٥١ و ٩٢ من قانون
٨٨٦	٢٦٥	الاجراءات الجنائية ...
		تفتيش . قبض . الدفع ببطاقتها . إثارة لأول مرة أمام
٩١٩	٢٧٤	محكمة النقض . غير جائز ...
		التحقيق المفتوح الذى يسبقه . لا يشترط فيه أن يسفر
١٠٤٣	٢٠٦	عن أدلة جديدة غير مانعته تحريات رجال الضبط القضائية
		إجرائه بمعرفة أى واحد من مأمورى الضبط القضائي لا يقدح في
١٠٤٣	٢٠٦	صحة ما دام الإذن به لم يعين مأمورا بعينه . تعيين مأمور بعينه . غير لازم
		حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم في الأحوال
١٠٧١	٢١٥	التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا ...
		قبض : (س . أيضا . تلبس) .
		وجود دلائل كافية على اتهام شخص بحيازة مخدر . لمأمور
		الضبط القضائي أن يقبض عليه ويقتشه بدون إذن . تقدير كفاية
		الدلائل متروك لمأمور الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة
١٢٣	٢٢٩	الموضوع ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٠٧	٢٤٩	صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض ...
٩٥٢	٢٨٥	تلبس . صورة واقعة
		وجود دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية . يجوز للمأمور بالضبط القضائي أن يقبض عليه سواء كانت الجناية
١٠٧١	٣١٥	متلبسا بها أوفي غير حالة التلبس
		تلبس :
٩٥٢	٢٨٥	صورة واقعة
٩٥٢	٢٨٥	هو وصف ينصب على الجريمة لا مرتكبها
		تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت متلبسا بها
١٠٠٣	٣٠٠	من عدة . موضوعي
		لا يتنى قيام حالته انتقال رجل البوليس إلى محل الحادثة
١٠٠٣	٣٠٠	بعد وقوعها بزمان
		مواد مخدرة . التلبس بأحرازها . يكفي لقيامه وجود عظام خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . اشتراط أن يكون من شاهد
١٠٤٠	٣٠٥	هذه المظاهر قد تبين ماهية المسألة التي شاهدها . غير لازم ...
		يكفي لقيام حالته أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ
١١٦٢	٣٣٨	بذاتها عن وقوع جريمة معينة
		تزوير (ر. أيضا إثبات) :
		توقيع شخص على محرر بإمضاء ليست له . يعتبر تزويرا ولو
٨٠٩	٢٥٠	لم يقلد المزور إمضاء المزور عليه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استعمال أوراق مزورة :
٨٦٧	٢٦٢	جريمة استعمال ورقة مزورة . طبيعتها
		تسعير :
٨٦٤	٢٦١	قانون . جدول التسعيرة الذى يرفع من سعر سلعة معينة . لا يعتبر قانونا أصلياً للتهم
٩٩٤	٢٩٧	إعلان جدول الأسعار بالطريقة التى تراها لجنة التسعيرة . يكفى لافتراض العلم به فى حدود الاقليم
		تعويض (س. حكم "تسييه" . عمل . تقض "أسباب غير مقبولة") .
		تقادم :
٧٤٤	٢٤٢	الإجراء القاطع لمدة التقادم . ماهيته
١٠٢٥	٣٠١	مدته . تقديرها . خاضع لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة
		تقليد أوراق مالية :
٩٠٥	٢٧٠	يكفى لقيام الجريمة أن يكون التقليد على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة
		تموين :
٨٠٠	٢٤٧	التزام تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية وأصحاب المصانع والمحال العامة بإمساك دفتر خاص يثبتون فيه مقادير المواد التموينية الواردة والمنصرفة . على من يقع ؟ الإعفاء من هذا الالتزام . على من يسرى ؟

رقم
القائمة
الصفحة

تنظيم :

مسئولية جنائية . القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الذي عدل
المادتين ١٠ و ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس
سنة ١٨٨٩ . لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة
للسقوط عن أصحابها . تخويله الحكومة لفت نظر أصحاب المباني
إلى ما بها من خلل والقيام عنهم بالإصلاحات المطلوبة إذا
تقاعصوا في إجرائها . تقدير ذلك متروك لها . خطؤها في تقدير
وجوب التدخل . لا يرتب مسؤولية جنائية

٨٧١ ٢٦٢

تهديد :

القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب .
متى يتوافر ؟

٨٩٤ ٢٦٧

لا يشترط لقيام الجريمة أن تبعث رسالة التهديد إلى المراد
تهديده مباشرة ، بل يكفي إرسالها إلى شخص له بالمهدد صلة
يتوقع معها أن يبلغه الرسالة

٨٩٤ ٢٦٧

شروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . شرط
تحقق الجريمة

٩١٥ ٢٧٣

(ج)

جريمة :

الباعث على ارتكابها . ليس ركناً من أركانها
تنويعها إلى جنابة أو جنحة : المقياس الذي يرجع إليه
في ذلك

١٠٠٣ ٣٠٠

١٠٢٩ ٣٠١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جريمة مقبنة :
٩٨٠	٢٩٥	هي ظرف مشدد للجريمة التي اقترنت بها . النص عليها في منطوق الحكم متى يلزم؟
		(ح)
		حجية الشيء المحكوم فيه :
٧٤٤	٢٤٢	هي تلحق منطوق الحكم وما يكله ويرتبط به ارتباطا وثيقا من الأسباب
		حكم :
٨٠٤	٢٤٨	المبرة في وصفه بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكر المحكمة عنه
١٠٨٧	٢١٩	وصفه بأنه غيابي أو حضوري . العبرة فيه بحقيقة الواقع في الدعوى
		البيانات الواجب ذكرها فيه :
٧٩٥	٢٤٦	مادة العقاب . عدم ذكرها في الحكم الاستثنائي . لا يعيبه ما دامت مهنة في الحكم الاستثنائي
		تسليمه : (سر . أيضا استلظف . تهديد . دفاع) .
٧٤٤	٢٤٢	دفاع موضوعي . يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة النشوب التي أوردتها الحكم بالإدانة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٤٤	٢٤٢	القضاء بالبراءة لا يلزم فيه تعقب الاتهام في كل دليل يقدمه أو أمانة يستدل بها
٨١٧	٢٥٢	حكم بالبراءة . تسييه . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم
٨٢٤	٢٥٣	اختلاس أشياء محجوزة . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ التحدث عنه استقلالاً في الحكم . لا يلزم إذا كان ما دون فيه قاطعاً في ثبوته
٨٧١	٢٦٣	تعويض . إلزام المتهم بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية . ذكر الحكم أسباباً أخرى لمسئولية المتهم مدنياً على أساس الخطأ المفترض . لا يؤثر في سلامة الحكم
٨٩١	٢٦٦	حكم بالبراءة . يكفي لسلامته أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالادانة وارتياها في أقوال الشهود
٨٩٤	٢٦٧	تهديد . إشارة الحكم إلى العبارات التي حدد المتهم بها الجني عليها واقتباسه فحواها مما اعترف المتهم بكتابته من خطاب التهديد . يكفي في بيان التهديد ما دام هذا الخطاب مودعاً بملف الدعوى
٩٢٧	٢٧٦	مواد مخدرة . اعتراف المتهم بضبط النيات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر . إدانته دون إيراد الأدلة على علمه بأن النبات الذي كان يحوزه مخدر . قصور
٩٤٠	٢٨١	قتل خطأ . إصابة خطأ . إدانة المتهم في هاتين الجريمةين دون بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف أقيمت الحكم إلى أنها هي التي سببت وفاة أحد الجني عليهما . قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٤٩	٢٨٤	تسببه بوجه عام . إيراد المحكمة في ختام حكمها ما لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت لها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم . يعيب الحكم بما يوجب نقضه ...
٩٦٢	٢٨٧	سبق إصرار . مثال لاستظهاره
٩٦٢	٢٨٧	ترصد . مثال لاستظهاره
٩٨٦	٢٩٥	التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته
١٠٧٥	٣١٦	تعويض . تقديره . موضوعي . بيان عناصر الضرر في الحكم بالتعويض . غير لازم
١١٢٧	٣٢٨	قتل عمد . نية القتل . مثال للقصور في استظهارها
١١٣٦	٣٣١	تبيد . القصد الجنائي . تحدث الحكم عنه بعبارة مستقلة . غير لازم
١١٤٠	٣٣٢	دفاع جوهري . تمسك المتهم بوجود تناقض بين دليل قولي ودليل قلمي . عدم الرد عليه ودا خاصا يرفع التناقض المدعى به . قصور وإخلال بحق الدفاع
١١٥٤	٣٣٥	حكم استثنائي . إirاده أسبابا جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي . أخذه بعد ذلك بأسباب الحكم المستأنف . ذلك معناه الأخذ بما لا يتناقض مع أسبابه
١١٦٥	٣٣٩	ضرائب . دفاع . متهم بعدم سداد رسم الدفعة على أوراق معينة . اعترافه بأن ذلك حصل منه مهوا . تمسكه بأن الأوراق موضوع التهمة لا ينطبق عليها القانون . إدانته استنادا إلى اعترافه . عدم بحث دفاعه الهام . قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ)
		خيانة الأمانة : (سر . أيضا اختلاس أموال أميرية) .
		اختلاس أشياء محجوزة :
١٠٦٦	٣١٣	العلم بقيام الحجز . يتحقق بأية طريقة
		(د)
		دعارة :
		المعاونة في إدارة منزل للدعارة المعاقب عليها بموجب المادة
٩٧٩	٢٩٢	٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . المقصود بهما
		جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة .
٩٩١	٢٩٦	هما من جرائم العادة
		دعوى مدنية : (سر : أيضا قانون) .
		تأسيسها على ضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة . عدم اختصاص
٧٤٤	٢٤٢	المحكمة الجنائية بنظرها . مثال
٨٧١	٢٩٣	متى تختص المحكمة الجنائية بنظرها ؟
٩٢٢	٢٧٥	لا حاجة لتوجيهها إلى من يمثل المتهم إلا إذا كان فاقد الأهلية ...
١٠٩٢	٣١٢	متى يجوز إحالتها إلى المحكمة المدنية ؟
		رفع المضرور من الجريمة دعواه أمام المحكمة المدنية . متى
١٠٩١	٣٢٠	يملك به ذلك الالتجاء إلى الطريق الجنائي ؟

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

دعوى جنائية : (ر . ر . ضرائب) .

دفاع : (ر . ر . أيضا حكم " تشييع " . ضعف التهمة) .

دفاع هام . تبديد . تقديم المتهم إلى المحكمة إقرارا منسوبا
للجنى عليه يفيد علم الثانى بأن السجائر التى سلمها للأول لينفها
سرفت منه . إدانة المتهم دون تحقيق هذا الدفاع أو الإشارة
إليه فى الحكم . موجب لنقضه

٧٣٣ ٢٣٨

حضور محام مع المتهم فى الجناية . واجب قانونا . امتناع
المحامى الحاضر عن الدفاع وطلبه التأجيل حتى يحضر المحامى الأصيل
ويطالع على ما يجد من تحقيق ومعاينة . عدم إجابة هذا الطلب
والفصل فى الدعوى بدون تدب محام آخر للدفاع عن المتهم .

٧٣٨ ٢٤٠

إخلال بحق الدفاع

محام . عضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات

٨٥١ ٢٦٠

يكنى

محام . تقدير استعداد . موكل إلى إليه

٨٥١ ٢٦٠

إعلال المتهم فى الميعاد القانونى . طلبه التأجيل للاطلاع .

٩٠٣ ٢٦٩

عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع

الظفر الذى يتدرع به المتهم فى تخلفه عن الحضور بجلسة

٩٠٩ ٢٧١

المحاكمة . تقدير قيمته . من اختصاص قاضى الموضوع

الطلب الذى تازم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه .

٩٣٥ ٢٧٩

ماهية

رقم المرافعة	رقم الصفحة	
		عدم حضور المحامي الموكل عن المتهم . حضور محام آخر عنه وطلبه تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصلي . عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب . تدب محام آخر . عدم اعتراض المتهم على ذلك أو تمسكه بطلب تأجيل حضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع
٢٨٩	٩٧١	استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره
٣١٧	١٠٨٢	حكم . تسييه . عدم تعرض الحكم للسندات التي قدمها المتهم لإبداء دفاعه الجوهري وبيان رأى المحكمة فيها . قصور وإخلال بحق الدفاع
٣٢٢	١١٠٤	تولى محام واحد الدفاع عن متهمين بجناية . جائز إذا كان ثبوت العمل المكون للجريمة في حق أحدهما لا يؤدي إلى تبرئة الآخر
٣٢٥	١١١٧	تمسك المتهم بأن بيده اليمنى عجزاً لا يمكنه من تقطيع المادة المختبرة بها . عدم اعتراضه على ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة من ملاحظتها سلامة يده اليسرى . اعتراف المتهم بأنه يستعمل هذه اليدين . عدم طلبه أن يعرض على الطبيب الشرعي للكشف عليه . فعليه على المحكمة عدم ردها على دفاعه أو عرضه على الطبيب الشرعي . لا محل له

(ر)

رد القضية (م . إجراءات) .

رقم
المرجع

(س)

سبق الاصرار :

١٠٥٣ ٣٠٠ ... مناطق قيامه

ملاح :

اتهاء نفوذ الترخيص بمجازته وعدم تجديده في الميعاد .

٧٤٢ ٢٤١ ... احرازه . تحقق الحرية به

الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون

رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سرعان

١٠٢٨ ٣٠٢ }
١١٥١ ٣٣٤ } ... حكمه على الماضي

(ض)

ضرائب :

أفراد القوات البريطانية في معنى معاهدة ١٩٣٦ المعقودة بين

مصر وبريطانيا والأفراد الملحقون بهم ، الذين يستفيدون

من الإعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ .

٨٣٤ ٢٥٧ ... المقصود بهم

جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموعة القوائد المستحقة

لشخص قبل مدينه . طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى

٨٣٤ ٢٥٧ ... العمومية فيها ؟

ضرب :

١٠٥٦ ٣١٠ ... ركن القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

رقم
القاعدة رقم
الصفة

(ظ)

ظروف مشددة : (ر . جريمة مقترنة) .

(ع)

عقوبة :

اختلاس أموال أميرية . الغرامات النسبية التي نصت عليها
المادة ١١٢ ع . طبيعتها . عدم تعددها بتعدد المتهمين ...
١٠٩٤ ٣٢١

عمل :

تعويض . حق العامل في الحصول على تعويض عن إصابات
العمل طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ .
مناطه ...
١١١١ ٣٢٤

حوادث العمل المتوة عنها في المادة الرابعة من القانون
رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ . المقصود بها ...
١١١١ ٣٢٤

(غ)

غش :

كأكلو . وجود زناخة وارتفاع في المخوضة به . اعتباره
فاسدا . علم المتهم بذلك . توافر الجريمة ولو لم يترتب على الفساد
ضرر بالصحة ...
١١٢٩ ٣٢٩

(ف)

فاعل :

اتفاق متهم مع آخرين على قتل شخص . إطلاق المتهم أميرية
نارية على المجنى عليه لم تصبه . وفاة المجنى عليه نتيجة أميرية أطلقها
عليه رفقاء المتهم . اعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل ...
٨٤٦ ٣٥٩

رقم
الكتاب

رقم
الصفحة

(ق)

قانون : (سر . أيضا اختصاص . تسعير) .

دعوى مدنية . رفعها أمام المحكمة الجنائية . يستتبع تطبيق
قانون الاجراءات الجنائية عليها ٣٠٤ ١٠٣٣

قبض : (سر . تحقيق . تفتيش . و "قبض" . حكم . "تسبيه") .

قتل عمد : (سر . أيضا فاعل) :

اتفاق المتهم مع آخرين على قتل المجرى عليهم وسرقة ما معهم
وإصرارهم السابق على القتل وشدة أذى أحدهم بوجود الباقيين معه
في مكان الحادث وقت مقارنة الجرائم وإعداد الحفرة لدفن
الضحايا وإهالة التراب عليهم بعد سرقة نفوذهم . اعتبار المتهم

فاعلا أصليا . صحيح ٢٦٠ ٨٥١

نية القتل . تقدير قيامها لدى الجاني . موضوعي . استعمال
آلة قاتلة بطبيعتها في إحداث الجرح بالمجرى عليه قصدا وإصابته
في مقتل من مسافة قريبة . لا يقتضى حتما توافر نية القتل لدى

الجاني ٢٨٨ ٩٦٥

قتل خطأ :

قتل خطأ وإصابة خطأ . عدم قيام رابطة السببية بين وقوع
القتل أو الجرح وبين الخطأ المنسوب إلى المتهم . لا جريمة .

مثال ٢٦٣ ٨٧١

نذف :

القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ ٣٠٤ ١٠٣٣

الصفحة	المادة	المادة
١٠٦٨	٣١٤	علائية . بيان طرق العلائية الواردة بالمادة ١٧١ ع . ليس بيان حصر
		قطن :
١١٦٠	٣٣٧	التصرف في بذوته بدون تحرير الاستمارات الخاصة . شرط المقاب عليه قوة الأمر المقضى (سر . حجية الشيء المحكوم فيه) .
		(م)
		محال عمومية :
٧٨٦	٢٤٣	حق زجال البوليس في دخولها لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ...
		مستولية جنائية : (سر . أيضا تنظيم) :
٨٣٤	٢٥٧	الجهل بقانون الضرائب . لا يصلح عذرا في نفيها مخلات عمومية . النص في قانونها على مسئولية المستغل والمدير ومباشر الأعمال معا عن مخالفة أحكامه . لم يقصد به المشرع مخالفة قواعد انعدام المسئولية بسبب القوة القاهرة
١٠٨٤	٣١٨	الخطأ المشترك . لا يخل المتهم من المسئولية
١١٢٣	٣٣٧	مستولية مدنية :
		تقص . أسباب موضوعية . رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة كشرط لتحقيق مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . استظهارها موضوعي
٧٤٤	٢٤٢	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		اشتراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث . يوجب توزيع
٧٩٥	٢٤٦	المسئولية على قدر الخطأ
٧٩٥	٢٤٦	الاحتجاج بخطأ المضرور في إقراض حصة وارثه في التعويض
١٠٧٥	٢١٦	مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها . متى يتحقق ؟ ...
		مشتبه فيهم : (ر . استئناف) .
		معارضة :
		عدم حضور المتهم المحكوم عليه غيابيا بالحبس جلسة المعارضة .
		تأجيل القضية لمرض المعارض كطلب المحامي الحاضر عنه .
٧٢٧	٢٣٦	وجوب إعلان المعارض بالجلسة الجديدة
		عدم قبولها في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر
٨٠٤	٢٤٨	القانون حضوريا متى كان استئنافه جائزا
		تخلف المعارض عن جلسة المعارضة لعذر قهري . الحكم
		باعتبارها كأن لم تكن . حكم باطل . استئناف هذا الحكم .
		وجوب القضاء بالنائه وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة
٩٧٤	٢٩٠	للفصل في المعارضة
		مواد مخدرة : (ر . أيضا حكم " تسييه " وتليس) :
٨١٤	٢٥١	ركن الأحراز . ماهيته
		تحرير المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥
٨٨٦	٢٦٥	وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب عليه البطلان
٩٢٩	٢٧٧	إحرازها . معاقب عليه بصرف النظر عن الحادث

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		مجرد إحرازها . يكفي لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور .
١١١٧	٣٢٥	عمل تطبيقها
		(ن)
		نقض :
		أحكام لا يجوز الطعن فيها :
		حكم صادر في مخالفة بعد تعديل المادة ١٤٢٠ . ج بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز
٩٨٢	٢٩٣	أسباب جديدة :
		تسوية . أساس المطالبة به . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
٧٤٤	٢٤٢	إثارة صدور الاعتراف عن الاكراه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
٩٢٩	٢٧٧	عدم أهلية المدعية بالحق المدني . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
١٠٣٣	٣٠٤	تفتيش . الدفع ببطلان الإذن به لصدوره غير مسبق بتحقيق مفتوح وبأن أصل محضر التحريات المؤشر عليه به لم يرفق حتى كان يتسنى للتهمة الطعن فيه بالتروير . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تصح
١٠٤٦	٣٠٧	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		الإجراءات أمام محكمة أول درجة . الطعن فيها لأول مرة
١٠٤٩	٣٠٨	أمام محكمة النقض . غير جائز
		عدم مسئولية المتهم عما وقع منه من اعتداء طبقاً للمادة ٦٣ ع .
١٠٥٦	٣١٠	الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
		أسباب غير مقبولة أو موضوعية : (ر . أيضا إثبات
		« الإثبات بوجه عام » . دفاع . مسئولية مدنية) :
		تقدير صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها لجنة الشؤون الوقتية
		المؤلفة طبقاً للمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢
٨٥١	٢٦٠	في شأن استقلال القضاء . متروك للجنة المذكورة
٨٥١	٢٦٠	اعتراف . تقدير صحته . موضوعي
		قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله .
٩٧١	٢٨٩	من سلطة محكمة الموضوع
		المصلحة من الطعن :
		رافة . عقوبة مبررة . انتفاء المصلحة من الطعن . مثال
٨٥١	٢٦٠	في جريمة قتل عمد يستوجب عقاب فاعله بالإعدام
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في حالة
٩٥٥	٢٨٦	التعدد المعنوي للجرائم
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قضية
٩٦٢	٢٨٧	قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
١٠٠٣	٣٠٠	رأفة . عقوبة مبررة . لا جدوى من الطعن . مثال في قضية قتل عمد مع سبق الإصرار
١١٢١	٣٢٦	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قضية مواد مخدرة
١١٢٩	٣٢٩	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة غش
		سقوط الطعن :
٨٢٦	٢٥٤	الطعن المرفوع من متهم محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . سقوطه إذا لم يتقدم المتهم للتنفيذ قبل يوم الجلسة
		سلطة محكمة النقض :
٩٣٧	٢٨٠	الشهادة المرضية التي يقدمها المستأنف لتبرير استئنافه بعد الميعاد . تقديرها موضوعي . الأسباب التي تستند إليها محكمة الموضوع في عدم تعويلها على هذه الشهادة . تخضع لرقابة محكمة النقض
		ميعاد الطعن :
٩٤٣	٢٨٢	فايته
		(و)
		ودعية اضطرابية : (مر . إثبات " الإثبات بوجه عام ") .

رقم الصفحة	رقم القطعة	وصف التهمة :
٢٥٠	٣٠١	تكييف الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها . الرأي الأخير فيه للمحكمة دفاع . تغيير المحكمة وصف الفعل المسند إلى المتهم من جنائية إحداث عاهة إلى جنحة ضرب بسيط . اعتمادها في ذلك على نفس الواقعة الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت فيها المرافعة . لفت نظر الدفاع إلى ذلك . غير لازم ...
١٤٤	٣٣٣	

تصويبات

صفحة	سطر	خطا	صواب
٩٥٥	٧	احنوى	المحتوى
١٠٠١	٧	أن كل	أن كلا

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم الأحد
٢ من جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ الموافق (١٥ من يناير سنة ١٩٥٦) مكرر

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية
حسن سعيد الموجي

ك

(مطبعة دار القضاء العالي ١٦/٥/٥٥٠٠)

مَجْلَدُ الْمَقْضَى

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْلَدُ عَمْرٍو

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة السادسة

العدد الرابع : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٥

الطبعة الأولى : ١٩٥٥

١٩٥٥

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ حسن داود المستشار ، وحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٤٠)

القضية رقم ٥٢١ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إثبات . شاهد . لا يجوز للحكمة أن تبدي رأيا في شهادته قبل أن تسمعه .
- (ب) دفاع . إجراءات . مخفية المرافعة . إدانة المتهم ابتدائيا استنادا إلى أقوال شاهدين
لم تسمعهما محكمة أول درجة . رفض المحكمة الاستئنافية طلب المتهم سماع الشاهدين
بقوله إنها لا ترى لزوما لذلك ولا تستند إلى أقوالهما . عدم إدلاء المتهم باقراف أمام
المحكمة . إخلال بحق الدفاع .

١ - إن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدي
ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تبجى هذه الشهادة التي تسمعها المحكمة
وتباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من
قبل سماعه .

٢ - إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال
المجنبي عليه وشاهد آخر في التحقيقات دون أن تسمع أحدا منهما بالجلسة ، ورغم
تأجيلها الدعوى لحضورهما ، ولما استأنف الطاعن طلب بلسان محاميه أمام
المحكمة الاستئنافية سماع شهادة الشاهدين فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وردت بما قالته
من أنها لا ترى لزوما لسماع أقوالهما ولا تستند إلى هذه الأقوال اكتفاء بما قرره
الطاعن من أنه أعطى الشيكين (اللذين لا يقابلهما رصيد قائم) ومن الاطلاع
عليهما وعلى إجابة البنك وكانت يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة

الاستثنائية أن المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل باعترافه حتى كان يجوز للمحكمة الاكتفاء بهذا الاعتراف والحكم عليه بغير سماع الشهود ، فإن رفض المحكمة الاستثنائية طلب الطاعن سماع شهادة الشاهدين للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحقه في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية شيكين ليعقوب مسيحه يعقوب لا يقابلهما وصيد قائم . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم ومحكمة مصر الابتدائية بعسد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل بلا مصاريف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن عل الحكم المظعون فيه أنه جاء مشوبا بالاخلال بحقه في الدفاع ذلك بأن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا رغم تقريرها استدعاء المجنى عليه وحضوره فعلا مع شاهد آخر وقضت على الطاعن بالإفانة دون سماع أحد منهما ، وقد طلب الدفاع أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الالبات حتى تستبين المحكمة أن الطاعن لم يكن سيء النية عندما أصدر الشيكين فلم تجب الدفاع إلى طلبه وردت على طلب الدفاع ردا قاصرا .

... وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال المجنى عليه وشاهد آخر في التحقيقات دون أن يسمع أحدا منهما في الجلسة ، ورغم تأجيلها الدعوى لحضورهما ، ولما استأنف الطاعن طلب بلسان محاميه أمام المحكمة الاستثنائية سماع شهادة الشاهدين فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وردت بما قالته من أنها لا ترى لزوما لسماع

اقوالها ولا تستند إلى هذه الأقوال اكتفاء بما قرره الطاعن من أنه أعطى
الشيكين ومن الاطلاع عليهما وعلى إجابة البنك ، وكان يبين من الاطلاع على
محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل باعترافه حتى
كان يجوز للمحكمة الاكتفاء بهذا الاعتراف والحكم عليه بغير سماع الشهود ،
ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا وكانت المادة ٤١٣
من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن تسمع المحكمة الاستئنافية الشهود
الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل قصص في إجراءات
التحقيق ، لما كان ذلك . وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة
الشاهدين فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال
بحقه في الدفاع ، إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعند ذلك يحق
للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي
تسمعها المحكمة ، وتباح للدفاع مناقشتها بما يقتضيها بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت
في عقيدتها من قبل سماعه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة إلى بحث ما جاء بالوجه الآخر من وجهي
الطعن .

(٣٤١)

القضية رقم ٥٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

دعوى مادية . خيار المدعى بالحق المدني في رفعها أمام القضاء المدني أو الجنائي . شرط سقوطه .

إذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عيناً ففقدت لها بذلك وأشار الحكم إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا استحال عليها التنفيذ عيناً ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين بأنهما خافا الأمانة وامتنعا عن رد الوديعة المبيعة الوصف والقيمة بقائمة الجهاز المؤرخة ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩ . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وقد ادعت عطيات محمد إبراهيم بحق مدني قدره عشرة جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة بندر أسبوط دفع الحاضر عن المتهمين بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة . والمحكمة المذكورة بعد أن آتمت سماعها قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام - أولاً - برفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة ، وثانياً - بحبس كل من المتهمين أربعة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لكل منهما وأعفتها من المصاريف الجنائية وألزمت المحكمة المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعاً للمدعية مدنياً مبلغ عشرة جنيهاً على سبيل التعويض المدني و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة والمصاريف المدنية

المناسبة . فاستأنف المتهمان ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والاكتفاء بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك وألزمت المتهمين بالمصروفات المدنية الاستثنائية وأعفتهم من المصروفات الجنائية . فطعن الأستاذ الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بسقوط الطعن بالنسبة للطاعن الأول لأن هذا الطاعن لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة كما تقضى بذلك المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ٤٣٤ المشار إليها تنص على أنه "يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة" ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعن الأول بعقوبة الحبس ولم يتقدم لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن بالنسبة له .

وحيث إن مبنى طعن الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين الأفعال التى ارتكبها الطاعن الثانى لبيان ما إذا كانت هذه الأفعال تكون جريمة خيانة الأمانة التى دانه بها . كما دفع الطاعن بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة استنادا إلى أن جريمة خيانة الأمانة تتم بمجرد تغيير الجانى عن سوء قصد حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة وأن بدء محمود حق المدعية إن صح أن لها حقا كان فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ إقرار المدعية بالحق المدعى باستلام جهازها وهو الإقرار الذى ادعت أنه صدر منها بالإكراه ولما كانت قضية اللجنة المباشرة قد رفعت فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ فيكون قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع الجريمة إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع وطالت هذا الرفض بأسباب لا تؤدي إليه . هذا إلى أن الدعوى الجنائية غير مقبولة

لأنه لا يجوز للمدعية بالحق المدني وقد لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها المدنية أن تعود بعد ذلك وتلجأ إلى القضاء الجنائي بطريق اللجنة المباشرة طبقاً لنص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة خيانة الأمانة التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المدعية بالحق المدني طالبت بتاريخ ١١ من مارس ١٩٥٠ إصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاقى على منقولاتها وتحديد جلسة لنظر الدعوى والحكم بالزام الطاعنين بأن يسلموا لها جهازها . وقد أعلن الطاعن الثاني في ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ بصورة الطلب والأمر الصادر بتوقيع الحجز التحفظي ثم انتقل المحضر لتنفيذ أمر الحجز بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ فلم يجد شيئاً من المنقولات ، فإن جريمة التبييد المسندة إلى الطاعن الثاني تكون قد وقعت في هذا التاريخ الأخير - ولما كانت الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٥٦٠ من هذا القانون تنص على أن جميع المدد المبينة فيه تحسب بالتقويم الميلادي وكانت المدعية بالحق المدني قد رفعت دعواها المباشرة بصحيفة معلنة في ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ أى قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما قضى به من رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - هذا ولما كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب في الدعوى المدنية التي رفعتها إلا تسليمها منقولاتها عينا فقضى لها بذلك . وأشار الحكم إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا استحال عليها التنفيذ عينا وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها - فإن الدفع المقدم من الطاعن بعدم قبول الدعوى لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون طعن الطاعن الثاني على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .

(٣٤٢)

القضية رقم ٥٢٧ سنة ٢٥ القضائية :

إجراءات . سماع الشاهد بدون حلف يمين . حصوله في حضور محامى المتهم دون اعتراض منه على هذا الإجراء يسقط الحق في الدفع ببطلانه .

إذا كان سماع الشاهد بدون حلف يمين قد تم بحضور محامى المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء فإن حقه في الدفع ببطلانه يكون قد سقط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب صادق أبو العطا الشرايدى عمدا بمصا على رأسه فأحدث به الإصابة الميئنة بالتقرير الطبى والذى تخلف عنها فاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى معظم الجحمة بجملته أكثر تأثرا بالإصابات البسيطة والتقلبات الجوية وهذه العاهة يصعب تقديرها بنسبة مئوية نظرا لخطورة بعض الإصابات والمضاعفات التى قد تطرأ على المجنى عليه بسببها . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسادين ٢٤٠ / ١ / ٢٤١٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات المنصورة قضت فيها حضوريا عملا بالمسادين ٢٤٠ / ١ / ١٧٦ من قانون العقوبات بحبسه سنة مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو الإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، ذاك بأن المجنى عليه قرر بأن الطاعن وثلاثة آخرين ذكر أسماءهم هم الذين اعتدوا عليه بالضرب وتولى الدفاع عن الطاعن واثنين من المتهمين محام واحد رغم تعارض مصالحهم في الدعوى .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأنه لم يبين في طعنه وجه تعارض مصلحته مع مصلحة المتهمين الآخرين في الدعوى ، على أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن ظروف الدعوى ومركز الطاعن وباقي المتهمين من الاتهام لا يؤدي إلى قيام التعارض إذ ليس في تلك الظروف ما يقتضي أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يدافع عنهم جميعا .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة حولت في حكمها على شهادة محمد أبو العطا الشرايدى مع أن هذا الشاهد لم يحلف اليمين قبل أداء الشهادة مما يبطل إجراءات الدعوى .

وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة الأوراق أن محمد أبو العطا الشرايدى قدم إلى محكمة الجنايات بوصفه متهما بارتكاب جريمة ضرب مرتبطة بجناية إحداث عاهة مستديمة ، وكان سماع المتهم المذكور بدون حلف يمين قد تم بحضور محامى الطاعن في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء مما يسقط الحق في الدفع بطلانه ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن المجنى عليه قرر أن الطاعن ضربه من الخلف بينما أثبت الطبيب الشرعى في تقريره أن الضارب كان على يسار المجنى عليه وقت إحداث الإصابة ، فكان من واجب المحكمة إذن أن تستدعى الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الخلاف .

وحيث إنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن أثار وجود خلاف بين قول المجنى عليه والتقرير الطبي فلا يجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما لا يبين من ذلك المحضر أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما تقدم حتى يتنى عليها عدم استدعائه .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو مخالفة الحكم للقانون ، إذ أن الواقعة كما صورها شهود الإثبات هي أن المجنى عليه ضرب أكثر من ضربة واحدة وأن إحدى الضربات نشأت عنها عاهة مستديمة ولم يعرف على وجه التحديد من الذى أحدث هذه الضربة مما كان مقتضاه مسامحة الطاعن عن جريمة الضرب البسيط تطبيقا لنظرية القدر المتيقن والحكم تبعا لذلك بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جناية إحداث عاهة مستديمة التي دين الطاعن بها ، أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من هذه الأدلة أن الطاعن هو وحده الذى ضرب المجنى عليه بعضا على رأسه فأحدث العاهة المستديمة ، فإن ما يثيره في طعنه لا يكون إلا جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ولا يكون ثمة محل بعد هذا الذى استخلصه الحكم لتطبيق نظرية القدر المتيقن أو الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٤٣)

القضية رقم ٥٢٨ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . حرية المحكة في تقدير الأدلة . من أساس الأحكام الجنائية .

إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد مسلم شحاته بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة جمال عبد العزيز بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأنه لم يقف بالترام قيادته في المحطة المقررة تمام الوقوف بل هدا من سرعته ثم أسرع فجأة فسقط المجنى عليه من الترام أثناء محاولته الركوب وحدثت إصابته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى جمال الدين عبد العزيز (المجنى عليه) بحق مدنى قدره ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم وشركة ترام القاهرة باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة بندر الجيزة نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم — أولا — بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . ثانيا — بإلزام المتهم والشركة المسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفى جنيه) والمصروفات المناسبة ونحماية قرش أتعابا للحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعى بالحق المدنى . ومحكمة الجيزة الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية

بالمصاريف المدنية الاستثنائية وأهفت المتهم من المصاريف الجنائية . فطعن
الوكيل عن وكيل الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالفانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في أسبابه
واستند إلى دليل باطل . إذ أنه اطرح جانبا الدليل القاطع المستفاد من المعاينة
التي أجراها ضابط البوليس عن وقوع الحادث والتي ثبت منها أن الحادث وقع
على مسافة خمسين مترا من محطة الترام مما يقطع بأن المصاب حاول الركوب
بعد أن غادر الترام المحطة بمسافة طويلة . واستند الحكم في ذلك إلى أنه لم يثبت
وجود دماء في مكان وقوف الترام ، مع أن الضابط أثبت في محضر المعاينة أنه
شاهد العربة الخلفية للترام قد رفعت من الجهة اليمنى لإخراج المصاب من أسفلها
وهو دليل على أن الحادث وقع في هذا المكان ولا حاجة بعد ذلك إلى إثبات
وجود الدماء — كما أن الحكم أخطأ في تطبيق القسانون لأنه دان المتهم بجريمة
الإصابة الخطأ على الرغم من انتفاء علاقة السببية بين خطئه المزعوم وإصابة
المجنى عليه إذ أنه على فرض صحة التصوير الذي أخذه به الحكم من أن المتهم
لم يوقف الترام في المحطة بل هدا من مرعته وأن المجنى عليه سقط من الترام
عندما حاول ركوبه فإن خطأ السائق في عدم الوقوف بالمحطة لم يكن سببا في إصابة
المجنى عليه وإنما السبب المباشر في ذلك هو خطأ المجنى عليه بمحاوئته ركوب الترام
قبل أن يقف تماما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية لجريمة الإصابة الخطأ التي دان الطاعن بها ورتب عليها مسؤولية الطاعنة
الثانية مدنيا فبين ركن الخطأ الواقع من الطاعن الأول وعلاقة السببية بينه وبين
الضرر واستدل على ثبوت الواقعة بأدلة تؤدي إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك .

وكان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى. وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية لم تعول على ما جاء بالمعينة التي أجراها ضابط البوليس بشأن تحديد مكان إصابة المجرى عليه بل حولت في ذلك على أقوال شهود الإثبات فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولا. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٤٤)

الفضية رقم ٥٢٩ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) نفض - طعن لا مصلحة منه - لا جدوى من إثارته - مثال في جريمة تزوير -
(ب) تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة - يكفي لتوافر الجريمة أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بها -

١ - لا مصلحة للتهم مما يشكو منه بشأن إدانته في جريمة تزوير ختم لإحدى مصالح الحكومة وإمضاء لأحد موظفيها مادامت المحكمة قد أدانته أيضا في جريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله مع علمه بتزويره ، ومادامت العقوبة المقررة لكلا هاتين الجريمتين هي ذات العقوبة المقررة للجريمة الأولى .

٢ - لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقنا بحيث يتخذ به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بالختم أو العلامة المقلدين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ الموافق ٢٥ من ذو القعدة سنة ١٣٧٠ بتأحية قسم الرمل محافظة الاسكندرية - أولا - زور بواسطة مجهول طابع ختم لإحدى المصالح الحكومية وإمضاء أحد موظفي الحكومة وذلك بوضع طابع ختم مزور لقلم مرور القاهرة على بدل فاقد رخصة القيادة المرفقة بالأوراق ووضع إمضاء مزور لرئيس مكتب رخص القيادة الصاغ راضى أحمد أبو العز على بدل الفاقد لرخصة القيادة رقم ٦١٣٦ . وثانيا - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في تزوير في محرر رسمي هو بدل فاقد رخصة القيادة رقم ٦١٣٦ بأن اتفق على تحرير البيانات المزورة الثابتة ببطلان الباقد سالف الذكر ونسب كتابتها زورا إلى كاتب قلم الرخص بقلم مرور القاهرة ومصادره على ذلك بأن قدم له بدل الفاقد لكتابة البيانات المزورة فتحت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وثالثا - استعمل بدل الرخصة الفاقد السالف الذكر بأن قدمها لرجال البوليس بنقطة حجر النواتية مع علمه بتزويرها . وطلبت من غرفة الانهام إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه طبقا للواد ٣/٢٠٦ - ٤٠٤١ ، ٤١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات اسكندرية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالواد ٣/٢٠٦ - ٤٠٤١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٤٠٤٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١٧٦٢/٣٢ من هذا القانون بمعاينة صلاح ابراهيم محمد بالحس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الوكيل عن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة اعتبرت الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة الأولى - وهي تزوير ختم لإحدى مصالح الحكومة وتزوير إمضاء لأحد موظفيها مع تعارض هذا الاعتبار مع ما أثبتته الحكم من أن الطاعن لا يحق القراءة والكتابة بل ويجهلها ، كذلك أثبت الطيب الشرعى في تقريره أن الكتابة

المزورة ليس فيها شيء بخط الطاعن ، مما ينفي اعتباره فاعلا أصليا ، وبذا يكون ما ذهب إليه الحكم من إدانته على أساس أنه فاعل أصل للجرمة مخالفا للقانون . هذا إلى أن المحكمة لم تورد الدليل على وجود صلة بين الطاعن وبين من ارتكب التزوير بنفسه أو أنه اتفق معه على ارتكابه ، أما مجرد وجود الرخصة المدعى بتزويرها في حيازة الطاعن فلا يصلح دليلا كافيا لإدانته في جريمة التزوير أو الاشتراك فيها ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة لم تبين في حكمها الوقائع التي استقت منها أدلة الثبوت ، ولم تبين هذه الأدلة التي تستند إليها في الإثبات . وقد أثار الطاعن في دفاعه في التحقيق وبالجلسة أنه كان ضحية شخص ممن يرتدون قلم المرور لقضاء مصالح الناس الذين يجهلون الإجراءات والوسائل المؤدية إلى قضاء حوائجهم وبمقتضى يدفعهم الجشع إلى إيهام ذوي الشأن بقضاء هذه المصالح عن طريق التزوير ، بدليل ما شهد به شاهد الإثبات بالجلسة من أن كثيرا من الرخص التي يحملها أمثال الطاعن مزورة بنفس الأملوب الذي زورت به الرخصة موضوع الدعوى ، غير أن المحكمة أغفلت تحقيق هذا الدفاع ، ولو كانت حقيقته لظهر لها أن الطاعن لم يكن إلا مجنبا عليه ، وكان يتمين على المحكمة أيضا أن تعني بمراجعة الرخص العديدة المزورة التي قرر الشاهدان بوجودها ، ومضاهاة بصمات الأختام الموضوعة عليها على بصمة الختم الموضوع على رخصة الطاعن حتى يستبين لها أن هذه البصمات جميعا ختم واحد وأن مصطنع هذه الرخص هو شخص واحد ، هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن أثار بالجلسة أن الرخصة ظاهرة التزوير واضحة البطلان فلا يجوز أن تكون موضع اتهام في جريمة تزوير أو اشتراك فيه ، غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع بجاء حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بيانا كافيا مشتملا على جميع العناصر القانونية المكونة لجرائم التزوير والاشتراك فيه والاستعمال التي دأب الطاعن بها وطبقت في حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقعت عليه عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لأشد هذه الجرائم وذلك لارتكاب هذه الجرائم لغرض جزائي واحد ولارتباط بعضها ببعض ارتباطا غير متجزئ ،

ثم عرض الحكم لما يشترطه الطاعن في طعنه فقال " إنه لا شك أن الرخصة (رخصة قيادة السيارة) موضوع الدعوى هي ورقة رسمية وقد ثبت أن البيانات المدونة بها مزورة ولم تحرر بمعرفة الموظف المختص بقلم مرور القاهرة كما ثبت أن ختم هذا القلم المبصوم به على تلك الرخصة مزور وكذلك الإمضاء المنسوب صدوره إلى الصاغ راضى أحمد أبو العز رئيس مكتب رخص القيادة بهذا القلم باعتباره قد وقع عليها فاثبا عن المحافظة فهو مزور أيضا وذلك مما يثبت من أقوال الصاغ المذكور ومن أقوال أحمد محمود رجب ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بقسم الطب الشرعى وقد سبق بيان ذلك فى الحكم ... وأنه من المسلم به قانونا أن نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات يعتبر من يقلدها أو يزورها بنفسه فيعاقب فى الحالتين بصفته فاعلا " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا فى القانون إذ المادة ٢٠٦ المذكورة قد جرى نصها صراحة على اعتبار من يصطنع أو يزور شيئا من الأشياء المبينة بها بواسطة غيره فاعلا أصليا كمن يرتكب التزوير بنفسه سواء بسواء ، على أنه لا مصلحة للطاعن مما يشكو منه فيما يتعلق بالجريمة الأولى مادامت المحكمة قد دانتة أيضا فى الجريمتين الثانية والثالثة وهما الاشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله مع علمه بتزويره ، ومادامت العقوبة المقررة لكلا هاتين الجريمتين هي ذات العقوبة المقررة للجريمة الأولى ولما كان الحكم قد أورد الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت اشتراك الطاعن فى اصطناع المحرر المزور فقال " إن المتهم أنكر النعمة المسندة إليه وزعم أنه قد تصرح له من قلم مرور القاهرة بهذه الرخصة وقد فقدت منه فقدم " طلب بدل فاقد " فسلمت إليه الرخصة المضبوطة بعد أن دفع للرسم المقرر وأن الموظف المختص هو الذى حرر أمامه البيانات المدونة بها وأن الصاغ راضى أحمد أبو العز وقع عليها بإمضائه أمامه . . . كما ترى المحكمة أن النعمة الثانية المسندة إلى المتهم ثابتة قبله من كونه صاحب المصلحة فى أن يحصل على هذه الرخصة المزورة ، وعلى هذا فقد اتفق مع الشخص المجهول لأن يحرق له البيانات الأخرى فى صلب هذه الرخصة وسأعده فى تحريرها وقد ثبت أن تلك البيانات

منزورة ولم تحرر بمعرفة الموظف المختص بقلم مرور القاهرة وحيث إنه بالنسبة لجريمة الاستعمال فهي ثابتة قبل المتهم من كونه قد قدم هذه الرخصة المزورة أثناء التحقيق معه بمعرفة البوليس في محضر التحرى وهو عالم بتزويرها وهذا العلم مستفاد قطعا مما ثبت من تزوير هذه الرخصة ومن نفس أقوال المتهم في التحقيق إذ أصر على أن البيانات المدونة بها هي بخط الموظف بقلم المرور وأنه حررها بحضوره كما وأن الصاغ راضى أحمد أبو العز قد وقع عليها بامضائه أمامه كذلك وقد كذبه في ذلك الشاهدان المذكوران فضلا عما ثبت من شهادة الصاغ المذكور من أن التعليمات تقضى بأن عناصر الجيش لا يصرح لهم بمثل هذه الرخصة أثناء تجنيدهم في الخدمة العاملة وقد كان المتهم في هذه الخدمة وقت أن قدم هذه الرخصة المزورة “ وهذه الأدلة التي أوردها الحكم سائغة مقبولة ومن شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق إلى ثبوت الاشتراك والاستعمال في حق الطاعن ، هذا ولما كان المستفاد من الحكم المطعون فيه أن الرخصة موضوع الدعوى مشابهة للرخصة الحقيقية إلى حد ما بدلالة عدم اكتشاف معاون بوليس نقطة حجر النواتية أنها مصطنعة وإنما اشتبه في أمرها فأرسلها إلى إدارة مرور القاهرة للثبوت من صحتها ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المخصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متفقا بحيث يتخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو الملامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بهما ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن طالب إلى المحكمة إجراء التحقيق الذي يشير إليه في طعنه ولا طالب مضاهاة الرخص التي يدعى سبق ضبطها على الرخصة . موضوع الدعوى ، فليس له أن ينعى عليها عدم إجراء ذلك ، لما كان كل ذلك فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس . أما ما يثيره في طعنه غير ما تقدم فليس إلا جدلا في موضوع الدعوى ومناقشة في أدلتها لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٤٥)

القضية رقم ٥٣١ سنة ٢٥ القضائية :

اعتناء . حكم . تسوية . ميعاد الاستئناف . المرض كعذر قهرى مانع من التقرير بالاستئناف .
في الميعاد . فعود الحكم في بيان كفاية هذا العذر . يستوجب نقضه . مثال .

إن حالة المرض من الأعذار القهرية التي تجول دون رفع الاستئناف في الميعاد .
وإذا كان ما أورده الحكم استنادا إلى الشهادات الطبية المقدمة من المستأنف
قاصرا عن بيان عدم كفاية العذر الذي حال بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف
في الميعاد وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيبا
مستوجبا نقضه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد محصول القطن المبين القيمة والمقدار
بالمحضر والمحبوز عليه إداريا لصالح الحكومة وكان قد سلم إليه على سبيل الوديعة
لحراسته فاختلفه لنفسه لإضراروا بالجنح عليها حالة كونه مالكا له بأن امتنع عن
تقديمه يوم البيع . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات
ومحكمة أنعم الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت غيابيا عملا بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة جنيين لوقف التنفيذ . فعارض
المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن
وإلزامه بالمصاريف . فاستأنف المتهم ومحكمة سوهاج الابتدائية بعد أن أتمت
سماعه قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد في حين أنه أبدى للمحكمة أن المرض هو الذي حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في ميعاده وقدم لها شهادة من طبيب تثبت مرضه أطرحتها المحكمة ولم تأخذ بها دون أن تبين أسبابا لذلك بغير حكمها قاصرا .

وحيث إنه يبين من استكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن في قوله "من حيث إنه يبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن صدر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ فاستأنفه المتهم في ٩ من مارس سنة ١٩٥٤ بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا عبرة بالشهادات الطبية المقدمة من المتهم إذ لا تطلب من المحكمة إلى أن ماورد بها كان يعوقه عن التقرير بالاستئناف في الميعاد ومن ثم يتعين عدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد " — لما كان ذلك وكانت حالة المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون رفع الاستئناف في الميعاد وكان ما أورده الحكم مستنادا إلى الشهادات الطبية المقدمة من المستأنف قاصرا عن بيان عدم كفاية العذر الذي حال بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيبا مستوجبا نقضه .

(٣٤٦)

القضية رقم ٥٣٦ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . تكوين المحكمة عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى . من حقا بلا معقب .
لمحكمة الموضوع الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى
تطمئن إليه بدون معقب عليها فى ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل كامل
على أبو طالب وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن
قاد سيارة النقل المينة فى المحضر بكيفية يخيم عنها الخطر وبسرعة زائدة ولم يتخذ
واجب الحيلة والحذر للجنبى عليه وهو يقود دراجته بالطريق فصادمه وحدثت به
الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه
بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة باب شرقى الجزئية نظرت هذه
الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل
وكفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ وذلك بلا مصاريف جنائية . فاستأنف
المتهم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بعد أن اتت سماعة قضت حضوريا
بتعديله والاكتفاء بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل والنفاذ .

نظن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... أخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الاتهام فى هذه الدعوى كان موزعا بين اثنين
هما الطاعن وقائد سيارة أخرى وكانت هذه السيارة الأخيرة يتبعها العامة بالصباح
ظنا منهم بأنها السيارة التى وقع منها الحادث فلكى يؤسس الحكم بالإدانة تأسيسا
صحيحا يجب أن يثبت للمحكمة بطريق القطع أن هذه السيارة لم يرتكب قائدها

الحادث ، إلا أنها بنت استنتاجها في ذلك وقصر المسؤولية على الطاعن بالتالى على الاحتمال في أن الناس تبعوها بالاصباح حتى لا تمز على دماء القتل أو لتوصيله إلى أقرب مستشفى وهذا الاستنتاج لا يعدو أن يكون احتمالا يبطل الحكم المبني عليه بإدانة الطاعن . كما أن الحكم لم يبين وجه خطأ الطاعن بل كل ما استند إليه هو ما أثبتته المحقق في المعاينة من امتداد آثار الفرامل خمسة عشر مترا الأمر الذى استخلص منه الحكم أنه كان مسرعا ولم يبين علاقة السببية بيانا كافيا ومن ثم يكون قد شابته القصور المبطل له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها فبين ركن الخطأ وعلاقة السببية بينه وبين الضرر وأورد على ثبوت الواقعة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك . وكان لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى تطمئن إليه بدون معقب عليها في ذلك فإن الحكم يكون سليما وما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٤٧)

القضية رقم ٥٣٨ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إنبات . تجزئة الدليل واوكان اعترافا . الأخذ منه بما تعلمن إليه المحكمة . جاز .
(ب) إنبات . استناد المحكمة إلى اعتراف الكلب البوليسى كقرينة لتعزيز مالهيا من أدلة . جاز .

١ - للمحكمة فى المواد الجنائية أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافا وتأخذ بما تعلمن إليه منه .

٢ - إذا كانت المحكمة قد استندت إلى اعتراف الكلب البوليسى كقرينة تعزيز بها الدليل المستمد من اعتراف المتهم الثانية ولم تعتبر هذا الاعتراف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل المتهم الأول ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما : الأول - قتل أحمد بهجت يوسف عمدا ومع سبق الإصرار وذلك بأن عقد النية على قتله وتوجه إلى منزله ليلة الحادث متربعا هودته من الخارج فلما حضر فاجأه وهو مستلق فى فراشه وانقض عليه وجثم فوقه وسد مسالك تنفسه فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته والثانية - اشتركت مع الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفقا معا وبينا النية على قتل المجنى عليه ودبرا فيما بينهما كيفية مقارفة الجريمة وسهلت له وسيلة ارتكابها ووقفت إلى جانبه أثناء قتله المجنى عليه تساعده وتشد أزره حتى فاضت روحه فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق ، وطلبت من غرفة الأتهام إحالتهم

إلى محكمة الجنايات لما كتها بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات .
فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة سمعت هذه الدعوى وقضت حضوريا
عملا بمادتي الاتهام للأول والمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ من
قانون العقوبات للثانية مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة لها
أيضا بمعاينة كل من زكريا محمود سامي وشوقية حسن على بالأشغال الشاقة
لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنة الثانية وإن قررت بالطعن في الميعاد القانوني
إلا أنها لم تقدم أسبابا فيكون طعنها غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر
بالقانون .

ومن حيث إن هذا الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون
والقصور وفساد الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، فهو يقول إن النيابة
أعلنت شاهدة لم تحضر واستغنت المحكمة عن أقوالها ولم تناقش المهمة الثانية
في أسباب عدولها عن اعترافها الذي أخذت به في حكمها بالإدانة ، فخالفت
المحكمة بذلك ما تنص عليه المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ،
وكذلك لم ترد المحكمة على ما أثاره الدفاع بشأن كذب الرواية التي روتها المتهم الثانية
المذكورة ووجهت فيها الاتهام إلى الطاعن والتي عدلت عنها أمام المحكمة ،
كما لم ترد المحكمة أيضا على ما استدل به الدفاع على كذب هذه الرواية من تقرير
الطبيب الشرعي الذي لم يرد به ما يثبت أن المتهم دس أصابع يده في حلق
المجنى عليه وأن الخدوش التي وجدت بيده منشؤها طبيعة عمله ، لم ترد المحكمة
على شيء من ذلك بل استندت في قضائها بالإدانة على أقوال المتهم الثانية
وعلى ما ورد بتقرير الصفة الشريحية مع ما بينهما من تناقض ، فضلا
عن أن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن على أقوال أهله الذين يساكنهم في نفس

المترى على الرضخ مما قاله الدفاع من أن هؤلاء الشهود لم تعلنهم النيابة فلم يتصرف له مناقشتهم ، هذا إلى أنها أغفلت الرد على اعتراض الدفاع على عملية استعرااف الكلب البوليسى على القميص الذى قيل إن المتهم كان يرتديه ، من أن هذا القميص كان مفسولا لا يصلح للاستعرااف عن طريق الشم ومن أن المجنى عليه من أقارب الطاعن وهما يستعملان ملابس بمضهما البعض وكذلك فإن المحكمة لم ترد على ما أبداه الدفاع عن البصمة الدموية التى وجدت بمكان الحادث وشملها الاستعرااف إذ قال الدفاع عن ذلك إن العادة لم تجزى الاستعرااف بشم البصمات ، وأخيرا يعيب الطاعن على المحكمة إخلالها بحقه فى الدفاع ذلك بأن الوصف الذى قدم به من النيابة أنه والمتهمة الثانية اتفقا على قتل المجنى عليه ثم اقتضا عليه مما وسدا مسالك نفسه فأحدثا به الأعراض التى انتهت بوفاة ، ولكن المحكمة استخلصت واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى العمومية هى أن الطاعن جثم فوق المجنى عليه فاصدا قتله وهو مستلق فى فراشه وكنم أنفاسه بأن سد بيده مسالك التنفس حتى فاضت روحه وكان يتعين على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير فى الوصف ، أما وهى لم تفعل فإن إجراءاتها يشوبها الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، ومن بين هذه الأدلة الاعتراف الصادر من المتهم الثانية فى التحقيق ، ولم تلتفت المحكمة لعدول المتهم المذكورة عن هذا الاعتراف الذى وثقت بصحته ، كما لم تلتفت إلى ما ادعته فى جاسة المحاكمة سببا لعدولها وقالت فى حكمها "هذا الادعاء ظاهر البطون إذ فضلا عن أن المتهم لم تقم عليه دليلا فإنه ظاهر من سياق التحقيق أنها سالت على أثر تقديم تقرير البكاشى أحمد سليمان وكيل مكتب المباحث الجنائية فأنكرت كل ما تضمنه ذلك التقرير كما سئل زكريا (الطاعن) بعد ذلك فأنكره أيضا ، ولم تبد المتهم رغبته فى الاعتراف إلا عندما رأى المحقق مواجهتها بزكريا وعندئذ قالت إنها ترغب فى أن تقرر الحقيقة ثم اعترفت ، ولو أن ما ادعته من أنها كانت متأثرة فى اعترافها بما طلبه إليها رجال المباحث كما تدعى لاعترفت

على الفور عند مناقشتها في ذلك التقرير وتخرج المحكمة من ذلك إلى أن اعتراف المتهم الثانية اعتراف صحيح جاء نتيجة للتحقيق لا نتيجة لضغط أو تأثير " لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يثبت في بيان الواقعة ولا فيما استخلصه من الاعتراف المنسوب للتهمة الثانية أن الطاعن أدخل أصابعه في حلق المجنى عليه ، بل كل ما أثبتته الحكم أن المتهم الثانية عندما دخلت إلى الغرفة التي تركت بها زوجها والمتهم وجدت الأخير "جائما فوقه يخلقه بيديه والرجل لا يقوى على حركة أو مقاومة لأنه كان مريضا هزيعا" ولما كان للحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافا وتأخذ بما تطعن إليه منه ، وكان ما استند إليه الحكم مما أورده الطبيب الشرعي في تقريره لا يتجافى مع ما استخلصته المحكمة من أقوال المتهم الثانية التي رأت الأخذ بها ، وكان ما تناولته المحكمة بشأن شهادة أقارب المتهم قد أوردته في معرض الرد على دفاعه ، لما كان ذلك وكان الواضح من أسباب الحكم أن المحكمة قد استندت إلى اعتراف الكلب البوليسي كقرينة تعزز بها الدليل المستمد من اعتراف المتهم الثانية ولم يعتبر الحكم هذا الاعتراف كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل المتهم ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال ، ولما كانت المحكمة لم تغير وصف التهمة المنسوبة إلى الطاعن والتي رفعت بها الدعوى عليه من أنه كان فاعلا قارف القتل ، ولم تسند إليه إلا الأفعال التي شملها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الشأن - أما ما يقوله الطاعن من أن المحكمة لم تجر تحقيقا في الدعوى فإن الذي يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب مناقشة التهمة الثانية كما أن الثابت بهذا المحضر أن الشاهدة لم تحضر وقد أمرت المحكمة بتلاوة أقوالها واكتفى المدافع عن الطاعن بهذه التلاوة ولم يطلب حضورها ، لما كان ذلك جميعه فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول لا يكون له أساس ويتعين رفضه موضحا .

(٣٤٨)

القضية رقم ٥٣٩ سنة ٢٥ القضائية :

(١) إثبات . شاهد . اعتماد المحكمة على ما تظمن إليه من قول له واطراحها ما لا تظمن إليه من قول آخر . جائز .

(ب) دفاع . تقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال .

١ - لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما تظمن إليه من قول الشاهد وتطرح ما لا تظمن إليه من قول آخر له .

٢ - لا عبرة بما يقوله الطاعن من أن المحكمة قد أسندت إليه دفاعا لم يقله ما دامت المحكمة لم تعمل على هذا الدفاع في إدانته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحدث عمدا بميخائيل يوسف الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف عنها عاهتان مستديمتان يستحيل برؤهما هما فقدان عظميان بمشصف الجبهة الصدغية اليسرى مما يجعل المخ عرضة للتغيرات الجوية والتأثر من الصدمات البسيطة التي كانت لا تؤثر عليه وهو محمي بالعظام وأيضا يعرض حياته للخطر مستقبلا بتعريضه للالتهاب السحائي والحصى والشلل والصرع وغير ذلك من المضاعفات المختلفة الخطورة والتي يتعذر التكهن بها أو تقدير مداها مما يعاقب عليه بنص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، وادعى ميخائيل أيوب يوسف بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات اللجنة نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم ابراهيم سلامه

مئة ثلث بالسجن لمدة خمس سنين وبإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مئة ثلث
يوسف مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة
ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابته قصور في أسبابه
كما أنه أخطأ في تبيان واقعة الدعوى فقد دفع الطاعن التهمة بوجود تناقض
بين أقوال شهود الاثبات إذ قرر بعضهم أن الطاعن ضرب المجنى عليه من الخلف
وأن الاعتداء اقتصر على ضربتين بينما قرر البعض الآخر أن الضرب كان من الطاعن
في مواجهة المجنى عليه وأنه ضربه ثلاث ضربات كما أن أقوال الشهود تخالف
التقرير الطبي الشرعي الذي ثبت منه أن بالمجنى عليه إصابتين فقط . إلا أن الحكم
لم يرد على هذا الدفاع ولم يفسر الخلاف بين أقوال الشهود والتقرير الطبي بل قال
إن الشهود تطابقت أقوالهم مؤيدة للتهمة وأن هذه التهمة قد تأيدت بما جاء
بتقرير الطبيب الشرعي . هذا إلى أن الحكم ذكر أن المتهم أنكر ما أسند إليه
وهذا إصابت المجنى عليه إلى حصول اعتداء عليه من فريق المجنى عليه مع أنه
بالرجوع إلى أقوال الطاعن في كافة مراحل التحقيق وفي جلسة المحاكمة يتضح
أنه لم يذكر وقوع اعتداء من فريق المجنى عليه وإنما اقتصر على إنكار نسبة
الحادث إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص
منها ثبوتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان
وقوع خلاف في أقوال الشهود فيما يتعلق بموقف الطاعن من المجنى عليه وقت الضرب
وعدد الضربات التي أحدثها به أو وجود خلاف بين أقوال الشهود والتقرير الطبي
في هذا الشأن لا يؤثر على سلامة الحكم ما دام أن لمحكمة الموضوع أن تبني قضيته

على ما تظمن إليه من قول الشاهد وتطرح ما لا تظمن إليه من قول آخر له وما دام أن الحكم قد أثبت على الطاعن أنه وحده الذي ضرب المجنى عليه على رأسه، أما ما يقوله الطاعن من أن المحكمة قد أسندت إليه دفاطا لم يقله فلا مبرر به ما دامت المحكمة لم تعمل على هذا الدفاع في إدانته. لما كان ذلك. فإن الحكم يكون سليما وما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٤٩)

القضية رقم ٥٤٠ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . مثال لكفاية استظهارها .

(ب) حكم . تسببه . سبق إصرار . مثال لكفاية استظهاره .

١ - إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في قوله ” وحيث إن نية القتل عند المتهم متوافرة ومستفادة من طعن المتهم للمجنى عليه بآلة حادة قاتلة وهي سنجة في مقتلين من جسمه وهما رأسه وحرقفته اليسرى ومن تعدد الإصابات التي بالمجنى عليه وتبدو نية المتهم لإزهاق روح المجنى عليه فضلا عما ذكر من سبق توعده للأخير بالقتل انتقاما وتشفيا . منه أسبب فوز المجنى عليه بخطيئته دونه “ — فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق في استخلاص نية القتل .

٢ - إذا كان الحكم قد تحدث عن سبق الإصرار في قوله ” وحيث إن سبق الإصرار ثابت ومستفاد أيضا مما شهد به المجنى عليه وأيده فيه (فلان) الذي

أوفده المجنى عليه إلى المتهم لتصبه بعدم التعرض له في زواجه (بفلاتة) التي كان المتهم قد خطبها لنفسه من قبل ورفض أبوها يده فتوعد المجنى عليه بالقتل " — فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق في استخلاص ظرف سبق الإصرار .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — شرع في قتل عطيه محمد عطيه عمدا مع سبق الإصرار بأن انتوى قتله وصمم عليه فطعنه بسنجة كان يحملها عدة طعنات قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وثانيا — أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض " سنجة " . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١ ، ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، والجدول المرفق فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٩ ، ٣٨١ ، ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات عن التهمة الأولى والمواد ٢٣٩ ، ٣٨١ ، ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ٢٨ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالأسلحة والذخائر والمادة ٢/٥ من قانون العقوبات عن التهمة الثانية مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم يسر مصطفى الجبيل بالسجن لمدة خمس سنين عن التهمتين المسندتين إليه ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار جاء قاصرا في استخلاص نية القتل من مجرد استعمال سلاح يحدث القتل عادة ومن وجود ضغينة بينه وبين المجنى عليه وفي استخلاص ركن سبق الإصرار من قيام هذه الضغينة المقول بها ومن توعد

الطاعن للمجنى عليه بالقتل وهي أسباب لا تؤدي بذاتها إلى ثبوت قصد القتل وتوافر ركن سبق الإصرار كما أغفل دفاع الطاعن من أن المجنى عليه اعتدى عليه أولا فاضطر لرد الاعتداء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وتحدث عن نية القتل في قوله ” وحيث إن نية القتل عند المتهم متوافرة ومستقاة من طعن المتهم للمجنى عليه بألة حادة قاتلة وهي سنجة في مقتلين من جسمه وهما رأسه وحرقته اليسرى ومن تعدد الإصابات التي بالمجنى عليه وتبدو نية المتهم لإزهاق روح المجنى عليه فضلا عما ذكر من سبق توعده للأخير بالقتل انتقاما وتشفيا منه لسبب فوز المجنى عليه بخطيبته دونه “ كما تحدث عن سبق الإصرار في قوله ” وحيث إن سبق الإصرار ثابت ومستفاد أيضا مما شهد به المجنى عليه وأيده فيه خليفه محمد جبريل الذي أوفده المجنى عليه إلى المتهم لنصحه بعدم التعرض له في زواجه بإحسان عبد العاطى محمود التي كان المتهم قد خطبها لنفسه من قبل ورفض أبوها يده فتوعد المجنى عليه بالقتل “ لما كان ذلك ، وكانت ما قاله الحكم سائغا في استخلاص نية القتل وظرف سبق الإصرار وصحيتها في القانون وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن وفنده تفنيدها سائغا ، لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن لا يكون في حقيقته إلا جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة التمس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

(٣٥٠)

القضية رقم ٥٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

سلاح . قانون . متهم باحراز أسلحة نارية بدون ترخيص قبل صدور القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ . تبرئته على أساس أنه يستفيد من الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون المذكور إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن للإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع أفصح عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه قبل بدء سريان هذا القانون — وهذا نص تفسيري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية — وإذن فإذا كانت الجريمة المسندة إلى المظعون ضده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ ففقد ببراءته منها على أساس أنه يستفيد من الإعفاء الوارد في هذا القانون الأخير فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يترتب عنه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظعون ضده بأنه : أحرز سلاحاً نارياً (بندقية خرطوش) بدون مسوغ قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩ فقرة أولى و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة سنورس الجزئية سمعت هذه الدعوى وقضت

غايها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً مع مصادرة السلاح المضبوط . فاستأنف المتهم ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت حضورياً بالقاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فقررت الطاعة الطعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبني الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أنه صدر بعد القانون المطلوب تطبيقه وقبل الفصل نهائياً في الجريمة التي وقعت في ظله قانون أصلح للمطعون ضده هو القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي منح لحائزي الأسلحة والذخائر ومحوزيها على وجه مخالف مهلة شهر يباح لهم في غضونهما تسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر أو الإخطار عنها وصل أن المطعون ضده يستفيد من هذا الإعفاء عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن السلاح محل الجريمة قد ضبط - مع أن الذين يشملهم الإعفاء في غضون هذه المهلة هم الحائزون وقت العمل بهذا القانون الأخير - ولا يشمل الإعفاء الحائزين قبل إصداره في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ إذ لا يتحقق في شأنهم معنى القانون الأصح .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محوزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع أفصح عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محزواً لأسلحة نارية أو ذخائر

بدون ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون - وهو نص تفسيري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية - لما كان ذلك، وكانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته منها على أساس أنه يستفيد من الإعفاء الوارد في هذا القانون الأخير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه ولما كان هذا التطبيق الخاطئ للقانون قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين إحالتها على محكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار، وحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل - ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٤١)

القضية رقم ٥٣٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إثبات . اعتراف . قبض . تفتيش . الاعتماد على الاعتراف كدليل مستقل عن القبض
والتفتيش الباطلين . لا مانع .

(ب) إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله التي أدلى بها في جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله
في مراحل التحقيق الأخرى . جائز .

١ — إذا كان المستفاد من عبارة الحكم أن المحكمة بما لها من سلطة تقدير
قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى وتقدير الظروف التي أحاطت بصدوره
من المتهم قد اعتبرته دليلاً سليماً مستقلاً عن القبض والتفتيش الباطلين وأن المتهم
حين أدلى به لم يكن متأثراً بما وقع عليه بل قصد الإقرار بالجريمة طائفاً مختاراً —
فإن إدانة المتهم اعتماداً على هذا الاعتراف لا تخالف القانون في شيء .

٢ — للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد التي أدلى بها
في جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى إذ المرجع
في ذلك إلى اطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تأخذ به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة عبارة عن سيقان
وأوراق وبذور وقم زهرية " أنثى الحشيش " الجاف في غير الأحوال المصرح
بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد

١٩٥٢ لسنة ٣٥١ رقم ٣٧٠٣٥٠ ج ٣٣٠٧٠٢٠١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق بسند ١٢ . فقوت بذلك . ومحنة جنایات أسوان نظرت هذه القضية وقضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٢٠٢٠٣٣ ج ٣٥٠٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم (١) الملحق بمعاينة نور حسن غربي بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطمئن الطاعن في هذا الحكم بطريق القبض ... إلخ .

المحنة

... وحيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأول هو القصور والخطأ في تطبيق القانون لاعتماد الحكم في إدانة الطاعن على دليل باطل ، ذلك بأنه رغم تسليم الحكم ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وإطراح ما أسفرت عنها من ضبط المخدر ، واستبعاد الدليل المستمد من أقوال المخبر والأومياشي اللذين أجريا القبض الباطل ، فقد دان الطاعن استنادا إلى اعتراف نسب صدوره منه إلى الكونستابل عياد موسى ميخائيل — وهو الضابط المنوب فور القبض والتفتيش الباطلين ، وهو استناد خاطيء يخالف ما جرى عليه الفقه والقضاء من عدم جواز الأخذ بمثل هذا الاعتراف الذي صدر في وقت كان المتهم فيه متأثرا بالقبض الباطل وبما أسفر عنه التفتيش المخالف للقانون ، وكان في حالة نفسية لا يستطيع معها أن يختار لنفسه سوى الاعتراف ، هذا إلى أن الكونستابل المذكور بعد أن تلقى هذا الاعتراف من الطاعن أحاله إلى ضابط المباحث الذي باشر التحقيق معه ، ومفاد ذلك أن الكونستابل قد ساهم في الإجراءات التي أعقبت القبض والتفتيش ، مما كان يتعين معه استبعاد أقواله وعدم سماع شهادته ، وقد أثار الدفاع عن الطاعن هذه الاعتراضات غير أن الحكم لم يعرض لها إلا بأسباب قاصرة لاتصلح ردا عليها يضاف إلى ذلك أن المحكمة أيدت الاعتراف بالدليل المستمد من نتيجة تحليل المواد المضبوطة مع أن هذا الدليل تولد عن إجراءات باطلة هي القبض والتفتيش فإذا أميط هذا الدليل واستبعد تعين للنظر في كفاية الدليل المستمد من الاعتراف وحده ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا .

وحيث إن الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه "في حوالى منتصف الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ ذهب رجل البوليس السرى صادق مراد عبد القادر إلى محطة أسوان للاسحطة ركاب القطار الذى يصل فى ذلك الوقت ولما وصل القطار اتخذ المخبر المذكور موقفه عند الباب الخلفى للمحطة وبدأ الركاب يخرجون تباعا وقد خرج المتهم نور حسن عربى من بين من خرجوا وكان يحمل معه كيسا من القماش غير ظاهر منه شئ وما أن وقع نظره على المخبر حتى أسرع بالجرى خارج المحطة فى شارع سعد غلoul فتبعه المخبر وهذا خلفه للحاق به وضبطه وعند ذلك ألقى المتهم الكيس وتابع الجرى فالتقطه المخبر الكيس وجد فى أثره واستعان بأومباشى البوليس عبد الحميد عثمان عبد الذى تصادف مروره أثناء ذلك وقد تمكن من القبض على المتهم ولما سأله المخبر عما يحتويه الكيس أخبره بأن به دخانا أخضر (بانجو) وتوسل إليه أن يخلى سبيله ووعده بأنه سيقابله فيما بعد فبرأه فاده بمساعدة زميله الأومباشى عبد الحميد عثمان إلى مركز البوليس وهناك ألقيا بالضابط النوبجى الكونستابل المتأمر عيسى موسى ميخائيل فقص عليه المخبر خبر الحادث وقدم له الكيس المضبوط وقد سأل الضابط المتهم عن جلية الأمر فأعترف له بأنه هو صاحب الكيس واعترف له أن به مادة الدخان الأخضر (البانجو) فعرض الكونستابل الأمر بدوره على ضابط المباحث الذى تولى التحقيق ثم أخطر النيابة بالحادث ، هذا وقد ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أن المادة المضبوطة بداخل الكيس عبارة عن مسحوق نباتى أخضر اللون وجاف السيقان وأوراق وبذور وقم زهرية لائى نبات الحشيش وثبت أن وزنها مع الكيس ٢٧٦ جراما " وخلص الحكم من هذه الوقائع إلى استبعاد الدليل المستمد من أقوال المخبر صادق مراد عبد القادر الذى حاول اللحاق بالطاعن واضطره إلى التخل عن حيازته الكيس لأن إلقاء الكيس لم يكن من طواعية واختيار وإنما تخل الطاعن عنه أثناء محاولة القبض عليه فى غير حالة من حالات التلبس أو الأحوال القانونية الأخرى التى تجيز القبض ، كما استبعد لحكم أقوال الأومباشى عبد الحميد عثمان من أن الطاعن اعترف له فور ضبطه مباشرة بملكته للكيس وما يحتويه من مادة مخدرة وعلى الحكم ذلك بأن شهادة هذا

الشاهد انصبت على اعتراف الطاعن فور ضبطه فلا يجوز الأخذ بها والتعويل عليها ، ثم عرض الحكم بعد ذلك لما يثيره الطاعن فيما تقدم بشأن الاعتراف الذي صدر منه للكونستابل فقال " إن اعتراف المتهم للضابط النوبتجي الكونستابل الممتاز عباد موسى ميخائيل بأنه هو صاحب الكيس ومالكه وأنه يحتوى على مادة البانجو والتي أثبت التحليل صحة ذلك أن هذا الاعتراف قد جاء سليما وصحيحا وقد صدر من المتهم بعد أخذه إلى المركز ومثوله أمام الضابط النوبتجي فلا تريب على المحكمة أن تأخذ به وتعول على شهادة الضابط النوبتجي بشأن ... خصوصا وقد ثبت أن الشاهد المذكور لم يشترك في القبض على المتهم ولا دخل له فيه وقد صدر له اعتراف المتهم عند مثوله أمامه بمركز بوليس أسوان ... ولم يصدر الاعتراف له فور الضبط كما سبق بيانه " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه بادانة الطاعن اعتمادا على هذا الاعتراف لا يخالف القانون في شيء لأن الاستفادة من عبارة الحكم أن المحكمة بما لها من سلطة تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى ، وتقدير الظروف التي أحاطت بصدوره من الطاعن قد اعتبرته دليلا سليما مستقلا عن القبض والتفتيش بمعنى أنه حين أدلى به لم يكن متأثرا بما وقع عليه ، وأنه قصد الاقرار بالجريمة طائعا مختارا ، لما كان ذلك وكان الاعتراف منصبا على المادة المضبوطة فليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تتخذ من نتيجة تحليلها دليل إثبات مؤيدا للإدانة ، لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في الوجوه المتقدمة لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن للشاهد عباد موسى ميخائيل ثلاث روايات في صدد الاعتراف المنسوب إلى الطاعن ، الرواية الأولى أثبتتها في محضر ضبط الواقعة ومحصلها أن الطاعن اعترف له بملكته للكيس المضبوط وادعى بأن الكيس يحتوى على دخان ، والرواية الثانية هي التي أدلى بها في تحقيق النيابة وغواها أن الطاعن اعترف له بملكته للدخان الذي يحتويه الكيس ، والرواية الثالثة هي التي أدلى بها في الجلسة وأخذت بها المحكمة وهي تفيد أن المتهم اعترف له بملكته للكيس كما اعترف بأن بداخله (بانجو) وهي رواية جديدة لم يذكرها

في التحقيقات ، وهذا التضارب في أقوال الشاهد يجعل شهادته غير جديرة بالثقة هذا إلى أن الحكم حين دان الطاعن بجرime إحرار (بانجو) خلافا لما أثبتته التحليل من أن المادة المضبوطة هي كمنجه وليست بانجو فإنه يكون باطلا للخطأ في الإسناد .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه مردود بأن للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد التي أدلى بها في جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى إذ المرجع في ذلك إلى اطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تأخذ به ، ولما كان الثابت في مدونات الحكم أن نتيجة التحليل دلت على أن المادة المضبوطة هي (بانجو) وهي ذات المادة التي اعترف الطاعن في محضر ضبط الواقعة بإحرازها ، وكان لاجدوى للطاعن مما يشيره من أن التحليل أثبت أن المادة هي (كمنجه) وليست (بانجو) مادام أن هذين النوعين هما من مشتقات الخشيش كما هو مبين بالجدول رقم ١ المشتمل على المواد المتعبرة مخدرة وهو الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي طبقه الحكم ، لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظن متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل ،
عومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٥٢)

القضية رقم ٨٢٥ سنة ٢٥ القضائية :

(١) تلبس . قبض . مهندس إدارة الكهرباء والغاز . حقه في فحص عداد النور . اكتشافه
جرائم أثناء ذلك الفحص مما يجوز فيها الحبس قانونا . يجوز له ضبط المتهم دون احتياج
إلى أمر بضبطه . (م ٣٧ - ج) .

(ب) تفتيش . الرضا به . يكفي أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ما دامت
مؤدية إليه .

١ - لمهندس إدارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور وكل ما يظهر له
من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ويحق له عملا بنص المادة ٣٧
من قانون الاجراءات الجنائية متى كانت الجريمة جنائية أو جنحة يجوز فيها
قانونا الحبس الاحتياطي - أن يسلم المتهم إلى أقرب رجال السلطة العامة
دون احتياج إلى أمر بضبطه .

٢ - الرضا بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى
وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال سنة سابقة على ٣١ من أكتوبر
سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم الوايلي : سرق التيار الكهربائي المبين المقدار والقيمة
بالمحضر لإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة وطلبت عقابه بالمادة ١٧/١

من قانون العقوبات. وادعت إداوة الكهرباء والغاز بحق مدني قتلوه ، ٥٢ جنيتها و ٨١٥ مليا على سبيل التمويض قبل المتهم . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة الوايل الجنائية دفع المتهم ببطلان اجراءات عملية الضبط . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية أولا : بقبول الدفع وببطلان اجراءات الضبط وبراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه بلا مصاريف جنائية . وثانيا : بإلزام المتهم بأن يدفع لإدارة الكهرباء والغاز مبلغ ٥٢ جنيتها و ٨١٥ مليا والمصاريف المدنية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذا الاستئناف قضت حضوريا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى الجنائية وبحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل فطعن الأستاذ الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دفع الطاعن ببطلان الضبط والتفتيش وما أسفرا عنه لأن من قام بهما ليس من رجال الضبط القضائي ولم يكن مأذونا له من السلطة المختصة بإصدارهما ولم تكن الجريمة في حالة تلبس تبيح هذا الاجراء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن محصل الوقائع كما قرره في محضر ضبط الواقعة المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ المهندس عبد المنعم صالح ربيع الموظف بإدارة الكهرباء والغاز من أنه إذ كان يقوم بالمرور ومع الكهرباء في كامل نجيب وبعض الأعمال بالمحال التي تستعمل التيار الكهربائي في مناسبة شكاوى سرية تلقتها الإدارة التي يعمل بها عن سرقة التيار الكهربائي فقد رأى أن يفتش حانوتا يقع أسفل المنزل رقم ١٤٦ بشارع ترعة الجبل ويقوم المتهم على إدارته فبان له أن العداد مثبت في مكانه ولكنه عند فحص العداد المذكور والأسلاك الداخلية استبان له أنه قبل أن تبلغ الأسلاك العداد مباشرة يتصل بهما قرمان من الأسلاك مثبتان داخل الحائط وعليهما طلاء

من الجلس والبوية وأنه إذ تتبع هذين السلكين وجدتهما يغذيان بريزة موضوعة داخل قترينة تقع إلى يمين الداخل وأن تلك البريزة تتصل بتوصيلات خارجية إلى عدة منازل ومحال مجاورة ، منها محل جزارة محمد حسن ومحل جزارة عبد الفتاح الحمصاني ومحل ألبان سميره عبد ربه ومحل أحمد عبد الحافظ وسيد محمد بركات وكامل نجيب إبراهيم والسيد دياب محمد الشحات " ثم عرض لدفاع الطاعن فقال "وحيث إن المتهم دفع لدى محكمة الدرجة الأولى بيطان اجراءات التحقيق مؤسسا دفعه على أن المهندس عبد المنعم صالح ربيع ومن كان معه من رجال إدارة الكهرباء والغاز ليسوا من رجال الضبطية القضائية وأنه بذلك يبطل التفتيش الذي يقومون به فاستجابت محكمة الدرجة الأولى إلى هذا الدفع ثم قضت بحكمها المستأنف برامة المتهم مما كان مسندا إليه . وحيث إن الذي يبين من يومية الاشتراك - عقد الاشتراك المقدم إلى هذه المحكمة من الشاهد المهندس عبد المنعم صالح ربيع - أن المتعاقد مع إدارة الكهرباء والغاز هو حبيب جرجس وأن إيصالات أداء ثمن ما يستهلك من التيار الكهربائي تحرر كذلك باسمه . وحيث إنه بالرجوع إلى العقد سالف الذكر يبين أنه قد نص في مادته السابعة على أنه مصرح لعمال الإدارة بمعاينة التواصيل الداخلية كلما تراءى لهم ذلك ، وأنه منصوص كذلك في مادته التاسعة على أن للإدارة وللشرك الحق في فحص العداد أو العدادات فيما يختص بضبطها وبمسن سيرها متى رأيا ذلك . وحيث إن المتهم في مذكرته المقدمة للجلسة اليوم قد أصر على الدفع الذي قدمه لمحكمة الدرجة الأولى وسنده بذات ما كان يسنده به ثم أضاف أنه لا يحق لإدارة الكهرباء والغاز أن تملك قبله بأي شرط محتويه عقد الاشتراك لأنه لم يتعاقد مع تلك الإدارة ولم يرتبط قبلها بأي اتفاق إذ أن علاقتها فاصرة على المشترك وهو حبيب جرجس . وحيث إن هذا القول من المتهم مردود بأمرين أولهما أنه خلف خاص للمشارك حبيب جرجس ، ومن ثم يلتزم قبل إدارة الكهرباء والغاز بذات ما كان يلتزمه المشترك حبيب جرجس . وثانيا : أنه هو شخصيا قبل ضمنا أن يتعاقد مع إدارة الكهرباء والغاز على ذات ما كان محتويه عندما مع المشترك حبيب جرجس تدل على موافقة قبول دفعه لها مباشرة ثمن ما كان يستهلكه هو من تيار كما يدل

على مقابلتها قبوله بالموافقة استمرارها على مد متجره بالتجار رغم ظهور شخص المتعاقد معها . وحيث إنه متى كان ذلك كان المتهم ملتزما بما يحتويه عقد الاشتراك من شروط وبالتالي يحق لعمال الإدارة ومنهم المهندس عبد المنعم صالح ربيع فحص العداد أو العدادات فيما يختص بضبطها وحسن سيرها كلما تراءى لايهم ذلك . وحيث إنه إذا كان للمهندس عبد المنعم صالح ربيع حق فحص العداد فإن كل ما سيظهر له من جرائم أيا كان ذلك الفحص يكون في حالة تلبس يحق له ٤٤ لا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية متى كانت الجريمة جنائية أو جنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي أن يسلم المتهم إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه وهو ذات ما وقع من الشاهد المذكور " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من ذلك صحيحا في القانون وكان الرضا بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانت من وقائع الدعوى وظروفها واستتجته من دلائل مؤدية إليه فإن التفتيش يكون صحيحا مشروعا وتكون المحكمة إذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد منه لم تخالف القانون في شيء .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور إذ أغفل دفاع الطاعن الموضوعي من أنه اشترى المحل من مالكه السابق بالحالة التي وجد عليها وأن التعاقد لم يقع بينه وبين إدارة الكهرباء والغاز بل كان بينها وبين المالك السابق وأنه لذلك يكون في حل من هذا التعاقد الذي لم يكن طرفا فيه ولم يرد الحكم على هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن وأطرحه للأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مما يتعين معه رفض هذا الوجه أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعبد محمد حسين المستشارين .

(٣٥٣)

القضية رقم ٥٤٨ سنة ٢٥ القضائية :

(١) إثبات . تفتيش . بطلانه . لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه
والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها ومنها اعتراف المتهم اللاحق .

(ب) نقض . أسباب موضوعية . إثبات . اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف الصادر من
المتهم على أثر تفتيش باطل . تحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش . موضوعي .

١ - إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات
الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ، ومن هذه
العناصر اعتراف المتهم اللاحق بحيازته لذات الأشياء التي ظهر من التفتيش
وجودها لديه .

٢ - إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل ،
وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون
محكمة الموضوع تقدره حسبما تكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك
أن يكون الاعتراف قد صدر أمام ضابط ما دام هو غير الذي تولى إجراءات
الضبط والتفتيش الباطل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز مواد مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانوني
بقصد الاتجار . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ نظرت محكمة مركز الزقازيق الجزئية الدعوى وأمامها دفع

المتهم ببطلان التفتيش لأن الكونستابل الذى أجراه ليس له صفة الضحية القضائية قبل صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وبعد أن أتمت نظرها قضت حضوريا بقبول الدفع والحكم ببطلان التفتيش وبراءة المتهم والمصادرة بلامصاريف فاستأنفت النيابة هذا الحكم ونظرت محكمة الزقازيق الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعنتم النيابة فى هذا الحكم وقيد طعنهما بمجدول المحكمة برقم ٤٢٨ / ٢٣ ق وقضى بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الزقازيق الابتدائية لتحكم فيها مجددا دائرة استئنافية أخرى . أعيدت القضية ثانية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية وبعد نظرها . قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدفع ، والحكم ببطلان التفتيش وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للبراءة والحكم بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه مع تأييد المصادرة بلامصاريف جنائية . فعارض المتهم . وقضى فى معارضته وبإجماع الآراء برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلامصاريف جنائية . فطعن الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يبنى على إجراءات باطلة وشاب أسبابه القصور ، إذ أسس قضاءه بإدانة الطاعن على اعترافه الذى أدلى به أمام ضابط مكتب المواد المخدرة ، واعتبر هذا الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته أدلى به الطاعن بطوعه واختياره ، مع أن الطاعن كان وقتئذ تحت تأثير الخوف والفرع إثر القبض عليه والتفتيش ومع أن الضابط الذى تلقى هذا الاعتراف هو الذى اتهم الطاعن ، وطلب تفتيشه ، ثم أجرى التحقيق معه مما يجعل الاعتراف باطلا لإتصاله بتفتيش باطل — وإذ أخذ الحكم باعتراف الطاعن مع أنه دفع بأن الاعتراف كان نتيجة اعتداء أثبتته الطيب الشرعى فى تقريره . أما وجه القصور فهو أن الحكم قرر أن إصابة الطاعن حدثت بعد استجوابه بمعرفة النيابة

دون أن يبين كيف استبان له ذلك، كما أغفل الرد على المذكرة التي قدمها الطاعن وضمنها وجوه دفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجريمة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق بحيازته لذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما تكشف لها من ظروف الدعوى . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام ضابط ما دام أنه غير الذي تولى إجراءات الضبط والتفتيش الباطلين ، الأمر الذي استظهره الحكم المطعون فيه بجلاء ، وكان ما يثيره الطاعن يصدد الصلة بين الإصابتة التي وجدت به وبين اعترافه . مردودا بأن الحكم المطعون فيه قد استبعد قيام هذه الصلة بأسباب سائفة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون سليما وما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٥٤)

القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ركن قصد منع الحيازة بالقوة .
مثال للقصور في استظهاره .

إذا كان الحكم قد اجترأ في بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن
المتهم الثاني منع حيازة المجنى عليهما بالقوة إذ أجبرهما قهرا على عدم حراثة الأرض ،
فإن هذا القول على ما به من إجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من أفعال
يهددها القانون استعمالا للقوة أو تتم بذاتها على أنهما قصدا استعمالها ، ومن ثم يكون
الحكم معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : دخلا عقارا في حيازة محمد علي الصاوي
بقصد منع حيازته بالقوة . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٦٩ فقرة أولى من قانون
العقوبات وقد ادعى محمد علي الصاوي بحق مدني قبل المتهمين وطلب أن يحكم له
بعشرة جزيئات تعويضا مؤقتا . ونظرت محكمة جنح فوه الجزئية هذه الدعوى
ثم قضت حضوريا - عملا بمادة الاتهام - بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا
مع الشغل والنفاذ وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني محمد علي
الصاوي مبالغ خمسة جزيئات على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة
وأعفتها من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ونظرت
محكمة كفر الشيخ الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت بتأييد الحكم المستأنف .
فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، قصوره في بيان توافر قصد استعمال القوة لذيها لمنع الحياة ، مع أنها دفعا بانتفاء هذا القصد استنادا إلى أن الأرض موضوع النزاع كانت تحت يد الطاعن الثاني يزرعها منذ سنوات ثلاث وأنه لم يهدد المجنى عليهما ، ولم ينتو استعمال القوة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ، أنه اجتراً في بيان ركن قصد منع الحياة بالقوة بما قاله ، من أن المتهم الثاني منع حياة المجنى عليهما بالقوة إذ أجبرهما قهراً على عدم حراثة الأرض ، ولما كان هذا القول على ما به من إجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من أفعال يندع القاتون استعمالاً للقوة أو تم بذاتها على أنها قصداً استعمالها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه ، وذلك دون حاجة إلى ما جاء بالوجه الثاني من وجهي الطعن .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ حسن داود المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومعطى كامل، ومحمود محمد مجاهد، ومحمد محمد حنين : المستشارين .

(٣٥٥)

القضية رقم ٥٥٤ سنة ٢٥ القضائية :

نقض . أسباب مقبولة . اختصاص . قواعد الاختصاص في المواد الجنائية هي من النظام العام . جواز التمسك بخالفها لأول مرة أمام محكمة النقض .
إن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بخالفها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم .
وإذن فإذا كان الواقع في الدعوى هو أن المتهم لم يكن قد بلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة فإن محكمة الأحداث تكون هي المختصة بنظر الدعوى وتكون محكمة الجلسات إذ فصلت فيها بعد أن قدم لها المتهم شهادة ميلاده .
قد خالفت القانون مما يتعين معه نقض حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق الساعة المينة الوصف والقيمة بالحضر
لمحمد موسى شرف . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . نظرت
محكمة الموسيقى الجزئية هذه الدعوى ثم قضت غيابيا - عملا بمادة الاتهام -
بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف جنائية . فعارض .
وفي أثناء نظر معارضته دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص المحكمة لصغر سن
المتهم وبعد نظرها قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم
ونظرت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت بحضوره بتأييد
الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه ، قد صدر من محكمة الجناح المستأنفة على خلاف ما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية من اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث الذين لم يبلغوا خمس عشرة سنة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن شهادة الميلاد المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة أنه اتهم بأنه في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم الموسيقى : سرق ساعة لآخر وقدمته النيابة إلى محكمة جناح الموسيقى لحاكمته طبقا للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقضت غيابيا بحبسه ثلاثة شهور . وعارض في الحكم الغيابي بجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ وفيها دفع الحاضر عنه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لصغر سنه ، وقدم شهادة ميلاده ولكن المحكمة قضت برفض المعارضة وبتأييد الحكم ، فاستأنفه الطاعن ورفض استئنافه موضوعا بجلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٥ - ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة " وكان الطاعن لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، كما يبين ذلك من شهادة ميلاده ، وكانت محكمة الأحداث هي المختصة تبعا لذلك بنظر الدعوى وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث يحوز إثارة الدفع بخالفها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم - لما كان ذلك ، فإن المحكمة المطعون في حكمها إذا اختصت بنظر الدعوى والفصل فيها دون أن تكون مختصة بذلك ، تكون قد خالفت القانون مما يتعين معه نقض حكمها ، وإحالة الدعوى إلى دائرة محكمة القاهرة الابتدائية المختصة بنظر قضايا الأحداث .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٥٦)

القضية رقم ٥٥٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) استئناف . التقرير القى أوجبت المادة ١٢٤ : أ. ج أن يقدمه أحد أعضاء الدائرة
الاستئنافية . بياناته . كتابته بشكل خاص أو في ورقة معينة . غير لازمة . تحريره
بوجه ملف الدعوى . جاز .

(ب) قانون . تموين . قرار وزير التموين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ . طبيعته . هو قرار
مؤقت . أثر ذلك في أعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥ ع .

١ — إن ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ١٢٤ منه هو أن
يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه ،
ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت
والنفي ، وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت ، ولم يحتم
القانون كتابة التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . وإذن فلا يترتب على تحريره
بوجه ملف الدعوى أى بطلان .

٢ — القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التموين في ١٥
من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية
من الأرز الشير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣
لم يصدر قرار لاحق بإلغائه ، وهو بطبيعته موقوت بمدة معينة هي سنة ١٩٥٣
ولذلك فإنه وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر
بانقضاء هذه المدة ، كما لا يتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار
عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة ل محصول سنة ١٩٥٤
ثم إلغائه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يورد نصيب الحكومة من الأرز الشهير المقرر على زراعته . وطلبت عقابه بالمسادين ٥٦٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ من قرار التوين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ وقرار وزارة الزراعة الصادر بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، نظرت محكمة المنصورة الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام - بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه وكفالة ٢٠٠ قرش بلامصاريف . فعارض . وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلامصاريف . فاستأنف المتهم . نظرت محكمة المنصورة الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن أسباب الطعن تحصل في أن الحكم بني على إجراءات باطلة وأخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور . إذ حرر القاضى الملخص تقريره على وجه ملف الدعوى ، مع أنه يتعين وفقا للقانون أن يكون في ورقة مستقلة تحمل توقيع المقرر . وإذ قضى بإدانة الطاعن مع أنه صدر قانون لاحق لتاريخ ارتكاب الجريمة هو القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ وهو يقضى بإلغاء القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالاستيلاء على بعض كميات الأرز . ومع أن حيازة الطاعن لا تتجاوز فدانا واحدا ، ومثل هذا القدر معنى قانونا من التوريد . أما وجه القصور فهو أن الطاعن دفع بأن أمين الشونة رفض استلام كمية الأرز المقررة ، فلم تحقق المحكمة هذا الدفاع ، كما دفع بأنه لم يحصل إخطاره بالكمية الواجب توريدها ، فأخفأت المحكمة هذا الدفع ، مع أن الإخطار واجب لكي يتحقق الحائز من صحة البيانات الواردة به ويجرى التوريد على مقتضاه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في يوم ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز المنصورة لم يورد نصيب الحكومة من الأرز الشعير المقرر على زراعته. وطلبت معاقبته بالمادتين ٩ و ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقوانين ١٣٨ لسنة ١٩٥١ و ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ و ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ وبتقارير وزير التكوين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ ووزير الزراعة الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ . وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة المنصورة الوطنية غيابيا بحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ ج وكفالة ٢٠٠ قرش وأسست حكمها على أن الطاعن اعترف بما نسب إليه، من أنه لم يقيم بتوريد نصيب الحكومة من الأرز الشعير محصول سنة ١٩٥٣ في الميعاد . فعارض الطاعن . ودفع بجلسة المعارضة بأن أمين الشونة رفض أخذ الأرز وحكمت المحكمة بالتأييد . فاستأنف الطاعن ، وبعد أن تلا رئيس الجلسة التقرير أنكر الطاعن التهمة ، وطلب الدفاع عنه براءته . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان كل ما أوجبه القانون في المادة ٤١٢ إجراءات جنائية هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه ، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي ، وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت . وكان القانون لم يحتم أن تكون كتابة التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة فإنه لا يترتب على تحرير التقرير بوجه ملف الدعوى أي بطلان . ولما كان القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ الذي صدر القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٣ في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ بإلغائه لا ينطبق على واقعة الدعوى وقد صدر كلا القرارين قبل وقوع الفعل المنسوب للطاعن ، وأولها خاص بالاستيلاء على جميع كميات الأرز الشعير الموجودة لدى الأفراد والهيئات أو المودعة لحسابهم في شون البنوك والموجودة في السواحل والمخازن والمحال التجارية ، في حين أن القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الذي طبقه الحكم يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وهذا

القرار لم يصدر قرار لاحق بإلغائه ، وكان هذا القرار بطبيعته موقوتا بمدة معينة هي سنة ١٩٥٣ ، فإنه وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بانقضاء هذه المدة ، كما لا يتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه وهو ما حصل في السنة المذكورة إذ صدر القرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء قرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالاستيلاء على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٤ . ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بالادانة وفقا للواد والقرارات التي طبقها ، صحيحا في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان لا يبين من محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن حيازته لا تزيد على فدان أو أن أمين الشونة رفض استلام كمية الأرز المقررة أو أنه لم يحصل إخطار الطاعن بالكمية الواجب توريدها فإن النفي بمحصول الدفع بذلك وإغفال الحكم التحدث عنه يكون عاريا عن الدليل . ولما كانت هذه الدفوع دفوعا موضوعية ، ومنها ما يختلط فيه القانون بالواقع ، فلا تصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن العطن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(٣٥٧)

القضية رقم ٩١٨ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إجراءات . إعلان . أشكال في التنفيذ . غرفة الاتهام . المادة ٢٢٧ . ج .
مجال تطبيقها أمام محكمة الجنح والمخالفات . عدم مريان حكمها بالنسبة إلى الإشكال
في التنفيذ الذي تختص غرفة الاتهام بنظره والذى تحكمه المادتان ٢٤ و ٢٥ . ج .
إعلان المستشكل في هذه الحالة الأخيرة . لا يشترط فيه أن يتم قبل الجلسة بميعاد معين .
حضور محام عن المستشكل . يكفي . ح . وهذا الأخير شخصيا . غير لازم .
حكم المادة ١٧٢ . ج . النرض منه .

(ب) إجراءات . عقوبة . الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٠ . ج . عشر النيابة
ذو صلة في التقرير بمراءاتها .

١ - إن المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية، إنما وردت في الفصل
الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنح والمخالفات
لمحاكتهم عن جنحة أو مخالفة منسوبة إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر إشكال
في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام بل تطبق المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون
المشار إليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بذاته، ولما كانت هذه المادة
الأخيرة لا توجب حصول الإعلان قبل الجلسة بميعاد معين وكان الطاعن قد أعلن
بالجلسة التي حددت لنظر الإشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الإشكال
ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ، فإن البطلان - إذا كان ثمت بطلان -
يزول وفقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن
بشخصه واجبا ما دام محاميه قد حضر ومسمت أقواله وهو يمثل الطاعن فتحقق
بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم وما دامت الغرفة
لم تر محلا لإحضار المستشكل بنفسه لسماع إيضاحاته ، ولا يغير من هذا النظر
مانعت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك بأن هذه المادة
إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لتسمع إيضاحاتهم
إذا رأت محلا لذلك .

٣ - إن ممثل النيابة ذوصفة في التقرير بأن الإجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد تمت لأن النيابة العامة هي صاحبة الشأن في تنفيذ حكم الإعدام ولا تستطيع إجراء التنفيذ دون إتمامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في خلال المدة من ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ حتى ٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ بدائرة العطارين بالاسكندرية قتلوا إحسان أحمد نوفل وعبد المسيح معوض وسعيد محمد شلبي ومجهولة عمدا مع سبق الإصرار... الخ . وقضت محكمة جنايات الاسكندرية بإعدام الطاعن شنقا . فظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه بجدول المحكمة برقم ٨٣ سنة ٢٥ ق وقضى فيه بقبوله شكلا ورفضه موضوعا . وقد حدد لتنفيذ حكم الإعدام يوم ١٧ من يولييه سنة ١٩٥٥ وفي اليوم السابق لهذا التاريخ (يوم ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥) رفع الطاعن إشكالا في تنفيذ هذا الحكم أمام غرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية وطلب وقف تنفيذه حتى يفصل في الإشكال المقدم منه ، وقد قررت غرفة الاتهام في ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ بقبول الاشكال شكلا ورفضه موضوعا وأمرت بالاستمرار في التنفيذ وألزمت المستشكل مصروفات الاشكال فظعن بالمحامي عن الطاعن في قرار غرفة الاتهام بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أسباب الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه ، بني على إجراءات مشابهة البطلان من أربعة وجوه . الأول : إذ حدد انظر الاشكال جلسة ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ وهو نفس اليوم الذي قدم فيه الاشكال خلافا لما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إعلان المحصوم قبل الجلسة بثلاثة أيام ، ولا محل للاستناد في هذا المقام إلى المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لأنها إنما تنصرف إلى حالة الحضور أمام المحكمة ، وليس أمام غرفة الاتهام كما هو الحال في الدعوى ، ومع ذلك فقد خولت هذه المادة

للتهم طلب التأجيل في حالة وجود بطلان في ورقة التكليف بالحضور . الوجه الثاني : إذ حضر ممثل النيابة عن جميع من أعلنت إليهم صحيفة الاشكال مع أنه ليس له صفة تحوله الحضور عنهم . الوجه الثالث : إذ نظرت المحكمة الاشكال في غير حضور المستشكل ولا يصحح هذا البطلان أن الحاضر عنه تنازل عن التمسك بحضوره لأن هذا الحضور من النظام العام . الوجه الرابع : إذ لم تستجب غرفة الاتهام إلى ما طلبه الدفاع من إعلان وزير العدل ليقرر ما إذا كانت الاجراءات التي توجبها المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد روعيت . ولم تشر إلى ذلك في حكمها مما يعيبه بالقصور . أما ما قاله الحكم من أنه كان واجبا على الدفاع أن يقيم الدليل على أن عفوا قد صدر أو أن العقوبة أبدلت فلا سند له من القانون ، وهو واجب النيابة العامة لا واجب الدفاع .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحاضر عن الطاعن طلب أثناء نظر الاشكال إحضاره ثم تنازل عن هذا الطلب ، كما طلب أن تقدم النيابة ما يدل على أن الاجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، قد تمت وأن السلطة التي حلت محل الملك قد أبدت رأيها فيما يتعلق بالعفو ، وقالت النيابة إن هذه الاجراءات قد تمت . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على أنه "ينبغي على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ، أما في الجنح الأخرى وفي المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه ويكلا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيا " إنما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان المحكوم أمام محكمة الجنح والمخالفات لمحاكمتهم عن جنحة أو مخالفة منسوبة إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر اشكال أمام غرفة الاتهام بل تطبق المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بذاته ، فنصت المادة ٥٢٤ على أن "كل إشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . ومع ذلك إذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات (كما هو الحال في الدعوى) يرفع إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية " . ونصت المادة ٥٢٥ على أنه "يقدم النزاع إلى المحكمة

بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة. و يعلن ذور الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره وتفصل المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن والمحكمة أن تجرى التحقيقات التي ترى لزومها ... ” ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين ، وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الاشكال . ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه فإن البطلان — إذا كان ثمت بطلان — يزول وفقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا ما دام محاميه قد حضر وسمعت أقواله وهو يمثل الطاعن فتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم . وما دامت الغرفة لم تر محلا لإحضار المستشكل بنفسه لسماع إيضاحاته . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه ” في الأحوال التي يجب فيها عرض الأمر على غرفة الاتهام ترسل النيابة الأوراق فورا إلى قلم كتاب المحكمة وتعلن الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور في ظرف ثلاثة أيام ” ذلك بأن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لتسمع إيضاحاتهم ، إذا رأت محلا لذلك . لما كان ما تقدم ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن ممثل النيابة حضر عن باقي من أعلنوا بصحيفة الإشكال وكان ممثل النيابة ذا صفة في التقرير بأن الإجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد تمت لأن النيابة هي صاحبة الشأن في تنفيذ الحكم — ولا تستطيع إجراء التنفيذ دون إتمامها ، وكان الطاعن لم يقدم دليلا على أن هذه الإجراءات لم تتبع — لما كان ذلك كله ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة الأصاغة : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وعبد محمد حسين المستشارين .

(٣٥٨)

القضية رقم ٥٥٦ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . رفع الدعوى على متهم بأنه ضرب المجنى عليه عمدا على رأسه فأحدث
به إصابة معينة نشأت عنها عاهة . تشكك المحكمة في نسبة هذه الواقعة اليه . إدانته من أجل اشتراكه
مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس . عدم تنبيه المتهم لكي
يبدى دفاعه على ضوء الوصف الجديد . إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بأنه ضرب المجنى عليه عمدا
بآلة راضة على رأسه فأحدث به إصابة معينة نشأت عنها عاهة ثم تشككت المحكمة
في نسبة هذه الواقعة إليه بمقولة إنه قد اشترك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه
من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس ودانته بذلك دون أن تسمع دفاعه
إلا فيما يختص بالإصابة التي نشأت عنها العاهة ، فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله
بحق المتهم في الدفاع إذ كان يتعين عليها أن تنبهه إلى هذا التنوير لإبداء دفاعه
في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر
في قرار الاتهام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب السيد عابد زيدان بالبدالة فأحدث
به الإصابة الموصوفة بالكشفين الطبيين الابتدائي والشرعى والتي تخلف عنها
عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجمجمة لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى بل
بنسيج ليفى مما يعرض حياة المجنى عليه للخطر بحرمان المخ جزءا من وقايته الطبيعية

ويجمله عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ وسحايه ونظرا لخطورة ما قد ينشأ من هذه المضاعفات فلا يمكن تقديرها بنسبة مئوية . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ١/٢٤٠ عقوبات. فقررت بذلك ، وادعى السيد عابد عابد زيدان بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه على سهيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات بنها نظرت الدعوى ثم قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام — بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ خمسين جنيا والمصاريف المدنية المناسبة وخمسة جنيات مقابل أتعاب المحاماة وأعفته من المصاريف الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ القانون لأنه وقد تشكك في إسناد العاهة المستديمة إلى الطاعن وكانت هذه العاهة هي التهمة الوحيدة المسندة إليه — والمعروضة على محكمة الجنايات — فقد كان عليه أن يقضى ببراءته وإلا كان أخذه إياه بالقدر المتيقن إسنادا لتهمة جديدة وهذه التهمة دين بها سواد .

وحيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بآلة راضة على رأسه فأحدث به إصابات معينة هي التي نشأت عنها العاهة ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه بمقولة إنه قد اشترك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس ودانته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابات التي نشأت عنها العاهة فإن حكمها يكون معيبا لإخلال بحق المتهم في الدفاع وهو ما يتسم له وجه الطعن إذ كان يتعين عليها أن تنبه إلى هذا التغير لإبداء دفاعه في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه .

(٣٥٩)

القضية رقم ٥٧٥ سنة ٢٥ القضائية :

غرفة الاتهام . تقريرها بإحالة الجناية إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بعد سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص لأنها جناية . خطأ في تطبيق القانون (م ١٨٠ ج) .

إذا قررت غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بعد سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جناية ومع تقريرها بأن الواقعة جناية فلأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويكون قرارها متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمود عماره الهوارى و ٢ — عبدالرؤوف عماره الهوارى و ٣ — جابر مصطفى أبو الملا و ٤ — فهمى إسماعيل أبو العلا و ٥ — شحاته على عامر عسكر و ٦ — محمد أحمد عسكر و ٧ — على محمود عماره بأنهم : الأربعة الأول — ضربوا عمدا على عامر عسكر فأحدثوا به الإصابات الميينة بالكشف الطبى والى تقرر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما : والخامس — ضرب عمدا المتهم الأول محمود عماره الهوارى فأحدث به الإصابات الميينة بالكشف الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما : والسادس — ضربا عمدا المتهم الثانى فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما : والسابع — ضرب عمدا فتحي أحمد سمرة فأحدث به الإصابات الميينة بالكشف الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما : والرابع — ضرب عمدا محمد أحمد عسكر فأحدث به الإصابات الميينة بالكشف الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات

وقد ادعى على عامر عسكر بحق مدنى قبل المتهمين الأربعة الأول متضامنين بمبلغ خمسة عشر جنيا مهريا على سبيل التعويض . ومحنة جنح شين الكوم الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت غيابيا للتمم السابع وحضوريا للباقيين عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإعادة الأوراق للنياية لاتخاذ شئونها فيها لأنها جنائية . أعيدت الدعوى إلى غرفة الاتهام وبعد نظرها قررت حضوريا بالنسبة إلى الأول والثانى والثالث والخامس والسادس والسابع بإحالتهم إلى محنة جنح شين الكوم لمحاكمة المتهم الأول على أساس عقوبة اللجنة وعلى النياية اتخاذ الاجراءات القانونية . فطعت نياية شين الكوم فى هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحنة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام أخطأت فى تطبيق القانون إذ قررت إحالة الدعوى إلى المحنة الجزئية للحكم فيها على أساس عقوبة اللجنة رغم سبق صدور حكم نهائى منها بعدم الاختصاص مع أن القانون يوجب عليها فى هذه الحالة أن تحيلها إلى محنة الجنائيات . .

وحيث إن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات قد جاءت صريحة فى النص على أنه " إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحنة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النياية العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير فى الدعوى أن تحيلها إلى محنة الجنائيات " . لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذ قررت بإحالة الدعوى إلى محنة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة اللجنة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محنة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جنائية ومع تقريرها بأن الواقعة جنائية تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويكون قرارها متعينا نقضه .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داور،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حنين المستشارين .

(٣٦٠)

القضية رقم ٥٨٢ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تفتيش . الدفع ببطلانه لعدم وجود الاذن به في ملف الدعوى . ذكر محكمة الموضوع
أدلة سائغة على سبق صدور الاذن المذكور . رفضها الدفع واستنادها إلى الدليل المستمد
من التفتيش . لا خطأ .

(ب) تفتيش . ضبطية قضائية . استعانة الضابط المنوط به التفتيش بخبرين من غير رجال
الضبط القضائي في ضبط المتهم وتفتيشه . جاز ما دام الضابط المذكور كان يشرف عليهما
وقت مساعدتهما إياه .

(ج) إجراءات . تحقيق ابتدائي . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٤ / ٢ أ . ج .
لا بطلان .

١ - إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاذن في تفتيش منزل المتهم
قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط
المباحث ولكن لم يعثر على هذا الإذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل التحقيق
الذي أجرى عن فقده إلى الكشف عن سبب ذلك فإن محكمة الموضوع لا تكون
مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش ولا في استنادها إلى الدليل المستمد
منه ما دامت قد أوردت الأدلة السائغة على سبق صدور الإذن المذكور .

٢ - إذا كان الحكم قد استظهر تحقق إشراف الضابط المنوط به التفتيش
على المخبرين الذين قاما بضبط المتهم وتفتيشه فإنه لا يهم بعد ذلك أن يكون
هذان المخبران من غير رجال الضبط القضائي ما دام لم يعملوا مستقلين بل كانا
يساعدان الضابط المذكور .

٣ - الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكامها مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - سعيد عبد الحميد جنيدي (الطاعن) و ٢ - عويس عمران جاد بأنهما أحرزا جواهر مخدرة «حشيشا» بقصد الاتجار بدون ترخيص من وزارة الصحة وفي الأحوال الغير مصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول «د» المرافق له . فقررت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنى سوييف دفع كل من المتهمين ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام الأول وبالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات برفض جميع الدفوع وبصحة إجراءات القبض والتفتيش وبمعاينة سعيد عبد الحميد جنيدي بالسجن لمدة سبع سنين وبتغريمه ٥٠٠ جنيه وببراءة عويس عمران جاد مما أسند إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة إذ لم يوجد في ملف أوراق الدعوى إذن صادر من النيابة العامة بالتفتيش وقد أجرى في غير حالة من حالات التلبس التي تجيز التفتيش بدون صدور إذن من النيابة وعلى فرض سبق صدور هذا الإذن فإن الشخصين اللذين قاما بضبط الطاعن وتفتيشه ليسا من رجال الضبطية القضائية ، هذا فضلا عن أن الضابط المنوط بالتفتيش لم يحضر محضرا موقعا عليه شاملا لجميع الإجراءات

التي قام بها تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية كما لم يراع ما توجبه المادتان ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية فلم يضع المضبوطات في حرز مغلق بل اكتفى بوضع بعض المضبوطات لدى الضابط سليمان الروبي وبعضها الآخر في حجرة الضابط أنور ناشد بغير "تحرير".

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتحدث عن الإذن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش والذي لم يعثر عليه في ملف أوراق الدعوى فقال : "وحيث إنه نيا يختص بالدفع ببطلان القبض والتفتيش فالثابت أن القوة التي قامت بتفتيش المتهم وتفتيش منزله قد قامت بهذا العمل بناء على إذن صادر من النيابة العامة بالتفتيش على أثر تحقيق أجرته في بلاغ ضابط المباحث وتبين لها من التحقيق ما يبرر إصدار هذا الإذن بناء على ما أكده هذا الضابط من صحة تحرياته ومحضر التحقيق الذي بني عليه ذلك الإذن ولو أنه غير موجود ضمن الأوراق حتى يمكن الرجوع إليه لتقدير كفاية مبررات إصدار الإذن بالتفتيش بناء على ما للقضاء من الهيمنة على ذلك فإن الثابت من الأوراق والتحقيقات أن هذا المحضر كان مرفقا بالأوراق فعلا بدليل ما هو ثابت من تلخيص أحد أعضاء غرفة الاتهام من الإشارة إليه وتسليم المتهمين بأنه كان موجودا وبدليل محضر التحقيق المرفق الخاص بضياع هذا المحضر قبل النسخ" - كما تحدث عما دفع به الطاعن من أن المخبرين اللذين قاما بضغط المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية فقال "إن الثابت من التحقيقات أنهما كانا ضمن القوة التي قامت لتفتيش المتهم (الطاعن) وزميله الثاني وعبد محمود ابراهيم وأنهما تعقبا هذا المتهم (الطاعن) للقبض عليه بأمر وتحت مراقبة الكونستابل سعيد ندا الذي كان مخصصا له تفتيش هذا المتهم وتفتيش منزله وأنهما قبضا عليه بأمر وتحت رقابة رئيس القوة الصاغ زكي ميخائيل وأن تفتيشه بعد ذلك حصل في حضور وتحت إشراف رئيس القوة" - لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الإذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط المباحث ولكن لم يعثر على هذا الإذن في ملف الدعوى لفقده

ولم يوصل التحقيق الذي أجرى من نقده إلى الكشف عن سبب ذلك وكان
الثابت بهذا الحكم أيضا أن تفتيش الطاعن قد تم تحت إشراف الضابط رئيس
القوة - لما كان ما تقدم فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع
المتهم ببطلان التفتيش ولا في استنادها إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش
ما دامت قد أوردت الأدلة . السائغة على سبق صدور هذا الإذن وما دام
الحكم قد استظهر تحقق إشراف الضابط المنوط به التفتيش على المخبرين اللذين
قاموا بضبط الطاعن وتفتيشه فإنه لا يهم بعد ذلك أن يكون هذان المخبران من
غير رجال الضبطية القضائية مادام أنهما لم يكونا يعملان مستقلين وكانا يساعدان
الضابط الذي تدب للتفتيش - لما كان كل ما تقدم وكانت المادة ٢/٢٤
والمواد ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم
سراعاة أحكامها مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع بسلامة
الإجراءات التي اتخذها ، أمور الضبطية القضائية فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الوجه يكون على غير أساس .

وبما أن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم شابه تناقض في التسيب
إذ استند في الحكم براءة المتهم الثاني عويس عسران إلى عدم الثقة في سلامة
الإجراءات لعدم وضع ملابسه في حرز في الوقت الذي قضى فيه بسلامة الإجراءات
بالنسبة للطاعن .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن الإجراءات التي اتخذت
بالنسبة للمخدرات التي ضبطت مع الطاعن كانت سليمة فقال إن " الثابت من
التحقيقات أن المخدرات التي ضبطت مع المتهم سلمت فورا إلى معاون مركز
بنى سويف اليوز باشى سليمان عبدالرازق الروبى وقد وضعها بخزانة واحتفظ بها
حتى عرضها على النائب المحقق الذي عرضها بدوره على المتهم ولم يعترض هذا
بشيء على ذلك ثم أجرى تحريرها بعد ذلك بحضور المتهم ومن ثم قد انتهت كل
شبهة في هذه العملية وتوفرت الثقة فيها مما قصده القانون من حكمة النص على
التحرير " - أما بالنسبة للإجراءات التي تمت نحو المتهم الثاني الذي قضى ببراءته

فانه بعد أن قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع ببطلان هذه الإجراءات لعدم تحريز المضبوطات أضاف "إلا أنه نظرا لما هو ثابت في التحقيقات وخاصة في أقوال رئيس القوة الصاع زكى ميخائيل ونائب المأمور اليوزباشى سليمان عبد الرازق الروبى وأقوال اليوزباشى أنور فاشد نفسه من أن ملابس المتهم الثانى والعلبة التى عثر عليها فى جيبه لم تسلم لليوزباشى سليمان عبد الرازق الروبى ولم تودع خزانة كما حصل بالنسبة للمخدرات التى ضبطت مع المتهم الأول فإن هذا كله مع عدم تحريز هذه المضبوطات مما يوهن الدليل المستمد من العثور على آثار ذرات الحشيش فى العلبة وجيبى جلباب وصدرى المتهم إذ من المحتمل أن يكون قد حصل عيب أو لمس من أحد أفراد القوة الذين تداولوا المخدرات التى ضبطت مع المتهم الأول بهذه الملابس وبالعلبة التى لم تحرز ولم توضع فى مكان أمين وبقيت طليقة فى متناول كل فرد من أفراد تلك القوة من وقت خلعها وضبطها حتى وقت تقديمها للنائب المحقق بعد ما ينوف على أكثر من أربع ساعات — هذا مع العلم بأن القانون لم يشترط ضرورة تحريز المضبوطات إلا لحكمة توخاها وهى تنظيم العمل وحسن سيره والمحافظة على الدليل حتى لا يقدح من قوته — ومن ثم فلا ترتاح المحكمة إلى هذا الدليل المستمد من العثور على ذرات وآثار الحشيش فى جيبى صدرىه وجلباب المتهم وخلال الدخان الذى كان بالعلبة المضبوطة بجيبه أيضا "لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد دانت الطامع بعد أن اطمأنت إلى سلامة الإجراءات التى اتبعت نحو المحافظة على المضبوطات التى وجدت معه ولم تستند فى حكمها براءة المتهم الثانى إلى بطلان الإجراءات لعدم وضع الأشياء التى ضبطت معه "الجلباب وعلبة الدخان" فى أحراز مغلقة وإنما استندت فى هذا الحكم إلى عدم سلامة الإجراءات التى اتبعت نحو المحافظة على هذه الأشياء حين تقديمها للمحقق مما دعاها إلى عدم الثقة فى الدليل المستمد منها ومن ثم فلا تناقض بين أسباب الحكم ويكون هذا الوجه من الطعن أيضا على غير أساس .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٦١)

القضية رقم ٥٨٨ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . نسيبه . قتل عمد . نية القتل . ماهيتها . مثال للقصور في استظهارها .

إن تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به نية الإلحائي في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في جرائم التعدي على النفس ، ولذلك كان لزاما على المحكمة حين تقضى بإدانة المتهم في جريمة القتل العمد أن تعني في حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته الجريمة وأن تورد العناصر التي استخلصت منها ثبوتها . وإذن فإذا كان الحكم عندما يتحدث عن نية القتل قال "إن نية القتل — وقد وفاها التحقيق بيانا — تراها المحكمة قائمة في الدعوى من استعمال المتهم لآلة قاتلة بطبيعتها (بندقية) وإطلاقه الرصاص منها على المجنى عليها وإصابتها في موضع قاتل من جسمها " — دون أن يوضح الأدلة الواردة في التحقيق والتي استخلص منها ثبوت نية القتل فإنه يكون قاصر البيان متعبنا قضه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه : شرع في قتل حليمه محمد أحمد بأن أطلق عليها صيارين فارين قاصدا من ذلك قتلها فأصابها أحد الصيارين في رأسها وأحدث ما بها من إصابات وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليها بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، وادعت حليمه محمد أحمد بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات أسيوط نظرت الدعوى ثم قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام — بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبالإلزامه بأن يدفع للدية بالحق

المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش أتعاب محاماة وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية . فظن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقضى ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الظن هو أن الحكم شابه قصور فى التسبب إذ دفع محامى الطاعن بأن العيار الذى أطلق على المجنى عليها لا يمكن أن يكون المقصود به القتل لا سيما إذا نسب صدره إلى مثل المتهم الذى تدرب على الرماية أثناء وجوده بالجيش وكان فى مقدوره أن يصيب المجنى عليها فى مقتل لو أراد ذلك ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفع برد شاف وكان التدليل الذى ساقه على توفر نية القتل قاصرا قصورا معيبا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عندما تحدث عن نية القتل . قال "إن نية القتل، وقد وفاها التحقيق بيانا، تراها المحكمة قائمة فى الدعوى من استعمال المتهم لآلة قاتلة بطبيعتها "بندقية" وإطلاقه الرصاص منها على المجنى عليها وإصابتها فى موضع قاتل من جسمها" لما كان ذلك وكان تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذى تتميز به نية الجانى فى جريمة القتل العمد بحيث لا يكفى لقيامها القصد العام الذى يتطلبه القانون فى جرائم التعدى على النفس ، وكان لزاما على المحكمة حين تقضى بإدانة المتهم فى جريمة القتل العمد أن تعنى فى حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مفارقتها للجريمة وأن تورد العناصر التى استخلصت منها ثبوتها - لما كان كل ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يوضح الأدلة الواردة فى التحقيق والتى استخلص منها ثبوت نية القتل واكتفى بالإشارة إليها فإنه يكون قاصر البيان متعبنا تقضيه .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٦٢)

القضية رقم ٥٨٧ سنة ٢٥ القضائية :

مقوبة . رافة . نقض . سلطة محكمة النقض . حكم المادة ١٧ ع . مجال إعماله . يكون
بالقبة للعقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات . إعماله في مقوبة الغرامة . خطأ
في تطبيق القانون يتعين معه تصحيح الحكم .

لما كان الشارع قد أورد حكماً خاصاً في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يقضى بأن يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى
ثلاثة آلاف جنيه كل من زرع أو حاز أو أحرز أو اشترى بقصد التعاطي
أو الاستعمال الشخصي مادة من المواد المخدرة . . . على ألا تنقص العقوبة المقيدة
للحرية المحكوم بها لجرمة من هذه الجرائم بأى حال عن الحبس لمدة ستة أشهر
في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكانت هذه المادة الأخيرة
تميزت بتبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات إذا اقتضت
أحوال الجريمة رافة القضاة ، بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها ، فإن الحكم
إذا قضى بالتزول عن الحد الأدنى للغرامة المقررة قانوناً استناداً إلى المادة ١٧
من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه
وتعديل الغرامة المقضى بها إلى الحد الأدنى المقرر قانوناً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير
الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/٤ وأخيرة و ٣٥
من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبنود رقم "أ" من الجدول "أ" الملحق به .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة كرموس الجزئية دفع المتهم ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا بتاريخ ١١/١/١٩٥٥ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . أولا : برفض الدفع ببطلان التفتيش وبصحته . ثانيا : بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ والمصادرة وبتغريمه خمسمائة جنيه مصرى بلا مصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئنافية برقم ٨٠٤ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة اسكندرية الابتدائية نظرت الدعوى ثم قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فطعنتم نيابة اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الماطعون ضده بجرime إحرار مواد مخدرة بقصد التعاطي وطبق في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نزل بالغرامة عن الحد الأدنى المقرر في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وقضى بتغريمه مائتي جنيه في حين أن الغرامة الواجب الحكم بها لا تنقص عن خمسمائة جنيه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا وقضت محكمة الدرجة الأولى باعتباره محرزا بقصد التعاطي وطبقت في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وحكمت بحبسه ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة فاستأنف المتهم الحكم وقضت محكمة الاستئناف بتأييد عقوبة الحبس والمصادرة وتديل الغرامة إلى مائتي جنيه ، فطعنتم النيابة في الحكم طالبة تصحيحه وتعديل الغرامة إلى الحد المقرر بالقانون .

وحيث إنه لما كان القانون قد أورد حكما خاصا في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يقضى بأن يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه كل من زرع أو حاز أو أحرز أو اشترى بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي مادة من المواد المخدرة على ألا تنقص العقوبة المفيدة للحرية المحكوم بها بالجريمة من هذه الجرائم بأى حال عن الحبس لمدة ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وكانت هذه المادة الأخيرة تميز تعديل العقوبات المفيدة للحرية وحدها في مواد الجزائيات إذا اقتضت أحوال الجريمة رأفة القضاة بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتزول عن الحد الأدنى للغرامة المقررة قانونا تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يترتب معه تصحيحه وتعديل الغرامة المقررة بها إلى الحد الأدنى المقرر في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وهو خمسمائة جنيه.

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ . مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة حسن داور ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٣٦٣)

القضية رقم ٥٩٢ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) عفو شامل . قرض . المصاحبة من الطعن . متهم لم يستعمل حقه في التظلم وفق أحكام
المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل . لا يجوز له أن يشير
انطباق أحكامه عليه أمام محكمة الجنايات . نبيه على المحكمة اعتبارها الجريمة عادية
لا - سياسية . غير مجد في هذه الحالة .

(ب) لإثبات . خير . تقدير رأيه والفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات . موضوعي .

١ - إذا كان المتهم لم يستعمل حقه في التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل فلا يجوز له أن يشير أمام محكمة الجنايات
انطباق أحكامه عليه وبالتالي يكون الطعن بخطأ المحكمة في اعتبار الجريمة عادية
لا سياسية غير مجد .

٢ - إن الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم
من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وهو غير ملزم بتعيين خير آخر
مادام قد استند في أخذه برأى الخبير الذي اعتمده إلى ما لا يحافى المنطق
والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : ضرب عمدا فتوح محمد
فوده بعضا على رأسه فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير ولم يقصد من ذلك
قتلا ولكنه أفضى إلى الموت . والثاني : ضرب المجنى عليه سالف الذكر عمدا

فأحدث به الإصابات الأخرى الموضحة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتها على محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات ومعاقبة الثاني بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات فقررت بذلك وادعت نبوية اليماني صقر الشهيرة بفاطمة عن نفسها وبصفتها وصية على سامي وصلاح وفاطمة أولاد زوجها قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنابات المنصورة دفع الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعوى العمومية بالعفو الشامل استنادا إلى حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . والمحكمة المذكورة بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضوريا - أولا - برفض الدعوى بإنقضائه الدعوى العمومية بالعفو الشامل - ثانيا - بمعاقبة فريد محمد حال بالسجن لمدة خمس سنوات و بمعاقبة إبراهيم الحديدي الطحان بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني نبوية اليماني صقر الشهيرة بفاطمة عن نفسها وبصفتها مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب إذ تمسك الطاعن أمام المحكمة بانطباق قانون العفو على الواقعة المستندة إليه لكونها جريمة سياسية ولكن المحكمة رفضت الدفع من غير أن ترد عليه ردا شافيا وطلقت كون الجريمة سياسية على أن تكون معاصرة للانتخابات وأضافت أن الاعتداء قد وقع على المجنى عليه نتيجة إساءة النصيح لبعض أفراد أحد الفريقين بالكف عن ائتلاف محل يملكه شخص ينتمي إلى الفريق الآخر فأنتهت إلى خلاف النتيجة الثابتة في التحقيقات وهو أن الاعتداء قد وقع على صاحب المحل لأنه

انتخب مرشحا آخر وحصل الاعتداء على المجنى عليه لأنه كان يذود عنه ولم يكن بينه وبين الطاعن أو المتهم الثانى أى ضغن أو باعث شخصى يدعو إلى ارتكاب الجريمة. ولما كان الطاعن لم يستعمل حقه فى التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل ومن ثم فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة الجنايات انطباق أحكام عليه - لما كان ذلك فإن الطعن بخطأ المحكمة فى اعتبار الجريمة عادية لاسياسية يكون غير مجد .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم أخل بحق الطاعن فى الدفاع إذ طلب محاميه تدب الطبيب الشرعى لإبداء رأيه فيما إذا كان المجنى عليه قد ضرب وهو نائم أو ضرب ورأسه مسنود ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وردت عليه بقول قنّى من عندها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أثبت ما ورد فى الصفة التشريحية "من أن الوفاة كانت نتيجة مباشرة لإصابة الرأس التى أحدثت كسرين شرخيين بالحدارية اليمنى ونزيفا دمويا داخل الجمجمة هو الذى نشأت عنه الوفاة" - ثم عرض إلى ما أثاره الدفاع معتمدا على نظرية طبية لأحد مؤلفى الطب الشرعى - من أن الإصابة كما وصفت بتقرير الصفة التشريحية لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان المجنى عليه نائما أو كان رأسه مستندا إلى شيء آخر مثل الحائط فقال : "إن هذا الذى يستند إليه الدفاع والذى يهدف فيه إلى قنّى ما قرره الشهود من أن المجنى عليه ضرب أثناء سيره فى الطريق وهو واقف على قدميه إنما يؤيد فى الواقع أقوال هؤلاء الشهود لما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من أن أحد الكسرين الشرخيين ممتد من الحاجب الأيمن إلى الخلف على شكل مستطيل وأن الكسر الثانى مستعرض على هيئة زاوية داخل هذا المستطيل وهذا لا ينفى وقوع الضرب دون أن يكون الرأس مسنودا طبقا للنظرية الطبية آنفة الذكر" - لما كان ذلك وكان الأمر فى تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع فهو فى هذا غير ملزم بتعيين خبير آخر مادام قد استند فى أخذه برأى الخبير الذى اعتمده إلى ما لا يخاف من المنطق والقانون - فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

من حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٣٦٤)

القضية رقم ٥٩٤ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . شهود . استناد المحكمة إلى أقوالهم ولو لم تستشهدهم المجنى عليها . جاز .
لا يضير الحكم أن يستند في إدانة المتهم إلى أقوال شهود ولو لم تستشهدهم
المجنى عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - أحمد إبراهيم حساين (الطاعن) و ٢ - إبراهيم
حساين و ٣ - محمد إبراهيم حساين بأنهم : الأول - ضرب نقيسه إبراهيم
على رأسها بفأس فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى
بالخدارية اليسرى والتي تخلفت لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها
هى فقد جزء من العظم الجدارى الأيسر لن يملأ بنسيج عظمى مما يعرضها لخطر
الإصابات الخفيفة كضربات الشمس ونوبات الصرع كما نتج عنها شلل نصفى
أيمن يشمى مما يعجز قدرتها على العمل بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ ٪ علاوة على عاهة
التربنة . والثانى والثالث - ضربا نقيسه على إبراهيم فأحدثا بها الإصابتين
الموصوفتين بالتقرير الطبي والذين أعجزتاها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد
على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم
بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك بتاريخ
١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وقد ادعت نقيسه إبراهيم على بحق مدنى قدره
١٠٠ جنيه قبل المتهم الأول على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج نظرت
الدعوى ثم قضت فيها حضوريا بمعاينة أحمد إبراهيم حساين بالسجن لمدة
أربع سنوات وإلزامه أن يدفع للدهية بالغنى المدنى مبلغ مائة جنيه والمصروفات
المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ويرامة كل من إبراهيم حساين
ومحمد إبراهيم حساين مما أسند إليهما . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
التقضى ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يحصل في أن الحكم شاب أسبابه القصور والفساد في الاستدلال من وجهين الأول إذ اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال عبد الوهاب ابن المجنى عليها وظريفه أختها في تحقيق البوليس مع أن المجنى عليها قررت أن الذي شاهد الضرب هو ولدها عبد العزيز وحده ولم تبين المحكمة كيف شاهد هذان الشاهدان الضرب . الوجه الثاني . إذ قرر الحكم أن الشهود قالوا أمام المحكمة إن محدث العاهة هو الطاعن مع أن العاهة ليست واقعة وإنما الضربة التي أحدثت العاهة هي الواقعة فكان على المحكمة أن تبين في حكمها أن الشهود ذكروا أنهم شاهدوا الطاعن يحدث بالمجنى عليها الضربة التي أحدثت العاهة خصوصا وأن التقرير الطبي أثبت بالمجنى عليها ثلاث إصابات كما كان على المحكمة كذلك أن تبين كيف استطاع الشهود أن يتبينوا مجلس الإصابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر الجريمة التي دان بها الطاعن وساق عليها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وخلص بأسباب سائفة إلى أن الطاعن هو الوحيد الذي اعتدى بالضرب على المجنى عليها . لما كان ذلك وكان لا يضير الحكم أن يستند في إدانة الطاعن إلى أقوال شهود ولو لم تستشهدهم المجنى عليها ، وكان الحكم قد بين في جلاء أن محدث الضرب هو الطاعن بما جاء فيه "أن الذي يستفاد من ذلك كله وتطمئن إليه المحكمة أن محدث الضرب هو المتهم الأول (الطاعن) اعتمادا على ما ذكرته نفيسه وولداها وأختها ظريفه في تحقیقات البوليس وفي البلاغ وعلى ما ذكره بجلسة اليوم من أن محدث العاهة بها هو المتهم الأول (الطاعن) وتطمئن المحكمة إلى الأخذ بشهادة هؤلاء الشهود في هذا الشأن وقد تأيدت شهادتهم بما ورد في الكشف الطبي وتقرير الطب الشرعي من أن الضربة التي نشأت عنها العاهة حدثت من جسم حاد كفاوس ويكون المتهم مسئولاً عن النتيجة التي نشأت عن الإصابة . وهذا الذي أورده الحكم يفيد أن المحكمة إنما اعتمدت على أقوال الشهود في تحديد الطاعن الذي شاهدوه يحدث الإصابة التي تخلفت عنها العاهة وفقا لما أسفر عنه التقرير الطبي . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن دارد المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٣٦٥)

القضية رقم ٥٩٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(ب) تفتيش . قبض . الأمر بتفتيش متهم . يستتبع القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر
المذكور .

(ج) تفتيش . الأمر به . استعانة بأمور الضبط القضائي في تنفيذه بمرؤوسيه ولو لم يكونوا
من رجال الضبط القضائي . جائز .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو
من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع . فتي كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني
عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا
الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ - الأمر بتفتيش المتهم يستتبع بطبيعته القبض عليه في حدود القدر اللازم
 لتنفيذ هذا الأمر .

٣ - قضاء محكمة النقض مستقر على أن لأمور الضبط القضائي أن يستعين
في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمرؤوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط
القضائي ما داموا يعملون تحت إشرافه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز مواد مخدرة " حشيشا وأفبونا " بقصد الاتجار فيها في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الانهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٠١ و ١/٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وبالجداول الملحق به بندي ١٢٠١ ، فقررت الغرفة بذلك . وأمام محكمة جنايات بنى سوييف التي سمعت الدعوى دفع الحاضر مع المتهم بطلان إذن التفتيش وإجراءاته وبطلان القبض والتفتيش المترتب عليه ، وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا : أولا - برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وإجراءاته وبصححتها . وثانيا - بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك عملا بالمواد ٢٠١ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمي ١٢٠١ من الجدول "أ" المرفق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الدفاع عن الطاعن دفع أمام محكمة الجنايات ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لعدم استناده إلى أسباب جدية ، وببطلان القبض عليه لأن الأمر الذي أصدرته النيابة العامة مقصور على التفتيش دون القبض ، ولأن من قاموا بالقبض عليه ليسوا من رجال الضبط القضائي الذين ورد ذكرهم في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الضابط الذي استصدر من النيابة أمر التفتيش مثل أمام المحكمة عن مصدر تحرياته ، فأجاب بأنه تلقى من مركز بنى سوييف في شهر فبراير سنة ١٩٥٤ خطابا في شأن الطاعن ، فكلف أحد الخبيرين بمراقبته ، فظهر له أنه يقوم بتوزيع المراد المخدرة ، وهذا القول من الضابط يتجافى مع المنطق لمضي وقت طويل يقرب من عشرة شهور بين ورود هذا الخطاب المزعوم وبين

صدر الأمر بالتفتيش في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وفضلا عن أن المحكمة لم تطلب الاطلاع على هذا الخطاب لتستيقن من صدق قول الضابط ، فكان لزاما عليها أن تقضى بطلان أمر التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى الأمر عليها ، هذا إلى أن أمر النيابة صدر لليوز باشي عبد الفتاح غنيم بتفتيش شخص الطاعن دون القبض عليه ، غير أن هذا الأمر قد خولف مخالفة صريحة تجعل الإجراءات باطلة ، لأن المخبرين أحمد مهني ومحمد شعيب - على ما أثبتته المحكمة وما رواه الشهود بجلسة المحاكمة - صعدا إلى سيارة الأوتوبيس وأمسكا بذراعي الطاعن وأنزلاه منها واقتاداه إلى مكان بعيد هو غرفة مظلمة كامنة بظهر شركة الأوتوبيس حيث قنشه الضابط المذكور وادعى أنه عثر في أحد جيوب صديريته على لفافة بها أفيون ، وقد جرح الطاعن هذا الإجراء أمام المحكمة ، وقال إنه عند القبض عليه في السيارة وضع أحد المخبرين يده في جيوبه الداخلية ، فلا يستبعد أن يكون قد دس له اللفافة المضبوطة باتفاقه مع زميله محمد شعيب بتحريض المخبر حافظ رفاعي الذي اعتاد التردد على خصوم الطاعن الذين تقدوا هذا المخبر مبلغا من المال للعمل على الإيقاع بالطاعن والكيد له ، واستدل الطاعن بالجلسة على صدق دفاعه بمستندات رسمية تقدم بها للمحكمة ، وأشهد على واقعة وضع أحد المخبرين يده في جيبه شهودا من ركاب السيارة صادقوه على صحتها ، ويضيف الطاعن أنه كان ينبغي على الضابط الذي صدر له أمر بالتفتيش أن يصعد إلى السيارة ويتولى بنفسه هذا الإجراء تنفيذا للأمر الصادر له أما وهو لم يفعل ، وترك المخبرين - وهما ليسا من رجال الضبط القضائي - يقبضان على الطاعن ، دون أن يكون هناك أمر من السلطة المختصة بالقبض عليه ، فإن هذا الإجراء يكون باطلا أيضا .

وحيث إن الميك المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله : " أنه في يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتدريجي سوييف قام رئيس مكتب المخدرات اليوز باشي عبد الفتاح عبد العزيز غنيم على رأس قوة من المخبرين أحمد مهني ومحمد شعيب وحافظ رفاعي عويس لتفتيش رشدي اسماعيل محمد المنهم بمحنا

من المخدرات ، وذلك بناء على إذن صادر له من النيابة العامة بالتفتيش على أثر تحقيق تولته وتاكدت منه جدية التحريات التي أدلى بها إليها وقد رسم خطة لتنفيذ هذه الأمورية مضمونها أن يقف هو والمخبر حافظ رفاعي على الرصيف الغربي لمحطة بنى سويف لمراقبة مرور المتهم بشارع الترعة الإبراهيمية في طريقه لموقف سيارات أوتوبيس شركة المنيا والبحيرة للسفر لبلدته ، وأن يكن المخبران أحمد مهني وعبد شبيب في المصلى الواقع بالجسر الغربي لترعة الإبراهيمية فيما بين شارع المدارس وما بين موقف السيارات السابق ذكره ، وما أن مر المتهم في ذلك الطريق قاصدا هذا الموقف وشاهده كل هؤلاء حتى انطلقوا جميعا خلفه بأن استقل رئيس القوة والمخبر حافظ رفاعي عربة حنطور ومار المخبران أحمد مهني وعبد شبيب بسرعة راجلين ، وعند ما وصلوا لموقف السيارات وجدوا المتهم قد صعد إلى إحدى السيارات وجلس في المقعد الأمامي في الجهة اليمنى من السيارة ، فامر رئيس القوة المخبرين أحمد مهني وعبد شبيب بالصعود إليه والتزول به من السيارة تمهيدا لتفتيشه ، ووقف هو أي رئيس القوة والمخبر حافظ رفاعي أمام باب السيارة يرقبان هذه الحالة وينظران نزوله ، وصعد المخبران المذكوران للسيارة وأمسكا بيدي المتهم ونزلا به ويجرد نزوله اقتاده رئيس القوة بمعاونة مخبريه إلى إحدى حجرات مبنى "شركة أوتوبيسات المنيا والبحيرة" وقام بتفتيشه على مرأى من هؤلاء المخبرين ومن كل من عزمى شحاته رئيس الحركة بالشركة ونصيف زكي عوض ناظر محطة هذه الأوتوبيسات ، فثر في الجيب الأيسر الكبير من صديريه على لفافة من ورق السلوفان تحتوي على أفونتين من وزنها أنها ٣٧ جراما ، فاقتاده إلى مركز البوليس حيث حرر محضره وأبلغ النيابة التي تولت التحقيق ، وجرى تحرير المادة المخدرة وصديري المتهم في حضوره طبقا للقانون ، وأرسلت الأحراز للتحليل الكيميائي ، وثبت من التحليل أن المادة المضبوطة أفونين وأنه ثر على آثار مادة الحشيش في الجيب العلوي الأيسر والجيب الجانبي الأيمن من الصديري . ثم عرض الحكم لما يشيره الطاعن في هذا الوجه فقال : " إنه فيما يخص بالدفع ببطلان إذن التفتيش وإجراءاته وبطلان القبض والتفتيش المترتب عليه ، فهذا الدفع بشطريه على غير

أساس سليم ، إذ أن الاذن صدر من النيابة على أثر تحقيق قامت به ، وتأكد لديها منه جدية التحريات التي أدلى بها رئيس مكتب المخدرات وهو الشاهد الأول ، والمحكمة بما لها من الهيمنة على ذلك ترى أن النيابة كانت محقة في إصدار هذا الإذن لوجود المبرر مستمدا مما أدلى من تحريات جدية عن أن المتهم يحرز مخدرات دون القطع بأن الاحراز للتماطل أو للاتجار ، وأن ما اتبع مع المتهم لم يكن يعدو ضبطه ثمهيدا لتفتيشه فور ضبطه ، وأن هذا حدث بحضور رئيس القوة المأذون له بالتفتيش ، وقد قام بتفتيش المتهم فورا ، ولا يقدح في ذلك أن رئيس القوة لم يصعد هو بنفسه للسيارة ويجري تفتيش المتهم أثناء وجوده فيها ، وأنه اقتيد لإحدى حجرات مبنى شركة الأوتوبيسات حيث جرى تفتيشه فيها ، إذ لرئيس القوة أن يستعين في أداء المأمورية بمعاونيه تحت إشرافه ، ولا مطن على هذا قانونا ، ومع ذلك فالخبران لم يفعلوا سوى الإمساك بالمتهم والازول به من السيارة ولم يجريا تفتيشه ولا غضاضة فيما فعله رئيس القوة من اقتياد المتهم لتفتيشه في إحدى حجرات مبنى شركة الأوتوبيسات ، بل بالعكس كان بفعله هذا كريما مع المتهم ، لأنه آثر ألا يفتشه على مرأى من الملاء وفي موقف السيارات أو في السيارة التي كان بها حتى لا يجرحه في كرامته ، ثم إنه إن كان قد اقتساده لمركز البوليس بعد تفتيشه المأذون له به ، فهذا من حقه لوجود المخدر معه ، ومن ثم ، ولأن ضبط المتهم أعقبه التفتيش فورا ، وأن ضبطه هذا كان من مستلزمات تفتيشه الذي تم بعده مباشرة ، ولم يكن يصل إلى القبض والتحفظ عليه وإبقائه مدة من الزمن حتى يحصل تفتيشه ولذلك كله يتعين رفض هذا الدفع بشطريه . وما قاله الحكم من ذلك ، وأسس عليه قضاءه بصحة إجراءات القبض والتفتيش وسلامتها صحيح في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع ببطلانها ، إذ أنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فتي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره فأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن — كما هو الحال في

الدعوى ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان الأمر بتفتيش المتهم يستتبع بطبيعته القبض عليه في حدود القدر اللازم لتنفيذ هذا الأمر ، وكانت المحكمة قد قدرت سلامة الإجراء الذي اتخذته الضابط حين كلف المخبرين بانزال الطاعن من السيارة الأوتوبيس ليتمكن هو من تفتيشه بنفسه ، وكان الحكم قد أثبت أن القبض على الطاعن بمعرفة المخبرين واقتياده من السيارة إلى الغرفة التي حصل فيها التفتيش قد تم تحت نظر الضابط المأذون له بالتفتيش وإشرافه ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمرءوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل . أما ما يثيره غير ذلك فهو جدل موضوعي وارد على تقدير أدلة الدعوى وكفايتها في الإثبات مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعن وفي اطراح دفاعه إلى أسباب قاصرة ، فضلا عن أن بعض أدلة الثبوت التي أوردتها ليس له أصل في أوراق الدعوى ، ذلك أن الحكم نسب إلى الطاعن أنه لم يقل شيئا عند ضبط لفاقاة المخدر معه إلا أنه من أسرة كبيرة ، مع أن هذه العبارة لم يرد لها ذكر على لسان الضابط في التحقيق ولا في شهادته ، وشهادة المخبرين أمام المحكمة ، ولم ينسب أحد منهم إلى الطاعن أنه قالها ، يضاف إلى ذلك أن الطاعن دفع التهمة بوجود خصومة بينه وبين حائلة أخرى ، وأن أحد المخبرين متصل بخصومه ، ولذا فقد عمل هذا المخبر على تليفق التهمة للطاعن للايقاع به ، واستدل على ذلك بشهادتين رسميتين تفيدان وجود قضايا جنائية ضد بعض أفراد خصومه ، ورغم ذلك فإن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع ، كذلك أخطأ الحكم في الاستناد حين نسب إلى شاهدي الطاعن محمود مصطفى الشهير بعبود وعبد جابر أنهما كذبا ولم يصدقا على دفاعه بأن أحد المخبرين وضع يده في جيبه ، ومع أنه بالرجوع إلى تحقيق النيابة لايبين أنهما كذبا ، وإنما قررا بأنهما كانا منشغلين فلم يلتبها إلى ما حدث ، وقال الحكم أيضا إن الشاهدين الآخرين من شهود الطاعن وهما حسن عبد المجيد

وعبد الله معوض لم يكونا بالسيارة وقت القبض على الطاعن وهو قول لا سند له من الأوراق ، إذ الثابت بمحضر تحقيق النيابة أن الشاهدين المذكورين قررا صراحة أن أحد المخبرين أمسك بيدي الطاعن بينما أدخل الآخر يده في ملبسه ، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم استند في الإثبات إلى التجربة التي أجراها وكيل النيابة أثناء المعاينة والتي دلت على استعالة نزول المخبرين والطاعن من باب السيارة معا دفعة واحدة ، ولم تكن هذه الاستعالة مثار جدل من الدفاع ، وإنما أثار أن أحد المخبرين أدخل يده في جيب الطاعن ، ثم أنزله هو وزميله من السيارة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأن ما ينهاه على الحكم من أنه نسب إليه أنه لم يقل عند ضبط اللقافة معه ، إلا أنه من أسرة كبيرة ، وأن هذه العبارة لا أصل لها في أقوال الشهود ، فإنه على فرض صحة هذا النفي فلا تأثير له على سلامة الحكم مادامت المحكمة لم تتخذ من هذه العبارة عنصرا من عناصر الجريمة ، ولا دليلا من بين أدلة الثبوت على الطاعن . وأما النفي بخطأ الحكم فيما نقله عن شاهدي النفي محمد مصطفى ومحمد جابر ، فلا جدوى منه للطاعن ما دام أنه يسلم في طعنه بأن هذين الشاهدين لم يؤيدا في دفاعه — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اطرحت أقوال شاهدي النفي الآخرين حسن عبد المجيد وعبد الله معوض للأسباب السائفة التي أوردتها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على ما يبدیه المتهم من أوجه دفاع موضوعية ، فإن ما يثيره الطاعن في الوجه المتقدم لا يكون له أساس ، أما ما يثيره غير ذلك فليس إلا جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٦٦)

القضية رقم ٦٠٤ سنة ٢٥ القضائية :

نصب . ادعاء الصفة الكاذبة . يكفى وحده لتوفر ركن الاحتيال .

ادعاء الصفة الكاذبة يكفى وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى أفعال أو مظاهر احتيال أخرى تؤيد هذا الادعاء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدائرة الرمل توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المحرك المبين وصفا وقيمة بالمحضر لمحروس محمد جمعه وذلك بأن اتحل صفة الوكالة عن المدعو محمود محمد عمرو وطلب منه تسليمه المحرك بناء على هذه الصفة ، فالتحذع المجنى عليه بذلك وسلمه المحرك ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الرمل الجزئية سمعت الدعوى وقضت غيابيا عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضت المحكمة بقبول معارضته شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه دان الطاعن بأنه توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على محرك سيارة محروس محمد جمعه دون أن يبين علاقة السببية بين الطرق الاحتيالية وتسليم المحرك إلى الطاعن ، فضلا عن أن ما وقع من الطاعن لا يمكن أن يرقى إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التي نص عليها بالقانون — كما أن الحكم قد شابته قصور في أسبابه

إذ أن ما قاله محكمة أول درجة في حكمها لاستد له من أوراق القضية، وقد شهد المجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية بما ينفي التهمة عن الطاعن، إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه. هذا إلى أن الحكم قد أخل بحق الطاعن في الدفاع، إذ أن محكمة أول درجة لم تسمع أحدا من الشهود، وأمام المحكمة الاستئنافية حضر شهود الإثبات، وأصر الدفاع على طلب سماعهم، إلا أن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تسمعهم أو ترد على هذا الطلب في حكمها.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة النصب التي دان الطاعن بها، وساق على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه لها كان ذلك، وكان الطاعن — كما يبين من الحكم — قد ادعى كذبا أنه موفد من قبل محمود محمد عمر لاستلام محرك السيارة، فسلمه المجنى عليه له بناء على هذا الزعم، وكان ادعاء الصفة الكاذبة يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى أفعال أو مظاهر احتيال أخرى تؤيد هذا الادعاء، وكان للحكمة أن تعتمد على أقوال الشهود في التحقيقات دون أقوالهم بالجلسة، من غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب، إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى اقتناعها وإطمئنانها بما تأخذ به، وكان الطاعن إذ قال بأن الحكم المطعون فيه مشوب بخطأ في الاستناد لم يبين في وجه طعنه الواقعة التي أثبتتها المحكمة ولا تتفق مع الثابت في الأوراق، كما يدعى، مما ينبغي معه عدم الالتفات إلى هذا الوجه — لما كان ما تقدم كله، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه مما تقدم لا يكون له محل — هذا ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أن محكمة أول درجة قد سمعت أقوال المجنى عليه بجلسة المعارضة، كما سمعتها محكمة ثاني درجة وتنازل الدفاع عن الطاعن عن سماع باقي الشهود، فلا وجه لما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضحا.

(٣٦٧)

القضية رقم ٦٠٢ سنة ٢٥ قضائية :

معارضة . عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظرها لعذر أهرى . عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعا لعذر قهري ، ووجود المتهم في السجن هو لا شك من هذا القبيل .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه توصل بالاحتياط إلى الاستيلاء على الذنود الميمنة بالمحضر المملوكة لمحمد السيد عيد وكان ذلك بانخاذ صفة كاذبة بأن تقدم إلى عبد الفتاح أحمد الذي كان يعمل طرفه وأنهم بأنه موفد من قبله (قبل المجنى عليه) لاستلام المبلغ متخذا صفة الوكالة ، فأنخدع العامل المذكور وسامه المبلغ ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة السيدة الجزئية سمعت الدهوى وقضت غيابيا عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، ولكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فقضت المحكمة باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد فعارض ، والمحكمة قضت باعتبار معارضته كأن لم تكن لعدم حضوره الجلسة . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بني على إجراءات باطلة . إذ ثبت من التعريبات التي أجرتها النيابة العامة أن الطاعن كان مقيد الحرية من ٢٣ من يناير

سنة ١٩٥٥ إلى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، فلم يتمكن من حضور جلسة المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية الممد لها جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ والتي قضى فيها باعتبار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن .

وحيث إنه ثابت من مذكرة التنفيذ المرفقة بأوراق الدعوى أن الطاعن كان محبوسا في اليوم الذي صدر فيه الحكم باعتبار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن - لما كان ذلك ، فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون ، إذ لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض للجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها واجبا لعذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو لا شك من هذا القبيل ، ويكون الحكم المطعون فيه معيبا متعينا تقضيه .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد ،
ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣٦٨)

القضية رقم ٦٠٩ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) سبق إصرار . قتل عمد . نية القتل . ثبوتها لا يتعارض مع قبح سبق الإصرار .
- (ب) قتل عمد . مسئولية جنائية . الخطأ في شخص المجنى عليه . لا يمنع من قيام القصد الجنائي .
- (ج) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتها . مثال في شروع في قتل .

١ - قبح سبق الإصرار لا يتعارض في العقل والمنطق مع ثبوت نية القتل ، لأن قيام أحد هذين العنصرين المستقلين لا يلزم عنه قيام الآخر ولا تلازم بينهما إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تتولد نية القتل فجأة عند أحد المتشاجرين أثناء المشاجرة .

٢ - من المقرر أن خطأ الجاني في شخص من تعمد إطلاق العيار الناري عليه وإصابته بالعيار هو وآخر لم يكن يقصد إصابته لا تأثير له على القصد الجنائي لأنه لا ينفي عن الجاني وصف العمد كون أحد المجنئين عليهما لم يكن مقصودا بإطلاق العيار مادام المقصود به هو قتل المجنى عليه الآخر ويكون المتهم مسئولاً عن الشروع في قتل كلا المجنئين عليهما .

٣ - لا جدوى لاتهم من القول بأن أحد المجنئين عليهما لم يكن مقصودا بإطلاق العيار وإن إصابته حدثت خطأ مادامت محكمة الموضوع قد أثبتت عليه ارتكاب جناية الشروع في قتل المجنى عليه الآخر ولم توقع عليه إلا عقوبة واحدة وهي المقررة للجريمة الشروع في القتل تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في دعواها : ١ - كيشار عبد الكريم حسن و ٢ - عاشور سالم بأنهما : أولا - المتهم الأول شرع في قتل محمد عبد القوي عبد الله مع سبق الإصرار بأن بيت النبة على قتله وتوجه إليه بزراعته يحمل سلاحا ناريا (بندقية خرطوش) وأطلق عليه عيارين قاصدا من ذلك قتله فأصابه أحدهما وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر شرع في قتل جمعه عوض محمود عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتل محمد عبد القوي فأخطاه وأصاب المجنى عليه ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وثانيا - المتهم الثاني اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجناية السابقة بأن اتفق معه على قتل المجنى عليه الأول ورافقه إلى محل الحادث يحمل بلطة لشد أزره ، وكانت جناية الشروع في قتل المجنى عليه الثاني نتيجة محتملة لهذا الاتفاق ، فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وثالثا - المتهم الأول سرق البندقية المينة بالمحضر والملوكة لمحمد عبد القوي حالة كونه يحمل سلاحا ظاهرا (فرد خرطوش) . ورابعا - المتهم الثاني أولا ضرب حسين محمد عبد القوي عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما وكان ذلك مع سبق الإصرار . وثانيا ضرب محمد عبد القوي عبد الله بالبلطة على رأسه وساعده الأيمن ، فأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وكان ذلك مع سبق الإصرار ، وطلبت النيابة من غرفة الاتهام أن تحيلهما إلى محكمة جنايات الفيوم لحاكمتهما الأول طبقا للسواد ٤٠ و ٤١/٢ - ٣ و ٤٣ و ٢٣١ و ٢٣٤/١ - ٢ و ٢٤١/٢ من قانون العقوبات ، والثاني طبقا للواد السابقة والمادتين ٢/٢٤٢ و ٦/٣١٧ من نفس القانون ، فأمرت الغرفة بذلك حضوريا للأول وغيابيا للثاني بإحالتهم إلى هذه المحكمة لمعاقبتهما بالمواد المذكورة كل فيما يخصه والمحكمة المذكورة

سمحت الدعوى وقضت حضوريا بمعاينة كيشار عبدالكريم حسن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وبمعاينة عاشور سالم حسن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبراءته من تهمة الاشتراك مع المتهم الأول في جريمة الشروع في القتل وذلك عملاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ٣١٨ من قانون العقوبات للأول وبالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من ذات القانون للثاني مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات للإثنين .
فقرر المتهم الأول الطعن بطريق النقض . . الخ .

- المحكمة -

... وحيث إن حاصل الطعن هو أن المحكمة حين بينت واقعة الدعوى واستدلت على توفر نية القتل عند الطاعن قد تناقضت وتضاربت في بيان هذه النية ، لأنها بعد أن ساقَت الأدلة على ثبوتها ، عقيبت على ذلك بما ينفي قيام هذه النية ، إذ قالت إنه ليس بين المجنى عليهما وبين الطاعن ما يدعوه إلى تبييت نية القتل ، ثم مضت تقول إنه كان في وسع الجانين (ومن بينهما الطاعن) أن يقضيا على المجنى عليهما لأن الطاعن كان معه بندقية ، فلو أراد القتل لأطلق منها مقدوماً آخر ، هذا إلى أن الاستفادة مما أثبتته الحكم أن ما وقع بين الطاعن وبين المجنى عليه الأول لم يكن إلا شجاراً حدث في أثناءه أن خطف الطاعن البندقية من جوار المجنى عليه المذكور وأراد أن يضربها فأطلق منها عياراً من مسافة ستة أو سبعة أمتار على اعتقاد أن العيار لا يحدث القتل من هذه المسافة ، وأنه ما كان يتوهم القتل ، وإنما اتوى الفرار بالبندقية وعدم تمكين المجنى عليه من متابعتها ، مما كان يتعين معه اعتبار الواقعة جنحة إحداث جرح عمداً لا شروعا في قتل . يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبر أن إصابة المجنى عليهما قد نشأت عن فعل جنائي واحد هو إطلاق عيار ناري على المجنى عليه الأول أصابه هو والمجنى عليه الثاني ، ورتب على ذلك اعتبار كل من الإصابتين شروعا في قتل ، وفي ذلك خلط بين العمد والخطأ لأن الفعل الذي وقع على المجنى عليه الأول يعد إحداث جرح عمداً ، وما وقع على المجنى عليه الثاني يعد إصابة خطأ ، لأن نية الطاعن لم توجه إلى إصابته عمداً ، وبذا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى بما محصله أنه : "حدثت مشادة بين محمد عبد القوى عبد الله المجنى عليه الأول وبين كيشار عبد الكريم حسن المتهم الأول (الطاعن) لسبب لم يكشف عنه التحقيق تماما ، وقد تطورت هذه المشادة إلى شجار اشترك فيه عاشور سالم حسن المتهم الثاني وعبد الكريم حسن منضمين إلى المتهم الأول وحسين محمد عبد القوى المجنى عليه الثالث وعبد الرحمن محمد عبد القوى منضمين إلى والدهما محمد عبد القوى ، واعتدى فيه المتهم الثاني بالضرب على محمد عبد القوى بآلة راضية على جبهته وساعده الأيمن فأحدث بهما إصابات رضية عولج من أجلها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وبعدئذ أخذ المتهم الأول البندقية المملوكة لهذا المصاب وهي بندقية بنحروطوش والتي كانت على مقربة منه ، وأطلق منها حيارا ناريا صوبه فأصابه في جنبه الأيسر وجدار الصدر والبطن وبعدة جروح نارية وأصاب في الوقت نفسه الصبي الصغير جمعه هوض محمود حفيد المصاب الأول فأحدث بصدره من الجهة اليمنى عدة إصابات نارية ثم فر هاربا بالبندقية المذكورة " . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة على الصورة المتقدمة استظهر نية القتل عند الطاعن فقال : " إن نية القتل لدى المتهم الأول ثابتة من استعمال آلة قاتلة بطبيعتها وهي البندقية ، وأن إصابات كلا المجنى عليهما الأول والثاني في مقتل ، لأنها في منطقة الصدر والبطن ، وهذا يدل على أن هذا المتهم عندما أطلق النار صوب المجنى عليهما كان يريد إزهاق الروح ، وهو وإن كان لم يقصد من إطلاق النار إلا المجنى عليه الأول ، إلا أنه يتحمل أيضا مغية إصابة المجنى عليه الثاني الذي كان على مقربة من جده المجنى عليه الأول — وهي الشروع في القتل " . ثم استطرد الحكم من ذلك إلى قضي ظرف سبق الإصرار بقوله : " إنه من ركن سبق الإصرار الموصوف به الاعتداء بأنواعه السابقة على المجنى عليهم الثلاثة ، فهذا الركن غير متوفر إزاء ما جاء ببلاغى الحادث وشهادة عويس جاب الله وعمدة الفهمية ونائب عمدة الكومي من أن الحادث كان مشاجرة اشترك فيها عديدون وذلك على ما سبق ذكره ، لأن السبب الذي قال به المجنى عليهما الأول والثالث وهو سبق اتهام المجنى عليه الثالث للمتهم الأول في سرقة

ثم احدىة كان ينفذها ، فضلا عن أنه لا يدعو إلى تبين نية على القتل لأن التهمة قد حفظت وحصل صلح بين الفريقين ، فإنه لا يستقيم مع منطق الحادث وظروفه ، لأنه من ناحية ، كان إطلاق النار على المجنى عليه الأول ولم تطلق النار على المجنى عليه الثالث المقول بأنه هو الذي اتهم المتهم الأول بالسرقة ، مع أنه كان موجودا منفردا في مكان الحادث ، ومن ناحية أخرى حصل الإعتداء أيضا بالضرب ، وكان في وسع الجانيين أن يقضيا على المجنى عليهما معا أو الثالث منهما على الأقل بإطلاق النار دون الالتجاء إلى الضرب ، ولأن تسليح المتهم الأول ببندقية أو بفرد محاطا بكل شبهة على ما تقدم الذكر ، ومن ثم يتعين استبعاد ركن سبق الإصرار . ولما كان هذا الذي ساقه الحكم يكفي في الاستدلال على نية القتل لأنه مستند إلى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى توفر هذه النية ، وكان نفى ظرف سبق الإصرار لا يتعارض في العقل والمنطق مع ثبوت نية القتل لأن قيام أحد هذين العنصرين المستقلين لا يلزم عنه قيام الآخر ولا تلازم بينهما ، إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تتولد نية القتل بغاة عند أحد المتشاجرين أثناء المشاجرة ، ولما كان الواضح من سياق العبارة التي أوردها الحكم في صدد التدليل على انتفاء ظرف الإصرار - من أنه كان في وسع الطامع القضاء على المجنى عليه بإطلاق النار عليه دون الالتجاء إلى الضرب - أنها لا تفيد إلا أن قصد القتل لم يكن مصحبا عليه عند الطامع من قبل المشاجرة وأنه ، ما كان يحمل سلاحا ناريا عند بدئها ، وإنما تولد هذا القصد عرضا أثناء وقوعها عند ما تمكن الطامع من الاستيلاء على بندقية المجنى عليه ، وإلا لما كان العدوان قد بدأ في أول الأمر باستعمال آلات راضة - لما كان ذلك ، فإن ما ينهه الطامع عن الحكم فيما تقدم لا يكون له محل ، ويكون الحكم قد استدل على ثبوت نية القتل وانعدام ظرف سبق الإصرار استدلالا منطقيا سليما لاشائبة فيه من تناقض أو تضارب . أما ما ينهه الطامع من وقوع الحكم في خطأ في القانون فلا سند له ، إذ من المقرر أن خطأ الجاني في شخص من تعدد إطلاق العيار الناري عليه وإصابته بالعيار هو وآخر لم يكن يقصد إصابته لاثاثيره على القصد الجاني ، لأنه لا ينفي عن الجاني وصف العمد كون أحد المجنى عليهما لم يكن

مقصودا بإطلاق العيار ما دام المقصود به هو قتل المجنى عليه الآخر ، ومن ثم فإن الطاعن يكون مسئولا عن جناية الشروع في قتل كلا المجنى عليهما . هذا إلى أنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من ذلك لأن محكمة الموضوع لم توقع عليه إلا عقوبة واحدة وهي المقررة لجريمة الشروع في القتل ، وذلك تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فلا يفيد الطاعن أن تكون إصابة المجنى عليه الثاني جمعه عوض محمود شروعا في قتل أو إصابة خطأ ، مادام الحكم قد أثبت عليه ارتكاب جناية الشروع في قتل المجنى عليه الأول محمد عبد القوى عبد الله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داروالمستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومعظمي كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٦٩)

القضية رقم ٦١٥ سنة ٢٥ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . ما الذي يشترط للعقاب على الجريمة ؟

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما باليوم
المحدد للبيع . ويتعمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات للشخص المكلف
بالبيع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصد الأ أشياء المينة الوصف والقيمة بالحضر
والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح عزيزه متولى عامر وأخرى والمسلمة
إليه على سبيل الأمانة لحراستها فبصددها إضرارا بالحاجزين ، وطلبت عقابه
بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أبو كبير الجزئية سمعت
الدعوى وقضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام المذكورتين بحبس المتهم شهرا واحدا
مع الشغل وكفاله جنيهاين أوقف التنفيذ . فعارض ، والمحكمة قضت بقبول معارضته
شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف طالبا البراءة
كما استأنفت النيابة طالبة التشديد ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت الاستئناف
المذكورين وقضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ

فطمن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ، إذ لم يحقق دفاع الطاعن من أنه لم يعلم باليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها ، وأن هذه الأشياء كانت موجودة فعلا ، ولو أنه علم بيوم البيع لأحضرها وانتظر المحضر لبيعها .

وحيث إن الحكم الابتدائي بين واقعة الدعوى وعرض لدفاع الطاعن في قوله : " وحيث إن واقعة الدعوى تلخص في أن المجنى عليهم أوقعوا بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ حجزا تنفيذيا ضد المتهم على مواش وعين حارسا على ما حجز ، وحدد لبيع يوم ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٣ حيث حرر محضر التبديد لعدم وجود المحجوزات ، وبسؤال المتهم لم ينكر تعينت حارسا ، وذكر أنه لم يخطر بباله يوم البيع وأنه لم يكن موجودا وحضر حينما استدعاه المحضر ، وقرر أن المواشي كانت موجودة بالحقل . وحيث إن هذا الدفاع لا يحدى المتهم لأن الجريمة تمت بمجرد عدم تقديم المحجوزات للمحضر يوم البيع ولم يطالبه بذلك ، وبحث المحضر عنها في مكان الحجز ، الأمر الذي تستبين منه المحكمة أن نقل المحجوزات للحقل تم بسوء نية وبقصد عرقلة التنفيذ ، وإلا لأحضرها للمحضر وقدمها له وقت تحرير محضر التبديد أو أشار إلى ذلك في أقواله أمام المحضر " - لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم الابتدائي لا يفيد بذاته علم الطاعن بيوم البيع ، ولا يصلح ردا على دفاع الطاعن ، وكان الحكم الاستثنائي قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع الذي أثبتته المحكمة الابتدائي بل أغفل التحلث عنه ، وكان يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما باليوم المحدد للبيع ويتعمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأفاضلة : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٧٠)

القضية رقم ٦٤١ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسييه . سبق لإصرار . مثال لكفاية استظهاره .

إذا كان الحكم إذ عرض لظرف سبق الإصرار قد قال " إن ركن سبق الإصرار ثابت من إعداد المتهمين السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة قبل ارتكابها بنحو أسبوع ومن استدراجهم المجنى عليه إلى مكان الحادث بالكيفية الميينة بالتحقيقات ومن طلب المتهم ... من المجنى عليه قبل الحادث إحضار النقود التي تلزم للصفقة المزعومة وحرصه في يوم الحادث على التحقق من إحضاره تلك النقود مما يقطع بأنه هو وزميله يتتوا النية على ارتكاب ذلك الحادث من قبل بنية سرقة تلك النقود " - فإن هذا القول من الحكم شديد ويصح الاستناد إليه في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الأول - شرع في قتل حسن حسن سليمان عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد النية مع باقي المتهمين على قتله وأعدوا لذلك آلة حادة (بلطة) ثم اصطحبوا المجنى عليه المذكور إلى مكان ناء عن العمران وضربه هذا المتهم بالبلطة في رأسه فاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لأسباب لا دخل لإرادة المتهم وزميله فيها هي فراو المجنى عليه وإسعافه بالعلاج والثاني والثالث اشتركا مع الأول في ارتكابه تلك

الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معه على ارتكابها وأحضرا له السلاح الذى استعمله فيها ثم صحباها إلى مكانها لشد أزرها أثناء مقارفته لما فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطليت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ ، ١/٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمواد الإتهام للأول والمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات للثاني والثالث مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة لهما أيضا بمعاينة أحمد فرج الخطيب بالأشغال الشاقة المؤبدة وكل من كمال السيد محمد وعبد اسماعيل عطيه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

الحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأول والثاني وإن قررا الطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدمتا لطحنهما أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثالث محمد اسماعيل عطيه قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث هو أن المحكمة عدلت وصف التهمة بالنسبة إلى الطاعن من قاعل أصلى إلى شريك دون أن تورد الدليل على اشتراكه في الجريمة ، وأسست إدانته بوصفه شريكا على أنه كانت سائرا مع المتهمين الآخرين وقت وقوع الحادث مع أن سيره معهم كان مصادفة بسبب صلة القرابة التى تربطه بالمتهم الثانى ، وهذا وحده لا يكتفى لاعتباره شريكا ، وليس فى أوراق الدعوى ما يدل دلالة صريحة على اشتراكه فى الجريمة ، لاسيما وقد ثبت أن المتهم الأول هو الذى كان يحمل البلطة وضرب بها المجرى عليه من الخلف ، وما قاله الحكم من أنه لم يثبت أن المتهمين الثانى والثالث (الطاعنين) قد ساهما مساهمة فعلية فى الأعمال التنفيذية يتفى بذاته اشتراكهما فى الجريمة .

وحيث إن الحكم المظنون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله "إن المجنى عليه حسين حسين سليمان كان يشتغل في تجارة الثعالب والحدائد القديمة وكان المتهم الثاني كمال السيد محمد يعمل معه في بعض الأحيان في تلك التجارة وقد صادف المجنى عليه فيما يبدو بعض الزواج في عمله واجتمع له من ذلك بعض المال فأوقع ذلك الحسد في نفس زميله المتهم الثاني وحمله على الطمع في ماله ففكر في أن يسلبه بعض ذلك المال بطريق السرقة ووضع الخطة لتنفيذ ذلك بمعاونة المتهمين أحمد فرج الخطيب ومحمد اسماعيل عطيه (الطاعنين) وكان مضمون هذه الخطة أن يوهما المجنى عليه المذكور أن هناك صفقة من الحديد معروضة للبيع في إحدى المصانع البعيدة ثم يستدرجوه إلى مكان مهجور في الطريق الموصل إلى ذلك المصنع ثم يقتلوه ويستولوا على النقود التي يحملها لسداد ثمن تلك الصفقة المزعومة ، وفي سبيل تنفيذ تلك الخطة توجه المتهمان كمال السيد محمد ومحمد اسماعيل عطيه للتاجر حاملي حكيم ميخائيل قبل ارتكاب الحادث ببضعة أيام وتحصلا منه على بطاقة كمينة لإحدى الشركات ثم ذهب المتهم كمال السيد محمد إلى المجنى عليه صباح يوم الحادث وأخبره بوجود صفقة حديد معروضة للبيع بمصنع بجهة الإمام وطلب إليه استحضار مبلغ ستمائة جنيه أو سبعمائة لشراء تلك الصفقة ثم اتفق معه على الاجتماع في الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم في مقهى بجهة بولاق للتوجه منها إلى المصنع المزعوم فلما ذهب المجنى عليه إلى ذلك المقهى في الميعاد المحدد وجد المتهم كمال السيد جالسا بها مع المتهمين الآخرين أحمد فرج الخطيب ومحمد اسماعيل عطيه وفهم منه أن هذين المتهمين يعملان بالمصنع الموجود به الحديد وأنه سيصحبانها إليه وركب الجميع القرام حتى نهاية خط الإمام ثم ساروا بعيدا عن العمران وسط الصحراء وصعدوا في طريقهم تلالا مرتفعا ، وأثناء سير المجنى عليه في المقدمة شعر بضربة شديدة في رأسه من الخلف فالتفت إلى الوراء فوجد المتهم أحمد فرج ممسكا بالبطقة التي ضربه بها في يده وهو يحاول أن يهاود ضربه بها ليجهز عليه ووجد المتهمين الآخرين يحيطان به فأسرع يفر منهم فبعقبه المتهمون ولكنهم استجمع قواه وقفز إلى مكان منخفض ثم واصل الفرار تجاه المقابر حتى التقى ببعض الأعراب وهم الشهود حامد فريج

مصلح وعين مواد أبو جهامة وحسين طه حسين فأخبرهم بما حدث له من المتهمين فرافقوه في سيارة كانت معهم ثم اصطحبوا من هناك خفيرا وأحد الساکر ولحقوا بالمتهمين وهم سائرون في الجبل وقبضوا عليهم وذهبوا بهم إلى النقطة حيث تعرف عليهم المجنى عليه وأجرى التحقيق فأنكر المتهمون التهمة غير أنهم اعترفوا باصطحاب المجنى عليه في الجبل ، وقرر كل من المتهمين الثاني والثالث أن المتهم الأول أحمد فرج الخطيب هو الذى ضرب المجنى عليه بالبلطة بدون علمهما بينما نسب المتهم الأول ذلك للثمة الثالث محمد اسماعيل عطيه ، وأصر المجنى عليه على أن الذى ضربه هو المتهم الأول بالاتفاق مع المتهمين الآخرين بقصد قتله وأنهم فعلوا ذلك فيما يعتقد ليسرقوا النقود التى كان يحملها وهى حوالى مبلغ مائة جنيه كانوا يظنون أنها أكثر من ذلك وظهر من توقيع الكشف الطبي على المجنى عليه المذكور أن الإصابة التى حدثت له كانت خطيرة وأنها سببت له كسرا مضاعفا بالجدارية اليسرى استلزم إجراء عملية تربيئة له أزيل فيها جزء من عظام الرأس " ثم أورد الحكم الأدلة على حصول الواقعة على الصورة المتقدمة ، وخلص من ذلك إلى اعتبار الطاعن شريكا بالاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول للفاعل الأصل فى جناية الشروع فى القتل مع سبق الإصرار ، واستدل على الاشتراك بقوله " إن أقوال هؤلاء المتهمين تنطق باشتراكهم فى الحادث وتؤيد صحة ما شهد به الشهود ، أما محاولة كل منهم التنصل من الجريمة وادعاؤه عدم العلم بها فمحاولة فاشلة إذ أن أقوال المجنى عليه التى لا محل للشك فى صحتها تؤكد أن المتهم الأول هو الذى ضربه بالبلطة فى رأسه وأن المتهمين الثانى والثالث اشتركا معه فى ارتكاب تلك الجريمة بطريق الاتفاق ، والمساعدة حيث أحضرا له الأداة التى استعملت فى ارتكابها واستدرجا المجنى عليه إلى مكان الحادث ثم صحباه إليه اشد أزره وقت ارتكابه ، ولو كان المتهمان الثانى والثالث حسنى النية كما يدعيان لما استحضرا السلاح المستعمل فى الحادث ولما صحبا المتهم الأول والمجنى عليه إلى ذلك المكان البعيد عن العمران الذى اختير لارتكاب الجريمة وتبين من المعاينة أنه لا يوجد على مقربة منه أى مصنع مما يدعون ، كما أنه لو كان هذان المتهمان حسنى النية لما حاولا

الحاق بالمجنى عليه عقب ضربه عندما أمرهما المتهم الأول بذلك ولما بقيا في محل الحادث وصارا مع المتهم المذكور حتى ضبطوا معا جميعا ، أما قولهما إنهما خشيا من أن يعتدى عليهما ذلك المتهم ، فمدفوع بأنه ألقى البليطة على بعد عشرة أمتار من محل الحادث فلم يكن ثمة بعد ذلك ما يخيفهما منه ... ومن أجل هذا كله تكون تهمة الشروع في القتل ثابتة على جميع هؤلاء المتهمين الأول بصفته فاعلا أمليا والثاني والثالث بصفة كونهما شريكين له بالاتفاق والمساعدة حيث لم يثبت أنهما ساهما بالفعل في الأفعال التنفيذية لتلك الجريمة التي وقعت من المتهم الأول بل اتفقا معه فقط على ارتكابها وساعداه على ذلك ” ولما كان ما قاله الحكم من ذلك هو استخلاص سائق وبيان كاف في إثبات الاشتراك في الجريمة كما هو معروف به في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم اعتمد في إثبات توفر ظرف سبق الإصرار على وقائع مخالفة للثابت في الأوراق إذ لم يثبت أن للطاعن يدا في إعداد البليطة أو في شرائها فقد شهد الشاهد الذي باع البليطة أنه باعها للتهم الثاني ولم يكن الطاعن موجودا معه وقتئذ ، ومن ثم فإن ظرف سبق الإصرار يكون متفيا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لظرف سبق الإصرار فقال ” إن ركن سبق الإصرار ثابت من إعداد المتهمين السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة قبل ارتكابها بنحو أسبوع ومن استدراجهم المجنى عليه إلى مكان الحادث بالكيفية المبينة بالتحقيقات ومن طلب المتهم كمال السيد محمد من المجنى عليه قبل الحادث إحضار النقود التي تلزم للصفقة المزعومة وحرصه في يوم الحادث على التحقق من إحضاره تلك النقود مما يقطع بأنه هو وزميله يتوا النية على ارتكاب ذلك الحادث من قبل بغية سرقة تلك النقود ” ولما كان هذا القول من الحكم مديدا ويصح الاستناد إليه في إثبات توفر ظرف سبق الإصرار وكانت المحكمة على ما يبين من مدونات الحكم لم تأخذ بما قاله الشاهد حلي

حكيم ميخائيل في جلسة المحاكمة من أنه الذي حضر إليه واستلم منه البلملة هو المتهم الثاني وحده ، وإنما أخذت بما أدلى به في تحقيق النيابة من أن الطاعن كان مرافقا للمتهم المذكور وقت استلام البلملة منه بأن هذا القول يتفق مع اعتراف الطاعن نفسه في التحقيق بهذه الواقعة ، لما كان ذلك فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور والخطأ في الإسناد لا يكون له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ سمطر فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٧١)

القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . طلب المعاينة . عدم تحديده أو بيان الفرض من إجراء المعاينة . إغفاله . لا إخلال
بحق الدفاع .

إذا كان المتهم وإن طلب المعاينة إلا أنه لم يحدد طلبه ولم يبين غرضه من
إبرائها فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلا بحيث لا يبين منه
أن للمعاينة أثرا متجعا في الدعوى ، فإذا أغفلته المحكمة فإنها لا تكون قد أخلت
بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما دخلا محل تجارة البيرة في
بمقصد ارتكاب جريمة فيه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة
الجنايات لمحاكمتها بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة
جنايات القاهرة نظرت هذه الدعوى ورفضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام
بمماقية عبد الحميد محمد القصبي ومحمد فرج مبروك بالحس مع الشغل لمدة أربعة
شهور وإحقاتهما من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم
بطريق التخص ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعن الأول عبد الحميد محمد القصبي ينشئ على الحكم المطعون فيه
أنه أخل بحقه في الدفاع وشابه القصور وفساد الاستدلال كما اظهر على خطأ

في تحصيل الواقعة، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الدفاع عنه طلب في جلسة المحاكمة أن تنتقل المحكمة لإجراء المعاينة فأغفلت الرد على دفاعه أو الإشارة إليه كما أغفلت الرد على ما أثاره من بطلان إجراءات القبض والتحرير استنادا إلى نص المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ولم تسمع شاهدا تنازل الدفاع عن سماع أقواله خطأ منه مع أهمية الواقعة التي يشهد عليها وأخطأ بالحكم حين قال إن المتهمين حاولا الاعتداء على المجنى عليه ودأبتهما بجرime دخول محل مع حفظ المال بقصد ارتكاب جريمة فيه في حين أن أوراق الدعوى خلو من وقوع أى اعتداء على المجنى عليه أو محاولة الاعتداء عليه أو أن دخولهما كان بقصد ارتكاب جريمة ما كما أخطأ في بيان تاريخ الواقعة بفعله ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ وصحته ٣ من مايو سنة ١٩٥٤

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية لجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وتعرض لأوجه الدفاع الهامة التي تمسك بها الطاعن ورد عليها بما يفند ما - لما كان ذلك وكان يبين من محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن الأول وإن طلب المعاينة إلا أنه لم يحدد طلبه ولم يبين غرضه من إجرائها وما دام الطلب قد ورد مجعلا على هذه الصورة بحيث لا يبين منه أن للمعاينة أثرا متجا في الدعوى فإن المحكمة إذ أغفلته لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ، ولما كانت المحكمة قد تناولت الدفع ببطلان القبض وردت عليه بأن الطاعن لم يحدد وجه البطلان المدعى به وهو رد سائق وكانت مخالفة المواد ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا تستوجب بطلان الحكم ما دامت المحكمة قد اطمانت إلى صحة ضبط المضيوطات كما هو الحال في الدعوى ، وكان الدفاع لم يتمسك بسماع الشاهد الذي طاب على الحكم عدم سماعه بل تنازل الدفاع عنه ولم تر المحكمة وجها لسماعه وكان ما ساقه الحكم من أسباب للإدانة له أصلا الثابت في الأوراق ، وكان ما ورد به من تاريخ الواقعة من قبيل الخطأ المأدى الذي لا يقدر في سلامته - فلما كان ذلك فإن ما يشير به الطاعن برمته لا يكون له محل ويتمين رفضه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن المحكمة إذا اعتبرت في حكمها ما وقع من الطاعنين جريمة دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه دون أن توجه نظر الدفاع إلى ذلك تكون قد أخلت بدفاعهما وخالفت حكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين أمام محكمة الجنايات لأنهما في يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم السيد ز يذب بمحافضة القاهرة مع آخر شرعوا في سرقة محل تجارة ألبير ايل بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليه المذكور بأن هدده أولهما بالاعتداء عليه بمسدس وأوثقه الثانى بقطعة من الحبل وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو مراقبة رجال البوليس لهم وضبطهم قبل إتمام السرقة . وبعد أن نظرت المحكمة الدعوى واستمعت إلى ما قدمه الطاعنان من دفاع قضت باعتبار الحوادث جنحة دخول عقار (محل تجارة) بقصد ارتكاب جريمة فيه وهى الجريمة المنطبقة على المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وبمعاقة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة أربعة أشهر وقالت في ذلك " وحيث إن الذى ثبت للمحكمة من الاطلاع على التحقيقات التى تمت في هذه القضية ومن مناقشة الشهود والمجنى عليه بالجلسة هو أن المتهمين الثانى والثالث " الطاعن " قد روا إلى محل المجنى عليه وأخرج أولهما المسدس وشهره نحوه بينما حاول الثانى وثاقه بالحبل وقبل أن يوثقه إقضى البوليس عليهما وضبط المسدس والحبل ... وحيث أنه إزاء ما قرره المجنى عليه من أنه لا يدري إن كان قصد المتهمين الثانى والثالث هو سرقة نقوده أو مجرد إيذائه أو محاولة قتله وإزاء ما قرره البوليس الملكى سعيد بدر عز الدين في التحقيقات من أن الكونستابل على حموده أخبره بأن أناسا اتوا وتهديد المجنى عليه وضربه وإزاء ما قرره البوليس الملكى كمال محمد أحمد بجميع في التحقيقات من أن أحدا من المتهمين الثانى والثالث لم يحاول فتح الخزانة أو سرقة شيء منها وإزاء أنه لم يصدر من المتهمين أى عمل من الأعمال التى تعتبر بدءا في تنفيذ جريمة السرقة وإزاء ما تكشف في الجلسة من أن المجنى عليه رجل مكره في الحى الذى هو فيه وأنه يقرض نقودا بفائدة ...

فإن المحكمة ترى أن المتهمين الثاني والثالث وإن كانا حقيقة دخلا محل المجنى عليه وحاولا الاعتداء عليه فإنه لم يتضح من الظروف قصدهما من ذلك إذ لم يتكشف نيتهما إن كانا قد اتبوا سرقة الخزنة أو اتبوا إيذاء المجنى عليه بالاعتداء عليه وضربه ولذلك يكون قصدهما من دخول المنزل غير معين ولا تستطيع المحكمة استناد جريمة معينة إليهما وإن كان قد ثبت أن دخولهما كان دخولا آثما ومن ثم ترى أن الجريمة التي يمكن استنادها إليهما هي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وهي أنهما دخلا محلا لحفظ المال بقصد ارتكاب جريمة فيه " — لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تغير وصف الأعمال المستندة إلى المتهم والمطروحة أمامها دون حاجة إلى لفت الدفاع ما دامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى وما دام أن التعديل كان باسقاط بعض عناصر التهمة الأولى واطراح بعض ظروفها وقد تناولها الدفاع بحذاقها وأيسر في ذلك إخلال بحق الدفاع — لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل ويتعين رفضه .

(٣٧٢)

القضية رقم ٦٢٣ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسية . إخفاء أشياء مسروقة . ركن العلم بالسرقة . مثال لكفاية استظهاره .

إذا كان الحكم إذ تعرض لركن العلم بالسرقة قال " إن ضبط أجزاء الموتوسيكل (المسروق) مفرقة بحمل المتهمين وبها علامات الميزة التي تعرف عليها المجني عليه ومحاولتهما إخفاء معالمها بنسبتها إلى موتوسيكل آخر يقطع بهما بالسرقة وفوق ذلك فقد حاول المتهم المأرض منذ بدأ التحقيق إخفاء مصدر أجزاء الموتوسيكل كي لا تفصح سرقة فكان أن تضارب مع أخيه الأول واقتضح أمرهما " ، فإن ما قاله الحكم من ذلك سائح ومعقول ومؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها من توافر ركن العلم بالسرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - علي علي مصباح . و ٢ - موسى علي مصباح (الطاعن) بأنهما أخفيا أجزاء لدراجة بخارية مسروقة من ليون حكيم سعد موصحة بالمحضر وصفا وقيمة مع عليهما بذلك . وطلبت عقابهما بالسنتين ٣١٨ و ٤٤ مكررة لقانون العقوبات . ومحكمة الوايلي الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ لكل بلا مصادريف جنائية . وعارض المتهمان في الحكم الغيابي الصادر ضدتهما وقضى في معارضتهما باعتبارهما كأن لم تكن . فاستأنف المتهمان . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن آتت مناصحة قضت فيه حضوريا للأول وغيابيا للثاني بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصادريف . فعارض المحكوم عليه غيابيا (المتهم الثاني) في الحكم الأخير وقضى في معارضته بقبوله شكلا ورفضها موضوعا وبتأييد الحكم المعارض فيه . فظعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على خطأ في الإسناد وشابه قصور في التسيب إذ قضى بإدانة الطاعن بمقولة مظهر من كذب دفاعه من أن الدراجة البخارية المسروقة هي لسيد نور الدين في حين أن الطاعن لم يذكر ذلك في دفاعه وإنما قرر أن المسئول عن هذه السيارة هو أخوه (المتهم الآخر) وسيد نور الدين — أما وجه القصور فهو أن الطاعن دفع بأنه على فرض ضبط الدراجة المسروقة بمحله فإن هذا لا يدل بذاته على أنه كان يعلم بسرقتها — ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع ولم تقيم الدليل على توفر ركن العلم لديه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على صحة هذه الواقعة مستمدة من أقوال الشهود وأطرح دفاعه للاعتبارات التي ذكرها وهي اعتبارات لها أصول ثابتة في الأوراق — فقد استند الحكم للقول بظهور كذب دفاع الطاعن إلى ما ثبت في التحقيقات من أن الدراجة المسروقة سرقت من مالكها وهو المبلغ وهو يخالف ما ذكره الطاعن من أن سيد نور الدين هو الذي أحضرها وهو المسئول عنها — وأطرح الحكم ما ذكره الطاعن في دفاعه من عدم توفر ركن العلم بالسرقة لديه ودال على علمه بالسرقة فقال ” وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المستأنف المعارض فيه قد أبان واقعة الدعوى ودل على ركن العلم لدى المتهمين بما فيه الكفاية وبما فيه الرد الشافي على ما أثاره المعارض مؤخرا في مذكرته هذه ، إذ قرر أن ضبط أجزاء الموتوسيكل مفرقة بحمل المتهمين وبها علامات الميزة التي تعرف عليها المجنى عليه ومحاولتهما إخفاء معالمها بنسبتها إلى موتوسيكل آخر يقطع بعلمهما بالسرقة وفوق ذلك فقد حاول المتهم المعارض منذ بدأ التحقيق إخفاء مصدر أجزاء الموتوسيكل كي لا يفضح سرقة فيكان أن تضارب مع أخيه الأول وافتضح أمرهما “ — لما كان ذلك وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم للقول بتوفر ركن العلم لدى الطاعن أسبابا سائغة ومعقولة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(٣٧٣)

القضية رقم ٦٢٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تزوير . حكم . تسببه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم مادامت الوقائع الثابتة بالحكم تتضمن المعنى الذى يتحقق به الركن المذكور .

(ب) اشتراك . حكم . تسببه : الاشتراك بالاتفاق والتحريض . امتناعه من ظروف الدعوى وملابساتها امتناعا مائلا . يكفى .

١ — القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذى زور من أجله وما دامت الوقائع التى أثبتتها الحكم تتضمن هذا المعنى فليس من الضروري بعد ذلك التحدث عن الركن المذكور صراحة .

٢ — لما كان الاشتراك بالاتفاق والتحريض يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أهمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه يكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : اشترك مع آخر مجهول بطريق التحريض والاتفاق في تزوير محرر رسمى هو شهادة ميلاد ابنة شوريجى وذلك بأن حرضه وافق معه على استبدال رقم الآحاد "٩" فى تاريخ سن ميلاده برقم الآحاد الأصيل "٧" من بيان هذه السنة ليبدو أنه من مواليد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بدلا من تاريخ الميلاد

الحقيق (١٩٣٧/١٢/٢٠) وتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق. وثانيا
استعمل هذه الشهادة المزورة وهو عالم بتزويرها بأن قدمها إلى الموظف المختص
بمدرسة الصف الابتدائية بفحاز عليه ذلك التزوير وانخدع به وكانت النتيجة أن
ألحق ابن ذلك المتهم بالمدرسة المذكورة على اعتبار أن عمه لا يزيد على
عشر سنين . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمواد
١/٤٠ - ٢ ، ٤١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ومحكمة
جنايات الجيزة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت بحضوريا عملا
بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة
المتهم الحسيني سيد الشوربجي بالحس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهمة
الأولى وبراءته من الثانية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والاخلال
بمحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة حين دانته بجريمة الاشتراك بطريق الاتفاق
والتحريض في تزوير ورقة رسمية لم تبين الوقائع التي تم بها هذا الاشتراك ، كما
لم تبين القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة وكذلك لم تذكر سببا لتطبيق
المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن كان قد طلب
ضم تحقيقات إدارية فصرحت المحكمة بتقديم صورة منها إلا أن الدفاع لم يتمكن
من الحصول على هذه الصورة فعاد يتمسك أمامها بضم هذه الأوراق غير أن
المحكمة لم تجب طلبه وفوق ذلك فقد أبدى الدفاع للمحكمة أنه لا علم للطاعن
بالتزوير وأن مدرسي المدرسة التي ألحق بها ابنه يتنافسون على إعطاء الطلبة
دروسا خاصة وهم بذلك أصحاب مصالحه فيما وقع من تزوير لشهادات الميلاد ،
فضلا عن أن التغير الذي أدخل على شهادة الميلاد المزورة لم يكن بخط الطاعن
وأن العناية الخاصة بتاريخ الميلاد في الطلب المقدم للمدرسة ملئت بخط يغير خط
سائر البيانات المدونة بهذا الطلب ، وقد ذكر الطاعن أنه عندما قدم هذا
الطلب للمدرسة كان خلوا من هذا البيان ، ولكن المحكمة لم تحقق هذه الواقعة
ولم تناقش شيئا من هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله من معان المتهم الحسيني سيد الشورجى تقدم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ للمدرسة الصف الابتدائية بشهادة ميلاد ولده شورجى الحسيني سيد الشورجى المؤرخة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ بقصد التحاق ابنه المذكور بالمدرسة، وإذا كان الثابت في تلك الشهادة أن ذلك الابن قد ولد في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ وأن التعليمات تقضى بعدم قبول أى تلميذ بالسنة الأولى يزيد عمره عن عشر سنين ، فإن المتهم قد اشترك مع آخر مجهول بطريق التخريض والاتفاق فزور له البيانات الخاصة بسن ابنه المذكور بشهادة ميلاده قبل تقديمها إلى المدرسة وذلك بأن عدل رقم الآحاد من تاريخ سنة الميلاد من (٧) إلى (٩) بمداد يغير المداد المكتوب به تلك الشهادة فأصبح تاريخ الميلاد بعد التغيير ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم قدم المتهم تلك الشهادة إلى الموظف المختص بمدرسة الصف الابتدائية بفاز عليه ذلك التزوير وانخدع به وكانت النتيجة أن التفتق ابن المتهم بمدرسة الصف الابتدائية على اعتبار أن عمره لا يزيد على عشر سنوات حسبما جاء بتلك الشهادة المزورة وفق ما سلف بيانه " وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه من إدانة الطاعن في جنايتي تزوير شهادة الميلاد واستعمالها مع العلم بتزويرها . ولما كانت المحكمة قد أوقعت على الطاعن عقوبة واحدة تطبيقاً للسادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وقالت في أسباب حكمها "إن الجريمتين المشار إليهما وقعتا لغرض واحد ويرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً لا يقبل التجزئة" ، لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي زور من أجله ، ولما كانت الوقائع التي أثبتها الحكم تتضمن هذا المعنى ، فليس من الضروري بعد ذلك أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي صراحة ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أطرحت دفاع المتهم من أن شخصاً لا يعرفه هو مرتكب التزوير وقالت إنها لا تعتقد بسلامة هذا الدفاع إزاء ما اطّأنت إليه من صحة شهادة شهود الإثبات ولأن المتهم هو صاحب المصلحة في تزوير شهادة ميلاد ابنه على ما سلف بيانه وعقبت على ذلك بقولها "لأنه لما كان ابنه (ابن الطاعن) شورجى قد ولد في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وإذا كان قد رغب

في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ في الحاقه بمدرسة الصف الابتدائية وهو يعلم أن المدرسة لا تقبل أى طالب بها يزيد عمره على عشر سنين ، فقد اشترك مع مجهول بطريق التحريض والاتفاق في تزوير شهادة ميلاد ابنه المذكور وهي من الأوراق الأميرية وذلك بأن غير هذا المجهول رقم الآحاد (٧) إلى رقم (٩) من تاريخ سنة ميلاد ذلك الابن بمداو داكن اللون فأصبح تاريخ ميلاده ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ بدلا من تاريخ ميلاده الحقيقي وهو ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ وتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق ، ولما كان الاشتراك بالاتفاق والتحريض يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ملل بأسباب معقولة ما استنتجه من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والتحريض ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محامي الطاعن طلب تأجيل نظر القضية لضم تحقيقات إدارية خاصة بتزوير شهادات ميلاد أخرى لبعض الطلبة ، كما طلب ضم طلب التعاق ابن الطاعن بالمدرسة ، فصرحت له المحكمة باستحضار صور التحقيقات التي يريد ضمها كما كلفت النيابة بضم طلب الاتحاق المشار إليه ، وفي جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ التي سمعت فيها الدعوى قدمت النيابة الأوراق التي كلفت بتقديمها واطلع عليها الدفاع ثم أشار محامي الطاعن للصعوبات التي اعترضت حصوله على صور من التحقيقات الإدارية التي كان يطالب بضمها ، وبعد ذلك قال إنه يوافق على نظر القضية ، مما يفيد أنه تنازل عن طلبه ، ومن ثم فلا يصح له أن ينعى على المحكمة سكوتها عن إجابة طلبه ولا إغفالها الرد على ما تناوله في دفاعه خاصة بهذه التحقيقات مادام أن تزوير الشهادات الأخرى التي تضمنها ذلك التحقيق - كما يقول الطاعن بفرض صحته ليس من شأنه أن ينفي واقعي التزوير والاستعمال اللتين أثبتتهما الحكم على الطاعن ، لما كان ما تقدم جميعه فإن ما يثبته الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت فيها وهو ما لا يصح إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه بوضوح .

(٣٧٤)

القضية رقم ٦٢٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) قرض . أسباب جديدة . اختلاس محجوزات . الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . إثارة لأول مرة أمام محكمة القرض . غير جائزة .

(ب) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال في جريمة اختلاص أشياء محجوزة .

(ج) اختلاس أشياء محجوزة . سداد المتهم المبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة . لا يؤثر على قيامها .

١ — إذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة القرض .

٢ — لا جدوى للمتهم من التمسك بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق ما دام الحكم قد أثبت أنه اعترف بالتصرف في المحجوزات .

٣ — سداد المتهم للمبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة لا أثر له على قيامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بذد القطن والذرة المملوكين له والمبشرين وصفاء وقيمة بالمخسر والمحجوز عليهما إداريا لصالح الحكومة وكانا قد سلما إليه على وجه الوديعة لحراستهما فاختلفتهما لنفسه إضرارا بالمجنى عليهما . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة سوهاج الجزئية نظرت هذه الدوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق م (٨) ج

المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فاستأنفت المتهم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فظمن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة اختلاس أشياء محجوز عليها لم يدلل على علمه باليوم المحدد للبيع بخفاء قاصرا — كما شابه فساد الاستدلال لامتناده إلى اعتراف الطاعن في محضر البوليس بأنه تصرف في المحجوز في حين أن تصرفه كان بقصد تسديد الدين المحجوز من أجله ، هذا إلى أن البيع كان محمدا له سوق بلدة المراغة التي تبعد عن مكان الحجز بنحو عشرة كيلومترات والطاعن غير مكاف بنقل المحجوز إلى السوق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله "وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أنه بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢ أوقع الصراف حجزا إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة لدين لما قدره ٤٢ جنيها و ٤٧ مليا وعين المتهم المدين حارسا على ما حجز عليه من زراعة قطن وذرة وضخها بمحضره وحدد يوم ١٩٥٣/١٠/١٣ موعدا للبيع بالسوق ثم تأجل البيع ليوم ١٩٥٣/١٠/١٧ لاتمام تحضير المحجوزات وبهذا التاريخ أبلغ الصراف أنه أعلن المتهم الحارس باليوم المحدد للبيع أخيرا ولكنه لم يقدم المحجوزات للسوق ولم يسدد المطلوب وبدد المحجوزات فأثبت معاون المالية في محضره المؤرخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ بلاغ الصراف المشار إليه . وحيث إن المتهم سئل في ١٩٥٣/١٢/٥ أمام البوليس فاعترف بأنه باع المحجوزات وسدد ثمنها للصراف ولم يبق في ذمته سوى مبلغ عشرين جنيها سيقوم بسدادها بعد عشرين يوما" ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن فقال "وحيث إن ما استخلصته المحكمة من عرض الوقائع على ما تقدم أن المتهم تسلم الزراعة المملوكة له والميمنة بمحضر الحجز المؤرخ ١٩٥٣/٩/٢ على سبيل الوديعة لحراستها

وتقديمها في اليوم المحدد للبيع ولكنه باعترافه تصرف فيها بالبيع بقاء اعترافه في مقدمة ما تضمنته محضر معاون المالية من دليل على تبديده الزراعة المحجوز عليها وإذا كان المتهم عالما باليوم المحدد أخيرا للبيع كما جاء بمحضر معاون المالية الذي لم يدفع المتهم عليه شيئا ويعلم بأن يده على الزراعة المحجوز عليها قد أصبحت يد أمانة عارضة لا يبيع التصرف فيها ورغم ذلك قام ببيعها وكان قصده عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائنة الحاجزة ويكون قد ثبت في حقه وتوفرت في الجريمة المستندة إليه أركانها القانونية وحق عليه العقاب... ولا يقدح فيما انتهت إليه هذه المحكمة مؤيدة قضاء محكمة أول درجة أن الجزر توقع في بني هلال وتحدد سوق المرافعة مكانا للبيع والحارس حسبما استقر عليه الفقه والقضاء غير مكلف بنقل المحجوزات لأية جهة من الجهات إذ تقتصر مهمته في المحافظة على الأشياء المحجوز عليها في مكان الجزر إذ لا اعتداد بهذا الدفع وإنما محله ألا يكون المتهم الحارس قد تصرف في الأشياء المحجوز عليها". لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان لا جدوى للطاعن من التمسك بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق ما دام الحكم قد أثبت أنه اعترف بالتصرف في المحجوزات وكان سداد الطاعن للبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة لا أثر له على قيامها — فإن الطعن لا يكون له محل ويتعين رفضه.

(٣٧٥)

القضية رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

١ - تلبس . قبض . تفتيش . مواد مخدرة . مشاهدة الضابط جريمة إحراز مخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى . يجوز له تفتيش المقهى والقبض على كل من كان له اتصال بالجريمة

٢ - حكم . تسييه . مواد مخدرة . استناد الحكم في إدانة متهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي إلى مجرد وجوده في المقهى مع متهم آخر ضبط محرزا للمخدر والى أنه هو صاحب المقهى الذى كان يحرق فيه الحشيش . قصور .

١ - إذا كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى فإنه يكون من حقه أن يفتش المقهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بالجريمة .

٢ - إذا كان الحكم إذان المتهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وفي إيراد الأدلة المثبتة لها على القول بأنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذى ضبط محرزا للمخدر وأنه هو صاحب المقهى الذى كان يحرق فيه الحشيش - وهو مالا يؤدي إلى ثبوت التهمة في حقه - فإنه يكون حكما قاصرا ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحرضا بقصد التعاطي والاستعمال الشخصى جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) وبذور سيقان نبات الحشيش في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٣٣، ٧، ٢، ١ والبندين ١٢٤، ١ من الجدول أ والبندين ١ من الجدول ب الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٥ فقرت بذلك

حشيش تبعت من المقهى الملحق بمحطة السكة الحديد الذى يديره المتهم الثانى "الطاعن الثانى" زكى اندراوس عبد الملاك فأسرع والمخبران بدخول المقهى وعندئذ شاهدوا عامل المقهى المتهم الأول "الطاعن الأول" منصور اندراوس عبد الملاك عند النصبه ويبيده جوزة يهدمها للتدخين فأخذها ضابط المباحث من يده حيث عثر بحجرها على دخان معسل وقطعتين من الحشيش كما عثر على علبة ثقاب فى مكان يقع بين النصبه وبين مكتب كان يجلس عليه المتهم الثانى ولما فتح هذه العلبة وجد بها الضابط قطعاً من الحشيش والأفيون ثم فتش النصبه فعثر بلرجها على قرطاسين صغيرين كان بداخلهما بذور وأوراق صغيرة خضراء وجافة ثبت من تحليها أنها عبارة عن بذور الحشيش فضبط المتهمين وأبلغ عن الحادث "ثم عرض لدفاع الطاعنين فقال : "وحيث إن المتهمين قد أنكرا ما أسند إليهما كما دفع الحاضر معهما ببطلان الضبط والتفتيش قائلاً بأن المتهمين لم يكونا فى إحدى حالات التلبس التى تجيز القبض والتفتيش . وحيث إن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن التفتيش قد وقع فى محل عمومى هو مقهى للمتهم الثانى يباح فيه لرجال الضبط دخوله فى أى وقت لمراقبة ما يحدث فيه من تنفيذ صحيح للأوامر الادارية والصحية ومن ثم فلا غبار على دخول ضابط المباحث ذلك المكان خصوصاً وأن رائحة الحشيش كانت تبعث من المقهى مما دعا الضابط والمخبرين إلى دخول ذلك المكان بحثاً عن الجريمة التى كانت ترتكب فيه ولا يؤثر فى ذلك ما ذهب إليه الدفاع من أنه لم تكن هناك رائحة الحشيش بناء على ما قرره ضابط المباحث من أن المتهم الأول كان يعد الجوزة للتدخين لأن ذلك القول مردود عليه بأن تقرير المعمل الكيماوى قد ثبت منه وجود قطعتين صغيرتين من الحشيش محترق بعض أطرافها مما يدل على صدق الشهود فيما قرروه عن سبق احتراق الحشيش قبل دخولهم المقهى وانبعاث رائحته التى شموها ومن ثم فيكون هذا الدفع فى غير محله ويتعين لذلك رفضه " لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم أن الضابط فى واقعة هذه الدعوى قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبساً بها عندما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى وكان من حقه أن يفتش المقهى ويقبض على كل منهم يرى أن له اتصالاً بها وكان لاجدوى لما أثاره الطاعن الأول من

أن المحكمة أخطأت حين طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإحراز بقصد التعاطي — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنان فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن الثاني ينحى على الحكم أيضا أنه أغفل التحدث عنه ولم يعم الدليل على نسبة المخدر المضبوط إليه ، وهذا النحى على أساس إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في بيان واقعة الدعوى التي دان الطاعن الثاني بها وفي إيراد الأدلة المثبتة لها مكتفيا بالقول بأنه وجد في المفهي مع الطاعن الأول الذي ضبط محرزا للمخدر وأنه هو صاحب المفهي الذي كان يحرق فيه الحشيش وهو ما لا يؤدي إلى ثبوت التهمة في حقه مما يتعين معه قبول هذا الوجه ونقض الحكم بالنسبة للطاعن الثاني وحده .

(٣٧٦)

القضية رقم ٦٣٣ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . وصف التهمة . متى لا يقتضى تعديله لفت نظر الدفاع ؟

لا تريب على المحكمة في تعديل وصف التهمة بإسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها دون لفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دامت الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساسا للوصف الجديد الذي أخذت به المتهم هي نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة على أساسها دون أن تضيف إليها شيئا .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : ضربا وآخرين — جابر الشوريجي فأحدث به كل منهما إصابة من إصاباته لم تعجزه عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوما . وثانيا : الأول وآخرين ضرب رزق جابر الشوريجي فأحدث به إصابة من إصاباته لم تعجزه عن أداء أعماله مدة تزيد على العشرين يوما .

موظفت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٤٠-١/٢٤١ ، ٢٤٢-١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ إحالتها إليها لمعاقبتهما بالمادة ٢٤٠/٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدني ١ - جابر جابر الشوريجي و ٢ - رزق جابر الشوريجي قبل المتهمين متضامنين وطلب كل منهم القضاء له بمبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنصورة نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات للاثنتين مع تطبيق المادة ٢٣٣ من القانون المذكور للأول اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة للأول عبد الباري عطيه الحفني عن تهمة ضرب رزق جابر الشوريجي واعتبار الواقعة جنحة ضرب عن التهمة الثانية المسندة إلى عبد الباري عطيه الحفني وهلال عطيه الحفني بضرب جابر جابر الشوريجي وبحبس عبد الباري عطيه الحفني ستة شهور بالشغل عن التهمتين المسندتين إليه وبحبس هلال عطيه الحفني ثلاثة شهور بالشغل عن التهمة الثانية المسندة إليه (وثانيا) بإلزام عبد الباري عطيه الحفني بأن يدفع للمدعي بالحق المدني رزق جابر الشوريجي مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض وألزمته بالمصروفات المدنية المناسبة وبمبلغ خمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . (وثالثا) بإلزام عبد الباري عطيه الحفني وهلال عطيه الحفني بأن يدفعوا متضامنين للمدعي بالحق المدني جابر جابر الشوريجي مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض وألزمتهما بالمصروفات المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان الواقعة والأدلة التي اعتمد عليها في إدانة الطاعنين وأورد أقوالا متضاربة للشهود ينتقض بعضها بعضا ولا يبين منها ما أسس عليه الحكم قضاءه بالادانة ولا تؤدي بذاتها إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها وأخل بحق الطاعنين في الدفاع إذ عدل ووصف التهمة دون تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين "بأنهما في يوم ١٩٤٩/٧/٢٤ بناحية البوها التابعة لمركز ميت غمر — أولا — ضربا رزق جابر الشوريجي على رأسه فأحدثا به الإصابات الميشتين بالتقرير الطبي والتي تخلفت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الرأس الواقع للمخ لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي بل يملأ بنسيج ليفي مما يعرض حياته للخطر ويجعله عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ والسحايا بنسبة لا يمكن تقدير مداها لخطورة ما قد ينشأ من مضاعفات وكان ذلك مع سبق الإصرار — ثانيا — ضربا مع آخر جابر جابر الشوريجي فأحدثوا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الرأس الواقع للمخ لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي بل يملأ بنسيج ليفي مما يعرضه للخطر ونوبات الصرع والتهابات المخ والشلل بنسبة لا يمكن تقديرها لخطورة ما قد ينشأ من مضاعفات وكان ذلك مع سبق الإصرار ". وبعد أن نظرت المحكمة الدعوى قضت ببراءة الطاعن الثاني من تهمة ضرب رزق جابر الشوريجي وباعتبار الواقعة جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة للطاعنين عن تهمة ضرب المحبني عليهما ومعاينة الأول بالحبس ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين المسندتين إليه ومعاينة الثاني بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل عن تهمة ضرب جابر جابر الشوريجي . وقالت في بيان الواقعة إنه "بينما كان المحبني عليهما رزق وجابر ولدى جابر الشوريجي قادمين إلى مساكنهما بناحية البوها وفي محبتتهما أخوهما أحمد وعلى وصديقهما خليفة السيد خليفة إذ تقابل هؤلاء مصادفة بالمتهمين الأول والثاني "الطاعنين" ولما كان المتهم الأول يداين خليفة السيد في مبلغ ثمانين قرشا فقد وقف يطالبه بسداد هذا الدين وتدخل أحمد جابر الشوريجي محرضا المدين على عدم الوفاء بدينه ونشأ عن ذلك مشاحنة بين الفريقين المتهمين من جانب والمحبني عليهما وأخويهما وذويهما من جانب آخر وانتهت المشاحنة بقيام مشاجرة بين الطرفين اعتدى فيها المتهمان وقيهما من فريقهما بضرب جابر جابر الشوريجي كما اعتدى المتهم الأول وغيره بضرب رزق جابر

الشوريحي وخلف الاعتداء الواقع على المجنى عليهما إصابات متعددة بكل منهما لم يعرف على وجه التحديد محدث كل واحدة من هذه الإصابات وقد نشأ عن واحدة من إصابات كل منهما عاهة مستديمة برأسه " وخلصت مما أوردته من أسباب إلى أن فعل الاعتداء المسمى ثابت في حق الطاعن الأول باعتدائه بالضرب على المجنى عليهما وثابت أيضا في حق الطاعن الثاني باعتدائه على المجنى عليه جابر جابر الشوريحي ثم استبعدت ظرف سبق الإصرار وأخذت بقول الطاعنين وشهودهما عن تصوير الواقعة وقالت إنهما اتقيا عرضا بالمجنى عليهما وذويهما في الطريق حيث وقع الحادث على أثر المشاحنة على الوفاء بالدين ثم قالت في معرض نفي سبق الإصرار إن الطاعنين أشهدا على ذلك بجملة شهود غالياتهم من أسرة المجنى عليهما وقد شهدوا بالصدق رغم تلاقهم بالمجنى عليهما وقرروا جميعا بأن المشاجرة حدثت بسبب مطالبة الطاعن الأول بدينه وتدخل أحمد جابر الشوريحي في الحديث خلافا لما ذكره المجنى عليهما من أن الطاعنين وآخر معهما كانوا يترصدون بهم في الطريق بقصد الاعتداء عليهم حتى إذا ما اتقوا بهم فاجأوهم بالضرب - لما كان ذلك، وكان الحكم قد عني ببيان الواقعة بيانا كافيا تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعنين بها والأدلة التي أقام قضاء عليها بالادانة وكان ما أوردته في صدد نفي سبق الإصرار من صدق رواية الطاعنين وشهودهما عن تصوير الحادث لا ينفي عنهما واقعة الاعتداء ولا يتعارض مع ما أوردته الحكم من أدلة الثبوت في الدعوى وكانت هذه الأدلة سائغة ومؤدية إلى مارتبه الحكم عليها ، وكانت الواقعة المسماة التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساسا للوصف الجديد الذي أخذت به الطاعنين هي نفس الواقعة الميمنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة على أساسها دون أن تضيف إليها شيئا - وكان التعديل هو باسقاط بعض عناصر التهمة الأولى وإطراح بعض ظروفها وقد تناولها الدفاع برمتها - لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد أخذت بمحققهما في الدفاع ولا تثريب عليهما في تعديلها الوصف في حكمها على هذا النحو دون لفت الدفاع إلى ذلك ويكون ما يثيره الطاعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار ، وبحضور السادة الأماتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومسطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المنشارين .

(٣٧٧)

القضية رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ القضائية :

مواد مخدرة . اقتناع المحكمة بحجاجة المتهمة للخدر المضبوط بمسكنها وإيرادها الأدلة على ثبوت
الواقعة في حقها . الخلاف في مكان ضبط المخدر من المسكن . لا يؤثر .

إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بيقين جازم أن المتهمة هي صاحبة المخدر
المضبوط بمسكنها وأنه كان في حيازتها وأوردت على ثبوت الواقعة في حقها
أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، فإن الخلاف في مكان ضبط المخدر
من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - علي حسن شحاته (الطاعن الأول)
و ٢ - زكي عبد الحميد حسن الشهير بزكي و ٣ - وجيدة أمين اسماعيل (الطاعنة
الثانية) بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها
قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد
١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢
من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون سالف الذكر . فقررت الغرفة بذلك . وبعد
أن نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى قضت حضوريا عملا بمواد
الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالثة ، أولا : بمعاينة كل منهما بالأشغال
الشاقة المؤبدة وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه ، وثانيا : بمصادرة المواد
المخدرة المضبوطة . وثالثا : ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه .
فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن المقدم من الطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه مشابه القصور ، ذلك أن المحكمة دأته بالاتجار بالمخدرات استنادا إلى تحريات البوليس ، وكبر كمية المخدرات التي عثر عليها فوق المرحاض في حين أن التحريات لا تصلح دليلا وكذلك لا يبعد أن يحتفظ مدمن على استعمال المخدرات بمثل الكمية المضبوطة ، وكان على النيابة أن تقدم الدليل على النية التي وصفها بأنها اتجار بالمخدرات ، وفضلا عن ذلك فقد قال المتهم في أثناء اعترافه أمام النيابة إنه كان ممسكا بقطعة الحشيش التي ضبطت معه ليأكلها ، فلما رأى الضابط ألقى بها على الأرض ، ولم تحقق المحكمة هذه الواقعة ، فأخلت بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن هذا الطعن يشقيه مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن الطاعن يتجر في المخدرات وأن الضابط ومن معه من رجال القوة التي انتقلت لضبط الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه بناء على الإذن الصادر بذلك من النيابة ، التقوا به جالسا على كرسي أمام أحد المقاهي ويجلس أخوه على كرسي آخر ، وما أن وقع نظر الطاعن على الضابط حتى أمسقط من يده على الأرض بين الكرسيين لفافة من الورق . فالتقطها الضابط فوجد فيها قطعا صغيرة من الحشيش فقبض عليه ، ثم انتقل لتفتيش مسكنه فعثر على لفافة كبيرة من ورق السلوفان بها كمية من الحشيش كانت موضوعة على باب المرحاض فيما بين خلف الباب والحائط ، كما جاء بالحكم فيما أثبتته من شهادة الضابط أن الطاعن عندما عثر الضابط على هذه اللفافة ، طلب منه الكف عن البحث عن مخدرات في المسكن ، لأنه ليس لديه سوى تلك التي ضبطت فوق المرحاض ، والتي أشار الحكم إلى أن وزنها ٣٥ جراما من الحشيش . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم دليلا على ما زعمه من أنه يتعاطى الحشيش ويستعمله ، وكانت المحكمة لم تصدق دفاعه هذا وردت عليه بما قالته من : " أن المتهم الأول (الطاعن) اعترف في تحقیقات النيابة بميازته لقطعة الحشيش التي ألقاها وهو جالس على المقهى وقال إن شخصا لا يعرفه أعطاه له ليتعاطاها ولكنه أنكر حيازته لكمية الحشيش التي ضبطت بأعلى باب المرحاض ،

غير أن هذا الإنكار لا تلتفت إليه المحكمة لأن الضابط شهد بأنه اعترف له بأنه ليس في حيازته سوى تلك الكية ، وطلب منه الكف عن البحث عند ما هت عليها وتأيد هذا الاعتراف بأقوال أخى المتهم عوف حسن شحاته الذى قرر في تحقيقات النيابة أنه سمع أخاه يقول هذه العبارة للضابط . ويتضح من كل ذلك ، أن المتهم يتجبر في الحشيش ودعواه بأن حيازته كانت بقصد التعاطي في غير محلها لأن الكية المضبوطة كبيرة ، فضلا عن أن تحريات البوليس تؤيد هذه الحقيقة " وهو رد كاف استدلت فيه المحكمة على رأيها بأسباب سائغة . لما كان ذلك ، فإن ما أثير في هذا الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعنة الثانية تبنى طعنها على أن الحكم أخطأ في تحصيل الواقعة ، كما شابه التناقض والقصور في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة عند بيانها واقعة الدعوى قالت إن اللقافة التي وجد بها المخدروالي كانت الطاعنة تحاول إخفاءها بإزاحتها بقدمها ضبطت بالغرفة الأولى التي شهد الضابط الذي باشر التفتيش أنه لم يجد بها شيئا ، وأثبت الحكم أن الضابط لما قش الحجرة الأولى المذكورة لم يجد بها شيئا ، وفي أثناء دخوله الغرفة الثانية لاحظ أن الطاعنة تحاول إخفاء لقافة خلف باب الغرفة بدفعها بقدمها اليسرى - ثم قال الحكم في مكان آخر إنه اتضح من المعاينة وتحريات الضابط المذكور ، أن الطاعنة تقيم في الغرفة الأولى وهي التي ضبطت فيها تلك اللقافة وهو ما يناقض ما سبق أن أثبتته الحكم من أن تلك الغرفة لم يوجد بها شيء من المخدرات ولو استقام الحكم على الثابت فيه من أنه لم تضبط مخدرات في غرفة الطاعنة ، لكان واجبا أن تنتهى إلى القضاء ببراءتها .

وحيث إن ما اسنده الحكم للطاعنة هو أنها حازت قطعة الحشيش التي زنتها ٤/٨ جراما وكانت تحاول إخفاءها عن أعين رجال البوليس الذين باشروا التفتيش ، وذلك بإزاحتها بقدمها فتنبه الضابط لفعلتها وضبطها على الفور . ثم قالت المحكمة إن حيازة الطاعنة لللقافة المخدر على هذه الصورة " لاشك فيها ومحاولتها إخفاءها يدل على أنها مملوكة لها وأنها تعرف أنها تحتوى على مواد مخدرة

محرومة " - ولما كان الحكم قد أورد على ثبوت هذه الواقعة المادية في حق الطاعنة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه من إدانتها بجوارزة المخدر ، فإنه لا يقدح في صحة هذه الواقعة كون اللقافة المضبوطة وجدت بجوار باب الغرفة الأولى أو الثانية ، فكان ضبطها من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة التي أثبتها الحكم على وجه يفيد أن المحكمة قد اقتنعت بيقين جازم أن الطاعنة هي صاحبة ذلك المخدر المضبوط وأنه كان في حيازتها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه خاليا من التناقض سليما من العصور .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من كل من الطاعنين على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٧٨)

القضية رقم ٦٤٨ سنة ٢٥ القضائية :

قبض . انتفاء المصلحة من الأمن . قبض . تفتيش . اعتماد الحكم في إدانة المتهم على اعترافه في محضر استجواب النيابة باعتباره دليلا قائما بذاته . دفع المتهم بطلان القبض والتفتيش . لا جدوى من إثارته في هذه الحالة .

إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم على اعترافه الصادر منه في محضر استجوابه أمام النيابة بضبط المخدر منه واتخذ من هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته مستقلا عن القبض والتفتيش غير متأثر بهما فلا جدوى للتمهم مما يشيره من بطلان هذين الإجرامين (١) .

(١) قررت المحكمة . مثل هذه القاعدة في الحكم الصادر في قس الجلسة في القضية

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز وأحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطابت إلى غرفة الانهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول "أ" الملحق به . فصدر قرارها بذلك . نظرت محكمة جنايات الاسكندرية الدعوى ، وأمانها دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش ، وبعد نظرها قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول الملحق به - بمعاقة المتهم محمد السيد عبد المجيد بالسجن لمدة خمس سنين وبتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور حاز وأحرز بقصد التعاطي جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا - وقالت في حيثيات حكمها إن الدفع في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ولعدم صدور أمر بهما من سلطة التحقيق ولأن من أجزائهما ليس من رجال الضبط القضائي ، وإنما هو جاويز ، أما الاعتراف الذي استند إليه الحكم ، فإنه ليس صريحا وينصب على واقعة أخرى غير الحياة أو الإحراز ، فضلا عن أنه وليد القبض والتفتيش الباطلين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بقوله إنها "تتحصل فيما أثبتته الجاويز محمد توفيق فواز مساعد نقطة الوردبان في محضره المؤرخ ٦ أبريل سنة ١٩٥٤ الساعة ١٢ و ١٥ دقيقة صباحا من أنه حضر له سامة افتتاح المحضر كل من البوليس الملكي ابراهيم حامد داود وخضر جاب الله ومهما المتهم

(الطاعن) وقررا أنه أثناء مرورهما بدائرة القسم وجدا المتهم سائرا بحالة تدهو للاشتباه في منتصف الليل فسأله رئيس النقطة في المحضر عن سبب وجوده في ذلك الوقت المتأخرو عن طرق تعيشه ، وبعد ذلك قرر بحجزه لإتمام التحرى وقتشه قبل إدخاله للحجز ، فوجد يجيب بنظرونه الأيمن سبع ورقات بداخل كل ورقة قطعة خشيش فأخطر السلطات بالحادث ولما استقل وكيل النيابة سأل المتهم شفويا فاعترف بأن المخدرات ضبطت بحبيبه ، وقال إنه هتر عليها أثناء سيره بالطريق في اللحظة السابقة على ضبطه ، ولما استجوب اعترف في تفصيل تام ، وقال إنه كان يمر الساعة ١٠ و ٣٠ دقيقة مساء بالورديان فاصطدمت رجله بورقة كانت ملقاة على الأرض فالتقطها وفتحها فوجد بها اللفافات السبعة فوضعها في جيبه وعلى الأثر حضر رجلا البوليس وقبضا عليه . ثم عرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من اعتراف صدر من الطاعن نتيجة لما ورد عليه بقوله : ” إن الثابت أن الاعتراف كان أمام سلطة غير السلطة التي باشرت الضبط والتفتيش ومن ثم فهذا الاعتراف دليل قائم لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حق المتهم من ضبط وتفتيش وعلى ذلك فالدفع ببطلان الضبط والتفتيش لا يجدى المتهم قليلا ما دام قد اعترف أمام النيابة اعترافا مفصلا على ما سلف بيانه ولما كان الواضح من هذا الذى أثبتته الحكم أنه اعتمد في إدانة الطاعن على اعترافه الصادر منه في محضر استجوابه أمام النيابة بضبط المخدر معه واتخذ من هذا الإقرار دليلًا قائمًا بذاته مستقلا عن القبض والتفتيش غير متأثر بهما فلا جدوى له مما يشيره في طعنه من بطلان هذا الإجراء ويكون ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه بالإدانة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . ولما كان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن سلم بلسان محاميه بصدور ذلك الاعتراف منه ولم يطعن عليه إلا بأنه صدر في أثر إجراء باطل ، فإن ما يشيره في طعنه لا يكون له محل ، وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ونفضه موضوعا .

(٣٧٩)

القضية رقم ٦٤٩ سنة ٢٥ القضائية :

قبض . مواد مخدرة . صورة استيقاف مشروع . تخلى المتهم باختياريه عن المخدر بإلقائه على الأرض على أثر استيقافه استيقافا مشروطا . تنصله من تبعة إحراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف . لا يقبل .

إذا مر مأمور الضبط القضائي ليلا بدائرة القسم للبحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث السرقات فأبصر بشخص يسير في الطريق وهو يتلفت الخلف على صورة تبعث على الريبة في أمره ثم حاول أن يتوارى عن نظر الضابط ، حق لهذا الأخير أن يستوقفه ليتحرى عن شخصيته ووسائل تعيشه لأن ظروف الأحوال تبرر اتخاذ هذا الإجراء فإذا تخلى الشخص المذكور بإرادته على أثر ذلك من بعض المخدر الذي يحمله في جيبه بإلقائه على الأرض فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ولا يقبل من المتهم التنصل من تبعة إحراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ويستوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألقاها المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها مادام التخلي عنها باختياريه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز بغير مبرر مشروع جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا وكان ذلك بقصد الاتجار وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لنص المواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند الثاني عشر من الجدول المرفق به . فقررت بذلك . نظرت محكمة جنايات الاسكندرية هذه الدعوى وأمامها دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش لأنه لم يكن في حالة تلبس ولم يصدر إذن بضيطة وتفتيشه من السلطة

المختصة ، وبعد أن أنمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا عملا
بالمواد : ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢
من الجدول رقم ١ المرافق له بمعاينة المتهم على عبد الرحمن محمد بالأشغال الشاقة
المؤبدية وبتفريمه مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات ومصادرة المواد المخدرة
المضبوطة . ورفضت الدفع . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون
إذ اعتبر للطاعن في إحدى حالات التلبس وفي بيان هذا الخطأ يقول الطاعن
إن الورقة التي ألقاها على الأرض عند رؤية رجال البوليس ووجد فيها المخدر
كانت مغلفة بقطعة من القماش ، ولم يكن المخدر ظاهرا منها ، أما تلفت الطاعن
بئمة ويسرة فلا يجعله مشتبه في أمره وفي حالة تلبس تميز استيقافه أو القبض عليه
إذ يلزم لذلك أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة ،
هذا إلى أن المحكمة أغفلت الرد على ما دفع به الطاعن من أن القبض عليه وقع
قبل إلقاء المخدر وأنها ردت على الدفع بعدم قيام حالة التلبس ردا قاصرا
لم يتناول بالتفصيل كيف ظهرت المادة المخدرة وتحققت حالة التلبس بالجريمة
وكان على المحكمة أن تعين المخدر المضبوط للوقوف على ما إذا كان مغلفا
كما وصفته النيابة في محضرها أو كان عاريا كما وصفه ضابط البوليس ، يضاف
إلى ذلك ، أن المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة المغلظة دون أن تبين الأسباب
والاعتبارات التي جعلتها تقتنع بأن الواقعة هي اتجار في المخدرات وهذا منها
قصور يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه "أن اليوزباشي
عبد الرحمن اللقاني معاون مباحث قسم باب شرقي كان يمر بدائرة القسم وخلفه
البوليس السرى محمد سعد المنياري ، وذلك لضبط المشتبه فيهم نتيجة لتكرار
وقوع سرقات بدائرة القسم ، وحوالي الساعة التاسعة والنصف مساء شاهد
الضابط المتهم سائرا بشارع الأمير محمد علي إبراهيم ، على الرصيف المتجه من البحر

إلى شارع أبي قير وكان سائرا على عكس اتجاه المتهم فلاحظ أنه يتلفت إلى الخلف كثيرا ويحاول الاختفاء عن بصره ، فاشتبه في أمره وتقدم نحوه ونادى عليه قائلا (خذ يا جدد إنت بتشتغل إيه) فأخرج المتهم يده من جيب جاكته الأيمن وألقى بورقة صفراء على الأرض انفتحت على أثر ارتطامها بالرصيف وظهر منها على ضوء النور الذى بالشارع قطعة حشيش كبيرة الحجم فالتقطها الضابط وكلف البوليس السرى المرافق له بضبط المتهم الذى حاول الهرب بعد أن وضع يده اليسرى في جيب جاكته الأيسر فأمرع الضابط إلى إمساك يد المتهم وهى بداخل الجيب وفتش ذلك الجيب فوجد به قطعة حشيش أخرى أصغر من تلك التى ألقاها على الأرض ووجد تلك القطعة ملفوفة بورقة صفراء من نوع الورقة التى كانت مغلفة للقطعة الأولى الكبيرة ، وقد وجد الضابط في نفس الجيب مطواة كبيرة بحمد واحد طوله ١٧ سم به اسوداد من أثر تسخينه وتبعث منه رائحة الحشيش كما وجد أيضا مع المتهم فرخا من الورق الأصفر به تمزق من أحد جوانبه مساحته ٥ × ٣٠ سم ومن نفس نوع الورق المغلف لقطعتي الحشيش وقال إنه وجد مع قطعة الحشيش الأولى التى أقيت على الأرض بداخل الورقة الصفراء قطعة قماش خضراء اللون من نوع القماش المغلف لترب الحشيش وهذه القطعة مساحتها ٥ × ١٢ سم وبعد تمام التفتيش مأل الضابط المتهم فاعترف بأن الحشيش والمطواة له وأنه يتعاطى الحشيش واشتراه يوم ضبطه لاستعماله الشخصى وطلب مساحته ، واقتاده للبوليس وأخطر النيابة التى سألت المتهم عن التهمة فأنكرها ، وقال إنه كان يسير خلفه شخصان هربا عندما سمعا صوت الضابط يتأديه ، فوجد الضابط مكانهما قطعتي الحشيش المضبوطتين ، وأصر على أن المطواة ليست له ولم تضبط معه وأثناء مناقشته قال : إن الشخصين صاحبي قطعتي الحشيش كانا أمامه ، فلما واجهه المحقق بأنه قال في صدر أقواله إنهما كانا خلفه قال إنه كان خلفه اثنان وأمامه اثنان وأن قطعتي الحشيش للذين كانا خلفه ثم عاد وقال إنه لا يعرف ما إذا كان المخدر للآخرين اللذين أمامه أو للآخرين اللذين خلفه ” . ويبين من هذا الذى أثبتته المحكمة أن مأمور الضبط القضائي كان يمر ليلا بدائرة قسم باب شرقى للبحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث

السرقا ت فيه فأبصر بالطاعن يسير في الطريق وهو يتلفت لخلف على صورة تبعث على الرية في أمره ، ثم حاول أن يتوارى عن نظر الضابط ، فإنه إذا كان الضابط قد استوقفه ليتحرى عن شخصيته ووسائل عيشه ، فإن ذلك من حقه لأن ظروف الأحوال تبرر اتخاذ هذا الإجراء ، وإذا كان الطاعن قد تخلى بإرادته على أثر ذلك عن بعض المخدر الذي كان يحمله في جيبه بإلقائه على الأرض فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ولا يقبل من الطاعن التنصل من تبعة إحراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، لما كان ذلك وكان يستوى نتيجة لذلك أن يكون المخدر قد ظهر من الورقة التي ألقاها الطاعن على الأرض أو لم يظهر منها مادام قد تخلى عنه باختياره ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستند من ضبط المخدر الذي ألقاه يكون سليما لم يخالف للقانون في شيء ، ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب من المحكمة إجراء المعاينة فليس له أن ينعى عليها عدم إجراءاتها ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المظنة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار الجاني في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيع العقوبة المظنة المخلوطة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم عمل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكان الواضح من الحكم أن هذا القصد لم يثبت لدى المحكمة من واقعة الدعوى ومن ظروفها . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن لا يكون له سند من القانون .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن موضوعا .

(٣٨٠)

القضية رقم ٦٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قتل عمده مع سبق الإصرار والترصد .

(ب) سبق إصرار . ترصد . لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقترنا بالآخر .

(ج) قرض . عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في قتل عمده مع سبق الإصرار والترصد .

١ - لا جدوى للتهم من فني ظرف سبق الإصرار إذا كان لا ينازع فيما أثبتته الحكم من قيام ظرف الترصد لأن هذا الظرف وحده كاف لتخليط عقوبة القتل العمده بصرف النظر عن توافر ظرف سبق الإصرار .

٢ - إن القانون وقد ظير في نصه بين ظرفي سبق الإصرار والترصد أفاد أنه لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقترنا بالآخر .

٣ - إذا كانت العقوبة المقررة بها على المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمده مجردا عن سبق الإصرار والترصد فلا تكون للتهم جدوى مما يثيره في خصوص عدم توافر هذين الظرفين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل نجاة حسن على عمداء مع سبق الإصرار والترصد بأن اتوى قتلها وأعد لذلك سلاحا حادا " خنجرا " ذا حدين وترصد لها في الطريق الذي اعتادت المرور منه حتى ظفريها فطعنها عدة طعنات قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد

٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك و بعد أن نظرت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ ع بمعاينة حامد محمد على بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، قد جاء قاصرا في التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار ، ولم يبين الوقائع التي استخلص منها أن الطاعن كان وقت اقترافه الجريمة في حالة هادئة : ذلك أنه ابن عم المجنى عليها ، وقد رآها في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الحادث بدكان من يدعى نؤاد أحمد ، ورأى هذا الأخير يغازلها فاحتاج هو لهذا المنظر الذي مس شرفه وشرف أسرته ، فتوجه فور ذلك ، وأحضر سكيناً في منتصف الساعة السادسة وانتظر مرور المجنى عليها وطعنها بتلك السكين في الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم مما أودى بحياتها ، وقد اعترف الطاعن بهذه الوقائع ، وعللها بأنه لم يطق رؤية ما رآه وقد لازمه الهياج من وقت أن رآها إلى أن صرت عليه بالطريق . إلا أن المحكمة اعتبرت ركن سبق الإصرار متوافراً ، وقالت إن الطاعن صمم على القتل لمرور ثلاث ساعات بين التصميم على القتل وتنفيذه وهي مدة كافية لكي يتروى ويراجع نفسه فيما صمم عليه . ووجه الخطأ في ذلك أنه ما كان للمحكمة أن تدلل على توافر سبق الإصرار بمرور الوقت على النحو المتقدم ، بل كان يتعين عليها أن تورد الوقائع والأدلة على عدم وجود حالة الهياج وتوافر حالة الهدوء في الفترة التالية للتصميم على القتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة السائفة على ثبوتها في حق الطاعن ، استظهر ظرف سبق الإصرار في قوله ” وبما أنه فيما يختص بظرف سبق الإصرار فقد قرر المتهم في تحقيق النيابة أنه صمم على قتل المجنى عليها ، وأعد الخنجر لهذا الغرض حوالى الساعة الخامسة والنصف مساء وأنه قتلها حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء وقرر أمام المحكمة أنه أعد الخنجر

لهذا الغرض في الساعة الرابعة مساءً، وثبت من أقوال الجنديين أنه قتلها حوالي الساعة الثامنة والنصف مساءً، وبذا يكون الثابت سواء من اعترافه هذه أو ذاك، أنه مضت نحو ثلاث ساعات أو أكثر منذ أن صمم على قتلها حتى قتلها بالفعل، وهي مدة تكفي لأن يبدأ المتهم، وأن يتروى وأن يراجع نفسه فيما صمم عليه“. ولما كان ما قاله الحكم من ذلك كافياً في التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار، ويؤدي في المنطق والقانون إلى ما انتهى إليه وكان لاجدوى للطاعن مما يثيره في هذا الخصوص ينفي هذا الظرف، إذ أن الحكم أثبت قيام ظرف الترصد. وهو ما لا ينازع فيه الطاعن — وذلك الظرف كاف وحده لتفليظ العقوبة بصرف النظر عن توافر ظرف سبق الإصرار، إذ أن القانون وقد فاير بين الطرفين في نصه، أفاد أنه لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقترناً بالآخر، هذا إلى أن العقوبة المقررة للمقتضى بها على الطاعن وهي الأشغال الشاقة عشر سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد مجرداً من سبق الإصرار والترصد. لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً.

(٣٨١)

القضية رقم ٦٦٠ سنة ٢٥ القضائية :

(١) إثبات . تقارير الخبراء . حرية المحكمة في تقديرها .

(ب) حكم . بياقانه . مواد العقاب . الإشارة إليها في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستئنافي على الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه . هذه الإحالة تشمل مواد العقاب .

١ — للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تظمن إليه، وتقدير الخبير إن هو إلا دليل من هذه الأدلة فلا تثريب على المحكمة إذا هي اطرحته ما ورد في تقرير الخبير ما دامت لم تظمن إليه للاعتبارات السائغة التي أوردتها في حكمها .

٢ - إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار إلى نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها وكان الحكم الاستثنائي قد أحال على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه فإن هذه الإحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب .

الرقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل كل من هراي توفيق عوض ، وسيد عديس وإصابة كل من زكي على السماع ، ويوسف زكي السماع ، وخطابي سعد الدين الخطابي ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة لم تستوف شروط الأمن والمتانة ولم يحتط أثناء قيادته لها فاصطدم بشجرة وتسبب عن ذلك حدوث إصابات الجنى عليهم الموضحة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة الأول والثاني . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جنح قلوب الجزئية هذه الدعوى ثم قضت حضورياً - عملاً بمواد الاتهام - بتغريم المتهم مائة جنيه وأعطته من المصاريف الجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ثم قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنيهاً بدلاً من مائة جنيهاً . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القضاة ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان إذ لم يبين مواد القانون المنطبقة على الواقعة التي دان الطاعن بموجبها . وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الحكم الابتدائي أشار إلى نصوص القانون التي عاقب الطاعن بموجبها ، وكان الحكم الاستثنائي قد أحال على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه ، فإن هذه الإحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس حتميناً رفضه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من الطعن هو أن الحكم شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، إذ لم ترد المحكمة في أسباب حكمها على ما ذكره شاهد الإثبات خطاىي سنده من أن عجلة السيارة قد انفجرت بفأة واطرحت تقرير الخبير الفنى ، وما شهد به في الجلسة من أنه لا يمكن أن تحدث الفرقعة من السير بعجلة مهوية ، وذكرت أسبابا من عندها فقالت ، إن ما قرره الخبير من عدم إمكان حدوث الانفجار في هذه الحالة ، يمكن أن يحدث إذا كان الحمل ثقيلًا من غير أن تبين سندًا فنيا لهذا القول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، واستخلص ركن الخطأ في قوله... "وحيث إن المحكمة تستخلص من ظروف الحادث ومن شهادة زكى على الشماع وابنه يوسف أن عجلات السيارة لم تكن بحالة جيدة ، وقد أخطأ المتهم بأن قاد سيارة وهي بهذه الحالة فضلا عن أنه اتضح له أثناء الطريق أن العجلة الأمامية اليمنى (مهوية) ولكنه استمر في سيره رغم ذلك مما تسبب عنه انفجار هذه العجلة نتيجة الضغط بسبب الاستمرار في السير عليها وهي بهذه الحالة خصوصا وأن السيارة صغيرة وكان يركب بها ستة أشخاص ، فاختل توازنها على أثر انفجار العجلة واصطدمت في الشجرة" ولما كان ما أورده الحكم من ذلك فيه تبرير كاف لما اقتنعت به المحكمة من توافر ركن الخطأ في جريمة الطاعن ، وكان للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه ، وكان تقرير الخبير دليلا من هذه الأدلة ، فلا ثريب دليها إذا هي اطرحت ماورد في تقرير الخبير بشأن السبب في انفجار العجلة أثناء سير السيارة ، ما دامت لم تطمئن إلى ما ورد في هذا الخصوص بتقرير الخبير للاعتبارات السائغة التي أوردها في حكمها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٨٢)

القضية رقم ٦٦١ سنة ٢٥ القضائية :

حكم بياقته . حكم استئنافي . تسببه . خلو الحكم من بياقته الجوهرية . بطلانه . تأييده
استئنافيا لأسبابه . بطلان الحكم الاستئنافي .

إن بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، والهيئة التي أصدرته ، وتاريخ الجلسة
التي صدر فيها وأسماء المتهمين في الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة إليهم ،
هي من البيانات الجوهرية ، وخلو الحكم منها يجعله كأنه لا وجود له ، فإذا أخذ
الحكم الاستئنافي بأسباب هذا الحكم فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده إلى أسباب
حكم لا وجود له قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل طه علي
همسي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاذف سيارة بحالة خطيرة
ولم يتمكن من إيقافها في الوقت المناسب فصدمت المجنى عليه فحدثت به إصاباته
المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨
من قانون العقوبات . وقد ادعى والد المجنى عليه بحق مدني قبل المتهم وطلب
القضاء له بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح
روض الفرج الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم
نحسين جنيا وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل
التعويض والمصروفات المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفته
من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهم ومحكمة مصر الابتدائية قضت
حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف وألزمت المتهم بالمصاريف
المدنية الاستئنافية وثلاثمائة قرش أتعاب محاماة . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه في حين أن هذا الحكم لا وجود له قانونا لحلوه من جميع البيانات الجوهرية للأحكام .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة فيه ، وكانت يبين من الاطلاع على ذلك الحكم ، أنه خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء المتهمين في الدعوى ورقمها ، ووصف التهمة المسندة إلى الطاعن ، وكان خلوا الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجعله كأنه لا وجود له . لما كان ذلك ، فإن الحكم الاستئنافي الذي أخذ بأسباب هذا الحكم الابتدائي الخالي من هذه البيانات ، يكون باطلا لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانونا بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(٣٨٣)

القضية رقم ٦٦٢ سنة ٢٥ القضائية :

معارضة . حكم . وصفه بأنه غيابي أو حضوري . العبرة فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . حكم حضوري اعتباري . وصفه خطأ بأنه غيابي . المعارضة فيه . غير مقبولة

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه غيابي وهو في حقيقته حضوري اعتباري طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الطعن فيه بطريق المعارضة لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يؤد في الميعاد ، الضريبة المستحقة من واقع إقراره بالدخل العام عن سنة ١٩٥١ وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ومحكمة الضرائب قضت غيابيا — عملا بمواد الاتهام — بتغريم المتهم مائتي قرش وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها . فعارض وقضى في معارضته بعدم قبولها لرفعها عن حكم حضوري ، فاستأنف المتهم الحكم الأخير ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فطعن الوكيل من الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى استئنافيا بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة في حكم غيابي والقاضي بعدم قبولها لرفعها عن حكم حضوري ، وذلك بمقولة إن العبرة في تحديد طرق الطعن في الأحكام بمنطوقها لا بما جاء في أسبابها ، وأنه كان يتعين على محكمة الدرجة الأولى أن تقضى بقبول المعارضة إلى أن تبين وجه الصحة في حكمها فتصححه ، وليس لها أن تقضى بعدم قبولها استنادا إلى أن الحكم المعارض فيه قد صدر حضوريا اعتباريا مما لا تجوز المعارضة فيه .

وحيث إنه لما كانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه غيابي وهو في حقيقته حضوري اعتباريا طبقا لمص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الطعن فيه بطريق المعارضة لا يكون مقبولا . يكون الحكم الابتدائي للقاضي بعدم قبول المعارضة صحيحا في القانون ، مادام قد أثبت أن الطاعن قد حضر بنفسه إحدى جلسات المحاكمة ثم تخلف

من الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا لما كان ذلك ، وكان استئناف الطاعن منصبا على الحكم الصادر في المعارضة دون الحكم النهائي الذي انقضى موعده استئنافه فليس للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في موضوع الدعوى بل يكون حكمها قاصرا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها ، ويكون الطعن بذلك على غير أساس سليم من القانون متعيينا رفضه موضوعا .

(٣٨٤)

القضية رقم ٦٦٥ سنة ٢٥ القضائية :

مشتبه فيهم . رفع الدعوى العمومية على مشتبه فيه تطبيقا لنص المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ثبت سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه واتهامه بعد ذلك في جريمة . يجب المحكمة نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها الدعوى والتي اسندتها النيابة الى المتهم بمقولة إن الجريمة المتخذة أساسا لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .

في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذا ثبت للمحكمة انه سبق الحكم عليه بالمراقبة لجريمة اشتباه ثم اتهم بعد ذلك في جريمة فإن قصارى ما يطلب من المحكمة هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذي وقع منه أخيرا يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه ، فإذا هي حجبت نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها الدعوى والتي اسندتها النيابة الى المتهم بمقولة إن الجريمة المتخذة أساسا لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه فلأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : مد مشتبه فيه بأن اشتهر منه لأسباب مقبولة : الاعتياد على ارتكاب جرائم التعدي على النفس والمال وحكم عليه أكثر من مرة في هذه الجرائم وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ١/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الجيزة الجزئية طلبت النيابة تعديل وصف التهمة الى عود للاشتباه . وبعد نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ٤/٥ و ١/٧ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . بإصدار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما بلا مصاريف جنائية فأستأنفت النيابة ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة الاستئنافية قضت ببراءة المطعون ضده تأسيسا على ما قالته من أن اتهامه في اللجنة رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٥٠ قسم أول بندر الجيزة ما زال معلقا ولم يفصل في تهمته بثبوتها قبله حتى يستبين لها إن كان إحرار الخدر للتعاطى أم للاتجار ، و انتهت المحكمة إلى القول بأن الاتهام بالعود للاشتباه سابق لأوانه ، وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه بالبراءة ينطوى على خطأ في القانون إذ كان على المحكمة أن تقول كلمتها فيما إذا كان اتهامه في تلك اللجنة مؤيدا لحالة الاشتباه دون انتظار الفصل في موضوعها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، أثبت أن المطعون ضده سبق أن حكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوايس مدة ستة شهور ، بوصفه مشتبه فيه وذلك بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في القضية رقم ١٨٢٨ سنة ١٩٥١ بندر الجيزة ، كذلك أثبت الحكم أنه استبان من الأوراق أن المطعون ضده اتهم مع آخرين في القضية رقم ١٩٦٤ سنة ١٩٥٢ جنح بندر الجيزة المضمومة أنهم في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢

أحرزوا مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وقد أسس الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده على ما قاله من أن تهمته في القضية رقم ١٩٦٤ سنة ١٩٥٢ المذكورة ما زالت معلقة لم يقض فيها بعد بثبوتها قبله ، وما إذا كان قد أحرز مع الآخرين المواد المخدرة بقصد التعاطي أم بقصد الاتجار فيها وتقديمها للغير مما يجعل اتهامه بالعود للاشتباه سابقاً لأوانه .

وحيث إن الفقرة الثانية ، من المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد نصت على أنه " إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال الثلاث سنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة " لما كان ذلك فإن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه بشأن الواقعة المسندة إليه تطبيقاً لهذه الفقرة ، وبناء على ما ثبت للمحكمة من سبق الحكم عليه بالمراقبة لجرime اشتباه ، ثم اتهامه بعد ذلك في جريمة هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه ، لما كان ما تقدم فإن المحكمة إذ حجبت نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها الدعوى والتي استندت النيابة إلى المتهم بمقولة إن اللجنة المتخذة أساساً لها لم يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم وإعادة المحاكمة على الأساس القانونى الصحيح .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٨٥)

القضية رقم ٦٧٣ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . عقوبة . رفع الاستئناف من المتهم وحده . لا يجوز للحكمة الاستئنافية في هذه
الحالة تشديد العقوبة المقررة بها ابتدائيا .

لا يصح في القانون تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة إذا كان
الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار باستئنافه ، وذلك
وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلا من : ١ - خليل عبد الملاك موسى - ٢ - نفوسة
يوسف المهدي - ٣ - فاطمة السيد أحمد : بأنهم - الأول - أدار مسكنه
للدعارة والفجور . والثانية - أولا - اعتادت ممارسة الفجور والدعارة -
وثانيا - حاولت الأول على إدارة مسكنه سالف الذكر للدعارة . وطلبت
عقابهم بالمواد ٨ و ٣/٩ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ومحكمة محرم بك
الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام للأول والثانية مع تطبيق المادة
٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية الثالثة - أولا - بحبس المتهم الأول سنة
مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البرليس مدة سنة في المكان الذي يحدده
وزير الداخلية تبدأ من إمكان التنفيذ عليه - وثانيا - بافلاق المهل الذي
وقعت فيه الجريمة ومصادرة ما به من أثاث - وثالثا - بحبس المتهم الثانية

سنة أشهر مع الشغل والنفاذ من التهمة الأولى وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من إمكان التنفيذ عليها .
ورابعا - براءة المتهم الثانية من التهمة الثانية - وخامسا - براءة المتهم الثالثة فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم الأول والثانية والنيابة بالنسبة للثانية . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم بالنسبة للتهمين وبحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل وبتغريمه مائتي جنيه وبحبس المتهم الثانية سنة واحدة مع الشغل وبتغريمها مائة جنيه وبوضع كل منهما تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية لمدة مساوية لمدة عقوبة الحبس الصادرة على كل منهما تبدأ من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس وبإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به بلا مصاريف . فطمع السيد وكيل أول نيابة اسكندرية في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه على الرغم من أنها لم تستأنف الحكم الابتدائي بالنسبة إلى المتهم المطعون ضده فإن المحكمة الاستئنافية قضت بتشديد العقوبة المقررة بها ابتدائيا بجعل مدة الحبس سنتين بدلا من سنة واحدة ، كما أضافت عقوبة الغرامة ، مخالفة بذلك نص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى رفعت من النيابة العامة على المتهم بأنه أدار مسكنه للدعارة ، فقضت محكمة أول درجة بحبسه سنة واحدة مع الشغل وإغلاق المحل الذي وقعت فيه الجريمة ومصادرة ما به من أثاث ووضعه تحت مراقبة البوليس مدة سنة تطبيقا للمواد ٨ و ٩ فقرة ثالثة و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة ، فاستأنف المتهم هذا الحكم ولم تستأنفه النيابة بالنسبة له ، وقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف ومماقية المتهم بالحبس سنتين مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه وبوضعه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة الحبس وبإغلاق المحل

ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به ، ولما كان لا يصح في القانون تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار باستئنافه وذلك وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي جرى نصها على أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف" لما كان ذلك فإن المحكمة إذ شددت العقوبة المحكوم بها على المتهم رغم أن الاستئناف لم يرفع إلا منه وحده فإنها تكون قد خالفت القانون ويتعين لذلك تصحيح الحكم المطعون فيه على مقتضى النص المذكور .

(٣٨٦)

القضية رقم ٦٧٧ سنة ٢٥ القضائية :

خيانة أمانة . تسليم زوجة قائمة بمقولات لزوجها لتوسيلها إلى المحامي لرفع دعوى . تكليفه .

تسليم الزوجة قائمة بمقولات لزوجها لتوسيلها إلى المحامي لرفع دعوى استرداد لمصالحها بعد توكيلها منها له لاستعمالها في أمر معين لمقتضاها فاختلاسها يعد خيانة أمانة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدو قائمة المنقولات الميمنة بالمحضر لفتحيه محمد أمين وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة لتقديمها لمحام لرفع دعوى استرداد وإعادتها فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات . ومحكمة سوهاج الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهم . ومحكمة سوهاج الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتأييد الحكم

المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . فطمعن الطاعن
في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

الحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة المطعون في حكمها دانت الطاعن
بجريمة التبديد دون أن تقيم الدليل على واقعة تسليم قائمة المنقولات إلى الطاعن
من زوجته ، وعلى أن التسليم كان على سبيل الوكالة إذ لم توكل الزوجة زوجها
في رفع دعوى الاسترداد ، بل هو الذي اتفق بنفسه مع المحامي على رفع هذه
الدعوى ، وهو الذي أودع المستندات ، ولم يكن الغرض من رفعها إلا أن يتخذ
الطاعن من اسم زوجته ستارا للتوصل إلى إلغاء الجزاء الذي توقع عليه من الغير ،
على أن عناصر جريمة التبديد لم تتوافر لأن المنقولات التي تزعم الزوجة أنها مملوكة لها
بمقتضى القائمة موجودة بمنزل الزوجية في حيازة الزوجة التي طازالت تقيم فيه ،
فلا قيمة إذن لهذه القائمة العرفية التي يمكن تحرير قائمة مثلها ، ولم يصيب الزوجة
ضرر من هذا الفعل ، يضاف إلى ذلك أن الطاعن طلب إلى المحكمة نحو الآثار
الجناحية للحكم ولكنها لم تعرض لهذا الطلب ولم رد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بين واقعة
الدعوى بما حصله أن زهره على أوقعت حجرا على منقولات وفاء لدين لها
على المتهم "الطاعن" وهو زوج المحبى عليها فأقامت هذه الأخيرة دعوى استرداد
استندت فيها إلى قائمة محررة على زوجها بهذه المنقولات وقضى في الدعوى
لصالحها ، ثم قصدت إلى محاميتها الأستاذ صالح أبو رواش على أثر نزاع
حدث بينها وبين زوجها - وطالبته برد القائمة فأفهمها بأن زوجها استلمها منه ،
واصترف الطاعن بأنه استلم القائمة من المحامي المذكور ثم مزقها وطل ذلك بأن
هذه القائمة اصطنعت باتفاقه مع زوجته بمناسبة رفع دعوى الاسترداد ، غير أنه
ثبت للحكمة عدم صحة هذا الدفاع مما شهد به الشاهدان الموقعان على القائمة
إذ قررا بأنها حررت عند تحرير عقد الزواج وسلمت بعد التوقيع عليها إلى أنى
الزوجة وهو وكيلها ، ولما كان الحكم قد أورد على ثبوت الوقائع المتقدمة

أدلة سائفة ، وكانت الوقائع على هذه الصورة تتوافر بها جميع العناصر القانونية لجرمة التهديد التي دين الطاعن بها فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل ، أما ما يثيره في شأن عدم إيراد الأدلة على ثبوت واقعة تسليم القائمة إلى الطاعن من زوجته فردود بأن المحكمة استخلصت هذه الواقعة مما روته المجنى عليها والأستاذ صالح أبو رواش المحامي الذي قرر بأن الطاعن اتفق معه على رفع دعوى استرداد لصالح زوجته استنادا إلى قائمة جهاز باصمها وأنه هو الذي استرد منه القائمة بعد أن حكم لمصلحتها في الدعوى ، لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد نفت ما يدعيه الطاعن بأن القائمة صورية ، وكان تسليم القائمة من الزوجة إلى الطاعن لتوصيلها إلى المحامي لرفع دعوى استرداد لصالحها يعد توكيلا منها له لاستعمالها في أمر معين لمضغتها ، وكان وجود المنقولات المبينة في القائمة في منزل الزوجية بفرض محتم لا ينفي بذاته جريمة تهديد القائمة التي هي سند ملكية الزوجة لتلك المنقولات ، وكان لا يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن طلب إلى المحكمة محو الآثار الجنائية للحكم فليس له أن ينعي عليها عدم الفصل في هذا الطلب ، لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس — متعينا رفضه موضوعا .

(٣٨٧)

القضية رقم ٦٧٨ سنة ٢٥ القضائية :

شيك . مائة الشيك في حكم المادة ٣٣٧ ع .

المبرة في تعريف الشيك أنه أداة وقاء قابلة للصرف هي بالتاريخ الذي يحمله فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل إلا تاريخا واحدا فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية أنور محمد المصرى شيكا مسحوبا على بنك مصر وأمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الجمرك الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الانهاام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ الحكم وجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم بلا مصاريف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة امسندرية الابتدائية بعد أن أتمت سماعته قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد كما شابه القصور ، أما الخطأ في تطبيق القانون فلأن الشيكين موضوع الاتهام قد تزمت منهما إمضاء الطاعن فأنعدم بذلك الركن المسمى بحرمة إعطاء شيك بغير وجود رصيد أما الخطأ في الإسناد فلأن المحكمة ذهبت في حكمها إلى القول بأن المتهم اعترف بتحرير الشيكات وهى أوامر صادرة إلى بنك مصر ، مع أن ما ذكره المتهم لا يمكن تأويله بأكثر من أنه حرر هذه الأوراق ولم يكن يقصد تداولها ، كذلك ورد بالحكم أن الطاعن أعطى في يوم ١٩٥٣/٦/٢ شيك مسحوبا على بنك مصر لا يقابله رصيد وليس بين الأوراق المقدمة شيك يحمل هذا التاريخ بل أن التاريخ المدون على الشيك هو ١٩٥٣/٦/٢ وأخيرا فقد ذكر الدفاع أن هذه الأوراق ليست سوى سندات إذنية حررت في تاريخ نقد الصفقة وتستحق في تاريخ لاحق ولا يمكن أن تعد من قبيل الشيكات خصوصا وقد حصل التنازل عنها ، غير أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بين واقعة
الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد
على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وقال في هذا
البيان إن واقعة الدهوى تحصل في أن المتهم (الطاعن) اشترى من المجنى عليه
بضائع من عمله المعد لبيع الراديوات والأدوات الكهربائية بمبلغ ٦٥ ج وحرر
له بهذا المبلغ شيكات على بنك مصر قيمة كل شيك خمسة جنيهات ولما حل
ميعاد الشيك الأول وهو ١٩٥٢/٦/٢ ذهب ليصرف الشيك من البنك فأخطر بالرجوع
على الساحب ، كما أنه لما حل ميعاد صرف الشيك الثاني أخطر أيضا بالرجوع
على الساحب . ثم قال الحكم إنه ثبت من الاخطارات المرفقة بالمحضر أن الشيكات
قدمت لبنك مصر لصرفها وأرفق بها إخطار بالرجوع إلى الساحب وقد قال
المتهم إن عدم الصرف لا يرجع لعدم وجود رصيد وإنما لأنه أمر بنك مصر
بعدم الصرف “ . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أخذت الطاعن بما قرره
في محضر التحقيق من أنه هو الذي سحب هذه الشيكات التي عند تقديمها للبنك
لم يصرف قيمتها ونبه على المجنى عليه بالرجوع على الساحب ، وكان ما أشار إليه
الطاعن في طعنه من خلاف بين رقم الآحاد من تاريخ السنة وبين الرقم الحقيقي
في أحد هذه الشيكات ، هذا الخلاف لا يبدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة
لا ينفى أمره على المطلع على الحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد رد على دفاع الطاعن من أن هذه الأوراق تستحق الدفع في تاريخ لاحق
لتاريخ تحريرها وقالت إنه ثبت لها من الاطلاع على هذه الأوراق أنها تتضمن
جميعا أمرا بالدفع وكل منها يحمل تاريخا واحدا ، وهو رد سليم يتفق والمعنى
الذي أراده الشارع من الشيك المشار إليه في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات
على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - لما كان ذلك فإن ما يشبه الطاعن
لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس معينا رفضه موضوعا .

(٣٨٨)

القضية رقم ٦٨١ سنة ٢٥ القضائية :

(ا) إجراءات . إثبات . إجراءات سماع الشهود المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ . ج .
والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ . ج . عدم مراعاتها أو الإشارة إلى اتباعها في محضر
الجلسة . لا بطلان .

(ب) حكم . إجراءات . محضر الجلسة . إثبات إجابة إحدى الشاهدات به باعتبارها حاضرة
في حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها بالجلسة . هذا خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم .

(ج) إثبات . حرية المحكمة في تقدير الأدلة .

(د) إثبات . اعتراف . تقدير قيمته كدليل . موضوعي .

١ - إن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت عليها
المادة ٣٨١ من هذا القانون في باب الإجراءات أمام محاكم الجنايات وإن
كانت قد نصت على أن "ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم
يخرجون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة
أمام المحكمة" فلأنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى
اتباعها في محضر الجلسة بطلاناً .

٢ - حصول خطأ في محضر الجلسة خاص بإثبات إجابة إحدى الشاهدات
باعتبارها حاضرة في حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها بالجلسة ، هو خطأ مادي
لا أثر له في سلامة الحكم .

٣ - للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه على
أن يكون له أصل ثابت في التحقيقات .

٤ - تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع
فلا حرج عليها إن أخذت به ولو عدل عنه المتهم فيما بعد ما دامت قد اطمأنت
إلى صحته .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما سرقا النقود والمصوغات المينة بالمحضر هو المملوكة لعزیزه المهدية وسميحه فهم هاشم بطريق الإكراه الواقع عليهما وذلك أنهما (أى المتهمين) أوقعا الحبنى عليهما السالفى الذكر وكتبا أنفامهما فمعتلا بذلك مقاومتهما وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من ارتكاب السرقة وقد ترك الإكراه يجسسى الحبنى عليهما آثار الإصابات المينة الوصف بالمحضر وطلبت من غرفة الإنهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بمعاينة كل من فاروق فهم هاشم وصابر محمد العتيلي بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الحكم ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه . فطعنه لا يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة للطاعن الثانى . وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من هذا الأخير هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة إذ خلا محضر الجلسة من ذكر ما تم نحو استبعاد الشهود الذين سألهم المحكمة ووضعهم فى المكان المخصص لهم بجماعة الجلسة .

وحيث إن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ من هذا القانون فى باب الإجراءات أمام محاكم الجنايات وإن كانت قد نصت على أن "ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة فهم يجوزون فى الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة" - فلأنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى اتباعها فى محضر

الجلسة بطلانها ما — لما كان ذلك وكان ما يدعيه الطاعن من حصول خطأ في محضر الجلسة خاص بإثبات إجابة إحدى الشاهدات بأنها حاضرة في حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها بالجلسة إن هو إلا خطأ مادي لا أثر له في سلامة الحكم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب إذ قرر الطاعن في التحقيق أنه اعترف كذبا على نفسه متأثرا ببكاء السيدات اللاتي تواجدن بمكان التحقيق فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع ولم ترد عليه ودانت الطاعن باعترافه الذى عدل عنه فيما بعد — يضاف إلى ذلك أن الشاهد فوزى فهم هاشم قد عدل عند سؤاله بمحضر جلسة المحاكمة عن أقواله الواردة في التحقيق فلم تعتد المحكمة بهذا العدول وأخذت بأقواله الأولى دون أن تبين وجه اطمئنانها إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه على أن يكون له أصل ثابت في التحقيقات وهي غير ملزمة بتعقب كل دفاع موضوعي يبيد به المتهم أو تفند أقوال كل شاهد ما دام الرد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردها في حكمها وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل لإثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج عليها إن أخذت به ولو عدل عنه المتهم فيما بعد ما دامت قد اطمأنت إلى صحته. لما كان ذلك كله فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٨٩)

القضية رقم ٦٨٤ سنة ٢٥ القضائية :

إخفاء أدلة الجريمة . مواد مخدرة . الإغفاء من العقاب المقرر بالمادة ١٤٥ ع . شرط استفادة الزوجة منه . ألا يكون العمل في ذاته منظوبا على جريمة . ضبط زوجة مخدرة . وجوب عقابها ولو كان زوجها هو الذى سلبها إياه لإخفائه عند رؤيته رجال البوليس .

إذا ضبطت الزوجة مخدرة مادة مخدرة فإن القضاء بإدانتها يكون صحيحا لتوافر أركان الجريمة في حقها ولا عبرة بعد ذلك بأن يكون الإحراز طارئا أو غير طارئ ولا بالقول بأن الزوجة كانت لا تستطيع الخروج عن طاعة زوجها الذى يادر بتسليمها المخدر عند رؤيته رجال البوليس وكذلك لا تستفيد الزوجة من نص قانون العقوبات في المادة ١٤٥ على إغفائها من العقاب إن هي أخفت أدلة الجريمة التي ارتكبتها زوجها لأن هذا الإغفاء يقتضى أن يكون عمل الزوجة غير منظو على جريمة فرض القانون عقابا على ارتكابها .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما : أحزا جوهر مخدرا (أفبونا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا بقصد الاستعمال الشخصى وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة ، قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول الملحق بهذا القانون مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للثانية بمعاينة اندراوس منصور رزق بالسجن لمدة ثلاث سنين وبغرامة خمسمائة جنيه وبمعاينة رفقة فرج الله ابراهيم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا . وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الثانية قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي الاستدلال ، ذلك بأن حيازة الزوجة لقطعة المخدر التي ضبطت معها هي حيازة طارئة حيث تلقتها من زوجها الذي أقر بأن هذه القطعة له وأنه هو الذي سلمها إليها بمجرد أن وقع بصره على رجال البوليس ، والإحراز المعاقب عليه هو الذي يكون نتيجة إرادة حرة خصوصا وأن القانون لا يعاقب الزوجة إذا هي أخفت أدلة الجريمة ، أما الخطأ في الاستدلال فهو أن الحكم دان الطاعنة على أساس أنها اعترفت في جميع أدوار التحقيق مع أن اعترافها أمام النيابة يفهم منه أنها قالت عن قطعة الأفيون التي وجدت معها إنها تناولتها من زوجها وأنه اعتاد تعاطي هذا المخدر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنة كانت مع زوجها عند ضبطه وجررت يجرده رؤية الضابط ورجال القوة ، فأمرها الضابط بالوقوف كما طلب منها زوجها أن تسلم ما معها ، فقدمت إلى أولها قطعة من الأفيون تزن ٧,٨٠ جراما كانت معها . لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وهو الذي طبقته المحكمة يعاقب الإحراز المادي للمخدرات ، كما يعاقب على حيازتها متى كان هذا الإحراز أو تلك الحيازة على وجه غير مشروع ، ولما كان الواضح مما جاء بالحكم أن الطاعنة كانت تعلم وقت ضبطها بأن المادة التي كانت تحوزها هي من المخدرات ، وكانت المحكمة قد رأت للاعتبارات التي أوردتها أن إحرازها

لقطعة الأفيون وحيازة زوجها لها إنما كان بقصد الاستعمال ، لما كان ذلك ، فإن القضاء بإدانتها يكون صحيحا في القانون لتوافر أركان جريمة الإحراز في حقها ولا مبرة بعد ذلك بأن يكون الإحراز طارئا أو غير طارئ ، ولا بالقول بأن الزوجة (الطاعة) كانت لا تستطيع الخروج عن طاعة زوجها الذي يادو بتسليمها المخدر هند رؤيته رجال البوليس ، لا مبرة بشئ من ذلك ما دامت الجريمة المنسوبة إليها قد استوفت عناصرها القانونية وما دام الشارع لا ينص على إعفاء الزوجة من عقوبة هذه الجريمة ، وكذلك لا تستفيد الزوجة من نص قانون العقوبات في المادة ١٤٥ على إعفاء الزوجة من العقاب إن هي أخفت أدلة الجريمة التي ارتكبتها زوجها لأن هذا الإعفاء يقتضى أن يكون عمل الزوجة غير منظر على جريمة فرض القانون عقابا على ارتكابها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور المادة الأستاذة حسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٩٠)

القضية رقم ٥٥٣ سنة ٢٥ القضائية :

نصب . حكم . تسببه . عدم استظهار الحكم الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استعملها
المتهمان رين تسليم المال . قصور .

إذا كان الحكم إذ دان المتهمين بجريمتي النصب والشروع فيه لم يستظهر
الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدماها وبين تسليم المال لهما وكان إيراد
هذا البيان الجوهرى واجبا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا
محييا على واقعة الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : توصلا إلى الاستيلاء على مبلغ ٥٥ جنيها
من حسن عبد الله الجيار وذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته وباستعمال طرق
احتمالية . وثانيا : شرطا في الاحتيال على حسن عبد الله الجيار . وطلبت عقابهما
بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الرمل الجزئية قضت
حضوريا بمحبس الأول سنة واحدة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف
التنفيذ ومحبس الثانى سنة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش (هذا الوصف كما
هو وارد بصدر الحكم الاستئنافى) فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة اسكندرية
الابتدائية قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف والاكتفاء بمحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل بلا
مصاريف . فطمن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه القصور في البيان ، ذلك أنه أغفل التحدث عن أركان جريمتي النصب والشرع فيه اللتين دان الطاعنين بهما ولم يورد الدليل على توافر هذه الأركان ، كما أغفل بيان ما إذا كانت الطرق الاحتمالية التي أقدمها على استعمالها من شأنها أن تؤثر في مثل المجنى عليه الذي يعمل مدرسا بالمدارس الثانوية والذي قرر في جلسة المحاكمة أنه يعتقد بأن السحر الذي اتوى المتهمان عمله لشفاء زوجته هو من أفعال الدجل والشعوذة ، وأنه لم يسمح لهما بالحضور إلى منزله لاثبات هذا العمل إلا لحمل زوجته على الاقتناع بصدق ما يعتقدوه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين دان الطاعنين في الجريمتين المشار إليهما بوجه الطعن لم يعرض لبيان العناصر المكونة لهما ولم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعنان وبين تسليم المال لهما سواء في واقعة الجريمة التامة أو واقعة الشروع فيها ، ولما كان إيراد هذا البيان الجوهرى واجبا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبه تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية للفصل فيها من هيئة أخرى .

(٣٩١)

القضية رقم ٥٧٣ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه . ضرب نشأت عنه عامة . دفع المتهم بوقوع اعتداء عليه . مدم تحدث الحكم عن إصابة المتهم وبيان علاقتها بالاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه . قصور .

إذا كان الحكم رغم ما أثبتته نقلا عن المتهم ورغم ما قاله الدفاع عنه من أنه ضرب ، لم يتحدث عن إصابة المتهم التي وصفها الكشف الطبي ، ولم يبين علاقة هذه الإصابة بالاعتداء الذي وقع على المجنى عليه منه والذي دانت به المحكمة ، فإن الحكم يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث الأمر الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ويستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحدث بمصادق شحاته الصيفي الإصابتين الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى مساحته ٢ × ٥ سم لن تملاً مستقبلاً بالعظم وبذا فقد المنخ وقايته الطبيعية في تلك المنطقة مما يجعله عرضة للتقلبات الجوية والاضربات حتى الخفيفة منها التي قد تقع على هذا الجزء من الرأس فضلاً عما قد يعترى المذكور من المضاعفات نتيجة هذا الفقد العظمى من الرأس كالتهابات السحايا وخراج المنخ والصرع والشلل والجنون مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥٪ وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك وقد ادعى صادق شحاته الصيفي بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاينة حامد شعبان ميسرة بالسجن لمدة أربع سنين وإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور ذلك بأن الدفاع أبدى للمحكمة أن الطاعن قد اعتدى على شخصه وأرضه وأراد من ذلك أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله ولم يرد الحكم على هذا الدفاع كما أغفل ما كان من شكوى الطاعن التي قدمها للمحقق والتي صرح فيها بالتلاف ماله ، وما ورد بالتقرير الطبي من بيان لإصابته مع أنه كان لزاما على المحكمة أن تناقش ذلك في حكمها لما له من أثر قانوني على الواقعة المنسوبة للطاعن .

وحيث إنه يبين من المفردات المصنومة أن الطاعن أصر في أدوار التحقيق على أن البعض من خصومه هاجموه وأنه ولي الأدبار بعد أن أصيب من يد واحد منهم ، وكشف عليه طبيبا بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمعرفة طبيب أول المستشفى فوجدت برأسه إصابة رضية تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . ولما كان الدفاع عن الطاعن صرح في مرافعته أن الطاعن ضرب وحصل التعدي على أرضه ، وكان الحكم قد أثبت عندما عرض للدفاع المتهم ما نصه "أنه بسؤال المتهم حامد شعبان مبسرة في محضر الضبط وأمام النيابة والمحكمة أنكر ما نسب إليه وقرر أنه كان يوم الحادث في حقله ورأى وهيبه أحمد شاكر تعتدى على الحد الذي في حقله فطلب منها الامتناع عن ذلك وحضر ولدها صادق شحاته الصيفي وثلاثة آخرون وضربوه ولا يعرف من أصابه منهم فولى الأدبار..." لما كان ذلك وكان الحكم رغم ما أثبتته نقلا عن الطاعن ، ورغم ما قاله الدفاع عنه من أنه ضرب ، لم يتحدث عن إصابة المتهم (الطاعن) التي وصفها الكشف الطبي على ما سلف بيانه ، ولم يبين علاقة هذه الإصابة بالاعتداء الذي وقع على المجنى عليه من الطاعن ، والذي دانت به المحكمة وكان الحكم باغفال التحدث عن ذلك قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث ، وكانت محكمة النقض لا تستطيع مع هذا الخفاء في بيان الواقعة ، لا تستطيع مراقبة صحة تطبيق القانون ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور متعيينا نقضه .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

(٣٩٢)

القضية رقم ٥٧٩ سنة ٢٥ القضائية :

تهديد . الحصول على مال بطريق التهديد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ الوسيلة التي استعملت في الحصول على المال . كونها في الأصل مشروعة . اعادة انتماؤها . يتحقق به القصد الجنائي .

القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجاني على ارتكاب الفعل علما بأنه يغتصب مالا لاحق له فيه قانونا ويتوخا في ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد الذي يكفي فيه أن يكون من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه . وإذن فإذا كان الواضح مما أورده الحكم أن المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تتحلل به المجنى عليها من المصوغات عوضا عن تلك التي قالوا بسرقتها من متجر أحدهم مقابل عدم التبليغ عن السرقة ، وذلك بدافع الطمع والشره في الحصول على مال لاحق لهم فيه قانونا وأنهم أساءوا استعمال الوسيلة في التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال ، فإن هذا الذي أورده الحكم يتحقق به القصد الجنائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد الصميع محمد عباس - ٢ - أحمد محمد عباس - ٣ - مبروك فرحات مبروك بأنهم : حصلوا بالتهديد على الحل والنقود المينة وصفا وقيمة بالمخضر لاحسان أحمد محمد بأن ادعوا أنها سرقت مصوغات من محلهم وأخفوا يهددونها بإبلاغ البوليس ويتوعدونها بالإيذاء واستعانوا في ذلك بملتهم الثالث وهو عسكري إن لم تعترف بسرقة المصوغات فرضت تحت تأثير هذا التهديد والوعيد وسامتهم الحل والنقود سالفة الذكر .

وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣٢٦ من قانون العقوبات وادعت احسان أحمد محمد بحق مدني قدره ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن .
ومحكمة الجناية الجزئية قضت بحضورها عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهمين من التهمة المنسوبة إليهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعية بالحق المدني بمصروفاتها . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفته المدعية . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن آتت سماعهما قضت بحضورها أولاً :
بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين الثلاثة ثلاثة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . وثانياً : إلزام المتهمين على وجه التضامن أن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسة عشر جنيهاً مصرياً والمصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثالثاً : أعفت المتهمين من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن التهمة التي دين الطاعنون بها هي أنهم حصلوا بالتهديد على الحل والنقود الخاصة بالمجنى عليها وقد أسس الحكم قضاءه بالإدانة على أن هذا التهديد كان بإبلاغ البوليس والسلطات المختصة لاسترداد المسروق مع أن التهديد بالإبلاغ إلى الجهات المختصة هو عمل مشروع لا عقاب عليه ، لأن القانون أمر الناس جميعاً في المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية بالتبليغ عن الجرائم ، ومن شرائط تطبيق المادة ٢٢٦ عقوبات أن يقع التهديد بأمر غير مشروع فلا عقاب على من يستعمل حقاً ثابتاً له بمقتضى القانون ، وثمة خطأ آخر في تطبيق القانون وقع فيه الحكم ، هو أنه بني على أن المادة ٣٢٦ آتفة الذكر لا تنطبق إلا إذا كان التسليم بالإكراه ، وقال في ذلك إنه مما يؤيد التهمة ما ثبت من أن المجنى عليها دفعت إلى مكان قصي بمحل الطاعنين الأول والثاني مما يقع تحت سيطرتهم . هذا في حين أن التهمة المطروحة على المحكمة هي أن

الطاعين حصلوا على الحل من المجنى عليها بطريق التهديد وقد حفظت النيابة العامة الاتهام المؤسس على وصف السرقة بالإكراه . هذا إلى أن الحكم أخطأ في الاستناد حين قال إن المتهمين هددوا المجنى عليها بإبلاغ البوليس وتوعدها بالإيذاء ، مع أن الشهود جميعا قرروا أن المتهمين هددوا المجنى عليها بإبلاغ البوليس وأن ذلك يبنى عليه حبسها ، فالقول بالتوعد يكون مستندا إلى غير ثابت في الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن المدعية بالحقوق المدنية أثناء سرورها بحل الصائغ أحمد محمد عباس (الطامن الثاني) في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ استهواها قرط معروض بواجهة المحل فطلبت مشاهدته ، فدعاها صاحب المحل للدخول ثم أشار لأحد صبيان محله عليها متهما إياها بالسرقة ، فاستهولت هذا الاتهام ، بيد أنه أصر عليه فامسكها إليها سرقتهما من المحل في اليوم السابق سوارين من ذهب ثمنهما ثلاثة عشر جنيها مهددا إياها بتبليغ الأمر إلى البوليس ومشيرا تأكيذا لقوله على أحد رجال البوليس في المحل ، فدخلها الرعب وخلعت زوجا مما كانت تحمل به من أساور ذهبية في حضور رجل البوليس ، فلما ظهر من وزن السوارين أن قيمتهما لا تعدو ثمانمائة وعشرين قرشا طالبا صاحب المحل بالمزيد فد رجل البوليس يده إلى صدرها متزعا كيس نقودها وأخرج ما به من نقود تبلغ سبعة جنيهات ودفع بها إلى صاحب المحل الذي انتهز هذه الفرصة فحال بينها وبين مبارحة المحل دافعا إياها إلى حجرة تحت السلم ومتهما إياها في حضور رجل البوليس وأخيه عبد السميع محمد عباس (الطاعن الأول) بسبق سرقتهما خمسة عشر سوارا ذهبيا مهددا إياها باقتيادها إلى المحافظة التي زعم أنه سبق له تبليغها بأمر تلك السرقة وعندئذ تمكن الطاعنون على حد قول المجنى عليها بمعاونة رجل البوليس من اقتراع أربعة عشر سوارا وقرطا وعقدا بزعم تكملة وزن ما يقابل الحل المسروقة حتى بلغ ثمن ما تم نزعها منها على هذه الصورة مائة وعشرين جنيها ، ولما أبلغت بالواقعة أنكرها الطاعن الثاني نافية وقوع الحادثة على هذه الصورة ومقررا أن تلك المجنى عليها كانت قد استعرضت في يوم ١٩٥١/١١/٧ بعض الأساور الذهبية

في محله دون أن تشتري منها ، ولما انصرفت اكتشف عامل المحل فقد سوارين فلما عادت المدعية إلى المحل في اليوم التالي عرفها كما تحقق منها عامله فتعيى محمد وأحمد خفاجه فواجهها الصانع بأمر السرقة في حضور رجل البوليس فاصححا لها بتقرير الحقيقة تفاديا من تبليغ البوليس ، فاعترفت بسرقتها للسوارين متوسلة عدم التبليغ ضدها وقامت بخلع سوارين من معصمها بمطلق إرادتها ثم مر بخاطره وقتئذ أمر سرقة خمسة عشر سوارا أخرى من محله في يوم ١٩٥٠/٩/٣٠ لم يكن قد أبلغ بسرقتها لعدم معرفته لشخصية السارق لها فسالها عنها فاعترفت بسرقتها وأخرجت من معصمها عددا من الأساور الذهبية بلغ وزنها ٥٤ درهما قلعتها إليه عوضا عن تلك المبروكة ” وخلص الحكم فيما أورده مما تقدم إلى القول ” بأن الوقائع المسلمة في هذه الدعوى هي (أولا) أن المجنى عليها لم تضبط سارقة للسوارين المقول بسرقتها من محل المتهم الثاني في يوم ١٩٥٠/١١/٧ (ثانيا) أن المتهم الثاني لا يعرف السارق الخمسة عشر سوارا المقول بسبق سرقتها من محله في يوم ١٩٥٠/٩/٣٠ (ثالثا) أن تهديدا بتقديم المجنى عليها للبوليس بتهمة السرقة إن لم تعترف قد وقع (رابعا) أن ما كانت المجنى عليها تتحلى به من أساور وحلى خلعتها وعلقتها للمتهمين الأول والثاني ليست هي المبروكة ، وإنما أخذت كقابل لها — كما أنه مما اتفقت عليه أقوال أحمد حسنى وابنه محمد مطرونييلة حسنى وهم من أشهادهم المتهمان الأول والثاني أنه لم يصدر من المجنى عليها أى إقرار بالسرقة وأنها قد تمسكت بالإنكار إلى آخر مراحل الواقعة ” ثم عرض الحكم إلى بيان أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات التي طبقها في حق الطاعنين ودانهم بها واستظهر تلك الأركان ومن ذلك ما أورده عن المقصد الجنائى قوله ” إن الثابت من أقوال المتهمين الأول والثاني أيهما حصل من المجنى عليها على ما كانت تتحلى به من حلى هي غير المدعى بسرقتها من محلهما وأنها لم تخلعها إلا بعد تهديدها لتبليغ الأمر إلى البوليس كما أنه لما كان الثابت من أقوال ثلاثة من شهود المتهمين فضلا عن أقوال المجنى عليها أنه رغم ما تعرضت له هذه الأخيرة من تهديد أجبرها على نزع حليها فإنها لم تعترف بشيء مما سعى المتهمان وزميلهما المتهم الثالث على حملها على

الاعتراف به بل تمسكت إلى آخر مراحل الواقعة بإنكارها البات للمعرفة فان ذلك ما يثبت توافر القصد الجنائي لدى المتهمين مما تستكمل به الجريمة المستندة إليهما أركانها قانونا " لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجاني على ارتكاب الفعل عارفا أنه يقتصب مالا لاحق له فيه قانونا ومتوخيا في ذلك تعطيل إرادة المجنى عليها بطريق التهديد الذي يكفى فيه أن يكون من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه - وكان الواضح مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعنين إذ حصلوا بطريق التهديد على جميع ما كانت تتحلى به المجنى عليها من مصوغات عوضا من تلك التي قالوا بسرقتها من متجر الأول والثاني في يوم ٣٠ من شهر برسنه ١٩٥٠ إنما كانوا مدفوعين إلى ذلك بدافع الطمع والشره في الحصول على مال لا حق لهم فيه قانونا كما أنهم أساءوا استعمال الوسيلة في التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خلافا لما يزعمه الطاعنون لم يعتمد في قضائه على ركن الإكراه المادي وإنما كان إيراد ذلك منه في صدد التدليل على قيام ركن التهديد . كما أن الواضح من سياقه أن ما أورده من عبارة " توعد الطاعنين للمجنى عليها بالأذى " إنما نقله في سرد ما تم من الاجراءات ورفع الدعوى على الطاعنين وأسند تلك العبارة إلى وصف النيابة . وبذلك ينتفى وجه الخطأ في الإسناد - لما كان كل ما تقدم فلان الحكم يكون سليما لم يخطيء القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٩٣)

القضية رقم ٥٨٣ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) قرض . طعن لامصلحة منه . لاجلوى من إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق إصرار .
(ب) إثبات . شهود نفى . طلب المتهم سماعهم بجلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات . عدم اتباعه الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ . عدم إجابته إل طلبة . لا تريب على المحكمة .

١ - لاجلوى مما يثيره المتهمان فى صدد عدم توافر سبق الإصرار ما دامت العقوبة التى أنزلها بهما الحكم تدخل فى حدود العقوبة المقررة للقتل عمدا من غير سبق إصرار .

٢ - قانون الإجراءات الجنائية قد رسم فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق فلا تريب على المحكمة إذا هى أعرضت عن طلب سماع شهود النفى الذين طلب سماعهم بجلسة المحاكمة ولم تستجب إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما - الأول - قتل جمعه على حسنين عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا من شأنه القتل (بندقية) وأطلق عليه حيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته - الثانى - اشترك مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فوقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لما كتبهما الأول طبقا للسنتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات .

والثانى . طبقا للمواد ٢/٤٠-٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من نفس القانون فقرر بذلك .
ومحكمة جفايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادة ١٧ من قانون العقوبات للثنين بمعاينة كل من عبد الستار غيضان
عوض ومصرى حسين عوض بالأشغال الشاقة لمدة اثنتى عشرة سنة . فطعن
الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن مبنى الوجه الأول من هذا الطعن هو الخطأ فى الاستناد، ذلك
بأن المحكمة أقامت قضاءها بإدانة الطاعنين على ما رواه المجنى عليه عقب الحادث
مباشرة للخبراء سعيد على جاد ومحمد محمد همام ومحمد عبد الجواد وشيخ الخفراء
على عبد العزيز سعد وشيخ عزبة الوقف عبد الحى احمد هريدى ، وذكرت أن
المجنى عليه روى لهم كيف استدرجه الطاعن الثانى إلى مكان الحادث للاعتداء
عليه ، مع أن أقوال هؤلاء الشهود - هذا شيخ عزبة الوقف - فى التحقيقات
وأمام المحكمة تخالف ذلك لأنهم لم يذكروا أنهم سمعوا من المجنى عليه بواقعة
استدراج الطاعن الثانى له ، ولا اعتداد بأقوال شيخ العزبة فى هذا الخصوص
لأنه لم يحضر إلى مكان الحادث إلا متأخرا بعد وصول جميع الخفراء ، ولأنه شهد
فى التحقيق بأن تبليغ الخفير محمد عبد الجواد له بالحادث كان مجهلا لا بيان فيه
عن الجانى أو الجناة .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات ومفردات القضية التى أمرت المحكمة
بضمها تحقيقا للطعن أن الخفير سعيد على جاد وشيخ الخفراء على عبد العزيز سعد
وشيخ العزبة عبد الحى احمد هريدى شهدوا أمام المحكمة بأنهم سمعوا من المجنى
عليه عقب إصابته أن الطاعنين استدرجاه إلى مكان الحادث حيث وقع عليه
الاعتداء، أما الخفيران محمد محمد همام ومحمد عبد الجواد محمد حسين فلم يرد على لسانهما
ذكر لهذه الواقعة لافى التحقيقات الابتدائية ولا فى محاضر الجلسات، ولما كان
الواضح من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن استعرضت أقوال
شهود الإثبات ومن بينهم رجال الحفظ المتقدم ذكرهم ونسبت إلى الخفيرين

محمد محمد همام ومحمد عبد الجواد حسين أنهما قطلا عن المجنى عليه ما نقله عنه زملاؤهما - مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق بالنسبة لواقعة الاستدراج - عادت وبيئت في وضوح وجلاء أدلة الثبوت التي أسست عليها إدانة الطاعنين وحصرت هذه الأدلة في رواية المجنى عليه في التحقيقات قبل وفاته ، وفي أقوال والديه وعبد التواب عبدالحى وعمدة باروط وشيخ خفراء عزبة الوقف وفي فرار الطاعنين عقب الحادث مباشرة ، ولم تورد المحكمة في مقام حصر أدلة الثبوت التي عوات عليها شيئاً عن أقوال الخفيرين محمد محمد همام ومحمد عبد الجواد حسين ، كدليل على واقعة الاستدراج ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن خطأ الاستناد لا يؤثر في سلامة الحكم إذا كان قد نسب إلى بعض الشهود قولاً يخالف الثابت بالأوراق ما دامت المحكمة لم تتخذ من هذا القول دليلاً من بين أدلة الإثبات التي استندت إليها في الادانة ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو القصور وفساد الاستدلال ذلك بأن الدفاع عن الطاعنين تمسك بأن من أشهدهم المجنى عليه على صدق روايته كذبوا جميعاً ، فقد نفى الشاهدان السيد عبد اللطيف ومحمد سويلم واقعة رؤية الطاعن الثانى خارجاً في رفقة المجنى عليه من منزل الأخير ، وهى الواقعة التي أشهدهما عليها المجنى عليه ، كذلك كذب حسين عبد المولى وزوجته ما زعمه المجنى عليه من أنه تناول العشاء مع الطاعنين في منزل الأولين ، ورغم ذلك لم يعرض الحكم لشهادة محمد سويلم ودلائلها على كذب المجنى عليه ، ولكنه عرض لشهادة السيد عبد اللطيف وحسين عبد المولى وزوجته وقال إن هؤلاء الشهود الثلاثة وإن كانوا لم يوافقوا المجنى عليه على ما روى فإن مرجع ذلك إلى خشيتهم من مسئولية الاشتراك في الجريمة ، وهو قول مردود بأن الاتهام لم يوجه إلى واحد منهم حتى يصح تصور الخوف ، وإذا صح تصوره بالنسبة إلى حسين عبد المولى وزوجته اللذين زعم المجنى عليه أنهما استضافاه فلا يصح ذلك بالنسبة إلى السيد عبد اللطيف الذى لم يشهد المجنى عليه إلا على واقعة رؤيته له خارجاً من منزله في صحبة الطاعن

الثاني، وبذلك يكون مساقه الحكم في تعليل كذب هؤلاء الشهود الثلاثة لا يؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، هذا إلى أن الطاعن الأول ضبط في بلدة براوة بعد ثلاث ساعات ونصف من وقوع الحادث مع أن المسافة بين هذه البلدة وبين محل الحادث لا تقطع في أقل من خمس ساعات مما يقطع باستحالة تصور أن يكون الطاعن المذكور قد ساهم في ارتكاب الجريمة ، وقد سلم الحكم بأن هذه المسافة لا تقطع في أقل من أربع أو خمس ساعات ولكنه ذهب إلى أن الطاعن الأول قطعها في ثلاث ساعات ونصف ساعة على واحد من احتمالين ، الأول أن يكون قد قطعها عدوا ، والثاني أن يكون قد استقل سيارة وكلا الاحتمالين ياباه العقل لأنه ليس في وسع الإنسان أن يقطع عدوا مسافة عشرين كيلومترا ، كما أن الحادث على ما صورته المجنى عليه لم يكن من الممكن تقدير حصوله في وقت معين حتى يتبأ له الجاني ويعد لنفسه سيارة خاصة يستقلها عقب ارتكاب الجريمة ، كذلك تمسك الدفاع باستحالة عبور بحر يوسف الذي يستلزمه الانتقال من مكان الحادث إلى بلدة براوة لأن المعدية في بحر يوسف محظور عليها رسميا أن تعمل ليلا ، واستدل على ذلك بما شهد به عمدة براوة وشيخ خفرائها أمام المحكمة . وبهذا لذلك ، ولما كان ضابط نقطة الدير قد نفى وجود أمر بحظر التعدية فقد طلب الدفاع إلى المحكمة أن تتحرى عن ذلك لأن نتيجة التحري هي الفيصل فيما اختلف عليه الضابط مع العمدة وشيخ الخفراء ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب قولا منها بأن التحري غير لازم مع ما شهد به الضابط ولأنه من المحتمل أن يكون الطاعن قد قطع البحر سياحة وهذا القول منها ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأن التحري لازم للوقوف على الحقيقة في واقعة اختلف عليها رجال مسئولون ، أما عبور بحر يوسف سياحة فلا يتصور حصوله ليلا في شهر ديسمبر الذي وقعت فيه الجريمة هذا إلى أن المحكمة اطرحت شهادة شهود النفي الذين صادقوا الطاعن الأول على ما أشهدهم عليه من أنه كان في بلدته مساء يوم الحادث ، وقالت المحكمة في تبرير ذلك بأن هؤلاء الشهود من أقارب الطاعن المذكور وأتهم نافضوه في دفاعه وتناقضت أقوال بعضهم مع أقوال البعض الآخر ، مع أن الثابت

من التحقيق أن شهادتهم لم تتناقض ، يضاف إلى ذلك أن هناك شاهدين آخرين غير شهود الغنى أيذا الطاعن الأول في دفاعه وهما عمدة براوة وشيخ خفراثا ، وقد شهدا بما يفيد أن الطاعن المذكور كان في براوة في مساء يوم الحادث ، ولكن المحكمة لم تعرض لشهادتهما بكلمة فجاء الحكم على هذه الصورة قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن ما يشير الطاعنان في هذين الوجهين مردود بأن محكمة الموضوع بحسبها أن تبين في حكمها الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها وهي بعد غير ملزمة بأن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو من أقوال الشهود وترد على كل واحدة من هذه الجزئيات إذ الرد عليها يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي استند إليها الحكم ، فإذا كانت المحكمة لم تعرض لشهادة محمد سويلم الذي تقي رؤيته للطاعن الثاني خارجا مع المجنى عليه من منزل هذا الأخير فإن مفاد ذلك أنها في حدود سلطتها التقديرية اطرحت شهادته ولم تر الأخذ بها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعنين أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق إلى مارتبه عليها ، وعرض لشهادة السيد عبد اللطيف وحسين عبد المولى وزوجته واطرحها للاعتبارات السائغة التي أوردتها فإن ما يشير الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون إلا جدلا واردا على موضوع الدعوى وأدلة الإثبات فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به ، أما ما يشير الطاعن الأول في شأن ما تمسك به في جلسة المحاكمة من استحالة الانتقال من مكان الحادث إلى بلدة براوة في مدة تقل عن خمس ساعات ، وفي شأن رفض المحكمة طلب إجراء التحريات المشار إليها بوجهي الطعن فقد عرض الحكم لذلك ورد عليه بقوله " وبالنسبة لما ادعاه (الطاعن الأول) من عدم استطاعته الوصول إلى بلدة براوة بعد اقتراف الحادث لبعد المسافة فإنه وإن كانت هذه المسافة تبلغ عشرين كيلو مترا وأن بلدة براوة تقع غرب البحر البوسني وأنه يلزم لقطع هذه المسافة وعبور البحر قضاء حوالي أربع أو خمس ساعات إلا أن الثابت في التحقيقات أن الحادث وقع في الساعة العاشرة مساء وأن المتهم

ضبط في بلدة براوة حوالى منتصف الساعة الثانية بعد منتصف الليل حسب ما جاء في أقوال رئيس نقطة الدير التابعة له تلك البلدة - وهو الذى استدعته المحكمة لمناقشته في هذه النقطة - وهذا الوقت وهو يبلغ حوالى ثلاث ساعات ونصف مما يستطيع معه المتهم أن يصل فيه إلى تلك البلدة من مكان الحادث بعد اقترافه لاسباً إذا لوحظ أنه كان بطبيعة الحال يجرى لمحاوّلته الهرب أو أنه يحتمل أن يكون قد انتقل إلى معديّة بحر يوسف عند بلدة الدير بواسطة سيارة على حد قول والد المجنى عليه وتلك المسافة تقطعها السيارة في أقل من ساعة واحدة كما شهد بذلك رئيس نقطة الدير وعمدة براوة وشيخ خفرائها الذين استدعيتهم المحكمة للجلسة الأخيرة ويؤيد هذا الاحتمال أن المتهم الثانى قد هرب هو الآخر - على ما سيأتى بيانه - إلى الاسكندرية دون أن يراه أحد وهذا مما يحتمل حصوله بسيارة ، ولا عبرة بما قاله الدفاع عن هذا المتهم من أن المركب المخصصة لعبور بحر يوسف من الدير إلى براوة محظور اشتغالها ليلاً لأن رئيس نقطة الدير قطع بالجلسة بعدم وجود هذا الحظر وتعمل هذه المراكب ليلاً ونهاراً لأنها تحت تصرف وطلب كل شخص يريد عبور بحر يوسف ولأنه ليس من المستبعد أن يكون المتهم عبر بحر يوسف سباحة ، ولهذا كله لا ترى المحكمة مبرراً لا إلى سماع شهود النفى ولا إلى إجابة طالب التأجيل لتقديم ما يفيد حظر عمل المركب ليلاً ... " ومفاد هذا الذى قاله الحكم أنه ليس ثمة ما يمنع من تصديق هؤلاء الشهود الذين أخذ بشهادتهم مادام أنه يصح في الذهن تصور إمكان وصول الطاعن إلى براوة في سيارة وعبور التربة بالقرب ليلاً رغم وجود أمر بحظر العبور ليلاً وذلك على فرض صحة وجود هذا الأمر ، وهذا الذى افترضه الحكم ضمناً وأجاز حدوثه يجعل طلب الدفاع إثبات وجود أمر بالحظر غير منتج لأن الأمر المراد إثباته - بفرض صحته - ليس من شأنه أن ينفي الواقعة التى أثبتتها الحكم على الطاعن استناداً إلى الأدلة التى أوردها ، لما كان كل ذلك وكانت المحكمة قد عرضت لأقوال شهود النفى الذين استشهدهم الطاعنان واطرحتها للاعتبارات السائغة التى أوردها في حكمها ولم تطعن إلى ما شهد به عمدة براوة وشيخ خفرائها فأعرضت عنهما وهو ما يدخل في سلطانها - لما كان ما تقدم فإن ما يشير الطاعنان يكون على غير أساس .

” عن التقرير الثالث في المقدم في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ “ .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعنين إلى أقوال المجنى عليه قبل وفاته ، وكما يصح هذا الاستناد ينبغي أن يثبت أن المجنى عليه رأى الطاعن الأول وهو يطلق عليه النار ولكنه يبين من مناقشة المجنى عليه في تحقيق النيابة أن اتهامه للطاعن المذكور مبني على الاستنتاج ، لأنه ذكر أنه لم ير الضارب وإنما التفت خلفه فوجد البندقية في يد الطاعن الأول ، وهو قول لا يقنع بأن هذا الأخير هو مطلق العيار سيما وقد قرر المجنى عليه وجميع الخفراء الذين سئلوا في التحقيق أن الوقت كان ظلاما وأثبتت المعاينة أن الطريق الذي أصيب فيه المجنى عليه محاط بالزراعات والنخيل والأشجار وبه مرتفعات ومنخفضات فمن المحتمل مع هذه الظروف أن يكون مطلق العيار هو شخص آخر يجهله المجنى عليه ، وقد جاءت أقوال المجنى عليه التي نقلها عنه خفير النقطة الثابتة معدلة شافعي مؤيدة لهذا النظر ، كما أن شاهدي المجنى عليه سيد عبد اللطيف ومحمد سويلم وهما من أقاربه نفي ما ادعاه من أنهما شاهداه في رقعة الطاعنين حال خروجه من العزبة ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعنين بذلك كله ولكن الحكم أغفل الرد عليه ، كذلك استخلص الحكم ثبوت سبق الاصرار من سابقة اتهام المجنى عليه بسرقة مواش للطاعن الأول ومن قيامه بعد ذلك بدفع تعويض عن السرقة ثم حصول صلح بينهما بعد ذلك ، وأبدى الدفاع أن قيام هذا النزاع يحول عقلا دون تصور امتمكانة المجنى عليه للطاعنين واصطحاب الطاعن الثاني ليلا إلى العزبة التي يقيم فيها الطاعن الأول ثم انتقلهم بعد ذلك جميعا من مكان إلى مكان ، غير أن الحكم لم يشر إلى هذا الدفاع أيضا ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه قولا عن رواية المجنى عليه من أنه شرب الشاي وتناول العشاء مع الطاعنين ثم صاحبا وسارا معه في الطريق بحجة رغبتهما في توصيله إلى العزبة التي يسكن فيها وكان الطاعن الأول يحمل وقتئذ بندقية ، فلما بلغ ثلاثتهم محل الحادث على الطريق العام

الموصل بين بلدتي ترمنت وباروط أطلق عليه الطاعن الأول عيارا نازيا من بندقيته وهو يقول له "روح يا ابن الشرموطة" وكان الطاعن المذكور وقتئذ على قيد قضية واحدة من الخلف وإلى اليسار ثم فر الطاعنان بعد ذلك هربا ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من هذه الرواية التي رواها المجنى عليه في التحقيقات والتي صدقتها وأخذت بها أن المجنى عليه عرف الجانبين وتحقق منهما لأنهما كانا مرافقين له وكان مع الطاعن الأول بندقية أطلقها عليه من مسافة قصيرة وسمعه وهو يوجه إليه العبارة السالفة الذكر عند إطلاق العيار عليه فإن استخلاصها يكون سائغا لا عيب فيه ، ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه واردا على مسائل تقديرية يحاولان به إضمار ثقة محكمة الموضوع في صدق شهادة المجنى عليه التي عولت عليها مما ينطوي على مصادرتها في حريتها في تقدير الأدلة ومبلغ كفايتها في الإثبات مما لا يقبل إثارتها أمام محكمة النقض . هذا وقد عرض الحكم لظرف سبق الإصرار واستظهر توفره فقال "إن ركن سبق الإصرار متوفر كذلك من الدافع على القتل وهو الانتقام من المجنى عليه لسبق سرقة لمواشي المتهم الأول ومن عقد العزم على قتله واستدراجه إلى المكان الذي قتل فيه الأمر الذي لا يدع مجالا للشك في أن هذه الجناية لم تقع إلا عن إصرار سابق على اقترافها ولم تكن قد وقعت بفاة إثر استفزاز طارئ أو غيره" . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك يتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعنان من ذلك لأن العقوبة التي أنزلها بهما الحكم تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل عمدا من غير سبق الإصرار ، وكان ما ينعاه الطاعنان في هذا الوجه غير ذلك قد سبق الرد عليه في التقرير الأول ، فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون له محل .

وحيث أن مبنى الوجه الثاني هو أن الدفاع عن الطاعن الأول طلب إلى المحكمة سماع شهوده الذين يشهدون بأنه كان وقت وقوع الحادث في بلدة الدير ومن هؤلاء الشهود شيخ البلدة أحمد حسنين والشيخ محمد منيسى ولكن المحكمة ضربت صفحا عن هذا الطلب فأخلت بذلك بحق الطاعن في الدفاع ، وباقى ما ورد بهذا الوجه يندرج تحت ما جاء بالوجه الثالث من التقرير الأول .

وحيث إن ما يشير الطاعن في هذا الوجه مردود بما سبق بيانه في الرد على الوجهين الثاني والثالث من التقرير الأول بالاضافة إلى أن المحكمة عرضت في حكمها لأقوال شاهدي النفي المشار إليهما التي أدليا بها في التحقيقات وناقشتها ثم انتهت إلى اطراحها وذلك للأسباب التي بينتها ، هذا إلى أن قانون الاجراءات الجنائية رسم في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ، متى كان الواضح من الاطلاع على مفردات القضية أن الطاعن الأول لم يتبع هذا الطريق ، فلا تريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع شهود النفي الذين طلب سماعهم بجلسة المحاكمة ولم تستعجب إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارد
ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٣٩٤)

القضية رقم ٦٠٥ سنة ٢٥ القضائية :

تفتيش . تفتيش الأثني . متى يجب أن يتم بمعرفة أثنى ؟ (م ١٤٦ ج .) .

مناط ما يشترطه القانون من تفتيش الأثنى بمعرفة أثنى أن يكون مكان التفتيش
من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها
ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست، وصدر
المرأة هو لاشك من تلك المواضع . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز
تفتيشه وسوفه بمقولة إن التقاط العلبه المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر
تفتيشا يمس مواطن العفة فيها وقضى بإدانتها اعتمادا على الدليل المستمد من هذا
التفتيش الباطل وحده فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين
دفعه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - زكي شبانه أحمد خضر و ٢ - هانم
عبد الرازق و ٣ - عوض ابراهيم المحسك . بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة
(حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام
إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج فقرة أخيرة
و ٣٥ و ٣٧ و ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرافق
فقررت بذلك وفي أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر
عن المتهمين الأول والثانية بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات .

كما دفع بطلان هذا الإذن أيضا الحاضر عن المتهم الثالث تأسيسا على أنه منصب على المقهى ومن به ولم ينصب على المادة أو من يتصادف وجودهم أثناء إجراءات خارج المقهى . والمحكمة المذكورة بعد أن أتت سماعها قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ ، عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول أ المرفق به بالنسبة للأول والمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٣٤ من القانون المذكور والجدول أ المرفق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات للثانية والمادتين ٣٠٤ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث . أولا - بمعاينة المتهم الأول زكى شبانه أحمد خضر بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ٣٠٠٠ ج ثلاثة آلاف جنيه . وثانيا - بمعاينة المتهم الثانية هانم عبد الرازق بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمها ١٠٠٠ جنيه وذلك على اعتبار أنها أحرزت جواهر مخدرة "حشيشا" بقصد التعاطي . وثالثا - ببراءة المتهم الثالث عوض إبراهيم المحتكر مما أسند إليه . ورابعا - مصادرة جميع المواد المخدرة المضبوطة . وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع الذى أبداه الحاضر عن المتهمين الأول والثانية الخاص ببطلان إذن التفتيش في غير محله ، أما الدفع الذى أبداه الحاضر عن المتهم الثالث الخاص ببطلان هذا الإذن فهو في محله . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه الذى دانه بجريمة إحراز المخدر أنه مشوب بالقصور والخطأ فى الاستناد - أما القصور فلأن الطاعن بنى دفاعه على أن رجال البوليس قتشوا ليلة الحادث كافة مآهى بندر السبلاوين وقبضوا على كثيرين من المشتبه فيهم ومعهم قطاع من المخدر وانهزوا فرصة وجود إذن معهم بتفتيش الطاعن فاقطعوا جزءا من المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الثالث الذى برئ ونسبوا إلى الطاعن وزوجته الطاعنة الثانية كذبا وبين الدفاع علة التفتيش فأرجعها إلى ما تملك رجال البوليس من يقين

بأن الطاعن الأول هو الذى انهال عليهم بالشكاوى للجهات الرئيسية وهى مضمومة وتتضمن توترهم على عهد محفوظ أحد أصحاب المقاهى فعملوا على الإيهام بأنهم فى سبيل ضبط صاحب المقهى المذكور استصدروا أمرا بتفتيشه ولكنهم لم ينفذوه إلا آخر المطاف ثم ضبطوا الطاعن الأول فى مقهى آخر نكلوا بصاحبه ليشهد ضد الطاعن الأول ودلل الدفاع على صدق ذلك بأدلة أخرى فى مرافعته بالجلسة ولكن المحكمة لم تشر بكلمة إلى هذا الدفاع ولم ترد عليه - أما الخطأ فى الإسناد فلأن الحكم المطعون فيه فى سياق الدلائل على الاتجار قال إن قصد الاتجار دل عليه تجزئة المخدر وما ظهر من التحريات من أن هذا الطاعن قد اعتاد حمل المخدرات والتنقل بها على المقاهى للاتجار بها مع أنه يبين من محضر التحريات ومحضر التحقيق أنه لم يرد به أى قول أو إشارة إلى اعتياد الطاعن الأول حمل المخدرات والتنقل بها على المقاهى للاتجار بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة إحراز المخدرات التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان ما يثيره الطاعن من دفاع موضوعى فى الشق الأول من طعنه لا يستأهل ردا خاصا إذ الرد عليه مستفاد من الحكم بالادانة اعتمادا على أدلة الثبوت التى أوردها الحكم - وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على ثبوت الإحراز بقصد الاتجار هو تدليل سائح يستند الى ماله أصل فى الأوراق فإن الحكم يكون سليما ويكون الطعن المقدم من الطاعن الاول على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعنة الثانية تنعى على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراء باطل إذ أن اقتحام منزلها والقبض عليها حصل من غير المأذون لها بالتفتيش فقد ذهب إلى منزلها ضابط آخر غيرهما واقتحم المنزل وقبض عليها لمدة ساعتين ولما حضر المأذون لها بالتفتيش وهما معاون البوليس وضابط المباحث كلّفا أحد الخبيرين بتفتيشها ففتشها وانزع العلب التى تحوى المخدر من بين ثدييها وهذا يستوجب البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية التى

توجب تفتيش الأنثى بمعرفة أئمتي يندبها المأمون له بالتفتيش وقد استهدف القانون من ذلك أن يكون جسم المرأة بعيدا كل البعد عن يد أى رجل ومأوى منه للتقاليد والدين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض للدفع الخاص ببطلان التفتيش الواقع على الطاعنة الثانية قال " ومن حيث إن الحاضر مع المتهم الثانية دفع ببطلان التفتيش بالنسبة لها تأسيسا على أنه لم يحصل بمعرفة أئمتي وفقا لنص المادة ٤٦ فقرة ثانية إجراءات وهو دفع مردود لأن التقاط العلية البارزة بمصدرها بواسطة المخبر مصطفى عبدربه لا مخالفة فيه لأحكام القانون إذ هو لا يعتبر تفتيشا بمس مواطن العفة منها " — ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا كان المتهم أئمتي وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أئمتي يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي " — وكان مراد القانون من اشتراط تفتيش أئمتي بمعرفة أئمتي أن يكون مكان التفتيش من المواضع الحساسة التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا مست — وكان الموضع الذي تناوله التفتيش من جسم الطاعنة الثانية وهو مصدرها على ما هو ثابت من الحكم هو لا شك من تلك المواضع الحساسة المحرمة — فإن الحكم المطعون فيه إذ أجاز هذا التفتيش وسوغه بمقولة إن التقاط العلية من صدر الطاعنة الثانية بواسطة المخبر لا يعتبر تفتيشا بمس مواطن العفة منها وقضى بإدانتها اعتمادا على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده يكون غلطاً في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه تقديمه بالنسبة للطاعنة الثانية والقضاء ببراءتها مما أسند إليها .

(٣٩٥)

القضية رقم ٦٠٨ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إثبات . شاهد . سماع شهادة المحكوم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال . جائز .
الأخذ بأقواله متى اطمانت إليها المحكمة . جائز .

(ب) إثبات . شاهد . لا يشترط في شهادته أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وعلى كل
تفاصيلها .

١ — ما دام الشارع أجاز في المادة ٢٥ (ثالثا) من قانون العقوبات سماع
شهادة من يحكم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال وما دامت المحكمة قد
اطمانت إلى أقواله فإن لها أن تأخذ بها ، وهي في ذلك لا تخرج عما خوله لها
القانون من حق في تحرى الحقيقة من كل عنصر تراه مؤديا إليها .

٢ — لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها
وعلى كل تفاصيلها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاما من : ١ — محمود فراج الشهير بالملاحظ (الطاعن
الأول) و ٢ — عبد الرحمن محمد علي طابع (الطاعن الثاني) و ٣ — شفيق
أحمد علي و ٤ — محمود حسين صبره . بانهم — الأول — قتل عمدا ابراهيم
محمد علي طابع بأن أطلق عليه حيارا ناريًا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك
قتله فأحدث به الإصابة الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته —
والثاني — ضرب زاهر سليمان السيد عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة
الميئنة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى
إلى موته . والثالث شرع في قتل محمد علي طابع بأن أطلق عليه حيارا ناريًا
من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الميئنة بالتقرير

الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، والرابع - شرع في قتل فوزى أحمد مجد بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٢٣٤ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥١ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة . وادعى حمدى إبراهيم مجد على طابع بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم الأول . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والمادة ١/٢٣٦ من القانون المذكور للثاني والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث والرابع أولا - بمعاقة محمود فراج الشهير بالملاحظ بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى حمدى إبراهيم مجد على طابع مبلغ قرش صاغ واحد والمصروفات المدنية و ٥٠٠ قرش أنعابا للعامة . وثانيا - بمعاقة عبد الرحمن مجد على طابع بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات - وثالثا - ببراءة كل من شفيق أحمد على ومحمود حسين صبره مما أسند إليهما . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فىكون طعنه غير مة يول شكلا .

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ هو أن الحكم المطعون فيه حصل الواقعة تحصيلها غير سائغ وشابه فساد الاستدلال . كما أخل بحق الطاعن فى الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أسند إلى عبد الرحمن مجد على طابع أنه ذكر فى التحقيقات وأمام المحكمة رواية تتفق وأقوال الشاهد أبو المواهب مجد على ومع الكشف

الطبية والمعاينة ، مع أن الثابت من مناقشة المتهم عبد الرحمن محمد علي طابع المذكور أمام المحكمة أنه لم ير مطلق العيار على القتل ولكنه التفت بعد إطلاقه فوجد الطاعن يحمل بندقية ثم قال أمام النيابة إنه لما سمع الأعيبة ونخرج من منزله وجد الطاعن ممسكا بالبندقية يطلقها ثم جلس القرفصاء وأطلق مقذوفا أصاب القتل ، وهذه الأقوال لا تتفق مع ما شهد به الشاهد أبو المواهب في الجلسة وفي التحقيق وتخالف ما جاء بالكشف الطبي الذي أثبت أن الضارب كان على مسافة ثمانية أمتار من المضروب ، في حين تدل المعاينة أن المسافة ٣٠ مترا وقد أبدى الدفاع للمحكمة أن الكشف الطبي يكذب الشهود ولكن المحكمة عللت الخلاف بين أقوالهم وما ورد بالكشف الطبي بأن المسافات تقديرية فيما جاوز المتر وكان يجب أن يترك للدفاع فرصة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته بالجلسة أو الاستعانة برأي كبير الأطباء الشرعيين لحسم هذا الخلاف ، وإذا كانت المحكمة لم تر مجازاة الدفاع في تحقيق هذه النقطة فكان لزاما عليها أن تأخذ بالرأي الفني للطبيب الشرعي ، هذا ويضيف الطاعن أن الحكم اعتمد في إدانة الطاعن على شهادة العمد وصادق أحمد أبو ستيت في حين أنه لم يسأل أمام المحكمة ولم يطرح أقواله في التحقيق بالجلسة ، كما أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد أبو المواهب على سبيل الاستدلال مع أنه محكوم عليه بعقوبة جناية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الشاهد عبد الرحمن محمد علي طابع وأبو المواهب محمد علي قررا في أقوالهما أمام المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب القتل ، ولم يخرج ما استخلصه الحكم عما جاء بأقوالهما في الجلسة ، وكان الحكم قد فصل ما ذكره الشهود عن مسافة إطلاق العيار على القتل وما جاء عنها في المعاينة وما أورده تقرير الطبيب الشرعي بشأن هذه المسافة وأنها " ... لا يمكن تقديرها بالضبط نظرا لاختلاف الآلة التي أحدثتها إن كانت بندقية أو فردا وأنها في الحالة الأولى تكون المسافة حوالي ثمانية أمتار وفي الحالة الثانية أقل من ذلك وقد تصل

إلى أربعة أمتار تقريبا ...” ثم قالت المحكمة بعد ذلك “إن التهمة ثابتة قبل
المتهم الأول (الطاعن) مما شهد به نائب العملة ورئيس نقطة برديس والضابط
مصطفى مخلوف وأثبت هذا الأخير بحضره من أنهم سألوا المجنى عليه قبل وفاته
فأخبرهم أن المتهم المذكور أطلق عليه المقتدوف النارى ومما شهد به المتهم الثانى
وأبو المواهب محمد على طالع من أنهما شاهدا المتهم الأول وهو يطلق المقتدوف
على المجنى عليه فيصيبه ، ومن اتفاق روايتهما مع إرشاد أولهما فى المعاينة ومع
التقرير الطبى فى نوع السلاح وموقف الضارب من المضروب ومستواه ومما ثبت
من التقرير من أن الإصابة التى أحدثها المقتدوف هى التى سببت الوفاة، ولا يغير
من ذلك ما جاء بالتقرير من أن المسافة ثمانية أمتار لأن مثل هذه المسافات
تقديرية فيما يتجاوز المتر ...” وكان ظاهر رأى الطبيب الشرعى فى تقريره على
ما أثبتته المحكمة أن الأرقام التى أحصاها تقديرا للمسافة التى أطلق منها العيار والتى
لم تراعى المحكمة الأخذ بها إنما ذكرها الطبيب الشرعى على أنها تفريضية ، فهى إذن
غير مؤكدة لما هو معروف فى الطب الشرعى من أن مرة انتشار الرش تختلف
حسب نوع وشكل السلاح النارى ، وتختلف أيضا فى نفس الآلة الواحدة
 باختلاف حشو الطلقات بالبارود والرش واختلاف ضغط البارود وباختلاف
إحكام الحشار وطبيعته وكذلك اختلاف حجم المقذوفات ومددها ، وكان الدفاع
عن الطاعن لم يطلب فى مرافعته استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، ولم تراعى المحكمة
من جانبها لزوما لمناقشته لما استقر فى عقيدتها من رجحان تقدير شهود الإثبات
للمسافة ، وما دلت عليه المعاينة ، فلا وجه لما يشكو منه الطاعن من أن المحكمة
اطرحت تحقيق هذه النقطة ، لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على
محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن اكتفى بسماع أقوال من حضر من الشهود ،
وكانت المحكمة قد أسرت بتلاوة أقوال الشاهد الغائب (العملة) مما يحطها
مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ، وقد تناولها الدفاع فملا فى مرافعته ،
فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة من استنادها إلى أقواله ، ولما كان
لا تريب على المحكمة إذا هى سمعت شهادة الشاهد أبو المواهب عبد الرحيم محمد
على سبيل الاستدلال ما دام الشارع قد أجاز سماع شهادة من يحكم عليه بعقوبة

جناية على سبيل الاستدلال وذلك في المادة ٢٥ (ثالثا) من قانون العقوبات ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى أقواله فإن لها أن تأخذ بها ، وهي في ذلك لم تخرج عما خوله لها القانون من حق في تحرى الحقيقة من كل عنصر تراه هي مؤديا إليها ، لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ هو أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور والتخاذل ، ذلك بأن المحكمة وقعت في خطأ فيا قالته من أن المتهم الثانى وأبو المواهب محمد طابع شاهدا الطاعن وهو يطلق المقذوف على المجنى عليه فأصابه ، ثم عقيبت على ذلك بقولها إن روايتها اتفقت مع إرشاد أولهما في المعاينة ومع التقرير الطبي في نوع السلاح وموقف الضارب ومستواه ، قالت المحكمة ذلك في حين أن المتهم الثانى قرر أمامها بالجلسة أنه لا يعرف نوع السلاح ، وهو وإن ذكر معرفته نوع السلاح في التحقيق إلا أن الحكم لم يصرح بأنه عول على روايته في الأولى حتى يرتفع ما فيه من تناقض ، كذلك ذهب الحكم إلى أن المتهم الثانى والشاهد أبو المواهب اتفقت روايتهما مع إرشاد أولهما في المعاينة عن المسافة بين الطاعن والمصاب والواقع أنهما اختلفا في التقدير إذ قدرها المتهم الثانى بثلاثين مترا ، أما الشاهد فلم يتجاوز تقديره لتلك المسافة عشرة أمتار ، وفوق ذلك فإن المحكمة ردت على دفاع الطاعن من أنه لم يذهب إلى مكان المشاجرة بقولها إن المتهم المذكور مقر بأنه ذهب إلى مكان الحادث في صحبة المتهم الرابع وإن تأخر عنه بضع خطوات مع أن الثابت أن المتهم الرابع المذكور وصل قبل انفضاض المشاجرة بدليل إصابته فيها ، ولم تورد المحكمة دليلا على ما قالته من تأخر الطاعن ، ولم يثبت لها أنه اتجه مباشرة إلى مكان الحادث دون أن يتجه وجهة أخرى ، ويقول الطاعن أخيرا إن المحكمة لم تبين وجه استدلالها ببقع الطين التى شوهدت بملابس الطاعن ولا بالسحجات التى وجدت بجسمه وقال الطبيب بجواز حصولها من الضرب بعصا رفيعة ، لم تذكر المحكمة وجه استدلالها بهذه البقع وتلك السحجات مع أن المتهم ظل البقع بأنها من عمله في الحقل ولم يثبت أن أحدا اعتدى عليه بالضرب

فأحدث به تلك السحجات ، ومن ثم يكون الحكم إذ استند إلى هذين الدليلين مشوبا بالخطأ في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لبيان أدلة الإثبات في جناية القتل العمد المنسوبة إلى الطاعن قال ما يأتي : ” وحيث إن النهمة ثابتة قبل المتهم الأول (الطاعن) مما شهد به قائب العمد و رئيس نقطة برديس والضابط مصطفى مخلوف وأثبتته هذا الأخير بحضوره من أنهم سألوا المجنى عليه قبل وفاته فأخبرهم أن المتهم المذكور أطلق عليه المقتول النار ، وما شهد به المتهم الثاني وأبو المواهب محمد علي طابع من أنهما شاهدا المتهم الأول وهو يطلق المقتول على المجنى عليه فيصيبه ، ومن اتفاق روايتهما ، واتفاقهما مع إرشاد أولهما في المعاينة ، ومع التقرير الطبي في نوع السلاح وموقف الضارب من المصاب ومستواه ، ومما ثبت من التقرير من أن الإصابة التي أحدثها المقتول هي التي سببت الوفاة ، ولا يغير بعد ذلك ما جاء بالتقرير من أن الإصابة التي أحدثها المقتول هي التي سببت الوفاة . ولا يغير من ذلك أيضا ما جاء بالتقرير من أن المسافة ثمانية أمتار لأن مثل هذه المسافات تقديرية فيما يتجاوز المتر . ” لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تغفل عما قرره كل من الشاهدين عن مسافة إطلاق العيار على المجنى عليه ، فقد ذكر الحكم أن أحدهما (وهو المتهم الثاني) قدر هذه المسافة بثلاثين مترا ، كما ذكر أن الشاهد أبو المواهب قدرها بعشرة أمتار ، ثم تناول الحكم الخلاف بين ما قرره الشاهدان عن المسافة وما ورد بالتقرير الطبي على نحو يفيد أن المحكمة اقتضت أن المسافة تبلغ الثلاثين مترا ، معولة في ذلك على ما اطمأنت هي إليه من شهادة أحد الشاهدين ودلت عليه المعاينة — لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وعلى كل تفاصيلها ، وكان الاختلاف الجزئي بين أقوال الشاهدين في تحديد كل منهما لمسافة إطلاق العيار لا يمنع من الأخذ بسائر ما جاء في هذه الأقوال مما اتحدت روايتهم فيه ، خصوصا مع ما هو ملحوظ من أن تحديد الأشخاص للمسافات هو أمر تقديري ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما من التناقض الذي يذهب

الطاعن ، أما ماورد بالتقرير الطبي عن المسافة فقد سبق الرد عليه ، هذا ولما كانت المحكمة لم تأخذ بدفاع الطاعن الذي قال فيه إنه لم يذهب إلى مكان المشاجرة إلا بعد انقضاءها ، بل استتجت في منطق سليم ولا اعتبارات سائغة أوردتها في حكمها ، أن الطاعن وصل إلى مكان المشاجرة وقت نشوبها ، ولما كان الحكم قد أشار إلى آثار الطين التي وجدت بجلباب الطاعن وإلى السحجات التي شوهدت بساقيه في معرض التحدث عن دفاعه ، ولم يتخذ من ذلك دليلاً يؤسس عليه قضاءه بإدائته — لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن لا يخرج في حقيقته عن جدل حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها ، وهو ما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(٣٩٦)

القضية رقم ٦١٨ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . الفعل المتخوف منه الذى يسوغ الدفاع الشرعى . ماديته . تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . المناط فيه . مثال .
- (ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . قهض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء في حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . الوقائع الدالة بالحكم تفيد قيام حالة الدفاع الشرعى . استخلاص محكمة الموضوع ما يخالف هذه الحقيقة . محكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص .

١ — من المقرر أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه الذى يسوغ الدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيًا على أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجمله

في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطمئن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو معفوف بهذه الظروف والملايسات . وإذن فإذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن بوغت أثناء وجوده في زراجه عند منتصف الليل بحركة في شجيرات القطن ففطن إلى أن هناك سرقة ولأن الظلام كان حالكا تستحيل معه الرؤية فقد أطلق من بندقيته عيارا ناريا نحو مصدر الصوت أصاب المجنى عليه وأرداه قتيلا وتبين من وجود مقدار من القطن معه أنه كان يسرقه فالواضح من هذه الظروف أنه لم يكن في مقدور الطاعن أن يتبين ما إذا كان السارق واحدا أو أكثر مع احتمال أن يكون بعضهم أو أحدهم يحمل سلاحا أو آلة يتخوف أن يحدث له من استعمالها موت أو جراح بالغة والتخوف في هذه الحالة يكون مبنيا على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي استخدمها مما يتعين معه اعتباره في حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله .

٢ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت تدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو تتعداه هو من شأن محكمة الموضوع . إلا أنها متى أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى ومع ذلك استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة فعندئذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا محمود علي عثمان بأن أطلق عليه هيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها : عملا بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات بمعاقبة كامل ثابت أحمد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو مخالفته للقانون ،
فذلك بأنه ينبغي عند تقدير القوة اللازمة للدفاع عن النفس والمال أن يرجع
في ذلك إلى موقف المعتدى عليه وإلى حالته الذهنية عند رد الاعتداء ، فإذا
كان تخوفه قد أوهمه بوجود خطر على نفسه أو على ماله من حيث خشية اعتداء
اللعن عليه في جنح الظلام واحتمال تعريض حياته للخطر أو من حيث تعدد
الصوص واحتمال حملهم أو حمل أحدهم سلاحا قاتلا مما قد يجعل جريمتهم
في تصوره وتقديره من السرقات المعدودة من الجنايات ، وكان لهذا التخوف
أسباب معقولة ، وكانت هذه الظروف متوافرة في الدعوى الحالية ، فلا شك
أن هذا التصور في ذهن المدافع وإن لم يتفق مع الواقع يجعله في حالة دفاع
شرعى في حدوده القانونية حينما يطلق النار ويترتب على إطلاقه قتل اللعن الذي
أحدث الحركة في زراعة قطن المجنى عليه سواء أكان يقصد من الإطلاق قتل
اللعن أم كان يقصد مجرد حمله على الفرار والتخلي عما يسرقه وبذا يكون
الحكم المطعون فيه قد تجافى مع الصواب والمنطق السليم حين قدر من ظروف
الدعوى أن الطاعن قد تجاوز حدود الدفاع الشرعى ، إذ النتيجة الطبيعية التي
تؤدي إليها هذه الظروف التي أثبتتها الحكم هي أن الطاعن كان ملتزما بحدود
الدفاع الشرعى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه * أن المتهم
(الطاعن) كان يمر في حقله حوالى منتصف الليل في الظلام الحالك وكان
المجنى عليه يجنى القطن من الشجيرات بقصد سرقته وقد تمكن من وضع جانب
منه في الكيس الذي يئته في جلبابه من الداخل ولم يمكن الظلام المتهم من رؤية
المجنى عليه ولكنه أدرك من صوت الحركة التي كان يحدثها وسط الشجيرات
أثناء السرقة أنه يوجد فيها لعن يسرق منها فبادر إلى إطلاق عيار نحو المكان
الذي أدرك أن اللعن موجود فيه وعلى مسافة نحو ثلاثة أو أربعة أمتار منه

فأصابه وقتله ولما تبين نتيجة تسرعه ومدى مسئوليته عمل على نقل الجثة إلى حقل بعيد ظهر أنه لمحمد السيد داود حيث وجدت في الصباح". وخلص الحكم من ذلك إلى قى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس واعتبار المتهم متجاوزا بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى عن المال ، وقال في بيان ذلك " إنه سبق القول بأن المتهم أطلق العيار على المكان الذى أدرك أن اللص موجود فيه لمجرد أنه سمع صوت حركة وعلم بوجوده في الزراعة وأنه لم تبدر من هذا اللص أى حركة أو صوت يشير فزع المتهم حتى يبادر بإطلاق النار عليه وبذا لا يكون لتخوف المتهم من أسباب معقولة كنص المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات وكان من اليسير على المتهم بعد أن لم تبدر من اللص أية بادرة تدل على نية التعدى على شخصه أن يتعدى عن مكانه أو أن يختفى هو الآخر وسط الزراعة وأن يبادر إلى إطلاق أعيرة من بندقيته في الفضاء لإرهابه فيبادر إليه أصحاب الحقول المجاورة أو من يكون موجودا من الخفراء ، ولا مزية في أن المجنى عليه لم يكن ليجد مندوحة عندئذ من الفرار ولم يكن هناك بالتالى أى خطر يهدد حياة المتهم أو ينذر بحدوث جروح بالغة ، وبذا تنتفى حالة الدفاع الشرعى عن النفس وبما أنه في حالة الدفاع الشرعى عن مال المتهم وهو زراعة فطن سبق القول بأن المتهم وجد في ظروف تثير اعتقاده بأن ذلك الشخص الذى سمع صوت حركته هو لص يحاول سرقة قطنه وهو ما تبين فعلا بعد قتله ولكن السرقة التى حاول المجنى عليه ارتكابها لم تكن من السرقات المعدودة جنایات والتى تبيح القتل العمد في دفعها طبقا لنص المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات كما أن تلك الحركة التى سمعها المتهم لم تكن لتبرر وحدها اعتقاد المتهم بأن الجريمة التى يحاول المجنى عليه ارتكابها هى سرقة من هذا النوع ، وبما أن المحكمة تستخلص من ذلك أنه وإن كان المتهم في حالة دفاع شرعى عن ماله إلا أن هذه الحالة لم تكن تبيح القتل وبذا يكون المتهم قد تعدى بنية سليمة حق الدفاع الشرعى وتجاوزها".

وحيث إنه يبين من هذا الذى ساقته المحكمة في حكمها أنها خطأت الطامح في مسلكه في دفع عدوان المجنى عليه ورده عن فعل السرقة ، ورتبت على ذلك إدانته على اعتبار أن ما وقع منه لا يعد من قبيل الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل

ولما يعد تجاوزا لحدود حق الدفاع عن المال لأنه كان في وسعه أن يتعد عن مكانه أو أن يتوارى في الزرعة ويطلق من بندقيته أعيرة نارية في الفضاء لإرهاب المجرم عليه ، ولأن السرقة التي كان يرتكبها هذا الأخير ليست من السرقات المعدودة من الجنايات ، هذا الذي ساقته المحكمة ورتبت عليه الإدانة يتجاف مع المنطق والقانون ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه الذي يسوغ الدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير المهادئ المتزن المطمئن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملايسات ، لما كان ذلك وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم المظنون فيه هي أن الطاعن بوغت أثناء وجوده في زراعته عند منتصف الليل بحركة في شجيرات القطن فظن إلى أن هناك سرقة ، ولأن الظلام كان حالكا تستحيل معه الرؤية فقد أطلق من بندقيته عيارا ناريا نحو مصدر الصوت أصاب المجرم عليه وأرداه قتلا وتبين من وجود مقدار من القطن معه أنه كان يسرق ، وكان الواضح من هذه الظروف أنه لم يكن في مقدور الطاعن أن يتبين ما إذا كان السارق واحدا أو أكثر مع احتمال أن يكون بعضهم أو أحدهم يحمل سلاحا أو آلة يتخوف أن يحدث له من استعمالها موت أو جراح بالغة فإن هذا التخوف يكون في هذه الحالة مبنيا على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي استخدمها ، مما يتعين معه اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله ، أما ما أوجبه الحكم على الطاعن من اللجوء إلى الفرار والبدء بإطلاق أعيرة نارية في الهواء فليس له في القانون من سند ، ولما كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء

وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع إلا أنها متى كانت أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة — كما هو الحال فى هذه الدعوى — فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقضى الحكم المطعون فيه ببراءة الطاعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار، وبحضور المادة الأستاذة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٣٩٧)

القضية رقم ٦٩٣ سنة ٢٥ القضائية :

(١) قرض . أسباب جديدة . حالة الدفاع الشرعى . عدم الدفع بقيامها أمام محكمة
الموضوع . واقعة الدعوى كما أوردها الحكم لا تقيد بقيامها . التمسك بقيامها لأول
مرة أمام محكمة القرض . غير جائز .

(ب) حكم . تسييه بوجه عام . التناقض الغيب . ماهيته .

(ج) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال فى قتل عمد مع سبق
الاصرار والترصد .

(د) ترصد . ما الذى يعتد به فى قيامه ؟

(هـ) وصف التهمة . دفاع . اعتبار المتهم فاعلا فى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار
والترصد بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه شريكا . الواقعة المادية التى
اتخذتها المحكمة أساسا لوصف الجليد هى بعينها التى كانت مبنية بأمر الإحالة ومطروحة
بالجلسة . عدم لفت نظر الدفاع إلى التحويل . لا يضر إخلالا بحق الدفاع .

(و) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال فى جناية قتل عمد .

١ - إذا كان المتهمون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا فى حالة
دفاع شرعى وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تكفل بذاتها على قيام هذه
الحالة ، فإن التمسك بقيامها لا يكون جائزا لأول مرة أمام محكمة القرض .

٢ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث يتنى بعضها
ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

٣ — لا جدوى مما يثيره المتهم في شأن خطأ المحكمة في التدليل على توافر ركني سبق الاصرار والترصد ما دامت العقوبة المفقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الشروع في القتل بغير سبق لاصرار ولا ترصد .

٤ — العبرة في قيام الترصد هي بربص الجاني وترقبه للجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه بالقتل ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه .

٥ — إذا رفعت الدعوى على المتهمين باعتبارهما شريكين بطريق الاتفاق والمساعدة في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد فاعتبرت المحكمة فاعلين في الجريمة المذكورة وتبين من الحكم أن الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجدي الذي أخذت به المتهمين هي ذات الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة ودون أن تضيف المحكمة إليها شيئاً ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع ولا تكون ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

٦ — لا جدوى من النعي بأن المحكمة جعلت من واقعة قتل مجنى عليه ظرفاً مشدداً لقتل آخر مع أن كل واقعة منهما مستقلة عن الأخرى وكان يتعين عليها تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات — لا جدوى من هذا النعي ما دامت العقوبة المفقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لإحدى الجريمةتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم الأول والثاني والثالث : قتلوا عبد الحليم فوزى عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوا في المكان الذي اعتاد التواجد فيه حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين بذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والثالث : قتل معتمد زكي حساين عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك

سلاحاً نارياً "بندقية" وترصده في المكان الذي اعتاد التواجد فيه وأطلق عليه عياراً نارياً قاصداً بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - والمتهمان الأول والثاني مشتركاً مع المتهم الثالث بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقا معه على ارتكابها وأعانه على مقارقتها وذهبا معه إلى مكان الحادث حاملين سلاحين نارين لشد أزره فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. والرابع : شرع في قتل أحمد عبد الله عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن يت النية على قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً (بندقية) وترصده في المكان الذي اعتاد التواجد فيه وأطلق عليه عياراً نارياً قاصداً بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي ، وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه وهو اسعاف الجنى عليه بالعلاج . والأول والثاني والثالث : اشتركوا مع الرابع في ارتكاب الجريمة الميينة آنفاً وذلك بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه على ارتكابها وتوجهوا معه إلى مكانها مسلحين لإعانتته على مقارقتها وشد أزره فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وأدعى فوزى عبد العال عمر بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الثلاثة الأول بالتضامن كما ادعى أيضاً زكى حسنين بحق مدنى قدره ٤٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين الثلاثة الأول بالتضامن وذلك بقرار معافاة . ومحكمة جنايات أسيوط نظرت هذه الدعوى وقضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات للثلاثة الأول والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من القانون المذكور للرابع مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة لجميع الطاعنين بمعاقة مهدى مريم فرح ونبه مقار فرح وعطيه فانوس فرح بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاقة فتح الله فانوس فرح بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً

وبالإزام كل من المتهمين الثلاثة الأول بأن يدفعوا ، متضامين للدعى بالحق المدنى فوزى عبد العال عمر مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وبالإزامهم أيضا بأن يدفعوا لزكى حسين المدعى المدنى مبلغ أربعمئة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت الجميع من المصاريف الجنائية .

فطمعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين بتقريرى الأسباب المؤرخين فى ١٠ و ١٩ من يناير سنة ١٩٥٥ يتحصل فى الأوجه الآتية : أولا - أن الدفاع عن الطاعنين أثار بجلسة المحاكمة أن معاينة قاضى التحقيق أثبتت وجود آثار لمقتدرات نارية فى حوائط المنازل المحيطة بمنطقة الحادث ومنها منازل أسرة الطاعنين مما يشير إلى أنهم تعرضوا لعدوان خطير بإطلاق النار عليهم من الفريق الآخر وهو اعتداء يبيع القتل دفاعا عن النفس وأن إطلاقها كان من أعلى إلى أسفل مما يتفق ووصف الإصابات التى وجدت بالمجنى عليهم ، ويدحض أقوال الشهود عن تصويرهم للحادث وما قالوه من أن الضارين كانوا فى مستوى المجنى عليهم بفناء الحكم بذلك قاصرا فى بسط المعاينة بسطا وافيا وفى الرد على ما أثاره الدفاع عنها فى حين أنه استند إليها كدليل من أدلة الثبوت فى الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لما أثاره الطاعنون فى هذا الوجه فقال " وتبين من المعاينة التى أجراها قاضى التحقيق وجود أميرة نارية بحمل أحمد عبد الله وأن المجنى عليهما عبد الحليم فوزى ومعتمد زكى حسين أصيبا أمام دكانه وأن منازل المتهمين تقع فى مواجهة دكان أحمد عبد الله وتنفصل عليها بوابة واحدة وأن الواقف أمام هذه البوابة التى تبعد حوالى

٢٣ مترا من الدكان سالف الذكر يرى من بداخل وأمام هذا الدكان " ثم رد على دفاع الطاعنين عن تصوير الواقعة فقال " وحيث إن وكيل المتهمين قد دفع التهمة عنهم أيضا تأسيسا على أن إصابات عبد الحليم فوزى كانت من أعلى لأسفل ، مع أن المتهمين كانوا كما زعم الشهود في مستوى واحد مع المجنى عليه وحيث إنه ثابت من أقوال الشاهدين أحمد عبد الله وعجبان جوده أن مهدي مبرهم (الطاعن الأول) هو أول من أطلق النار على عبد الحليم فوزى وأنه سقط على الأرض عقب إصابته مباشرة وعند ذلك أطلق عليه المتهمان الثاني والثالث (الطاعنان) النار وهذا يتفق مع ما جاء بالكشف الطبي من وجود إصابات به من أعلى لأسفل " لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يدفعوا التهمة أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى كما أن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة ، فإن التمسك بهذا الحق لا يكون جائزا لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون ما جاء في وجه الطعن على غير أساس . وثانيا : أن الحكم المطعون فيه لم يلائم بين ما أثبت في التقارير الطبية وبين أقوال الشهود الذين استند إليهم في الحكم بالإدانة من أن الضارين كانوا في مستوى المجنى عليهم في حين أن الإصابات بعضها من أعلى إلى أسفل والبعض من أسفل إلى أعلى وما قالته المحكمة تعليلا لذلك لا يؤدي إلى الملاءمة ولا ينفي عن الحكم ما وقع فيه من تناقض وتناقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما استخلصها من التحقيقات وأقوال الشهود ومن المعاينة وأشار إلى التقارير الطبية وعرض لدفاع الطاعنين وفنده للاعتبارات السائغة التي أوردها وانتهى منها إلى الحكم بالإدانة — لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا من هذا التناقض فإن ما جاء بوجه الطعن لا يكون له محل . ثالثا : إن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم مسامحة الطاعن الرابع عن تهم الاشتراك في جريمة القتل المستدين إلى بقية الطاعنين ، ودانته بتهمة الشروع في قتل المجنى عليه الأخير وحدها يكون قد أخطأ في التدليل

على توافر ركني سبق الإصرار والترصد بالنسبة لهذا الطاعن مما يعيبه بالاضطراب وفساد الاستدلال .

وحيث إنه لا جدوى مما يشير الطاعن الرابع لأن العقوبة المقررة بالمقتضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالجريمة الشروع في القتل بغير سبق إصرار ولا ترصد .
رابعا : إن ما أورده الحكم للتدليل على توافر سبق الإصرار والترصد بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأولين غير سائغ ولا يؤدي إلى رتبة الحكم عليها إذ أن المجنى عليه توجه إلى الدكان مصادفة وعلى غير موعد سابق أو علم من الطاعنين بذهابه إليه ولا يعدو الأمر أن يكونوا قد شعروا به وهم في مساكنهم فثار ثأرتهم وأخذوا أسلحتهم وخرجوا إليه وقتلوه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، ثم تعرض لبيان ظرفي سبق الإصرار والترصد فقال " وحيث إنه إذا كان سبق الإصرار من الأمور المعنوية التي لا تقع تحت الحواس والتي لا تعرف إلا بمظاهرها الخارجية وهي الأفعال المادية التي تقع من الجاني والتي تدل على ما كان يضره في نفسه فإن الوقائع المتقدمة الثابتة لدى المحكمة تقطع بتوفر سبق الإصرار لدى المتهمين من الباحث على ارتكاب الجريمة وهو الانتقام من عبد الحليم فوزى لاعتقادهم بأنه هو القاتل لقريبتهم بهنام بستي وعجبان ثابت بعد أن سادت في البلدة من يومين سابقين إشاعة بهذا المعنى إلى اتفاهم على مقارفة الجريمة وإعدادهم السلاح اللازم لذلك ونحرو وجهم سويا لتنفيذ ما أجمعوا أمرهم عليه ومن مفاجأة المجنى عليه بإطلاق النار عليه مباغته دون سبب وقتي يدهو إلى هذا الاعتداء الخطير . وحيث إن ظرف الترصد ثابت في حق هؤلاء المتهمين الثلاثة الأول من تربصهم له بمنازلهم لاقتناصه حتى إذا ملاحته الفرصة لهم وعلموا بوجوده بدكان أحمد عبدالله على مقربة منهم خفوا إليه ينادقهم واعتدوا عليه وما كان انتظارهم له بمسألة سوف يطول أمرها بعد أن أجمعوا الرأي على اغتياله عندما تسنح أول فرصة ، وقد اغتالوه جهرة

وفي وضع النهار ووسط مساكن البلدة". لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم يتحقق به ظرفا سبق الإصرار والترصد كما هما معرفان به في القانون وكانت العبرة في قيام الترصد هي في تريض الجاني وترقبه للجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتداء عليه بالقتل ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه ، وكان يكفي لإقامة الحكم توفر أحد الطرفين سبق الإصرار أو الترصد ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل ، هذا ولا يقدح في سلامة الحكم أن تكون المحكمة قد تحدثت خطأ عن توافر ظرف سبق الإصرار والترصد بالنسبة لجناية قتل الغلام معتمد زكي التي اقترنت بجناية قتل عبد الحليم فوزي مادامت قد أثبتت أن الطاعن الثالث صوب العيار قاصدا قتل عبد الحليم فوزي فأخطأه وأصاب الغلام المذكور . خامسا : أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعنين في الدفاع إذ لم تستجب المحكمة إلى طلب الدفاع بضم قضية القتل التي قيل إن المجنى عليه اتهم فيها في حين أن المحكمة استندت إلى هذا الاتهام على أنه سبب الحادث .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين تقي ما قيل على لسان العمدة من أن سبب الحادث هو اتهام القتل في قتل بهنام بسنتي وعجبان ، وقال إنه يقطع في كذب هذا الإدعاء ما تضمنته أوراق القضية الخاصة بقتل بهنام وعجبان ورجا من المحكمة ضم القضية إذا كانت في ريبة من سبب الدعوى ، ثم ترفع في موضوع الدعوى دون أن يتمسك بطلب ضم القضية مما يفيد تنازله ضمنا عنه — لما كان ذلك ، وكان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصرا من عناصرها وليست المحكمة مكلفة باستظهاره ، فإن ما ينهاه الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل . سادسا : أن الحكم المطعون فيه لم يرد على شهادة شهود تقي الطاعنين بل طرحها بعبارة مقتضية وقال إنهم من أقارب الطاعنين مع أن اثنين منهم ليسا على صلة بالطاعنين ولا تربطهما بهما أية قرابة .

وحيث إن المحكمة اعتمدت في قضائها بالإدانة على شهادة الشهود الذين سمعهم وأشارت إليهم في الحكم ، كما استندت إلى كافة العناصر الأخرى المطروحة أمامها ، وكان ما قاله الحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويتضمن الرد على دفاع الطاعن — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتبرير أطرافها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الإثبات فإن الطعن على هذه الصورة لا يكون له أساس . سابعاً : أن المحكمة عدلت وصف التهمة المسندة إلى الطاعنين عن واقعة قتل الغلام معتمد زكى إذ اتهم الطاعن الثالث بقتله واتهم الآخرون بالاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة ، وعدلت المحكمة وصف التهمة واعتبرتهم جميعاً فاعلين أصليين في جريمة القتل وذلك دون لفت الدفاع إلى هذا التعديل مما يعتبر إخلالاً بحق الطاعنين في الدفاع .

وحيث إن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت على الطاعنين أنهم قارفوا جريمة قتل الغلام المذكور عمداً مع سبق الإصرار والترصد ، كما يبين أن الواقعة المسادفة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجدي الذي أخذت به الطاعنين هي ذات الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون أن يتضمن التغير واقعة جديدة ودون أن تضيف إليها شيئاً — لما كان ذلك ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، ولا تكون ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . ثامناً : أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ جعلت من واقعة قتل الغلام معتمد زكى طرفاً مشدداً لقتل عبد الحليم فوزى مع أن كل واقعة منهما مستقلة عن الأخرى وكان يتعين تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لا جدوى مما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لأن العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لإحدى الجريمتين .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضحاً .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ حسن دارود المستشار، وبحضور السادة الأساتذة: محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل، ومحمود محمد مجاهد، ومحمد محمد حسين المستشارين.

(٣٩٨)

القضية رقم ٥٣٤ سنة ٢٥ القضائية :

إخفاء أشياء مسروقة . حكم . تسيبه . ركن العلم بالسرقة . مثال لاستخلاصه مما يؤدي إليه .

إذا كان الحكم قد تحدث عن ركن العلم بالسرقة لدى المتهمين فقال "وحيث إن المتهمين لم يقدموا ما يدل على من باعهما الدراجة وعلبهما بالسرقة ثابت من قيامهما بالشراء من شخص لا يتجرف في مثل هذه الأشياء ولم يحصلوا منه على (ورقة مبايعة) فإن الدليل الذي استخلصته المحكمة على علم المتهمين بالسرقة يؤدي إلى مارتبته عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أخفيا الدراجة المتحصلة من جريمة سرقة مع عليهما بسرقتها، وطلبت عقابهما بالمادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام المذكورة بحبس كل من المتهمين شهرامع الشغل ، فعارضاً ، وقضت المحكمة بقبول معارضتهما شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت الاستئناف المذكور وقضت حضورياً بتعديله والاكتفاء بحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوماً مع الشغل والنفاذ . فطعن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه، شابه فساد في الاستدلال إذ لم يقيم في الأوراق دليل على أن الطاعن الثاني قد حاز الدراجة المسروقة ، واعترافه بأنه كان حاضرا واقعة بيعها للطاعن الأول لا يمكن أن يترتب عليه ما ذهبت إليه المحكمة من أنه أخفاها . يضاف إلى ذلك أن الحكم المذكور استند في القول بثبوت علم الطاعنين بسرقة الدراجة إلى قيامهما بالشراء من شخص لا يتجر في مثل هذه الأشياء ، وإلى أنهما لم يحصلوا على سند مثبت لحصول البيع ، وهو ما لا يمكن أن يؤدي إلى ثبوت علم الطاعنين بالسرقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر المكونة لأركان الجريمة التي دان الطاعنين بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، كما تحدث الحكم عن ركن العلم بالسرقه لدى الطاعنين استقلالاً واستظهره بإيراد الأدلة التي تدل عليه ، وتكشف عنه فقال : "وحيث إن المتهمين لم يقدموا ما يدل على من باعهما الدراجة وهما بالسرقه ثابت من قيامهما بالشراء من شخص لا يتجر في مثل هذه الأشياء ولم يحصلوا منه على "ورقة مبايعه" . لما كان ذلك ، وكان الدليل الذي استخلصته المحكمة على علم الطاعنين بالسرقه يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فإن ما يثيره الطاعنان لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

(٣٩٩)

القضية رقم ٦٩٦ سنة ٢٥ القضائية :

تقضى . التقرير بالطعن . هو حق شخصي للحكوم عليه . التوكيل فيه . شرطه .

الطعن بطريق النقض حق شخصي للحكوم عليه يستعمله أولا يستعمله بحسب ما يترأى له من مصلحة في أى الحالتين وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن في قلم الكتاب إما منه شخصيا ، أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا ، ولا يجوز في ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالمرافعة عن الموكل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أجرى تقوية وترميم واجهات منزله بالكيفية الميئة بالمحضر بدون رخصة من مصلحة التنظيم ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١١ و ١٥ من الدكرى الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم وبالمادة ٢/٣٩٥ من قانون العقوبات . ومحكمة ملوى الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش والإزالة على مصاريفه فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن الأستاذ عبد الرحمن مصطفى هو الذى وقع هذا التقرير موكلا من الطاعن ، وبالاطلاع على التوكيل المقدم منه والرقم ٢١٧٧ سنة ١٩٥٤ توثيق ملوى يتضح أنه مقصور على المرافعة لدى محكمة النقض ولم يرد به ذكر للتقرير بالطعن بطريق النقض عن الموكل — لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض حقا شخصيا للحكوم عليه يستعمله

أو لا يستعمله بحسب ما يترأى له من مصلحة في أى من الحالتين ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالظعن في قلم الكتاب إما منه شخصيا أو ممن وكله في ذلك ، أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا ، ولا يجزئ في ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالمرافعة عن الموكل - لما كان ذلك ، فإن الظعن يكون غير مقبول شكلا .

(٤٠٠)

القضية رقم ٦٩٧ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) اختلاس أشياء محجوزة . حجز . وجوب احترامه ما لم يقض بطلانه .
- (ب) إثبات . حرية المهكمة في تكوين عقيدتها . اختلاس أشياء محجوزة . تحرير محضر بالاختلاس . غير لازم . إثبات الجريمة بكل الطرق . جائز .
- ١ - المحجز قضائيا كان أو إداريا واجب الاحترام حتى يقضى من جهة القضاء بطلانه ، فإذا وقع التبديد على مال محجوز حجزاً باطلاً قبل أن يقضى بطلانه حق العقاب .
- ٢ - القانون لا يوجب على الصراف أو مندوب البيع أن يحضر محضرا خاصا بوقوع جريمة التبديد التي لا تخضع لقواعد خاصة في الإثبات وإنما يجوز إثباتها بكافة الطرق .

الوقائع

انتهت النيابة العامة هذا الطاعن في دعواها رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤ الواسطى بأنه في يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بدائرة مركز الواسطى : بدد الأشياء الموضوعة بالمحضر المحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة ، وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة الواسطى الجزئية سمعت الدعوى وقضت حضوريا في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ طبقا للمادتين المذكورتين والمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ بحبس المتهم شهرا مع الشغل ووقف التنفيذ ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف ، وقيد استئنافه برقم ٢٢١٧ سنة ١٩٥٤ ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن إجراءات الججز الإداري الذي وقع على الطاعن جاءت باطلة لمخالفتها لأحكام الأمر العالي الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ المعدل لبعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ من مارس سنة ١٨٨٠ ، ذلك بأن مندوب الججز أثبت في صدر محضره أنه انتقل إلى ناحية صفط الغربية في حين أنه أثبت في ذات المحضر أنه حجز على قنطار من القطن بمترل محمود حسن عطيه بناحية صفط الشرقية مع استقلال كل من الناحيتين عن الأخرى ، ولم يثبت المندوب أنه انتقل إلى ناحية صفط الشرقية وأوقع الججز بها ، وهذه المحجوزات التي وجدت بناحية صفط الشرقية من بين المحاصلات التي اتهم الطاعن بتبديدها ، كذلك وقع المندوب الججز على محصولات أخرى بمنازل خمسة أشخاص آخرين مع أن القانون يوجب توقيع الججز في نفس العقار الذي استحق عليه المال ، وذكر في محضره أن هذه المحصولات ناتجة من اتعين دون أن يبين المدة التي مضت على نقلها منها ، ودون أن يثبت أنه وزن القطن وكال الذرة المحجوز عليها ، وخالف مندوب المديرية أحكام المادة التاسعة من الأمر العالي في ٢٢ من مارس سنة ١٨٨٠ حين لم يستصحب شاهدين عند الانتقال إلى السوق وإلى مكان الججز ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان تلك

الإجراءات ، ولكن المحكمة عرضت عن هذا الدفع ورفضته واستندت في رفضه إلى أسباب مخالفة للقانون ، هذا إلى أن الحكم أثبت قيام الطاعن بسداد الدين دون أن يبين ما إذا كان السداد قد تم في خلال مدة الأربعين يوما المشار إليها بالأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٥ ، وهي المدة التي لا يجوز فيها بيع المحجوز ، بفاء الحكيم قاصرا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما يؤدها أنها تخلص في أنه بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ أوقع صراف صفط الغربية حجزا إداريا على زراعة قطن وذرة مملوكة للمتهمين أبو الوفا مصطفى (الطاعن) ومحمود حسن عطيه وعبد السميع واسحق حسن وعبد التواب وفاء لمبلغ ٣٣ جنيها و ٦١٩ مليا أموال أميرية لم تسدد وتعين المتهم الأول حارسا وتحدد للبيع يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بسوق الواسطي وفي التاريخ الأخير أبلغ الصراف أن الحارس على المحجوزات رقم علمه بميعاد وسكان البيع لم يقدم المحجوزات للسوق لبيعها وأنه بحث عنها في مكان حجزا فلم يجدها ... وبسؤال المتهم الأول بحضور جمع الاستدلالات الذي أجرى بتاريخ ١٨/١/١٩٥٤ وعد بالسداد ، فأقامت النيابة الدعوى العمومية باتهام المتهم الأول بالتبديد حالة كونه مدينا وحارسا والآخرين بتهمة الاشتراك ... " وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى إدانته بجريمة اختلاس المسالك لأشياءه المحجوز عليها قضائيا أو إداريا والمعين حارسا عليها ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات — ولما كان الطاعن لا ينازع في حصول الحجز على المحصولات التي وجدت بتاحية صفط الغربية وفي تبديدها ، فلا جدوى مما يشيره من بطلان الحجز الموقع بتاحية صفط الشرقية ، فضلا عن أن الحجز قضائيا كان أو إداريا واجب الاحترام حتى يقضى من جهة القضاء ببطلانه ، فإذا وقع التبديد على مال محجوز حجزا باطلا قبل أن يقضى ببطلانه حق العقاب أسوة بالتبديد في الحجز الصحيح — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الحجز توقع على زراعة قطن وذرة خلافا لما يدعيه الطاعن من أنه توقع على محصولات وجدت في بعض المنازل ، كما أثبت أيضا

أن الصراف حرر محضرا بالتبديد مؤرخا في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وهو اليوم الذي كان محمدا للبيع ، وكان القانون مع ذلك لا يوجب على الصراف أو مندوب البيع أن يحضر محضرا خاصا بوقوع جريمة التبديد التي لا تخضع لقواعد خاصة في الإثبات ، وإنما يجوز إثباتها بكافة الطرق ، وكان الحكم قد استدل على وقوع هذه الجريمة من الطاعن بمحضر التبديد المتقدم الذكر وبشهادة الصراف بالجلسة فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يكون له محل ، أما ما يشيره في شأن القصور ، فإنه مردود بأن الحكم المطعون فيه أثبت أن المحجز توقع بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتحدد للبيع يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، أي بعد مدة تجاوز الأربعين يوما وهي المدة التي لم يجوز دكريتو ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ في المادة الأولى منه بيع المحجز خلالها ، كما أثبت الحكم أن الطاعن سئل في محضر البوليس في ٨ من يناير سنة ١٩٥٤ فوعد بالسداد ، مما مفاده أنه لم يهتم بسداد الدين المحجز من أجله خلال المدة المذكورة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

(٤٠١)

القضية رقم ٧٠٠ سنة ٢٥ القضائية :

صلاح . الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . مراد الشارع منه .

مراد الشارع من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ هو رفع العقاب من فير قيد ولا شرط عن محوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الإعفاء ، وذلك لتهيئة الفرصة لهم إما بتقديمها لجهة البوليس وإما بالاخطار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فيبقى العقاب ممتنعا ما بقيت فترة الإعفاء .

وينبني على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائرا أو محزرا سلاحا أو ذخيرة
بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان مخفيا لها (١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بندقية خرطوش صالحة
للاستعمال في غير الأحوال المرخص بها قانونا ، وطلبت معاقبته بالمواد ١ ، ٥ ، ٢٦ ،
٣٠ ، ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول الملحق بهذا
القانون والبند ١ من الجدول رقم ٢ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مركز المنيا
الجزئية دفع المتهم بعدم جواز محاكمته تأسيسا على المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ ، فأخذت المحكمة بهذا الدفع ، وقضت ببراءته مما نسب إليه مع
المصادرة ، وذلك عملا بالمادتين ٣٠ ، ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
والمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجرامات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم
طالبة إلغاء ومعاقبة المتهم بمواد الاتهام ، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بحضورها
بتأييد الحكم المستأنف .

قطعت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... ألخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ،
وفي بيان ذلك نقول إن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مشروط بشرطين أولهما أن يقوم محرز السلاح أو الذخيرة
بتسليم ماله منه إلى مقر البوليس الذي يتبعه محل إقامته ، فيكون هذا التسليم
من جانبه باختياره ومحض إرادته والشرط الثاني أن يكون التسليم في خلال المهلة
التي حددها القانون وهي مدة شهر يبدأ من تاريخ العمل به ، فتمت ثبت أن

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها العاديين في قسم الجلسة في القضية
رقم ٧٠١ ، ٧٥٧ ، سنة ٢٥ القضائية .

أن الشرط الأول قد تخلف بعدم قيام الطاعن بتسليم السلاح للبوليس من تلقاء نفسه بل ضبط في حوزته ، فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء ولو وقع الضبط في خلال المدة المذكورة .

وحيث إن المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ ، والمعمول به من ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ قد جرى نصها على : " أنه يفنى من العقاب الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون من تاريخ العمل به إذا طلبوا الترخيص بها في خلال شهر من هذا التاريخ ، أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم مالديهم إلى مقر البوليس الذي يتبعه محل إقامتهم أو بتقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة ، كما يعفون من العقوبات المقررة لأى جنحة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء " و مراد الشارع من هذا النص هو رفع العقاب من غير قيد ولا شرط عن محوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الإعفاء ، وذلك لتهيئة الفرصة لهم إما بتقديمها لجهة البوليس ، وإما بالإخطار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها فيبقى العقاب ممتنعا ما بقيت فترة الإعفاء ، وينبنى على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائزا أو محزرا سلاحا أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان مخفيا لها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة الطاعن تأميسا على أن ضبط البندقية موضوع الدعوى تم في تاريخ ١٤ من يولييه سنة ١٩٥٤ الذى يقع في فترة الإعفاء المشار إليها آنفا ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٠٢)

القضية رقم ٧٠٢ سنة ٢٥ القضائية :

سب . دعوى جنائية . رفع الدعوى الجنائية بجرمة السب . لا يجوز إلا بناء على شكوى المجنى عليه . التنازل عن الشكوى . إلى متى يجوز وما هو الأثر الذى يترتب عليه ؟

جرائم السب من الجرائم التى لا تجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى من المجنى عليه ، ولمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٤ .

الوقائع

رفع جرجس ابراهيم هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الأزبكية الجزئية ضد نجيب مهران نجيب (المطعون ضده) اتهمه فيها بأنه : اعتدى عليه بالقول بأن نسب إليه أمورا تخدش الشرف والاعتبار وطلب معاقبته طبقا للمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات والحكم له قبله متضامنا مع وزارة المعارف بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة سمعت مرافعة أطراف الخصومة فى الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام سالفتي الذكر بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لوقف التنفيذ وإلزامه مع المسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية متضامنين واحدا وخمسين جنيا على سبيل التعويض مع المصاريف . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمستولة مدنيا . وقيد استئنفاهما ، وأمام محكمة مصر الابتدائية التى نظرت الاستئنافين المذكورين تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن مخاصمة كل من المتهم والمستولة مدنيا ، فأنتهت المحكمة سماع الدعوى وقضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوعهما أولا بإثبات نزول المدعى المدنى عن مخاصمة

وزارة المعارف ونزوله عن دعواه المدنية مع إلزامه بمصروفاتها . وثانيا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم جنينين . فطعنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

للمحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، إذ قضى بالعقوبة في دعوى سب ، تنازل فيها المدعى عن دعواه وكان يتعين طبقا للسادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٥٤ الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالتنازل .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحق المدني أقام دعواه مباشرة أمام محكمة الجناح المختصة ضد المتهم ينسب إليه أنه اعتدى عليه بالسب بنسبة أمور تخدش الشرف والاعتبار ، وطلب معاقبته بالمواد ٣٠٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ، وقضى ابتدائيا بالحبس شهرا مع الشغل ، وكفالة خمسة جنهيات لوقف التنفيذ وإلزامه مع المسئول عن الحقوق المدنية (وهو وزير التربية والتعليم) متضامين بأن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنهيا والمصروفات . فاستأنف المتهم الحكم ، كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية وأثناء نظر الدعوى استئنفا تنازل المدعى عن دعواه ، فرفضت المحكمة بإثبات نزوله عن دعواه المدنية وعن مخاصمة وزارة التربية والتعليم وفي الموضوع بتعديل الحكم واكتفاء بتغريم المتهم جنينين بلا مصروفات . فطعنت النيابة في الحكم بطريق النقض — لما كان ذلك ، وكانت جرائم السب من الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى من المجنى عليه وكان لمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للسادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٤٤٦ لسنة ١٩٥٤ — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالعقوبة رغم تنازل المجنى عليه ، فإنه يكون قد صدر على خلاف ما تقضى به أحكام القانون ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالنسبة للدعوى الجنائية والحكم بانقضائها بالتنازل .

(٤٠٣)

القضية رقم ٧١٥ سنة ٢٥ القضائية :

نقض . سلطة محكمة النقض . ارتباط . ذكر الحكم ما يفيد قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين التهمتين المستندتين إلى المتهمة . معاقبة بعقوبة مستقلة عن كل منهما . خطأ . وجوب تصحيح الحكم بمعرفة محكمة النقض وتوقيع عقوبة واحدة عن التهمتين .

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الجريمتين المستندتين إلى المتهمة مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ووقعتا لغرض واحد مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومع ذلك قضى الحكم بعقوبة عن كل منهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين تصحيحه بمعرفة محكمة النقض .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : ضرب عمدا حسين محمود عثمان وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد في عظام الجمجمة لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى مما يعرض حياته لخطر بحرمان المخ جزءا من وقايته الطبيعية ضد التغيرات الجوية والاصابات البسيطة ويجعله عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ وسحايه مما يقلل من كفاءته للعمل بنحو ١٦ ٪. وثانياً : ضرب عمدا حسين محمد عبد الرحيم وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تفسر لها علاج لا تزيد مدته على العشرين يوما ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك وادعى حسين محمود عثمان المجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبيل المتهمة بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة. ومحكمة جنايات قنا قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام المذكورتين آنفا بمعاقبة المتهمة بالسجن لمدة ثلاث

سنوات عن التهمة الأولى المستندة إليه مع إلزامه بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أتعاباً للعامة، وبحبسه شهراً واحداً مع الشغل عن التهمة الثانية المستندة إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بعقوبتين عن كل تهمة من اتهمتين اللتين دانه بهما ، في حين أن التهمتين مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وكان واجباً لذلك تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات والقضاء بالعقوبة الأشد .

وحيث إنه لما كانت الواقعة على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه هي أنه :
” في يوم ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٤ أثناء إجراء عمليات انتخاب مآذون ناحية المراجية اعترض كمال الدين عثمان على طريقة الانتخاب وقال إن هناك تحيزاً من جهة لجنة الانتخاب لأحد المرشحين للأذونية دون سواه ورأت اللجنة إخراج هذا الشخص المعارض من غرفة الانتخاب ، وبعد خروجه اضطرب الناخبون الموجودون خارج هذه الحجرة وقامت بينهم معركة ضرب فيها المتهم الأول ” الطاعن “ كلا من حسين محمود عثمان وحسين محمد عبد الرحيم بعضاً كانت في يده وأصاب الأول في رأسه وأحدث كسراً بفروة الرأس ترتب عليه إجراء عملية ترينة هي فقد في عظام الجمجمة ، وأصاب الثاني في أذنه اليسرى وخذه الأيسر ، وشفى من هذه الإصابات بعد علاج دام سبعة أيام “ ولما كان ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد ، وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول هذا الوجه وتقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٤٠٤)

القضية رقم ٧١٨ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إثبات . خبراء . تقدير رأيهم . الفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوع .
(ب) حكم . بياناته . من المتهم وبلدته وصناعته . عدم ذكرها في الحكم . عدم ادعاء
المتهم أنه كان في سن تؤثر في مسئولته . لا بطلان .
(ج) إجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع الكاتب عليه مهوا . لا يؤثر .
(د) حكم . بياناته . تاريخ إصدار الحكم . الخطأ المادى الذى يقع فيه . غير مؤثر .

١ - الأمر في تقدير رأى الخبراء ، والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع ، وهو في هذا غير ملزم بتعيين خير آخر ما دام قد استند في أخذه برأى الخبير الذى اعتمده إلى ما لا يخافى المنطق والقانون .

٢ - إغفال النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحضر الجلسة والحكم مما لا يعيبه أو يبطله ما دام المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر في مسئولته أو عقابه .

٣ - عدم توقيع الكاتب على محضر الجلسة مهوا غير مؤثر .

٤ - الخطأ المادى الواضح الذى يرد على تاريخ الحكم لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ، ومن ثم فلا حجة به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما . الأول : قتل شحاته عمارة القط عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وترصد له في طريقه وأطلق عليه حيارا ناريا من بندقية أعدها لذلك قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات

المدينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والثاني - اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سائفة الذكر بأن اتفق معه على قتل المجنى عليه وصاحبه إلى مكان الحادث حاملا بندقية أخرى ، فشد بذلك أزره وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٤١ و ٣٠٢/٤٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فصدر الأمر بذلك . وادعت بحق مدني عز محمد الغيت عن نفسها وبصفقتها وصية على قصر المرحوم شحاته عماره القطوهم السيدة وهانم وزينب وعلى الشهير بالوصال ، وطلبت الحكم لها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا بمعاينة كل من علي محمد بكر ومحمد محمد بكر الشهير بالزيني بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفقتها مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات للأول وبالمواد ٣٠٢/٤٠ و ٤١ و ٢٣٥ من ذات القانون للثاني . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع إذ عدل الطبيب الشرعي عند سؤاله بجلسة المحاكمة عما جاء في التقرير المقدم منه ، وطلب الدفاع تقديم تقرير استشاري أو استدعاء وكيل وزارة العدل لمصلحة الطب الشرعي لمناقشته، ولكن المحكمة لم تكن بالرد على الطلب الأول ورفضت الطلب الثاني لأسباب غير سائفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما طلبه الدفاع من استدعاء وكيل وزارة العدل لمصلحة الطب الشرعي لمناقشته بأسباب سائفة تؤدي إلى رفض الطلب حيث قال : " وحيث إن المحكمة لا ترى محلا لإجابة هذا الطلب ... إذ جاءت

أقوال كل من الطبيب الشرعى ووكيل الوزارة المساعد (الذى حضر نيابة عن وكيل الوزارة) متفقة مع الآخر من كيفية إصابة المجنى عليه وفى تقدير المسافة ، وهذا التصوير الذى ذكره يتفق مع تصوير الشاهدة عز محمد ، ومن ثم فالأمر لا يحتاج إلى طبيب مرجح طالما اتفقا فى آرائهما الفنية ، وفوق هذا فهما شاهدان محايدان ولا مصلحة لهما فى الدعوى ، فأدليا بأقوالهما حسب معلوماتهما الطبية وما أملاه عليه ضميرهما " - لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن فى شأن طلبه عن التقرير الاستشارى لا عمل له لأن اعتماد المحكمة على تقرير الطبيب الشرعى ، وما أوردته من ملاحظات استخلصتها فى هذا الشأن ، يفيد اطراحها لما يشير الطاعن ضده ، ولما كان الأمر فى تقدير رأى الخبراء ، والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ، مما يختص به قاضى الموضوع ، فهو فى هذا غير ملزم بتعيين خير آخر ما دام قد استند فى أخذه برأى الخبير الذى اعتمده إلى ما لا يخفى المنطق والقانون - لما كان كل ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة إذ لم يرد بهما البيانات الواجب إثباتها عن سن المتهم وبلده وصناعته ، كما لم يشمل محضر الجلسة توقيع الكاتب ، وأثبت للحكم تاريخ خاطئ هو ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ . بدلا من التاريخ الصحيح لذى أصدر فيه وهو ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استوفى ما نص عليه القانون من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التى وقعت فيها ، وأورد نص القانون الذى حكم بموجبه ، وكان اسم الطاعن قد ورد صحيحا فى محضر الجلسة وفى الحكم ، وكانت إغفال النص على سن الطاعن وبلده وصناعته مما لا يعيب الحكم أو يبطله ما دام هو لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر فى مسئولته أو عقابه . لما كان ذلك ، وكان عدم توقيع الكاتب على محضر الجلسة من قبيل السهو ، وكان لا صبرة بالخطأ المسمى الواضح الذى ورد فى تاريخ الحكم ، إذ أن هذا الخطأ المسمى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متبعا برفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داروالمشاعر ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٤٠٥)

القضية رقم ٦٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

نخبة الأمانة . اختلاس أشياء . محجوزة . حجز إداري . عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة
إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع .
المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بحكمهما .

مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على
الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون ، وبهذا الحجز
القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محتسبا على ذمة السلطة القضائية
خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز
الإداري الذي نظمته الشارع بتشريعات خاصة وحددت له شروطا نص عليها
فأوجب دائما لانعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل
لعهدة بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أمينا مسئولا عن كل ما يقتضيه
تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إداريا
تسليما فعليا أو حكيا بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الإداري لا ينعقد ويكون
العيب الذي يلحق محضره في هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، مما لا محل
معه لتطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه : بذد اقصول الميين الوصف والقيمة
بالمحضر والمحجوز عليه إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والذي سلم إليه على
سبيل الوديعة لحراسته وتقديمه يوم البيع فاخترسه إضرارا بالدائنة الحاجزة حالة

كونه حارسا عليه ومالكه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤٠ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة رشيد الجزئية قضت غاييا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه بلا مصروفات جنائية . استأنفت النيابة ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة تقول في طعنها إن محكمة أول درجة قضت براءة المطعون ضده تأسيسا على أن الججز لم يعين له حارس وترك الحراسة في يد المالك لا يرتب مسئولية وبالتالي لا يجوز عقابه ، وقد أبدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه ومذهب الحكمين ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لأن قانون المرافعات الجديد استحدث أحكاما في المواد ٥٠٨ وما بعدها منه مؤداها أن الججز يتم بتعيين حارس ، ورفض المالك قبول الحراسة لا ينفي حصول الججز ، وتقول الطاعة أيضا إنه من جهة أخرى ، يفرض أن المطعون ضده لم يعين حارسا فإن الواقعة تكون منطبقة على المادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات الخاصتين بالمالك الذي يختلس الأشياء المحجوز عليها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بتبديد محمولات محجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة حالة كونه حارسا ومالكه ، وطلبت النيابة عقابه طبقا للمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت براءة المتهم مؤسسة قضاءها على أن الثابت في محضر الججز أن صورة من هذا المحضر تركت للمتهم الحارس لامتناعه عن التوقيع كما قالت المحكمة إنه كان يتعين على جهة الإدارة أن تعين حارسا يوقع على محضر الججز وتوكل إليه المحافظة على المحجوزات ، ولما استأنفت النيابة هذا الحكم قضت محكمة ثانية درجة بتأييده لأسبابه .

وحيث إنه وإن كان قانون المرافعات قد نص في المادة ٥٠٨ منه على أن "تصبح الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر الججز ولو لم يعين عليها حارس"

كما نص في المادة ٥١٢ "إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان المدين حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها..." إلا أن مجال الأخذ بحكم هذين النصين مقصور على الحجز القضائي الذي يوقعه القاضي بالشروط التي نص عليها هذا القانون ، وبهذا الحجز القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محتسبا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطا نص عليها ، من ذلك الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ الذي نص في مادته الثامنة على وجوب عد الأشياء التي تحجز وبيان أوصافها في محضر الحجز "ثم يمين حارس على الأشياء المحجوز عليها... والحارس يضع إمضاءه أو ختمه على محضر الحجز" والقانون رقم ٢٦ الصادر في ٥ من يولييه سنة ١٩٢٣ بشأن تحصيل أثمان الأسمدة فقد نص في مادته الأولى على سريان أحكام الأمر العالي سالف الذكر على تحصيل أثمان الأسمدة التي تبيعها وزارة الزراعة وكذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٥ الصادر في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ الذي مد أحكام الأمر العالي المذكورة أيضا على تحصيل بعض الديون المطلوبة للحكومة ، والرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ فقد نص الشارع في الفقرة الخامسة من المادة الثالثة منه على أن "يعين حارس أو أكثر لحراسة الأشياء المحجوزة..." كما أوجبت الفقرة السادسة من هذه المادة أن يوقع الحارس على محضر الحجز وكذلك القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ تطبيق المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ للمصول على الإيجارات والمبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف من الأملاك الزراعية التي تحت إدارتها وقد استبقى الشارع هذا الحكم أيضا في القانون الجديد رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ونص عليه نصا صريحا في المادة ١١ من هذا القانون ، ولما كان يبين من هذه النصوص أن الشارع أوجب دائما لانعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتتقل لمهدة بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ، ومن ثم يصبح أمينا مسئولوا عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ولا يسوغ من وضوح هذه النصوص الخاصة الأخذ بما جاء في نص المادة ٥٠٨

من قانون المرافعات من اعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر المحجز ولو لم يعين عليها حارس ولا بالحراسة المفترضة المنصوص عليها في صدر المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام الشارع قد أوجب لانعقاد المحجز الإداري عناصر وشروطا مخصوصة أوردتها بصيغ صريحة ولا سيما والأمر يتصل بتقرير المسؤولية الجنائية — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي طلبت النيابة تطبيقها إنما تعاقب الحارس بناء على عقد الوديعة الذي يقبوله يصبح ملتزما بواجباته فيه ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إداريا تسليا فعليا أو حكيا بعد قبوله الحراسة فإن المحجز الإداري لا ينعقد ويكون العيب الذي يلحق محضره في هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، لأن المنهم عندئذ لا يكون مستودعا لتلك الأشياء وبالتالي تمتنع مسؤوليته الجنائية . ولا يؤثر في ذلك أن تكون الأشياء قد تركت في عهده مادام القانون قد أوجب في المحجز الإداري خاصة تعيين من يقبل الحراسة على ما سلف بيانه .

وحيث إن ما تقوله النيابة من أن عدم قبول المطعون ضده الحراسة لا يجعله غير مسئول باطلاق ، إذ أن ما وقع منه على الرغم من عدم تعيينه حارسا أو قبوله الحراسة يقع تحت حكم المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات ، ما تقوله النيابة من ذلك غير سديد ، ذلك بأن من أركان الجريمة التي تنص عليها هذه المادة أن تكون الأشياء المختلصة محجوزا عليها من الجهة الإدارية — ولما كان من مقومات المحجز الإداري كما يتضح مما سبق أن توضع الأشياء المحجوزة تحت يد حارس قبل الحراسة سواء أكان هو مالكا أم غيره وكان واقع الأمر في الدعوى الحالية غير ذلك ، فإن المحجز الإداري لا يكون له وجود ومن ثم فلا يقع فعل المطعون ضده تحت طائلة العقاب .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضده للأسباب التي وردت بهذا الحكم الأخير ، يكون غير مخطيء في تطبيق القانون .

(٤٠٦)

القضية رقم ٧٢٥ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) تزوير . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
(ب) تزوير . حكم . تسببه . ذكر الحكم في الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائي .
تحدثه عنه على استقلال . غير لازم .

١ - القصد الجنائي من جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محور تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .

٢ - إذا كان الحكم قد أورد في الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائي في جريمة التزوير فإن التحدث عنه استقلالا يكون غير لازم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - احمد محمد كفا في شلي و ٢ - الحسيني سيد حسن الشوريجي بأنهما - أولا - اشتركا بطريق التحريض والاتفاق مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير ورقة أميرية هي عقد الهبة المحرر من وثق العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٢ والصادر من المتهم الأول الواهب لصالح أولاده كامل وعطيه ومحمود احمد شلي . وكان التزوير بزيادة كلمات في العقد المذكور وبوضع امضاءات واختتام مزورة عليه وذلك بأن حرضا واتفقا مع شريكهما المجهول على أن يضيف لكل صفحة من العقد عبارة روجع وختم بمرفقي مذيلة بامضاء مزور على الموظف المختص بالمراجعة في مكتب المساحة بالصف "محمد صادق عبد المجيد افندي" وبختم مزور على مكتب المساحة المذكور فوقعت جريمة التزوير نتيجة لهذا الاتفاق وذلك التحريض - ثانيا - استعملا هذا العقد المزور وهما يعلمان تزويره بأن قدماه لقلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة لتسجيله . وطلبت إلى قاضي الإحالة . إحالة المتهمين المذكورين إلى

محكمة الجنايات لها كتهما بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك وقد ادعى محمد كفا في بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهما متضامين بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض ومحكمة جنايات مصر قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى وبها وبالمادة ٢/٣٢ بالنسبة للتهمة الثانية - أولا - بمعاينة المتهم الأول أحمد محمد كفا في شلى بالحبس مع الشغل مدة ستة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم - ثانيا - بمعاينة المتهم الثانى . الحسينى سيد حسن الشوربجى بالسجن لمدة ثلاث سنين . - ثالثا - بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب إذ لم تبين المحكمة توفر القصد الجنائى لدى الطاعن وبنية الإضرار بالغير - كما لم تثبت من طريقة اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في التزوير فذكرت طريقة المساعدة في موضع من حكمها وأغفلتها في موضع آخر - هذا فضلا عن أن الطاعن أثار لدى المحكمة أن الطبيب الشرعى أجرى المضاهاة على صورة شمسية للورقة المطعون فيها ولكن المحكمة أغفلت الحديث عن ذلك في حكمها واستندت في إدانة الطاعن إلى أنه وقع على العقد المطعون فيه مع أن هذا التوقيع لا يمكن أن يوصل إلى مارتبته المحكمة عليه لأن الطاعن لم يوقع إلا بصفته شاهدا تتحصر مهمته في إثبات شخصية المتعاقدين .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التى أوردها والتي لها أصولها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه مليها - لما كان ذلك وكان القصد الجنائى في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما خبرت من أجله الحقيقة فيه - وكان الحكم

المطعون فيه قد أورد في الوقائع ما يدل على قيامه وكان أمر التحدث عنه استقلالا غير لازم — لما كان ذلك وكان ما ينهه الطاعن في صدد طريقة الاشتراك في التزوير لا محل له بعد أن بين الحكم المطعون فيه أن اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي كان بطريق التحريض والاتفاق وإضافة المساعدة في موضع آخر من الحكم إلى هاتين الطريقتين لا يبدو أن يكون من قبيل الخطأ المأدى الذي لا أثر له على الحكم — لما كان كل ما تقدم وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على كل دفاع موضوعي يثيره المتهم فإن ما ذكره الطاعن غير ما تقدم لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وفي تقدير المحكمة للأدلة المعروضة عليها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٠٧)

القضية رقم ٧٢٩ سنة ٢٥ القضائية :

هتك عرض بالقوة . ركن القوة . يتحقق بإتيان الفعل أثناء النوم .
يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هتك عرض أثنى بالقوة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها أو بغير رضاها ، وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء النوم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في مواجهة سيدة محمد على بغير رضاها بأن ناجأها وهي نائمة بفناء منزلها وأمسك بساقها بقصد موارقتها على الرغم منها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو استغاثتها وفراره خشية ضبطه . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحاطته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد

٤٥ و ٤٦ و ١/٢٦٧ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وقد اذنت سيده محمد علي بحق مدني قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ قرش صاغ بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا بمحاكمة عبده سيد صالح بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع إلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش أتعابا للعامة وذلك عملا بمواد الاتهام . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الواقعة جنائية شروع في مقاومة أثني بغير رضاها قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن الأفعال المسادية التي وقعت من الطاعن لا تؤدي إلى قصد الواقعة بل هي محاولة منه لإيقاظ المجنى عليها ولأن عنصر الإكراه لا يتوافر في حالة نوم المجنى عليها ومفاجأتها أثناء النوم ، ولأن وضع اليد على نخذها من فوق الملابس لا يعتبر مساسا بما يعد حورة من جسمها . فضلا عن تناقض الشهود الذين استندت إليهم المحكمة وعدم الإشارة إلى هذا التناقض والرد عليه مما يعيب حكمها بالقصور والتناقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في ليلة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٤ بينما كانت سيدة محمد علي نائمة بمنزلها هي وطفاتها الصغيرة ، وحوالي منتصف الليل تسور المتهم عبده سيد صالح (الطاعن) جدار المنزل وتسلل إلى السرير الذي كانت المجنى عليها نائمة عليه ، وشرع في موافقتها بأن تحسس جسمها ووضع يده على نخذها ، فأحست به وهبت مذعورة من نومها ، فرأت شبيحا لم تميزه وسأله مستنكرة من يكون فادعى أن اسمه محمد ، فاستغاثت ، ففتح باب المنزل من الداخل وفر هاربا غير أنه تصادف مرور حامد علي موسى وعلى محمود سيف أمام المنزل في هذا الوقت ومهما الاستغاثة وشاهدوا المتهم يخرج من منزل المجنى عليها متدفعما فحاولا إمساكه ولكنه لاذا بالفرار " .

لما كان ذلك ، وكان هذا البيان الذى أوردهما للحكم تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة هتك عرض أثنى بالقوة ، وكان يكفى لتوافر ركن القوة فيها أن يكون للفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها أو بغير رضاها وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم ، وكان لا مصلحة للطاعن في تغيير وصف التهمة إلى جنائية هتك عرض بالقوة مادامت العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في الواقعة ، وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن وفنده واستند في ثبوت التهمة إلى الأسباب التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعيذاً رفضه موضوعاً .

(٤٠٨)

القضية رقم ٧٣٦ سنة ٢٥ القضائية :

غرفة الاتهام . تقريرها بإحالة الجنائية إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع أنه سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون (م ١٨٠ ج) .

إذا قررت غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لأنها جنائية ومع تقريرها هي بأن الواقعة جنائية فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ كان واجباً عليها طبقاً للسادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم — المتهمون الثلاثة الأول : ضربوا محمود محمود سيد أحمد المتهم الأخير عمداً فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً . المتهم الرابع :

أحدث عمدا بمصطفى على سلام الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات ومحكمة قويسنا الجزئية قضت حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية نحوها بلا مصاريف جنائية . فقررت غرفة الاتهام بمحكمة شبين الكوم حضوريا بإحالة القضية إلى محكمة جناح قويسنا لمحاكمة المتهمين على أساس عقوبة اللجنة وعلى النيابة إعلان المتهمين . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن غرفة الاتهام أخطأت في تطبيق القانون إذ قررت بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للحكم فيها على أساس عقوبة اللجنة رغم سبق صدور حكم نهائي فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص مع أن القانون يوجب عليها في هذه الحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات .

وحيث إن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد جاءت صريحة في النص على أنه "إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات" - لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذ قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات للحكم فيها على أساس عقوبة اللجنة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لأنها جنائية ومع تقريرها هي بأن الواقعة جنائية تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . ولذا فإن قرارها يكون مخطئا متعيينا نقضه .

(٤٠٩)

القضية رقم ٧٣٧ سنة ٢٥ القضائية :

إجراءات . شفوية المرافعة . تلاوة أقوال الشهود التي أبدت في التحقيق . من تجوز ؟

تلاوة أقوال الشهود التي أبدت في التحقيق هي من الاجازات التي جوبها الشارع للمحكمة ، إلا أن استعمال المحكمة لحقها هذا مشروط بتعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب كما هو صريح نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب فاروق محمد حسن عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف عن إحداها طامة مستديمة يستحيل برؤها هي عدم قدرة المجنى عليه على إطباق بهنصر يده اليسرى لراحة اليد وتقدر هذه العاهة بنحو ١٠٪ وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة محمد ابراهيم المصرى بالسجن مدة ثلاث سنوات .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على المحكمة المطعون في حكمها أنها أخلت بحقه في الدفاع وقضت بإدائته دون أن تسمع أحدا من شهود الإثبات ولم تجر أى تحقيق في الدعوى ولم تجبه إلى ما طلبه من سماع شهود النفى الذين استشهد بهم على أنه لم يرتكب الواقعة المنسوبة إليه بجاء حكمها لذلك معينا بما يبطله .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن أنكر أمام المحكمة
التهمة المسندة إليه وعرض عليها أن تسمع شهود النفي فلم تجبه ، وأصدرت
حكمها بإدانته معتمدة على أقوال شهود الإثبات في التحقيق دون أن تسمعهم
بنفسها ، وبمقولة إن الدفاع عن المتهم اكتفى بأقوالهم الواردة في التحقيق وأنها
أمرت بتلاوة هذه الأقوال بالجلسة لما كان ذلك وكانت تلاوة أقوال الشهود
التي أدبت في التحقيق هي من الاجازات التي خولها الشارع للمحكمة إلا أن استعمال
المحكمة لحقها هذا مشروط بتعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب كما هو
صرح نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان لا يبين
من محضر الجلسة ولا من الحكم المطعون فيه أن سماع هؤلاء الشهود كان متعذرا
وكان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها
المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا وكانت
المحكمة لم تجر أي تحقيق في الدعوى ، وإنما أسست حكمها بإدانة الطاعن
على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون أن تذكر السبب في عدم سماعهم .
لما كان ذلك فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

(٤١٠)

القضية رقم ٧٣٩ سنة ٢٥ القضائية :

إجراءات . شفوية المرافعة . دفاع . الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة
الدعوى إثباتا ونفيا . رفض المحكمة طلب الدفاع الخاص بسماع شهود نفي وحكمها مقدما على شهادتهم
بأنها غير متبعة في الدعوى . إخلال بحق الدفاع .

الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتا ونفيا وأن
حكمها في الامتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت
لديها وضوحا كافيا من التحقيق الذي أجرته . وإذن فإذا رفضت المحكمة سماع
شهود النفي الذين طلب الدفاع سماعهم وحكمت مقدما على شهادتهم بأنها لا تقدم

ولا تؤثر في أدلة القضية التي استخلصتها المحكمة من التحقيق وبالجلسة ولا تطعن المحكمة إطلاقاً إلى ما قد يشهد به هؤلاء الشهود سواء لصالح المتهم أو ضده — فإن ذلك منها ينطوى على إخلال بحقوق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٥٤ الدلائل المقيمة بالجدول الكلى برقم ٥٠ سنة ١٩٥٤ بأنه في يوم الخميس ١٩٥٤/١٢/٢ الموافق ٦ ربيع الآخر سنة ١٣٧٤ بناحية زمران مركز الدلائل مديرية البحيرة . ضرب عمداً قطب جبر حجازى بكوريك على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي خلفت له عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجدارية اليمنى . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ عقوبات فصدر قرارها بذلك بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٧ ، سمعت محكمة جنابات دمنهور هذه الدعوى وقضت حضورياً بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بعاقبة واصف راتب هبد الحميد بالحبس مع الشغل لمدة ستين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع إذ لم تستجب المحكمة إلى طلب الدفاع عنه سماع شهود قى أصر على سماعهم لتعلق شهادتهم بواقعة الدعوى وبررت رفضها لهذا الطلب بأن شهادتهم منقوضة بأقوال شهود الإثبات مع أنها لم تكن قد سمعتهم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب التأجيل لإعلان شهود قى هم شهود الصلح الذى تم بعد وقوع الحادث

ولم يسألوا في تحقيق التباينة وأصر على طلبه في نهاية مرافعته ولكن المحكمة قضت في موضوع الدعوى بالإدانة وهالت في أسباب حكمها رفض طلب الدفاع فقالت "وحيث إنه بالنسبة لما طلبه الدفاع من إعلان شهود هم أعضاء مجلس عرفى من بعض الأهالى كان قد عقد بعد الحادث لتصفية النزاع بين الطرفين فلا ترى المحكمة إجابته إلى ذلك لأنه لا يقدم ولا يؤخر في أدلة القضية التي استخلصتها المحكمة من التحقيق وبالجلسة ولا تطفئ المحكمة إطلاقا إلى ما قد يشهد به هؤلاء الشهود سواء لصالح المتهم أو ضده لأنهم ليسوا بهيئة قضائية وليست أقوالهم بحجة في موضوع الدعوى ويصح أن يكونوا تحت تأثير المتهم أو المجنى عليه وأنهم قد يكونون مخطئين فيما اتخذوه من قرار" لما كان ذلك وكان الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتا ونفيا وأن يحقها في الامتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحا كافيا من التحقيق الذى أجرته وكانت الأسباب التي ساقتها المحكمة تبريرا لرفضها طلب سماع شهود النفي والحكم مقدما على شهادة شهود لم يسمعوها أمامها تنطوى على الإخلال بحقوق الدفاع — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعينا نقضه .

(٤١١)

القضية رقم ٧٤١ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسييه . الحكم بالإدانة . يجب أن يذكر مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ومؤداه .

من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . وإذن فإذا كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهمين قد اعتمد فيها اعتماد عليه في إداتهما على التقارير الطبية الشرعية الواقعة على المجنى عليهما دون أن يذكر شيئا مما جاء فيها ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا شاكر علي عمران ومحمد علي عمران عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتا التبة على قتلتهما وأعدا لذلك أصلحة نارية بنادق وتوجها إليهما في مكان وجودهما حتى إذا ما ظفرا بهما أطلق المتهم الأول هيارا ناريًا صوب المجنى عليه الأول بينما أطلق المتهم الثاني النار صوب المجنى عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلتهما فأصاباهما وأحدهما بهما الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت ذلك وقد ادعى علي عمران والد المجنى عليهما بحق مدني قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضور يا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبية كل من المتهمين : محمد علي عبد الرحمن وعلي عبد الرحمن حسين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبأن يدفعا بالتضامن للدعي بالحق المدني مبلغ التعويض المؤقت المطالب به ومقداره قرش صاغ واحد والمصاريف المدنية وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ اعتمد في إدانتهم على الكشف الطبي الموقع على المجنى عليهما لم يذكر فحوى ما جاء به ولم يبين الإصابات التي وجدت بالمجنى عليهما من جراء إصابتهما بالمقذوفات النارية التي أطلقها الطاعنان - وبذلك تكون رابطة السببية منقطعة الصلة بين هذه الإصابات ووفاة المجنى عليهما .

ومن حيث إنه لما كان مقررا أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يمكن

لمحكمة النقض في مراآبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعنين قد اعتمد فيما اعتمد عليه في إدانتها على التقارير الطبية الشرعية الواقعة على المجنى عليهما دون أن يذكر شيئا مما جاء فيها - فإن الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(٤١٢)

القضية رقم ٧٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . حكم . نسيبه . دفع المتهم بأنه لم يكن معتديا وإنما كان رد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . هذا دفاع جوهري . إدانة المتهم دون التحدث عن الدفع المذكور . قصور .

إذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك في مرافعته بأنه لم يكن معتديا وإنما كان رد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه فإن هذا الدفع يتمبرجوهريا من شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية المتهم ، فإذا قضى الحكم عليه بالعقوبة وأغفل التحدث عن الدفع المذكور فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عمدا محمد حسين الشريف بيده على رأسه وعلى أجزاء أخرى من جسمه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الإنهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات فأمرت بذلك بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٦ . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ١٧ من قانون العقوبات بحبس محمد عثمان حسن سنة واحدة مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور في التسييب ، إذ لم يرد على ما تمسك به الدفاع من الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس .

وحيث إنه ثابت بمحضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن الطاعن ذكر ضمن مرافقته أن "المجنى عليه كان يضرب المتهم ، وبذلك حاش (هن) نفسه ودافع عن الضرب الذى نزل عليه من المجنى عليه ... وأن المجنى عليه هو الذى بدأ بالضرب". ولما كان يبين من ذلك أن المدافع عن الطاعن تمسك في مرافقته بأنه لم يكن معتديا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى عليه بالعقوبة دون أن يفصل في هذا الدافع أو يرد عليه بما يفنده - لما كان ذلك ، وكان هذا الدافع جوهريا ومن شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية الطاعن فإن في إفعال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار، وبحضور السادة الأمادة : محمود إبراهيم ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٤١٣)

القضية رقم ٥٣٥ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) تحقيق . تزوير . عدم تحريز الورقة المزورة . لا بطلان .
- (ب) تزوير . تزوير في أوراق عرقية . الضرر . يكفي أن يكون محتملا .
- (ج) قرض . أسباب موضوعية . تزوير . ركن الضرر . تقدير توافره . موضوعي .
- (د) تزوير . حكم . تسببه . ركن الضرر . التحدث عنه صراحة . غير لازم .

١ — إغفال تحريز الورقة المطعون فيها بالتزوير لا يرتب بطلانا .

٢ — لا يشترط في جريمة التزوير في المحرر العرفي وقوع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون محتملا .

٣ — تقدير توافر ركن الضرر في جريمة التزوير في المحرر العرفي متروك لمحكمة الموضوع وحدها حسبما تراه من ظروف كل دعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

٤ — لا يشترط اصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من ١ — علي مصطفى طلبه (الطاعن) و ٢ —
إبراهيم حنفي عطيه و ٣ — عبد الرزاق محمد . بأنهم — أولا — اشتركوا مع آخر
مجهول بطريق الاتفاق والتخريض والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر عرفي

هو عقد اتفاق بين علي مصطفى عليه واعتدال محمود قنبر بأن اتفقوا مع ذلك المجهول على تزويره فاصطنع ذلك المحرر ووقع عليه بامضاء مزورة لاعتدال محمود حنفى قنبر ووقع المتهم الأول عليه باعتبارها طرفا في العقد ووقع المتهمان الثانى والثالث بصفتهم شهودا وقد تمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة - وثانيا - المتهم الأول أيضا استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى محكمة العطارين الشرعية . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤٠-٢-٤١ ، ٤١١ ، ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعت السيدة اعتدال محمود حنفى قنبر بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة الجمرك الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٣٢ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات حضوريا للأولين وغايبيا للثالث بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من حيدرة هذا الحكم نهائيا مع إلزام المتهمين بالتضامن بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى اعتدال محمود حنفى قنبر مبلغ قرش صاغ واحد والمصاريف المدنية ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمان الأولان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٤ . ومحكمة استئنافية الإبتدائية بعد أن أتت سماعة قضت حضوريا بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثانى والخامس والسادس والسابع هو أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء الخبراء الثلاثة وكذا الخبير الذى قرر بعدم وجود تزوير في الورقة المطعون فيها لمناقشتهم . فلم تستجب لهذا الطلب ، وأبدى الدفاع عن الطاعن أن الخبراء المعينين لأجراء المضاهاة ليسا من خبراء الخطوط

ولكنهما من الكيائيين فلم تكن المحكمة بتحقيق هذا الاعتراض ولم ترد عليه واعتمدت التقرير المقدم منهما واطرحت التقرير الآخر المقدم من الخبير الفني في الخطوط ، كذلك طلب الطاعن ضم القضايا رقم ١٦٤٧ سنة ١٩٤٩ جنح الجمر ك و ١٥٤٣ سنة ١٩٤٩ جنح الجمر ك و ١٢٥٩ سنة ١٩٤٩ جنح المذنية للاستعانة بها في عملية المضاهاة فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولو كانت أجابته لثبت لها براءة الطاعن ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي دون أن ترد على أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق به جريمة التزوير والاستعمال في المحررات العرفية التي دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي خاض إليها ، وعرض لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى فقال بأن النيابة العامة عهدت بإجراء المضاهاة إلى قسم الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي فباشر مهمته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى المدعية بالحقوق المدنية على ورقة الاتفاق المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ مزور ، ولما امترض الطاعن على هذا التقرير وطلب ندب خبير آخر أجابته المحكمة إلى طلبه ونذبت لإجراء المضاهاة خيراً آخر هو حلمي محمد حسن فباشر هذا الخبير مأموريته وقدم تقريراً تضمن مطابقة توقيع المدعية المذكورة على أوراق الاستكباب للتوقيع المدعى بتزويره ، فرأت المحكمة إزاء هذا الخلاف أن تندب الدكتور محمود عبد الحميد مدير قسم أبحاث الترييف والتزوير لإجراء المضاهاة فتولى هذه المهمة وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن التوقيع المطعون فيه نقل عن توقيع صحيح للمدعية بالحقوق المدنية بطريق الضغط الذي ظهر واضحاً في مجرى أحرف وألفاظ التوقيع وأن الذي قام بكتابه بالخبر فوق هذا الضغط لم يراع مجرى الضغط الذي أمامه فخافه التوفيق في تكوين بعض الأحرف والمقاطع ونتج من ذلك اختلافات جوهرية كثيرة في طريقة تكوين الحروف وموضع اتصال بعضها ببعض وعارض الخبير الخطاط واتفق مع الكيائي بقسم الأبحاث ، وخلص الحكم من هذا البيان إلى الأخذ بهذا التقرير الأخير للأسباب الفنية التي أوردتها محرر التقرير وللأسباب الأخرى التي بينها الحكم ، لما كان

ذلك وكان من المقرر أن الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات موكل إلى قاضى الموضوع ، وكانت المحكمة المطعون في حكمها في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت في حكمها بتقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى جاء ، وبدا لتقرير الخبير الذى ندبته النيابة العامة ، وكانت قد استندت في الأخذ بالرأى الذى تضمنته هذا التقرير إلى اعتبارات مقبولة لا تتجاف المنطق والقانون فلامقب عليها في ذلك ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ، وهى غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه ، فليس للطاعن أن ينهى على المحكمة عدم إجابته إلى مناقشته أحد الخبراء في التقرير المقدم منه ، لما كان كل ذلك وكان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أو محاميه طلب ضم القضايا المشار إليها بأوجه الطعن أو اعترض على ندب خبراء قسم التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة وكان الطاعن لم يبين في طعنه أوجه الدفاع التى يقول إنه أبدأها وأغفلت المحكمة الرد عليها فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن النيابة العامة سبق أن أصدرت أمرا بحفظ الدعوى ولكنها عادت فأقامتها على الطاعن مع مخالفة ذلك للقانون لعدم توافر الشروط اللازمة للعدول عن أمر الحفظ .

وحيث إن هذه المحكمة أمرت بضم مفردات القضية تحقيقا لوجه الطعن فتبين من الاطلاع عليها أن ما يثيره الطاعن فيما تقدم غير صحيح إذ أن النيابة العامة تولت تحقيق الشكوى فلما أتمته أمرت برفع الدعوى الجنائية على الطاعن وآخر وليس في الأوراق أية إشارة تفيد صدور أمر بحفظها .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الدفاع من الطاعن دفع ببطلان إجراءات حفظ الورقة المدعى بتزويرها لأنها تركت بغير تحريز تداول بين أيدي الخصوم أثناء نظر الدعوى ، وأنه كان يتعين تحريزها صيانة لها من العبث ، ولكن المحكمة أفضت هذا الدفاع فلم تحققه ولم ترد عليه .

وحيث إنه لما كان اغفال تحريز الورقة المطعون فيها بالتزوير بفرض حصوله - لا يرتب بطلانا ، وكان الثابت بمحضر جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أن المحكمة الاستئنافية أمرت بفض المظروف المحتوى على الورقة المدعى بتزويرها وعرضها على الطاعن فأقر بها مما يفيد أن المحكمة قد امتيقت واطمأنت إلى سلامة الحرز وعدم حصول عبث بالمحرر المطعون فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثامن إنه دفع بانتفاء ركن الضرر الذي لا تتم جريمة التزوير إلا بتوافره ، ولكن المحكمة لم تشرف في حكمها إلى هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بأن إقدام الطاعن على تزوير ورقة الاتفاق وتقديمها للمحكمة الشرعية ترتب عليه ضرر للمدعية بالحقوق المدنية إذ اضطرها إليها إلى طلب إرجاء الفصل في الدهري الشرعية حتى يستطلع رأى موكله في تلك الورقة ، هذا إلى أنه لا يشترط في جريمة التزوير في المحرر العرفي وقوع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون محتملا ، وتقدير توفر هذا الركن لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها تقدره حسبما تراه من ظروف كل دعوى ، ولما كان لا يشترط في صحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتجلى صراحة عن هذا الركن بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عباراته ، وكان ذلك متوفرا في الحكم المطعون فيه ، فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار ، وبحضور السادة الأماتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد حسين المستشارين .

(٤١٤)

القضية رقم ٧٤٥ سنة ٢٥ القضائية :

قانون . قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع
قطنا في السنوات ١٩٥٢/١٩٥٣ - ١٩٥٣/١٩٥٤ - ١٩٥٤/١٩٥٥ ، الزراعية .
هو قانون مؤقت . وقف العمل ببعض أحكامه في السنتين الزراعيتين ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ،
١٩٥٤ / ١٩٥٥ بموجب القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ . هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة
الزراعية السابقة على السنتين المذكورتين .

المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢
بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤
و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية إذ نص في الفقرة ب من المادة الرابعة منه على أنه
لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض
زرعت قطنا في السنة الزراعية السابقة قد أفاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع
ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون المقويات
لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها
بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بالغائه ، وإذا كان قد صدر
بعدئذ للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة ب من المادة
الرابعة المشار إليها آنفا في السنتين الزراعيتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥
فإن هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما بل يجب
تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : زرع قطناً في أرض سبق زراعتها قطناً في السنة الزراعية السابقة . وطلبت عقابه بالمواد ٤ و ٥ و ١٠ و ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٣ . وبعد أن نظرت محكمة أيتاى البارود الجزئية هذه الدعوى ، قضت حضورياً - عملاً بمواد الاتهام - بتغريم المتهم عشرة جنيهات والمصادرة بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ونظرت محكمة دمنهور الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالنسبة للحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه بلامصاريف جنائية وبتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٥ حصلت النيابة على شهادة بعدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني وأخطرت بإيداع الحكم مختوماً في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ فطعنت فيه النيابة بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المرسوم رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد زراعة القطن في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية الذي طبقته المحكمة على واقعة الدعوى هو من القوانين المؤقتة المشار إليها بالفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإذا كان قد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ بوقف العمل بأحكام المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في الحالات التي يحددها وزير الزراعة وذلك في سنى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين فإن هذا الوقف يكون قاصراً على هاتين السنتين وحدهما ولا ينسحب أثره على سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية إذ نص في الفقرة ب من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض زرعت قطناً في السنة الزراعية السابقة قد أفاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويبطل العمل به بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بالغائه . لما كان ذلك وكان قد صدر بعدئذ القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة ب من المادة الرابعة المشار إليها آنفاً في السنتين الزراعتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين فإن هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليها ووجب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله . فإذا كانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى على المتهم المطعون ضده هي أنه في يوم ٢ من يونيه سنة ١٩٥٣ . وهذا التاريخ يدخل في سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية زرع قطناً في أرض زرعت قطناً في السنة الزراعية السابقة ، فإن أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ يسرى عليه ولا يحول دون ذلك صدور قانون جديد بوقف العمل بتلك الأحكام في السنتين التاليتين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة تأسيساً على تطبيق الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن القانون الجديد أصحح للمتهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا ولما كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن نظر الدعوى ، فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لنظرها مجدداً من دائرة أخرى .

(٤١٥)

القضية رقم ٧٤٩ سنة ٢٥ القضائية :

عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . العقوبة التي يحكم بها لمخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ أو القرارات الصادرة تنفيذا له . عدم جواز الحكم بإيقاف تنفيذها .

لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة المخموم بها لمخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أو لمخالفة القرارات الصادرة تنفيذا له وذلك طبقا للمادة الثانية عشرة من المرسوم بقانون المشار إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه : زرع قطنا أكثر من المساحة المقررة . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ و ١٠ و ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ . نظرت محكمة جناح المحمودية الجزئية هذه الدهوى ثم قضت غيابيا - عملا بمواد الاتهام . بتغريم المتهم عشرة جنهات بلا مصاريف . فعارض ، وقضى في معارضته برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلامصاريف . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . نظرت محكمة دمنهور الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية . فطمنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة ، هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية

الذي طبقته المحكمة على واقعة الدعوى قضى في المادة الثانية عشرة منه على أنه لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الغرامة المحكوم بها ابتدائيا مع وقف تنفيذها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية قد نص في المادة الثانية عشرة منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهرين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها عن كل فدان أو كسور الفدان أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يترتب عنه نقضه نيا قضى به من وقف التنفيذ ، وتصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

(٤١٦)

القضية رقم ٧٥٢ سنة ٢٥ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات للحضر في اليوم المحدد للبيع . موضوع متى كان التقدير مبنيا على أسباب مائة .

تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات للحضر في اليوم المحدد للبيع أمر ينحصر لسلطة قاضي الموضوع دون معقب إلا إذا كانت الأسباب التي يبدىها لرفض العذر يستحيل التسليم بها في العقل والمنطق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المقتولات الميمنة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح حافظ عطية وكانت قد سلمت إليه على وجه الوديعة لحفظها وتسليمها يوم البيع واختلمها لإضرارها بالدائن الحاجز حالة كونه حارسا ومالكاً وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى حافظ عطية : ق مدني قبل المنهم وطلب القضاء له بمبلغ عشرة جنيهاً تعويضاً . نظرت محكمة جنح أبي حماد الجزئية هذه الدعوى ثم قضت حضورياً - ٤ - لا بمادتي الانهاك - مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً مع إلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني خمسة جنيهاً مع المصاريف المدنية المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ونظرت محكمة الزقازيق الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضورياً أولاً بعدم جواز استئناف الدعوى المدنية . وثانياً : بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية بالنسبة للدعوى العمومية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان مريضاً في اليوم الذي كان محمداً للبيع ، وقدم إثباتاً لصحة دفاعه شهادة طبية تفيد أنه كان يشكو من مغص كلوي حاد استوجب بقاءه في عيادة الطبيب بمدينة الزقازيق تحت العلاج من يوم ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٤ - وهو اليوم السابق على اليوم المحدد للبيع إلى يوم ٢٨ من الشهر المذكور ، غير أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع استناداً إلى أسباب لا تبرر رفضه ، وفضلاً عن ذلك فقد تأيد هذا الدفاع بما أثبتته المحضر في محضره من أنه خاطب شقيق الطاعن فأخبره

بأن الطاعن ضائب بمدينة الزقازيق ، وتأييد أيضا بالعريضة التي بعث بها الطاعن بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٤ عقب إبلاله من مرضه الى وكيل النيابة بنبثه فيها بعذره في التخلف عن الحضور في اليوم المحدد للبيع ، ويطلب معاينة المحجوزات للتحقق من وجودها ، وقد أغفلت النيابة تحقيق هذا الدفاع كما أغفلت المحكمة أيضا أما استناد الحكم في الادانة الى ما أثبتته المحضر من أنه قدش منزل الطاعن فلم يجد به المحجوزات فلا يصح الاستدلال به على عدم وجودها ، لأن القانون لا يلزم الحارس بابقاء المحجوز في مكان معين ، ولأن عدم اختصاص المحضر بالبحث عن المحجوز من شأنه أن يهدر قيمة الورقة التي يحرقها في هذا الخصوص ويفقد حجيتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما نترا فربه العناصر المكونة لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها التي دان الطاعن بها ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوع هذه الجريمة منه ، واستظهر القصد الجنائي بقوله إن الطاعن سخر أخاه منصور حسن شتات في إقامة دعوى باسترداد الأشياء المحجوز عليها رقم ٣٠٣ سنة ١٩٥٤ أبو حماد فحكم برفضها وأنه تعمد عرقلة التنفيذ بتخلفه عن الحضور في يوم البيع لتقديم المحجوزات للمحضر ، ثم عرض الحكم للشهادة الطبية التي تقدم بها لإثبات عذره في التخلف فقال : " ولا تعمل المحكمة على الشهادة الطبية المقدمة منه (الطاعن) لأنها اصطفت خصيصا ليدرا عن نفسه هذا الاتهام لأنه فضلا عن أن مرض المنص الكلى هو حالة طارئة وتزول في وقتها ولا تستلزم أن يتزل المريض بعيادة الطبيب ابضعة أيام قلت أم كثرت ومما يؤيد الريبة في هذه الشهادة أيضا أنه مذكور بها ساعة الدخول للعيادة وساعة الخروج منها ولم تجر العادة على ذلك ، ولكن أراد منهم أن يستمر موقفه لأنه قد تقرر أنه دخل عيادة الطبيب في ١٩٥٤/٦/٢٦ وخرج منها يوم ١٩٥٤/٦/٢٨ وفي اليوم الأخير قدم بلاغا للسيد وكيل نيابة أبو حماد يزعم فيه أن المحجوزات لازالت موجودة فكتب في الشهادة أنه خرج في اليوم المذكور من العيادة الساعة السابعة والنصف صباحا ليقال إنه قدم بلاغه له بعد خروجه من العيادة ومما يؤيد عدم جدية الشهادة

أيضا أن المتهم لم يذكر اسم الطبيب المعالج لا بمحضر التحقيق المؤرخ ١٨/٧/١٩٥٤ ولا في العريضة التي تقدمت للسيد وكيل النيابة بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٤ " وبيّن من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة لم تقبل العذر الذي تعلل به الطاعن في عدم تقديم المحجوزات للحضر لعدم نقتها بصحة الشهادة الطبية . ولما كان تقدير العذر في هذه الحالة أمرا موضوعيا يخضع لسلطة قاضي الموضوع دون معقب إلا إذا كانت العلة التي يبدىها لرفض العذر يستحيل التسليم بها في العقل والمنطق وكانت الأسباب التي رتب عليها رفض العذر سائغة مقبولة ولا يقدح في سلامتها ما قاله من قبيل التريد من أن المرض الذي أصاب الطاعن هو مرض طارئ وقتي لا يستلزم البقاء في حيادة الطبيب بضعة أيام . لما كان ذلك ، وكان من أعمال وظيفة المحضر المكلف قانونا بإجراء البيع البحث عن الأشياء المحجوز عليها في المكان الذي حجز عليها فيه ، فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤١٧)

القضية رقم ٧٥٤ سنة ٢٥ القضائية :

عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . حكم . تسيبه . وقف تنفيذ العقوبة . جعله شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . هو مما يتعلق بتقدير العقوبة . تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا . من سلطة محكمة الموضوع . بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته . غير لازم .

وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر يتعلق بتقدير العقوبة وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا للجريمة التي ثبتت على المتهم من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة عليه بالقدر الذي أرتأته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلام من : ١ - الدردير عايش ابراهيم و ٢ - عبد الله محمد عبد الرحمن (الطاعن) بأنهما في يوم ٤ من مايو سنة ١٩٥٢ بدائرة مركز طهطا ، بدأ الأشياء المينة بمحضر المجز والمجوز عليها قضائيا لصالح مصطفى عبد الرحمن واختاساها لنفسيهما لإضراراه به حالة كونهما مالكين وحارسين عليها ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ، نظرت محكمة طهطا الجزئية هذه الدعوى ، ثم قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات - بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف . استأنف المتهم الثاني (الطاعن) هذا الحكم. نظرت محكمة سوهاج الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه قصور في التسبيب إذ طلب الطاعن من المحكمة الاستئنافية أن تجعل وقف تنفيذ العقوبة شاملا لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إنه لما كان وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمرا متعلقا بتقدير العقوبة - وكان هذا التقدير في الحدود المقررة قانونا للجريمة التي ثبتت على المتهم - من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة عليه بالقدر الذي ارتأته - لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤١٨)

القضية رقم ٧٥٦ سنة ٢٥ القضائية :

تلبس . قبض . تفتيش . قيام حالة التلبس . يجوز لأمودى الضبط القضائي الذين شاهدوها أن يقبضوا بنير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته في الجريمة وأن يفتشوه سواء أكان قاتلا أم شريكا .

قيام حالة التلبس بالجريمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوها وقوعها أن يقبضوا بنير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته فيها وأن يفتشوه سواء أكان قاتلا أصليا أم شريكا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - شفيق حنا سدراك الشهير بالأسيوطى و ٢ - أمين محمد سعد سليمان و ٣ - عبد السلام محمد محمود الشهير بالاسكندرانى بأنهم : المتهم الأول - قلد ضرب المسكوكات من ذات القرشين المتداولة قانونا في بلاد الحكومة المصرية وذلك بأن اصطنع من سبيكة تتكون من القصدير والرصاص والنحاس والانتيمون قطعاً على غرارها - والمتهمان الثانى والثالث روجا المسكوكات المزورة سالفة الذكر بأن تعاملتا بها مع علمهما بتزويرها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت عملاً بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى الطاعنين أولاً : بمعاقة شفيق حنا سدراك الشهير بالأسيوطى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وثانياً : بمعاقة أمين محمد سعد سليمان بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . وثالثاً : براءة عبد السلام محمد محمود الشهير بالاسكندرانى مما أسند إليه . ورابعاً : بمصادرة الأدوات والنقود المزيفة المضبوطة . فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول شفيق حنا سدراك الشهير بالأسيوطى، وإن كان قد قرر الطعن فى الميعاد غير أنه لم يقدم لطمته أسبابا فىكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن الثانى وتفتيشه قد أخطأ ذلك بأنه على الرغم من ورود اسمه فى محاضر جمع الاستدلالات بأنه يروج المسكوكات التى يزيفها الطاعن الأول ، فإن البوليس لم يستصدر من النيابة العامة أمرا بالقبض عليه وتفتيشه أسوة بالطاعن الأول ، وبعد تنفيذ أمر التفتيش بالنسبة لهذا الأخير واعترافه على الطاعن الثانى قصد رجال البوليس إلى موقف الأوتوييس رقم ١٠ بعد أن ساروا مسافة كيلومترين وانتظروا نحو ساعة إلى أن أقبل الطاعن الثانى فقبضوا عليه وقتلوه ، وهو إجراء باطل لعدم صدور أمر به من سلطة التحقيق ولا انتهاء حالة التلبس أما ما زعمه رجال البوليس تبريرا للقبض عليه وتفتيشه من أنه أخرج من جيبه نقودا فهو زعم غير صحيح ، وعلى فرض صحته فلا تأثير له على بطلان الإجراءات لأن تخليه عن حيازة النقود لم يكن اختياريا ، وإنما كان وليد الخوف من القبض والتفتيش الباطلين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله "إن الفاتنقام صديق فريد مفتش مباحث القاهرة قد علم من التحريات أن المتهم الأول شفيق حنا سدراك الشهير بالأسيوطى (الطاعن الأول) يقلد ضرب المسكوكات الفضية من ذات القرشين فعهد فى يوم ٣ أبريل سنة ١٩٥٤ إلى أحد المرشدين بشراء كمية من المسكوكات المقلدة من المتهم وسلمه لهذا الغرض ثلاثين قرشا فذهب المرشد بصحبة أحد من رجال البوليس الملكى من قسم مكافحة التزييف ووقف رجل البوليس بعيدا عن محل المتهم الأول الذى يستأجره لكى الملابس وشاهد

المرشد يقابل هذا المتهم ثم يخرج معه ويجلسان في مقهى قريب بآخر محطة
المترو بمصر الجديدة ثم يعودان سويا إلى المحل وينصرف المرشد وحده وقد سلمه
هذا المرشد خمسا وعشرين قطعة مزيفة من ذات القرشين متقنة التقليد فعاد بها
إلى مفتش المباحث الذى أمره هو وزميليه رجال البوليس الملكى أحمد على ناصف
وفتحى السيد بمراقبة المتهم الأول مراقبة مستمرة وقد قام رجال البوليس الثلاثة
بهذه المراقبة من يوم ٤ إبريل سنة ١٩٥٤ إلى يوم ١٤ إبريل سنة ١٩٥٤ وكانوا
يقدمون تقارير يومية بنتيجة مراقبتهم وقد تبين من هذه التقارير أن المتهم
الأول اعتاد التردد على أحد المقاهى بشارع هارون الرشيد بمصر الجديدة حيث
يجلس صرافو النذاكر بسيارات الأجرة العامة وأنه تقابل مع المتهم الثانى أمين
محمد سعد سليمان صراف التذاكر (الطاعن الثانى) فى يوم ١٤ من إبريل سنة
١٩٥٤ وسلمه لفافة صغيرة بها نقود صغيرة وأن هذين المتهمين اعتادا التقابل
والجلوس منفردين بمقهى هارون الرشيد ودأب المتهم الأول على تسليم المتهم
الثانى لفافات صغيرة مماثلة للفافة الأولى التى كان بها النقود . وقد عهد مفتش
المباحث إلى مرشده بالذهاب إلى منزل المتهم الأول والاتفاق معه على تسليم
كمية كبيرة من النقود المزيفة فوعده المتهم بتقليد هذه النقود وتسليمها إليه
فى يوم ١٤ من إبريل سنة ١٩٥٤ ولما تأكد مفتش المباحث من صدق التحريات
والمراقبات ومن أن المتهم الأول يزيف النقود بمنزله استصدر من النيابة بتاريخ
١٣ من إبريل سنة ١٩٥٤ إذنا بتفتيش هذا المنزل بحارة حسن يوسف بعزبة
منفردة القبلية قسم الزيتون وتفتيش محله بشارع الأزقة بمصر الجديدة وتفتيشه
هو شخصا لضبط ما يوجد من نقود مزيفة أو أدوات تزيف ، وقد انتقل
مفتش المباحث القائم مقام صديق فريد و معه الصاغان عبد الرحيم العبودى وعلى
حجازى والمخبران أحمد على ناصف وفتحى السيد إلى المحجرة التى يقيم بها المتهم
فوجدوه يباشرون عملية التزييف إذ شاهدوا موقد غاز مشتملا بجواره قالب معدنى
يسمى زيزق عبارة عن قمعين من معدن به فجوة توضع بها قطعة من فثة القرشين
ويضغط عليها فيطبع على معدن هذا القالب بأحد وجهيها فى ناحية والوجه الآخر
فى ناحية أخرى ، ثم يصب بها معدنا مصهورا ويضغط عليه فيتم اصطناع القطعة

المزورة ، وقد وجد بالفعل بهذا الزيتق قطعة من فئة القرشين لم يتم المتهم تزيفها كما عثر مفتش المباحث بنفس الحجرة أسفل صوان "دولاب" بها على علامة من الصفيح قريبا من موقد النار بداخلها قطعتان من فئة القرشين مزيفتان لم يتم برد حوافيهما وملعقة من الزجاج ساخنة وبها قطع من المعدن وزيتق آخر وقطع صغيرة من المعدن المستعمل في التزييف ، وعثر مفتش المباحث أيضا بجوار موقد النار على مبراة قديمة ومقص كبير تدل حالتها على أنها يستعملان في التزييف إذ بهما بقايا معدنية كما عثر على مبرد يستعمل في التزييف وعلى بقايا قطع معدنية نتيجة قص حوافي العملة المزيفة وعلى قطعتين صحيحتين من العملة الفضية ذات القرشين يبدو من لونها أنها استعملت في طبع وجهي العملة بالزيتق وعلى منديل صغير به مسحوق أبيض تبين من التحليل أنه مسحوق الرخام الذي يستعمل في صنع قوالب التزييف وقطش نفس المتهم الأول فعر بجيب جلبابه الأيمن على ثمانى عشرة قطعة حديثة الصنع والتزييف ، وبجيب صغير بنفس جلبابه على خمس قطع مزيفة تزييفاتنا إلا أنها كانت لاتزال في حاجة إلى برد حوافيها ، وقد سأل مفتش المباحث المتهم الأول شقويا أثناء التفتيش فاعترف بأنه يزيف النقود لحاجته إليها وضعف موارده المالية ، وقد علم مفتش المباحث أثناء عملية التفتيش من رجل البوليس الملكى اللذين كانا يصاحبانه أنهما فى مراقبتهما للتهم الأول قبيل التفتيش شاهداه يسلم المتهم الثانى أمين سعد سليمان صراف النذاكر بشركة سيارات الأوتوبيس نقودا مزيفة فصحبهما إلى موقف السيارات بمصر الجديدة وطلب منهما إرشاده عنه وأثناء وقوفهم جميعا قدمت إحدى السيارات ونزل منها هذا المتهم فاتجه إليه مفتش المباحث بحضور الصاغين على حجازى وعبد الرحيم العبودى وسأل عما معه من نقود فضية صغيرة فأخرج المتهم من جيبه نقودا فضية ومعدنية وعرضها على المفتش فوجد من بينها أربعة وثلاثين قطعة من فئة القرشين يدل شكلها على أنها مزيفة وأنها من نوع القطع المزيفة المضبوطة لدى المتهم الأول كما عثر على نقود صغيرة أخرى صحيحة ... وقد ضبط هذا المتهم وقطش منزله بعد ذلك فلم يعثر على شيء . واعترف المتهم الأول لأول وهلة وفى كافة أدوار التحقيق بأنه اعتاد

تزيف هذه النقود منذ مدة شهر وأنه سلم منها خمسا وعشرين قطعة للثمن الثاني مقابل ثلاثين قرشا يوم ضبطه وأنه اعتاد تسليمه مثل هذا المبلغ يوميا لترويجه بين ركاب سيارات الأجرة إذ يسهل له عمله كصراف للتذاكر ترويجه هذه المسكوكات المزيفة — ولما كان يبين من ذلك أن الطاعن الأول الذي صدر أمر النيابة العامة بتفتيشه وتفتيش مسكنه قد ضبط متلبسا بجريمة تزيف نقود فضية ، وكان قيام هذه الحالة مما يبيع لرجال الضبط القضائي الذين شهدوا وقوعها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته فيها وأن يفتشوه سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا ، وكان الطاعن الأول عند ضبطه متلبسا بالجريمة قد اعترف بأن الطاعن الثاني ساهم في ارتكابها وكانت الدلائل على هذه المساهمة قد قامت أيضا من مراقبة رجال البوليس للطاعن الأول ، فإن إجراءات القبض على الطاعن الثاني وتفتيشه تكون صحيحة في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

(٤١٩)

القضية رقم ٧٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

إصابة وقتل خطأ . دكن الخطأ . يصح أن يكون مشتركا بين شخصين أو أكثر .

يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين مختلفين أو أكثر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — جابر عبد اللطيف دياب و ٢ — لبيب مسعود بأنهما في يوم الجمعة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥١ بدائرة مركز البلينا تسببا بغير قصد ولا تعمد — أولا : في قتل كل من جبران منصور ومتوشلح جرجس ورياض سيفين وعبد الشهيد بطرس وحليم رزق الله — وثانيا : إصابة كل

من حشمت مجمع ورسوم جوهر وألبرت خليل وميخائيل زكي بقطر بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي - وثالثا : لحصول حادث لقطار السكة الحديد بإتلاف بعض أجزاء القاطرة وخروج عجلات إحدى العربات عن قضبان السكة الحديد وتعطل بذلك مرور القطارات وكان ذلك ناشئا عن إهمالها وعدم احتياطهما بأن لم يكن الأول وهو خفير مكلف بحراسة المزلقان موجودا بالكشك الموجود بجواره ولم يقفل بذلك بوابتي المزلقان بينما قتل الثاني بسيارته أحد عشر راجعا بكيفية تمنعه من حسن القيادة فلم يلتفت إلى يمينه عندما أراد أن يعبر المزلقان كما لم يهتديء من السرعة التي كان يسير بها أصلا وهو عند مفترق طريقين ونجم عن ذلك خطأهما المشترك السالف الذكر. وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ و ١٦٩ من قانون العقوبات وقد ادعى بحق مدني كل من ١ - ميخائيل زكي شنوده بصفته وصي خصومة على قصر المرحوم متوشلح جرجس بمبلغ ألفي جنيه و ٢ - منصور ميخائيل بمبلغ ١٠٠٠ جنيه و ٣ - رسوم جوهر بمبلغ ٢٥٠ جنيتها و ٤ - حشمت مجمع بمبلغ مائة جنيه و ٥ - بهيجه حكيم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه و ٦ - فرج نوح بسادة بقرش صاغ واحد تمويضا مؤقتا . وكان ادعاء هؤلاء المدعين قبل المتهمين ووزارة المواصلات ... متضامين . كما ادعت وزارة المواصلات مدنيا قبل المتهم الأول وفرج نوح "صاحب السيارة" متضامين بمبلغ ١٠٢ جنيتها و ٢٧٦ مليا قيمة التلفيات التي حدثت في القاطرة وبعد أن نظرت محكمة جنح البليتا الجزئية هذه الدعوى ، قضت بحضورها - عملا بمواد الاتهام - بالنسبة إلى المتهم الأول أولا - بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسين جنيتها وإلزامه بالتضامن مع وزير المواصلات بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية أن يؤدي (١) للدعى بالحقوق المدنية ميخائيل زكي شنوده بصفته وصي خصومة على قصر المرحوم متوشلح جرجس مبلغ ألفي جنيه والمصروفات المدنية وخمسة جنديات مقابل أتعاب المحاماة . و (٢) للدعى بالحقوق المدنية منصور ميخائيل بصفته ولي أمراؤلا دابته جبران منصور والست بهيجه حكيم زوجة المتوفى مبلغ ألف جنيه والمصروفات المدنية وخمسة جنديات مقابل أتعاب المحاماة و (٣) للدعى بالحقوق المدنية رسوم جوهر

مبلغ مائتي وخمسين جنيها مصريا مؤقتا والمصروفات المدنية وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة و (٤) للدعى بالحقوق المدنية حشمت مجلع مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة و (٥) للدعى بالحقوق المدنية فرج نوح بساده مبلغ جنيه واحد مؤقتا — والمصروفات المدنية وجنيتين مقابل أتعاب المحاماة : وثانيا براءة المتهم الثانى ورفض الدعوى المدنية قبله كذلك رفض دعوى الضمان الموجهة إليه وإلى فرج نوح بساده صاحب السيارة من وزارة المواصلات والزمها مصروفاتها وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف كل من المتهم الأول ، ووزارة المواصلات والنيابة بالنسبة إلى المتهم الثانى المحكوم براءته فى هذا الحكم . نظرت محكمة سوهاج الابتدائية هذه الاستئنافات ثم قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بقبولها شكلا وفى الموضوع — أولا بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول جابر عبداللطيف إلى حبسه سنة ونصف سنة مع الشغل . وثانيا . برفض الاستئناف المقدم من النيابة ضد المتهم الثانى وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة له مع تأيد الحكم المستأنف فيما يتعلق بالادعاء المدنى وإلزام مصلحة السكة الحديد والمتهم الأول بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، وأعفت المتهمين من المصاريف الجنائية . فطعن الطاعن الأول فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه أيضا الأستاذ عبد الهادى المليجى المحامى بقلم قضايا الحكومة عن مصلحة السكة الحديد ... الخ .

المحكمة

... من حيث أن الطاعة الثانية وإن كانت قررت الطعن فى الميعاد إلا أنها لم تقدم لظعنها أسبابا ، فىكون ظعنها غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان فيما يقوله الطاعن من أنه دفع بأنه لم يكن عند وقوع الحادث فى كشك المزلقان وأن تعليمات مصلحة السكك الحديدية ، توجب

على معاون المحطة في حالة عدم وجود خفير المزلقان ، أن يرسل خفيرا آخر لحراسته ولإغلاق أبوابه عند مرور القطار، وقد شهد مفتش الحركة ومعاون المحطة نفسه في تحقيق النيابة بمضمون هذه التعليمات ورددها هذا الأخير بالجلسة، وينبني على ذلك اعتبار خطأ الطاعن خطأ مهنيا لا يصل الى درجة المساءلة الجنائية لانقطاع رابطة السببية بين غياب الطاعن عن كشك المزلقان وبين وقوع الاصطدام ، وإنما تقع هذه المسؤولية على عاتق معاون المحطة دون الطاعن ، كذلك دفع الطاعن بأن المسؤولية الجنائية تقع أيضا على عاتق قائد السيارة التي كان يركبها المجنى عليهم، لأنه خالف لأئحة السيارات بحمله في سيارته ركابا يزيد عددهم على المقرر، وسمح لبعضهم بالركوب على الرفارف ولأنه لم يلتفت إلى الخط الحديدي عند عبوره ليتحقق من خلوه من القطارات مع أنه كان في وسعه رؤية القاطرة من مسافة ثمانية أمتار، وكان نورها منبعثا وصوتها يدوى عاليا، دفع الطاعن بذلك ولكن المحكمة لم تكن بالرد عليه ، بلقاء في حكمها مشوبا بعيب القصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بين واقعة الدعوى بما يتحقق به العناصر القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ ومحصلها أن إحدى سيارات الأجرة كانت تعبر مزلقان السكة الحديد ببلدة برديس متجهة إلى الجهة القبليية فصادمها قطار البضاعة الذي كان متجها للجهة القبليية صدمة عنيفة ودفعها إلى الأمام حيث ألقي بها إلى الناحية اليسرى فانحشرت بين القاطرة والحاجز الحديدي الممتد في موازاة الخط الحديدي فجعلت القاطرة تدفع السيارة إلى الأمام حتى حطمتها تماما وتناثرت أجزاؤها إلى قطع صغيرة وقتل خمسة من ركابها وجرح آخرون ، واستظهر الحكم ركن الخطأ في قوله إن التهمة ثابتة في حق الطاعن "من تركه البوابة مفتوحة وعدم وجوده بالكشك المخصص لحراستها وقت وقوع الحادث مما أدى إلى وقوعه على تلك الصورة البشعة التي راح ضحيتها خمسة من المجنى عليهم تركوا وراءهم من النساء والولدان والأطفال وأصيب بسببها أربعة بإصابات مختلفة أدت إلى بتر إصبع أحدهم على الوجه المبين بالتقارير الطبية الواقعة عليهم ، وحيث إن التهمة ثابتة أيضا قبل المتهم الأول (الطاعن) من اعترافه بأن البوابة كانت مفتوحة على الناحية

الشرقية التي مر منها المتهم الثاني (قائد السيارة) بسيارته وقد ثبت أيضا على لسان جميع الشهود أن البوابة كانت مفتوحة أيضا من الجهة الغربية و ثبت كذب المتهم المذكور فيما ادعاه أنه أغلقها من هذه الناحية . بل والثابت من شهادة جميع الشهود أيضا والذي يمكن أن تقطع فيه المحكمة وهي مطمئنة هي أن المتهم المذكور لم يكن موجودا بالكشك فيكون المتهم قد قصر في شيء كثير جدا من التفريط في أداء واجبه الذي خصص لأدائه وهو واجب خطير الأهمية “ ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن وفنده للاعتبارات التي ذكرها وكان مما قاله “ أنه فيما يتعلق بما أثاره الدفاع عن المتهم الأول من أن حقيقة الحادث أنه ترك المعبر فعلا دون حراسة وأن هذا من قبيل الخطأ المهني الذي لا يرق للخطأ الجنائي الموجب للمسئولية الجنائية فإن مثل هذا القول غير سديد ، ذلك لأن الحارس في مثل هذه الحالة يعتبر متخليا عن واجب فرضه على نفسه وعمله ، وهذا إهمال بالمعنى الوارد بالمادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ عقوبات “ ولما كان مفاد هذا الذي ساقه الحكم أنه أثبت الخطأ على الطاعن بتركه عمله بغير علم رؤسائه وبغير إذن منهم وإبقائه المجاز مفتوحا بلا حراسة حيث كان ينبغي أن يقفله لدفع الخطر من القطار عن يعبرون الخط الحديدى ، فإن هذا الخطأ يعد إهمالا مستوجبا للعقاب في معنى المادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وكان وقوع خطأ من سائق القطار أو من سائق السيارة بفرض صحته لا ينفى مسئولية الطاعن عن الجريمة إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين مختلفين أو أكثر ، لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٢٠)

القضية رقم ٧٦١ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دفاع . طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة . عدم اجابته . لا اخلال بحق الدفاع .

(ب) قانون . قانون المرافعات . متى يجوز الرجوع اليه ؟

(ج) مواد مخدرة . تقديم متهم الأفيون لآخر للتعاطى . يستلزم توقيع العقوبة المخلطة المنوه عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مهما كان قصد قدم المخدر من حيازتها أو إحرازها .

(د) تفتيش . صدور إذن من النيابة بتفتيش شخص معين ومن يوجد معه وقت إجراء التفتيش إذا قامت شبهات قوية على إحرازه مادة مخدرة صحة التفتيش الحاصل فإذا لهذا الإذن . مثال .

١ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد أمرت بإقفال باب المرافعة وحجرت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة .

٢ - الرجوع الى نصوص قانون المرافعات لا يكون إلا عند غياب النص على الاجراء في قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - اذا قدم متهم الأفيون لآخر للتعاطى فإن هذه الواقعة تتحقق بها بإحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وهي حالات أوجب القانون فيها توقيع العقوبة المخلطة بغض النظر من قصد مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو إحرازها ، إذ يستوى في ذلك أن يكون القصد هو الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش الطاهن الأول ومن يوجد معه وقت ضبطه وتفتيشه إذا قامت شبهات قوية

على أنه يحمل مواد مخدرة أو على اشتراكه في الجريمة فلما انتقل رئيس مكتب المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن الأول وجدوه واقفا في الشارع على مقربة من منزله ومعه الطاعن الثاني وعندما شعريهم هذا الأخير حاول الهرب وجرى فتبعه وكيل المكتب وقبض عليه وأحضره إلى رئيس المكتب الذي فتشه فوجد معه قطعة من الأفيون ، فإن التفتيش على هذه الصورة يكون صحيحا في القانون لأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعن الأول الذي صدر الأمر بتفتيشه ومحاولة الطاعن الثاني الهرب عند رؤية رجال البوليس تحقق بها الشبهة القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى نص الأمر الصادر بتفتيش من يتفق وجوده مع الطاعن الأول من ناحية ، وإلى حكم المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية من ناحية أخرى ولو كان أمر التفتيش مقصورا على الطاعن الأول فقط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : حازا وأحرزا جواهر مخدرة "أفيونا" بقصد الاتجار فيها وكان ذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول ١ المرافق للقانون المذكور ، فقررت الغرفة بذلك . نظرت محكمة جنايات الاسكندرية هذه الدعوى وأماها دفع الحاضر عن المتهمين بطلان إذن التفتيش لأنه بني على تحريات غير جدية . كما دفع الحاضر مع المتهم الأول بطلان الاعتراف الصادر منه لأنه صدر منه تحت تأثير الاكراه ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والجدول الملحق به وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني بمعاينة على محمد الزيني بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ٣٠٠ جنيه والمصادرة ومعاينة اسماعيل محمد سعيد بالسجن سبع سنين وغرامة ٥٠٠ جنيه ومصادرة المواد المخدرة

المضبوطة وذلك على اعتبار أن المتهم الأول أحرز مواد مخدرة بقصد الاتجار والثاني أحرزها بقصد التعاطي ، وقالت في حيثيات حكمها إن الدفوع في غير محلها . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

التقرير المقدم من الطاعن الأول محمد علي الزيني

من حيث إن حاصل الوجه الأول هو أن الدفاع عن الطاعن المذكور تمسك في المذكرة المقدمة منه إلى محكمة الجنايات بطلب ضم دفتر أحوال مكتب المخدرات ومناقشة الضابط السباعي النبوي للتوصل إلى إثبات أن إجراءات الضبط والتفتيش تمت قبل صدور الأمر من النيابة العامة باتخاذها ، ولإثبات عدم حصول تحريرات عن الطاعن ولا مراقبته مراقبة جدية قبل استصدار ذلك الأمر ، غير أن المحكمة ضربت صفحا عن هذا الطلب ولم ترد عليه ، بجاء حكمها مشوبا بالقصور ومنطويا على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ضم دفتر الأحوال ، ولا طلب مناقشة الشاهد المشار إليه بوجه الطعن ، كما يبين أن المحكمة بعد أن سمعت مرافعة محامي الطاعن أمرت بإصدار الحكم بعد المداولة ، ثم قررت إرجاء النطق بالحكم إلى اليوم التالي مع الترخيص للحامي في تقديم مذكرة بدفاعه ، ولما كان من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد أمرت بإفقال باب المرافعة وحجرت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة ، فافا كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الطلب ولم ترد عليه فإن ذلك يدل بذاته على أنها في حدود سلطتها لم تر محلا لإجابته وتكون دعوى القصور والإخلال بحق الدفاع لا أساس لها .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى ، هو وقوع بطلان فى الإجراءات أثروا فى الحكم ذلك بأن الحكم لم يودع قلم كتاب المحكمة فى الثمانية الأيام التالية على النطق به ، كما توجب ذلك المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم تترن المحكمة الأسباب القوية التى حالت دون إيداعه فى هذه المدة . وإذا كانت المحكمة لم تنطق بالحكم فى ذات اليوم الذى تمت فيه المرافعة وإنما أجلت النطق به بالجلسة أخرى وهى جلسة اليوم التالى ، فإنه كان يتعين عليها أن تودع الحكم بأسبابه عقب النطق به وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن ما نص عليه الشارع فى المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصده به فقط مجرد التوصية بالتوقيع على الحكم فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ، ولم يترتب البطلان على عدم مراعاته وكل ما رتبته من أثر على عدم التوقيع على الحكم فى هذا الميعاد هو قبول الطعن وتقرير الأسباب من صاحب الشأن فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب إذا حصل منه على شهادة بعدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور . لما كان ذلك ، وكان تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة فى المواد الجنائية وبيان الأثر المترتب على مخالفته مبيناً فى المادة ٣١٢ السالفة الذكر التى تنص فى فقرتها الأخيرة على أن الحكم يبطل إذا لم يقع عليه فى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به غماً مفادته إجازة التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المذكورة ، فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل ، أما استناده إلى حكم المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات . فليس جائزاً لأن الرجوع إلى نصوص هذا القانون لا يكون إلا عند غياب النص على الإجراء فى قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الأوجه الثالث والرابع والخامس هو أن الطاعن دفع بالجلسة وبالمذكرة المقدمة منه ببطلان أمر القبض والتفتيش لعدم استناده إلى تحريرات جدية تبرر إهداره فلم يعرض الحكم لذلك ولم يبين مصدر وماعية هذه التحريات التى أخذت بها النيابة وأقرتها عليها المحكمة ، وكذلك دفع الطاعن ببطلان لاءتراف

الذى نسب إليه أنه أدلى به لأن هذا الاعتراف لم يصدر منه إلا تحت تأثير الخوف والاضطراب وإغراء رجال مكتب المخدرات ، ولكن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع ، أما ما نسب إليه الحكم من أنه اعترف بالأحرار في جميع مراحل التحقيق فإنه لا يطابق الواقع تماما لأن الطاعن فسر بالجلسة اعترافه أمام قاضي الممارسة بأنه مقصور على القطعة الصغيرة التي عثرى إليه أنه قدمها للطاعن الثاني دون القطعة الكبيرة التي وجدت في العلية ، ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه ذكر أنه مما يؤيد تحريات البوليس بأن الطاعن يتجبر في المواد المخدرة أنه وجد معه وقت ضبطه ٨٨ قرشا ووجد في منزله ١٥٥ قرشا وأنه يرجح أن يكون هذان المبلغان متحصلين من بيع الأفيون ، وهذا الذى ذكره الحكم لا يؤدي إلى اعتبار الطاعن تاجرا ، فضلا عن أن الأحكام لا تبني على الاحتمال والترجيح بل على الجزم واليقين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوت جريمة إحرار المواد المخدرة في حق الطاعن أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن بين هذه الأدلة اعترافه في التحقيق وفي الجلسة بأنه ضبطت معه كمية مملوءة بالأفيون ، وبأنه كان قد اشتراه بمبلغ جنيه ، كما اعترف بأنه هو الذى قدم للطاعن الثاني قطعة الأفيون التي ضبطت مع هذا الأخير بدون مقابل لتساعطاها ، بعد أن بين الحكم ذلك عرض لما يشبه الطاعن فيما تقدم فقال إنه زدا على الدفع بعدم جدية التحريات التي اتبني عليها الإذن فالأمر في تقدير الجدية وعدمها متروك لوكيل النيابة الذى أعطى الإذن على أن يكون خاضعا لتقدير المحكمة ، وهنا تبين أن البوليس لما نما إلى علمه أن المتهم الأول (الطاعن الأول) يتجبر في بالمخدرات راقبه وكيل المكتب بنفسه ، ولما تأكد له صحة ما علم به استصدر الإذن بالتفتيش ، وكان قد سبقه زميل له من قبل باستصدار إذن آخر بالتفتيش ضد نفس المتهم مما يدل على أن هذا المتهم معلوم لمكتب المخدرات بأنه تاجر ، وقد اقتنع وكيل النيابة الذى أصدر الإذن بصحة التحريات فأصدر الإذن ، وعلى ذلك فالدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات في غير محله ويتعين رفضه . وحيث إن ما دفع به وكيل المتهم الأول

من بطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الإكراه قولا منه بأنه إنما اعترف بالتعاطي ليفلت من عقوبة الاتجار لشدها ، فهذا قول لا تأخذه المحكمة إذ أن ذلك لا يعتبر إكراها ، كما أن اعترافه أمام المحكمة صدر منه بكامل حريته بضبطه متلبسا بالمادة المخدرة ، وعليه يتمين رفض هذا الدفع أيضا ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض ما يدفع به الطاعن إذ أن تقدير مدى جدية التحريات وكفايتها في إصدار الأمر بالتفتيش أمر متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى هو من شأن محكمة الموضوع فلها أن تأخذ به وتعول عليه في الإدانة متى كانت قد اطمأنت إلى صحته وصدوره من المتهم من حرية واختيار غير متأثر بما يعيبه ويفسده ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار الجاني في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيع العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم إلا إذا ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكان الواضح من الحكم أن هذا القصد لم يثبت في واقعة الدعوى وظروفها ، هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فإن الحكم قد أثبت على الطاعن الأول أنه قدم الأفيون للطاعن الثاني للتعاطي مما تتحقق به إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، وهي حالات أوجب القانون فيها توقيع العقوبة المغلظة بغض النظر عن قصد مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو إحرازها ، إذ يستوى في ذلك أن يكون القصد هو الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له سند من القانون .

وحيث إن مبنى الوجه السادس هو أن الطاعن لم يتم دفاعه بالجلسة وطلب إلى المحكمة أن تصرح له بتقديم مذكرة ليستكمل بها دفاعه ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ولكنها لم تمنحه أجلا لتقديمها إلا يوما واحدا وهو أجل قصير لا يسمح

بتمكين الطاعن من إبداء دفاعه على الوجه الأكمل . وفي ذلك إخلال بحق الدفاع مبطل للحكم .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة إذ سمعت من محامى الطاعن دفاعه الشفوى وحجرت القضية للحكم لليوم التالى وصرحت له بتقديم مذكرة دفاعه فقدمها ثم أصدرت حكمها فى الدعوى ، لا تكون قد أخلت بحق الدفاع مادام الطاعن لا يدعى فى طعنه بأن المذكرة التى قدمها للمحكمة تضمنت الاعتراض على قصر الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرة ، وأنه طلب لذلك أجلا جديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(التقرير الأول المقدم من الطاعن الثانى)

اسماعيل محمد سعيد فى ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥

من حيث إن الأوجه الثلاثة الأولى تحصل فى أن النيابة العامة لم تصدر أمرا بتفتيش الطاعن المذكور وإنما صدر أمرها مقصورا على تفتيش الطاعن الأول ، فإن إجراءات القبض على الطاعن الثانى وتفتيشه تكون باطلة ، أما محاولته الفرار بعد القبض عليه فلا تأثير لها على بطلان تلك الإجراءات ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع ولكن المحكمة لم تأخذه به واستندت فى رفضه إلى أسباب مخالفة للقانون ، كذلك أبدى الطاعن فى مرافعته وفى المذكرة المقدمة منه للمحكمة أوجه دفاع أخرى أغفلتها المحكمة ولم تعن بالرد عليها ، كما لم تبين العلة فى محاولة الطاعن الثانى الهرب هل هى خشيته من تبعة الجريمة أو من عدوان رجال البوليس عليه والبطش به وهل كان هربه قبل أو بعد التعرض له ، على أنه بفرض قيام حالة التلبس بالنسبة إلى الطاعن الأول فإن ذلك لا يبيح القبض على الطاعن الثانى الذى لم تكن له بالجريمة صلة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة إحراز المخدرات التى دان الطاعن الثانى بها واستند فى إدانته إلى الأدلة التى أوردها ، ومنها شهادة رئيس مكتب

المخدرات بأنه قتش للطاعن المذكور فوجد معه قطعة من الأفيون ، واعترف الطاعن في محضر البوليس بأنه أخذ هذه القطعة من الطاعن الأول بقصد تعاطيها واعترف هذا الأخير بهذه الواقعة ، وهرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال : " إنه يلاحظ أن الإذن صدر ضد المتهم الأول ومن يوجد معه وقت الضبط وقد كان المتهم الثاني (الطاعن الثاني) موجودا مع المتهم الأول وقت الضبط فكان إذن التفتيش يشمل هذا فضلا عن أنه عندما شعر رجال البوليس جرى هربا وقد قتش قبله المتهم الأول ، وضبطت معه علبة المخدرات وأصبحت الجريمة في حالة تلبس تبيح لرجل البوليس ضبط من يوجد مع المتهم ، لأنه يعتبر مساهما في ارتكابها وعليه يتعين رفض الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش الذي أبداه وكيل المتهم الثاني " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في بيان واقعة الدعوى أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش الطاعن الأول ومن يوجد معه وقت ضبطه وتفتيشه إذا قامت شبهات قوية على أنه يحمل مواد مخدرة أو على اشتراكه في الجريمة ، فلما انتقل رئيس مكتب المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن الأول وجدوه واقفا في الشارع على مقربة من منزله ومعه الطاعن الثاني وعندما شعر بهم هذا الأخير حاول الهرب وجرى فتبعه وكيل المكتب وقبض عليه وأحضره إلى رئيس المكتب الذي قتشه فوجد معه قطعة من الأفيون ، ولما كان التفتيش على هذه الصورة صحيحا في القانون لأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعن الأول الذي صدر الأمر بتفتيشه ، ومحاولة الطاعن الثاني الهرب عند رؤيته رجال البوليس تتحقق بها الشبهة القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى نص الأمر الصادر بتفتيش من يتفق وجوده مع الطاعن الأول من ناحية ، واستنادا إلى حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من ناحية أخرى ، ولو كان أمر التفتيش مقصورا على الطاعن الأول فقط . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الثاني غير ذلك لا يبدو أن يكون جدلا واردا على موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة للنقض .

وحيث أن محصل الوجه الرابع هو بمعنى ما ورد بالوجه الأول من التقرير
المقدم من الطاعن الأول وقد سبق الرد عليه فيما سلف .

التقرير الثاني المقدم من الطاعن الثاني

في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥

من حيث إن الطاعن الثاني يعيب على الحكم المطعون فيه في هذا التقرير
بإعلان أمر التفتيش بالنسبة إليه لأن الشروط التي شرطتها النيابة العامة لتفتيش
من يكون موجودا مع الطاعن الأول لم تتوافر في الطاعن الثاني ، هذا فضلا عن
أن النيابة على أي حال لا تملك قانونا إصدار أمر بتفتيش شخص مجهول لم تجر
عنه تحريات ولا تناوله تحقيق سواء قيدت أمرها بشروط أو لم تقيد ، وسواء
تحققت هذه الشروط أو لم تتحقق ، ولا يصح الاحتجاج بقيام حالة التلبس لأن
الثابت من أوراق الدعوى أن القبض على الطاعن الثاني كان سابقا على قيام
هذه الحالة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فيما تقدم مردود بما سبق بيانه بالرد على ما جاء
بالتقرير الأول المقدم منه ومردود كذلك بأن الأمر الذي تصدره النيابة العامة
بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه وقت التفتيش على مظنة
اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها يكون صحيحا لا مخالفة
فيه للقانون ، ويكون التفتيش الواقع تنفيذا لهذا الأمر صحيحا أيضا دون حاجة
لقيام حالة التلبس بالجريمة قبل حصول القبض والتفتيش .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ونفضه
موضوما .

(٤٢١)

القضية رقم ٧٦٢ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . اعتراف . نقض . أسباب موضوعية . تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي .

تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملايساتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز وأحرز جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بند ١ من الجدول المرفق به فقررت بذلك . نظرت محكمة جنايات الاسكندرية هذه الدعوى وأمامها دفع الحاضر مع المتهم ببطلان الإذن بالتفتيش لأنه بني على تحريات غير جديية كما أنه دفع ببطلان الاعتراف لأنه صدر تحت تأثير الإكراه ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والجدول الملحق به : بمعاينة عبد الكريم محمد فايد بالسجن لمدة ثلاث سنين وغرامة ٥٠٠ جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن المتهم حاز حشيشا بقصد التعاطي .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لعدم التوقيع عليه في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره كما شابه القصور وفساد الاستدلال حين قضي برفض الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات استنادا إلى النتيجة التي آلت إليها تلك التحريات ، وإلى اعتراف صدر من المتهم على أثر تفتيش باطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأوجه الدفاع التي أثارها الطاعن ورد عليها في قوله ” وحيث إن ما ذهب إليه الدفاع من بطلان إذن التفتيش لا أساس له إذ التحريات موكل أمر تقدير جديتها لوكل النيابة الذي أصدر الإذن على أن يكون ذلك خاضعا لرقابة المحكمة وفي هذه القضية أثبت معاون المباحث في محضره أنه تحرى عن المتهم بنفسه وثبت له أنه يتردد على محل على أحمد اسماعيل الذي اشتهر عنه الاتجار في المخدرات ، قد تأيد هذا بصبط الحشيش معه ، وعليه يكون الدفع ببطلان إذن التفتيش في غير محله و يتعين رفضه . وحيث إنه فيما يختص بالدفع ببطلان الاعتراف فهذا الدفع لا أساس له إذ أن المتهم اعترف بجلسة اليوم بإحرازه الحشيش وأنه يتعاطاه وليس هناك إكراه واقع على المتهم وعليه يتعين عدم الالتفات إلى هذا القول “ . لما كان ذلك ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي أقرتها عليه ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم ما أورده تزييدا منه من أن نتيجة التحريات قد أيدت صحتها . وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها

من ظروف الدعوى وملايساتها، هذا فضلا عن اعتراف الطاعن بجلسة المحاكمة ، وكان عدم التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره لا يبطله على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة . لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٢٢)

القضية رقم ٧٦٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تفتيش . حق رجال حرس الجمارك في إيرائه في قط التفتيش الجركية .

(ب) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جوى من إثارته . مثال في انتفاء المصلحة من الطعن ببطلان التفتيش .

١ — إجراء التفتيش في نقط التفتيش الجركية مما يدخل في اختصاص رجال حرس الجمارك .

٢ — إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها يدل على أنها حولت على اعتراف المتهم (باحراز المخدر) في مرحلتين من مراحل التحقيق مما مفاده أنها عدت هذه الأقوال دليلا مستقلا عن القبض والتفتيش وأنه لم يدل بأقواله متأثرا بما وقع عليه منه وإنما أدلى به طائعا مختارا ، فإن ما يثيره المتهم في شأن بطلان التفتيش لا يجدي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد التعاطي مخدرا "حشيشا" بغير ترخيص وفي غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٤ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ من المرسوم

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، فقررت الغرفة بذلك . نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى وأماها دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٥١ و٢٤٥ و٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم (١) الملحق به : بمعاينة عبد الحميد السيد شبانه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، ورفضت الدفع إذ قطع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسبيب إذ رفض الدفع ببطلان التفتيش الذي دفع به الطاعن بحجة أن الأمباشي أحمد الهنداوي الذي أجراه هو من رجال حرس الجمارك وله حق التفتيش دون أن يبين السند القانوني الذي استند إليه في ذلك ، واستند في إدانة الطاعن إلى الاعتراف الذي أدلى به أمام وكيل النيابة في حين أنه اعترف باطل لأنه بنى على تفتيش باطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن ، وتحدث عن اعتراف الطاعن فقال "وقد سئل المتهم في محضر جمع الاستدلالات وأمام النيابة فاعترف بأنه اشترى قطعة الحشيش لاستعماله الشخصي وأنه يمدن له وإرشده عن شخص يدعى أحمد أبو الحسن بالسويس زاعمًا أنه باع له المخدر وقد أنكر هذا الشخص ما نسب إليه المتهم كما نفى وجود أي صلة بينهما " . ثم تعرضت المحكمة للدفع ببطلان التفتيش فقالت "وحيث إن المتهم اعترف صراحة في محضر جمع الاستدلالات وأمام النيابة بإحرازه الحشيش بقصد التعاطي فلا عبرة بإنكاره هذه الواقعة بالجلسة ، وقد ذهب الدفاع عنه إلى القول ببطلان التفتيش رغم اعتراف المتهم بما أسفر عنه تفتيشه ورغم ما هو مسلم به من أن رجال حرس الجمارك الذين قاموا بهذا الإجراء يدخل في اختصاصهم تفتيش القادمين عبر القنال من الجهة الشرقية منعًا للتهرب ، ومن ثم يكون

الدفع بطلان التفتيش غير قائم على أساس صحيح ويتعين رفضه . ولما كان ما ذكرته المحكمة عن حق رجال حرس الجمارك في التفتيش صحيحا في القانون ما دام التفتيش قد حصل بنقطة من نقط التفتيش الجمركية (نقطة الكوبرى) هذا إلى أن ما أوردته المحكمة على النحو المتقدم يدل على أنها قد عوّلت على اعتراف الطاعن في مرحلتين مختلفتين من مراحل التحقيق مما مفاده أنها عدّت هذه الأقوال دليلا مستقلا عن القبض والتفتيش وأنه لم يدل بأقواله متأثرا بما وقع عليه منه ، وإنما أدلى به طائعا مختارا . لما كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن بطلان التفتيش لا يجديده .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٢٣)

القضية رقم ٧٦٨ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دفاع شرعى . انتهاء قيام حالك . البحث في تجاوز حدوده . لا وجه له .

(ب) حكم . تسببه بوجه عام . الخطأ فى الاسناد . متى لا يؤثر فى سلامة الحكم ؟

١ - ما دامت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون هناك وجه لما يشكو منه المتهم من عدم بحثها فى أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى إذ التجاوز لا يكون له وجود إلا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت .

٢ - لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب - على خلاف الثابت بالأوراق - إلى بعض أفراد عائلتى المجنى عليه والمتهم واقعة معينة ، ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أى اعتبار فى إدانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — علي عبد الصبور على خاطر (الطاعن)
و ٢ — عبد الصبور على خاطر : بأنهما قتلا عمدا علي علي حجاج وشرعا في قتل
طه السيد رمضان عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتلها
وانتظرا معا قدوم المجني عليهما إلى مكان الحادث يشد كل منهما أزر الآخر
ويحمل كل منهما آلة حادة وما أن شاهدا المجني عليهما حتى طعن أولهما المجني
عليه علي علي حجاج بخنجر في صدره وطعن ثانيهما المجني عليه طه السيد رمضان
بسكين في كتفه الأيسر قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بهما الإصابات الممينة
بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة المجني عليه علي علي حجاج وخاب أثر الجريمة
بالنسبة للمجني عليه طه السيد رمضان بسبب خارج عن إرادة المتهمين وهو
مداركتة بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات
لمعاقبتها بمقتضى المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات
فقررت بذلك ، وقد ادعت نعيمة عبد الوهاب (زوجة القتيل) بحق مدني
قدره قرش صاغ واحد علي سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم الثاني بصفته
وليا طبيعيا علي ابنه المتهم الأول . نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى
ثم قضت حضوريا — عملا بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات مع تطبيق
المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول : أولا — بمعاقبته بالسجن
لمدة سبع سنين وإلزام عبد الصبور علي خاطر بصفته وليا شرعيا علي ابنه
عبد الصبور علي خاطر بأن يدفع للدعوى بالحق المدني قرشا صاغا والمصاريف
المدنية وخمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة وقد استبعدت المحكمة ركن سبق
الإصرار ، وثانيا : ببراءة المتهم الثاني عبد الصبور علي خاطر مما أسند إليه .
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الاستناد والخطأ في تطبيق القانون والقصور في البيان ، ذلك بأن المحكمة ذكرت في حكمها في معرض تحصيل الدعوى أن بعض أفراد عائلتي الطاعن والمجنى عليه اجتمعوا وتبادلوا ألفاظ السب ، وأثناء ذلك عمد الطاعن إلى طعن المجنى عليه بمنجبر ذي حدين في صدره قاصدا قتله فأحدث تمزقا بالرئة اليسرى أودى بحياته بعد فترة وجيزة ، وهذا الذي أوردته المحكمة لم يرد على لسان أحد من الشهود ، وواقع الحال هو أن البادئ بالعدوان هو فريق المجنى عليهما إذ تجمع المجنى عليهما وأقاربهما وأرادوا أن يدخلوا على الطاعن وهو وحده في منزله ، وكان أحد المجنى عليهما يحمل سلاحا والآخر يحمل عصا فوقع الاعتداء من الطاعن دفاعا عن نفسه ، ولم يكن غرضه من هذا الاعتداء قتل شخص معين بذاته وإنما قصد بمجرد التخويف لرد العدوان ، والواقعة على هذه الصورة تعد قتلًا خطأ ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع كما تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي ولكن المحكمة أغفلت الرد على الوجه الأول وردت على الوجه الثاني ردا يتجافى مع الواقع ، هذا إلى أنه كان عليها أن تبحث ما إذا كان الطاعن يعد متجاوزا لحدود حق الدفاع الشرعي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ” أن شجارا نشب بين إخوة على عبد الصبور خاطر (الطاعن) الصغار وبين ابنه طه السيد رمضان قبل ظهر يوم الجمعة ٤ من يوثيه سنة ١٩٥٤ وقد تدخل فيه المتهم الأول وفضه ، وبعد قليل خرج طه السيد رمضان وعاتب هذا المتهم وتبادلوا ألفاظ السباب ولكن بعض المجتمعين من الجباورين فضوا هذا الشجار ولكنه تجدد بعد صلاة الجمعة أيضا واجتمع بعض أفراد العائلتين وتبادلوا ألفاظ السباب أيضا وأثناء ذلك طعن المتهم الأول على عبد الصبور على خاطر المجنى عليه على حجاج بمنجبر له نصل بمحدين في صدره قاصدا قتله فأصابه في رثته اليسرى وأحدث بها تمزقا أودى بحياته بعد فترة وجيزة من إصابته ، وأصيب طه السيد رمضان أثناء هذا الشجار بجرح طعن في كتفه الأيسر وفر المتهم الأول

(الطاعن) إلى منزله هارباً فقبضه بعض المجاورين وحاولوا اقتحام المنزل وضميطه ولكنهم لم يتمكنوا إذ قفله بمزلاج متين وتمكن بعض أقارب المجنى عليه من الاتصال بالإسعاف والإبلاغ عن الحادث وقد اعترف المتهم الأول بأنه طعن المجنى عليه على علي حجاج بخنجر في صدره وقدم هذا الخنجر لمحقق البوليس وأرشده عن مكان إخفائه في مسقط النور خلف دورة المياه بمنزله وقد ناظره المحقق فوجده خنجراً له نصل ذو حدين وله جراب من الجلد كان ملوثاً بالطين من أثر إخفائه مدغوناً بأرضية النور وزعم هذا المتهم أنه أصاب المجنى عليه دفاعاً عن نفسه “ وأورد الحكم الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة من الطاعن وهي أدلة سائغة لها أصابها في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . ثم عرض الحكم لما يثبته الطاعن في طعنه من قيام حالة الدفاع الشرعي وانتفاء نية القتل فقال “ إن المتهم الأول وإن اعترف بأنه طعن المجنى عليه آنف الذكر بالخنجر في صدره إلا أنه زعم أنه إنما ضربه دفاعاً عن نفسه وقد اضطرب في بيان ذلك اضطراباً شديداً يدل على عدم صدق روايته إذ ادعى في مبدأ الأمر أنه بعد حدوث المشاحة الأولى بين إخوته وابنته طه السيد حضر الأخير وماتيه ثم فضهما المجتمعون وانصرف طه السيد لصلاة الجمعة ودخل هو إلى منزله ، وبعد صلاة الجمعة سمع قرعاً شديداً على باب منزله فطام يستطلع الخبر فوجد طه السيد وعباس السيد رمضان وعلي علي حجاج واقفين أمام المنزل واستنجد من حالتهم أنهم يريدون الاعتداء عليه فقفل الباب بمزلاج متين ودلف إلى داخل المنزل ، ولكن قرع الباب مستمر فأحضر خنجراً وخرج إليهم فوجدهم لا يزالون واقفين فطعن أقرب شخص كان يقف أمامه وهو المجنى عليه بالخنجر وأصابه ثم دخل منزله وقفل بابه أيضاً ، ولما سئل عما إذا كان أحد قد اعتدى عليه بالفعل أجاب سلباً ، ولما سئل عما يبرر اعتدائه على المجنى عليه بالذات زعم في رواية ثانية أن آخرين كانوا مع هؤلاء الثلاثة وأن أحدهم ضربه بعصا على ساقه وأن المجنى عليه ضربه بقبقاب على رأسه ، وأضاف إلى ذلك أنهم حاولوا اقتحام باب منزله واستند الدفاع عنه بالجلسة إلى أن الثابت من المعاينة أن هناك محاولة

لفتح الباب وأن بعض قطع الزجاج والطوب وجدت بداخل منزله ، وبما أن هذا الدفاع فضلا عن تناقضه وفضلا عن أن المتهم لم يبين حتى في روايته الخطر الحال الداهم الذي يبرر قتله المجنى عليه ، هذا الدفاع على غير أساس إذ ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن المتهم ليس به أثر لإصابة ما ، وقد عملت له أشعة تبين منها عدم صدق روايته ، كما أن نفس المتهم أشهد شاهدين هما طه عبد الله محمد وعبد المنعم سلامة وقال إنهما شاهدا محاولة الاعتداء عليه فكذبه هذان الشاهدان وأكدا أن المجنى عليه لم يعتد ولم يحاول الاعتداء عليه ، وأن أحدا لم يحاول اقتحام منزله . بل لقد أكد طه عبد الله محمد أن ما حدث من محاولة لفتح باب منزله ومن إتلاف جزء من لوح زجاج بإحدى الغرف نتيجة إلقاء حجر عليه إنما حدث بعد أن اعتدى المتهم الأول على المجنى عليه وقتله فقد اجتمع المجاورون وحاولوا القبض على المتهم وضبطه ولكنه اختفى بداخل منزله وقفل الباب فحاولوا اقتحامه عبثا وألقى أحدهم قطعة حجر صغيرة فأحدثت إتلافا في جزء من لوح زجاج داخلي بإحدى الغرف ، ومن كل هذا يتبين أن دفاع المتهم على غير أساس وأن حياته لم تكن في خطر وأنه إنما اعتدى على المجنى عليه دون مبرر . وبما أن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم ل سلاح حاد قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل إصابة جسيمة لم تكف بالنفاد إلى التجويف الصدري وإنما قطعت الأوعية الدموية وسببت نزيفا كبيرا بالصدر كما جاء بالصفة التشريحية مما يؤكد أن المتهم إنما طعن المجنى عليه بهذا الخنجر القاتل بنية إزهاق روح المجنى عليه وقتله . ولما كان ما أورده الحكم من ذلك تتوفر به نية القتل عند الطامن ، وتنتفي به حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون ، وكان لا وجه لما يشكو منه الطامن في طعنه من عدم بحث المحكمة في أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي ، إذ التجاوز لا يكون له وجود إلا حيث تكون حالة الدفاع الشرعي قد توفرت ، فإن ما يثيره الطامن في طعنه لا يكون له أساس ، أما ما ينهاه على الحكم من أنه أخطأ في الإسناد فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق إلى بعض أفراد طائفتي المجنى عليه والطامن أنهم تشتموا وأن اعتداء الطامن على المجنى عليه حدث في تلك الأثناء ، ما دامت

المحكمة لم تجعل هذه الواقعة أى اعتبار فى إدانة الطاعن وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤ ٢ ٤)

القضية رقم ٧٦٩ سنة ٢٥ القضائية :

قتل عمد . حكم . تسيبه . نية القتل . ماهيتها . مثال لانصور فى استظهارها .

القانون يتطلب فى جناية القتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد خاص يستلزم فوق أن يكون القاتل أتى فعلا من شأنه إحداث الموت ، أن يتوى إزهاق روح المجنى عليه ولا يجوز من هذه النية الخاصة أن يصدر الفعل الجنائى فى جناية القتل عن مجرد العمد، أو باستعمال سلاح قاتل بطبيعته ، ومن الواجب أن يتحدث الحكم عن هذه النية الخاصة وأن يستظهر توافرها من العناصر التى تكشف قيامها فى نفس القاتل . وإذن فإذا كان كل ما قاله الحكم فى صدد توافر هذه النية هو ” أنها مستفادة من نوع السلاح الذى استعمله المتهمون فهو من شأنه أن يزهق الأرواح وأعد لهذا الغرض “ — فإن هذا البيان يكون قاصرا قصورا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم . الأول — أولا : شرع فى قتل عباس الضمرانى عثمان عمدا بأن أطلق عليه مذبذوبا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبى ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وثانيا : ضرب عمدا عباس الضمرانى عثمان فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبى والى تقرير للعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما .

والثاني : شرع في قتل عباس الضمراني عثمان وحسين عبد المال عبد الحكيم عمدا بأن أطلق مقذوفاً نارياً على المجنى عليه الأول قاصداً قتله فأصاب المجنى عليه الثاني وحدثت به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو عدم إحكام التصويب نحو المجنى عليه الأول ومداركة المجنى عليه الثاني بالعلاج . والثالث : اشترك مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب جريمة الشروع في القتل المنسوبة إليهما بطريق الاتفاق والتحريض بأن اتفق معهما على قتل المجنى عليه عباس الضمراني عثمان وصحبهما إلى مكان الحادث ودعاهما إلى إطلاق النار عليه فأطلق كل منهما مقذوفاً نارياً عليه ووقعت للجريمتان بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٤٠-٢ و٤١ و٤٥ و٤٦ و١/٢٣٤ و١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . نظرت محكمة جنايات قنا هذه الدعوى ثم قضت فيها بحضورها عملاً بالمواد ٤٥ و٤٦ و١/٢٣٤ و١/٢٤٢ و١٧ من قانون العقوبات للأول و٤٥ و٤٦ و١/٢٣٤ من نفس القانون للثاني و ١/٤٠-٢ و٤١ و٤٥ و٤٦ و١/٢٣٤ منه للثالث . أولاً : بحبس المتهم على العبد هاشم سنة واحدة مع الشغل عن التهمة الأولى المسندة إليه وتغريمه ثلثمائة قرش عن التهمة الثانية . وثانياً : بمعاينة كل من زفلول محمد هاشم وأحمد هاشم خليل بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمة المسندة إلى كل منهما . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن عن الحكم المطعون فيه قصوره في بيان نية القتل .

وحيث إن القانون يتطلب في جنائية القتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد خاص يستلزم فوق أن يكون القاتل أتى فعلاً من شأنه إحداث الموت، أن ينشأ إزهاق روح المجنى عليه، ولا يجزئ عن هذه النية الخاصة أن يصدر الفعل الجنائي في جنائية القتل عن مجرد العمد، أو باستعمال سلاح قاتل بطبيعته. لما كان ذلك،

فإن من الواجب أن يتحدث الحكم عن هذه النية الخاصة وأن يستظهر توافرها من العناصر التي تكشف عن قيامها في نفس القاتل ، ولما كان كل ما قاله الحكم المطعون فيه في صدد توافر هذه النية ” أنها مستفادة من نوع السلاح الذي استعمله المتهمون فهو من شأنه أن يزهق الأرواح وأعد لهذا الغرض “ فإن هذا البيان يكون قاصرا قصورا يوجب الحكم بما يستوجب نقضه ، وذلك دون حاجة إلى بحث ما جاء بباقي أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار، وحضور السادة الأماتذة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٤٢٥)

القضية رقم ٧٧٠ سنة ٢٥ القضائية :

قضى . طعن . إجراءات الطعن . محكوم عليه بعقوبة مالية لم يحصل على قرار باعفائه من
الكفالة المقررة قانونا . عدم إيداعه للكفالة المذكورة . يترتب عليه الحكم بعدم قبول طعنه .

إذا كان الطاعن الذى حكم عليه بعقوبة مالية لم يودع الكفالة المقررة في
القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإنه يتعين
الحكم بعدم قبول الطعن طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون
الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : استعمل الأماكن الأثرية زريبة حيوانات
وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ . نظرت
محكمة الصنف الجزئية هذه الدعوى وقضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام -
بتغريم المتهم عشرة جنيهات والإزالة على نفقته بلا مصاريف . فاستأنف المتهم
هذا الحكم في ١٦/١/١٩٥٤ . سمعت محكمة الجيزة الوطنية هيئة استئنافية هذه
الدعوى وانقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع : برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن وقد حكم عليه بعقوبة مالية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ، يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة يخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة ، ولا يسرى ذلك على من يعفى من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية " . لما كان ذلك فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

(٤ ٢ ٦)

القضية رقم ٧٧١ سنة ٢٥ القضائية :

شيك . إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . الحكمة من العقاب عليه .

إن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود . وإذن فلا صبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا لدائته مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أعطى شيكا لخليل خليل إبراهيم لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وقد ادعى خليل خليل إبراهيم بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء

له عليه بمبلغ قرش صاغ بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وألزمته بأن يدفع إلى المدعى خليل خليل إبراهيم بصفته مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٢/٥ : ١٩٥٣ ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع أولا : برفضها بالنسبة للحكم الجنائي وتأيدته وأمرت بإيقاف تنفيذه لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . ثانيا : بإثبات تنازل المدعى المدني عن دعواه وألزمته بمصروفاتها من الدرجتين .

نظن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو قصور الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن الطاعن أصدر الشيك للمدعى مع أن الواقع أنه لم يكن بينهما علاقة مديونية ولم يحرر الشيك باسم المدعى بل حرر باسم "شركة الأمانة" وكان مقصودا بتحريره إعطاء تأمين من دين لهذه الشركة وقد أفصح الدفاع من ذلك أمام المحكمة المطعون في حكمها فلم ترد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت "أن الشيك الذي أصدره الطاعن قد تضمن البيانات التي تجعله أداة وفاء مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع ويتحقق بها المعنى المقصود من الشيك في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات" كما أثبت أنه "عند تقديم هذا الشيك للبنك المسحوب عليه لم يدفع قيمته وأشار برجوع حامله على الساحب ثم انتهى الحكم إلى القول بأن

الطاعن قد أصدر شيكا بدون رصيد قائم يمكن صرفه منه مع توافر سوء القصد الظاهر من ظروف الحادث وإقراره بأنه لم يتحرر أن يكون له رصيد وقت تحرير الشيك". لما كان ذلك ، وكان مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود ، لما كان ذلك ، فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأميناً لدائنه مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٢٧)

القضية رقم ٧٧٥ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إثبات . أخذ المحكمة بما يثبت الضابط المحقق في محضره من تقارير . إصاها عما يقره في تحقيق النيابة أو في الجلسة مخالفا لها . جاز .
- (ب) إثبات . شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟
- (ج) وصف التهمة . دفاع . إدانة متهين بجناية السرقة بالاكراه . نسبة الحكم فعل الاكراه إلى مجهول من بينهم بدلا من معلوم . لا يعد تمييزا في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع .
- (د) قضي . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جناية سرقة منطبقة على المادة ٣١٣ ع .

١ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما يثبت الضابط المحقق في محضره من تقارير وتعرض عما يقره في تحقيق النيابة أو في الجلسة مخالفا لها .

٢ - التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

٣ - إذا كانت المحكمة قد دانت المتهمين بارتكاب جناية السرقة بالا كراه التي رفعت بها الدعوى عليهم ونسبت في حكمها فعل الا كراه إلى مجهول من بينهم بدلا من معلوم فإن ذلك لا يعد تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبيه الدفاع لأن كلا من المتهمين يعد مسئولا عن جناية السرقة بالا كراه يستوى في ذلك أن يكون الا كراه قد وقع من متهم معلوم أو من متهم مجهول من بينهم .

٤ - لا جدوى مما يشير المتهمون في جناية السرقة بالا كراه في خصوص توافر ظرف الا كراه في حق أحدهم مادامت شروط المادة ٣١٣ من قانون العقوبات التي عوقبوا على مقتضاها قد توافرت بارتكاب جناية السرقة بطريق التهديد باستعمال سلاح دون حاجة إلى إثبات وقوع الا كراه كما هو مفاد الشرط الخامس من المادة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم سرقوا البقرة المبينة بالمحضر وصفا بقيمة والمملوكة لحسن عبد الحميد حسن من حظيرته المسكونة بطريق الإكراه الواقع عليه وعلى ولديه السيد عبد الحميد وعبد الحميد حسن بأن كسروا باب الحظيرة حالة كون أحدهم وهو المتهم الثاني يونس شيبه الحمد محمود يحمل سلاحا ناريا ولما اعترضهم المجنى عليه وولده تماسكوا بهم وتمعدى المتهم الثالث أحمد محمد خليل بالضرب بعضا على المجنى عليه الأول فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي وأخذ المتهم الثاني في إطلاق النار من بندقيته التي كان يحملها فوق الرعب في نفوس المجنى عليهم وتعطلت بذلك مقاومتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه والتهديد من السرقة وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك وقد ادعى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض .

ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من أحمد محمد يوسف و يونس شيبه الحمد محمود

وأحمد محمد خليل بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمعاقة حسين محمد حسن بالسجن مدة سبع سنوات وإلزامهم متضامتين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني حسن عبد الحميد حسن مبلغ خمسين جنيها والمصروفات المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. فطمئن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثاني والرابع هو أن الدفاع عن الطاعنين دفع أمام محكمة الجنايات بأن الحادث وقع ليلا وفي الظلام ، وأن السرقة ملفقة ، ولو كانت وقعت حقيقة فلأنها تكون وقعت في غفلة من المجنى عليهم وذويهم ، وأن الشهود اختلفوا في رواياتهم اختلافا بينا وأن أطراف الخراطوش وجدت خارج المنزل مما يفيد أن العبارات أطلقت من أهل المنزل بعد اكتشاف السرقة وأن ما قيل من وجود مصباح مضيء وقت وقوع الحادث غير صحيح إذ لا ربح ذلك لبادر الجناة إلى إطفاء المصباح قبل أن يتعرف عليهم الشهود ، وقد وصف هذا المصباح في التحقيق وفي الحكم بما يدل على أنه لا يمكن من الرؤية السليمة ، كذلك أثار الدفاع أن شيخ الخفراء — وهو أول من حضر إلى مكان الحادث — قرر بأنه لم يسمع من المجنى عليه أسماء المتهمين إثر وصوله ، ولكنه سمع بها بعد ذلك وتساءل الدفاع عن كيفية استعراف الشهود على الطاعن الثالث مع أن المجنى عليه شهد بأنه كان ملثما بغبطة ، وأن الحادث وقع في حظيرة من البوص الهش فلم يكن الجناة بحاجة إلى استعمال العتلة التي قيل بوجودها في الحادث ، أثار الدفاع كل ذلك ولكن المحكمة لم تعن بالرد عليه ردا يفنده . هذا إلى أن الحكم قد شابه التناقض حين أورد أدلة متخاذلة تجعله محمولا على أدلة ثبوت وأدلة نفى في وقت واحد ، ذلك بأن المعاينة أثبتت أن الحباين اللذين ربطت بهما البقرة قطعا قطعا ، بينما قرر الشهود أن حبلا واحدا هو الذي قطع أما الحبل الآخر فقد حل حلا ، هذا إلى اختلاف أقوال الشهود وتكذيب بعضهم لبعض ، وقد نقل الحكم كل هذه الأقوال دون أن يعنى بتمحيصها وبين الغث منها من السمين ودون أن يوفق بين هذه الخلافات توفيقا مائفا كذلك لم يبين

الحكم وجه استدلاله باستعراض الكلب البوليسى ، وأمرت المحكمة الطاعن الرابع بأن يلبس اللبدة المضبوطة فلبسها ولكنها سكنت عن إبداء رأيها في ذلك ، وقبل إن الطلقات هي للطاعن الثانى فى حين أن الكلب البوليسى نسبها هي واللبدة للطاعن الرابع ، استند الحكم إلى ذلك كله رغم تناقضه مما يجعل التماس الحقائق والأدلة عليها أمرا ليس ممكنا يضاف إلى ذلك أن المحكمة أمرت بضم قضية مقتل شيخ البلد - وهو صهر المجنى عليه وقضية إحراز السلاح التي حبس على ذمتها الطاعنان الثانى والثالث وأثبتت المحكمة فى محضر الجلسة أنها مكنت الدفاع من الاطلاع عليها ولكنها أوردت فى أسباب حكمها نتيجة اطلائها على قضايا الجنايات رقم ١٣٠٦ سنة ١٩٥٤ و ٩ سنة ١٩٥٥ و ١٠ سنة ١٩٥٥ المراغة مما يفيد أنها اطلعت على هذه القضايا الثلاث وأدخلتها فى حساب الأدلة ، دون أن يثبت فى محضر الجلسة أى إشارة إلى القضية الثالثة ودون أن تعرض هذه القضية على الدفاع للاطلاع عليها ، وفى هذا الاجراء إخلال بحق الدفاع يبطل الحكم ، هذا إلى أن المحكمة اطرحت دفاع الطاعنين وشهودهم وكذبت الضابط فيما قاله بالجلسة من أن المجنى عليهم لم يجزموا أمامه بأنهم تحقروا من الطاعنين الأول والثانى وأخذت بما أثبتته فى محضر فى هذا الصدد والتمست للمجنى عليه العذر فى عدم ذكر أسماء المتهمين لشيخ الخفراء عتب وصوله لمحل الحادث وقالت فى شأن اختلاف شهود الرؤية ورددتهم فى تعيين المتهم الذى اعتدى على المجنى عليه بالضرب وفيمن هدداه وفى بيان ما إذا كان الحجر الذى قذنته زوجة المجنى عليه أصاب أحدا أو لم يصب ، قالت المحكمة إن ذلك لا يهم فى نظرها لتعاقبه بوقائع ثانوية مع أنها فى حقيقتها وقائع جوهرية ، وهذا كله يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه فى نحو الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٥٤ بناحية شندويل التابعة لمركز المراغة بمديرية جرجا اقتحم المتهمون محمد أحمد يوسف ويونس شذبة الحمد وأحمد محمد خليل وحسين محمد حسن (الطاعنون) حظيرة المجنى عليه حسن عبد الحميد حسن التى يسكنها مع أسرته ويؤوى فيها مواشيه بعد أن دفعوا

بأبوابها حنوة فقطعوا أرباطه وخلعوه فلما اترضهم ولداه السيد حسن عبد الحميد
وعبد الحميد حسن اللذان كانا مستيقظين أخذ المتهم الثاني يطلق فوقهم عدة
مقذوفات نارية من بندقية كانت معه لارهابهم ، كما ضرب أحدهم الحجني عليه
بعضا على رأسه عندما تدخل في الأمر ، واتجه المتهمان الرابع والثالث إلى البقرة
فحلا رباطها في حين اتجه المتهم الأول لأخذ الجماموسة وكانت قد خرت على الأرض
خوفا من صوت الأعيرة النارية فظن أنها أصيبت من إحداها وصرف النظر
عنها ثم خرج جميعهم بالبقرة وفروا بها بعد أن تمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه
من سرقتهما . وأورد الحكم الأدلة التي استند إليها في ثبوت وقوع جناية السرقة
بالأكراه من الطاعنين وهي أدلة مستمدة من أقوال الحجني عليه وباقي شهود الرؤية
وأقوال شيخ الخفراء الذي حضر إلى محل الحادث إثر وقوعه ومن المعاينة والتقرير
الطبي وهي أدلة سائغة لا تناقض فيها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى
إليها الحكم ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنين الذي يردونه في طعنهم ورد عليه
في منطق سليم بما يفنده ويرر أطراحه وكان مما قاله في هذا الشأن "وقد أثبت
الضابط عند سؤاله أنه فاته أن يذكر أنه وجد أثناء المعاينة لمبة قتيل موضوعة
في مكان معد لها بجوار الفرون من الجهة الشرقية وأنه يمكن بواسطتها التحقق
من يدخل الحظيرة لأن ضوءها مناسب... وشهد عبد الحميد حسن في التحقيقات
وأمام المحكمة بمثل ما شهد به الشاهد السابق وأن المتهمين دفعوا الباب حنوة
فسقط ودخلوا وتحقق منهم على ضوء المصباح وأن المتهم الرابع حل رباط إحدى
قدمي البقرة وقطع الآخر وأن المتهم الثالث قطع رباط قرنها ... وشهدت سنية
قناوى زوجة السيد عبد الحميد وابنة محمد قناوى شيخ البلد المبلغ في التحقيقات
وأمام المحكمة ... وأن اللبدة والعنلة قد وجدتهما الضابط تحت مكان البقرة
ووجد الأظرف داخل الحظيرة وخارجها ... وشهد شيخ الخفراء محمد شعبان
عبد المنعم في التحقيقات وأمام المحكمة بأنه سمع الأعيرة حوالى الساعة ١١
مساء فتوجه نحوها والتقى في طريقه بخفير الدرك لبودى أبو زيد فاصطحبه
معه ووصل إلى منزل الحجني عليه بعد ثمانى دقائق فوجداه واقفا أمام
الباب الشرقى وعلم منه بأن اللصوص سطوا عليه وسرقوا البقرة واتجهوا

للتأحية الشرقية فمضى مسرعا في اتجاهه هو والخفير دون أن يسأله عن اسمائهم لأن العثور على البقرة كان في المقام الأول عنده ولما لم يوفق في بحثه عاد إلى المجنى عليه بعد نحو ساعة وسأله عن الجناة فسمى له المتهمين الأربعة وأخبره بأنهم كسروا عليه الباب — واستطرد الحكم إلى القول " إن عدم إفضاء المجنى عليهم بأسماء المتهمين لشيخ الخفراء عندما حضر إليهم أول مرة يبرره أنه أسرع من فوره للبحث عن البقرة دون أن يتبع لهم الفرصة لذكر اسمائهم له . وحيث إنه عما قرره الضابط في النيابة من أن المجنى عليهم لم يجزموه له بتحقيقهم من المتهمين الأول والثاني فإن المحكمة تأخذ في ذلك بما أثبتته في محضره لأنه كان أكثر تثبنا منه مما نقله عن ذاكرته وهو لا يشير في شيء إلى أن المجنى عليهم تشككوا في التحقق من المتهم خاصة وأن الضابط أحال في آخر أقواله في النيابة إلى ما أثبتته في محضره " (وأضاف الحكم) " أن ما اختلفت فيه شهود الرؤية أو ترددوا فيه شأن من ضرب من المتهمين المجنى عليه حسن عبد الحميد أو من هدد منهم عبد الحميد حسن أو ما إذا كان الجبر الذي ألقته سنية قد أصاب أحدا منهم إنما كان في وقائع ثانوية قد يلبس على الشهود التحقق منها خصوصا مع رهبة الموقف وتتابع الحوادث بسرعة ولا تؤثر على جوهر الواقعة وهي أن الشهود تحققوا من المتهمين وما قاءوا به من أدوار رئيسية . وحيث إن تحقق الشهود من المتهمين يؤيده إمكان الرؤية على ضوء المصباح الذي شهدوا بأنه كان مضاء وثبت من المعاينة وجوده في مكان معد له ووجود بترول به وكفاية ضوئه للرؤية كما قرر الضابط وجود مسوغ لإضاءته وقت الحادث لأن سنية وحماها كانتا تتخلان دقيقا وكان السيد عبد الحميد وعبد الحميد حسن مستيقظين يوقدان نارا للتدفئة ثبت من المعاينة وجود آثارها ، ولما كان ما ساقه الحكم من ذلك يصلح ردا على ما أثاره الطاعنون في دفاعهم للتشكيك في صحة الواقعة وفي صحة اسنادها إلى الطاعنين ويكفي لإطراحه ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما يثبتته الضابط المحقق في محضره من تقارير وتعرض عما يقرره في تحقيق النيابة أو في الجلسة مخالفا لها وكان المستفاد مما أورده الحكم أن المحكمة اطمانت إلى صدق ما شهد به المجنى عليه في جلسة المحاكمة من أنه عرف الطاعن الثالث

من وجهه وتحقق منه وأنه كان يلف حول وجهه ملفحة لا تحول دون رؤيته وكان التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه، ولما كان يبين من مراجعة الحكم أن المحكمة وإن كانت قد سافت نتيجة استعراف الكلب البوليسى في مقام سرد الوقائع التي أسفر عنها التحقيق غير أن المحكمة لم تتخذ من هذا الاستعراف ولا من تجربة اللبدة المضبوطة على رأس الطاعن الرابع ولا من القضايا التي أمرت بضمها واطلعت عليها دليلا من بين أدلة الثبوت التي أسست عليها إدانة الطاعنين وهي الأدلة التي حصرتها في صدد حكمها وحددتها تحديدا على النحو الذي سبق بيانه، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية وحسبها أن تبين في حكمها الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فإن ما يثيره الطاعنون فيما تقدم ليس في حقيقته إلا جدلا في موضوع الدعوى وأدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن المحكمة غيرت وصف التهمة دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التغيير مخالفة بذلك أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الدعوى الجنائية رفعت عليهم على أساس أن الطاعن الثالث ضرب المجنى عليه بعصا، ولكن المحكمة انتهت في حكمها إلى القول بأنها لم تستطع معرفة من من المتهمين الأربعة ضرب المجنى عليه وكان ذلك يوجب عليها أن تطلب من الدفاع أن يترافع على أساس أن محدث الضربة هو مجهول من بينهم وما قاله الحكم في هذا الخصوص من شأنه أن يؤدي إلى البراءة لأنه يشكك في صدق أقوال الشهود .

وحيث إن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه مردود بأن المحكمة لم تنير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند إليهم بل دأبتهم بذات الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليهم، وإذا كانت قد نسبت الضرب الذي وقع على المجنى عليه إلى مجهول من بين المتهمين لم يكشف عنه التحقيق بدلا من نسبته إلى الطاعن الثالث فذلك لا يعد تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع لأن كلا من الطاعنين يعد

مستثلاً من جنابة السرقة بالا كراه يستوى في ذلك أن يكون الا كراه قد وقع من متهم معلوم أو من متهم مجهول بينهم ، على أن لا جدوى مما يشيره الطاعنون من ذلك لأن شروط المادة ٣١٣ من قانون العقوبات التي عوقب الطاعنون على مقتضاها قد توافرت بارتكاب جنابة السرقة بطريق التهديد باستعمال سلاح دون حاجة إلى إثبات وقوع الا كراه كما هو مفاد الشرط الخامس من المادة المذكورة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(٤٢٨)

القضية رقم ٧٧٩ سنة ٢٥ القضائية :

(ا) خيانة الأمانة . حكم . تسييه . ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم بـ استقلالاً . غير لازم .

(ب) إثبات . قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . غير متعلقة بالنظام العام .

١ — إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً لاستظهاره كما هو معترف به في القانون .

٢ — إذا كان المتهم لم يدفع عند بداية التحقيق وقبل التمرض للوضوح بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فلا يجوز له أن يشير هذا الدفع أمام محكمة النقض لعدم تعلقه بالنظام العام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يبدد المصروفات الميينة بالمحضر وصفا وقيمة والمسألة إليه على سهيل الوديعة اضرارا بمالكها مصطفى ابراهيم السرجاني .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى مصطفى ابراهيم السرجاني بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ ٢١ جنيا بصفة تمويض .

ومحكمة الجمالية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعي المدني مبلغ ٢١ جنيا والمصاريف ومبلغ مائة قرش أتعاب محاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، إذ أن الطاعن بجرime خيانة الأمانة من غير أن يبين نوع وأركان عقد الأمانة الذي يحكم العلاقة بينه وبين المجني عليه ولم يطلب إثبات ركن التسليم على سبيل الأمانة طبقا للقواعد المدنية ، كما وأنه لم يتحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة وهو شرط لازم لإدانة الطاعن بهذه الجريمة . هذا كله في حين أن التكييف القانوني الصحيح للعقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين - كما أوردى الدفاع عن الطاعن - هو أنه عقد بيع بأجل لا عقد أمانة - وهو ما أغفل الحكم الرد عليه .

ومن حيث إن واقعة الدهوى كما حصلها الحكم المطعون فيه تنحصر في أن "الثابت من أقوال المجني عليه والشاهدين على النحو السابق بيانه أن المتهم قد حضر إلى محل تجارة المجني عليه واستعار منه مصوغات قيمتها ٤١ جنيا ثم لم يرد

إلا جزءا منها وبقى طرفه الجزء الآخر وقدره ٣١ جنيتها ، فإذا أصفنا إلى هذا أن المتهم لم ينكر أنه حقيقة استعار بعض المصوغات من المجنى عليه ثم ردها إليه هذا ثلاثة قرارات فقط استبقاها لوجود حساب بينه وبين المجنى عليه ، وأنه لم يقم دليلا على وجود هذا الحساب لوضح أن التهمة ثابتة قبله ... وأن عقابه ينطبق على نص المادة (٣٤١) من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص أن العلاقة التي تربط بين المجنى عليه والطاعن ناشئة عن عقد "مارية الاستعمال" وهو عقد من عقود الأمانة - وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله في الأوراق - وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة الخيانة وكان ما أوردته في حكمها كافيا لاستظهاره كما هو معروف به في القانون ، وكان الطاعن لم يدفع عند بداية التحقيق وقبل التعرض للموضوع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فلا يجوز له أن يشير هذا الدفع أمام محكمة النقض لعدم تعلقه بالنظام العام - لما كان كل ما تقدم وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ما عداه على أن يكون له أصل ثابت في التحقيقات وهي غير ملزمة بتعقب كل دفاع موضوعي يبيد به المتهم مادام الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(٤٢٩)

القضية رقم ٧٨٢ سنة ٢٥ القضائية :

(١) إثبات . خبراء . تقدير آرائهم . موضوعي .

(ب) ارتباط . قضا . أسباب موضوعية . تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها
مما . موضوعي .

١ — للحكمة تقدير رأى الخبير والترجيح بين آراء الخبراء إذا تعددت والأخذ
بما تقتنع به منها .

٢ — تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها مما هو من المسائل
الموضوعية التي يفصل فيها قاضى الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : (١) بصفته صاحب وظيفة عمومية
” حامل تذاكر محطة طما “ ارتكب أثناء تادية أعمال وظيفته تزويرا فى ورقة رسمية
هى الاستمارة رقم ١٠٩٧١٩ بأن أحدث تغييرا فى عدد التذاكر المنصرفة بموجبها
وذلك بأن أضاف وصرف تذكرة عسكرية درجة ثانية حالة كون المطلوب صرفه
تذكرة مدنية درجة ثالثة ووقع بإمضاء مزور باسم لا يقرأ نسبه إلى السيد القاضى
الأستاذ يوسف عز الدين الذى وقع على الاستمارة بالصرف . (ب) تجارى
باعتباره من مامورى التحصيل والأمناء على الودائع على اختلاس مبلغ تسعة عشر
قرشا أموالا أميرية حصل عليها بعد ارتكاب جريمة التزوير سالفة الذكر . ثانيا :
لأنه فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بدائرة مركز طما مديرية جرجا (١) بصفته
صاحب وظيفة عمومية ” حامل تذاكر محطة طما “ ارتكب أثناء تادية أعمال وظيفته
تزويرا فى ورقة رسمية هى الاستمارة رقم ١٠٩٧٢٠ بأن أحدث تغييرا فى عدد التذاكر
المنصرفة وذلك بأن أضاف وصرف تذكرة عسكرية درجة ثالثة حالة كون المطلوب

صرفه تذكرة مدنية درجة ثالثة . (ب) تجارى باعتباره من مأمورى التحصيل والأمناء على الودائع على اختلاس مبلغ عشرة قروش أموالا أميرية حصل عليها بعد ارتكاب جريمة التزوير سالفة الذكر . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبته بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين المذكورتين . ولأنه فى يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بنفس الجهة سالفة الذكر . ثالثا - بصفته موظفا عموميا "عامل ذاكر بمحطة طما" ارتكب تزويرا ماديا فى محرر رسمى هو استمارة الركوب بقطار السكك الحديدية رقم ٨٣٨٢١٥ بأن غير جهة الوصول بجعلها مصر بدلا من سوهاج بوضع إمضاء مزورة نسب صدورها كذبا إلى المهندس عثمان فهمى فرج مع علمه بذلك . رابعا - بصفته من مأمورى التحصيل اختلس مبلغ ١ جنيه و ٣٣٠ مليا والتي سلمت إليه بهذه الصفة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبته بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات فقررت الغرفة بذلك . نظرت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . أولا - بضم الجناية رقم ٣٥٩٢ سنة ١٩٥٣ طما إلى الجناية رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٤ طما . ثانيا - بمعاقبة أحمد متولى جودة بالسجن لمدة خمس سنوات وبتقريمه خمسمائة جنيه وبرد مبلغ ١ جنيه و ٦٢٠ مليا قيمة ما اختلسه وبغزله من وظيفته . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يشوبه الخطأ فى الاستدلال والقصور بالاضافة إلى الخطأ فى إجراءات المحاكمة ، ذلك بأن الاستمارات التى دين الطاعن بتزويرها كانت مودعة فى دولاب معرض لأيدى عدد من زملاء الطاعن مما يحتمل معه أن يكون أحدهم هو الذى ارتكب التزوير ، وقد طلب الدفاع عرض الأوراق المزورة على كبير الفنين بمصلحة الطب الشرعى واستدعاء

الخبير الاستشاري لمناقشته بالجلسة فلم تجب المحكمة أيا من الطلبين . ونظرت
القضيتين المقيدتين ضد الطاعن مع أنه لا مصلحة له في ضمها .

وحيث إن ما يقوله الطاعن مردود بأن "الحكم المطعون فيه بين واقعة التزوير
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى
ما رتبته عليها ، ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع
من الطاعن طلب عرض الأوراق على كبير الفنين بمصلحة الطب الشرعي وكان
الحكم قد تناول تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير كما تناول تقرير الخبير
الاستشاري ورازن بينهما ثم انتهى إلى القول بأن "المحكمة تأخذ بتقرير مدير قسم
أبحاث التزوير للأسانيد التي بنى عليها والتي يؤيدها أن التذكرتين المضافتين إلى
الإستمارتين قد أثبتا بدفتری "الحالیش" وقيد الإستمارات في نوبة عمل المتهم ،
ولأن الخبر الذي أجرى به التعديل يتفق لونا وتركيبا مع الخبر المحور به هذان الدفتران
في نوبة عمله وهو الأمر الذي يتفق فيه التقريران تقرير المدير وتقرير الكياوى
الشرعي ولم يتعرض له التقرير الاستشاري بإنكار ولأن التقرير الاستشاري لم يجرح
تقرير المدير ولم يبين الخطوات التي وصل بها إلى ما انتهى إليه في نتيجته..." لما كان
ذلك ، وكان للمحكمة تقدير رأى الخبير والرجيح بين آراء الخبراء إذا تعددت والأخذ
بما تقتنع به منها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما خلص إليه تقرير قسم الأبحاث
للأسانيد السائغة التي ذكرتها في حكمها فلا تريب عليها إذا هي أطرحت التقرير
الاستشاري أو لم ترد على ما طلبه الدفاع من استدعاء الخبير الذي حرره لمناقشته
ما دامت لم تعول في حكمها على رأى الذى أبداه - لما كان ذلك ، وكان
تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرهما معا هو من المسائل الموضوعية التي
يفصل فيها قاضى الموضوع ، وكان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة قد قررت
ضم القضيتين ٣٥٩٢ سنة ١٩٥٣ و ١٣٠ سنة ١٩٥٤ طما لأنهما لنفس المتهم
(الطاعن) وعن جميع التهم الموجهة إليه ، وقد حصل هذا الإجراء بحضور
محامى الطاعن الذى لم يبد اعتراضا ، فلا يصح له من بعد أن يتحدث في هذا
الشان أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم جميعه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٣٠)

القضية رقم ٧٨٦ سنة ٢٥ القضائية :

قضى . إجراءات الطعن . امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن .

إن امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن ، ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٢١٢ من ذلك القانون ويكفى وحده سببا لتقضى الحكم ، ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في قلم الكتاب في الثمانية الأيام — إن كان حريصا على الطعن — أن يبادر بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فإذا وجده فقد افتتح أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما ، فإذا هو أهمل في ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا حتمه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم ، فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له مادام الحكم إما أن يكون قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أحرضا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة

الجنايات لما كتبهما بالمواد ٢٥١ و ٢٢ ج ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم أ وقد قررت غرفة الاتهام بذلك . سمعت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى وقضت حضوريا ٤٤ بمواد الاتهام بمعاينة كل من عبد المطلب عبد العاطى وطلب حمزه حسنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة النقود والمادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٥٥ فقرر الطاعنان الطعن فيه في اليوم التالي لصدوره وحصل على شهادة من قلم الكتاب بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ تدل على أن الحكم لم يختم حتى تاريخ هذه الشهادة ثم أعلن بالإيداع في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٥ وقدم أسباب الطعن بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٥

وحيث إنه لما كان عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويكفى وحده سببا لنقض الحكم وكان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره إن كان حريصا على الطعن أن يبادر بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما فإذا وجده قد أودع به أطلع عليه وقدم أسباب طعنه إن رأى محلا لذلك أما إذا لم يجده فقد اقتنع أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما فإذا هو أهمل ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه اعتباره تازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية

لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له ما دام الحكم إما أن يكون قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده. ومن ثم يكون امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية قايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق فيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٥٥ ولم يقدم الطاعتان أسباب طعنهما إلا في أول مارس سنة ١٩٥٥ أي بعد انقضاء ٤٠ يوما من تاريخ صدوره فيكون تقديمهما قد حصل بعد الميعاد القانوني وذلك بغض النظر عن تاريخ إعلانهما بإيداع الحكم ويتعين من أجل ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(٤ ٣ ١)

القضية رقم ٧٨٧ سنة ٢٥ القضائية :

تحقيق . تفتيش . تفتيش المنازل بمعرفة مأموري الضبط القضائي . إقراره في الأحوال التي أجازها القانون لم ذلك . إقراره بناء على انتداب من سلطة التحقيق . الفرق بين الحالتين .

لا محل للنعي بأن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي في منزل المتهم بانتداب من سلطة التحقيق يكون باطلا إذا حصل في غيبة المتهم ودون حضور شاهدين استنادا إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجازها القانون ذلك لهم ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على انتداب من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة أفيونا وحشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٢ ج فقرة أخيرة و ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ٥٢ والبند ١٢١ من الجدول الملحق به فقررت الغرفة ذلك ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان التفتيش .

سمعت محكمة جنايات قنا هذه الدعوى وقضت - حضوريا عملا بمواد الاتهام . أولا - برفض الدفع ببطلان التفتيش وإجراءاته وبصحقتها . وثانيا - بمعاقبة عبد الوهاب احمد اسماعيل بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان التفتيش استنادا إلى أنه تم في غيبته ودون حضور شاهدين كما تقتضى بذلك المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية وقد رد الحكم على ذلك ردا غير صائب إذ قال إن التفتيش الذى يباشره مأمورو الضبط عن طريق نذبهن من سلطة التحقيق إنما تحكمه المادة ٩١ من قانون الإجراءات لا المادة ٥١ منه ، قال الحكم ذلك في حين أن الشارع خص قاضى التحقيق الذى يباشر التفتيش بنفسه بسلطة مطلقة تغاير سلطة مأمورى الضبط القضائى وهى سلطة مقيدة دائما سواء أقاموا هم بالتفتيش في الأحوال التى رخص القانون لهم إجراءاته أو ندبوا لذلك من سلطة التحقيق . فضلا عن ذلك فإن مأمور الضبط الذى يباشر التفتيش لم يقوم بتحرير المضبوطات وهو إجراء جوهرى فيه صيانة لحق من حقوق المتهم وتخلفه بجمل التفتيش الذى وقع باطلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه ردا سديدا قال فيه " إن التفتيش الذي بوشر إنما كان بناء على انتداب من سلطة التحقيق فلا محل لاستناد الطاعن في صدد هذا التفتيش إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك بأن محل تطبيقها مقصور على دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز فيها القانون ذلك لهم أما التفتيش الذي يقومون به بناء على انتداب من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق الذي يجريه قاضي التحقيق والمادة ١٩٩ الخاصة بالتحقيق الذي تجريه النيابة وتتبع فيه الأحكام المقررة لقاضي التحقيق والمادة ٢٠٠ التي خول الشارع فيها لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه ويستفاد من هذا النص الأخير أن مأمور الضبط القضائي عند ما يقوم بمباشرة ما يكلف به إنما يقوم بذلك نيابة عن سلطة التحقيق وفي حدود الأوضاع التي رسمها الشارع لها ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد أيضا على دفاع الطاعن المتعلق بتحريض المضبوطات وأثبت أن المحكمة تطعن لسلامة هذا الإجراء لأن الضابط الذي تولى عملية التفتيش أودع الأفيون الذي ضبط مع ابنة المتهم بخزانة مكتب مكافحة المخدرات ثم احتفظ بباقي المضبوطات وظلت تحت ملاحظته حتى قدمها لوكيل النيابة المحقق الذي قام بإثباتها في محضره ثم تولى تحريضها ، لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلاق على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتبعت في المحافظة على الأشياء المضبوطة ، لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه مضموما .

(٤٣٢)

القضية رقم ٧٩٠ سنة ٢٥ القضائية :

(١) قتل خطأ . مسئولية صاحب المنزل من قتل أحد السكان خطأ نتيجة عدم اتخاذ الاحتياطات عند إجراء إصلاحات بالمنزل . لا يشترط فيها أن تكون هناك رابطة قانونية بين المالك والساكن .

(ب) قتل وإصابة خطأ . رابطة السببية . الخطأ المشترك . لا ينفي المسؤولية .

١ — إذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ مالكة الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجرى عليه .

٢ — عدم إزعاج سكان المنزل لطلب الإخلاء الموجه إليهم من مالكة لا ينفي عن هذا الأخير الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث الناتج من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تدمره ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل عزيزة حسن أبو دومة وإصابة كل من حسن أحمد المدني وعتابات أحمد المدني وسعاد عبد الباسط عزام وناهد محمد عطيه وكان ذلك بإهماله وعدم احتياطه بأن لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية سكان منزله وقام بهدم سطح المنزل دون أن يتأكد من المخالفة فسقط وتسبب في إحداث الأعراض المبينة بالتقارير الطبية المرفقة بالأوراق وبالمعاينة . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدني كل من محمد علي البرعي عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر وعبد الباسط حسن عزام عن نفسه وبصفته وليا شرعيا عن كريمته سعاد عبد الباسط وطلب كل القضاء له قبل المتهم بمبلغ

قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنح المنشية الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٨ و ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرين جنيا وإلزامه بأن يدفع لكل من المدعين بالحق المدني عن نفسه وبصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية بغير مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن المحكمة دانت الطاعن رغم انتفاء ركن الخطأ ذلك بأنه حين بدأ باتخاذ الاحتياطات اللازمة لإصلاح الشقة التى سقط فيها السقف على المجنى عليهم نبه على شافليها بإخلاؤها ، فإذا كانوا لم يمثلوا لهذا التنبيه فإن المسؤولية لا تقع إلا عليهم وحدهم ، وقد اعترف المستأجر الأصل عبد الباسط حسن عزام وهو أحد المدعين بالحقوق المدنية - فى محضر البوليس بحصول هذا التنبيه أما المدعى الآخر وهو زوج المجنى عليها عزيزه حسن أبودومة التى توفيت بسبب الحادث فهو مستأجر من الباطن ولا تربطه بالطاعن صلة قانونية وقد أقر أيضا بأن الطاعن نبه على المستأجر الأصل بالإخلاء ، هذا إلى أن المحكمة أغفلت فى حكمها بيان الخطأ الذى يعتبر الطاعن مسئولا عنه يضاف إلى ذلك أن رابطة السببية بين الإصلاحات التى كان يقوم الطاعن بإجرائها وبين وقوع الحادث متفية لأن الحادث نجم عن خطأ المجنى عليهم حين امتنعوا عن إخلاء المسكن أو لم يتخذوا من الاحتياطات ما يكفل منع إصابتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه قد بين بواقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية المكونة لجريمة القتل الخطأ والإصابة الخطأ ، وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، واستظهر ركن الخطأ فيما روته الشاهدة إقبال فرحات أبو حطب من أنها شاهدت الطاعن وآخر يشركان فى هدم جزء من سطح المسكن

الذى تقيم فيه فاعترضت على ذلك ولكنهما لم يستمعا إليها ومضيا في عملهما وكانا يضمنان الأتقاض المتخلفة عن الهدم في سطح المنزل وبعد قليل سمعت صوت انهيار السطح على بعض الحجرات ، وفيما نقله الحكم عن شهادة المهندس رءوف الفلش بالجلسة من أنه أخطر بصفته مهندسا ببلدية الاسكندرية بسقوط المنزل فقام بمعاينته وتبين له أن سقف الشقة الكائنة بالدور الثالث العلوى وتطل على الطريق قد سقط واتضح له أن المتهم كان يجرى لإصلاح أسقف بعض الغرف الخاصة بالمساكن التي لا تطل على الطريق ووضع حديدا جديدا بدلا من الحديد القديم وشرع في إقامة مبان حديثة وصل بها إلى ارتفاع متر واحد وعند ما انتقل لإصلاح أسقف الغرفة المطلة على الطريق سقط سقفها لتآكل الكمر الحديد . وأضيف أنه كان في استطاعة المتهم (الطاعن) مفاداة الحادث لو قام بعملية تقوية للسقف ولو أنه لم يضع أتقاض الأسقف التي هدمها على السقف الذى سقط كما قدم تقريره المؤرخ ١٩٥٣/١١/١٩ والمتضمن أقواله سالفة الذكر ونتيجة معاينته ثم أورد الحكم مؤدى التقارير الطبية التي جاء فيها أن وفاة المجنى عليها عزيزه حسن أبو دومة نشأت عن أسفكسيا الردم وأن الإصابات التي شوهدت بجثتها حدثت نتيجة سقوط الأتقاض عليها ، استخلص الحكم مما تقدم رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة المجنى عليها المذكورة وإصابة الآخرين وهو استخلاص سائق مقبول - لما كان ذلك وكان لا يشترط لمسئولية الطاعن من الحادث أن تكون ثمة رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليهم وكان عدم إذعان المجنى عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم من الطاعن بفرض حصوله لا ينفي عنه الخطأ الموجب لمسئولية الحادث إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(٤ ٣ ٣)

القضية رقم ٧٩١ سنة ٢٥ القضائية :

قتل عمد . مسئولية جنائية . مجرد توافق المتهمين على القتل . لا يرتب تضامنا بينهم في المسئولية الجنائية .

مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسئولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الفعل الذي ارتكبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون الأربعة قتلوا عمدا مصطفى السمان عوض وذلك بأن أطلق عليه المتهم الأول هيارا نارا وضر به المتهمون الثاني والثالث والرابع بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد - وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، سمت محكمة جنايات قنا هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣ من قانون العقوبات بمعاقبة على أحمد علام بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاقبة كل من عبد الرازق عبد النعيم ابراهيم وخليفه أحمد عبد النعيم وعبد علي أحمد سليم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهمة المستندة اليهم . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثالث والثامن من تقرير الأسباب الأول والوجه الثاني من التقرير الثاني هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ دان الطاعنين الثلاثة الآخرين بجريمة القتل العمد باعتبارهم فاطين أصليين ولم يشر الى وجود اتفاق بينهم وبين الطاعن الأول على ارتكاب هذه الجريمة مع أن

الإصابات التي أحدثها هؤلاء الطاعنون بالمجنى عليه بسيطة ولم يكن لما دخل في وفاته ولا يمكن أن تكون وحدها وبذاتها جريمة شروع في قتل عمد مما كان يقتضي اعتبار الطاعن الأول وحده مسئولاً عن جريمة القتل العمد بعد أن استبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار الذي أسندته النيابة العامة للطاعنين جميعاً في وصف الاتهام.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة السائغة التي استند إليها في إدانة الطاعنين تحدث عن نية القتل لدى المتهم الأول فقال إنها ثابتة لديه "من حمله للسلاح الناري واستعماله في الحادث وتصويبه إلى المجنى عليه بعد التثبت من شخصيته في مقتل أكيد من مقاتل جسمه وإطلاقه بعد ذلك عليه بقصد إزهاق روحه أخذاً بثأر قريبه الذي أصابه ابن عم المجنى عليه في المشاجرة المشار إليها" كما تحدث الحكم استقلالاً عن نية القتل لدى الطاعنين الثلاثة الآخرين فقال "أما بالنسبة لباقي المتهمين فقد ثبت من أقوال المجنى عليه أنهم كروا عليه بعصبيهم بعد إطلاق العيار ونية القتل ظاهرة عندهم من توجيه ضرباتهم مجتمعة في الرأس عقب إصابة المجنى عليه بالعيار وليس لهذا العمل الذي قام به المتهمون الثاني والثالث والرابع إلا معنى واحد هو تحقيق الغرض الذي أطلق من أجله العيار والتثبت من القضاء على المصاب قضاء تاماً وعدم تمكنه من الاستغاثة أو الالتجاء إلى مكان آخر قد يتم فيه إسعافه فلم يكن تعديهم بالعصى على المصاب إلا امتداداً للتعدي الذي وقع عليه من المتهم الأول حين أطلق النار عليه بقصد قتله — وإذا كان قد جاء بالتقرير الطبي أن هذه الضربات لم تحدث الوفاة أو تساهم في إحداثها فهذا لا شأن له بتوفر نية القتل عند هؤلاء المتهمين على الوجه المبين فيما سبق" ثم تحدث الحكم عن مسئولية الطاعنين الثلاثة الآخرين فقال : "وحيث إنه من المقرر قانوناً أن توافق المتهمين على ارتكاب القتل قد يكون وليد اللحظة التي أعقبها وقوع الجريمة دون أن يكون وليد إصرار سابق وأنه لا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتفاء المتهمين بخفاة قتل المجنى عليه عندما رأوه يمر بهم وتوافقهم على ذلك في اللحظة ذاتها وهذا هو التصوير الذي تراح إليه المحكمة في الاتهام بعد استبعاد ركن سبق الإصرار . وحيث إن مسئولية المتهمين الثاني والثالث والرابع عن جريمة القتل العمد مستمدة من اعتبارهم فاعين

أصلين قامت لديهم نية القتل على الوجه السابق بيانه وانتهوا بعد ذلك في الأفعال التي أريد بها إزهاق روح المجنى عليه والإجهاز عليه بعد إطلاق المتهم الأول للعار الذي أصابه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنين الثلاثة الآخرين مسئولين عن فعل القتل الذي تم تنفيذه بيد الطاعن الأول لم يبين توافر الإتفاق بينهم وبينه على هذا الفعل وكل ما قاله في هذا الشأن لا يفيد إلا مجرد توافق كان من نتيجته قتل المجنى عليه الأمر الذي لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه — إلا أنه لما كانت الإصابات التي أحدثها الطاعنون الثلاثة الآخرون بالمجنى عليه كما وضع من تقرير الصفة التشريحية — لا دخل لها في وفاته — وكان الحكم قد استخلص نية القتل العمد لديهم استخلاصاً سليماً سائفاً فإن الوصف الصحيح في القانون للجريمة التي ارتكبوها هي جريمة الشروع في القتل العمد — لما كان كل ما تقدم وكانت المحكمة وإن دانت الطاعنين الثلاثة الآخرين بجريمة القتل العمد إلا أن العقوبة التي أوقعتها عليهم مقررة في القانون لجريمة الشروع في القتل العمد فلا يكون لهؤلاء الطاعنين مصلحة فيما يثرونه في طعنهم في هذا الشأن .

وحيث إن مبنى باقي أوجه الطعن الواردة في التقريرين هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في الإسناد وقصور في التسيب وفساد في الاستدلال إذ وصف العصى التي استعملها الطاعنون الثلاثة الآخرون بأنها عصى " فليظة " وهو وصف لم يرد بأقوال المجنى عليه — كما وصف التقرير الطبي الموقع على الشاهد محمد أحمد حسين بأنه مكذب له وهو ما يخالف ما جاء بالأوراق إذ أن ما ورد بهذا التقرير لا يقطع فيما إذا كانت الإصابة التي بالشاهد مفتعلة أو حقيقية ولم يذكر الحكم عند التحدث عن نية القتل لدى الطاعنين الثلاثة الآخرين سوى إصابات الرأس وأخذ بأقوال الشهود في التحقيقات دون أقوالهم بالجلسة — ولم يردداً وأما على ما ذكره الطاعنون من أن الجناة هم آخرون من خصوم المجنى عليه وكانوا يختبئون في زراعة القصب القريب من محل الحادث — كما أنه لم يرفع

التناقض بين أقوال المجنى عليه وبين ما ورد في تقرير الصفة التشريعية من أن المقتوف النارى أصابه في أسفل صدره من الجهة اليسرى ونفذ من الجهة اليمنى الأمر الذى لا يتفق مع ما ذكره في التحقيق من أن الطاعن الأول كان فى مواجهته وعلى بعد متر منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها وتعرض لدفاع الطاعنين واطرحه للاعتبارات السائغة التى ذكرها - لما كان ذلك وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه على أن يكون له أصل ثابت فى التحقيقات وهى غير ملزمة بتعقب كل دفاع موضوعى يبديه المتهم بالرد عليه وتفنيده وكان ما ذكرته المحكمة من وصف العصى بأنها غليظة لا أثر له على الواقعة التى استخلصت منها إدانة الطاعنين الثلاثة الآخرين - كما أن ما ذكرته المحكمة من إصابة الشاهد محمد أحمد حسين لا يختلف عما جاء فى التقرير الطبي الشرعى من أن به إصابة كسعية بقاعدة سبائته اليمنى وأن الأشعة لم تظهر بمنطقة الإصابة باليد اليمنى أى أثر لمقتوفات نارية أو كسور بالعظام - وكان ما استخلصته المحكمة من هذا التقرير هو استخلاص سائغ لا ينافى المنطق والمعقول - لما كان ذلك كله ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن مطابقة أقوال المجنى عليه للتقرير الطبي من حيث المسافة وموقف الضارب من المجنى عليه وقت إطلاق النار عليه لا تناقض فيه خلافا لما يزعمه الطاعنون ، فإن الحكم يكون سليما ولا يعدو ما يثيره الطاعنون أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٤٣٤)

القضية رقم ٧٩٢ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . حدود حق المحكمة في تغيير وصف التهمة وواجبها في ذلك .

إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجنى عليها عمدا فأدانتها المحكمة لا في الجناية المذكورة ، بل في جنحة القتل الخطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تختلف في وصفها وفي أركانها عن جناية القتل العمد التي أحيل بها فإن المحكمة تكون قد أخطأت وأخات بمقوق الدفاع ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر توافر أركان جناية القتل العمد فإنه كان لزاما عليها إما أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل عليها من أجلها وإما أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عنها وأن تدين له الجريمة التي رأت إسنادها إليه ليتمكن من إبداء دفاعه فيها ما دامت الأفعال التي ارتكبها لا تخرج من دائرة الأفعال التي نسبت إليه وشملتها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ أن الشارع عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد إلى الاقتيات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة إسنادها إليه كلما كانت تنبيه الدفاع إلى ذلك لازما قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - مصطفى عبد المطلب عبد الرحيم و ٢ - عبد الرحيم عبد المطلب و ٣ - عبد المطلب عبد الرحيم العجرودى و ٤ - المرمى السيد وه - أحمد يوسف سيد أحمد و ٥ - جاد يوسف سيد أحمد و ٦ - أحمد هلال زهدى و ٨ - مصطفى محمد حسن المعجمى

و ٩ - حامد السيد و ١٠ - محمد هلال زهدى و ١١ - السيد هلال زهدى
و ١٢ - عبد الهادى عبد الهادى عبد الفتاح حسن و ١٣ - عبده محمد الحسينى
و ١٤ - محمد حسنين السيد و ١٥ - عبد العظيم محمود محمد . بأنهم المتهمون
جميعا مع آخرين مجهولين اشتركوا فى تجهيز بغرض ارتكاب جرائم القتل والضرب
مع علمهم بهذا الغرض بأن اجتمعوا فى الطريق العام يحملون أسلحة نارية وآلات
حادة وعصيا من شأنها احداث الموت إذا استعملت وقد استعمل المتجهرون
القوة والعنف فوقعت بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجهيز الجرائم الآتية:
المتهم الأول . أولا - قتل عز زهدى عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد العزم
على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا (بندقية) وتوجه إلى حيث تقف
وعاجلها بمقدوف قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموضحة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياتها الأمر المنطبق على المادتين ٢٣٠ و ٢٣١
من قانون العقوبات . ثانيا - شرع فى قتل أبى المجد على نور عمدا مع سبق
الإصرار بأن عقد العزم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا (بندقية)
وتوجه إلى حيث يوجد وأطلق عليه مقدوفا ناريا قاصدا قتله وخاب أثر الجريمة
لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو عدم إحكام الرماية الأمر المنطبق على المواد
٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . والمتهمان الثانى والثالث :
اشتركا مع المتهم الأول بطريق التحريض والمساعدة فى ارتكاب الجريمتين
سالفى الذكر بأن أخذ المتهم عبد المطلب عبد الرحيم يحرض مصطفى عبد المطلب
ابنه على أن يصيب مقتلا من المجنى عليهما وكان عبد الرحيم عبد المطلب يناوله
الذخيرة اللازمة لذلك وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك
المساعدة الأمر المنطبق على المواد ١/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١
من قانون العقوبات . والمتهمون من الرابع حتى الثانى عشر : قتلوا ودهدوا عمدا
مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على ذلك وذهبوا إلى مكان الحادث يحملون
آلات حادة (بلطا) وسكاكين وعصيا حتى إذا لمحووا المجنى عليه جروا وراءه
حتى إذا لحقوا به أهواوا عليه ضربا قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (الأمر المنطبق على المادتين

٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات) . والمتهم الثالث عشر ، أولا - شرع في قتل السيد محمود العجرودى ، ثانيا - شرع في قتل محمد المرمى المرمى وكان ذلك عمدا ومع سبق الإصرار بأن عمد العزم على ذلك وذهب إلى مكان الحادث يحمل بندقية أطلق منها عدة مقذوفات قارية قاصدا القتل فأصاب المجنى عليهما وأحدث بهما الجروح الموصوفة بالكشوف الطيبة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو سرقة إسعاف المجنى عليهما بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . والمتهم الثانى عشر كذلك ضرب هذا إبراهيم إبراهيم بمصافأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . والتي لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من قانون العقوبات . وكان ذلك مع سبق الإصرار الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٠ و ٢ من قانون العقوبات . والمتهمان الخامس والسادس كذلك : ضربا محمد الحسينى عيد فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالمحضر والتي لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من قانون العقوبات . وكان ذلك مع سبق الإصرار الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٢ و ٢ من قانون العقوبات . وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٤٠ و ٣ - ١/٤٠ و ٤١ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ١/٢٤٢ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ١٧/٩/١٩٥١ إحالتهم إلى هذه المحكمة لمعاقبتهم بالمواد سالفة الذكر . وقد ادعى الحسينى عيد بصفته وصيا على القاصرين عيد ودول ولدى عيد محمد نور بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهم متضامين بمبلغ ألفى جنيه بصفة تعويض . سمعت محكمة جنايات المنصورة هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمصطفى عبد المطلب عبد الرحيم وبالمادة ١/٢٤٢ عقوبات والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمرمى السيد أحمد وأحمد يوسف سيد أحمد وجاد يوسف سيد أحمد وأحمد هلال زهدى وعبد الهادى عبد الفتاح حسن وبالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ٣٢ عقوبات والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات

الجنائية بالنسبة لعبده محمد الحسيني وبالمادتين ١/٣٨١ و ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين، أولا — بالنسبة لمصطفى عبدالمطلب عبد الرحيم باعتبار واقعة قتل عز زهدى والشروع في قتل أبو المجد على نور جنحة إصابة خطأ، منطبقة على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وبمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وببراءته من باقي التهم المسندة إليه ، ثانيا — بالنسبة لكل من المرمى المرمى السيد وأحمد يوسف سيد أحمد وأحمد هلال زهدى باعتبار واقعة قتل ودعوى المنسوبة إليهم جنحة ضرب بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات . وبحبس كل منهم سنة مع الشغل وبإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني بصفته مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنديات مقابل أجر محاماة ، ثالثا — بالنسبة لكل من أحمد يوسف سيد أحمد وجاد يوسف سيد أحمد عن واقعة ضربهما لمحمد الحسيني عيد بحبس كل منهما ثلاثة شهور مع الشغل وببراءة كل من المرمى المرمى السيد وأحمد يوسف سيد أحمد وجاد يوسف سيد أحمد وأحمد هلال زهدى من باقي التهم المسندة إليهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبل جاد يوسف سيد أحمد ، رابعا — بالنسبة لعبد الهادي عبد الفتاح حسن عن تهمة ضرب عبد ابراهيم ابراهيم بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث شهور وببراءته من باقي التهم المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله ، خامسا — بالنسبة لعبده محمد الحسيني عن تهمة الشروع في قتل السيد محمود العجرودى ومحمد المرمى المرمى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وببراءته من باقي التهم المسندة إليه ، سادسا — براءة كل من عبد الرحيم عبد المطلب عبد الرحيم وعبد المطلب عبد الرحيم العجرودى ومصطفى محمد حسن المعجمي ومحمد هلال زهدى والسيد هلال زهدى ومحمد حساين السيد وعبد العظيم محمود محمد من جميع ما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبل الخمسة الأول منهم وأعفت الجميع من المصروفات الجنائية . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض كل من : عبده محمد الحسيني وجاد يوسف سيد أحمد وقدم مصطفى عبد المطلب شهادة بعدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني وقد أخطر بإيداع الحكم مختوما بقلم الكتاب في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٥

كما أعلن الأستاذ محمود مرايا المحامي بذلك وقدم الأستاذ مصطفى مرعي المحامي عن مصطفى عبد المطلب عبد الرحيم تقريرا بالأسباب في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ ولم يقدم الطاعنان الاخران شيئا ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثاني والثالث وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينهه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخل بحقوق الدفاع ، ذلك أن المحكمة عاقبتة عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة تخالفت بذلك نص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الواقعة التي أحيلت على محكمة الجنايات هي جريمة القتل العمد ولكن الحكم انتهى إلى اعتبار أن الفعل المسند إليه يكون جريمة القتل الخطأ ودان به مع تباين العناصر القانونية التي تقوم عليها كل من الجريمتين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن وآخرين بأنهم اشتركوا في تجهيز بغرض ارتكاب جرائم القتل والضرب واستعملوا القوة والعنف فوقعت بقصد تنفيذ الغرض من التجهيز عدة جرائم منها أن المتهم الأول (الطاعن) قتل عمدا عز زهدى مع سبق الإصرار ... بأن عقد العزم على ذلك وأطلق عليها مقذوفا نارا قاصدا قتلها فأصابها بإصابات أودت بحياتها الأمر المنطبق على المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . وطلبت النيابة من قاضي الإحالة إحالة الطاعن ومن معه إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٠/١ و ٣ و ٤١ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر بتاريخ ١٧/٩/١٩٥١ بإحالتهم إلى محكمة الجنايات التي بعد أن سمعت الدعوى ومرافعة الدفاع على أساس التهم التي أحيل بها الطاعن ومن معه انتهت إلى اعتبار الطاعن متسببا من غير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليها عز زهدى وكان ذلك ناشئا عن عدم احتياط وتحرز بأن أطلق عيارا نارا للإرهاب فأحدث بها

الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها الأمر المنطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقضت بمقابلة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

وحيث إنه لما كانت الدعوى العمومية التي نظرتها المحكمة و انتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن الطاعن قتل المجنى عليها عز زهدى عمدا فإن المحكمة تكون مخطئة إذا أدانته — لا في الجناية المذكورة بل في جنحة القتل الخطأ ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر توافر أركان جناية القتل العمد فإنه كان لزاما عليها إما أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها ، وإما أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عنها وأن تبين له الجريمة التي رأت إسنادها إليه ليتمكن من إبداء دفاعه فيها مادامت الأفعال التي ارتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التي نسبت إليه وشملت التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي لا تجيز معاقبة المتهم عن واقعة غير واردة بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، والمادة ٣٠٨ التي تجيز للمحكمة تغيير الوصف القانوني للفعل المسند للتهمة أو تعديل التهمة بشرط أن تنبه إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك ، والشارع عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد إلى الاقتيات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة إسنادها إليه كلما كان تنبيهه الدفاع إلى ذلك لازما قانونا ، لما كان ذلك وكانت جنحة القتل الخطأ التي دين الطاعن بها تختلف في وصفها وفي أركانها عن جناية القتل العمد التي أحيل بها على المحكمة ، فإن المحكمة بذلك تكون قد عاقبتة عن واقعة لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة وفي ذلك إخلال بحقوق الدفاع يستوجب نقض الحكم وذلك دون حاجة لبحث باقي ما جاء بأوجه الطعن .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٤٣٥)

القضية رقم ٧٩٦ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟

التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائما لا تناقض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الأول — قتل محمد محمد يونس عمدا من غير سبق اصرار على ذلك ولا ترصد بأن أطلق عليه مقدوبا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . والثانى — ضرب محمد محمد يونس فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي ، وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمسادين ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فأمرت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا عملا بمبادئ الاتهام بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة الطاعن الثاني حسن حسن سليمان ، فيتعين إجابتها إلى طلبها .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأولى هو أن الطاعن المذكور استشهد على عدم وجوده في مكان الحادث وقت وقوعه بشاهدين صادقين ، ويمكن المحكمة لم تأخذ بشهادتهما قولاً منها بأنهما من أقارب الطاعنين فكانها اتخذت من مجرد قيام صلة القرابة — التي لم تثبت على وجه اليقين — دليلاً على عدم صدق شهادتهما ، مع أنها في الوقت نفسه أخذت الطاعن الأول بشهادة عبد السلام محمد ابن أخت القتيل ، دون أن تبين في حكمها علة التفرقة في تطبيق قاعدة عدم قبول شهادة الأقارب التي طبقتها بالنسبة لشاهدي نفي الطاعن دون شاهد الإثبات ، كذلك لم تأخذ المحكمة بمدول شاهدي الإثبات عن أقوالها التي أدلى بها في التحقيق ، دون أن تعلل ذلك بعله مقبولة ، أما قولها بأن مرجع ذلك إلى التأثير عليهما أو خشيتهما من بطش طائلة المتهمين بهما ، فلا دليل على صحته ، هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بتناقض شهود الإثبات في روايتهم عن الحادث ، وفي بيان عدد الأميرة التي أطلقت ، غير أن المحكمة أفضت الرد على هذا الدفاع الذي لو صح لكان من شأنه تبرئة المتهمين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة القتل العمد التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوت وقوع هذه الجريمة منه أدلة مستمدة من شهادة شاهدي الإثبات عبد السلام محمد حسن ومحمود سعد الدين محمود في تحقيق النيابة اللذين قررا بأنهما رأيا الطاعن الأول يطلق من بندقيته مذبذوقاً قارباً على المجنى عليه أصابه في رأسه وقضى عليه أساعته ، ومستمدة من تقرير الصفة التشريحية ومن المعاينة ، وهي أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت هذه الجريمة على الطاعن ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن وفنده واطرح شهادة شاهدي النفي

لعدم اطمئنان المحكمة إلى صدقها ، ولما كان للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بقول الشاهد ، ولو كانت تربطه بأحد خصوم الدعوى صلة القربى ، وأن تدع قولاً لشاهد آخر تربطه بأحدهم مثل هذه الصلة ، وكان لها أيضاً أن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي ، وتعمل عليها في حكمها ، ولو عدل عنها بالجلسة ، دون أن تلزم ببيان صلة ذلك ، إذ العبرة في ذلك كله بما تطمئن إليه وقتنع بأنه هو القول الحق ، ولما كان التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً مائناً لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة ليست ملزمة بأن تتبع الدفاع وترد على كل ما يثيره من أوجه دفاع موضوعية ، إذ الرد عليه يستفاد ضمناً من أدلة الإثبات التي أوردتها وعوات عليها في الإدانة — لما كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون له وجه .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن المحكمة قالت في حكمها إن التقرير الطبي يؤيد شهادة شهود الإثبات مع أن التقرير الطبي أثبت أن اتجاه إصابة القتيل "لأعلى" ، وقرر الشهود أن الطاعن والقتيل عند إحداث الإصابة كانا في مستوى واحد ، أما ما جاء بالتقرير من أن الرأس عضو متحرك ، وأنه لذلك يصعب تحديد موقف الجاني بالنسبة للقتيل ، فإنه لا يبرر القول بأن الكشف الطبي يؤيد أقوال الشهود لأنه قد يكون مخالفاً لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت فقلاً عن التقرير الطبي أن إصابة المجنى عليه "تحت من مقنوف ناري أطلق على الجهة اليمنى لرأس القتيل من سلاح ناري من الأسلحة المششخنة — ذات السرعة العالية التي تطلق الرصاص ويرجع أن سير المقنوف برأس القتيل يأخذ اتجاهها من الأمام للخلف ، ولما كان الرأس جزءاً متحركاً من الجسم فيصعب تحديد موقف الجاني بالنسبة للقتيل ويتوقف على الوضع الذي كان عليه الرأس عند إصابته ، ومن الجائز حدوث مثل هذه الإصابة إذا كان الجاني في مواجهة القتيل وفي مستواه والمسافة بينهما

تتراوح بين ٨ و ١٥ مترا ، كما ورد بمذكرة النيابة " ولما كان يبين من هذا الذي أورده التقرير الطبي أنه لا يتعارض في شيء مع ما قرره شهود الإثبات حسبما سلم به الطاعن في طعنه من أن المجنى عليه والطاعن كانا عند إحداث الإصابة في مستوى واحد بل يستقيم معه ويؤيده ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس من متعينا رفضه موضوعا .

(٤ ٣ ٦)

القضية رقم ٨٠٤ سنة ٢٥ القضائية :

مواد مخدرة . حكم . تسببه . ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . التحدث عنه في الحكم على استقلال . غير لازم مادام ما أورده يكفي في الدلالة عليه .

إذا كان ما أورده الحكم كانيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحرزه مخدر فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن عند المحرز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز أبو تيج من أعمال مديرية أسبوط : حاز وأحرز جوهر مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والفقرة الأولى من الجدول رقم (١) المرفق به ، فأمرت بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط سمعت

الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدية وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قاصر البيان إذ لم يتحدث عن القصد الجنائي لدى الطاعن ، أى عن علمه بأن الصندوق الذى كان يحمله يحوى مواد مخدرة ، وأن هذا الصندوق هو نفسه الذى ضبط فى النيل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها ، وهى تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، وتحدث عن كيفية ضبط المواد المخدرة ومحاولة الطاعن التخاص منها فقال "من حيث إن وقائع الدعوى حسبما استبانته المحكمة من أوراقها والتحقيقات التى تمت فيها بمعرفة البوليس والنيابة ومن أقوال من سمعت شهادتهم بجلسة المرافعة ومن مطالعة تقرير المعمل الكيماوى بشأن فحص وتحليل المضبوطات - تتحصل فى أنه نجا إلى علم الملازم ثان قطب اسماعيل محمد ضابط مباحث مركز أبو تيج أن المتهم عبد الرحمن جابر نعمة الله يتجرب مع أخويه فى المخدرات فتحرى عنه حتى إذا ما تأكد له صحة ذلك حرر محضرا بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وعرضه على وكيل النيابة المختص فأجرى تحقيقا مفتوحا سأل فيه وبانت له جدية التعديات فأذن له بتفتيش المتهم وأخويه وتفتيش منازلهم خلال أسبوع من تاريخ الإذن الصادر فى الساعة ١٢،٢٠ من مساء يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وتنفيذا لهذا الإذن انتقل ضابط المباحث بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ مع قوة من رجاله إلى بلدة النخيلة بدائرة مركز أبو تيج حيث يقم المتهم ولما وصلوا منزله وكانت قرابة الساعة الثالثة مساء نظم الضابط مهمة حراسة المنزل من الخارج فكلف الخبرين حمد الله حسنين ومحمود محمد عبد الرحمن بحراسة المكان وملاحظته من الناحية البحرية كما كلف الخبرين عبد الرحيم محمد أحمد وعبد اللطيف علام بالمراقبة

من الناحية القبلية ودخل هو مع رجل البوليس السرى محمد عبد اللطيف عبد الجواد ومحمود محمد الشيخ إلى منزل المتهم وكان الباب مفتوحا وهناك شاهدوا المتهم في الردهة وما أن وقع بصره عليهم حتى التقط صندوقا خشبيا من الأرض وأسرع بالخروج من باب المنزل البحرى وأخذ يعدو للناحية الشرقية صوب نهر النيل وتبعه الضابط وفي أثره المخبران محمد عبد اللطيف عبد الجواد ومحمود محمد الشيخ وجدوا في اللحاق به حتى أدركوه عند مصب النهر بعد أن تمكن وقت ذلك من إلقاء الصندوق الخشبي في اليم ، فقبض عليه الضابط وفتشه ثم سلمه لبعض رجاله ثم استقل قاربا صغيرا يقوده غلام يدعى جميل مفيد بشاى واصطحب معه المخبرين محمد عبد اللطيف ومحمود محمد الشيخ ومار القارب صوب الصندوق الخشبي وكان عائدا يطفو على سطح الماء حتى اقتربوا منه وتمكن المخبر محمد عبد اللطيف عبد الجواد من التقاطه وسلمه لرئيسه ضابط المباحث ولما فتحه تبين أن به جانبا من مادة تنبعث منها رائحة الأفيون مغلفة بلفافة من الورق ، كما وجد به كيسا من الشمع ومقصا صغيرا من الحديد وصفيحتين من وزن ١٢ و ٦ درهم وقطعة من العملة النيكل من ذات المليمين ولما عاد الضابط ورجاله إلى منزل المتهم وقتشوه عثروا به على كيس من الورق المقوى به أوراق ومستندات ومبلغ من المال . هذا وقد ثبت من مطالعة تقرير المعمل الكيماوى بشأن فحص وتحليل المضبوطات أن المادة المضبوطة هي الأفيون وأنها تزن بـ ٨٥,٧ ورق جم — كما ثبت أن كيس الشمع والمقص الحديدى والصفيحتين وقطعة العملة المعدنية وجدت ملوثة بمادة الأفيون كذلك — ولما كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره مخدر ، وكانت المحكمة غير مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها عن توافر هذا الركن عند المحرز . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة التقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٤٣٧)

القضية رقم ٨٠٧ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) وصف التهمة . دفاع . تنوير وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . متى يجوز ؟
(ب) إثبات . اعتراف . تقدير حجته في حق المتهم المعترف وفي حق غيره . موضوع .
(ج) إثبات . اعتراف . تجزئة الدليل في المواد الجنائية ولو كان اعترافا . جائز .

١ - إذا كانت المحكمة حين أخذت المتهم بوصف معين بدلا من الوصف الذي اتهمته به النيابة للاعتبارات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها لم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية الميئنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت الموافقة عليها - فإن المحكمة إذا لم تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لا تكون قد أخلت بدفاعه .

٢ - حجية الاعتراف في حق المتهم المعترف أو في حق غيره من المتهمين الذين تناولهم هذا الاعتراف هي مسألة يقدرها قاضي الموضوع وله أن يأخذ بهذا الاعتراف إن اعتقد صدقه ، أو يستبعده إن شك في صحته .

٣ - للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافا وتأخذ منه بما تطعن إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ الملحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة سمعت الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ الملحق به بمعاينة المتهم بالسجن خمس سنوات ومصادرة المخدر المضبوط .

وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ حصل الأستاذ عبد المجيد منصور المحامي عن المحكوم عليه على شهادة رسمية تفيد أن الحكم الاستثنائي لم يودع قلم الكتاب محتوما حتى التاريخ المذكور . وقد أعلن في أول مارس سنة ١٩٥٥ بإيداع الحكم المذكور موقعا عليه ، فقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور . ذلك بأن المحكمة عاقبت المتهم بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة التي طلب الاتهام تطبيقها بوصف أن الطاعن يتجبر في المخدرات ، ولما كان منزل المتهم (الطاعن) قد قتش فلم يعثر فيه على مخدرات ، فكان يجب على المحكمة أن تقضى ببراءته ، ولكنها دانته بوصف آخر دون أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك ، وتمنحه فرصة لتحضير دفاعه على مقتضى ما أوجبه القانون . وفوق ذلك طلب الدفاع من الطاعن إلى المحكمة تحقيق ما إذا كانت الآثار التي وجدت عالقة بحبيب الصديري ناتجة من تلوث أصابع المخبر واستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في هذه النقطة ، فلم ترد المحكمة على طلب الدفاع ، واعتمد الحكم كذلك في إدانة الطاعن على اعتراف متهم آخر قولا منه بأن هذا المتهم أصرف في جميع أدوار التحقيق على أنه أخذ المخدرات من المتهم الأول ، مع أن أقواله في التحقيق ليست على وتيرة واحدة ، فقد عدل عن اتهام الطاعن أمام النيابة ، وكذلك أمام قاضي المعارضة وأبدى أفي اعترافه الأول إنما كان بعد تهديده . وفضلا عما تقدم فإن شهادة رجال البوليس أسست على تحرياتهم وحدها ، دون أن يذكر أحد منهم شاهدا يؤيد صحة هذه التحريات ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من أقوالهم دليلا قاصرا لا يكفي في الاستدلال على إسناد التهمة إلى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرime إحراز المخدرات بقصد استعمالها وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، ولما كانت المحكمة قد استخلصت من ضالة كمية المخدرات المضبوطة ، أن الطاعن إنما كان يحوزها لاستعماله

الشخصي ، ولم تأخذ بما قرره المتهم الثاني من أن الطاعن يتجبر في المخدرات ، و انتهت إلى معاقبة الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لما كان ذلك ، وكانت المحكمة حين أخذت المتهم (الطاعن) بوصف أنه أحرز المخدرات لتعاطيها بدلا من الوصف الذي اتهمته به النيابة للاعتبارات التي رأته - وأشارت إليها في حكمها ، لم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها ، فإن المحكمة - إذ لم تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لا تكون قد أخلت بدفاعه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد ردا سائغا على ما أثاره الدفاع من احتمال تلوث جيب صديري الطاعن من أصابع المخبر الذي قتشه وفند هذا الاحتمال ، وكان الحكم قد أخذ المتهم الثاني باعترافه بأنه يحوز المخدرات المضبوطة ، وأنه حصل عليها من المتهم الأول (الطاعن) وقال إن عدول المتهم الثاني إنما كان جزئيا وفي خصوص اتجار الطاعن في المواد المخدرة ، ولما كانت حجية الاعتراف في حق المتهم المعترف ، أوفى حق غيره من المتهمين الذين تناولهم هذا الاعتراف ، هي مسألة يقدرها قاضي الموضوع ، وله أن يأخذ بهذا الاعتراف إن اعتقد صدقه ، أو يستبعده إن شك في صحته ، لما كان ذلك ، وكان للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ الدليل ، ولو كان اعترافا ، وتأخذ منه بما تظمن إليه ، وكان الدفاع عن الطاعن وعن المتهم الآخر على السواء لم يدفعا أمام المحكمة بأن اعتراف المتهم الثاني كان وليد تهديد أو إكراه حتى يتسنى لها تحقيق هذا الدفاع لتقول كلمتها فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن هذا الاعتراف لم يدل به المتهم الثاني في التحقيقات وحدها ، بل إنه اعترف كذلك أمام المحكمة بالجلسة - لما كان ذلك ، فإن مجادلة الطاعن في قيمة هذا الاعتراف لا تكون مقبولة ، أما ما يقوله من أن الاستدلال بما شهد به رجال البوليس هو استدلال قاصر فمحض جدل في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا تلتفت إليه محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٣٨)

القضية رقم ٨١٠ سنة ٢٥ القضائية :

تزوير . الأوراق الرسمية . إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبتها إلى . موظف مختص بتحريرها . يكفى لقيام الجريمة .

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — ارتكب تزويرا في محور رسمي هو استمارة رقم ٣٢ ع . ح مجموعة ٤ رقم ٥٦٠٣٩١ وذلك بأن محا البيانات التي كانت مثبتة بها ووضع بدلها بيانات أخرى مزورة . وثانيا — استعمل الاستمارة المزورة سالفة الذكر بأن قدمها ابسطا خيرا تمام مع علمه بتزويرها ، وطلبت من غرفة الانهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك في ١٢ يونيو سنة ١٩٥١ . ومحكمة جنايات المنيا سممت الدعوى وقضت بحضوريا بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم ، وذلك تطبيقا للمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢٢٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات لأنه في خلال ثلاثة أيام سابقة على يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بناحية منسافيس مركز أبو قرقاص اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب التزوير في المحرر الرسمي سالف الذكر ، كما استعمل هذا المحرر المزور مع علمه بتزويره . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن حاصل الوجهين الأولين من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر الورقة المزورة من الأوراق الرسمية مع أنه لم يثبت أن الموظف الذي حررها مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح . ومتى فقدت الورقة رسميتها كانت ورقة عرفية تنقضى الدعوى الجنائية عن جريمة التزوير فيها بمضى المدة القانونية المقررة للجنح ، مما كان يقتضى الحكم بانقضائها وبراءة الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر به أركان جريمة التزوير والاستعمال اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ورد على ما أثاره الطاعن بما يفنده فقال عن القسيمة موضوع التهمة "إنها صورة كربونية من قسائم التحصيل ٥٦٠٣٩١ استمارة رقم ٣٣ ع . ح مجموعة ٤ كانت أصلا محورة بياناتها ثم سحبت وتحررت بدلها بيانات أخرى أمام خاناتها وذكر بدلها اسم الجهة الصادرة منها الضرائب بملوى واسم الممول بسطا ضرغام تاجر بمسافيس والمبلغ المسدد وقفا ه ج و ٤٠٠ م وكتابة خمسة جنيهات وأربعمائة مليم لا غير والموضوع "التجارية" ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ضريبة الأرباح التجارية" ثم رد على دفاع الطاعن فقال : "أما القول بأن هذه الورقة لا تعتبر من الأوراق الرسمية ، فهو قول مردود لأنها من النماذج الرسمية المعدة لقسائم التحصيل . فأى تغيير فى البيانات الثابتة بها تزوير فى ورقة رسمية" — لما كانت ذلك ، وكان ما قاله الحكم صحيحا فى القانون ، وكان لا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب إنشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها ، ولا فرق بين أن تصدر منه أو تنسب إليه زورا يجعلها على مثال ما يحوره شكلا وصورة — لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى القانون إذ اعتبر الورقة رسمية ، وإذا اعتبر تزويرها جنائية لم تسقط بمضى المدة .

وحيث إن حاصل الوجهين الثالث والرابع أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال إذ استند في إدانة الطاعن إلى أنه حرر على نفسه سندا للمجنى عليه بالمبلغ الوارد بالقسيمة المزورة ، مع أن الطاعن دفع بأن سبب تحرير السند هو مديونية ابن عمه للمجنى عليه بالمبلغ المذكور ، وإذ دانت المحكمة الطاعن ، رغم أنه لم يثبت لديها أنه المحرر للبيانات المزورة ، وكان يتعين تفسير هذا الشك لمصلحته .

وحيث إن هذين الوجهين مردودان أولا : بأن الحكم بعد أن بين ظرف تحرير السند كما ثبت له من أقوال المجنى عليه وشيخ البلد من أنه " في اليوم التالي لكشف التزوير توجه المجنى عليه بصحبة شيخ البلد لمقابلة المتهم وطلبه برد المبلغ الذي استلمه ، فحرق المتهم سندا بقيمته ووقع عليه من شيخ البلد بصفته شاهدا ، بينما كانت القسيمة المزورة لا زالت تحت يد مأمور الضرائب " . بعد أن بين الحكم ظروف تحرير السند على الوجه المتقدم ، اتخذ دليلا على إدانة الطاعن ، وفند دفاعه بقوله " إن ما ادعاه من أن السند الذي حرره لصالح المجنى عليه وكان وفاء لدين مستحق له على أحد أقاربه المدعو عبد الباقي عطيه على ، هو دفاع أتى به المتهم في التحقيق ليبرر تحريره السند في اليوم التالي لكشف تزوير القسيمة ومن غير المقبول عقلا أن يتكفل المتهم بدفع دين لأحد أقاربه بتحرير سند على نفسه دون حصوله على إقرار من المجنى عليه بتخالفه من الدين المستحق على المدين الأصلي حتى لا يرجع على المجنى عليه مرة أخرى " وهو تعطيل سائق ، ومردود ثانيا : بأن الحكم عرض لتناقض الخبرين في الرأي الفني فقال : " إن هذا لا ينفي حصول التزوير فعلا بنحو الكتابة المحررة عليها أصلا بالصورة الكربونية وتحرير أخرى غير صحيحة بدلها بالصيغة الواردة بها وهذا ما ظهر جليا للمحكمة وأجمع عليه الخبراء ولم يعترض عليه المتهم بل اتخذ أساما لدفاعه القانوني الذي ردت عليه المحكمة بما سلف ذكره - أما عدم توافر الدليل المقنع على تغيير بيانات القسيمة الأصلية بخط المتهم فلا ينفي اشتراكه مع الغير في ارتكاب التزوير إذا ما قام دليل يؤيده ، الأمر الذي يستقيم مع ما وضع من تناقض في الرأي الفني بين الخبرين ، ووجهت المحكمة نظر الدفاع إليه " . ثم خلصت المحكمة من ذلك إلى اعتبار الطاعن شريكا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب

التزوير ودانته على هذا الاعتبار ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم لا خطأ فيه ،
وليس فيه ما يدل على أن المحكمة ارتابت في صحة نسبة التهمة إلى الطاعن .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٤٣٩)

القضية رقم ٨١٥ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . اعتراف . وروده في محضر ضبط الواقعة . اتخاذ دليلا . جائز .

اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة يصلح أن يتخذ دليلا عليه ما دامت
المحكمة قد اقتنعت بصحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اختلس الأشياء المينة وصفا وقيمة
بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح وزارة الأوقاف حالة كونه مالكا لها ،
وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة ببا الجزئية
سمعت الدعوى وقضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤
من قانون الإجراءات الجنائية فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومعاينة
المتهم بمادتي الاتهام ، ومحكمة بني سويف الابتدائية نظرت الاستئناف المذكور
وقضت حضوريا - بإجماع الآراء - بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء
الحكم المستأنف وبحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل ووقف التنفيذ ثلاث
سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ،
إذ دان الطاعن بجريمة التبديد اكتفاء بما ذكره من أن علمه بالمجزئات من محضر

المجزز الذى يحمل توقيعه ، ومن اعترافه فى محضر البوليس بالتهمة المسندة إليه ، مع أن ذلك لا يصلح دليلا على ثبوت التهمة ، كما لم يرد على ما دفع به الطاعن من أن البلاغ عن الحادث كان من مندوب وزارة الأوقاف للكيد له لسبب ما بينهما من ضغائن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، إذ تحدث عن واقعة الدعوى قال "وحيث إنه عن موضوع الدعوى ، فإن وقائعها تتلخص فى أن وزارة الأوقاف أوقعت حجرا بتاريخ ١٩٥٣/٩/٨ على ٢ فدانين و ٤ قراريط مزرعة ذرة صيفية و ٢٠ قيراطا مزرعة قطنا للمتهم وآخرين وهين موسى محمد مفتاح حارسا على المحجوزات وتحدد للبيع يوم ١٩٥٣/١٠/٣١ ، وفى اليوم المحدد للبيع حرر مندوب الأوقاف محضرا أثبت فيه انتقاله إلى مكان المحجوزات وعدم وجودها فيه ، كما أثبت عدم حصول السداد ، وحيث إن المحكمة رأت أن علم المتهم بالمجزز ثابت من نفس محضر المجزز إذ ذكر به أن المتهم ختم عليه باعتباره مستأجرا للأرض المحجوز على محصولها ، كما أن هذا ثابت أيضا من اعترافه بالاختلاس أمام البوليس عند سؤاله عما نسب إليه بتاريخ ١٩٥٣/٥/٤ ، لهذا تكون التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر المجزز والتبديد ومن اعترافه باختلاس المحجوزات" ولما كان يبين مما أورده الحكم من ذلك أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان جريمة خيانة الأمانة التى دان الطاعن بها ، كما هى معرفة به فى القانون ، وأورد على ثبوتها أدلة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان اعتراف الطاعن فى محضر ضبط الواقعة يصلح أن يتخذ دليلا عليه ، مادامت المحكمة قد اقتنعت بصحته . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وفى تقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٤٠)

القضية رقم ٨١٨ سنة ٢٥ القضائية :

غش . حكم . تسييه . عرض جبن منشوش للبيع . استناد الحكم بادانة المتهم في الجريمة المذكورة إلى أنه صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع فيه وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش . قصور .

إذا كان الحكم حين دان المتهم بجريمة عرض جبن منشوش للبيع مع علمه بغشه قد استند إلى أنه صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع في محله ، وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش ، فإن الحكم يكون قاصرا متعينا تقضيه ، لأن ما استند إليه لا يصلح أساسا لمسائلة المتهم جنائيا بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون عرض الجبن للبيع مع علمه بغشه علما واقعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع جينا منشوشا بترع الدم من اللبن المصنوع منه مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ١/٨ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية سمعت الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة قرش والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليه طالبا للبراءة . كما استأنفت النيابة طالبة التشديد ، نظرت محكمة الزقازيق الابتدائية هذين الاستئنافين ثم قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة عرض جبن منشوش للبيع مع علمه بغشه ، دون أن يثبت أنه هو الذي ارتكب الغش ، أو أنه يعلم به علما واقعا ، يكون قاصرا متعينا تقضيه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن استند إلى أنه صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع في محله ، وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش - لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم لا يصلح أساسا لمساءلة الطاعن جنائيا عن جريمة عرض جنين مغشوش للبيع مع علمه بغشه التي لا يكفي فيها أن يكون هو صاحب المحل الذي يعرض فيه الجبن للبيع ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش ، أو أن يكون عرض الجبن للبيع مع علمه بغشه علما واقعيا ، فإن الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(٤٤١)

القضية رقم ٨١٩ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . تجمهر . رفع الدعوى على المتهمين بتهمة الاشتراك في تجمهر مكون من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم التعدي مع علمهم بالغرض المقصود منه . استبعاد المحكمة تهمة التجمهر وإدانة المتهمين بجريمة ضرب أحدث عاهة . واقعة الضرب المذكورة لم ترد في قرار الاحالة . عدم تنبيه الدفاع إلى هذا التغير . إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهمين بأنهما اشتركا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم التعدي مع علمهم بالغرض المقصود منه ، فاستبعدت المحكمة تهمة التجمهر لعدم ثبوت أركانها القانونية ودانت المتهمين بتهمة الضرب الذي خلف عاهة بالمجنى عليهما وكانت واقعة الضرب التي دين المتهمان بها لم توجه إليهما بالذات ولم تدر عليهما المرافعة أثناء المحاكمة ، فإن الحكم إذ قضى بإدانتهمافيها يكون باطلا ، ولا يصح القول بأنهما كانا متهمين بالتجمهر وأن الضرب الواقع على المجنى عليهما قد وقع أثناء التجمهر ، ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليهما وذلك لاختلاف الواقعتين ولإسناد واقعة جديدة للتهمة لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام وكان يتعين تنبيه الدفاع إلى هذا التغير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة: ١ - أحمد محمد أبو الخير و ٢ عبد الحميد السيد الحمصى (الطاعنين) و ٣ - السيد عثمان الحمصى و ٤ - العريان السيد صالح و ٥ - الدسوقي السيد صالح (توفى) و ٦ - محمد عبد الجليل أبو الخير و ٧ - عبد ربه أحمد أبو النجا و ٨ - المواقى صالح أبو النجا (توفى) و ٩ - محمد جاد عطية شروش و ١٠ - عبد الجليل عبد الجليل أبو الخير و ١١ - أحمد على أبو النجا (توفى) و ١٢ - عبد الحليم محمود فزاع و ١٣ - رزق صالح النجار و ١٤ - الشعات صالح النجار و ١٥ - عبد الفتاح حسن عجيز و ١٦ - محمود أحمد عثمان و ١٧ - محمد أحمد عثمان و ١٨ - عبد السلام شحتو حسن و ١٩ - الدسوقي أحمد هلالى . بأنهم أولا - المتهمون من الأول إلى الخامس عشر اشتركوا فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص يحملون عصيا وكوريكات وكان الغرض من التجمهر ارتكاب جرائم الاعتداء بالضرب على أفراد الفريق الثانى من المتهمين وقد استعملوا القوة والعنف والآلات التى كانوا يحملونها فى هذا الاعتداء وذلك بأن اجتمعوا معا وجمعوا آخرين مجهولين معهم بقيادة المتهمين الأول والثانى والثالث المدبرين لهذا التجمهر حتى وصلوا إلى محل وجود الفريق الثانى واعتدوا عليهم تنفيذًا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم جميعا به ونتج عن ذلك الجرائم الآتية : ١ - ضرب عبد ربه اسماعيل عمدا ضربا لم يقصد منه قتلا ولكنه أصيب بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية التى أفضت إلى موته وهى الجناية المنطبقة على المادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات و ٢ - ضرب الجوهري اسماعيل مسعود عمدا فأصيب بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتى نشأ عنها مآهات مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من عظام الجمجمة الواقى للرخ مما يجعله أكثر تعرضا بالتأثر بالصدمات الخفيفة ومما يعرض للضاعفات الخطورة فى المستقبل ومما يقلل من كفاءته على العمل بحوالى ٢٥ ٪ كما تخلفت به أيضا إعاقة فى إتمام اطباق الأصبع السبابة اليسرى مما يفقد المصاب من كفاءته على العمل بما يقدر

بحوالى ٣٪ كما تختلف به أيضا ضيق مجرى الهواء بالأنف مما يؤثر على قوة الصوت ويقلل من كفاءته وقدرته على الكسب بحوالى ١٠٪ ، وهى الجناية المنطبقة على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ٣٠ - ضرب مصطفى عبدالحاق أيوب عمدا فأصيب بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها هالة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزيين من عظام الجمجمة لا ينظر ملء فراغهما مستقبلا بنسيج عظمى مما يعرض المخ للتغيرات الجوية والمؤثرات الخارجية والاصابات البسيطة كما يعرضه أيضا للضاعفات الخطيرة ومما ينقص من قوة احتمال المصاب للعمل وهى الجناية المنطبقة على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . و ٤ - ضرب محمود أحمد عثمان ويس السيد يس عمدا فأصيب بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاج كل منهما مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وهى الجنحة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وثانيا - المتهمان السادس عشر والسابع عشر ضربا عبدربه أحمد أبو النجا عمدا فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وثالثا : المتهمان السادس عشر والثامن عشر ضربا محمد عبد الحليل أبو الخير عمدا فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . ورابعا - المتهم التاسع عشر ضرب أحمد محمد أبو الخير فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الكشف الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وطلبت النيابة من قاضى الاحالة إحالة المتهمين المذكورين الى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٢ الخاص بالتجمهر ، فقرر بذلك فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ . وادعى بحق مدنى ورثة عبد الله السباطى وهم زوجته مبروكه جمعه عوض وأولاده البالغون عبد الله والمتولى ومحمود السيد ومسعود وهانم وطلبوا الحكم لهم قبل المتهمين الخمسة عشر الأول بالتضامن بمبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة .

ومحكمة جنايات المنصورة سمعت الدعوى وقضت حضوريا بعد الاطلاع

على المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمين السابع والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والـدابع عشر وعلى المادتين ٢/٣٢ و ١/٢٤٠ عقوبات والمواد ١ و ١٧ و ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمين الأول والثاني وعلى المواد ١٥ و ١٧ و ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات بالنسبة للتهمين الثالث والرابع والسادس والسابع والتاسع والعاشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وعلى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمين من السادس عشر إلى الأخير غيابيا بالنسبة للتهمين السابع والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر وحضوريا بالنسبة للباقيين : أولا - بالنسبة لأحمد محمد أبو الخير وعبد الحميد السيد الحصى بمعاوية كل منهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن جنايات العاهات المستديمة التي وقعت على كل من الجوهري إبراهيم مسعود ومصطفى عبد الخالق أيوب . وثانيا - ببراءتهما من الضرب المفضى إلى الموت ورفض الدعوى المدنية قبلهما وإلزام رافعيها بمصروفاتها . وثالثا - باعتبار باقى التهم المسندة إليهما جنعا وانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة . وبالنسبة للسيد عثمان الحصى والعريان السيد صالح ومحمود عبد الجليل أبو الخير وعبد ربه أحمد أبو النجا ومحمد جاد عطيه شرويش وعبد الجليل عبد الجليل أبو الخير وعبد الحليم محمود فزاع ورزق صالح النجار والشحات صالح النجار وعبد الفتاح حسن عيد . أولا - ببراءتهم من جنايات الضرب المفضى إلى الموت والعاهات المستديمة ورفض الدعوى المدنية قبلهم مع إلزام رافعيها بمصروفاتها . وثانيا - انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لباقي التهم بمضى المدة وبالنسبة لمحمود أحمد عثمان وعبد أحمد عثمان وعبد السلام شحتو حسن والدسوقي أحمد هلال بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع إذ دانتهما بتهمة ضرب لم تكن موجهة إليهما أصلا ، فى حين أنه قضى ببراءتهما من تهمة التجمهر الواردة فى أمر الإحالة ، وذلك

من غير تنبيه الدفاع إلى هذا التغيير كما تقضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الحكم المظنون فيه أن التهمة الموجهة إلى الطاعنين هي أنهما وآخرين اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص يحملون عصيا وآلات أخرى ، وكان الغرض منه الاعتداء بالضرب على الفريق الثانى من المتهمين مع علمهم بالغرض منه ، وقد وقعت جرائم ضرب أحدث عاهة بأفراد الفريق الثانى وتنفيذا للغرض من التجمهر ومن بينهم الجوهري إبراهيم مسعود ومصطفى عبد الخالق أيوب وأن المحكمة استبعدت تهمة التجمهر لعدم ثبوت أركانها القانونية ودانت الطاعنين بتهمة الضرب الذى خلف عاهة بالمجنى عليهما المذكورين ، دون تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل — لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعنين بأنهما اشتركا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم التعدى مع علمهم بالغرض المقصود منه ، وكانت واقعة الضرب التى دين الطاعنان بها لم توجه إليهما بالذات ، ولم تدر عليها المرافعة أثناء المحاكمة ، فإن الحكم إذ قضى بإدانتهم فيها يكون باطلا ، ولا يصح القول بأنهما كانا متهمين بالتجمهر وأن الضرب الواقع على المجنى عليهما قد وقع أثناء التجمهر ، ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليهما ، وذلك لاختلاف الواقعتين ولإسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام وكان يتعين تنبيه الدفاع إلى هذا التغيير لإبداء دفاعه في شأنه ، ومن ثم يكون هذا الوجه مقبولا بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، ويتعين نقض الحكم .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستنصر، وبحضور السادة الأساتذة: محمود إبراهيم التاميل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٤٤٢)

القضية رقم ٥٣٣ سنة ٢٥ القضائية :

مورد . جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة . لا تماثل جريمة الغش فيما يتعلق بتطبيق مواد المورد .
جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش . وإذن فإذا كان
الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائدا لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : غش المتعاقد معه في ذاتية البضاعة المتفق
عليها بأن قدم الأغذية لمنقل التزهة مطبوخة بغير المسلي البلدي حسب الاتفاق
المعقود بينهما ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ . ومحكمة محرم بك الجزئية قضت بحضوريا بحبس المتهم شهرا مع
الشغل والنفاذ والمصادرة ونشر الحكم بجريدة الأخبار على نفقته وذلك تطبيقا
للمواد ١/٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والمادة ٣/٤٩ من
قانون العقوبات . فاستشكل المحكوم عليه في هذا الحكم ، وقضت محكمة باب
شرق الجزئية في هذا الإشكال بقبوله شكلا وفي موضوعه بوقف تنفيذ الحكم
القاضي بحبس المتهم إذا دفع ضمانا ماليا قدره خمسمائة قرش . فاستأنف ، ومحكمة
الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم
عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى باعتباره عائدا وأعمل في حقه نص المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش والمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات استنادا إلى أنه سبق الحكم عليه في سنة ١٩٥٠ في جريمة مماثلة وهي جنحة غش لحوم ، في حين أن السابقة الواردة في صحيفة السوابق ليست في حقيقتها إلا مخالفة ذبح لحوم خارج السلخانة ، وإن كانت قد وصفت خطأ في الصحيفة بأنها جنحة غش لحوم ، وأنه قدم شهادة رسمية بذلك عند نظر الإشكال المرفوع منه في تنفيذ الحكم الابتدائي أرفقت بأوراق الدعوى ، ولم تفتن إليها المحكمة الاستئنافية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بتهمة "أنه في يوم ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم محرم بك : غش المتعاقد معه في ذاتية البضاعة المتفق عليها بأن قدم الأغذية لمعتقل الزهرة مطبوخة بغير المسمى البلدى حسب الاتفاق المفقود بينهما " . ومحكمة جنح باب شرقى قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤ بحبسه شهرا مع الشغل والنفاذ ونشر الحكم بجريدة الأخبار على نفقته واعتبرته عائدا في حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه في الجنحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٩ مستعجلة في جنحة غش لحوم ، فاستشكل الطاعن في تنفيذ الحكم وقدم شهادة رسمية من قلم كتاب نيابة الإسكندرية العسكرية بأن الجنحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٩ مستعجل المطارين مقيدة ضد الطاعن بتهمة ذبح حيوانا خارج السلخانة ، وهي المخالفة المنطبقة على المادتين ١ و ٣٧ من لائحة السلخانات ، وقضى فيها بتغريم خمسة وعشرين قرشا والمصادرة ، وقضى في الإشكال بقبوله ووقف تنفيذ الحكم - لما كان ذلك ، وكانت هذه السابقة ليست جريمة مماثلة للجريمة التي يحاكم من أجلها الطاعن ، وكان يبين من

الاطلاع على صحيفة سوابق الطاعن المرفقة بأوراق الدعوى أنه لم يسبق صدور أحكام أخرى مماثلة في حقه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي اعتبر الطاعن هائدا في حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وتكون المحكمة بهذا الخطأ قد حجبت نفسها عن اختيار أى العقوبتين " الحبس أو الغرامة " المنصوص عليهما في المادة الثانية من هذا القانون ، مما يقتضى نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الجنح المستأنفة للفصل فيها مجردا من دائرة أخرى .

(٤ ٤ ٣)

القضية رقم ٥٧٤ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) رافة . نقوبة . تقدير ما . إعمال حكم المادة ١٧ ع دون الإشارة إليها في الحكم . لا يعيب ما دامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المرسومة قانونا . تقدير العقوبة من إطلاقات قاضى الموضوع .
- (ب) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قتل عمد ومشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد .
- (ج) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في تسيب حكم صادر في قضية قتل عمد ومشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد .
- (د) إنبات . الإنبات بوجه عام . حرية المحكمة في تكويز عقيدتها من سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث .
- (هـ) ترصد . سبق إصرار . ثبوت الذرف الثانی يغنى عن البحث في شأن الأول .
- (و) قتل عمد . فاعل . اتفاق عدة متهمين على قتل شخص ومن يكون معه . إطلاق أعبرة نارية من اثنين من الجناة قتل شخصا وأصاب آخر . مسامتهما عن جنايتي القتل العمد والشرع فيه . كون مطلق الأعبرة النارية التي أصابت المجنى عليهما معلوما معينا بإحداث أو غير معلوم . لا يهيم .

١ - إزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون

وما دام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

٢ - لا جدوى مما يشير المتهم في شأن عدم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد بالنسبة لواقعة الشروع في القتل مادام الحكم قد وقع عليه العقوبة المقررة لجناية القتل العمد المقترنة بهذين الظرفين بعد تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، باعتبارها أشد الجريمتين المسندتين إليه .

٣ - لا جدوى للمتهم من النعي على الحكم بدعوى القصور في بيان نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد بالنسبة لجريمة الشروع في القتل مادام المتهم يسلم في طعنه بتوافر تلك النية وثبوتها ويتحقق ظرفي سبق الإصرار والترصد أيضا بالنسبة لجناية القتل التي أوقعت عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أشد الجريمتين المسندتين إليه .

٤ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ - في ثبوت ظرف سبق الإصرار ما يعني عن البحث في توافر ظرف الترصد .

٦ - متى ثبت أن إطلاق الأعيرة النارية من المتهمين على المجنى عليهما كان تنفيذا لاتفاق تم بينهما وبين باقي الجناة على قتل المجنى عليه الأول ومن يتصادف وجوده معه من أهله فإن ذلك يكفي لمساءلتهما عن جناحي القتل العمد والشروع فيه يستوى في ذلك أن يكون مطلق الأعيرة النارية التي أصابت المجنى عليهما معلوما معينا بالذات أو غير معلوم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما : أولا - قتل عبد السميع أبو زيد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن انتويا قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية ثم ترصدها في طريقه إلى منزله حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأصيب بالإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - وثانيا - شرعا في قتل محمد عبد الرحمن فرج عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتويا قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية ثم ترصدها في طريقه إلى منزله حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأصيب بالإصابة الموضحة بالكشف الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو إسعافه بالعلاج. وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتيهما بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمحاكمة محمد أحمد حسن وخليفه أحمد حسين بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

عن التقرير الأول المقدم بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

من حيث إن مبنى الوجه الأول هو أن المحكمة إذ دانت الطاعنين بجريمتي القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد وطبقت المواد ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات وعاقتيهما بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تشير إلى شيء من موجبات الرأفة أو إلى تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون، فإنها تكون أخطاء لأن مقتضى تطبيق المواد التي ذكرتها أن تكون العقوبة هي الإعدام ، فضلا عن أن ذلك منها يعد قصورا في البيان مستوجبا لنقض الحكم .

وحيث إنه لا مصلحة للطاعنين فيما يثيرانه في هذا الوجه ، لأن العقوبة التي أنزلتها المحكمة بهما أخف من العقوبة التي يقولان إن المواد المطبقة كانت تقتضي توقيعها ، هذا إلى أن المحكمة إذ طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وطاقت كلا الطاعنين بالأشغال الشاقة المؤبدة على جناية القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وهي الجريمة التي عقوبتها أشد فإن مقام ذلك أنها أخذتهما بالرأفة وطاملتهما بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان إنزال المحكمة حكم تلك المادة دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون ، وما دام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآه ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أورد ما يفيد أن الطاعنين قد انتقد عزمهما على اغتيال المحنى عليه الأول عبد السميع أبو زيد وحده أخذا بالتأثر ، وأن المحنى عليه الثاني محمد عبد الرحمن فرج أصيب بعباءة نارية أثناء الاعتداء المبيت على قتل عبد السميع مما يؤخذ منه أن ظرفي سبق الإصرار والترصد لم يكن أيهما منصبا على محمد عبد الرحمن فلا يصح في القانون اعتبار جريمة الشروع في قتله مقترنة بأحد هذين الطرفين ، إذ لم يفكر الطاعنان في إصابته أو الاعتداء عليه إلا وقت أن اعتدى عليه بالفعل ، هذا إلى أن قول الحكم إن الفاعلين أشخاص لم يكشف عنهم التحقيق بعد أن ذكر صراحة أنهما هما المرتكبان لجريمتي القتل والشروع فيه إنما ينطوي على التخاذل والتناقض .

وحيث إنه لا جدوى مما يثيره الطاعنان من عدم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد بالنسبة لواقعة الشروع في القتل ما دام الحكم قد وقع عليهما العقوبة المقررة لجناية القتل العمد المقترنة بهذين الطرفين بعد تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات باعتبارها الجريمة الأشد من جناية الشروع في القتل ، ومادام الطاعنان لا ينازعان في توافر هذين الطرفين بالنسبة لجريمة القتل ، أما ما يدعيانه من وجود تناقض في أسباب الحكم فلا وجه له إذ يبين بجلاء من سياق

العبارة التي وردت في ختامه ونصها " أن المتهمين محمد احمد حسن وخليفه احمد حسنين (الطاعنين) وهما أشخاص لم يكشف عنهم التحقيق للعداء القائم بينهما وبين عبد السميع أبو زيد القاتل ومائلته فقد هزموا على اغتياله أخذا بثأر عمران أبو جامع الذي قيل بأن القاتل قد قتله ... " يبين من ذلك بجلاء وجود خطأ مادي في ذكر لفظ " وهما " وصحته " ومعهما " إذ لا يستقيم المعنى بغير ذلك الذي يدل عليه سياق العبارة، ولما كان هذا الخطأ ماديا فإنه لا يعيب الحكم ولا يؤثر في سلامته .

وحيث إن مؤدى الوجهين الثالث والرابع هو أن ما قاله الحكم في صدد توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار والترصد لا يصلح دليلا على ثبوت هذه النية وقيام هذين الظرفين إلا بالنسبة لجناية القتل دون جناية الشروع فيه لأن استدلال الحكم على ثبوت نية القتل بتمدد الإصابات وجسامة خطورتها وكونها في مواضع قاتلة لا يرد إلا على واقعة قتل عبد السميع أبو زيد فقط ، أما المصاب محمد عبد الرحمن فلم تلحقه إلا إصابة واحدة في ركبته وهي ليست مقتلا ، ولا يصح الاستدلال بهذه الإصابة على أن محدثها كان يتنوى إزهاق الروح ، وإذا كان الجناة قد أطلقوا على هذا المصاب عدة مقذوفات نارية أخرى فإنها لم تصبه مما ينبغي تأويله بأنها أطلقت لمجرد الإرهاب والتخويف ، ثم أنت مدونات الحكم تفيد بذاتها أن المقصود بالقتل هو عبد السميع وحده ، وليس فيما أثبتته ما يفيد أن المصاب محمد عبد الرحمن كان مقصودا بالقتل هو الآخر ، هذا إلى أنه ليس يصح في القانون وصف القتل الذي يقع على شخص غير من انعقد الإصرار السابق على قتله بأنه وقع من سبق إصرار بل يعد القتل في هذه الصورة غير مقترن بسبق إصرار أو ترصد .

وحيث إن هذين الوجهين مردودان بأنه لا جدوى للطاعنين من النعى على الحكم بدوى القصور في بيان نية القتل وظرف سبق الإصرار والترصد بالنسبة للجريمة الشروع في القتل مادام الطاعنان يسلمان في طعنهما بتوفر هذه النية وثبوتها وتحقق ظرفي سبق الإصرار والترصد أيضا بالنسبة لجناية القتل

التي أوقعت عليهما المحكمة عقوبتها بوصفها الجريمة الأشد ، على أن المحكمة قد استظهرت توافر نية القتل عند الطاعنين وثبوت سبق الإصرار والترصد بالنسبة لكلا المجني عليهما فقالت " إن نية القتل ثابتة بجلاء لا شبهة فيه من الآلات المستعملة في الجريمة (سدسات) ومن الإصابات المتعددة البالغة في خطورتها وكثرتها وبلغت سبعا والتي ألحقها كل من المتهمين الثاني والثالث (الطاعنين) بمواضع خطيرة من جسم القتيل والمجني عليه محمد عبد الرحمن فرج (الذي شرع في قتله) والتي أودت بحياة عبد السميع أبو زيد في الحال على ما هو واضح من التقرير الطبي الشرعي وتقرير السفة التشريحية . وحيث إن سبق الإصرار والترصد ثابتان أيضا من حمل المتهمين للسلاح وإعداد هذا السلاح معمرًا بالطلقات وتعقبهما لفريستهما في أثناء مرورهما في الشارع ومباغثة القتيل بإطلاق الأمانة النارية عليه على التعاقب من غير أن يصدر منه استفزاز لها يدمو للاعتداء ثم قيام الباعث على الجريمة وهو رغبة المتهمين في الانتقام من القتيل وخاله (محمد عبد الرحمن فرج) بوجود العداء بين العائتين وهو الأخذ بالتأروكل هذا يجزم بأن المتهمين ارتكبا جريمة القتل والشروع فيه بإصرار سابق ونية عقداها من قبل وتربصا الفرص لتنفيذها ... وللعداء القائم بينهما وبين عبد السميع أبو زيد القتيل وعائلته فقد عزموا على اغتياله أخذا بنار عمران أبو جامع الذي قيل بأن القتيل قد قتله فأعدوا العدة لذلك وترصدوا له في المكان الذي اعتاد أن يمر فيه حتى إذا ظفروا به انزلت عليه الأمانة النارية منهما فمات لساعته كما أصيب محمد عبد الرحمن فرج خال القتيل بالإصابة الموضحة في الكشف الطبي على الوجه السابق ببيانه " وما قاله الحكم من ذلك هو استخلاص سائغ وبيان كاف في إثبات توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار والترصد وتحقيق به تلك النية كما يتحقق به هذان الظروفان على ما هو معروف به في القانون بالنسبة إلى جناية القتل وجناية الشروع فيه على السواء ، إذ الواضح من قرارات الحكم أن الطاعنين تربصا في الطريق ليتوصلا إلى تنفيذ قصدهما المصمم عليه من قبل وهو قتل المجني عليه الأول ومن يتصادف وجوده معه من عائلته .

وحيث إن حاصل الوجهين الخامس والسادس هو أن المتهم مختار حسن أحمد قدم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته مع الطاعنين عن جرمي القتل العمد والشروع فيه اللتين دين بهما هذان الأخيران وقضت المحكمة ببراءته ودانتهما مع وحدة الدليل وتعادل مركزه معهما بالنسبة لما شهد به المجنى عليه الثاني محمد عبد الرحمن فرج ومحمود صالح ، وما قاله الحكم من أن رواية المجنى عليه المذكور التي أدلى بها في الجلسة مرجعها إلى الرغبة في مجاملة عائلة المتهمين فإن كلا من مختار والطاعنين من عائلة واحدة مما كان يقتضى التسوية بينهم في المعاملة أما وقد فرقت المحكمة بينهم فذلك منها بعد تناقضا يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعنان في هذين الوجهين مردود بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وأن تدع ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر إذ أن تقدير الشهادة ووزن قيمتها التدللية أمر موكل إليها وحدها وهي غير ملزمة ببيان علة اقتناعها أو عدم اقتناعها بشهادة الشاهد ، فإذا كانت المحكمة قد أوضحت في حكمها العلة في أطراح شهادة المجنى عليه الثاني في حق أحد المتهمين مع أخذها بشهادته في حق الطاعنين على النحو المبين في النعي فإن ذلك لا يعيب حكمها لأنه لا أثر له على ما وقر في نفسها وصح في وجدانها .

وحيث إن مبنى الوجهين السابع والثامن هو أن الدفاع عن الطاعن الأول أبدى في جلسة المحاكمة عدم معقولية رواية المجنى عليه محمد عبد الرحمن فرج من أنه ذهب ليزيل ضرورة في المسجد الواقع في الطرف الآخر من الشارع مع وجود مسجد آخر قريب منه ، كذلك تمسك الدفاع عن الطاعنين بأن معركة قامت في محل الحادث تبودلت فيها الأعمدة النارية من الجانبين ولم يعرف الفاعل فلم تأخذ المحكمة بهذا التصوير مع ثبوت صحته بالدليل المسمى والدليل القولي إذ أصيب اثنان من أحد الفريقين ، وأصيب اثنان آخران في مكان الحادث من الفريق الآخر ، وأثبت الحكم أنه وجد تحت جثة القتيل دبشك بنسقية

مكسور وأنه كان مستعدا للقتال بها، فكان على الحكم أن يتحدث عن العبارات التي أطلقت وبين ظروف إطلاقها خصوصا بالنسبة للقنيل الذي قيل أنه كان يحمل البندقية التي وجد دبشكها تحت جسمه ، وذلك حتى يفهم المطاع على الحكم من البادئ بالعدوان ومن المدافع عن نفسه ، وإذا كانت المحكمة قد عجزت عن معرفة ذلك فإنه كان عليها أن تقرر هذه الحقيقة إنصافا للحق وأن تعير الطاعنين قسطا مناسبا من رأفتها إن لم تراعفاءهما من العقاب على أساس أن الشك يجب أن يؤول في صالح المتهم دائما ، هذا فضلا عن أن تبادل الأعيرة النارية من الجانبين يبنى عليه القول بانتفاء ظرفي سبق الإصرار والترصد .

وحيث إنه لاوجه لما يثيره الطاعنان فيما تقدم فقد بين الحكم واقعة الدعوى بيافا كافيا مشتملا على العناصر القانونية المكونة للجريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد اللتين دان الطاعنين بهما ، وأورد على ثبوت هاتين الجريمتين في حقهما أدلة ماثغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها، وعرض الحكم لدفاع الطاعنين ورد عليه بقوله "إن الدفاع عن المتهم الثاني (الطاعن الأول) قال بعدم مقولية رواية عبدالرحمن فرج من أنه ذهب ليزيل ضرورة في الجامع الواقع في الطرف الآخر من الشارع مع وجود جامع آخر بالقرب من منزل القنيل عبد السميع وهذا القول مردود بأن ذهاب المجنى عليهما إلى الجامع البعيد لا يستفاد منه كذب الشاهد فيما قرر ، كما أن قول الدفاع بوجود معركة تبودل فيها إطلاق العيارات النارية من الجانبين ولم يعرف الفاعل قول لم يقم عليه دليل من التحقيقات " . ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكانت المحكمة قد أطرحت في حدود سلطتها التقديرية التصوير الذي قال به الدفاع عن الطاعنين للأسباب التي ساقها ، وكان بين من الحكم أنه أورد واقعة العثور على دبشك البندقية في مقام مرد أدلة الثبوت قبل الطاعنين بقوله "ثانيا - قيام الباعث على الجريمة

وهو العداء بين عائلة القاتل وعائلة المتهمين لاتهم القتل في قتل عمران أبو جامع ومطاردة عائلته له للأخذ بثأره منه وأخذ الحيلة لنفسه ووجود ديشك البندقية تحت جثته بعد قتله مما يدل على أنه كان دائم الحذر وإنما أخذ على غرة“ وهذا الذي أورده الحكم يستقيم مع التصوير الذي استخلصه ، لما كان ما تقدم فإن ما يشير الطاعنان من ذلك لا يكون في واقعه سوى جدل وارد على موضوع الدعوى ومناقشة في أدلتها مما لا شأن للمحكمة بالنقض به ..

وحيث إن مبنى الوجه التاسع هو أن المحكمة بعد أن بينت واقعة الدعوى وأوردت أدلتها قالت إن المصائب محمد عبد الرحمن فرج لم يذكر بالجلسة أنه رأى الطاعن الأول والمتهم مختار حسن أحمد الذي قضى براءته من بين المتهمين فناقشته المحكمة فيما قاله عن مختار في التحقيقات ولم تذكر أنها نافسته فيما قاله من الطاعن المذكور ، مع أنه ذكر الاثنين في التحقيقات ولم يذكرهما بالجلسة ومع أن مركزهما واحد ، هذا إلى أن المصائب المذكور قرر بجلسته المحاكمة أنه أصيب من الخلف وأنه لم يتحقق من الضارين له فكانها صدقت أقواله في التحقيقات بالنسبة إلى اثنين من المتهمين وهما الطاعنان ولم تصدقه بالنسبة لباقي المتهمين ، وكان الأولى بها أن تمتد بأقواله في الجلسة لاسميا إذا لوحظ أن العبارات أطلقت من الجانبين ، وأن الحكم قال عن مختار إن شهود النفي شهدوا له ، وأن هؤلاء الشهود ليست لهم مصلحة في أداء شهادة باطلة ، وذلك على الرغم من أن الشاهد محمود صالح جرح في الجلسة هؤلاء الشهود وذكر علاقته بهم بالمتهم مختار ، وهذا الاضطراب في أسباب الحكم يفيد أن المحكمة لم تتفهم واقعة الدعوى على الوجه الصحيح .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد قرره في التحقيق الابتدائي وإن خالف قول آخر له شهد به في الجلسة ، كما أن لها أن تأخذ بقوله في حق متهم وتطرعه بالنسبة لمتهم آخر إذا الأمر في ذلك مرجعه إلى تقديرها هي للدليل واقتناعها به واطمئنانها إلى صحته ، وإذا صح ما يقوله الطاعنان من أن المحكمة أغفلت مناقشة المجنى عليه الثاني محمد عبد الرحمن فيما قاله

في التحقيق الابتدائي عن الطاعن الأول فإن ذلك لا يعيب حكمها خصوصاً وأن القانون يجيز للدفاع مناقشة الشاهد في أقواله وتوجيه ما يرى توجيهه إليه من أسئلة، لما كان ذلك وكان لا شأن للطاعنين في التحدث عن قيمة شهادة شهود النفي الذين شهدوا لصالح مختار حسن أحمد المحكوم ببراءته، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له محل .

(عن التقرير الثاني المقدم بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤)

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو فساد الاستدلال، ذلك بأن المحكمة اعتبرت أن حمل السلاح بالنسبة لكلا الطاعنين دليل على التردد للقتل، بينما اعتبرت ذلك بالنسبة للقتيل دليلاً على مجرد الحرص والحذر فحسب، مع أن القتل وأفراد عائلته من ذوى السوابق في القتل، ومع أن حمل السلاح لا يدل بذاته على التردد إذ قد يكون الفرض منه هو الحرص والحشية من العدوان، لاسيما وقد وقع الحادث صباحاً وكان المكان الذى يجلس فيه المتهمون طريقاً عاماً يكتظ بالمارة، ولم يكن لدى المتهمين علم بوقت خروج القتل من منزله ومروءه في مكان الحادث، وبذا تكون الأسباب التى استدلت بها المحكمة على توفر ظرف التردد غير مؤدية حتماً للنتيجة التى انتهى إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لظروف التردد وأثبت قيامه في حق الطاعنين بأدلة سائغة كما مر القول عند الرد على الوجه الرابع من التقرير الأول، هذا إلى أن في ثبوت ظرف سبق الإصرار — الذى لم ينازع الطاعنان في هذا التقرير في ثبوته — ما يغنى عن البحث فيما يثيرانه عن ظرف التردد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن المحكمة لم تأخذ بأقوال المصائب محمد عبد الرحمن فرج في الجلسة وأخذت ببعض أقواله في التحقيقات وهو ما كان منها في حق الطاعنين أما البعض الآخر وهو ما تعلق بالمتهم مختار فقد أطرحته هذا على الرغم من أن الشرط الذى أخذت به يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى جاء به أن الشاهد المذكور الشطر أصيب من الخلف مما يؤكده أنه لم يتبين من من المتهمين صوب السلاح

ومن منهم أطلق النار وأصاب القتيل، وهذا الذى أورده التقرير الطبي يؤيد ما قاله الشاهد فى الجلسة ويرر عدوله عما قرره فى التحقيقات وينفى ما ذهب إليه الحكم من أن الدافع الى هذا العدول هو رغبة الشاهد فى مجاملة الطاعنين، يضاف الى ذلك أن المحكمة بعد أن ذكرت فى ختام حكمها سبب العداء بين عائلة الطاعنين وعائلة القتيل عادت وأوردت عبارة تفيد أن التحقيق لم يكشف عن وجود عداء بين العائلتين، وفى ذلك كله اضطراب فى أسباب الحكم يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة بينت الباعث على ارتكاب الجريمة فى وضوح وجلاء لا اضطراب فيه، على أن الباعث ليس ركا من أركان الجريمة فلا يؤثر على سلامة الحكم الخطأ فيه أو التضارب فى بيانه، أما ما يشيره الطاعنان فى هذا الوجه غير ذلك فقد سبق الرد عليه منذ مناقشة الوجهين الخامس والسادس من التقرير الأول .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن المحكمة اتخذت من هرب الطاعن الثانى ووجوده مختبئا فى الزراعة بغير حلة مقبولة رغم إصابته فى عينه دليلا على ارتكاب جريمة القتل مقترنة بظرف الترصد، مع أن هذا الدليل لا يودى إلى الإدانة وإنما يودى إلى ما تمسك به الدفاع من أن الواقعة هى معركة نشبت بين الطرفين بدائل وجود إصابات بكل من الطاعن الثانى والمتهم الخامس عبد الصبور نصار أحمد وقد سكتت المحكمة عن الرد على هذا الدفاع كما سكتت عما أثاره من أن وجود منازل على جانبي مكان الحادث يقيم فيها أعداء للجنى عليهما وحدوث الإصابات بجسم القتيل على الوصف المبين بالتقرير الطبي يدلان على وقوع الجريمة من غير المتهمين، ذلك بأن التقرير الطبي أثبت أن القتيل أصيب من جهات متعددة ومن مسافات مختلفة بعضها من سنتيمترات والبعض الآخر من مسافة بعيدة فى حين أن المتهمين كانوا صفا واحدا أمام دكان هيندى، هذا إلى أن المحكمة لم تتعرض أيضا لمناقشة واقعة إصابة المتهم الخامس عبد الصبور وهى فى عنقه من التللف مما يؤيد أنه أصيب فى معركة تدخل فيها فريق ثالث أو رابع، وإغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع يعيبه بعيب القصور .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنان في هذا الوجه مردود بأن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره الخصوم من أوجه دفاع موضوعية وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها وهي أن الطاعنين هما اللذان أطلقا النار على المحنى عليهما بقصد قتلها فأحدنا بهما الإصابات التي أودت بحياة أحدهما وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد ، إذ أن ذلك منها يعتبر ردا على الدفاع الموضوعي ، هذا إلى أن المحكمة نفت للأسباب التي أوردتها حصول معركة بين الفريقين مما معناه أنها اعتبرت أن الطاعن الثاني وصيد الصبور نصار أصيبا في ظروف أخرى لا تأثير لها على واقعة الدعوى كما أثبتتها في حكمها ولا على مسئولية الطاعنين ، لما كان ذلك وكان باقي ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه هو جدل موضوعي ، القول الفصل فيه لمحكمة الموضوع دون معقب ، فإن ما ينعاه فيما تقدم لا يكون مقبولا .

من التقرير الثالث المقدم من الطاعن الأول بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ من حيث إن ما جاء بالوجهين الأول والثالث من هذا التقرير هو بمعنى ماورد بالأوجه الثاني والخامس والسادس والتاسع من التقرير الأول وبالأوجه المبينة بالتقرير الثاني وقد سبق الرد عليها جميعا فيما تقدم .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن المحكمة استندت في إدانة الطاعن الأول بحريمتي القتل العمد والشروع فيه إلى أقوال محمد عبد الرحمن في التحقيقات مع أن أقواله فيها اقتصر على إتهام الطاعن المذكور بـ واقعة الشروع في قتله هو ، أما واقعة قتل عبد السميع أبو زيد ... فقد نسبها الشاهد إلى متهم آخر ، كذلك قرر الشاهد المذكور أنه أصيب من الخلف فلم ير الضارب وأن الجناة متعددون ورتب الدفاع على ذلك استحالة تعيين مطلق العيار الأول الذي أصابه ، غير أن المحكمة لم تبين وجه اقتناعها بأنه رأى الضارب ، وقرر الشاهد بأنه عقب أن أصيب ارتدى على الأرض وجعل يحبو على يديه مسافة خمسة أمتار ، وأن إصابة القتل حدثت بعد إصابته هو ، وأنه رأى كثيرين يطلقون الأعيرة النارية وتمسك الدفاع بأن هذه الظروف تقطع بعدم إمكان رؤية الجاني الذي أطلق

العيار الأول عن القتل وهو العيار الذي قد يكون هو الذي أودى بحياته ، وأثبت الطبيب الشرعي في تقريره أنه وجد بالقتيل سبع إصابات منها أربع إصابات في ظهره ، وأن بعض هذه الإصابات حدثت من مسافة متباعدات وهذا يفيد أن الأعمرة أطلقت عليه بعد سقوطه على الأرض ، بل وبعد أن فارق الحياة لأنه وجد تحت جثته دبشك بندقية مما يبيّن بأن الضارب لم يكن يخشى أحداً وهو يطلق الأعمرة على ظهر القتل ولم يره وقتئذ أحد وإلا لكان قبض عليه ، فلو أن المحكمة أحاطت بكل ذلك والتفتت إليه لما قضت بإدانة الطاعن الأول

وحيث إن المحكمة في سبيل تحقيق ما جاء بهذا الوجه أمرت بضم مفردات القضية وتبين من الإطلاع عليها أن المجنى عليه الثاني محمد عبد الرحمن فرج قور في تحقيق النيابة بأنه كان يسير مع القتل ووجد المتهمين الخمسة جالسين بجوار دكان هندي فلما مرّ بهم وجاوزهم نحو خمسة أمتار أطلقت عليهما الأعمرة وأصيب هو في فخذه من الخلف وسقط على الأرض . فالتفت نحو المتهمين فوجد أن الطاعن الأول هو الذي أطلق عليه العيار الناري الذي أصابه كما رأى باقي المتهمين ومن بينهم الطاعن الثاني يطلقون الأعمرة النارية على القتل ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشاهد المذكور ومن عناصر الدعوى وظروفها أن الطاعنين ومعهما أشخاص آخرون لم يسفر التحقيق عن معرفتهم أطلقوا النار على المجنى عليهما عن سبق إصرار وترصد ورتبت على ذلك إدانة الطاعنين بجريمتي القتل والشروع فيه مع هذين الطرفين فإن استدلالها يكون مستنداً إلى أصل ثابت في التحقيقات ، ولما كان الحكم قد أثبت في بيان واقعة الدعوى التي استخلصها أن إطلاق الأعمرة النارية من الطاعنين على المجنى عليهما كان تنفيذاً لاتفاق تم بينهما وبين باقي الحناة على قتل المجنى عليه الأول ومن يتصادف وجوده معه من أهله فإن ذلك يكتفى لمساءلتهما عن جنايتي القتل العمد والشروع فيه اللتين دينا بهما يستوى في ذلك أن يكون مطلق الأعمرة النارية التي أصابت المجنى عليهما معلوماً معيناً بالذات أو غير معلوم ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن الأول في هذا الوجه من استحالة تعيين الجاني الذي أحدث الإصابة القاتلة .

التقرير الرابع المقدم من الطاعنين بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤

من حيث إن الوجه الأول من هذا التقرير يتحصل في أن المحكمة حين دانت الطاعن الأول استندت في ذلك إلى أقوال المجنى عليه الثاني محمد عبدالرحمن فرج في التحقيقات دون أقواله بالجلسة في حدود سلطاتها التقديرية غير أنها رأت أن تسوق المبرر للثقة في أقواله بالنسبة للطاعن المذكور بعد أن حرته من هذه الثقة بالنسبة إلى المتهم مختار حسن فأفصححت عن هذا المبرر في صورة مطابقة أقواله وأقوال الشاهد محمود صالح للتقارير الطبية ، إذ قررا أن عددا كبيرا من الأعيمة النارية أطلق على القتل وتبين من تقرير الصفة التشريحية وجود سبع إصابات نارية بجثته ، ويبدو أنها قصدت من إيراد هذا الدليل أن يكون ردا على ما أثاره الدفاع من تناقض التقرير الطبي مع أقوال الشهود ، إذ قرر الشاهد محمد عبد الرحمن أن المسافة بين المتهمين والقتيل وقت أن فاجأوه باطلاق الأعيمة النارية عليه من الخلف كانت خمسة أمتار ، وأثبت المحقق في محضر المعاينة التي أجراها بإرشاد ذلك الشاهد أن المسافة بين مكان وجود المتهمين ومكان إصابة القتل هي ثمانية أمتار ، أما الشاهد محمود صالح فقد قرر في التحقيقات أن المسافة حوالي مترين أو ثلاثة أمتار ، على حين أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن إصابات الظهر التي كانت موضوع شهادة الشهود حدثت من مسافة قريبة لا تتجاوز بضعة سنتيمترات ، وإذن فالتوافق الذي يقول به الحكم بين أقوال الشاهد وبين التقرير الطبي ليس له وجود ، وفي ذلك خطأ في الاستناد وفساد في الاستدلال يعيبان الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين أثار في دفاعه أن ثمة خلافا بين أقوال محمد عبدالرحمن ومحمود صالح وبين التقارير الطبية في شأن المسافات التي أطلقت منها المقذوفات النارية على القتل ، كما أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين عرض لبيان أدلة الإثبات القائمة قبل الطاعنين قال فيما قاله " ثالثا - توافق أقوال محمد عبدالرحمن ومحمود صالح على والكشوفات الطبية وكشف الصفة التشريحية الموقعة على القتل وعلى المجنى

عليه محمد عبد الرحمن فقد قررا أن عددا كثيرا من الأعيمة النارية قد أطلق على القتل وتأييدت هذه الأقوال بما جاء بكشف الصفة التشريحية الذي توقع على القتل بسد وفاته من رجود إصابات عديدة بجسمه بلغت في مجموعها سبع إصابات ، ومفاد ذلك أن المطابقة التي عناها الحكم مقصورة على كيفية تصوير الحادث في جوهره وعلى تعدد الأعيمة النارية التي أطلقها الجناة على جسم المجنى عليه ، وليست عن المسافات التي أطلقت منها تلك الأعيمة عليه ، وذلك بدلالة ما أثبتته الحكم نقلا عن شهادة محمد عبد الرحمن من أنه لا يستطيع أن يحدد كيفية إطلاق الأعيمة على القتل ، كما لم يشر الحكم عند بيان مؤدى شهادة محمود صالح إلى المسافات التي أطلقت منها الأعيمة على المجنى عليه المذكور ، لما كان ذلك فلا ما ينهض الطاعنان فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو بمعنى ما جاء بالوجهين السابع والثامن من التقرير الأول ويضيف الطاعنان أن المسجد الذي زعم المجنى عليه أنه ذهب إليه يقع على مسافة بعيدة أظهرها الرسم الذي تقدم به للمحكمة وهو في الوقت نفسه يجاور مساكن عائلة عمران ، ومن أفرادها محمد عمران الذي سبق أن قتل واتهم بقتله ابن العمدة الذي تربطه بالقتيل عبد السميع أبو زيد صلة القرابي ، فإذا جاز تصور أن يترك المجنى عليه مسجدين قريبين منه - وأحدهما مملوك لعائلته - إلى مسجد آخر على مسافة بعيدة عنه ، فلا يصح في العقل أن يكون ذهابه إلى مسجد محاط بمساكن عائلة بينها وبين العمدة ثار، ورد الحكم على هذا الدفاع ردا لا يصلح لتنفيده .

وحيث إنه سبق الرد على هذين الوجهين فيما تقدم ، أما ما يشير الطاعنان في شأن مجاورة المسجد الذي قصد إليه المجنى عليهما لمساكن يقيم فيها خصوم المجنى عليهما ، فذلك جدل موضوعي يدور على تقدير أدلة الدعوى ، وقد قالت محكمة الموضوع كلمتها فيه ، فلا تقبل إنارته من جديد أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤ ٤ ٤)

القضية رقم ٦٢٦ سنة ٢٥ القضائية :

إعلان . قرض . ميعاد الطعن . إعلان ورقة التكليف بالحضور . الأصل فيه أن يكون للشخص أو في محل إقامته . الإعلان في مواجهة النيابة . لا يجوز إلا في حالة عدم الالتفات إلى محل إقامة المتهم . عدم مراعاة ذلك . يرتب عليه بطلان الحكم . ميعاد الطعن في مثل هذا الحكم . متى يبدأ ؟

الأصل في إعلان ورقة التكليف بالحضور أن يكون للشخص المعلن إليه أو في محل إقامته وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يجوز الإعلان للنيابة إلا إذا تبين بعد البحث في محل الإقامة الذي عينه المتهم أنه لا يقيم فيه ولم يهتد إلى معرفة محل إقامة له ، وإذن فإذا كانت المحكمة حين قضت بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه ، لم تلتزم ما أوجبه القانون من وجوب التثبت من حصول الإعلان على الوجه المتقدم ، واكتفت بوجود إعلان له في مواجهة النيابة رغم وجود محل إقامة له ثابت في الأوراق فإن الحكم إذ بني على هذا الإعلان الباطل يكون حكما باطلا ولا يبدأ ميعاد الطعن في مثل هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسميا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الكميالة والنقود المبينة بالمحضر لحافظ رمضان شحاته والمسلمة إليه على سبيل الوكالة فاختلمها بنفسه إضرارا بالجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ ، فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته برفضها وتأييد

الحكم المعارض فيه . فاستشكل المتهم في تنفيذ حكم المعارضة وقضى في هذا الاستشكل حضورا بقبوله شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يتم الفصل في الطعن بالنقض المرفوع عنه وألزمته بالمصاريف فطعن الطاعن في الحكم القاضي بتأييد الحكم المعارض فيه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن اتهم بتبديد كميالة وتقود وأقامت عليه النيابة الدعوى العمومية ، فقضت محكمة الدرجة الأولى غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل ، فعارض ، وقضى في المعارضة بالتأييد فاستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، فقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بالتأييد ، فعارض في هذا الحكم وحدد لنظر المعارضة جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٥٣ وفيها حضر الطاعن وقررت المحكمة التأجيل لضم المفردات بجلاسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ثم بجلاسة ١١ من مايو سنة ١٩٥٣ وفي هذه الجلسة الأخيرة قررت المحكمة استبعاد الدعوى من الرول حتى تظم المفردات ثم حدد لنظر الدعوى جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفيها قررت المحكمة تأجيل بجلاسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ لإعلانه وتوالت التأجيلات لهذا السبب إلى أن كانت جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفيها قررت المحكمة التأجيل أسبوعا للحكم . وبجلاسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وهو يقضى بالتأييد ، فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٥ وقدم تقريرا بأسباب الطعن في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٥ نعى فيها على الحكم أنه بني على إجراء باطل هو أن الطاعن لم يعلن إعلانا قانونيا بجلاسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وأنه لم يعلم بالحكم إلا في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وبين من المفردات التي أسرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن الطاعن أعلن بجلاسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ في مواجهة النيابة مع أنه قرر بالقسيمة رقم ٧٩٠١ ، بحضور ضبط الواقعة المؤرخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥١ إن محل إقامته بإسنا طرف الحاج محمد رمضان بشارع فؤاد . وأنه استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه عقب صدوره ، وقضى بوقف التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان الأصل في إعلان ورقة التكليف بالحضور

أن يكون لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكان الإعلان للنيابة لا يجوز إلا إذا تبين بعد البحث في محل الإقامة الذي عينه الطاعن أنه لا يقيم فيه ، ولم يهتد إلى معرفة محل إقامة له ، وكانت المحكمة وقد قضت بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه ، لم تلتزم ما أوجبه القانون من وجوب التثبت من حصول الإعلان على الوجه المتقدم ، واكتفت بوجود إعلان له في مواجهة النيابة رغم وجود محل إقامة له ثابت في الأوراق . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بني على هذا الإعلان الباطل يكون حكماً باطلاً ، ولما كان ميعاد الطعن لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسمياً . وكان لم يثبت أن الطاعن قد علم بهذا الحكم إلا في يوم ١٥ من يناير سنة ١٩٥٥ فإن الطعن يكون قد حاز شكله القانوني ، ولذلك يتعين قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه .

(٤٤٥)

القضية رقم ٦٤٢ سنة ٢٥ القضائية :

قتل خطأ . حكم . تسببه . ركن الخطأ . مثال لكفاية استظهاره .

إذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ المتهم في قوله " إنه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان في مكان ضيق وعدم احتياطه بالتهمل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات " فإن ما قاله الحكم من ذلك كاف في بيان توافر ركن الخطأ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل سيدة أحمد دياب خطأ بأن كان ذلك عن رعونة وعدم احتياط وتحرز وإهمال وتفريطه وعدم انتباهه وتوقفه وعدم مراعاة واتباع اللوائح بأن صدم بالسيارة التي كان يقودها المجنى عليها دون أن

يطلق آلة التنبيه وحشرها في الحائط ثم مر عليها بعجلة السيارة انيمنى رغم تمكنه من رؤيتها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نتجت عنها وفاتها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح البدارى الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠ جنيا لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم ، ومحكمة أسبوط الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

...وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في تطبيق القانون وفي الاستناد ، ذلك أن ركن الخطأ في واقعة الدعوى غير قائم ، مادامت المجنى عليها أصيبت من العجلة الخلفية كما جاء بأقوال ابن عمها في محضر تحقيق البوليس ، وقد أبدى الدفاع للمحكمة أن الطاعن لا يعد مسئولا لأنه لا يستطيع مراقبة ما يحدث من خلف السيارة وهو في المقعد الأمامى ، وما قالته المحكمة من أن الطريق أمام قائد السيارة كان مكشوبا ، هذا القول لا يؤثر في انعدام مسئوليته لاستحالة نسبة الخطأ إليه ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أسند إلى الشاهدين أحمد السنباطى وسيد محمود مصبح أنهما شهدا بأن الطاعن كان يقود السيارة مسرعا مع أن أولهما شهد أمام المحكمة بأنه لم ير الحادث وكل ما قاله الثانى بمحضر البوليس أنه سمع العتال ينبه السائق بعد إصابة المجنى عليها وعندئذ فقط قام بالسيارة مما مفاده أن السرعة إنما كانت بعد وقوع الحادث لا قبله . فاستناد الحكم إلى أقوال هذين الشاهدين هو استناد لا أصل له في الأوراق .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأربابه بين واقعة الدعوى بما تتوافقه العناصر القانونية لجرمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . وتحديث الحكم عن خطأ الطاعن في قوله انه ثابت "من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان في مكان ضيق وعدم احتياطه بالتمهل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمع

للسيارات بسرعة وهرضه لا يزيد على عدة خطوات " ولما كان ذلك كافيا في بيان توافر ركن الخطأ ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن ما أسنده الحكم إلى الشاهدين أحمد محمد السنباطي ومسيد محمود مصبح بشأن إصراع الطاعن صحيح لا خطأ فيه ، إذ قال أولهما في محضر جمع الاستدلالات إن السيارة بعد أن أفرغت حمولتها قامت مسرعة وأنها تقابلت مع المجنى عليها وصدمتها ثم هرب بها سائقها (الطاعن) وذكر الثاني ما يتفق مع ما استخلصه الحكم من أقواله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن من أن المجنى عليها أصيبت من العجلة أي ردا سائغا في قوله إن هذا الدفاع " بفرض صحته لا يؤدي إلى نفي مسئوليته لما ثبت من المعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة من أن الطريق الذي وقع فيه الحادث مكشوف لا يحجب الرؤية فيه شيء وأن الحادث وقع بين الساعة ٣م والساعة ٤م فلا يعذر المنهم في عدم اتخاذ الحيلة اللازمة لتفادي حشر المجنى عليها في الحائط نتيجة ضغط أو اصطدام أي جزء من أجزاء السيارة التي يقودها بتكليف عتال السيارة بأفساح الطريق لها حتى إخراجها منه نظرا لضيقه وعدم اعتياد ارتياد السيارات له .. أو نحو ذلك ... " لما كان ذلك فإن ما ينهأ الطاعن في وجهي الطعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

(٤٤٦)

القضية رقم ٧٠٧ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . متى أتم الجريمة ؟
- (ب) تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . يكفى للعقاب على الجريمة أن تكون هناك مشابهة بين الورقة المالية الصحيحة والورقة المزيفة من شأنها أن تخدع الناس .
- ١ — جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة تتم بتقديمها إلى الغير ولو لم يقبلها أو كان يعلم بأنها مزيفة .
- ٢ — يكفى للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح من الأوراق المالية ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ أسبوع سابق على يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : استعمال ورقة مزورة من أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا وهي من فئة الجنيه المصرى الواحد الصادر من البنك الأهلى بمقتضى المرسوم العالى الصادر فى ٢٥ من يونيه سنة ١٨٩٨ وذلك مع علمه بتزويرها بأن سلمها إلى أخته فوزيه عبد الرحمن العشرى ، وطلب إليها أن تضعها بين أوراق النقد الصحيحة لأحد الأشخاص أثناء مباشرة عملها كمحصلة بإحدى العيادات الطبية ، وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وذلك تطبيقا للواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٠٦ من قانون العقوبات ، لأنه شرع فى استعمال الورقة المالية المزورة السالف بيانها مع علمه بتزويرها ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو امتناع أخته فوزيه

عن استبدالها وإبلاغ البوليس بالحادث . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه إخلال بحق الدفاع ، إذ دفع الطاعن بأن الواقعة المسندة إليه لا تعتبر شروطا في استعمال ورقة بنكنوت مزيفة ، وهي لا تعدو أن تكون من قبيل الأعمال التحضيرية ، وقد عدل الطاعن عن اتهام الجريمة فلا عقاب عليه ، ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع ، بخفاء حكمها قاصر البيان . هذا فضلا عن الورقة المزيفة من التفاهة بحيث لا يمكن أن يخدع فيها الشخص العادي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى فقال " إنها تحصل في أن محمد عبد الرحمن العشري (الطاعن) حصل بطريقة ما على ورقة مالية من فئة الجنيه ، وأراد أن يستبدلها بأخرى صحيحة ، فهداه تفكيره إلى تسليمها إلى أخته فوزية عبد الرحمن ، وطلب منها أن تكسها بين الأوراق الصحيحة التي تسلمها لحساب مؤاد محسن الذي تعمل في عمله كوظيفة ، وتأتيه بغيرها صحيحة ، وحذرهما من محاولة استبدالها في الأرام أو في غيره لأنها مزيفة ، وبعد أن تسلمتها منه توجهت بها في اليوم التالي وأطلعت مخدمها على الورقة لأنها رأت أن واجبا نحوه يقتضى منها ذلك ، فأشار عليها باتلافها ، ولما عادت في المساء وذكرت لوالدها عبد الرحمن العشري ما حدث وأطلعته على الورقة أخذها منها ، فلما حضر المتهم سألها عما فعلته . فأخبرته بأن والدها أخذها منها ، فغضب لذلك ، وطالب والده بالورقة ، فرفض أن يعطيها له ، فتأثرت تأثره وتعدى عليه بالضرب والسب فصمم والده على إبلاغ البوليس بشأن هذه الورقة المزيفة " ... وظاهر من الاطلاع على الورقة أنها مزيفة وتختلف عن الأوراق الصحيحة من حيث نوع الورقة المطبوعة عليه وألوان الطبع ونقوشه ، إلا أنها تتفق معها في المظهر الخارجي العام مما يجعل الرجل العادي يخدع بها "

ولما كان يبين من الواقعة كما استخلصها الحكم أن الفعل المسند للطاعن يكون جريمة استعمال ورقة مالية ، إذ تم الجريمة بتقديم الورقة المزيفة إلى الغير ، ولو لم يقبلها أو كانت يعلم بأنها مزيفة ، فإنه لا جدوى للطاعن في التمسك بما هو ثابت بأسباب الحكم من أنه طالب والده في اليوم التالي برد الورقة المزيفة فرفض أن يردّها إليه ، إذ أن هذا التصرف بفرض حصوله لا يؤثر في قيام الجريمة بعد وقوعها — لما كان ما تقدم وكان يكفي للعقاب على الجريمة المسندة للطاعن أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح من الأوراق المالية ، ولا يقترح في ذلك كون التقايد ظاهرا ، ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض . إذ لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير الأدلة في الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

وحيث إن مبنى الوجد الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في الإسناد ، إذ دفع الطاعن بأن التهمة ملفقة ضده من والده لأنه طالبه بتسليم منقولاته الموحودة عنده ، فردت المحكمة على هذا ادّفاع بأن الطاعن استلم منقولاته جميعها من والده قبل التحقيق في التهمة المسندة إليه ، مع أنه بالرجوع إلى محضر الجلسة يبين أن الطاعن استلم جزءا من منقولاته فقط ، ولم يستلم الباقي إلا بعد أن حقق معه وبعد أن أفرج عنه قاضي التحقيق .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأنه لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير المحكمة لأقوال شهود الإثبات الذين اطمأنت إليهم واستندت إلى أقوالهم في إدانة الطاعن .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين الحكم برفضه موضحا .

(٤٤٧)

القضية رقم ٨١٧ سنة ٢٥ القضائية :

فتض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثباته . مثال في حالة تعدد الجرائم .
لا مصلحة للتهم فيما يثيره بشأن عدم توافر القصد الجنائي في إحدى التهمتين
المسندتين إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات
وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للتهمة الأخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - صنع سوائل كحولية بغير إخطار
الجهة المختصة . وثانيا - حاز بقصد البيع ماء كولونيا تقل نسبة الكحول الحقيقية
فيه عن ٥٠ ٪ من حجم السائل ، وطلبت عقابه بالمواد ٦ ب و ١٦ و ١٧
من المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٣٧ والمادة الأولى من المرسوم الصادر
في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ والمادة الأولى من المرسوم رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ .
و ادعت مصلحة الانتاج بحق مدني وطلبت الحكم لها قبل التهم بمبلغ ٧ جنيهات
و ٩٣٠ مليا قيمة الرسوم مع التعويض والمصاريف . ومحكمة الوايل الجزئية
قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون
العقوبات بتغريم المتهم خمسمائة قرش ومصادرة المضبوطات وخلق المحل لمدة
خمسة عشر يوما مع إلزامه بأن يدفع لمصلحة الانتاج مبلغ ٧ جنيهات و ٩٣٠ مليا
قيمة الرسوم والتعويض المطلوب والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه
هذا الحكم طالبا إلغاء وبراءته مما نسب إليه ، كما استأنفته النيابة طالبة
التشديد ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت الاستئنافين المذكورين وقضت
حضوريا في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ بقبولها شكلا . في الموضوع وبلإجماع
الآراء بتعديل الحكم المستأنف وجعل الغلق نهائيا وتأيينه فيما عدا ذلك .
فطمن في الحكم الأخير بطريق النقض الوكيل عن المحكوم عليه ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثاني والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، إذ استند في إدانة الطاعن إلى أن بعض زجاجات الكواونيا ألصق عليها بطاقات تدل على أن نسبة الكحول فيها تعادل خمسين في المائة ، ورتب الحكم على ذلك أن هذه العملية لا تندرج تحت التصريح الذي حصل عليه الطاعن والذي يبيع له مزجج الكحول بنسبة تعادل تسعين وثمانين وسبعين وخمسة وخمسين في المائة - مع أن الطاعن دفع التهمة بأنه إنما كان يجري العمليات المصرح بها وأنه لم يكن قد أتمها بعد ، ولذلك فإن الزجاجات لم تكن تحمل بطاقات بالنسبة المثوية واستدل على ذلك بتقرير التحليل الذي دل على أن العينة المرسلة ليس عليها ما يدل على الدرجة الكحولية ، كما استند إلى ما قرره مفتش الانتاج كتابة بأن الزجاجات التي أرسلها إلى المعمل لم يكن عليها أى بطاقة ، وطلب الطاعن من المحكمة استدعاء مفتش الانتاج لمناقشته ولما عينة الزجاجات إلا أنها بعد أن قررت باستحضار الزجاجات واستدعاء مفتش الانتاج لمناقشته في ذلك ، حكمت في الدعوى من غير أن تسمع أقواله ومن غير أن تعين الزجاجات ، ولم ترد على ما دفع به الطاعن من أنه لا يوجد زجاجات أخرى معبأة خلاف الزجاجات المضبوطة ، مما يدل على أنه لم يتم عملية أخرى خلاف العمليات المصرح بها ، كما لم تجب المحكمة الطاعن إلى طلبه من معاينة الزجاجات المضبوطة للتحقق من أنها لا تحمل بطاقات وبررت هذا الرفض بأدلة غير سائفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي ترتبت عليها - ومنها ما أثبتته مفتش الانتاج في محضره من أنه وجد بمعمل الكولونيا الذي يديره الطاعن زجاجات معبأة حديثا وقد وضع على بعضها بطاقات موضح بها أن النسبة ٥٠٪ وما دل عليه التحليل من أن السائل تقل النسبة فيه عن ٥٠٪ ، وأخذ الحكم بالأدلة التي استند إليها الحكم

الابتدائي ومنها ما شهد به مفتش الانتاج من أنه ضبط الزجاجات مغلقة بمادة الجلوتين ، وقد ألصق على بعضها بطاقات — وإقرار العاملة بالحمل بأنها كانت تحضر الكولونيا بالنسبة التي يطلبها الطاعن — ثم تناول الحكم طلب معاينة الزجاجات وقال بأنها غير مجدية بعد مضي وقت طويل يحتمل أن تكون البطاقات المصقة به قد سقطت — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم ترداعيا لإجابة الطاعن إلى ما طلبه من معاينة الزجاجات المضبوطة ، وردت على ذلك بأسباب سائغة ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى هي لزوما لإجرائه ، وكان الثابت أن محكمة الدرجة الأولى قد سمعت أقوال مفتش الانتاج ، ولم يتمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بسببه ، بل قرر بجلسته ١٦/١٠/١٩٥٤ أنه لا يرغب في سماع أقواله — لما كان كل ما تقدم فإن ما أثاره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والخامس من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ طبق على التهمة الأولى القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ اللاحق على واقعة الدعوى ، مع أنه ليس القانون الأصلح للنهم ودان الطاعن في التهمة الثانية دون أن يثبت توافر القصد الجنائي لديه وعلمه بالغش ، وإذ خرج على القاعدة المعروفة والتي تقضى بأن يفسر الشك لصالح المتهم ، وكان مقتضى هذه القاعدة أن تعتبر المحكمة أن الزجاجات جميعها لم تكن عليها بطاقات أخذا بما ثبت في الأوراق من أن الزجاجتين اللتين أرسلتا للتحليل لم يكن عليهما بطاقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بمعاقبة الطاعن بتفريمه خمسمائة قرش والإفلاق ومصادرة المضبوطات — ولما كانت هذه العقوبة مقررة في المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ والمواد ١ و٦ و١٦ من المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ الذي يحيل عليه والمنطبق على واقعة الدعوى وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر القصد الجنائي في التهمة الثانية ، ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وقضت بمعاقبة

الطاعن بالعقوبة الأشد ، وهي المقررة لالتهمة الأولى ، وكانت مجادلة الطاعن في شأن ما أثاره من شك حول وجود بطاقات على الزجاجات لا يعدو أن يكون مناقشة في تقدير الدليل الذي لا معقب على محكمة الموضوع فيه ، فإن هذين الوجهين من الطعن يكونان على غير أساس ويكون الحكم المطعون فيه سليما في القانون .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار، وحضور السادة الأماتذة محمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين.

(٤٤٨)

القضية رقم ٦٦٣ سنة ٢٥ القضائية :

قضاء مستعجل . حق قاضي الأمور المستعجلة في تقدير بلوغ الجدل في المنازعة . نطاقه .

للقاضي المستعجل أن يتناول وقتا في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة لا للفصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما يبدوله أنه وجه الصواب في الاجراء المطلوب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : لم يقيم بسداد فرق رسم الدفعة النسبي المستحق على أسهم الشركة الأهلية للتجارة والصناعة إدارته عن سنة ١٩٥١ وكذلك رسم الدفعة النسبي المستحق عن سنة ١٩٥٢ وثانيا - لم يسدد في الميعاد رسم الدفعة على أسهم الشركة التي يديرها عن سنة ١٩٥٢ . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وعقوبة الضرائب الوطنية نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الانهاام بتغريم المتهم ٥٠ قرشا وإلزامه بتعويض قدره ثلاثة أمثال ما لم يسدده من الرسم عن كل تهمة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فاستشكل المتهم في تنفيذ الحكم وقضى في هذا الاستشكال بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا والاستمرار في تنفيذ

الحكم المستشكل فيه والزيت المستشكل بالمصرفات . فطعن الأستاذ يوسف
أعلان المحامي نائبا عن الأستاذ زكي حريي المحامي في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

الشركة

... وحيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الاشكال
واستمرار التنفيذ عن حكم صادر بالغرامة وتعويض للخرانة مقداره ثلاثة أمثال
الرسوم غير المؤداة في تهمة عدم سداد رسم الدفعة النسبي المستحق على أسهم
الشركة الأهلية للتجارة والصناعة التي يعمل الطاعن مديرا لها - إذ قضى الحكم
برفض الإشكال قد أخطأ في تطبيق القانون لعدم إعلان النيابة للطاعن بمقدار
التعويض المحكوم به وذلك قبل تنفيذ الحكم إعمالا لنص المادة ٥٠٥ من قانون
الاجراءات الجنائية . كما أغفل دفاع الطاعن المبنى على أن الوفاء بالرسوم أصبح
مستحيلا بسبب وجود أموال الشركة في الخارج وفصل العملة الانكليزية عن
العملة المصرية وأن مسئولية هذه التعويضات المحكوم بها لم تكن شخصية
بل بصفته مديرا للشركة وممثلا لها فيكون التنفيذ في مالها لا في ماله الخاص .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن ورد عليه
في قوله " وحيث إن النزاع الذي يثيره المستشكل بشأن الحكم المستشكل فيه
أنه لم يبين مقدار التعويض طبقا لنص المادة ٥٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية
والتي تنص على أنه عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عند الغرامة وما يجب
رده والتعويضات والمصاريف يجب على النيابة العامة قبل التنفيذ إعلان المحكوم
عليه بمقدار هذه المبالغ مالم تكن مقدرة بالحكم . وحيث إن الثابت من الاطلاع
على أوراق الدعوى أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستئنافي المستشكل فيه
قد بين مبلغ التعويض المحكوم به كعقوبة وهو مبلغ ٦٣٨ جنيها و ٥٥٥ مليا على
الوجه المبين بأسباب الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا ومن ثم كان هذا السبب
من أسباب الإشكال في غير محله متعينا الالتفات عنه . ومن حيث إنه من
الأسباب الأخرى فإنها خلو من الجدية ولا تشوب الحكم المستشكل فيه " لما

كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن المنازعة في أصل الدين المحكوم به وكيفية احتسابه ومدى مسئوليته عنه واستحالة تنفيذه في أموال الشركة . كل ذلك إنما ينصب على الحكم الاستثنائي الذي لم يطعن فيه — وكان للقاضي المستعجل أن يتناول وقتاً في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجحد في المنازعة لا للفصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الاجراء المطلوب . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً لم يخالف القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعيماً رفضه موضوعاً .

(٤ ٤ ٩)

القضية رقم ٨٢٤ سنة ٢٥ القضائية :

تفتيش . مجال أعمال حكم كل من المادتين ٥١ و ٩٢ ج .

محل تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون دخول المنزل وتفتيشه بمعرفة رجال الضبط القضائي في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يتولاه مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه يسرى عليه حكم المادة ٩٢ من القانون المذكور التي تنص على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه إن أمكن ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وأفيتونا " بقصد الاتجار فيها في غير الأحوال المنصوص عنها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول ١ الملحق به . فقررت بذلك . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام

محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر عن المتهم بالدفع الآتية - أولا - بعدم جدية التحريات التي صدر بناء عليها إذن التفتيش - وثانيا - بطلان التفتيش لحصوله في غير حضور المتهم . وثالثا - بطلان تحريز المواد المخدرة المضبوطة .

والمحكمة المذكورة بعد أن آتمت سماعها قضت بحضور با عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق به بمعاينة أحد عطيه مرحان بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة وأعفته من المصاريف الجنائية وقد ذكرت في أسباب حكمها أن هذه الدفع في غير محلها .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخذ بالاعتراف الذي صدر من الطاعن عند استجوابه في التحقيق بأنه أحرز المخدر للتعاطي ، مع أنه اعترف في صحيح تولد عن حالة الانفعال العقلي أو حالة تفكك الشخصية التي انتابت الطاعن ، وظهرت أعراضها عليه من تعدد سوابقه في الإدمان على تعاطي المخدر منذ سنة ١٩٣٤ ، وقد حل به فزع شديد صاحبه حزن مفرط عند ما فاجأه رجال المباحث وكانت ابنته وقتئذ بهيمص النوم ، فاعترف على نفسه بالجريمة اترافا كاذبا ، مما حل المدافع عنه إلى طلب وضعه في مستشفى الأمراض العقلية تحت ملاحظة أحد علماء النفس وأحد المختصين في الأمراض العصبية ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب وردت عليه ردا غير سديد ، يضاف إلى ذلك بطلان استجواب الطاعن لحصوله وهو في حالة تعذيب بسبب حرمانه من المواد المخدرة التي أدمن على تعاطيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن رئيس مباحث محافظة دمياط علم من التحريات السرية أن الطاعن يتجبر في المواد

المخدرة ويعاونه في ترويحها زوجته وأولاده فاستأذن النيابة في تفتيشهم وتفتيش مترهم وذكر في التحقيق الذي أجرته في هذا الصدد أنه ظل يراقب المتهم حتى تأكد من صحة هذه التحريات ، ولما أمرت النيابة بالتفتيش انتقل رئيس المباحث واليوزباشي حسن أحمد رئيس مكتب المخدرات بدمياط إلى منزل الطاعن ومعهما قوة من رجال البوليس وقتشاه فعثرا في فجوة في باب الطابق الثاني على لفافات تحتوي على حشيش وأفيون كما عثرا فيها على علبة من الصفيح بها قطعة من الأفيون ولفافات أخرى بها حشيش وأفيون فأبلغت النيابة وتولت التحقيق ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة من بينها شهادة الضابطين واعتراف الطاعن في تحقيق النيابة اعترافا مفصلا بإحراز المواد المخدرة المضبوطة قال فيه إنه يحرزها بقصد التعاطي وأنه كان يتجرب فيها ويتعاطاها ولكنه أقطع عن الاتجار فيها منذ صدور قانون المخدرات الجديد مكتفيا بتعاطيها لأنه لم يستطع الإقلاع عن التعاطي ، ثم عرض الحكم لما يشير الطاعن في طعنه عن حالته النفسية ورد عليه بقوله " إن الدفاع عن المتهم ذهب إلى أنه كان في حالة انهيار عصبي وأن هذه الحالة نشأت من إدمانه تعاطي المخدرات ثم مشاهدته لرجال البوليس يضبطون ابنته وأن ذلك أدى إلى انهيار عصبي دفعه إلى الاعتراف ولم يوضح الدفاع مقصده من ذلك وما إذا كان يذهب إلى انعدام مسئولية المتهم طبقا للمادة ٦٢ من قانون العقوبات أو يرمى إلى التدليل على عدم صحة الاعتراف وظاهر أن مجرد الإدمان على تعاطي المخدرات لا يدل بذاته على قيام حالة جنون أو عاهة في العقل ولا يوجد في حالة المتهم أو في أقواله المفصلة في التحقيق ما يدل على قيام مثل هذه الحالة وترى المحكمة من أجل ذلك أن الدفاع على هذه الصورة غير جدي لا يستأهل نذب خير في الأمراض العقلية لعرض المتهم ، وكذا فإن مجرد الإدمان مع توجيه التهمة لابنة المتهم لا يؤثر على صحة اعترافه الذي صدر منه يوم ضبطه ثم في جلسات وأيام متعددة بعد الضبط... وبما أن الدفاع ذهب أيضا إلى بطلان استجواب المتهم بمقولة إن استجوابه وهو مريض ومجهود يسبب إدمانه تعاطي المواد المخدرة وضبطه هو وابنته وتوجيه التهمة لهما وقد سبق التدليل على صحة الاعتراف

كما أن مجرد الإدمان على تعاطي تلك المواد إن صح لا يدل على عدم صحة الأقوال الصادرة منه " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سديدا ويصلح ردا على ما يشيره الطاعن في طعنه وكانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير قد أخذت باعترافه المتكرر في تحقيقات النيابة العامة للأسباب السائغة التي أوردتها، ولم تعند بعدوله عنه بعد ذلك لاطمئنانها إلى صحته وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل لإثبات في الدعوى أمرا موكولا لمحكمة الموضوع ، فإن ما ينعاه الطاعن فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو بطلان تفتيش مسكن الطاعن لحصوله في غيبته بغير حضور شاهدين على خلاف ما تقضى به المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فكان يترتب على المحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به الطاعن لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لهذا الدفاع عن الطاعن ورد عليه " بأن الثابت من التحقيق أن المتهم وجد بدكانه وأن زوجته وابنته صبره كانتا في المنزل وأن المتهم بقى عند الدكان وأن زوجته بقيت في الطابق الأول من المنزل وأن ابنته أخذت إلى الطابق الثاني وحضرت واقعة ضبط المواد المخدرة في خوة بابيه وقد سبق القول بأن التحريات دلت على اتجار المتهم وزوجته وأولاده وابنته صبره في المواد المخدرة وأن إذن التفتيش صدر ضدهم جميعا باعتبارهم متهمين بإحرازها وبذا يكون تفتيش الدكان تم في حضور الآخرين بل إن ضبط المواد المخدرة تم في حضور صبره وقد أقرت هي في تحقيق النيابة بذلك على ما سبق بيانه " لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن تفتيش منزل الطاعن تم تنفيذا لأمر صادر من سلطة التحقيق فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه من وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش ليس له سند من القانون إذ أن تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية محله أن يكون دخول المنزل وتفتيشه بمعرفة رجال الضبط القضائي في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يتولاه مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك

من سلطة التحقيق فإنه يسرى عليه حكم المادة ٩٢ التي تنص على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، لما كان ما تقدم فإن إجراءات التفتيش حسبما أثبتتها الحكم المطعون فيه تكون صحيحة لا مخالفة فيها للقانون .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٤٥٠)

القضية رقم ٨٢٨ سنة ٢٥ القضائية :

اشترك . الاشتراك بالمساعدة . مناط توافره .

لا يكفي في إسناد الاشتراك بالمساعدة المعاقب عليه قانوناً تعاصر فعل الفاعل مع ما وقع من غيره ، بل لابد أن يكون لدى الشريك نية التدخل مع الفاعل تدخلاً مقصوداً يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطاً لعقاب الشريك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الأول قتل عمدا خليل الصاوى بأن طعنه بسكين قاصداً بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته والثانى : شرع فى قتل عبد الواحد عبد الواحد المسيرى عمداً بأن طعنه بسكين قاصداً بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج والثالث : اشترك مع الأول فى ارتكاب جريمة قتل خليل الصاوى نوار بطريق الاتفاق والمساعدة بأن أمسك بالمجنى عليه وعطل مقاومته حتى تمكن المتهم من طعن المجنى عليه المذكور بالسكين فوقعت الجريمة بناء على ذلك .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠-٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك .

وقد ادعى الصاوى محمد نوار (والد المجنى عليه) بحق مدنى قدره ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعا بالتضامن . ومحكمة جنايات كفر الشيخ نظرت هذه الدعوى ثم قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والثالث والمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من القانون المذكور للثانى . أولا - بمعاقة الأول محمد أحمد نوار بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبمعاقة الثالث رجب السيد القصبي بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . وثانيا - بمعاقة الثانى عبد السلام حسن عيسى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة شروعه فى قتل عبد الواحد عبد الواحد المسيرى وبراءته من التهمة الأخرى المستندة إليه . ثالثا - بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية الوطنية للفصل فيها .

فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق التقصص... الخ .

الحكمة

...وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور فى بيان قصد الاشتراك لدى الطاعن الثالث الذى اعتبره شريكا لمجرد إمساكه بالمجنى عليه القتل أثناء المشاجرة دون أن يورد ما يفيد أنه والطاعن الأول متفاهمان على إيقاع القتل على أن الطاعن الأول أبدى للحكمة أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن زميله الطاعن الثانى الذى هجم عليه وطرحه أرضا واعتلاه فحاول رد هذا المجهوم بمطواة كان ممسكا بها غير أنه لم يستعملها . هذا إلى أن الطاعنين الأول والثانى قد تمسكا بانتفاء نية القتل لديهما لعدم تعدد الإصابات المستندة إلى كل منهما ، ولأن الاعتداء المنسوب إليهما وقع فى أثناء المشاجرة متبادلا بين الفريقين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن الثالث بجرىمة الاشتراك مع الطاعن الأول فى قتل المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار قال فى ذلك إن واقعة الاشتراك المستندة للثمة الثالث (الطاعن الثالث) ثابتة قبله مما شهد به كل من

عبد الواحد عبد الواحد المسيرى و ابراهيم السيد الاختيار من أن المتهم الثالث أمسك بالمجنى عليه خليل الصاوى نوار من الامام حتى تمكن المتهم الأول من طعنه بالسكين من الخلف ... ، وأن عمل المتهم الثالث هو الذى عطل مقاومة المجنى عليه وسهل على المتهم الأول ارتكاب الحادث إذ لولا عمل المتهم لتمكن المجنى عليه من الهرب أو الدفاع عن نفسه . والصلة الوثيقة بين المتهمين أكدها ما شهد به المسكرى عبد الفتاح محمد ادريس من أنه لما توجه للقبض على المتهم الأول بعد الحادث وجد معه فى منزله المتهم الثالث . ولما كان ما قبله الحكم لا يبين منه أن امساك الطاعن الثالث بالمجنى عليه عندما طعنه المتهم الأول فى ظهره قد قصد به مساعدة القاتل بتمطيل مقاومة المجنى عليه ونية إعاقة الطاعن الأول على ارتكاب جريمته ولما كان لا يكفى فى إسناد الاشتراك بالمساعدة المعاقب عليه قانونا تعاصر فعل الفاعل مع ما وقع من غيره بل لابد أن يكون لدى الشريك نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذى جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه هذا ونقض الحكم بالنسبة للطاعن الثالث يقتضى نقضه بالنسبة للطاعنين الأول والثانى أيضا لأن الارتباط الملحوظ بين الوقائع التى اتهموا بها وما قد تجر إليه إعادة المحاكمة أو ما تسفر عنه يقتضى تحقيقا لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين على السواء .

(٤٥١)

القضية رقم ٨٣١ سنة ٢٥ القضائية :

قض . أصباب جديدة . اختلاس أشياء محجوزة . دفع المتهم بأنه غير مسئول عن الأموال
الأميرية المحجوز من أجلها . إثارة لأول مرة لدى محكمة النقض . لا تقبل .

ما يقوله المتهم من أنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوز من أجلها
لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يبدد المحصولات المبينة بالمحضر والمحجوز
عليها إداريا لصالح الحكومة والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها
وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه إضرارا بالدائنة حالة كونه مالكا . وطلبت
حقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة المنيا الجزئية
نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا
واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلامصاريف جنائية . فاستأنف
المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة المنيا الابتدائية بعد أن أتمت
سماعهما قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد
الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات
تبدا من اليوم بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة
اختلاس محصولات محجوز عليها إداريا لصالح الحكومة حالة كونه مالكا لما
وحارسا قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يكن مسئولا عن الأموال الأميرية

المحجوز من أجلها بل تقوم بسدادها مأمورية الأوقاف كالخطاب المقدم منها في الأوراق ، ولأن الطاعن سدد ما هو مطلوب إبتك التسليف قبل اليوم المحدد للبيع فضلا عن أنه غير مكلف بنقل المحصولات إلى السوق لبيعها .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد بين واقعة الدعوى في قوله " وحيث إن وقائع الدعوى تجعل في أنه بتاريخ ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٤ أوقع الصراف أحمد محمد حجازا إداريا على زراعة قمح قائمة على ثلاثة أفدنة وفاء لمبلغ ٩٨ ج و ٢٤٠ م وعين المتهم وهو المالك للزراعة حارسا وحدد للبيع يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بسوق المنيا . وبتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ أبلغ الصراف أنه في اليوم المحدد للبيع لم يقدم المتهم المحجوزات لبيعها كما أنه - أي الصراف - بحث عن المحجوزات في محل حجزها فلم يجدها ولما سئل عن تهمة التبيد المنسوبة إليه وعد بسداد الدين المحجوز من أجله - وحيث إن المتهم حضر بجلسة اليوم وقدم إيصالا مؤرخا في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ صادرا من بنك التسليف الزراعي يتضمن سداد مبلغ ٤٢ ج و ٥٤٥ م كما قدم إيصاليين من مصلحة الأموال المقررة يتضمنان سداد مبلغ مائة ونحسين قرشا مصاريف حجزين إداريين ولم يدفع التهمة المنسوبة إليه بدفاع ما " - لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن من أنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوز من أجلها لا تقبل منه إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا - وكان الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه أن ينفي جريمة الاختلاس في حق المتهم مادام قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم لم يقدم الأشياء المحجوزة في اليوم المعين للبيع بقصد حرقها التنفيذ وأن الصراف بحث عنها في مكان حجزها فلم يجدها - لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٥٢)

القضية رقم ٨٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

دعوى مدنية . اختصاص . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطب التعويض معا ، فلا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة زكي شاي الشريف . بأنه : تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة فريده مكسيموس عبد الملاك وعادل اسكندر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أعطى لها إشارة المرور وممخ لها بذلك قبل أن يتحقق من خلو الطريق فتحرك القطار إلى الخلف فصدم الجنى عليهما فأحدث بهما الإصابات الموضحة بالكشف الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من السيدة فريده مكسيموس واسكندر يوسف بنصفته وليا شرعيا على ابنه عادل بحق مدني قدره ٨٠٠٠ جنيه تعويضا قبل نيلهم ومصلحة السكة الحديد بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بالتضامن . ومحكمة سمالوط الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بالمصاريف

المدنية . فاستأنف المدعيان مدنيا هذا الحكم كما استأنفته النيابة ، ومحكمة الدنيا الابتدائية بعد أن أتمت مماعهما قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المدعين بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستثنائية ، فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن معنى الوجه الأول من "طعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال إذ ذكرت المحكمة في أسباب حكمها أنه على فرض صحة ثبوت الواقعة المدعى بها من أن المتهم سمح للمجنى عليهما بالمرور بإشارة منه فإن الخطأ خطئهما إذ كان ينبغي عليهما أن يقدرا أن إشارة المتهم لهما بالمرور قد تكون من خطأ أو جهل منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للخطأ المستند للطعون ضده فقال "أما عن القول بأن المتهم أشار على المجنى عليهما بالعبور فيقدم على ذلك قول المجنى عليهما وقول شاهديهما استحق فهمي ووليم مكسيموس وهو مردود بما جاء على لسان ملاحظ البلوك راغب خله من أن المتهم كان وقت الحادث على رصيف المحطة أمام مكتب ناظر المحطة وأنه هو الذي نبه المتهم للحادث بعد اكتشافه كما ينفي هذا القول ما جاء على لسان محمود أحمد سعيد وهو الشاهد الذي جاء به والد المصاب وزوج المصابة ليشهد على هذه الواقعة فقرر أنه لم ير المتهم وقت الحادث وإنما رآه على الرصيف ومعه الفانوس وذلك تأييدا لما قرره المتهم على نفسه - كما ينفي هذا القول طبيعة تصرف المجنى عليهما لوقوع الحادث وقولها بأن المتهم وقت الحادث كان يمسك بذراع المجنى عليها إذ يستغرب مع هذا الوضع عدم إصابة المتهم الذي كان يلاحق المجنى عليهما وفق أقوالهما" ... وحيث إن المحكمة أجرت معاينة لمكان الحادث تبين منها أن مكان الحادث على قول المتهم يقع على بعد حوالي ستة أمتار إلى الشمال الشرقي من البلوك وعلى بعد حوالي ستة أمتار كذلك من المكان الذي أرشد عنه المتهم ويبعد عن المكان الذي أرشد عنه المجنى عليهما بحوالي اثني عشر مترا وأنه ليس بالمحطة

من الناحية القبلية طريق ممدد يوصل إلى المنفذ القبلي وليس بالمحطة كوبرى يربط بين الرصيفين“ . لما كان ذلك وكان فيما أوردته المحكمة من أسباب سائغة ما يكفى لما رتبته عليها من براءة المطعون ضده بعد أن اطمأنت إلى عدم وقوع خطأ منه وإلى أن الخطأ كان من جانب المجنى عليهما لأنهما عبرا طريق السكة الحديد في غير المكان المخصص للعبور ودون أن ينتظرا انتهاء المناورة — فإن ما يثيره الطاعنان لا يمدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن مع ما هو ثابت في أسبابه من أن مساعد الكسارى المنوط به مراقبة الطريق في هودته لخلف لم يكن يؤدى — وقت حصول الحادث — واجبه المنوط به بل كان مشغولا عنه بعمل كتابى وكان مقتضى ذلك أن تقضى المحكمة على المطعون ضدها الثانية بمبلغ التعويض المطالب به باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعيها حتى ولو لم يعرف من منهم هو الذى ارتكب الخطأ الذى نشأ عنه الحادث .

وحيث إن الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية في حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا — فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى — لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية لم ترفع على مساعد الكسارى فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٥٣)

الفضية رقم ٨٣٥ سنة ٢٥ القضائية :

(١) اجراءات . شفوية المرافعة . تعويل المحكمة على شهادة شاهد أو أقوال متهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز إذا كانت تلك الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(ب) حكم . الخطأ في رقم المادة المطبقة . متى لا يكون مؤثرا ؟

١ — القانون لا يمنع المحكمة من أن تعول على شهادة شاهد أو أقوال متهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٢ — الخطأ في رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وُصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من — ١ — صادق اسماعيل محمد (الطاعن الأول) و — ٢ — فتحى أحمد الحديدى الشهير بعسراوى (الطاعن الثانى) و — ٣ — طه عبد العال مبروك الشهير بمحلاوه و — ٤ — مرتضى ابراهيم محمد الشهير بمسالش (الطاعن الثالث) و — ٥ — كمال صابر مصطفى و — ٦ — أحمد حسنى مصطفى عمر الشهير بسمير و — ٧ — حسين على الديب و — ٨ — محمد السيد و — ٩ — فؤاد عبدالقادر الزديجى (الطاعن الرابع) . بأنهم — أولا — المتهمون الأول والثانى والثالث والرابع اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات هتك العرض وجنحة السرقة وإحراز المخدرات وتحرىض الصبية على الفسق والفجور وإدارة حركة هذا الاتفاق — ثانيا — المتهمون الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع

اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنائيات هتك العرض وجنح الدرفة وإحراز المخدرات وتحريض الضحية على الفسق والفجور — ثالثا — المتهم الأول أولا — هتك عرض كمال صادق مصطفى الذى لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد حالة كونه ممن لهم سلطة قبله عليه بأن آواه في منزله وغافله ليلا داخل فراشه وهدده وهتك عرضه — وثانيا — هتك عرض حسين على الديب بغير رضائه بأن أعطاه مادة مخدرة وجعله يخضع لملايسه وفعل به الفحشاء وثالثا — حرض كمال صابر مصطفى وحسين على الديب اللذين لم يبلغا ٢١ سنة كاملة على ارتكاب الفسق والفجور وأغواهما على ذلك وقدمهما لآخرين لهتك عرضهما حالة كونه ممن له سلطة عليهما بأن كان يؤويهما في منزله ويستقيهما عنده — رابعا — المتهمون الثانى والثالث والرابع والتاسع هتكوا عرض كمال مصطفى جابر الذى لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة حالة كون المتهمين الثانى والثالث والرابع ممن لهم سلطة عليه وطلبت من قاضى التحقيق إحالتهم إلى غرفة الاتهام لإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقا للمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٤٨ و ٢/٤٨ و ٣ و ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٨ — ٢ و ١/٢٦٩ و ٥/٣١٧ عقوبات ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ و ١ و ٢ و ٣ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ . فقررت بذلك ومحكمة جنائيات القاهرة قضت عملا بالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٢/٤٨ و ٣ و ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٨ — ٢ و ٥/٣١٧ و ٢٧٠ و ٢٧١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من نفس القانون للأربعة الأول والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بإحراز المخدرات و ١/٣٢ — ٢ و ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ للمادة ١/٣٦٩ للتاسع والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع بالفدية للتهمة الثانية حضور ياوفى غيبة المتهمين الثالث والخامس والسادس والسابع والثامن بمعاينة صادق اسماعيل محمد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة — وثانيا — بمعاينة كل من فتحى أحمد الحديدى الشهير بمسراوى وطه عبدالعال مبروك الشهير بمجلاوه ومرطفى ابراهيم محمد الشهير بمسالش

بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عما أسند إليهم - وثالثا - بمعاينة نؤاد عبد القادر الزريجي بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين عن التهمة الرابعة وبراءة نؤاد من باقي ما هو منسوب إليه وخامسا - ببراءة كل من كمال صابر ومصطفى محمد وأحمد حسني مصطفى عمر الشهير بسمير وحسن علي الديب ومحمد السيد عما أسند إليهم ومصادرة الأشياء المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

للحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأول والثاني لم يقدموا أسبابا لطعنهما فيتعين الحكم بعدم قبول الطعنين المقدمين منهما شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى تشكل المقرر بالقانون بالنسبة للطاعن الثالث والرابع .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسبيب إذ دانه بجريمة الاتفاق الجنائي مع تماثل الدليل بالنسبة للجرائم التي قيل بأنه حصل الاتفاق على ارتكابها واستند في ذلك إلى أقوال متهم آخر ضده لم تعزز بأي دليل آخر مادي أو قولي - ولم يرد على الأدلة التي ساقها الطاعن لتجريح الشهود الذين شهدوا ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجرائم التي دان الطاعن بها وطبق في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - لما كان ذلك وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه على أن يكون له أصل ثابت في التحقيقات وهي غير ملزمة بتعقب كل دفاع موضوعي يسديه المنهم مادام الرد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردها في حكمها - لما كان كل ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المرفوع من الطاعن الرابع هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة إذ قضت المحكمة بإدانته استنادا إلى قول شاهد واحد لم تسمعه .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن شقوية المرافعة قد تحققت بسماع أقوال الأماشي محمد ابراهيم والصول على يرم احمد وعبد المنعم محمد من شهود الإثبات .
١- كان ذلك وكان القانون لا يمنع المحكمة من أن تعمل على شهادة شاهد أو أقوال متهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة - وكانت الثابت من الاطلاع على الأوراق أن القضية بما اشتملت عليه من تحقيقات كانت مطروحة على المحكمة وكان في وسع محامي الطاعن أن يناقش أقوال المتهم الغائب ويفندها بما يشاء فلا يصح له الزعم على المحكمة أنها أخذت بهذه الأقوال .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن المقدم من هذا الطاعن هو التناقض في أسباب الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة الطاعن من تهمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال المتهم كمال مصطفى الديب وقضى بإدانته بجرime هنك العرض استنادا إلى قول هذا المتهم وحده .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من عناصر الإثبات المطروحة أمامها بما في ذلك محاضر التحقيقات الابتدائية ولها أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بشطر منها وتطرح شطرا آخر لا تطعن إليه إذ أن تقدير قيمة الشهادة ومبلغ قوتها في الإثبات من شأن محكمة الموضوع وحدها ومرجعه إلى عقيدتها .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات وهي تنص على جريمة أخرى تخالف الجريمة المعلن بها في صحيفة الاتهام .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأن الخطأ في رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام أنه وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .
ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعنان المرفوعان من الطاعنين الثالث والرابع على غير أساس ويتعين رفضهما موضوعا .

(٤٥٤)

القضية رقم ٨٣٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢/٢ ع . ٠ متى تتوفر مسئولية الموظف عنها ؟
(ب) إتلاف أوراق حكومية . اعتبار الموظف حافظا للورقة . مناطه . ٠ (١٥٢م/٢ ع) .
(ج) إتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢/٢ ع . صفة الموظف . العبرة فيها بوقت ارتكاب الجريمة .

١ - مساءلة الموظف عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق أو السندات إليه بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها .

٢ - اعتبار الموظف حافظا للورقة في حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية وهي مجرد تسليم هذه الورقة إليه .

٣ - العبرة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات هي بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة إذ أن هذه الصفة هي مناط تشديد العقوبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أنلف الأوراق الحكومية الميينة بالمحضر والتي سلمت إليه وأمر بحفظها في عهده بصفته موظفا حكوميا بقسم الأرشيف بوزارة الداخلية (إدارة الجوازات والجنسية) بأن اترعها من ملفها ومزقها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ومحكمة جنايات الجزية قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٩ و ٢/٣٠٤ و ٢٨١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادتين ١٥١ و ٢/١٥٢ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم محمد السيد عزمي بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن المحكمة المطعون في حكمها قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ لم يعلن الطاعن باليوم المحدد لها كته وعلم به مصادفة — ولما طلب من المحكمة تأجيل نظر الدعوى للاستعداد حددت لنظرها اليوم الثاني مباشرة — رضى الطاعن فترة التأجيل "في الجزء" فلم يتمكن من تحضير دفاعه — هذا إلى أن الطاعن طلب من المحكمة استدعاء شهود الإثبات الذين لم يحضروا لمناقشتهم وصمم بوجه خاص على سماع أقوال شاهد الإثبات محمد جمال الدين اسماعيل ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن الطاعن حضر و معه محاميه ولم يعترض بشيء على ما تم من إجراءات إعلانه — كما يبين منه أن الطاعن لم يبد أى طلب يتعلق بسماع شهود الإثبات الذين لم يحضروا وأثبت على لسان ممثل النيابة ووكيل الطاعن أنهما اكتفيا بتلاوة أقوال الشهود الغائبين — لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ دانت المحكمة الطاعن بالجريرة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ من قانون العقوبات في حين أن الطاعن موظف بقلم الجفسية والجوازات ولم يكن حافظا للملف الأرشييف الذي أسندت إليه تهمة إتلافه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ونلخص دفاع الطاعن في قوله "وقد قال الدفاع عن المتهم أيضا إن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المتهم أمينا على الأوراق التي قيل عنه إنه مزقها وهو ليس أمينا عليها إذ أن عمله الرئيسي والأصلي بالميزانية وإنما أضيف إليه عمل إضافي بالأرشييف وهو استعجال الملفات - هذا فضلا عن أنه لم يثبت أن ملف مدير الفندق الذي كانت به الأوراق المنزقة كان في عهدة المتهم يوم ١٣/٨/١٩٥٢ (يوم ارتكاب الحادث) ثم رد الحكم على هذا الدفاع فقال ان كل ما أثاره الدفاع في هذا الشأن مردود أولا بأن المتهم كان أمينا على الملفات التي بإدارة الجوازات وحافظا لها بحكم وظيفته في الأرشييف إذ أنه وكول إليه استعجال الملفات وبحكم هذا العمل يتسلم هذه الملفات وعليه أن يحافظ عليها ... " هذا وليس ثمة ما يمنع من أن يكون المتهم حافظا للملف المذكور وأميناً عليه وأن يكون له عمل آخر ولو رئيسي غير عمله بقلم الأرشييف الذي أضيف إليه فيه مراقبة حركة الملفات واستعجال طلبها ومتى ثبت ذلك كان إتلاف المتهم للأوراق التي احتواها ملف مدير فندق مينا هاروس والذي كان حافظا له جنائية تدخل في مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات " - لما كان ذلك وكانت مساءلة الموظف عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢/٢ من قانون العقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق أو السندات إليه بعرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها - وكان الحكم باعتبار الموظف حافظا للورقة لا يترتب على حالة قانونية بوصف بها بل يترتب على واقعة مادية وهي مجرد تسليم هذه الورقة إليه - وكانت العبرة بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة إذ أن هذه الصفة هي مناط تشديد العقوبة وهو ما يتفق مع حكمة التشريع

من جعل هذه الصفة ظرنا مشددا للجريمة - لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد أوردت أسبابا سائغة تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها وهي وجود الملف في مهدة الطاعن في اليوم الذي حصل فيه الحادث ، وهي واقعة مادية تخضع لاطمئنانها وعقيدتها - فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما في القانون ولا يعدو ما يثيره الطاعن أن يكون مجادلة في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٥٥)

القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ القضائية :

تفتيش . الإذن به . عدم تعيين شخص معين لتنفيذه . يجوز لأى واحد من مأمورى الضبط القضاء أن ينفذه .

ما دام الإذن بالتفتيش صدر مطلقا دون أن يبين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا متى نفذه أى واحد من مأمورى الضبطية القضائية ولو شاء مصدره أن يقصر تنفيذه على مأمور بعينه لنص على ذلك صراحة في الإذن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول " ١ " الملحق به . فقررت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المنهم بيطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن آتمت سماعها قضت حضوريا

عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق بهذا المرسوم بقانون بمعاينة حنفى
محمد عبد الصمد بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه وأمرت
بمصادرة المواد المخدرة والميزان المضبوط وذكرت في أسباب حكمها أن هذا
الدفع في غير محله .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن
على الدليل المستمد من التفتيش مع أن هذا التفتيش باطل لصدور الإذن به
دون تدب شخص معين من رجال الضبط القضائى لإجرائه ولأنه بنى على تحريات
غير جدية .

وحيث إنه ما دام الإذن بالتفتيش قد صدر مطلقا دون أن يعين فيه شخص
بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا متى نفذه أى واحد من مأمورى
الضبطية القضائية ولو شاء مصدره أن يقصر تنفيذه على مأمور بعينه لنصر على
ذلك صراحة فى الإذن - لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن النيابة لم تأذن
بالتفتيش إلا بعد تحقيق أجرته بنفسها وأطمأنت إلى صحة التحريات التى قام بها
الضابط وأقرتها المحكمة على ذلك وكان من المقرر أن تقدير الظروف التى تبرر
التفتيش من الأمور الموضوعية التى تقدرها سلطة التحقيق ثم محكمة الموضوع -
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما و يكون الطعن على غير أساس
متعينا رفضه .

(٤٥٦)

القضية رقم ٩١٩ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه بوجه عام . اتخاذ محكمة الجنايات ذات الأسباب التي يخ عليها الحكم الغيابي الذي سقط قانونا أسبابا لحكمها عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا . لا مانع .

لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد ذات الأسباب التي اتخذها الحكم الغيابي السابق قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه . ضرب مدني محمد عثمان عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجدارية اليسرى في مسافة أبعادها ٣٠/٤ سم لا ينتظر ملؤها بنسيج عظمي مما يجعله عرضة للمضاعفات كالتهاب السحايا ونزاجات المخ ونوبات الصرع والجنون كما أصبح المخ في هذا الموضع أشد تأثرا بالإصابات الخفيفة والتي ما كانت لتؤثر عليه لو ظل محتما بالعظام وتقدر هذه العاهة بنحو ١٥٪ ولا يدخل تحت هذا التقدير ما قد يطرأ على هذه العاهة من المضاعفات سالفة الذكر والتي تعرض حياة المصاب للخطر . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقوت بذلك ومحكمة جنايات سوداج نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاقبة أحمد محمد عبد القادر بالسجن لمدة أربع سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، إذ نقلت المحكمة أقوال شاهدي الإثبات ، التي أدليا بها عند نظر الدعوى غيابيا ، وأطرحتم أقوالهما التي أدليا بها أمامها ، فقوتت بذلك على الطاعن فرصة إعادة إجراءات المحاكمة التي خوله القانون إياها ، كما شاب الحكم إخلال بحق الدفاع ، وقصور في التسبيب ، إذ لم تبين المحكمة السبب الذي من أجله أخذت بأقوال شاهدي الإثبات في التحقيق ، وأطرحتم أقوالهما التي أدليا بها أمامها . هذا إلى أن الحكم لم يعرض بالرد لأقوال شاهدي النفي اللذين أشهدهما الطاعن بجلسة المحاكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما نطمئن إليه وتطرح ما عداه على أن يكون له أصل ثابت في التحقيقات من غير أن تكون ملزمة بذكر السبب الذي من أجله أخذت بهذا الدليل أو أطرحتم ذاك أو بالرد على أقوال كل شاهد ما دام الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة التي أوردتها — لما كان ما تقدم ، وكان لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إمادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا ، أن تورد ذات الأسباب التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لمحاكمها ، ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة . فإن الحكم يكون سليما وما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وفي تقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موصرا .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الاستاذ حسن داود المستشار وحضور السادة الأساتذة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٤٥٧)

القضية رقم ٥٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

مشبه فيهم . عود للاشتباه . وصف التهمة . محكمة استئنافية . التزامها بتوقيع العقوبة المقررة
بالمادة ٢/٦ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من حيث أن المتهم عائد لحالة الاشتباه وذلك
بعد لفت نظره .

إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن المتهم بعد الحكم عليه نهائيا بوضعه تحت
مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه ، قد ارتكب جريمة
سرقه وشروع فيها ، مما يجعله عائدا لحالة الاشتباه فإن ذلك يستوجب توقيع
العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة
لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين بعد تتيه المتهم إلى الوصف القانوني
الصحيح تطبيقا للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : وجد بحالة اشتباه إذ سبق الحكم عليه
أكثر من مرة في جرائم الإعتداء على المال . وطلبت عقابه بالمواد ٦٥ و ٨٩ و
١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بور سعيد الجزئية نظرت
هذه الدعوى وقضت غيابيا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٠٤/٢
من قانون الاجراءات الجنائية بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور
في المكان الذي يعينه وزير الداخلية مع التقاذا بلا معروقات جنائية . فعارض
المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها

وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة بور سعيد الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . وقد حصلت نيابة بور سعيد الكلية (الطاعنة) على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ وأعلنت بذلك في ٩ من مارس سنة ١٩٥٥ . فقررت بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه سبق الحكم على المتهم نهائيا بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ بوضعه تحت مراقبة البوليس لجريرة اشتباه ، وثبت ارتكابه بعد ذلك جريمة سرقة وشروع فيها ، فالوصف الصحيح للواقعة المرفوعة بها الدعوى هو أن المتهم عاد مرتين إلى حالة الاشتباه مما كان يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تصحح الوصف الذي رفعت به الدعوى - وتووجود المتهم بحالة اشتباه - وتجعله عودا إلى حالة الاشتباه وتقضى بالعقوبة على أساس الوصف الصحيح وهي الحبس والمراقبة التي لا تقل عن سنة عن كل جريمة من جريمتي العود إلى الاشتباه ، وذلك بعد تنبيه المتهم إلى الوصف الجديد تطبيقا لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضحتها تحقيقا لوجه الظعن أن النيابة العامة أقامت الدعوى على المتهم بأنه في يوم ١٩٥٤/٧/٢٥ بدائرة قسم ثان بور سعيد وجد بحالة اشتباه إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال . وطلبت عقابه بالمواد ٦٥ و ٨١ و ٩١ و ١٠٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة غيابيا بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور مع النفاذ وعارض المتهم في هذا الحكم فقضى بالتأييد ، وكانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابي كما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة للخطأ في تطبيق القانون واستأنفه المتهم أيضا فقضى بالتأييد،

ولما كان يبين من مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ومن الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم أنه بعد الحكم عليه غيابيا بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ٣٧٦ سنة ١٩٤٨ جنح الميناء بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه وصيرورة هذا الحكم نهائيا بعد إعلان المتهم به في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ وفوات مواعيد المعارضة والاستئناف عاد إلى ارتكاب جريمة سرقة وشروع فيها في سنة ١٩٥٢ في القضيتين رقم ٦٩١ سنة ١٩٥٢ جنح الميناء ورقم ١٠٦٧ سنة ١٩٥٢ جنح قسم أول بورسعيد وحكم عليه في كليهما بالحبس مع الشغل لمدة عشرة شهور . لما كان ذلك وكان العود إلى حالة الاشتباه يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون السالف الذكر وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، فإنه كان متعيना على المحكمة المطعون في حكمها أن تفصل في الدعوى على أساس الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق على الواقعة ، بعد تنبيه المتهم إلى الوصف الجديد تطبيقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم يتعين نقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٤٥٨)

القضية رقم ٥٤١ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إجراءات . نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات بحضور المتهم . لا يشترط فيه سبق حضوره أمام غرفة الاتهام .

(ب) إعلان . دفاع . بطلان التكييف بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن يمسك بهذا البطلان . له أن يطلب تصحيح التكييف أو امتناع أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه .

١ — قانون الإجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات ، وذلك بما نص عليه فى المادة ١٩١ منه من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات فى غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

٢ — المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم بنفسه فى الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يمسك ببطلان ورقة التكييف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكييف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته لطلبه ، وإذن فإذا كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الجنايات وسارت المحكمة فى إجراءات المحاكمة وسمعت شهود الدعوى وأبدى المحامى المتدب عنه دفاعه دون أن يشير فى مرافقته إلى عدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام أو عدم إعلانه بأمر الإحالة وبالجلسة المحددة لها كتبه أمام محكمة الجنايات وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ميعادا لتحضير دفاعه فليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بمحقه فى الدفاع ويكون ما وقع من خطأ فى إجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر فى سلامة الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب أم أحمد محمد الشرقاوى فأحدث بها الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي نقص قوة إبصار عينها اليسرى إلى ١/٦ وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمطابقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأولين من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحقه في الدفاع ، ذلك أنه لم يعلن بالحضور أمام غرفة الاتهام إعلانا صحيحا فأحيل قبايا إلى محكمة الجنايات كما أنه لم يعلن بالحضور أمام هذه المحكمة بل قبض عليه في اليوم السابق على جلسة المحاكمة فلم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه وتوكيل محام يتولى الدفاع عنه أو الاتصال بالمحامى المتدب من المحكمة مما يعيب إجراءات المحاكمة وينطوى على الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ منه من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة - وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر أمام محكمة الجنايات وصارت المحكمة في إجراءات المحاكمة وسمعت شهود الدعوى وأبدى المحامى المتدب عن الطاعن دفاعه دون أن يشير في مرافعته إلى عدم

إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام أو عدم إعلانه بأمر الإحالة وبالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة الجنايات وكانت المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم بنفسه في الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك بإعلان ورقة التكليف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته لطلبه - لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ميعادا لتحضير دفاعه فليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ويكون ما وقع من خطأ في إجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر على فرض صحته ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم ويتعين لذلك رفض هذين الوجهين .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم شابه القصور فلم يشر إلى التقرير الطبي الذى استند إليه في إثبات الإصابة من بين التقارير الطبية المتعددة الموجودة بملف الدعوى والتي لا يبين منها ما استخلصه الحكم عن وصف الإصابة وما آلت إليه كما أن الحكم لم يوفق بين الانسكاب والضرب العمد مع ما بينهما من خلاف في الفعل والأثر المادى والقانونى ولم يشر إلى قوة الإبصار قبل حصول الإصابة ولا إلى ما شاب التقارير الطبية من قصور في بيان تاريخ الواقعة ونوع المادة الكاوية التي ألقيت على المجنى عليها وكيفية إلحاقها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم استند إلى التقرير الطبي الابتدائى المؤرخ ١٩٥٢/٣/٦ والموقع على المجنى عليها بمعرفة مفتش صحة بندر الجزيرة وقد أشار في نهايته بأحالتها إلى طبيب أخصائى لفحص حالة العين فأحيلت إلى قسم الرمد بمستشفى فؤاد الأول ثم تدب الطبيب الشرعى للكشف عليها فقدم تقريره المؤرخ ١٩٥٢/٥/٢٨ وأثبت به أن العين اليسرى ملتحمتهما محقنة والقرنية بها قاطعة شائعة غير منتظمة السمك وحادقة العين لم يمكن تمييزها وكذا العدسة وأن حالة العين لم تصبح نهائية ثم أعيد الكشف عليها بعد ذلك بمعرفة الطبيب الشرعى

وطبيب أخصائي الرمد الدكتور محمود عبد الحميد عطيه و انتهى الأمر بالكشف عليها بتاريخ ١٩٥٤/١/٢١ بمعرفة الطبيب الشرعى الذى أثبت أن حالة العين المذكورة أصبحت نهائية وقد تخلف لدى المجنى عليها بسببها عاهة مستديمة هي نقص قوة إبصارها السابق إلى ١/٦٠ ولا يمكن تقديرها بنسبة مئوية نظرا لعدم معرفة قوة إبصار العين قبل الإصابة — لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم واستند إليه له أصله الثابت في الأوراق وكانت الإصابة على ما أثبتته التقرير الطبي تعزى إلى انسكاب مادة كاوية على المجنى عليها وكان الحكم قد استخلص بأدلة سائغة أن تلك العين كانت تبصر قبل الحادث ثم فقدت معظم إبصارها لسبب الإصابة التى أحدثها بها الطاعن — وكان عدم إمكان تحديد قوة إبصار العين قبل الإصابة لا يؤثر في قيام جريمة العاهة المستديمة — لما كان ما تقدم فإن الجدل الذى يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

(٤٥٩)

القضية رقم ٥٥٠ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) جريمة . تقادم . اقضاء الدعوى الجنائية . وصف الجريمة بأنها جنائية أو جنحة . قواعد التقادم التى تسرى عليها . العبرة في ذلك بما تنهى إليه المحكمة فقط .
- (ب) اقضاء الدعوى الجنائية . قضا . أسباب منقطة بالنظام العام . دفع . تقادم . الدفع به . متعلق بالنظام العام .

١ — العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هي بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون تقييد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وينبنى على ذلك أن قواعد التقادم تسرى وفقا لنوع الجريمة الذى تهرره المحكمة .

٢ — الدفع بالتقادم هو من الدفع التى تتعلق بالنظام العام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في قتل نصر محمد منصور عمدا بأن طعنه في رقبته بآلة حادة فاعدا من ذلك قتله فأحدث به جرحا نافذا للتجويف الصدرى . وضحنا بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالملاج . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بور سعيد قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بحبس محمد محمود الشريف سنة واحدة مع الشغل وذلك على اعتبار أنه ضرب نصر محمد منصور بآلة حادة فأحدث به الإصابة الموصوفة بالكشف الطبى والتقرير الشرعى المتوقعين عليه والتي أعجزته عن أعماله . مدة لا تزيد على العشرين يوما .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المحكمة وقد اعتبرت الفعل المسند إلى المتهم جنحة ، وكان قد انقضى على وقوعه المدة المسقطه للدعوى العمومية فكان يتعين على المحكمة أن تحكم بانقضاءها ، أما وهى لم تفعل وحكمت بادانة المتهم فلأنها تكون قد أخطأت .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بالشروع فى القتل العمد وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فأمر بذلك فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وقد نظرت محكمة جنايات بور سعيد الدعوى فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٥ وانتهت باعتبار الواقعة المنسوبة للطاعن جنحة بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقضت بالعقوبة المقررة لهذه الجنحة ، لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى تكييف الواقعة

هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى ، وذلك دون تقييد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام ، وكان ينبغي على ذلك أن قواعد التقادم تسري وفقا لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم في خصوص وصف الواقعة أصبح باتا ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ومن المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها ، أن أمر الإحالة قد صدر بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وقد أعلن للطاعن في ٣٠ منه ، ولما كان قد انقضى على هذا التاريخ الأخير إلى أن نظرت الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٥ أكثر من ثلاث سنوات ميلادية ، وكان الدفع بالتقادم هو من الدفع التي تتعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك ، فإن الدعوى العمومية تكون قد انقضت ويتعين لذلك نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

(٤٦٠)

القضية رقم ٦١٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) نقض . طعن لا مصاحبة منه . لا جدوى من إثارتها . مثال في جريمة بيع مشروبات روحية بدران ترخيص في محل مقلو للراحة .

(ب) وصف الالتهمة . دفاع . تغيير المحكمة الاستئنافية وصف الواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي . الواقعة انشائية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . هي نفسها التي كانت مستندة لاتهم ودارت عليها المرافعة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال .

١ - إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الاستناد لأن الجريمة المستندة إليه (بيع مشروبات روحية بدون ترخيص) وقعت في مستودع الخمر لا في محل للبقالة ، لا جدوى منه لأن مستودع الخمر هو أيضا من المحلات المعلقة للراحة والخطرة المبينة بالقسم الثاني في الجدول المرفق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ والطاعن في كلا الحالين مسئول عن الجريمة التي دانتها المحكمة بها .

٢ — إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للتهمة بل كانت الواقعة المسندة إلى المتهم والتي كانت مطروحة بالجلسة للوصف الجديد هي نفس الواقعة المسندة إلى المتهم والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت في شيء بدفاع المتهم إذ لم تلفت نظره إلى التعديل المذكور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه باع بمحله مشروبات روحية قبل الحصول على رخصة خاصة من وزارة الداخلية ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٤ و ٣/٣٥ و ١/٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، ومحكمة بندر بنى سوييف الجزئية سمعت هذه الدعوى وقضت غيابياً بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والغلق على مصاريقه بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه على أن يكون غلق المحل لمدة أسبوع بلا مصروفات جنائية . فاستأنف هذا الحكم الأخير كل من المتهم والنيابة ، ومحكمة بنى سوييف الابتدائية بعد أن نظرت هذا الاستئناف قضت غيابياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش والاغلاق على نفقته بلا مصاريف . فعارض المتهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الأستاذ اسرائيل معوض المحامي والوكيل عن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه خطأ في الإسناد وإخلال بحق الدفاع ، إذ دانت المحكمة الاستئنافية الطاعن بأنه خالف شروط الرخصة المنصرفة إليه عن محل البقالة بأن باع به مشروبات روحية

بالقطاعي وبدون رخصة من وزارة الداخلية، وهي تهمة جديدة لم تكن موجهة إليه في ورقة الاتهام ومن غير أن تلفت المحكمة نظره إلى هذا التعديل وهو ما يخالف ما أثبتته محضر المحضر من أنه ضبط المخالفة في مستودع الخمر المرخص له بإدارته بترخيص آخر .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الإسناد لأن الجريمة المسندة إليه وقعت في مستودع الخمر لافي محل للبقالة ، فإنه لا جدوى له منه إذ أنه على فرض صحة ما قرره في طعنه ، فإن مستودع الخمر هو أيضا من المحلات المقلقة للراحة والخطرة الميمنة بالقسم الثاني من الجدول المرفق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ . فالطاعن في كلا الحالين مسئول عن الجريمة التي دانتها المحكمة بها - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد فرت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للطاعن - وكانت الواقعة المسندة التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساسا للوصف الجديد هي نفس الواقعة المسندة للطاعن والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، لما كان كل ما تقدم ، فإن الحكم الاستئنائي يكون صحيحا في القانون ولا تكون المحكمة قد أخلت في شيء بدفاع الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

(٤٦١)

القضية رقم ٦٥٧ سنة ٢٥ القضائية :

(١) اشراك . قرض . أسباب موضوعية . اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى . يدخل في ملطة محكمة الموضوع ما دام حكمها يساير التطبيق السليم لحكم القانون .

(ب) سرقة . حمل السلاح . هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى . أثر ذلك .

١ - اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، هو أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يساير التطبيق السليم لحكم القانون .

٢ - حمل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم يعلم به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : اشتركوا مع مجهول من بينهم فى قتل طيوه سويلم عمدا بأن طعنه أحدهم بسكين قاصدا بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته واقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهم فى الزمان والمكان سألنى الذكرا تفقوا على سرقة نقود اسماعيل محمد الزيات وتوجهوا معا إلى محل الحادث وسرقوا منه مبلغ عشرين جنيها وكان المتهم الأول يحمل سلاحا ظاهرا (سكيناً بحدين) . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٣ و ١/٢٣٤ - ٢ و ٢٣٥ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤٣ و ٤٣

و ٢/٢٣٤ و ٢٣٥ و ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأول والثالث وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعن الرابع وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم الأسباب إلا في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ودون أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في ميعاد الثمانية الأيام من تاريخ النطق به ، وذلك طبقا للمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه مشوب بخطأ الإسناد والقصور ، ذلك أن الحكم حين تحدث عن واقعة السرقة قال إن المتهمين نزعوا المحفظة المحبى عليه اسماعيل محمد الزيات من جيبه وأخذوا منها مبلغ عشرين جنيها ثم تركوا المحفظة وبها مبلغ جنيه ، ولم يوضح الحكم كيف حصلت هذه السرقة ، ولم يرد على دفاع المتهمين من أن هذه الواقعة ملفقة لأن المحبى عليه المذكور لم يدع بالسرقة إلا بعد ذهابه لمنزل العمدة ، ولتناقضه في مقدار المبلغ الذي كانت تحتويه المحفظة ، لم يرد الحكم على هذا الدفاع مكثفيا بما قاله من أن اعتراف المتهمين الأول والثاني بذهابهما إلى مكان الحادث مع بقية المتهمين ينقض هذا الدفاع ، مع أن أقوالهما ليس فيها اعتراف بواقعة السرقة ، هذا إلى أن الحكم أسند تهمة قتل المحبى عليه الأنخر عليه مويلم إلى مجهول من بين المتهمين ، ولم يذكر الحكم سبب تحميل الطاعنين الأول والثاني نتيجة هذا القتل إلا ما ذكره من أن جنابة القتل كانت نتيجة محتملة للاتفاق على السرقة ، وفضلا عن ذلك فإنه حتى على افتراض

قيام فكرة السرقة لدى الطاعنين فهما لا يعلمان بحمل المجهول للسكين أو أنه سيستعمل هذا السلاح .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله " من أن المتهمين الأربعة حضروا إلى إسماعيل عبد الزيات بعد ظهر يوم الحادث وجلسوا معه في الحصى الموجود بزرعة الطماطم التي يملكها ، وكان يجلس معهم عليه صويلم حارس الزراعة وظلوا معا يتساصرون إلى ما بعد العشاء ثم انصرف المتهمون الأربعة حوالي الساعة العاشرة مساء ، ونام هو وعليه صويلم ثم استيقظ بعد حوالي ساعة على أثر ضربة في رأسه ، فوجد المتهمين الأربعة في الحصى والمنهم الأول شاهر سكيناً وطلبوا منه تسليمهم ما معه من النقود ، فطبق على المتهم الأول وأمسك بالسكين . فأخذ المتهمون الثاني (الطاعن الثاني) والثالث والرابع يضربونه من خلف بالعصى محاولين تخليص المتهم الأول ، كما أنهم كانوا يعبتون بملابسه فاستغاث ، فولى المتهمون الثاني والثالث والرابع الأدبار وظل هو ممسكاً بالمتهم الأول والسكين فحدث به بعض الإصابات في يده وحضر على استغاثة الخفير عبد الحميد عبد الرحمن الذي وجد عليه صويلم مصاباً وسأله عن الشخص الذي أحدث إصاباته ثم أسلم الروح ، وحضر كذلك الخفير حسن علام وساعده في القبض على المتهم واستخلاص السكين منه وحضر شيخ الخفراء على أثرهما وشاهدهم قابضين على المتهم الأول والسكين وأخبرهم إسماعيل عبد الزيات بأسماء باقي المتهمين ، وهما إسماعيل عبد الزيات على محفظته ملقاة بالقرب من الحصى في الطريق الذي سلكه المتهمون في فرارهم ووجد أنه قد سرق منها عشرون جنيهاً ... " ولما كان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق الوجه الثاني من الطعن ، أن ما استخلصه الحكم من اعترافات المتهمين الأول والثاني هو استخلاص سليم له أصله الثابت في الأوراق - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين بيانا كافيا ما كان من اتفاق سابق بين المتهمين الأربعة على ارتكاب السرقة ثم حملهم جميعا مسؤولية الاشتراك في القتل العمد الذي وقع من أحدهم الذي لم يعرف بشخصه نتيجة لهذا الاتفاق ، وكان اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات ،

هو أمر موضوعي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ، مادام حكمها يساير التعاييق السليم لحكم القانون — لما كان ذلك ، وكان حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصل بالفعل الإجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أم شريكا ، ولو لم يعلم به — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا .

(٤٦٢)

القضية رقم ٦٧٦ سنة ٢٥ القضائية :

عود . تزوير . تقليد الأختام . لفظ التزوير الراد في المادة ٥٥ ع . انسخه على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع .

المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير في عداد الجرائم المماثلة التي حددتها جاء نصها في ذلك عاما لا تخصيص فيه ، ولفظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة بينها وبين تزوير المحررات ، وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بعدم اعتبار جريمة تقليد الأختام من الجرائم التي حددتها المادة ٥١ سالفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة نفري كيرلس السوهاجي بأنه : بدد مبلغ ١٣ ج و ١٥٠ م مملوكة لمنصور خليل احمد كانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة لدفعها للجهات المختصة على ذمة رسم وتسجيل عقدي شراء خاصين به فاختمه لنفسه إضرارا بالمجنى عليه وذلك حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بثماني عقوبات مقيدة للحرية في تبديد وتزوير إحداها بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٤٩ و ١/٥١ و ٥٢

و ٣٤١ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت بحضوره باعمالا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بمعاينة اخرى كيرلس السوهابي بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . فظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . كما طعنت فيه النيابة ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطمعته فيتعين عدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه اعتبر أن سوابق المتهم لا تجعله عائدا طبقا للمادتين ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات استنادا إلى أن جريمة تقليد الأختام التي حكم عليه فيها بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات لا تعتبر من الجرائم التي عدتها المادة ٥١ من قانون العقوبات مع أن جريمة تقليد الأختام تدخل في نطاق جريمة التزوير التي نصت عليها هذه المادة الأخيرة في باب العود .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بتهمة أنه في يوم ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز أنعيم بدد مبلغ ١٣ ج و ١٥٠ م مملوكة لمنصور خليل أحمد كانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة لدفعها للجهات الحكومية المختصة على ذمة رمم وتسجيل عقدي شراء خاصين به ، فاقتلس هذا المبلغ لنفسه إضرارا بالمجنى عليه ، وذلك حالة كونه عائدا ، إذ سبق الحكم عليه بثمانى عقوبات مقيدة للحرية في تبديد وتزوير إحداها بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وبعد أن بين الحكم واقعة الدعوى واستعرض الأدلة القائمة فيها ، انتهى إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن ، ثم تعرض إلى تطبيق مواد العود بقوله " إنه لا يمتثل بين تزوير المحررات وتقليد الأختام وأن نص المادة ٥١ من قانون العقوبات يتم في تطبيقه على جرائم تزوير المحررات دون تقليد

الأختام ، ورتب الحكم على ذلك عدم تطبيق أحكام العود المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات في حق المطعون ضده ” .

وحيث إن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات التي أوردتها المشرع في الباب السادس عشر الخاص بجرائم التزوير قد نصت على ” أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره ، وكذلك كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي أمر ملكي أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة . أختام أو تحففات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى الجهات الحكومية الخ ” ولما كان يبين من نص هذه المادة أن القانون سوى في الحكم بين جريمة تقليد الأختام وتزوير المحررات ، كما سوى بينهما في العقوبة بما لا مجال معه للفرقة بينهما وكان من المقرر قانوناً أن التقليد هو طريقة من طرق التزوير ، وكانت المادة ٥١ من قانون العقوبات إذا وردت بجريمة التزوير في عداد الجرائم المناثلة التي مدتها قد جاء نصها في ذلك عاماً لا تخصيص فيه ، فإن لفظ التزوير الوارد في هذه المادة الأخيرة لا شك ينسحب على جريمة تقليد الأختام الواردة في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين معه نقضه — هذا ولما كان قضاء المحكمة على النحو السالف الذكر قد حال بينها وبين أن تقول كلمتها بشأن تطبيق القانون بموجب أحكام العود طبقاً للمادتين ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه إحالة الدعوى إلى محكمة جنايات سوهاج لتحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى .

(٤٦٣)

القضية رقم ٧٠٥ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . إصابة خطأ . طلب المدعى بالحقوق المدنية توقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة الطبيب الشرعى لبيان كيفية وقوع إصابته . طلب هام . عدم إجابته أو الرد عليه . قصور .

إذا طلب المدعى بالحقوق المدنية في جريمة الإصابة الخطأ توقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة الطبيب الشرعى لتقرير ما إذا كانت الإصابة التي وجدت به نشأت عن اصطدامه بالسيارة من الخلف كما يدعى المتهم أو صدمته بمقدمتها فأسقطته على حافة الإفريز ، فإن هذا الطلب يعتبر هاما ويترتب عليه أن يؤثر في مركز المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى مما يتعين معه على المحكمة أن تستجيب إليه أو ترد عليه بما يبرر رفضه . فإذا لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور مما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة سامى بشاره جرجس بأنه : تسبب من غير قصد ولا عمد في إصابة محمد عبد العزيز خطاب بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر إذ كان مسرعا ولم يتخذ الجانب الأيمن ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه فأحدث إصابته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

وقد ادعى محمد عبد العزيز خطاب (المجنى عليه) والمدعى بالحقوق المدنية بحق مدنى قدره ٢٥٨٥ جنيها و ٤٠٠ مليم تويضاً قبل المتهم والدكتور جرجس بشاره جرجس بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن . ومحكمة طابدين الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت حضورياً ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت رأسها بالمصروفات .

فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة والمدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذين الاستئنافين قضت بحضورها . أولا — بعدم جواز استئناف النيابة للدعوى العمومية وثانيا — بقبول استئناف المدعى المدني شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالمصروفات المدنية الاستئنافية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام محكمتي أول وثاني درجة بطلب عرضه على الطبيب لتوقيع الكشف عليه وتقرير ما إذا كانت الإصابة التي وجدت به نشأت عن اصطدامه بالسيارة من الخلف كما يدعى المتهم أو أن السيارة صدمته بمقدمتها فأسقطته على حافة الإفريز ، ولكن المحكمة ضربت صفحا عن هذا الطلب ولم تلتفت إليه مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إنه بين من مراجعة الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه أنه أسس قضاءه برفض الدعوى المدنية على أن إصابة المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) حدثت نتيجة خطئه وحده لأنه أراد عبور الطريق دون تحرز فاصطدم بالجانب الأيمن للسيارة ونشأت عن ذلك إصابته ، كما بين من الاطلاع على مفردات القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية أمرت بحجز القضية للحكم ورخصت الخصوم في تقديم مذكرات فقدم الطاعن مذكرة تمسك فيها بطلب توقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة الطبيب الشرعي تحقيقا لدفاعه ، لما كان ذلك ، وكان هذا الطلب هاما يترتب عليه لو صح أن يؤثر في مركز الطاعن من الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تستجيب إليه أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بيميب القصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

فهرس هجائى عام

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة السادسة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إتلاف أوراق حكومية :
١٥٤٣	٤٥٤	الجريرة المنصوص عليها فى المادة ٢/١٥٢ عقوبات . متى توافر مسئولية الموظف عنها ؟
١٥٤٣	٤٥٤	اعتبار الموظف حافظا للورقة . مناطه
١٥٤٣	٤٥٤	الجريرة المنصوص عليها فى المادة ٢/١٥٢ عقوبات . صفة الموظف . العبرة فيها بوقت ارتكاب الجريمة
		إتلاف زراعة :
٢٦٠	٨٩	ثبوت ملكية الغير للزراعة . يكفى لعقاب المتهم قيام نزاع بين المتهم والمجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها الزراعة .
٢٦٠	٨٩	لا ينتفى قيام الجريمة لا يشترط لتحقيقها توافر قصد جنائى خاص
		إثبات :
		الاثبات بوجه عام :
١٤٢	٤٨	دليل . لا يلزم أن يكون مباشرا

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
١٤٢	٤٨	تساند الأدلة
٢٦٣	٩٠	قرائن . هي أدلة غير مباشرة . الاعتماد عليها وحدها . جائز .
٣٠٤	١٠٢	الدليل غير المباشر يكفي
٢٢٢	١٠٦	تقارير طبية . حرية المحكمة في تقديرها
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . سقوط بعضها أو استبعادها
٣٦٣	١١٨	أثر ذلك على باقي الأدلة
٤٧٦	١٥٨	تجزئة الدليل أخذ المحكمة بما تطلعن إليه منه لا مانع ...
		نقض . حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . هي أساس
		الأحكام الجنائية . المجادلة في هذا التقدير أمام محكمة النقض .
٧٤٤	٢٤٢	لا تقبل
		الأخذ بأدلة في حق متهم وعدم الأخذ بها في حق متهم آخر .
٧٤٤	٢٤٢	جائز
٧٩٥	٢٤٦	تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه . من حق محكمة الموضوع .
		استناد المحكمة إلى بعض أقوال المتهم في تأييد الدليل ولو كان
٨٢٨	٢٥٥	منكرا للتهمة . جائز
		استخلاص المحكمة واقعة الدعوى من مجموع عناصرها وأدلتها
٨٤٦	٢٥٩	دون التقييد بدليل معين . من حقها
		تزوير . التعويل على المضاهاة التي تجري على أى ورقة تقتنع
٨٦٧	٢٦٢	المحكمة بصدورها من شخص معين ولو أنكر صدورها منه . جائز .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		قرائن الأحوال . هي من طرق الإثبات الأصلية في المواد
١٠٠٣	٣٠٠	الجنائية
		اختلاس أموال أميرية . قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف
		الكتابة بغير الكتابة . عدم سريانها فيما بين المتعاقدين في حالة
		وجود غش أو تدليس . عدم سريانها من باب أولى على
١٠٥٢	٣٠٩	النيابة العامة
		خيانة أمانة . وديعة اضطرارية . إثباتها بكافة الطرق .
١١٣٦	٣٣١	جائز
		الظروف الممانعة من الحصول على سند كتابي . تقديره .
١١٣٦	٣٣١	موضوعي
١١٧٨	٣٤٣	حرية المحكمة في تقدير الأدلة . هي أساس الأحكام الجنائية .
		تكوين المحكمة عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى .
١١٨٧	٣٤٦	من حقها بلا معقب
		استناد المحكمة إلى استعراف الكلب البوليسي كقرينة لتعزيز
١١٨٩	٣٤٧	ما لديها من أدلة . جائز
١٣١٧	٣٨٨	حرية المحكمة في تقدير الأدلة
		حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . اختلاس أشياء محجوزة .
		تحرير محضر بالاختلاس . غير لازم . إثبات الجريمة بكل
١٣٦٨	٤٠٠	الطرق . جائز
		أخذ المحكمة بما يثبت الضابط المحقق في محضره من تهميرات .
		إهراضها عما يقرره في تحقيق النيابة أو في محضر الجلسة مخالف
١٤٤٥	٤٢٧	لها . جائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٩٨	٤٤٣	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث
		اعتراف : (سر . أيضا إجراءات) :
١٢٤	٤٣	دفاع هام . الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . عدم تحقيقه . حكم معيب
١٥١	٥١	تفتيش . الدفع بطلانه . اعتماد الحكم في إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة . لا مصلحة في الدفع بالبطلان
٢٠١	٦٧	اعتراف شريك الزوجة في الزنا بواقعة وجوده في المنزل . وروده في محضر تفتيش باطل . الاستدلال به على الزوجة لا يجوز
٣٩٣	١٣٠	اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الحادث . اطراحه . جائز ...
٤٢١	١٣٨	قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية في شأن الاعتراف . عدم تقييد القاضي الجنائي باتباعها
٥٥٧	١٨٠	الأخذ به ولو عدل المتهم عنه . اطراحه ولو كان مصراعليه . يجوز ... اعتراف متهم . الأخذ به على متهم آخر . الأخذ منه بما تطمئن إليه المحكمة . جائز
٥٦٨	١٨٤	تقدير محتمه وصدقه فيما أخذه الحكم منه . تستقل به محكمة الموضوع سلطة المحكمة في تجسزئة الدليل ولو كان اعترافا . من متهم على آخر
٦٢٢	٢٠٥	...
٦٢٢	٢٠٥	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل .
		تقديره . هو من شئون محكمة الموضوع . الاعتماد عليه رغم
٦٤٤	٢١٠	العدول عنه . جائز
		تقدير الدليل المستمد منه . مسألة موضوعية
٧٠٤	٢٢٨	
٧٣٥	٢٣٩	تقديره . موضوعي
٧٤٤	٢٤٢	حرية محكمة الموضوع في تقديره
٨٩١	٢٦٦	تقديره . موضوعي
٩١٢	٢٧٢	تقديره . موضوعي مادام يقوم على أسباب تبرره
		قول الضابط إن المتهم اعترفت له إثر استدعائها لعرضها
		على الكاب البوليسي . لا يحمل معنى التهديد مادام هذا الإجراء
٩٢٢	٢٧٥	تم بأمر عضو النيابة و بقصد إظهار الحقيقة
		الأخذ باعتراف المتهم في محضر البوليس رغم عدولها عنه
٩٢٩	٢٧٧	في تحقيق النيابة .. جائز
		اعتماد المحكمة على اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة رغم
١٠٩٤	٣٢١	عدوله عنه . جائز
		تجزئة الدليل ولو كان اعترافا . الأخذ منه بما تطمئن إليه
١١٨٩	٣٤٧	المحكمة . جائز
		قبض . تفتيش . الاعتماد على الاعتراف كدليل مستقل
١٢٠١	٣٥١	عن القبض والتفتيش الباطلين . لآمانع

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٥٣	١٢١٠	تفتيش . بطلانه . لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها ومنها اعتراف المتهم اللاحق
٣٠٣	١٢١٠	تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل . تحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش . موضوعي ...
٣٨٨	١٣١٧	تقدير قيمة الاعتراف كدليل . موضوعي
٤٢١	١٤٣٠	تقص . أسباب موضوعية . تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي
٤٣٧	١٤٨٢	تقدير حجته في حق المتهم المعترف وفي حق غيره . موضوعي .
٤٣٧	١٤٨٢	تجزئة الدليل في المواد الجنائية ولو كان اعترافا . جائز
٤٣٩	١٤٨٨	وروده في محضر ضبط الواقعة . اتخاذه دليلا . جائز
		الشهود والبيئة : (ر . أيضا . محكمة استئنافية) :
		شهود . تناقضهم استخلاص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائقا . جائز
		اعتراف متهم آخر في التحقيقات الأولية . ملوله عنه . الأخذ به . جائز

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢	٣	شاهد . الأخذ بأقواله أمام المحكمة وإن خالفت أقواله في التحقيق . جائز
٤	٨	شهود . الإحالة في ذكر أقوال أحدهم إلى ما أورده الحكم عن أقوال شاهد آخر اتفق معه في الرواية . جائز
٤	٨	شاهد . الأخذ بأقواله في التحقيق دون تلك التي أبدأها في الجلسة أو ببعض أقواله دون البعض الآخر . جائز
٧	١٥	أخذ المحكمة بما تظمن إليه من أقوالهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وطرح ما عدلها دون بيان أسباب . جائز
٢٩	٨٢	تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ بما قاله في حق متهم معين وعدم الأخذ بما قاله في حق متهم آخر . جوازه
٣٦	١٠٤	شهود نفى . عدم سلوك السبيل الذي رسمته بشأنهم المادتان ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية . عدم إجابة المحكمة طلب التأجيل لإعلانهم بمقولة إن الغرض من هذا الطلب هو المثل وتعطيل الفصل في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع
٦٠	١٨١	شهود . اختلافهم في تعيين نوع الآلة التي حصل الضرب بها . استخلاص الحكم صورة صحيحة للواقعة من أقوالهم رغم اختلافها . جائز
٦٩	٢٠٨	شاهد . الأخذ بأقواله في خصوص واقعة معينة واطراح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة لمتهم نفسه . جائز

رقم
الفاصلة

رقم
الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهود والبيئة (تابع) :

٢٠٨	٦٩	شاهد . الأخذ بما تطعن إليه المحكمة من أقواله في حق أحد المتهمين واطراح ما لا تطعن إليه منها في حق متهم آخر . جائز
٢٧١	٩٣	شاهد تجزئة أقواله . الأخذ بشرطتها والإعراض عما عداه . يجوز
٢٢٢	١٠٦	شهود . الأخذ بأقوالهم في التحقيق الابتدائي وإن خالفت أقوالهم بالجلسة . جائز
٣٦٦	١١٩	شاهد . قيام صلة قرابة أو مصاهرة بينه وبين المجنى عليه . الأخذ بشهادته . جائز
٣٩٣	١٣٠	الأخذ بقول للشاهد في التحقيق الابتدائي يخالف قولاً آخره بالجلسة . جائز
٤٢١	١٣٨	الاعتماد على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل عنها بعد ذلك . جائز
٤٥٠	١٤٩	شاهد . أخذ المحكمة بما تطعن إليه من أقواله في حق أحد المتهمين واطراحها في حق متهم آخر . جائز
٤٧٦	١٥٨	الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٥٧٣	١٨٦	شاهد . الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقواله واطراح ما عداه . جائز
٥٧٧	١٨٧	شاهد . الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقواله في حق متهم واطراحها فيما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . جائز
٥٩٨	١٩٥	شاهد . الأخذ بقوله في مرحلة من مراحل التحقيق والالتفات عن قوله في غيرها . الأخذ ببعض قوله في مرحلة بعضها واطراح ما عداه . جائز
٦٤٧	٢١١	أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقوال الشهود واطراح ما عداها دون بيان أسباب . جائز
٦٥٧	٢١٤	الأخذ بقول للشاهد في الجلسة يخالف قولاً آخره في التحقيق دون بيان علة ذلك . جائز
٦٦٧	٢١٧	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى . أخذها ببعض أقوال الشاهد دون البعض . جائز
٦٩٢	٢٤٤	شاهد . الأخذ بقوله في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر . جائز
٧٢٣	٢٣٥	شاهدة . ذكر المحقق في محضره أنها كانت تذكر أقوالاً خارجة عن الموضوع وأنه يرى أن بها ضعفاً في قواها العقلية . لا يؤثر على صحة الاستدلال بأقوالها ما دامت المحكمة قد اطمأنت إليها
٧٢٣	٢٣٥	وذكرت ما يؤيدها من بيانات وقرائن

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٧٤٤	٢٤٢	شاهد . تجزئة أقواله . جائزة
٧٤٤	٢٤٢	شاهد . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقواله في حق بعض المتهمين وإعراضها عما لا تطمئن إليه منها في حق البعض الآخر . جائز
٨١٧	٢٥٢	اطراح المحكمة أقوال من لا تنق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود . الأخذ بما يرتاح إليه ضميرها مما تستخلصه بأسباب سائغة ويكون له أصل ثابت بالأوراق . جائز
٨٢٨	٢٥٥	الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . اطراح أقوال من لا تنق المحكمة بشهادته دون تبرير ذلك جائز
٨٥١	٢٦	شهادة . اعتراف . الأخذ باعتراف متهم على آخر . الأخذ ببعض الاعتراف دون البعض الآخر . جائز
٩١٩	٢٧٤	الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين واطراحها ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . جائز
١٠٥٦	٣١٠	شاهد . الأخذ بأقواله ولو كان قريبا للجنى عليه . موكل إلى اطمئنان المحكمة
١١٠٤	٣٢٢	شاهد . الأخذ بأقواله في حق متهم دون آخر . الأخذ بشرط من أقواله دون شرط . جائز
١١٣٢	٣٣٠	أقوال متهم . التعويل عليها وحدها في إدانة متهم آخر ولو عدل من صدرت منه . جائز

رقم
القائمة

رقم
الصفحة

إثبات (تابع) :

الشهود والبيئة (تابع) :

١١٦٩	٣٤٠	شاهد . لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيها في شهادته قبل أن تسمعه
١ ٩٣	٣٤٨	شاهد . اعتماد المحكمة على ماتطمئن إليه من قول له واطراحها ما لا تطمئن إليه من قول آخر . جاز
١٢٠١	٣٥١	شاهد . الأخذ بأقواله التي أدلى بها في جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى . جاز
١٢٤٢	٣٦٤	شهود . استناد المحكمة إلى أقوالهم ولو لم تستشهدهم المجنى عليها . جاز
١٣٣٢	٣٩٣	شهود نفى . طلب المتهم سماعهم بجلطة المحاكمة أمام محكمة الجنائيات . عدم اتباعه الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ . عدم إجابته إلى طلبه . لا تريب على المحكمة
١٣٤٥	٣٩٥	شاهد . سماع شهادة المحكوم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال . جاز . الأخذ بأقواله متى اطمأنت إليها المحكمة . جاز
١٣٤٥	٣٩٥	شاهد . لا يشترط في شهادته أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وعلى كل تفاصيلها
١٥٤٤	٤٢٧	شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . غير متعلقة
١٤٥٢	٤٢٨	بالنظام العام
١٤٧٦	٤٣٥	شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟
		الخبرة :
		تقرير المحكمة سماعها ثلاثة خبراء . حضور اثنين وسماعهما .
		عدم حضور الثالث وعدم تمسك المتهم بمناقشته . ليس للتهم أن
٨	٤	ينعى على المحكمة عدم سماعها الخبير الثالث
		خبراء . للمحكمة أن تفاضل بين تقاريرهم فتأخذ ما تراه
٢٧٧	٩٤	وتطرح ما عداه
		خبراء . تقاريرهم . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن
٤٩٣	١٦٢	إليه منها وتطرح ما لا تظمن إليه
		قيام طبيب غير الذي ندبته المحكمة بتشريح الجثة . لا يؤثر
٦٧٩	٢٢٠	في سلامة الحكم ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى عمله
		خبراء . تقدير تقاريرهم . موضوعي
١٠٣٣	٣٠٤	خير . تقدير رأيه والفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات .
		موضوعي
١٢٣٩	٣٦٣	تقارير الخبراء . حرية المحكمة في تقديرها
١٣٠١	٣٨١	خبراء . تقدير رأيهم . الفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من
		اعتراضات . موضوعي
١٣٧٨	٤٠٤	خبراء . تقدير آرائهم . موضوعي
١٤٥٥	٤٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أجانب :
		الترامهم بشرط التقدم الى البوليس خلال ثلاثة أيام من وقت دخولهم الأراضي المصرية . الاعفاء من هذا الالتزام . على من يسرى ؟
٦٨	٢٥	...
٧٦	٢٧	أجنبي . ايواؤه . واجب التبليغ عنه . على من يقع ؟
		أجنبي . ايواؤه . واجب الاخطار عنه . لا يسقطه عن المكلف به كون الأجنبي نفسه معفى من تقديم نفسه للبوليس
٨٣٠	٤٥٦	...
		الإيواء والإسكان المنوه عنهما في المادة ٧ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ يدخل في مدلولها اقامة الزوجة مع زوجها في مسكن واحد
٨٣٠	٢٥٦	...
		إجراءات :
		محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريبه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . شاهد وحيد . تمسك المتهم بسماع شهادته . ادانة المتهم دون سماع الشاهد أو بيان سبب عدم سماعه . تأييد الحكم استئنافياً لأسبابه . بطلان الحكم
٥٣	١٩	...
		ضبط الأشياء وتحريرها . إغفال الاجراءات الواردة بهذا الشأن فى قانون الاجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى عدم وصول عبث بالمضبوطات . لا بطلان
٥٩	٢٢	...
		الرجوع إلى قانون الاجراءات الجنائية . مناط ذلك عدم وجود نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات فى القانون الخاص الذى تطبقه المحكمة
٥٩	٢٢	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٤١	١١٩	حق التصدي . حق جوازي لمحكمة الجنايات
٤٦	١٣٣	تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة يوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم الثاني على الأكثر . إجراء تنظيمي . التأخر في التوقيع على المحضر المذكور . لاجزاء
٤٧	١٣٦	خبراء . سكوت الشارع عن وضع إجراءات تنظيم نديهم بمعرفة محكمة الموضوع وأدائهم مأموريتهم أمامها . هذا يشير الى اكتفائه بما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية خاصا بتدب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق
٧٦	٢٢٦	معارضة . تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته بسبب وجوده بالسجن . اعتبار المعارضة كأن لم تكن . بطلان الحكم
١٠٠	٢٩٧	الحكم على المتهم دون سماع شهود ودون إجراء أي تحقيق . مبطل للحكم
١٠٤	٣١٥	ضبط وتحرير متعلقات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه المواد ٥٥ إجراءات وما بعدها . لا بطلان
١٠٧	٣٢٥	محكمة استئنافية . الأصل أن المحاكمات الجنائية تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . ادانة المتهمين ابتداءيا دون سماع الشاهد الوحيد في الدعوى . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بمناقشة الشاهد . تأييد الحكم الابتدائي دون إجابة هذا الطلب . اخلال بحق الدفاع

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٢٦	٢٨٤	سؤال المحكمة المتهم من الفعل المسند إليه . هو من الإجراءات التنظيمية . اغفاله . لا بطلان
١٣٥	٤٠٩	محاكمة . دعوى الجناية . اقامتها من النيابة العامة على المتهم بالجلسة . عدم قبولها
١٤٦	٤٤٤	محاكمة . الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . إدانة المتهم دون سماع شهود في أي من درجتي التقاضي ودون إجراء أي تحقيق . بطلان الحكم
١٥٠	٤٥٣	ضبط وتحرير ممتلكات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ إجراءات وما بعدها . لا بطلان
١٥١	٤٠٩	تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات بمعرفة الضابط الذي أجرى التفتيش . لا مانع
١٨٦	٥٧٣	متهم في جنحة مرتبطة بجناية . سماعه كشاهد في الجناية بدون حلف يمين . عدم اعتراض محامي طاعن الحاضر على هذا الإجراء يسقط حقه في الدفع ببطلانه
٢٠٥	٦٢٢	استشعار الخرج من نظر قضية . لا يدخل في أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى
٢١٠	٦٤٤	تحرير المضبوطات . الإجراءات التي نصت عليها المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ . ا.ج. في هذا الشأن . إعمالها . لا بطلان
٢١٩	٦٧٦	تحرير المضبوطات وفضها . الإجراءات التي نص عليها القانون في هذا الشأن . الغرض منها مخالفتها . لا بطلان

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٦٩٢	٢٢٤	الأصل فيها الصحة
		كاتب التحقيق . نذب غيره في حالة الضرورة . جائز . تقدير حالة الضرورة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
٦٩٢	٢٢٤	الموضوع
		قاض لم يسمع المرافعة . اشتراكه في المداولة . بطلان
٧٠٩	٢٣٠	الحكم
		ما نصت عليه المادة ٣٧٠ . ج . من قواعد بشأن انعقاد محاكم الجنايات . هي قواعد تنظيمية . مخالفتها . لا بطلان .
٨٥١	٢٦٠	توقيع المتهم على اعترافه الثابت في محضر التحقيق . غير لازم حادام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب
٨٨٦	٢٦٥	الأصل فيها الصحة
		نذب غير كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق . جائز في حالة الضرورة . تقدير قيام هذه الحالة . موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
٨٨٦	٢٦٥	تحرير المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب عليه البطلان
١١١٧	٣٢٥	الأصل فيها الصحة
٩٢٢	٢٧٥	لجنة الشؤون الوقتية المنوه عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . هي التي تقدر صفة الاستعجال للسائل التي تنظرها
٩٢٢	٢٧٥	...

رقم المنحة	رقم القاعدة	
٩٢٢	٢٧٥	محاكم الجنايات . الأصل أن تنعقد كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك
٩٢٢	٢٧٥	ما نصت عليه المادة ٣٧٠ . ا. ج . بخصوص تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات . المقصود به استجواب المتهم . حصوله بحضور محاميه وعدم اعتراضه عليه . يسقط حقه في الدفع ببطالان الإجراءات المبني على هذا السبب
٩٧٦	٢٩١	شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . الاعتماد على أقواله في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة . متى يصح ذلك ؟
٩٧٦	٢٩١	عدم اطلاع المحكمة على السند المطعون فيه بالتزوير . يعيب إجراءات المحاكمة
١٠٦٠	٣١١	رد القضاة . أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادتين ٣١٣ مرافعات و ٢٤٧ . ا . ج . هي مما يتعلق بالنظام العام
١٠٨٧	٣١٩	شفوية المرافعة . إثبات . تعويل المحكمة على أقوال شهود في أي دور من أدوار التحقيق إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . لا تريب عليها في ذلك متى كان في إمكان المتهم مناقشة أقوالهم أو أن يطلب من المحكمة سماعهم
١١٠٧	٣٢٣	سماع الشاهد بدون حلف . حصوله في حضور محامي المتهم دون اعتراض منه على هذا الإجراء يسقط الحق في الدفع بطلانه
١١٧٥	٣٤٢	...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		إشكال في التنفيذ . إعلان . غرفة الاتهام . المادة ٣٣٧
		إجراءات . مجال تطبيقها أمام محكمة الجنح والمخالفات . عدم
		مريان حكمها بالنسبة الى الإشكال في التنفيذ الذي تختص غرفة
		الاتهام بنظره والذي تحكمه المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ إجراءات .
		إعلان المستشكل في هذه الحالة الأخيرة . لا يشترط فيه أن يتم
		قبل الجلسة بميعاد معين . حضور محام عن المستشكل . يكفي .
		حضور هذا الأخير شخصيا . غير لازم . حكم المادة ١٧٢
١٢٢١	٣٥٧	إجراءات . الغرض منه
		عقوبة . الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٧٠ إجراءات .
١٢٢١	٣٥٧	تمثل النيابة ذوصفة في التقرير بمراطاتها
		تحقيق ابتدائي . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٢/٢٤
١٢٢٩	٣٦٠	إجراءات . لا بطلان
		إثبات . إجراءات سماع الشهود المنصوص عليها في المادة
		٢٧٨ أ.ج والى أحالت عليها المادة ٣٨١ أ.ج . عدم مراعاتها
١٣١٧	٣٨٨	أو الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة . لا بطلان
١٣٧٨	٤٠٤	محضر الجلسة . عدم توقيع الكاتب عليه سهوا . لا يؤثر
		شفوية المرافعة . تلاوة أقوال الشهود التي أبدت في التحقيق .
١٣٩١	٤٠٩	متى تجوز ؟
		شفوية المرافعة . دفاع . الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة
		بنفسها أدلة الدعوى إثباتا ونقيا . رفض المحكمة طلب الدفاع
		الخاص بسماع شهود قبي وحكمها مقدما على شهادتهم بأنها غير
١٣٩٢	٤١٠	متبعة في الدعوى . إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٣٩	٤٥٣	شفوية المرافعة . تعويل المحكمة على شهادة شاهد أو أقوال منهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز إذا كانت تلك الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة
١٥٥٣	٤٥٨	نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات بحضور المتهم . لا يشترط فيه سبق حضوره أمام غرفة الاتهام
		اختصاص : (مر . أيضا نقض " أسباب مقبولة ") :
٨٨	٣١	توقف الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . للمحكمة الجنائية أن تقدر جدية النزاع وما إذا كان يستوجب إيقاف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم من الجهة المختصة
١٧٠	٥٦	قرار إحالة . تجنب جنائية . صدور قرار من قاضي الإحالة بتجنب الجنائية طبقاً للسادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقرانها بظروف مخففة . سبق الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة الجزئية الجنائية الواقعة . لا يمنعها من نظر الدعوى بوصفها الجديد
٣٦٩	١٢٠	محكمة جزئية . حكمها بعدم الاختصاص الجنائية الواقعة . إلغاؤه استئنافاً وإعادة القضية إليها للحكم في موضوعها . حكمها بعدئذ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ
		قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع إليها عن وقائع حدثت

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

اختصاص : (تابع)

قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون المذكور لا ينسحب أثره على الماضي . خطأ في تأويل القانون .

١٥٦ ٤٧٠

الفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق إلى أى شخص ممن شملهم قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على . هو من اختصاص اللجنة التى نصت عليها المادة ٩ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ . الدعوى المدنية التى توجه ضد أحد الأشخاص المذكورين دخولها في اختصاص اللجنة المشار إليها .

٢٠٥ ٦٢٢

وله ذلك

قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع إليها من وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص تأسيسا على أن القانون المذكور لا ينسحب أثره على الماضي . خطأ في تأويل القانون

٢٣٧ ٧٢٩

قضاء محكمة الجنح بعدم اختصاصها بالجنائية الواقعة . تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى التحقيق وإحالتها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . عدم الطعن فى قرار قاضى التحقيق من النيابة . قضاء محكمة الجنح فى موضوع الدعوى بحبس المتهم . استئناف النيابة هذا الحكم وطلبها إلغاء وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . حكم صحيح .

٢٥٨ ٨٤١

وله ذلك . الوسيلة لتلافى إفلات المتهم من العقاب

رقم القائمة	رقم الصفحة	
١٠٠٣	٣٠٠	تحقيق . إجراؤه بمعرفة وكيل النيابة الذي وقع الحادث بدائرة اختصاصه . مكان التحقيق . اختياره . متروك للمحقق ...
١١٤٤	٣٣٣	محكمة الجنايات . متى يتعين عليها إحالة اللجنة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها ؟ ...
		اختلاس أموال أميرية : (سر : أيضا . إثبات "الإثبات بوجه عام" . عقوبة) :
		موظف يقوم فعلا بمهمة الأمين على المخزن بمقتضى وظيفته . تسلمه مواد مخدرة . اعتباره من الأمانة على الودائع . مخالفة ذلك لقانون المخدرات لا تغير من صفته ...
١٢٩	٤٥	كاتب سجن . استلامه ضمان إفراج . إدخاله هذا المبلغ في ذمته بذمة الفس . يكون الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٨ ع لاجنحة تبديد ...
٧٩٢	٢٤٥	استلام مندوب حسابات مصلحة الفلاح في لجنة فحص عطاءات إنشاء مراكز اجتماعية ، بوصفه هذا ، مبلغ تأمين إنشاء أحد المراكز المذكورة ، من مقال . اختلاس المندوب هذا المبلغ . تنطبق عليه المادة ١١٢ ع . علة ذلك ...
٨٩٧	٢٦٨	الجناية المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع . القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟ ...
١٠٥٢	٣٠٩	الجناية المعاقب عليها بالمادة ١١٢ ع . متى يتحقق ؟ ...
١٠٥٢	٣٠٩	المبلغ الذي يسلم إلى الخزاف لتوريده في الأموال الأميرية يعتبر مجرد التسليم من الأموال المذكورة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٩٤	٣٢١	إختلاس مهمات حكومية . متى تم الجريمة ؟
		إخفاء أدلة الجريمة :
		مواد مخدرة . الإخفاء من العقاب المقرر بالمادة ١٤٥ ع .
		شرط استفادة الزوجة منه . ألا يكون العمل في ذاته منظويا
		على جريمة . ضبط زوجة محرزة مخدرا . وجوب عقابها ولو كان
١٣٢٠	٣٨٩	زوجها هو الذي سلمها إياه لإخفائه عند رؤيته رجال البوليس
		إخفاء أشياء مسروقة :
٢١	٩	حكم . تسببه . ركن العلم . استظهاره . مثال
٥٠٥	١٦٦	الركن المادي . متى يتحقق ؟
		حكم . تسببه . ركن العلم بالسرقه . مثال لاستخلاصه
١٣٦٥	٣٩٨	مما يؤدي إليه
		ارتباط :
		حكم . تسببه . طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها
		بالقضية المطروحة على المحكمة . الفصل فيه . موضوعي . رفضه .
٣٩٣	١٣٠	بيان العلة . غير لازم
		تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات أو عدم
٦٢٢	٢٠٥	توافرها . يدخل في سلطة محكمة الموضوع
		متى يجب ضم قضيتين للارتباط إعمالا لنص المادة ١٨٢
٦٢٢	٢٠٥	من قانون الاجراءات الجنائية ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٥٥	٤٢٩	نقض . أسباب موضوعية . تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معا . موضوعي
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		دفاع شرعي : (ر . أيضا . حكم " تسفيه ") :
٣٤٢	١١١	لا يلزم لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يسفر التعمد عن إصابات
٣٩٩	١٣٢	حكم . تسفيه . تصوير واقعة الدعوى بما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . إدانة المتهم دون بيان وجه الرأي في قيام تلك الحالة من عدمه . قصور
٤٣١	١٤٢	الاعتداء الذي يبيحه . اشتراط قدر معين من اجسامته فيه . غير لازم
٤٥٨	١٥٢	تصوير المحكمة واقعة الدعوى تصويرا يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . عدم بحث المحكمة في قيام الحالة المذكورة . حكم مريب
٥٧١	١٨٥	تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالته أو نفيها . هو من الأمور الموضوعية
٥٧٩	١٨٨	عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء . متى ينظر إليه ؟
١١٠٤	٣٢٢	عدم الدفع بقيام حالته أمام محكمة الموضوع . واقعة الدعوى كما بينها الحكم لا تفيد ولا ترشح لقيام تلك الحالة . التمسك بقيامها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٤٤	٣٣٣	يكنى لقيام حاله وقوع فعل يخشى منه المدافع لأسباب معقولة أن يقع الاعتداء . تقدير ذلك . العبرة فيه هي بما يراه المدافع في الظروف التي كان فيها
١٣٥١	٣٩٦	الفعل المتخوف منه الذي يسوغ الدفاع الشرعى . ماهيته . تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . المناط فيه . مثال ..
١٣٥١	٣٩٦	نقض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء في حالة الدفاع الشرعى . موضوعي . الوقائع النابتة بالحكم تفيد قيام حالة الدفاع الشرعى . استخلاص محكمة الموضوع ما يخالف هذه الحقيقة . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص
١٤٣٤	٤٢٣	انتفاء قيام حاله . البحث في تجاوز حدوده . لا وجه له ...
		استرداد الشيء المسروق :
٤٠٤	١٣٤	الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في حكم المادة ٢/٩٧٧ مدنى . ما الذى يشترط فيه ؟
		استثناء : (ر . أيضا . حكم "تسبيه" . دعوى مدنية . معارضة . نقض) :
٢٣٧	٨٠	الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ما الذى يقصد به ؟
٣٣٧	١١٠	تمويض . العبرة في تقدير قيمة الدعوى بمقدار المبلغ المطلوب ولو وصف الطلب بأنه مؤقت
٥١٢	١٦٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استئناف : (تابع)
٦٤٢	٢٠٩	استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيايى
٧٨٩	٢٤٤	الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى . ميعاد استئنافه . عدم سرريانه بالنسبة للمصوم الذين لم يصدر الأمر المذكور فى مواجعتهم إلا من تاريخ إعلانه لهم إعلانا رسميا حكم . تسبيبه . الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها الذى أجازت المادة ٤٠٢ إجراءات الاستئناف من أجله . ماهيته . استئناف حكم قضى بتفريم متهم خمسين قرشا . الدفع لدى المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم لعدم ختمه فى الميعاد . تأييد الحكم المستأنف دون الإشارة إلى الدفع المذكور . خطأ فى تطبيق القانون وقصور
٨٨٢	٢٦٤	استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيايى أيضا
٩٢٢	٢٧٨	التقرير به بعد الميعاد . الاعتذار بالمرض . عدم جواز الاحتجاج على المتهم بإمكان التقرير بالاستئناف بوكيل
٩٢٧	٢٨٠	مشتبه فيهم . الحكم الصادر بالإتذار طبقا للمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . عدم جواز استئنافه . الشرط فى ذلك
٩٨٤	٢٩٤	نقض . قضاء المحكمة الاستئنافية غاييا بإلغاء البراءة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة المتهم فى هذا الحكم الغيايى . الحكم فيها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٩٨	٢٩٨	بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . أثر ذلك
١٠٠١	٢٩٩	نقض . عدم النص في الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة بإلغاء البراءة المقضى بها ابتدائيا ولا في الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي على أن كلا منهما صدر بإجماع آراء المحكمة . أثر ذلك
١٠٣١	٣٠٣	الحكم الصادر بتفريم متهم خمسة جنهات . استئنافه من المتهم للخطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن المادة ٤٠٢ أ ج أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوما عليه بغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات . خطأ
١١٨٥	٣٤٥	حكم . تسببه . ميعاد الاستئناف . المرض كعذر قهري مانع من التقرير بالاستئناف في الميعاد . قصور الحكم في بيان كفاية هذا العذر . يستوجب نقضه . مثال
١٢١٧	٣٥٦	التقرير الذي أوجبت المادة ٤١٢ إجراءات أن يقدمه أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية . بياناته . كتابته بشكل خاص أو في ورقة معينة . غير لازم . تحريره بوجه ملف الدعوى . جائز
١٣١٠	٣٨٥	عقوبة . رفع الاستئناف من المتهم وحده . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية في هذه الحالة تشديد العقوبة المقضى بها ابتدائيا ...
		اشتباه : (مر . عود . متشردون و مشتبه فيهم) .
		اشتراك :
٤٣٩	١٤٤	الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٧٣	١٢٧٥	حكم . تسهيه . الاشتراك بالاتفاق والتحريض . استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها استخلاصا سائغا . يكفى ...
٤٥٠	١٥٣١	الاشتراك بالمساعدة . مناط توافره ...
٤٦١	١٥٦١	نقض . أسباب موضوعية . اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى . يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادام حكمها يساير التطبيق السليم لحكم القانون ...
		إشكال في التنفيذ : (سر . إجراءات) .
		إصابه خطأ : (سر أيضا . حكم " تسهيه " . دفاع . قتل خطأ . مسئولية مدنية) :
٤١٩	١٤١٦	إصابة وقتل خطأ . ركن الخطأ . يصح أن يكون مشتركا بين شخصين أو أكثر ...
		إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء
٢٤٢	٧٤٤	متى تتوافر عناصر الجريمة ؟ ...
٢٤٢	٧٤٤	يكفى لتوافرها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب . عدول الجاني عن هذه الأقوال بعد ذلك . لا يؤثر على قيام الجريمة ...
		إعلان : (سر . أيضا إجراءات) :
		إعلان المحكوم عليه غيابيا بجلسة المعارضة بحل إقامته في مواجهة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إعلان (تابع)
١١٥٧	٣٣٦	أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدم . هو مجرد قرينة على وصول ورقة الإعلان إلى المدعى إليه . دحض هذه القرينة . جائز
١٥١٣	٤٤٤	نقض . ميعاد الطعن . إعلان ورقة التكليف بالحضور . الأصل فيه أن يكون للشخص أو في محل إقامته . الإعلان في مواجهة النيابة . لا يجوز إلا في حالة عدم الالتفات إلى محل إقامة المتهم . عدم مراعاة ذلك . يترتب عليه بطلان الحكم . ميعاد الطعن في مثل هذا الحكم . متى يبدأ ؟
١٥٥٣	٤٥٨	دفاع . بطلان التكليف بالحضور . حضور المتهم ليس له أن يتمسك بهذا الإعلان . له أن يطلب تصحيح التكليف أو ابتعاد أى قص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه
		أمر الحفظ :
٣٧٥	١٢٣	صدوره من النيابة بعد إجراء تحقيق . ماهيته
٤٨٥	١٦١	تأشير وكيل النيابة على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها مع تفهيم الشاكي برفع دعوى مدنية والطعن في عقد البيع بالتروير إذا شاء . عدم تدوين أسباب قانونية أو موضوعية لهذا الأمر . مفاد ذلك
٦٠٠	١٩٦	حفظ النيابة لبلاغ معين . قد يكون ضميا مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		انتحال وظيفة :
		انتحال وظيفة دون القيام بعمل من أعمالها . متى يعتبر تداخلا
١٧٣	٥٧	فيها ؟
		انتفاء الدعوى العمومية : (ر . ر . دعوى . دعوى
		جنائية . ضرائب) :
		انتهاك حرمة ملك الغير : (ر . ر . حكم " نسبيه ") :
		إهانة :
		الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٢٣ عقوبات . أنصوب
		التي تحقق بها . اشتغال الأفعال أو العبارات المستعملة على معنى
		الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة . يكفي
٦٨٨	٢٢٣	لتوافر الجريمة . توافر العلانية . غير لازم
		(ب)
		بلاغ كاذب :
		خلوه من اتهام صريح لشخص معين . ذكر المبلغ اسم للمبلغ
٦٣٥	٢٠٦	ضده عند سؤاله في التحقيق . يكفي لتحقيق الجريمة
٦٣٥	٢٠٦	تحقق كذب البلاغ أو صحته . موكل إلى المحكمة
٦٩٧	٢٢٥	القصد الجنائي . ما الذي يشترط لتوافره ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بلاغ كاذب (تابع)
٨٩	٢٥٠	ما الذى يلزم لقيام الجريمة ؟
٩٥٥	٢٨٦	لا يشترط لتوفر الجريمة أن يكون التبليغ بالكتابة
١٠٨٢	٣١٧	ما الذى يشترط لتحقيق الجريمة ؟
		بناء :
		أراض معدة للبناء . صدور مرسوم بتقسيمها . لا يعفى من الالتزامات التى تفرضها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
٣٣٤	١٠٩	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . الرخصة التى يتطلبها . هى غير الرخصة المقررة فى لائحة التنظيم
٣٣٤	١٠٩	
		(ت)
		تبيد (سر . خيانة الأمانة . دفاع) .
		تجهر (سر . أيضا وصف التهمة) :
		أركان الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٤٣ عقوبات .
		بيان من احدى من المتهمين المتجهرين بالذات على الجنى عليه .
٢٠٥	٦٨	غير لازم

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

تجنيح جنائية (ر أيضا . اختصاص . جريمة) :

إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية عملا بالمادتين ٢/١٥٨ و ٢/١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . الغرض من ذلك . عدم تأثير الإحالة على طبيعة الجريمة . عدم جواز النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧ عقوبات

١٩٧

تحرير المضبوطات (ر إجراءات) .

تحقيق (ر أيضا . اختصاص) :

التأخر في تبليغ حوادث الجنابات . عدم تأثيره على صحة ما تجريه السلطة المختصة من تحقيق

١٠٤

محكمة استئنافية . طلب المتهم إليها إجراء معاينة . هو من طابات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجابتها

١٢٢

المحضر الخاص به . تاريخه . العبرة في تحديده هي بحقيقة الواقع . إجراؤه بمعرفة معاون نيابة من غير انتداب خاص . عدم اعتراض محامي المتهم الذي كان حاضرا من مبدأ التحقيق . سقوطه . حق المتهم في الدفع ببطلانه

١٥٩

إجراؤه بمعرفة عضو نيابة في غير دائرة اختصاصه . البطلان الذي يترتب على ذلك . هو بطلان نسبي . عدم تمسك محامي المتهم الذي حضر التحقيق بالبطلان . يسقط الحق في الدفع به

٢٨٢

رقم القائمة	رقم الصفحة	محقق (تابع)
١٣٩٨	٤١٣	تزوير . عدم تحوير الورقة المزورة . لا بطلان تفتيش (سر . أيضا . إثبات "أثراف" . قبض . نقض "المصلحة في الطعن") : عدم ذكر اسم الشخص بالدقة في الأمر الصادر بتفتيشه . ثبوت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . لا بطلان الدفع ببطلانه . اعتماد الحكم في إدانة المتهم بصفة أصلية على امترافه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة . لا مصلحة في الدفع بالبطلان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية . ماهيته الدفع ببطلانه . دفع موضوعي . الرد عليه في أسباب الحكم . يكفي . النص في المنطوق على رفضه . غير لازم ثبوت عدم رضا الزوج به قبل حصوله . الدفع ببطلانه للزوجة التي تضار بنتيجته الصفة في التمسك به بطلانه . انسحاب أثره على كافة الأوصاف التي تعطى للواقعة المراد الاستدلال عليها به الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه . لا يبطل الأمر الصادر به
١٥١	٥١	
١٦٢	٥٥	
١٩٦	٦٥	
٢٠١	٦٧	
٢٠١	٦٧	
٢٨٦	٩٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٨٦	٩٦	التحقيق المفتوح الذي يسوغه . لا يلزم فيه أن يكون قد قطع مرحلة معينة أو استظهر قدرا معينا من الأدلة ...
٢٩٢	٩٨	عدم وجود أمر قانوني بإيداع المتهم السجن . الاستناد إلى لائحة السجن في تقرير تفتيشه . غير جائز ...
٣٨٧	١٢٨	الأمر به . تقدير كفاية وجدية التحريات التي بنى عليها . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ...
٤٢٨	١٤١	تفتيش المنازل . ماهيته . متى يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر به ؟ من الذي يقدر كفاية الدلائل التي تبرره ؟ ...
٤٥٣	١٥٠	الأمر به . تقدير جدية التحريات التي بنى عليها . متروك للنيابة تحت إشراف القضاء ...
٤٥٣	١٥٠	الأمر به يستتبع القبض على المتهم بالقدر اللازم لإجرائه ...
٤٥٣	١٥٠	الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الأمر . لا يبطل التفتيش ...
٤٧٩	١٥٩	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر به . موكل لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ...
٥١٧	١٧١	الإذن به . متى يجب أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟ ...
٥٣٥	١٧٧	المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المقصود منها ...
٥٦٥	١٨٣	الأمر به . انقضاء الأجل المحدد فيه . أثر ذلك . الإحالة بصدد تجديد مفعوله . متى تجوز ؟ ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق (تابع) :
		تفتيش (تابع) :
٦٤٧	٢١١	معاون الجمرک . تفتيشه الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجمركية . يصح قانونا
٦٤٧	٢١١	طعن لا مصلحة منه خاص ببطلان التفتيش . لا جدوى من إثارته . مثال
٦٥١	٢١٢	صدور أمر بتفتيش متهم ومزله . يقتضى القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور . مثال لقيام حالة تلبس
٦٧٦	٢١٩	تقدير جدية التحريات التي تسبق الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع
٨٠٧	٢٤٩	تفتيش الأنثى . لا يجوز بمعرفة فير الأنثى ولو كان طبييا
٨٨٦	٢٦٥	التحقيق المفتوح الذي تتعاليه المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية
٨٨٦	٢٦٥	مجال تطبيق كل من المادتين ٥١ و ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية
٩١٩	٢٧٤	تفتيش . قبض . اندفع ببطلاهما . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . فير جائز
١٠٤٣	٣٠٦	التحقيق المفتوح الذي يسبقه . لا يشترط فيه أن يسفر عن أدلة جديدة غير ما تضمنته تحريات رجال الضبطية القضائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٤٣	٣٠٦	إجراؤه بمعرفة أى واحد من مأمورى الضبط القضائى . لا يقدح فى صحته ما دام الإذن به لم يعين مأمورا بعينه . تعيين مأمور بعينه . غير لازم
١٠٧١	٣١٥	حق مأمور الضبط القضائى فى تفتيش المتهم فى الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا
١٢٠٦	٣٥٢	الرضا به . يكفى أن تستخلصه المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ما دامت مؤدية إليه
١٢٢٩	٣٦٠	الدفع ببطلانه لعدم وجود الإذن به فى ملف الدعوى . ذكر محكمة الموضوع أدلة سائفة على سبق صدور الإذن المذكور . رفضها الدفع واستنادها إلى الدليل المستمد من التفتيش . لا خطأ
١٢٢٩	٣٦٠	ضبطية قضائية . استعانة الضابط المنوط به بالتفتيش بتجبرين من غير رجال الضبط القضائى فى ضبط المتهم وتفتيشه . جائز ما دام الضابط المذكور كان يشرف عليهما وقت مساعدتهما إياه
١٢٤٤	٣٦٥	تقدير جدية التعريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
١٢٤٤	٣٦٥	قبض . الأمر بتفتيش متهم . يستتبع القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور
١٢٤٤	٣٦٥	الأمر به . استعانة مأمور الضبط القضائى فى تنفيذه بمروءيه ولولم يكونوا من رجال الضبط القضائى . جائز
١٣٤١	٣٩٤	تفتيش الآتى . متى يجب أن يتم بمعرفة أنثى ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٢١	٤٢٠	صدور إذن من النيابة بتفتيش شخص معين ومن يوجد معه وقت إجراء التفتيش إذا قامت شبهات قوية على إحرازه مادة مخدرة . صحة التفتيش الحاصل نقاذا لهذا الإذن . مثال ...
١٤٣٢	٤٢٢	حق رجال حرس الجمارك في إجراءاته في نقط التفتيش الجمركية
١٤٦٠	٤٣١	تفتيش المنازل بمعرفة مأموري الضبط القضائي . إجراءاته في الأحوال التي أجاز فيها القانون لم ذلك . إجراءاته بناء على انتداب من سلطة التحقيق . الفرق بين الحالتين
١٥٢٧	٤٤٩	مجال أعمال حكم كل من المادتين ٥١ و ٩٢ إجراءات ...
١٥٤٦	٤٥٥	الاذن به . عدم تعيين شخص معين لتنفيذه . يجوز لأى واحد من مأموري الضبط القضائي أن يتفذه
تلبس :		
١٢ ٦	٣٥٢	قبض . مهندس إدارة الكهرباء والغاز . حقه في فحص عداد النور . اكتشافه جرائم أثناء ذلك الفحص مما يجوز فيها الحبس قانونا . يجوز له ضبط المتهم دون احتياج الى أمر بضبطه ...
١٢٨٢	٣٧٥	قبض . تفتيش . مواد مخدرة . مشاهدة الضابط جريمة إحراز مخدر متلبسا بها عند ما اشتبه رائحة الخشيش تتصاعد من المقهى . يجوز له تفتيش المقهى والقبض على كل متهم له اتصال بالجريمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قبض . تفتيش . قيام حالة التلبس . يجيز لما موري الضبط القضائي الذين شاهدوها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته في الجريمة وأن يفتشوه سواء أكان فاعلا أم شريكا
١٤١٢	٤٦٨	...
٩٥٢	٢٨٥	صورة واقعة ...
٩٥٢	٢٨٥	هو وصف ينصب على الجريمة لا مرتكبها ...
		تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت متلبسا بها من مدمه . موضوعي ...
١٠٠٣	٣٠٠	...
		لا ينفي قيام حالته انتقال رجل البوايس إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن ...
١٠٠٣	٣٠٠	...
		مواد مخدرة . التلبس بأحرازها . يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبيء عن وقوع الجريمة . اشتراط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . غير لازم ...
١٠٤٠	٣٠٥	...
		يكفي لقيام حالته أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن وقوع جريمة معينة ...
١١٦٢	٢٣٨	...
		قبض : (ر . أيضا تلبس) :
٦٩٣	٢٢٤	صورة واقعة تلبس بأحراز مخدر . يجز القبض قانونا ..
٧٠٦	٢٢٩	تلبس . صورة واقعة ...

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		تحقيق (تابع) :
		قبض (تابع) :
		وجود دلائل كافية على اتهام شخص بمجازة مخدر . لمأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه ويفتشه بدون إذن . تقدير كفاية الدلائل متروك لمأمور الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق ومحاكمة الموضوع
٧٣٥	٢٣٩	...
٨٠٧	٢٤٩	صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض
٩٥٢	٢٨٥	تلبس . صورة واقعة
		وجود دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه سواء كانت الجناية متمثلة بها أو في غير حالة التلبس
١٠٧١	٣١٥	...
		مواد مخدرة صورة استيقاف مشروع . تخي المتهم باختياره عن المخدر بالقائه على الأرض على أثر استيقافه استيقافا مشروعاً . تفصله من تبة إحرار المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف . لا يقبل
١٢٩٥	٣٧٩	...
		ترصد : (ر أيضا . حكم "البيانات الواجب ذكرها فيه" . توافره مهما تكن مدة التريص ومهما يكن مكانه
٥٨٨	١٩٢	...
		ما الذي يعتد به في قيامه
١٣٥٧	٣٩٧	...
		ترصد . سبق الإصرار . ثبوت الظرف الثاني يفني عن البحث في شأن الأول
١٤٩٨	٤٤٣	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير : (ر . أيضا . إثبات) :
٦٧١	٢١٨	تغيير الحقيقة في استمارات طلب الأسمدة . وصفه القانوني .
		طرفه التي نص عليها القانون . اندراجها كلها تحت تعبير تغيير
٦٧١	٢١٨	الحقيقة . عدم التمييز في العقاب بين طريقة وأخرى منها ...
		حكم . تسببه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟
		تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم ما دامت الوقائع الثابتة
١٢٧٥	٢٧٣	بالحكم تتضمن المعنى الذي يتحقق به الركن المذكور ...
		القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
١٣٨٥	٤٠٦	حكم . تسببه . ذكر الحكم في الوقائع ما يدل على قيام القصد
١٣٨٥	٤٠٦	الجنائي . تحدثه عنه على استقلال . غير لازم
١٣٩٨	٤١٣	تزوير في أوراق عرقية . الضرر . يكفي أن يكون محتملا ..
١٣٩٨	٤١٣	حكم . تسببه . ركن الضرر . التحدث عنه صراحة . غير لازم ...
		توقيع شخص على محرر بإمضاء ليست له . يعتبر تزويرا ولو لم
٨٠٩	٢٥٠	يقلد المزور إمضاء المزور عليه
		استعمال أوراق مزورة :
٨٦٧	٢٦٢	جريمة استعمال ورقة مزورة . طبيعتها

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		تزوير : (تابع)
		استعمال أوراق مزورة : (تابع)
٧٤٢	٨٢	جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها ؟
٦١٠	٢٠٠	متى تحقق الجريمة ؟
		تزوير أوراق رسمية :
١٢٩	٤٥	خطابات صادرة من جهة أميرية تحمل توقيعات منسوبة إلى رئيس تلك الجهة في حدود سلطته المخولة له قانونا . هي محررات رسمية . التزوير فيها من موظف تابع للجهة المذكورة أثناء تأدية وظيفته . تنطبق عليه المادة ٢١١ عقوبات
٥٩١	١٩٣	موظف مختص بتحرير صور الأحكام . توقيعه على الصورة التنفيذية لحكم يحلها ورقة رسمية سواء أكان حررها بنفسه أم بواسطة غيره
٦١٠	٢٠٠	متى تحقق الجريمة ؟
٦٧١	٢١٨	متى يعتبر جنحة ؟
١٤٨٥	٤٣٨	الأوراق الرسمية . إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية وتحويلها إلى موظف مختص بتحريرها . يكفي لقيام الجريمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تسعير :
٨٦٤	٢٦١	قانون . جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلعة معينة . لا يعتبر قانونا أصلا لهم
٩٩٤	٢٩٧	إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة . يكفي لافتراض العلم به في حدود الاقليم
		تضامن : (ر . ر . تعويض) .
		تعويض : (ر . ر . أيضا . استئناف . حكم "تسييه" . عمل . موظف . تقض) :
٤٩	١٨	التضامن فيه . ثبوت استقلال كل من المتهمين بما أحدثه من الضرر . لا محل للتضامن
٧٩	٢٨	حرية المحكمة في تقديره : اشتراط نوع معين من الأدلة لاثبات حصول العاهة أو الاصابة المطلوب عنها التعويض . خطأ ...
٢٠١	٦٧	رفضه . تأسيس ذلك على عدم ثبوت الضرر . لا معقب على المحكمة
٥٨٢	١٨٩	الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة به . يلزم أن يكون محققا
		تفتيش : (ر . ر . تحقيق) .
		تقادم . (ر . ر . أيضا جرمية) :
٥٠٠	١٦٤	نصوص القانون الخاصة به . تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقدم : (تابع)
٧٤٤	٢٤٢	الاجراء القاطع لمدة التقدم . ماهيته مدته . تقديرها . خاضع لما تقرره المحكمة عن بيان نوع
١٠٢٥	٣٠١	الجوية تقليد :
		تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة . يكفي لتوافر الجرية أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بها
١١٨٠	٣٤٤	تقليد اوراق . الية :
٤٣٠	١٤٣	يكفي أن يكون التقليد على نحو يمكن به خدع للناس يكفي لقيام الجريمة أن يكون التقليد على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة
٩٠٥	٢٧٠	استعمال ورقة مالية مزيفة . يكفي للعقاب على الجريمة أن تكون هناك مشابة بين الورقة المالية الصحيحة والورقة الزيفة من شأنها أن تخدع الناس
١٥١٨	٤٤٦	استعمال ورقة مالية مزيفة . متى تتم الجريمة ؟
١٥١٨	٤٤٦	تلبس : (سر . تحقيق) .
		تموين : (سر . أيضا قانون) :
		الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة إلى أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومديريها المستولين . نظام تصريفه
١٨٩	٦٣	

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

تموين : (تابع)

استخراج دقيق قمح صاف غير مطابق للواصفات المقررة .
تحليل عينات الدقيق . وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل
الكيمائي معاً طبقاً للمادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩

للسنة ١٩٤٧ ... ٢٣١ ٧١١

الالتزام بتجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية وأصحاب المصانع
والحال العامة بإمسك دفتر خاص يثبتون فيه مقادير المواد
التمويينية الواردة والمنصرفة . هل من يقع ؟ الإعفاء من هذا
الالتزام . على من يسرى ؟

٢٤٧ ٨٠٠

تنظيم :

اعتماد خط التنظيم بمرسوم . آثار ذلك ... ٨٤ ٢٤٧

مسئولية جنائية . القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الذي عدل
المادتين ١٠ و ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس
سنة ١٨٨٩ . لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط
عن أصحابها . تمخوله الحكومة لفت نظر أصحاب المباني إلى
ما بها من خلل والقيام عنهم بالإصلاحات المطلوبة إذا تقاعسوا
في إجرائها . تقدير ذلك متروك لها . خطأها في تقدير وجوب
التدخل . لا يرتب مسؤولية جنائية ... ٢٦٣ ٨٧١

تهديد :

القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب . متى يتوافر ؟ ٢٦٧ ٨٩٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٩٤	٢٦٧	لا يشترط لقيام الجريمة أن تبعث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة ، بل يكفي إرسالها إلى شخص له بالمهدد صلة يتوقع معها أن يبلغه الرسالة
٩١٥	٢٧٣	شروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . شرط تحقق الجريمة تهديد :
١٣٢٧	٣٩٢	الحصول على مال بطريق التهديد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ الوسيلة التي استعملت في الحصول على المال . كونها في الأصل مشروعة . إساءة استعمالها . يتحقق به القصد الجنائي
(ج)		
جريمة :		
٥٢١	١٧٣	جناية . إحالتها إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة . عدم تأثير ذلك على صفتها ولا على المدة المقررة لاقضاء الدعوى العمومية
١٥٥٦	٤٥٩	تقادم . اقصاء الدعوى الجنائية . وصف الجريمة بأنها جناية أو جنحة . قواعد التقادم التي تسرى عليها . العبرة في ذلك بما انتهى إليه المحكمة فقط
١٠٠٣	٣٠٠	الباعث على ارتكابها . ليس ركناً من أركانها
١٠٣٥	٣٠١	تنويعها إلى جناية أو جنحة . المقياس الذي يرجع إليه في ذلك

رقم القاعدة	رقم المادة	
		جريدة مقرنة :
٢٩٥	٩٨٠	هي ظرف مشدد للحرية التي اقترنت بها . النص عليها في منطوق الحكم متى يلزم ؟ (ح)
		جزء تحفظي :
٨١	٢٤٠	وجوب احترامه إلى أن يقضى بطلانه
		حجية الشيء المحكوم فيه :
٢٤٢	٧٤٤	هي تلحق منطوق الحكم وما يكمله ويرتبط به ارتباطا وثيقا من الأسباب
		حكم :
٢٤٨	٨٠٤	العبرة في وصفه بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه
٣١٩	١٠٨٧	وصفه بأنه غيابي أو حضوري . العبرة فيه بحقيقة الواقع في الدعوى
٣٨٨	١٣١٧	إجراءات . محضر الجلسة . إثبات إجابة إحدى الشاهدات به باعتبارها حاضرة في حين أنها لم تحضر وقلت أقوالها بالجلسة . هذا خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم
		البيانات الواجب ذكرها فيه (سر . أيضا . دعوى مدنية) :
٢	٥	خلو الحكم الابتدائي منها . ذكرها في الحكم الاستئنافي الذي قضى بتأييده . يكفي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم (تابع):
		البيانات الواجب ذكرها فيه (تابع) :
١٧٦	٥٨	نصوص القانون التي هوقب المتهم بموجبها . الإشارة إليها صراحة في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستثنائي عليه وتأنيده لأسباب التي بني عليها . الإحالة تشمل مواد العقاب
٢٤٠	٨١	وقوع خطأ مادي بدلياجته التي يحررها كلب الجلمسة بعد النطق به . لا تأثير له
٢٥٥	٨٧	البيان الذي أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل الحكم عليه لم يرسم القانون له شكلا خاصا
٢٧٧	٩٤	خطؤه في رقم المادة المنطبقة . بيان الواقعة وقضاؤه بعقوبة تسميها المادة الواجب تطبيقها . لا بطلان
٤٢٥	١٤٠	ترصد . المادة ٢٢٢ عقوبات . طبيعتها . هدم ورودها ضمن المواد التي رفعت بها الدعوى . ذكرها في الحكم . لا أثرب
٧٩٥	٢٤٦	مادة العقاب . عدم ذكرها في الحكم الاستثنائي . لا يعيبه مادامت مبينة في الحكم الابتدائي
١٣٠١	٣٨١	مواد العقاب . الإشارة إليها في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستثنائي على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه . هذه الإحالة تشمل مواد العقاب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٠٤	٣٨٢	حكم استثنائي . تسببه . خلوا حكم من بياناته الجوهرية . بطلانه . تأييده استثنائيا لأسبابه . بطلان الحكم الاستثنائي ...
١٣٧٨	٤٠٤	سن المتهم وبلدته وصناعته . عدم ذكرها في الحكم . عدم ادعاء المتهم أنه كان في سن تؤثر في مسئوليته . لا بطلان ...
١٣٧٨	٤٠٤	تاريخ إصدار الحكم . الخطأ المادي الذي يقع فيه . غير مؤثر
١٥٣٩	٤٥٣	الخطأ في رقم المادة المطبقة . متى لا يكون مؤثرا ؟ ...

حكم :

		تسببه : (ر . أيضا . إخفاء أشياء مسروقة . ارتباط . أسباب الإباحة . استئناف . تهديد دفاع . مواد مخدرة) :
٢	٢	تعقب الدفاع بالرد في كل امتناع يستتبعه . ليس واجبا ...
٥	٣	استئناف . اتخاذ الحكم الاستثنائي أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لما قضى به . لا مانع
٨	٤	الأدلة الموضوعية التي استند إليها المتهم في نفى النعمة عنه . الرد عليها صراحة . لا يلزم
٩٨	٨	دفاع موضوعي . تتبعه والرد عليه في كل جزئية . غير لازم . سرقه بلا كراه . وكن الإكراه . استظهاره . مثال
٩٣	١٠	استئناف . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بني عليها . القول بخلو الحكم الاستثنائي من الأسباب . هو قول غير مسديد ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٧	١٢	نية القتل . استظهارها . مثال
٢٧	١٢	دفاع شرعى . الدفع به . تأسيسه على أن الحادث الذى ارتكبه المتهمون يعتبر وحدة غير قابلة للتجزئة . نفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن بدأ الحادث معه . يكفى لنفى قيامها من باقى المتهمين
٢٣	١٣	دفاع شرعى . نفيه بناء على أسباب مؤدية إلى ذلك . مثال ...
٥٧	٢١	تبديد . اقتصار الحكم بالإدانة على القول بأن المتهمين تسلموا من المبنى عليهم الأموال التى اتهموا بتبديدها ثم لم يرداها . عدم إثباته قيام القصد الجنائى لدى المتهمين . قصور
٦٦	٢٤	تناقض . مثال فى جريمة إحراز مواد مخدرة
٩٦	٣٣	نية القتل . القصور فى بيانها . مثال
٩٩	٣٤	نية القتل . استخلاصها . مثال
٩٩	٣٤	دفاع موضوعى . تنبئه بالرد والتفنيد . غير لازم
١٠٨	٣٧	شروع فى قتل . نية القتل . استخلاصها . مثال
١٤٧	٥٠	تناقض . ذكر المحكمة فى صدر الحكم ما يفيد أن إحراز المواد المخدرة كان للاتجار . إدانتها المتهم بجريمة الإحراز بقصد التعاطى . تناقض يعيب الحكم
١٥٨	٥٣	سب . مثال للقصور فى استظهار ركن العلانية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٠٥	٦٨	دفاع موضوعي . الرد عليه . يكفي أن يكون استفاداً من القضاء بالادانة
٢١١	٧٠	سب . ركن العلانية . استظهاره . مثال
٢١٦	٧٢	جريمة استعمال ورقة مزورة . العلم بالتزوير . حكم جوهري . افتراض علم المتهم بتزوير سند من مجرد تقديمه في قضية مدنية وتمسكه به . قصور
٢٢٨	٧٧	استئناف المتهم حكماً جزئياً قضى بتفريجه خمسة جنهات لخطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى عدم وجود خطأ . عدم ذكرها وجه الخطأ في القانون الذي أقام المتهم عليه استئنافه ، ولا كيف تبين عدم وجوده . قصور
٢٣١	٧٨	القضاء بالبراءة . الأساس الذي بني عليه
٢٦٨	٩٢	دفاع شرعي . واقعة الدعوى ترشح لقيام حاله . عدم بحث المحكمة من تلقاء نفسها في قيامها من عدمه . إخلال بحق الدفاع وقصور
٢٧١	٩٣	سبق إصرار . استظهاره . مثال
٢٧١	٩٣	باحث . هو ليس من أركان الجريمة . الخطأ فيه . لا يقدح في سلامة الحكم
٢٨٨	٩٧	مسئولية مدنية . نفى مسؤولية المتهمين التضامنية لعدم توافر سبق الإصرار والترصد . عدم تفصي اتحاد إرادتهما على الاعتداء واشترأتهما فيه . قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٤	٩٩	دفاع موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم
		دفاع موضوعي . الرد صراحة على كل جزئية يثيرها الدفاع .
٣٠٤	١٠٢	غير لازم
٣٠٤	١٠٢	دفاع شرعي . نفيه بأسباب مؤدية إلى ذلك . مثال ...
		دفاع . قول المتهم " وإذا لم تطعن المحكمة فيمكنها إجراء معاينة " . هو ليس بطلب وإنما هو وجه من أوجه الدفاع التي لا تتطلب ردا خاصا
٣١٥	١٠٤	دفاع شرعي . قى قيام حالته . الاستناد في ذلك إلى بساطة الاصابات التي تخلفت عن الاعتداء على المتهم . عدم استظهار الصلة بين الاعتداء المذكور وما وقع من المتهم من اعتداء وأيهما كان الأسبق . قصور
٣٤٢	١١١	دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور . مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة
٣٤٤	١١٢	خيانة أمانة . مثال للقصور في استظهار القصد الجنائي ...
٣٥٩	١١٦	قذف . مثال للقصور في استظهار ركن العلانية ...
٣٧١	١٢١	مواد مخدرة . ركن العلم بحقيقتها . النحدث عنه استقلالاً .
٣٨٥	١٢٧	غير لازم
٤٣١	١٤٢	دفاع شرعي . مثال للقصور في الرد على الدفع به ...
		اشتراك في زوير بطريق المساعدة عدم استظهار علم الشريك بتغيير الحقيقة في المحرر . قصور
٤٣٩	١٤٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٤١	١٤٥	سبق الاصرار . استظهاره . مثال
٤٤١	١٤٥	دفاع موضوعي . الرد عليه ردا صريحا . غير لازم
٤٤٨	١٤٨	تبديد . دفاع هام . الدفع بسقوط الججز طبقا للسادة ٦٠٥ مرافعات . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور
٤٦٧	١٥٤	قتل خطأ . عدم بيان الاصابات التي لحقت بالمجنى عليه وكيف نشأت الوفاة عنها . قصور
٤٨٥	١٦١	دفاع موضوعي . الرد صراحة على كل جزئية من جزئياته غير لازم
٥١٩	١٧٢	شاهد نفي . عدم الأخذ بشهادته . الاشارة إلى ذلك صراحة في الحكم بالادانة . غير لازم
٥٣١	١٧٦	سبق اصرار وترصد . مثال لاستظهارهما
٥٦٠	١٨١	قضاؤه بالمقوبة في جريمة سب على . عدم اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب . إشارته في ذلك إلى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني . قصور
٦٠٦	١٩٨	شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها مثال
٦٦١	٢١٥	شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال
٦٨٦	٢٢٢	غش . ركن العلم . مثال للقصور في استظهاره
٦٩٧	٢٢٥	بلاغ كاذب . التدليل على توافر القصد الجنائي بتقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه . قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٤٤	٢٤٢	دفاع موضوعي . يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة التي أوردها الحكم بالادانة
٧٤٤	٢٤٢	القضاء بالبراءة . لا يلزم فيه تعقب الاتهام في كل دليل يقدمه أو أمانة يستدل بها
٨١٧	٢٥٢	حكم بالبراءة . تسيبه . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم
٨٢٤	٢٥٣	اختلاس أشياء معجوزة . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ التحدث عنه استقلا في الحكم . لا يلزم إذا كان مادون فيه قاطعا في ثبوته
٨٧١	٢٦٣	تعويض . إزام المتهم بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية . ذكر الحكم أسبابا أخرى المستوية للمتهم مدنيا على أساس الخطأ المقرض . لا يؤثر في سلامة الحكم
٨٩١	٢٦٦	حكم بالبراءة . يكفي لسلامته أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالادانة وارتياها في أقوال الشهود
٨٩٤	٢٦٧	تهديد . إشارة الحكم إلى العبارات التي هدد المتهم بها المجني عليها واقتراسه فحواها مما اعترف المتهم بكتابته من خطاب التهديد . يكفي في بيان التهديد ما دام هذا الخطاب مودعا بملف الدعوى .
٩٢٧	٢٧٦	مواد مخدرة . اعتراف المتهم بضبط النباتات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر . إدانته دون إيراد الأدلة على علمه بأن النبات الذي كان يحرزه مخدر . قصور

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٩٤٠	٢٨١	قتل خطأ . إصابتها خطأ . إدانة المتهم في هاتين الجريمةين دون بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أنها هي التي سببت وفاة أحد المجني عليهما . قصور .
٩٤٩	٢٨٤	تسببه بوجه عام . إيراد المحكمة في ختام حكمها ما لا يتفق وما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم . يعيب الحكم بما يوجب نقضه ...
٩٦٢	٢٨٧	سبق إصرار . مثال لاستظهاره ...
٩٦٢	٢٨٧	ترصد . مثال لاستظهاره ...
٩٨٦	٢٩٥	التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ...
٩٠٧٥	٣١٦	تمويض . تقديره . موضوعي . بيان عناصر الضرر في الحكم بالتعويض . غير لازم ...
٩١٢٧	٣٢٨	قتل عمد . نية القتل . مثال للقصور في استظهارها ...
٩١٣٦	٣٣١	تبديد . القصد الجنائي . تحدث الحكم عنه بعبارة مستقلة . غير لازم ...
٩١٤٠	٣٣٢	دفاع جوهرى . تمسك المتهم بوجود تناقض بين دليل قوى ودليل فى . عدم الرد عليه ردا خاصا يرفع التناقض المدعى به . قصور وإخلال بحق الدفاع ...
٩١٥٤	٣٣٥	حكم استثنائي . إرادته أسبابا جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي . أخذه بعد ذلك بأسباب الحكم المستأنف . ذلك معناه الأخذ بما لا يتناقض مع أسبابه ...

رقم القاعدة	رقم المادة	
		خرائب دفاع . متهم بعدم سداد رسم الدمغة على أوراق معية . اعترائه بأن ذلك حصل منه سهوا . تمسكه بأن الأوراق موضوع التهمة لا ينطبق عليها القانون . إدانته استنادا إلى اعترافه .
١١٦٥	٣٣٩	عدم بحث دفاعه الهام . قصور
		دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ركن قصد منع الحيازة بالقوة . مثال للقصور في استظهاره
١٢١٣	٣٥٤	
١٢٣٤	٣٦١	قتل عمد . نية القتل . ماهيتها . مثال للقصور في استظهارها
١٢٦٣	٣٧٠	سبق الإصرار . مثال لكفاية استظهاره
		إخفاء أشياء مسروقة . ركن العلم بالسرقه . مثال لكفاية استظهاره
١٢٧٣	٣٧٢	
		مواد مخدرة . استناد الحكم في إدانة متهم بجرمة إحراز مواد مخدرة بقصد التاطل إلى مجرد وجوده في المفهى مع متهم آخر ضبط محرزا للمخدر وإلى أنه هو صاحب المفهى الذى كان يحرق فيه الخشيش . قصور
١٢٨٢	٣٧٥	
		ضرب نشأت عنه عاهة . دفع المتهم بوقوع اعتداء عليه . عدم تحدث الحكم عن إصابة المتهم وبيان علاقتها بالاعتداء الذى وقع منه على المجنى عليه . قصور
١٣٢٥	٣٩١	
١٣٥٧	٣٩٧	تسببه بوجه عام . التناقض المريب . ماهيته
		الحكم بالإدانة . يجب أن يذكر مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ومؤداه
١٣٩٤	٤١١	

رقم الصفحة	رقم التأريخ	
		حكم (تابع) :
		تسببيه (تابع) :
		تسببيه بوجه عام . الخطأ في الإسناد . متى لا يؤثر في سلامة الحكم ؟
١٤٣٤	٤٢٣	تسببيه بوجه عام . اتخاذ محكمة الجنايات ذات الأسباب التي بني عليها الحكم الغيابي الذي سقط قانونا أسبابا لحكمها عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا . لا مانع
١٥٤٨	٤٥٦	النطق به :
٢٨٢	١٢٥	تاريخ النطق به . العبرة في تحديده هي بحقيقة الواقع
		توقيعه :
٣٢٢	١٠٦	عدم التوقيع عليه في الثمانية الأيام التالية لصدوره . لا بطلان
		(خ)
		خير : (سر . إثبات . إجراءات) .
		خطف :
٤٥٠	١٤٩	خطف بالإكراه . ركن الإكراه . متى يتوافر ؟ مثال ..
		خيانة الأمانة : (سر . أيضا اختلاس أموال أميرية) :
٣٥٩	١١٦	القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
		تسليم زوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها إلى الخادمي لرفع دعوى . تكييفه
١٣١٢	٣٨٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		خيانة الأمانة (تابع) :
١٤٥٢	٤٢٨	حكم . تسببه . ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم منه استقلالا . غير لازم
		إختلاس أشياء محجوزة : (ر . أيضا . نقض "أسباب جديدة") .
١٢١	٤٢	الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . هو من الدفع الموضوعية . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز
٢٨٣	٩٥	متى تتحقق الجريمة ؟
٥٨٦	١٩١	يشترط للعقاب عليه علم المتهم بيوم البيع وتعده مرقلة التنفيذ
٦٣٨	٢٠٧	متى تتم الجريمة ؟
١٠٦٦	٣١٣	العلم بقيام المحجز . يتحقق بأية طريقة
١٢٦١	٣٦٩	ما الذي يشترط للعقاب على الجريمة ؟
		سداد المتهم المبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة .
١٢٧٩	٣٧٤	لا يؤثر على قيامها
١٣٦٨	٤٠٠	محجز . وجوب احترامه ما لم يقض بإطلاقه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		خيانة الأمانة (تابع) :
١٣٨١	٥٠٤	حجز إدارى . عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بمحكما
١٤٠٧	٤١٦	تقدير عذر الحارس فى عدم تقديم المحجوزات للحضر فى اليوم المحدد للبيع . موضوعى متى كان التقدير مبنيًا على أسباب سائغة
		تبديد :
٢٥٥	١١٥	القصد الجنائى . استظهاره . مثال
٢٥٥	١١٥	إثبات . قواعد الإثبات المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . عدم إبدائه قبل التعرض لموضوع سقوط حق المتهم فيه
٧١٧	٢٣٣	شئ له قيمة عند صاحبه . حصول عبث بملكه بعد تسليمه بمقتضى عقد ائتمان . يكفى لقيام جريمة التبديد
		(د)
		دعارة :
٨٥	٣٠	المقصود بالتحريم فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
٩٧٩	٢٩٢	المعاونة فى إدارة منزل للدعارة المعاقب عليها بموجب المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . المقصود بها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٩١	٢٩٦	جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة. هما من جرائم العادة
		دعوى عمومية :
٣٣٧	١١٠	التنازل عن الشكوى أو الطلب الذى ذكرته المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لم يرسم القانون له طريقا ...
٣٣٧	١١٠	التنازل عن الشكوى أو الطلب . تقديره مسألة موضوعية ...
٣٣٧	١١٠	التنازل عن الشكوى أو الطلب . أثره
٣٤٦	١١٢	انقضاؤها . جنائية لم تكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد مضى على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالرغم من أسباب الانقطاع . القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق
٤٨٥	١٦١	انقضاء الدعوى الجنائية . جنحة لم يمض على وقوعها مدة أربع سنوات ونصف إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية . هذا النص هو الواجب تطبيقه ...
		دعوى جنائية (مر . أيضا ص . ضرائب) :
١٥٥٦	٤٥٩	نقض . أسباب متعلقة بالنظام العام . دفع . تقادم . الدفع به . متعلق بالنظام العام

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى مباشرة :
٤١٦	١٣٧	الدعوى الجنائية والمدنية المترتبتان عليها . شرط انعقاد الخصومة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم فيها
		دعوى مدنية (سر . أيضا قانون) :
١٩٢	٦٤	دهوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . إباحة رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على متهم لا ارتكابه جريمة تبديد . مطالبته بتعويض الضرر الناتج عن إخلاله . واجبه في تنفيذ شروط عقد قتل . قضاء المحكمة الجنائية باختصاصها بنظر الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها . خطأ
٢٤٥	٨٣	استئناف . إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض . وجوب أن يتم ذلك بإجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية
٣٠٠	١٠١	المضرور من الجريمة . هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج منها مباشرة
٢٢٨	١٠٨	حكم . بياناته . اسم المدعى عليه وعلاقته بالمجنى عليه وصفته في المطالبة بالتعويض . هي أمور جوهرية . عدم ذكرها في الحكم يعيبه بما يستوجب نقضه
٤٠٩	١٣٥	رفعها أمام المحكمة الجنائية . عدم قبول الدعوى العمومية يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية

رقم الصفحة	رقم المادة	
		دعوى مدنية (تابع) :
٤٨٢	١٦٠	عدم قبولها أمام المحكمة الجنائية إلا من الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . طه ذلك
٤٨٥	١٦١	حق الخيار في رفعها أمام القضاء الجنائي أو المدني . متى يسقط؟
٥٤١	١٧٨	إحالتها إلى المحكمة المدنية . تأسيس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم ترمعه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . جائز
٥٤٥	١٧٩	شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية . القلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين . الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية . غير جائز
٧٤٤	٢٤٢	تأسيسها على ضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . مثال
٨٧١	٢٦٢	متى تختص المحكمة الجنائية بنظرها؟
٩٢٢	٢٧٥	لا حاجة لتوجيهها إلى من يمثل المتهم إلا إذا كان فاقد الأهلية
١٠٦٢	٣١٢	متى يجوز إحالتها إلى المحكمة المدنية ؟
١٠٩١	٣٢٠	رفع الضرر من الجريمة دهواه أمام المحكمة المدنية . متى يملك بعد ذلك اللجوء إلى الطريق الجنائي ؟

رقم المادة	رقم القاعدة	
١١٧٢	٣٤١	خيار المدعى بالحق المدني في رفعها أمام القضاء المدني أو الجنائي. شرط سقوطه... ..
١٥٣٦	٤٥٢	اختصاص . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية
		دفاع: (مر أيضا . إثبات "اعتراف" . حكم "تسبيه" . شهادة زور . وصف التهمة) :
		دفاع هام . إبداءه أمام المحكمة الاستئنافية . عدم تحقيقه أو الرد عليه . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بني عليها . إخلال بحق الدفاع... ..
٢٥	١١	شهادة زور . إقامة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة . لا إخلال بحق الدفاع... ..
١٠١	٣٥	الدفع يسق الفصل في التهمة . دفاع جوهرى . القضاء بإدانة المتهم دون تحقيقه والفصل فيه . حكم معيب
١١٠	٣٨	دفاع موضوعى لم يترأ أمام محكمة لموضوع . عدم قبوله أمام محكمة النقض... ..
١١٣	٣٩	شهود نفى . تأجيل نظر الدعوى بناء على طلب المتهم لإعلانهم . اقتصار المتهم في الجلسة الأخيرة للمرافعة على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لطلب المتهم بعدئذ في مذكرته سماع شهود النفى ودفاعه الشفوى . عدم استجابة المحكمة إلى هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع
١٢٦	٤٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع (تابع) :
		دفاع موضوعي . الرد على كل جزئية يثيرها الدفاع . غير
١٤٢	٤٨	لازم
		التعارض بين مصلحة متهمين . وجوب فصل دفاع كل منهما
٢٦٦	٩١	عن الآخر . قيام محام واحد بالدفاع عنهما . إخلال بحق الدفاع
		طلب التأجيل للاستعداد . لا تلزم إجابته متى ثبت أن المتهم
٤٧٤	١٦٧	أعلن إعلانا صحيحا
		اعتراف متهم على آخر . الأخذ بالاعتراف في حق المتهم الذي
		اعترف فقط . تعارض مصلحة كل من المتهمين مع مصلحة
٥٢٥	١٧٤	الآخر . يجب أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص
		طلب المتهم ضم شكوى . تأجيل الدعوى لضمها . عدم تمسك
		المتهم بطلبه في جلسة المرافعة واكتفاؤه بإنكار التهمة . هذا
٥٨٤	١٩٠	يعتبر تنازلا ضمينا عن الطلب المذكور
		دفاع هام . تبديد . تقديم المتهم إلى المحكمة لإقراراً منسوباً
		للجنة عليه يفيد علم الثاني بأن السجائر التي سلمها للأول لبيعها
		سرقته منه . إدانة المتهم دون تحقيق هذا الدفاع أو الإشارة
٧٣٣	٢٣٨	إليه في الحكم . موجب لنقضه
		حضور محام مع المتهم في الجناية . واجب قانونا . امتناع
		المحامي الحاضر عن الدفاع وطلبه التأجيل حتى يحضر المحامي
		الأصيل ويطلع على ما جدد من تحقيق ومعاينة . عدم إجابة هذا
		الطلب والفصل في الدعوى بدون تدب محام آخر للدفاع عن المتهم .
٧٨٣	٢٤٠	إخلال بحق الدفاع

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٦٠	٨٥١	محام . حضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . يكفى
٢٦٠	٨٥١	محام . تقدير استعداداته . موكل إليه إعلان المتهم فى الميعاد القانونى . طلب التأجيل للاطلاع .
٢٦٩	٩٠٣	عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع المعذر الذى يتذرع به المتهم فى تخلفه عن الحضور بجلسة المحاكمة . تقدير قيمته . من اختصاص قاضى الموضوع
٢٧٩	٩٠٩	الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته
٢٨٩	٩٧١	عدم حضور المحامى الموكل عن المتهم . حضور محام آخر عنه وطلبه تأجيل الدعوى لحضور المحامى الأصيل . عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب . نذب محام آخر . عدم اعتراض المتهم على ذلك أو تمسكه بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع
٢٨٩	٩٧١	استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره
٣١٧	٩٠٨٢	حكم . تسببيه . عدم تعرض الحكم للمستندات التى قدمها المتهم لإبداء دفاعه الجوهري وبيان رأى المحكمة فيها . قصور وإخلال . بحق الدفاع
٣٢٢	٩١٠٤	تولى محام واحد الدفاع عن متهمين بجناية . جائز إذا كان ثبوت العمل المكون للجريمة فى حق أحدهما لا يؤدى إلى تبرئة الآخر

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١١١٧	٣٢٥	تمسك المتهم بأن بيده اليمنى عجزاً لا يمكنه من تقطيع المادة المتحركة بها . عدم اعراضه على ما أثبتته المحكمة بحضور الجلسة من ملاحظتها سلامة يده اليسرى . اعتراف المتهم بأنه يستعمل هذه اليد . عدم طلبه أن يعرض على الطبيب الشرعى للكشف عليه . نفيه على المحكمة عدم ردها على دفاعه أو عرضه على الطبيب الشرعى . لا محل له
١١٦٩	٣٤٠	إجراءات . شفوية المرافعة . إدانة المتهم ابتدائياً استناداً إلى أقوال شاهدين لم تسميهم المحكمة الدرجة الأولى . رفض المحكمة الاستئنافية طلب المتهم سماع الشاهدين بمقولة إنها لا ترى لزوماً لذلك ولا تستند إلى أقوالهما . عدم إدلاء المتهم باعتراف أمام المحكمة . إخلال بحق الدفاع
١١٩٣	٣٤٨	قضى . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتها . مثال
١٢٦٩	٣٧١	طلب المعاينة . عدم تحديده أو بيان الغرض من إجراء المعاينة . إخفائه . لا إخلال بحق الدفاع
١٢٨٥	٣٧٦	وصف التهمة . متى لا يقتضى تعديله لفت نظر الدفاع ؟ ... حكم . تسهيه . دفاع المتهم بأنه لم يكن معتدياً وإنما كان يرد انتداء وقع عليه من الهجنى عليه . هذا دفاع جوهري . إدانة المتهم دون التحدث عن الدفع المذكور . قصور
١٣٩٦	٤١٢	طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة . عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع
١٤٢١	٤٢٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع (تابع) :
		إصابة خطأ . طلب المدعى بالحقوق المدنية توقيع الكشف عليه بمعرفة الطبيب الشرعي لبيان كيفية وقوع إصابته . طلب هام . عدم إجابته أو الرد عليه . قصور دفاع شرعي : (ر . أسباب الإباحة موانع العقاب) :
١٥٦٧	٥٦٣	
		(ر)
		رأفة : (ر . أيضا عقوبة . نقض " المصلحة من الطعن ") :
		عقوبة . تقديرها . أعمال حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها في الحكم . لا يعيبه ما دامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المرسومة قانونا . تقدير العقوبة من إطلاقات قاضي الموضوع
١٤٩٨	٤٤٣	
		رد القضاة : (ر . أيضا إجراءات) :
		قيام سبب من أسبابه . لا يؤثر على صحة الحكم مادام لم يتقدم أحد بطلب لرد المحكمة
٦٢٢	٢٥٥	
		رشوة :
		أعمال الوظيفة . شمولها كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس نخص
١٦٢	٥٥	

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(س)

سب : (ر . أيضا . حكم "تسييه") :

القصد الجنائي . عبارات سب تتضمن بذاتها خدشا للشرف
والاعتبار . لا موجب للتعهد صراحة واستقلالاً عن القصد
الجنائي

١١٣ ٢٩

سب وقذف . دفاع . الفصل في كون عبارات السب أو
القذف مما يستلزمه الدفاع . مسألة موضوعية

٥٠٨ ١٦٧

دعوى جنائية . رفع الدعوى الجنائية بجريمة السب . لا يجوز
الابناء على شكوى الهجنى عليه . التنازل عن الشكوى . إلى متى
يجوز وما هو الأثر الذي يترتب عليه ؟

١٣٧٤ ٤٠٢

سبق الإصرار :

مناط قيامه

١٠٠٣ ٣٠٠

حكم . تسييه . سبق الإصرار . مثال لكفاية استظهاره ...

١١٩٥ ٣٤٩

قتل عمد . نية القتل . ثبوتها لا يتعارض مع نفي سبق
الإصرار

١٢٥٥ ٣٦٨

سبق إصرار . ترصد . لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون

١٢٩٩ ٣٨٠

مقترفا بالآخر

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		سرقة :
٤٦١	١٥٦١	حمل السلاح . هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى . أثر ذلك
		سلاح :
٤٩	١٤٥	إحرازه بدون ترخيص . المقصود بالإحراز
٧٤	٢٢١	الترخيص بإحرازه . سر بيان مفعوله في مدى سنة من تاريخ منحه . انقضاءه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة
١٠٢	٣٠٤	الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سر بيان حكمه على الماضى
٢٠٨	٦٤٠	الترخيص بمحاذاة . مدة سريانه . الأثر الذى يترتب على عدم تجديده . القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩
٢٤١	٧٤٢	اتهاء مفعول الترخيص بمحاذاة وعدم تجديده في الميعاد . إحرازه . تحقق الجريمة به
٣٠٢	١٠٢٨	الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سر بيان حكمه على الماضى
٣٣٤ و	١١٥١	قانون . متهم بإحراز أسلحة نارية دون ترخيص قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . تبرئته على أساس أنه يستفيد من الاعفاء المشار إليه في المادة ٣١ من القانون المذكور إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون
٣٥٠	١١٩٨	المقوبات . خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		الإعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون
		رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . مراد
١٣٧١	٤٠١	للشارع منه

(ش)

شهادة (سر . إثبات "الشهود والبيئة") .

شهادة زور :

		إقامة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة . لا إخلال
١٠١	٣٥	بحق الدفاع

		مدول الشاهد عما أبداه من أقوال كاذبة بعد توجيه تهمة
		شهادة الزور إليه وقبل قفل باب المرافعة . إدانته على الرغم من
٦٨٤	٢٢١	عدوله . خطأ

شيك :

٢٥٣	٨٦	معناه في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات
١٣١٤	٣٨٧	ماهية الشيك في حكم المادة ٣٣٧ ع
		إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للمدح .
١٤٤٣	٤٢٦	الحكمة من العقاب عليه

رقم
الصفحة

رقم
المادة

(ض)

ضبطية قضائية :

٢٣٤	٧٩	اعتبار موظفي وعمال الجمارك من رجالها . مجال ذلك ...
		مأمور الضبط القضائي . قيامه بالتحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات . لا يحول دون نذبه لإجراء التفتيش وتخويز المضبوطات
٢٣٩	١٢٩	إدارة مكافحة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر
٢٤٨	١٧٥	ضرائب :

٢٥٨	١٩٩	جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح . طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوطها ؟
٢٦٥	٢٠٢	الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تنسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر
٢٧٤	٢٥٧	أفراد القوات البريطانية في معنى معاهدة ١٩٣٩ المعقودة بين مصر وبريطانيا والأفراد الملحقون بهم ، الذين يستفيدون من الإعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ المقصود بهم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٣٤	٢٥٧	جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة لشخص قبل مدينه . طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟
		ضرب
١٠٥٦	٣١٠	ركن القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
		ضرب أفضى الى الموت . (ر . أيضا قامل) :
		حصوله من متهمين . عدم تعيين من منهما حدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . توافر سبق الإصرار والترصد . يكفي لمساكنهما معا عن النتيجة
٦٦٧	٢١٧	
		(ظ)
		ظروف مشددة (ر . جريمة مقترنة) .
		(ع)
		عفو شامل :
		تقضى . المصلحة من الطعن . متهم لم يستعمل حقه في التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل . لا يجوز له أن يثير انطباق أحكامه عليه أمام محكمة الجنايات . نفيه على المحكمة اعتبارها الجريمة عادية لاسياسية . غير مجد في هذه الحالة
١٢٣٩	٣٦٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عقوبة :
١٠٩٤	٣٢١	اختلاس أموال أميرية . الغرامات النسبية التي نصت عليها المادة ١١٢ ع . طبيعتها . عدم تعددها بتعدد المتهمين ...
١٢٣٦	٣٦٢	رأفة . تقض . سلطة محكمة النقض . حكم المادة ١٧ ع . مجال أعمالها . يكون بالنسبة للعقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات . أعماله في عقوبة الغرامة . خطأ في تطبيق القانون يتعين معه تصحيح الحكم ...
١٤٠٦	٤١٥	إيقاف تنفيذ العقوبة . العقوبة التي يحكم بها لمخالفة أحكام الموسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ أو القرارات الصادرة تنفيذا له . عدم جواز الحكم بإيقاف تنفيذها ...
١٤١٠	٤١٧	إيقاف تنفيذ العقوبة . حكم . تسببه . جعل وقف التنفيذ شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . هو مما يتعلق بتقدير العقوبة . تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا . من سلطة محكمة الموضوع . بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته . غير لازم ...
		عمل :
١١١١	٣٢٤	أمر يرض . حق العامل في الحصول على تعويض عن إصابات العمل طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ . مناطه
١١١١	٣٢٤	حوادث العمل المنو عنها في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ . المقصود بها ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عود :
		اشتباه . مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ماهيتها . العود المنصوص عليه في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون المذكور .
٧٣	٢٦	هل من يسرى حكمه ؟ كيف تحدد مدته ؟ متى يتحقق ؟ ...
		جريمة ذبح لحوم خـرج السلخانة . لائمهات جريمة الغش فيما يتعلق بتطبيق مواد العود
١٤٩٦	٤٤٢	تزوير . تقليد الأختام . لفظ التزوير الوارد في المادة ٥١ ع انسحابه على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع .
١٥٦٤	٤٦٢	
		(غ)
		غرفة الاتهام : (سر . أيضا اجراءات) :
٣٧٥	١٢٣	ملطتها في تمحيص الواقعة وتقدير الأدلة
		تقريرها بإحالة الجناية إلى محكمة الجمنع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنعة مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة
٦٢٠	٢٠٤	بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون
		تقريرها بإحالة الجناية إلى محكمة الجمنع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنعة بعد سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة
١٢٢٧	٣٥٩	بعدم الاختصاص لأنها جناية . خطأ في تطبيق القانون
		تقريرها بإحالة الجناية إلى محكمة الجمنع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنعة مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة
١٣٨٩	٤٠٨	بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		غش (ر . أيضا . حكم "تسييه") :
		أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها .
		الفرض من هذا الإجراء . أخذ عينة واحدة والحكم في الدعوى
٥٩	٢٢	بناء على تحليلها . لا خطأ في ذلك
		قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الذي ينص على بطلان
		إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل
٥٠٣	١٦٥	في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون
		جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . ماهيته . العلم .
٧١٥	٢٣٢	مثال للقصور في استظهاره
		كا كاو . وجود زناخة وارتفاع في المحوضة به . اعتباره
		فاسدا . علم المتهم بذلك . توافر الجريمة ولو لم يترتب على الفساد
١١٢٩	٣٢٩	ضرر بالصحة
		حكم . تسييه . عرض جن مغشوش للبيع . استناد الحكم
		بإدانة المتهم في الجريمة المذكورة إلى أنه صاحب المحل المسئول
		عن المخالفات التي تقع فيه وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه
١٤٩٠	٤٤٠	بالغش . قصور

(ف)

فاعل :

		ضرب أففى إلى الموت . اتفاق متهمين فيما بينهم على ضرب
		المجنى عليه ومباشرة كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق .
٤٦٠	١٥٣	يكفى بذاته لمساءلتهم جميعا بصفقتهم فاعلين أصليين

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٨٤٦	٢٥٩	اتفاق متهم مع آخرين على قتل شخص . إطلاق المتهم أعيرة نارية على المجنى عليه لم تصبه . وفاة المجنى عليه نتيجة أهيرة أطلقها عليه رفقاء المتهم . اعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل ...
		(ق)
		قانون : (س . أيضا اختصاص . تسعير . سلاح) :
٥٩	٢٢	الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية . مناط ذلك عدم وجود نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص الذي تطبقه المحكمة
١٣٦	٤٧	الاستعانة بنصوص قانون المرافعات . محلها
١٠٣٣	٣٠٤	دهوى مدنية . رفعها أمام المحكمة الجنائية . يستتبع تطبيق قانون الإجراءات الجنائية عليها
		تموين . قرار وزير التموين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ . طبيعته . هو قرار مؤقت . أثر ذلك في أعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥ عقوبات
١٢١٧	٣٥٦	قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٣/١٩٥٢ ، ١٩٥٤/١٩٥٣ ، ١٩٥٤/١٩٥٥ الزراعية . هو قانون مؤقت . وقف العمل ببعض أحكامه في السنتين الزراعتين ١٩٥٣/١٩٥٤ ، ١٩٥٤/١٩٥٥ بموجب القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ . هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة على السنتين المذكورتين
١٤٠٣	٤١٤	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٤٢٠	١٤٢١	قانون المرافعات . متى يجوز الرجوع إليه ؟
		قبض . (سر . أيضا . تحقيق . حكم "تسبيه") :
		تفتيش . الأحوال التي يجوز فيها لما موري الضبطية القضائية
٧٩	٢٣٤	إجراء القبض والتفتيش
		تفتيش . الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال
		المتهم وعمل فيش وتشبيه له . هو ليس أمرا بالقبض . الاستناد
٩٨	٢٩٢	إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش . غير جائز
١٠٥	٣١٩	الأمر به . لا يلزم أن يكون مكتوبا
		قتل عمد (سر . أيضا . فاعل) :
		نية القتل . لا مانع من توافرها ولو كانت الإصابة في غير
١٤٠	٤٢٥	مقتل
		اتفاق المتهم مع آخرين على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم
		وإصرارهم السابق على القتل وشد أزر أحدهم بوجود الباقيين
		معه في مكان الحادث وقت مفارقة الجرائم وإعداد الحفرة
		لدفن الضحايا وإعالة التراب عليهم بعد سرقة نقودهم . اعتبار
٢٦٠	٨٥١	المتهم فاعلا أصليا . صحيح
		نية القتل . تقدير قيامها لدى الجاني . موضوعي . استعمال
		آلة قاتلة بطبيعتها في إحداث الجرح بالمجنى عليه قصدا وإصابته
		في مقتل من مسافة قريبة . لا يقتضي حتما توافر نية القتل
٢٨٨	٩٦٥	لدى الجاني

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٩٥	٣٤٩	حكم . تسببه . نية القتل . مثال لكفاية استظهارها .
		مسئولية جنائية . الخطأ في شخص المجنى عليه . لا يمنع من قيام
١٢٥٥	٣٦٨	القصد الجنائي
		حكم . تسببه . نية القتل . ماهيتها . مثال للقصور
١٤٣٩	٤٢٤	في استظهارها
		مسئولية جنائية . مجرد توافق المتهمين على القتل . لا يرب
١٤٦٦	٤٣٣	تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية
		فاعل . اتفاق عدة متهمين على قتل شخص ومن يكون معه .
		إطلاق أميرة فارسية من اثنين من الجناة قتل شخصا وأصاب
		آخر . مساءلتهما عن جنايتي القتل العمد والشروع فيه . كون
		مطلق الأميرة النارية التي أصابت المجنى عليها معلوما معينا بالذات
١٤٩٨	٤٤٣	أو غير معلوم . لا يهم
		قتل مقترن :
		عدم تحديد الاقران بوقت معين ما دامت الأفعال المقترنة
٧٠١	٢٢٧	متميزة
		قتل خطأ : (ر . أيضا حكم "تسببه") :
		صور الخطأ التي حددتها المادة ٢٣٨ عقوبات . اعتبار كل
٢٤٩	٨٥	منها خطأ قائما بذاته مستوجبا للمسئولية فاعله
		قتل خطأ وإصابة خطأ . عدم قيام رابطة السببية بين وقوع
		القتل أو الجرح وبين الخطأ المنسوب إلى المتهم . لا جريمة .
٨٧١	٢٦٣	مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٦٣	٤٣٢	مسئولية صاحب المنزل عن قتل أحد السكان خطأ نتيجة عدم اتخاذ الاحتياطات عند إجراء إصلاحات بالمنزل . لا يشترط فيها أن تكون هناك رابطة قانونية بين المالك والساكن ...
١٤٦٣	٤٣٢	قتل وإصابة خطأ . رابطة السببية . الخطأ المشترك . لا ينفي المسؤولية
١٥١٥	٤٤٥	حكم . تسببيه . ركن الخطأ . مثال لكفاية استظهاره ...
		قذف (ر. أيضا حكم "تسببيه") :
٦٨٨	٢٢٣	ادعاء المتهم بسلامة نيته . لا يعفيه من العقاب مادام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إلى الموظف
٦٨٨	٢٢٣	ركن العلانية . متى يتوافر ؟
١٠٢٣	٣-٤	القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
١٠٦٨	٣١٤	علانية . بيان طرق العلانية الواردة بالمادة ١٧١ ع. لس بيان حصر
		فسوة :
١٨٣	٦١	استعمال الفسوة . متى تتوافر أركان الجريمة ؟
		قضاء مستعجل :
١٥٢٥	٤٤٨	حق قاضي الأمور المستعجلة في تقدير مبلغ الجحد في المنازعة . نطاقه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قطن : (سر . أيضا قانون . قطن " أحكام لا يجوز العطن فيها ") :
٢٢٢	٧٥	زراعتة في مساحة أكثر من المساحة المقررة قانونا . التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤٥١ سنة ١٩٥٣ . نطاقه
٢٥٢	١١٤	المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية . طبيعته . القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ الذي أوقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه في السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين . عدم انسحاب أثره على السنة الزراعية ١٩٥٣ - ١٩٥٤
١١٦٠	٣٣٧	التصرف في بذرة بدون تحرير الاستمارات الخاصة . شرط العقاب عليه
		قمح :
٢٥٨	٨٨	المقصود بالجائز في معنى المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ بتعين المساحة التي تزرع قمحا
		قوة الأمر المقضى : (سر . حجة الشيء المحكوم فيه) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(م)

مبان : (ر. أيضا بناء) :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . عدم صدور لأمره التنفيذية .
الاستناد إلى ذلك في تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب
مراعاتها وفي الامتناع عن تنفيذه . خطأ في تفسير القانون ...

١٣٣ ٤٠١

متشردون ومشتبه فيهم :

الحكم بالإتذار طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٥ . هو حكم غير قابل للطعن حتى بعد صدور قانون
الإجراءات الجنائية . مله ذلك ...

٢٣٤ ٧٢١

رفع الدعوى العمومية على مشتبه فيه تطبيقا لنص المادة ٢/٧
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ثبوت سبق الحكم
عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه وانهاهه بعد ذلك
في جريمة . حجب المحكمة نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها
الدعوى والتي أسندتها النيابة إلى المتهم بمقولة إن الجريمة المتخذة
أساسا لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت من عدمه . خطأ
في تطبيق القانون ...

٣٨٤ ١٣٠٧

مشتبه فيهم . عود للاشتباه . وصف التهمة . محكمة استئنافية .
الترامها بتوقيع العقوبة المقررة بالمادة ٢/٦ من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ متى تبين أن المتهم عائد لحالة الاشتباه
وذلك بعد لفت نظره ...

٤٥٧ ١٥٥٠

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		محكمة :
٤٢٣	١٣٩	النهي على المحكمة إبداءها الرأي في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع . عدم سلوك الطريق الذي رسمه القانون في مثل هذه الحالة أمام محكمة الموضوع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة التخص . غير جائز
		مجال عمومية :
١٧٩	٥٩	السمح لرواد محل بقالة يتناول التخرفيه قبل إخطار الجهة المختصة بذلك . إدانة صاحبه بإدارة محل عمومي بدون رخصة . تبرئته من تهمة بيع التخرفيه بغير رخصة اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر . لا تعارض
٧٨٦	٢٤٣	حق رجال البوليس في دخولها لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح...
		محضر الجلسة : (ر.ر. حكم) :
		محكمة استئنافية : (ر.ر. أيضا حكم "تسبيه") :
٢١١	٧٠	ليست ملزمة قانونا بسماع شهود
٤٩٣	١٦٢	الأصل أنها تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق
		مسئولية جنائية : (ر.ر. أيضا تنظيم) :
٥٢١	١٧٣	عدم تناقضا مع المسؤولية الإدارية . فعل يكون مخالفا إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات . إقامة الدعوى العمومية قبل المتهم . لا مانع
٥٦٢	١٨٢	إصابة خطأ . اشتراك شخصين في الخطأ . مساءلتها معا

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسئولية جنائية: (تابع)
٨٣٤	٢٥٧	الجهل بقانون الضرائب . لا يصلح عذرا في نفسها
		علامات عمومية . النص في قانونها على مسؤولية المستغل والمدير ومباشر الأعمال معا عن مخالفة أحكامه . لم يقصد به المشرع مخالفة قواعد انعدام المسؤولية بسبب القوة القاهرة
١٠٨٤	٣١٨	الخطأ المشترك . لا يخلى المتهم من المسؤولية
١١٢٣	٣٢٧	مسئولية مدنية: (ر . أيضا حكم "تسييه"):
		اختلافها في الأساس عن المسؤولية الجنائية . عدم معرفة من المتهمين أحدث الضربة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . عدم مساءلة المتهمين مدنيا عن الضرر الناتج عن القدر المتيقن في حقهما . خطأ
٢٨٨	٩٧	نقص . أسباب موضوعية . رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة كشرط التحقق مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه . امتطهارها موضوعي
٧٤٤	٢٤٢	اشراك المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث . يوجب توزيع المسؤولية على قدر الخطأ
٧٩٥	٢٤٦	الاحتجاج بخطأ المضرور في إنقاص حصة وارثه في التعويض ...
٧٩٥	٢٤٦	مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها . متى تتحقق؟ ...
١٠٧٥	٣١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مشتبه فيهم: (س. استئناف. متشددون ومشتبه فيهم):
		مصادرة :
٥١٠	١٦٨	شرط الحكم بها إعمالا للمادة ٣٠ عقوبات
		معارضة :
		إجراءات. تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة انظر
		معارضته بسبب وجوده بالسجن. اعتبار المعارضة كأن لم تكن.
٢٢٦	٧٦	بطلان الحكم
٣٧٧	١٢٤	نظرها . يكون أمام القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي ...
		عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظرها لمذر قهرى .
١٢٥٣	٣٦٧	عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن
		حكم. وصفه بأنه غيابي أو حضوري . العبرة فيه هي بحقيقة
		الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . حكم حضوري
١٣٠٥	٣٨٣	اعتباري . وصفه خطأ بأنه غيابي . المعارضة فيه . غير مقبولة
		عدم حضور المتهم المحكوم عليه غيابيا بالجلسة المعارضة .
		تأجيل القضية لمرض المعارض كطلب التامى الحاضر عنه .
٧٢٧	٢٣٦	وجوب إعلان المعارض بالجلسة الجديدة
		عدم قبولها في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر
٨٠٤	٢٤٨	القانون حضوريا متى كان استئنافه جائزا

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٧٤	٢٩٠	تختلف المعارض عن جلسة المعارضة لعذر قهرى . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . حكم باطل . استئناف هذا الحكم . وجوب القضاء بإلغائه وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة
		مواد مخدرة: (. س . أيضا اخفاء أداة الجريمة . تحقيق . حكم "تسبيه") :
		مجرد إحرازها يكفي لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم . عمله أن يثبت أن الإحراز كان بقصد التعاطي
٣٥	١٤	
١١٦	٤٠ و	
١٩٦	٦٥ و	
١٩٩	٦٦	القصد الجنائى . متى يتوافر ؟
		زراعة نبات الحشيش والخشخاش فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إحراز النبات فى أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استخراج مادة الأفيون منه بعد نضجه . تطبيق المادة ٣٣ من القانون الأخير على الواقعة صحيح
٣٩٣	١٣٠	
		ضبط متهم بالقاهرة فى مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ محرزا لمواد مخدرة . تفتيش منزله بالأسكندرية فى اليوم التالى والعثور به على مواد مخدرة . اعتبار ما وقع من المنهم من إحراز المخدرات واقعة واحدة وقعت فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
٤١٣	١٣٦	
٤٦٩	١٥٥	الاتجار فيها . تقديره . موضوعى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم . تسببه . مجال توقيع كل من العقوبتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استناد الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور إلى عدم ثبوت قصد الاتجار دون بيان العناصر التي تفيد أن الإحراز كان للتعاطى . قصور ...
٥٩٥	١٩٤	توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مناطه . قصد التعاطى . تقديره موضوعى
٦٧٦	٢١٩	...
٨١٤	٢٥١	ركن الاحراز . ماهيته
		تحرير المضبوطات . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية . لا يترتب عليه البطلان
٨٨٦	٢٦٥	إحرازها . معاقب عليه بعرف النظر عن الباحث
٩٢٩	٢٧٧	مجرد إحرازها . يكفي لتوقيع العقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور . محل تطبيقها
١١١٧	٣٢٥	اقتناع المحكمة بمحاربة المتهم للخدر المضبوط بمسكنها وإيرادها الأدلة على ثبوت الواقعة في حقها . الخلاف في مكان ضبط الخدر من المسكن . لا يؤثر
١٢٨٩	٣٧٧	تقديم متهم الأفيون لآخر للتعاطى . يستلزم توقيع العقوبة المخالفة المنوّه عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مهال كان قصد مقدم الخدر من حيازتها أو إحرازها
١٤٢١	٤٢٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٤٣٦	١٤٧٩	حكم . تسهيبه . ركن العلم بحقيقة المسادة المخدرة . التحدث عنه في الحكم على استقلال . غير لازم مادام ما أورده يكفي في الدلالة عليه

موظف :

٢١٦	٦٦٤	تعويض . المكافاة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها عن إصابته التي أقعدته عن العمل . لا تمنع من حصوله على تعويض كامل جابر للضرر الذي لحقه . الجمع بين التعويضين كاملين . غير جائز
-----	-----	---

(ن)

نصب :

٣٦٦	١٢٥١	ادعاء الصفة الكاذبة . يكفي وحده لتوافر ركن الاحتيال .
٣٩٠	١٣٢٣	حكم . تسهيبه . عدم استظهار الحكم للصلة بين الطرق الاحتمالية التي استعملها المتهمان وبين تسليم المسال . قصور .

نقض :

إجراءات الطعن :

١٨	٤٩	الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم لعدم توقيعه في المدة القانونية . هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين . لا ينفي إبداع الحكم بعد ذلك
----	----	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض (تابع) :
		إجراءات الطعن (تابع) :
		امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية . غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به .
٩١	٣٢	انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن
٢٢٦	٧٦	ميعاد الطعن . متى يفتح ؟
		اعتبار يوم صدور الحكم مبدأ للميعاد . علة ذلك . انتفاء هذه العلة . أر ذلك
٦١٧	٢٠٣	الشهادة التي يترتب عليها امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٤ إجراءات . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم .
٥٤٥	٧٩	محكوم عليه بعقوبة مالية لم يحصل على قرار بإفائه من الكفالة المقررة قانونا . عدم إيداعه الكفالة المذكورة . يترتب عليه الحكم بعدم قبول طعنه
١٤٤٢	٤٢٥	امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ إجراءات . غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن
١٤٥٨	٤٣٠	التقرير بالطعن وتقديم الأسباب :
		علم تمكن الطاعن من اتباع الإجراءات التي وصفها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الخربي . إيداعه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلا
٦٤٧	٢١١	

رقم اللائحة	رقم الصفحة	
		التقرير بالطعن (تابع) :
١٣٦٧	٣٩٩	هو حق شخصي للحكوم عليه . التوكيل فيه . شرطه
		ميعاد الطعن :
		اعتبار يوم صدور الحكم مبدأ للميعاد . حلة ذلك . انتهاء
٦١٧	٢٠٣	هذه الحلة . اثر ذلك
٩٤٣	٢٨٢	غايته
		الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم :
		الشهادة التي يترتب عليها امتداد الميعاد المنووعه في المادة ٤٢٤
		إجراءات . هي الشهادة الصادرة من قلم كاتب المحكمة الابتدائية
٥٤٥	١١٩	التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم
		أسباب مقبولة :
		اختصاص . قواء الاختصاص في المواد الجنائية هي من
١٣١٥	٣٥٥	النظام العام . جواز التمسك بخالفها لأول مرة أمام محكمة النقض ...
		أسباب غير مقبولة أو موضوعية : (س . أيضا . إثبات .
		”الإثبات بوجه عام“ . دفاع . مسئولية مدنية) :
		عدم التمسك بطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية .
٢١	٩	إثارة أمام محكمة النقض . لا تقبل
		تقدير سن المتهم . مسألة موضوعية . المجادلة في شأنها لأول
٣٩٧	١٣١	مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قضى (تابع) :
		أسباب غير مقبولة أو موضوعية (تابع) :
٥٥٧	١٨٠	الخطأ الذى يقع فى الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض
٦١٢	٢٠١	اختصاص . دفع بعدم اختصاص المحكمة على ما يتطلب تحقيقا موضوعيا . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل ...
٨٥١	٢٦٠	تقدير صفة الاستعجال للسائل التى تنظرها لجنة الشئون الوقتية المؤلفة طبقا للسادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء . متروك للجنة المذكورة ...
٨٥١	٢٦٠	اعتراف . تقدير صحته . موضوعى أسباب موضوعية . قبول العذر فى طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله . من سلطة محكمة الموضوع
٩٧١	٢٨٩	إثبات . اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل . تحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش . موضوعى
١٢١٠	٣٥٣	أسباب جديدة : (ر. أيضا أسباب الإباحة "دفاع شرعى") تعويض . أساس المطالبة به . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
٧٤٤	٢٤٢	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض (تابع) :
		أسباب جديدة (تابع) :
٩٢٩	٢٧٧	إثارة صدور الاعتراف عن إكراه لأول مرة أمام محكمة النقض لا تقبل
١٠٣٣	٣٠٤	عدم أهلية المدعية بالحق المدني . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
١٠٤٦	٣٠٧	تفتيش . الدفع ببطلان الإذن به لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح وبأن أصل محضر التحريات المؤشر عليه به لم يرفق حتى كان يتسنى للتهمة الطعن فيه بالتروير . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تصح
١٠٤٩	٣٠٨	الإجراءات أمام محكمة أول درجة . الطعن فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز
١٠٥٦	٣١٠	عدم مسئولية المتهم عما وقع منه من اعتداء طبقاً للسادة ٦٣ ع . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
١٢٧٩	٣٧٤	اختلاس محجزات . الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة
١٣٥٧	٣٩٧	حالة الدفاع الشرعي . عدم الدفع بقيامها أمام محكمة الموضوع . واقعة الدعوى كما أوردها الحكم لا تفيد قيامها . التمسك بقيامها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٣٩٨	٤١٣	تزوير . ركن الضرر . تقدير توافره . موضوعي ...
		اختلاس أشياء محجوزة . دفع المتهم بأنه غير مسئول
		عن الأموال الأميرية المحجوزة من أجلها . إثارة لأول مرة
١٥٣٤	٤٥١	لدى محكمة النقض . لا تقبل ...
		المصلحة في الطعن : (ر . أيضا . تفتيش . عفو شامل) :
		طعن . استفاء المصلحة فيه . لا محل لإثارة . مثال في جريمة
٨	٤	هتك عرض ...
٣٩	١٥	طعن لا مصلحة منه . عدم قبوله . مثال في جريمة التزوير ...
٤٣	١٦	عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال ...
		عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة ضرب
٤٦	١٧	مع سبق الإصرار نشأت عنه عاهة ...
٥٥	٢٠	طعن لا مصلحة منه . مثال ...
١٠٤	٢٦	طعن . استفاء المصلحة فيه . عقوبة مبررة . مثال ...
		عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة
١٢٩	٤٥	تزوير ...
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال في الدعوى
١٨٧	٦٢	المدنية ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المصلحة من الطعن (تابع) :
٢٧١	٩٣	رأفة . عقوبة مبررة . لا جدوى من الطعن . مثال ...
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة
٣١١	١٠٣	قتل عمد
٣١٥	١٠٤	طعن غير منتج . مثال
		تفتيش . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته .
٤٩٨	١٦٣	مثال
٥١٤	١٧٠	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال ...
٦٤٤	٢١٠	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال ...
٦٦١	٢١٥	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال ...
٧٠٤	٢٢٨	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال ...
		رأفة . عقوبة مبررة . انتفاء المصلحة من الطعن . مثال
٨٥١	٢٦٠	في جريمة قتل عمد يستوجب عقاب فاعله بالإعدام
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في حالة
٩٥٥	٢٨٦	التعدد المعنوي للجرائم
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قضية
٩٦٢	٢٨٧	قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد
		رأفة . عقوبة مبررة . لا جدوى من الطعن . مثال في قضية
١٠٠٢	٣٠٠	قتل عمد مع سبق الإصرار

رقم الصفحة	رقم القائمة	المصلحة في الطعن (تابع) :
١١٢١	٣٣٦	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في قضية واد مخدرة
١١٢٩	٣٣٩	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في جريمة غش
١١٨٠	٣٤٤	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في جريمة تزوير
١١٩٣	٣٤٨	دفاع . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال
١٢٥٥	٣٦٨	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في شروع في قتل
١٢٧٩	٣٧٤	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في جريمة اختلاس أشياء محبوزة
١٢٩٢	٣٧٨	انتفاء المصلحة من الطعن . قبض . تفتيش . اعتماد الحكم في إدانة المتهم على اعترافه في محضر استجواب النيابة بأعباءه دليلاً قائماً بذاته . دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . لا جدوى من إثارتة في هذه الحالة
١٢٩٩	٣٨٠	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد
١٢٩٩	٣٨٠	هتوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة قتل عمد مع سبق إصرار وترصد

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٣٣٢	٣٩٣	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في قتل عمد مع سبق إصرار
١٣٥٧	٣٩٧	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد
١٣٥٧	٣٩٧	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في جنائية قتل عمد
١٤٣٢	٤٢٢	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في انتقاء المصلحة من الطعن ببطلاق التفطيش
١٤٤٥	٤٢٧	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في جنائية سرقة منطبقة على المادة ٣١٣ عقوبات
١٤٩٨	٤٤٣	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد
١٤٩٨	٤٤٣	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في تسييب حكم صادر في قضية قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد
١٥٢١	٤٤٧	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في حالة تعدد الجرائم
١٥٥٨	٤٦٠	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في جريمة بيع مشروبات روحية بدون ترخيص في محل مقلق للراحة

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

نقض (تابع) :

أحكام لا يجوز الطعن فيها :

٤٩	١٨	إيقاف الدعوى المدنية . هو ليس حكماً قابلاً في موضوع دعوى التعويض . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز ...
١٦٠	٥٤	جريمة خلط القطن صناعياً . وصفها القانوني . هي مخالفة . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . غير جائز ...
٢٢٨	٧٧	استئناف . حكم يجوز استئنافه لخطأ في تطبيق القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز ...
٢٣٧	٨٠	استئناف . حكم من محكمة الدرجة الأولى . يجوز استئنافه لخطأ في القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز ...
٤٤٦	١٤٧	حكم صادر في مخالفة بعد تعديل المادة ٤٢-أ . ج . بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز ...
٩٨٢	٢٩٣	...

ما يقبل وما لا يقبل من الأسباب :

٦٣	٢٣	طعن يدور حول الجدل في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقبل ...
١١٣	٣٩	طعن . توجيهه إلى الحكم الابتدائي . عدم قبوله ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض (تابع) :
٢١٣	٧١	وصف التهمة . الادعاء أمام محكمة النقض لأول مرة بحصول تعديل فيه . لا يقبل
٢١٨	٧٣	رجه طعن يتطلب تحقيقا موضوعيا . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة
		من له حق الطعن :
٧٠٠	٢٢٦	طعن النيابة في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . ممن يقبل ؟
		سقوط الطعن :
٨٢٦	٢٥٤	الطعن المرفوع من متهم محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . سقوطه إذا لم يتقدم المتهم للتنفيذ قبل يوم الجلسة
		سلطة محكمة النقض : (ر . أيضا عقوبة) :
٩٣٧	٢٨٠	الشهادة المرضية التي يقدمها المسانق لتبرير استئنافه بعد الميعاد . تقديرها موضوعي . الأسباب التي تستند إليها محكمة الموضوع في عدم تعويلها على هذه الشهادة . تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٣٧٦	٤٠٣	ارتباط . ذكر الحكم ما يفيد قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين التهمتين المستندتين إلى المتهم . معاقبته بعقوبة مستقلة عن كل منهما . خطأ . وجوب تصحيح الحكم بمعرفة محكمة النقض وتوقيع عقوبة واحدة من التهمتين

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(هـ)

هتك عرض :

١٢	٥	هتك عرض بالقوة . متى تحقق الجريمة ؟ مثال
٣٦١	١١٧	والقصد الجنائي متى يحقق ؟
		هتك عرض بالقوة . ركن القوة . يتحقق بإتيان الفعل أثناء
١٣٨٧	٤٠٧	النوم

(و)

وديدة اضطرارية (ر . ر . إثبات "الاثبات بوجه عام")
وصف التهمة . (ر . ر . أيضا دفاع) :

		واجب المحكمة في تحديده . ضمانات المتهم التي تلتزم المحكمة
١٥٥	٥٢	بمواظبتها
		التريد في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة إلى
		المتهم كما تضمنها وصف النيابة . لا يعد تعديلا في وصف
٢١٣	٧١	التهمة
		ضرب أقصى إلى الموت مع سبق الإصرار . إدانة المتهمين
		بهذه الجريمة مع استبعاد ظرف سبق الإصرار . تأسيس الادانة
		على قيام اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ومباشرة كل
		منهم ضربه . لا يعد تغييرا في وصف التهمة مادام أن المحكمة
٤٦٠	١٥٣	استخلصت حصول الاتفاق من الوقائع التي تناولها التحقيق .
		مدى حق المحكمة في تكييف الواقعة المطروحة أمامها .
٥٣١	١٧٦	وواجبها في ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وصف التهمة (تابع) :
٦٥٤	٢١٣	استناد المحكمة إلى المتهم واقعة جديدة لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام . عدم تنبيهه إلى تغيير وصف التهمة لكي يبدى دفاعه في شأنه . إخلال بحق الدفاع
٦٥٧	٢١٤	تغييره من قتل عمد مع سبق الإصرار إلى ضرب أفضى إلى الموت مع سبق الإصرار . استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع
١٠٢٥	٣٠١	تكيف الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها . الرأي الأخير فيه للمحكمة
١١٤٤	٣٣٣	دفاع . تغيير المحكمة وصف الفعل المسند إلى المتهم من جناية إحداث عاهة إلى جنحة ضرب بسيط . اعتمادها في ذلك على نفس الواقعة الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت فيها المرافعة . لفت نظر الدفاع إلى ذلك . غير لازم
١٢٢٥	٣٥٨	دفاع . رفع الدعوى على منهم بأنه ضرب المجنى عليه عمدا على رأسه فأحدث به إصابة معينة نشأت عنها عاهة . تشكك المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه . إدانته من أجل اشتراكه مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس . عدم تنبيه المتهم لكي يبدى دفاعه على ضوء الوصف الجديد . إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع . اعتبار المتهم فاعلا في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه شريكا . الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديده هي بعينها التي كانت مبينة بأمر الإحالة ومطروحة بالجلسة . عدم لفت نظر الدفاع إلى التعديل • لا يعتبر إخلالا .
١٣٥٧	٢٩٧	بحق الدفاع
		دفاع . إدانة متهمين بجنائية المرفقة بالإكراه . نسبة الحكم فعل الإكراه إلى مجهول من بينهم بدلا من معلوم . لا يعد تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع
١٤٤٥	٤٢٧	دفاع . حدود حق المحكمة في تغيير وصف التهمة وواجبها في ذلك
١٤٧٠	٤٣٤	دفاع . تغيير وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . متى يجوز؟
١٤٨٢	٤٣٧	دفاع . تجمهر . رفع الدعوى على المتهمين بتهمة الاشتراك في تجمهر . كون من أكثر من خمسة أشخاص "فرض منه ارتكاب جرائم التمدى مع عليهم بالفرض المقصود منه . استبعاد المحكمة تهمة التجمهر وإدانة المتهمين بجريمة ضرب أحدث طاعة . واقعة الضرب المذكورة لم ترد في قرار الإحالة . عدم تنبيه الدفاع إلى هذا التغيير . إخلال بحق الدفاع
١٤٩١	٤٤١	دفاع . تغيير المحكمة الاستثنائية وصف الواقعة إلى أثبتها الحكم الابتدائي . الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديده . هي نفسها التي كانت مسندة للتهم ودارت عليها المرافعة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال ...
١٥٥٨	٤٦٠	

فهرس المواد

قانون الاجراءات الجنائية

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
١٠	٤٠٢ و ١١٠	٨٥	٤٧
١١	٤١	٨٩	٤٧
١٥	١٦١ و ١١٣	٩١	١٧١ و ١٤١ و ٩٦
١٧	١٦١ و ١١٣		٢٦٥ و ١٧٧ و
٢٣	٧٩	٩٢	٤٣١
٢٤	٣٦٠	١٥٨	١٩٧
٣٤	٢٣٩ و ١٠٤ و ٧٩ و ٥٥	١٦٥	٢٤٤
	٤٢٠ و ٣١٥ و	١٧٢	٣٥٧
٣٧	٣٥٢	١٧٩	١٩٧
٣٨	٩ و ٢	١٨٠	٤٠٨ و ٣٥٩ و ٢٥٨ و ٢٠٤
٤٠	٩٨	١٨٢	٢٠٥
٤١	٩٨	١٨٥	٣٩٣
٤٦	٣٩٤ و ٣١٥ و ٥٥	١٨٦	٣٩٣ و ٣٦
٥١	٤٣١ و ٢٦٥	١٨٧	٣٩٣ و ٣٢٣ و ٣٦
٥٥		١٩٣	٢٢٦
٥٦	١٥٠ و ١٠٤ و ٢	١٩٩	٤٣١
٥٧	٣٢٥ و ٢٦٥ و ٢١٠ و	٢٠٠	٤٣١

(ب)

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٢٢٣	٣١	٢٧٥	٣٦٩
٢٣٨	٢٤٨	٢٧٥ و ٣٦١	٣٧٠
٢٣٩	٣٨٣	١٣٥	٣٧٣
٢٤٧	٣١٩ و ٢٠٥	٣٢٣	٣٧٩
٢٥٣	٢٧٥	٣٨٨ و ٤٦	٣٨١
٢٦٤	٣٢٠ و ١٦١	١٤٧ و ١١٠ و ٨٠ و ٧٧	٤٠٢
٢٧٦	٤٦	٣٠٣ و ٢٦٤ و	
٢٧٨	٣٨٨	٣٥٦	٤١٢
٢٨٩	٤٠٩	٣٤٠	٤١٣
٢٩٢	٤٧	٣٨٥ و ٢٩٩ و ٢٩٨ و ٨٣	٤١٧
٢٩٣	٤٧	٢٣٤ و ١٤٧ و ١١٠ و ٥٤	٤٢٠
٣٠٢	٣٢٣	٢٩٣ و ٢٦٤	
٣٠٦	١٩٧	٢٨٢	٤٢٤
٣٠٧	٤٣٤	٦٤	٤٢٥
٣٠٨	٤٣٤ ٢١٣ و ٥٢	٤٣٠ و ٢٨٢ و ١٧٩ و ٣٢	٤٢٦
٣٠٩	٣١٢ و ١٧٨	٤٢٥	٤٢٧
٣١٠	٩٤ و ٨٧ و ٥٨	٣٠٠	٤٢٣
٣١٢	٤٣٠ و ٢٨٢ و ٢٠٥ و ٣٢	٢٥٤	٤٣٤
٣٢٣	٢٩١ و ٢٨٣	٣٥٧	٤٧٠
٣٢٧	٣٥٧	٣٥٧	٥٢٤
		٣٥٧	٥٢٥

(ج)

قانون العقوبات

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٥	٣٥٦ و ٢٣٧	١٢٩	٦١
١٧	١٧ و ٩٣ و ٦٠ و ٣٠٠	١٣٣	٢٢٣
	٤٤٣ و ٣٦٢ و	١٣٤	٢٢٣
٢٥	٣٩٥	١٤٥	٣٨٩ و ٢٤٢
٣٠	١٦٨	١٥٥	٥٧
٣٢	٣٦٨ و ٢٨٦ و ٢٠٥ و ٩٣	١٧١	٣١٤
٣٩	٢٥٩	٢٠٦	٤٦٢ و ٢٧٠ و ١٤٢
٤٠	١٤٤ و ٩٣	٢١١	٢٦٢ و ٢٠٠ و ٤٥
٤١	٩٣	٢١٢	٢٦٢ و ٢٠٠ و ٤٥
٤٤	٣٢١	٢١٥	٣٠٠ و ٨٢ و ٧٢
٤٤ مكرر	١٦٦ و ٣٨ و ٩	٢٢٤	٢١٨
٤٥	٩٣	٢٣٠	٩٣ و ٣٦
٥١	٤٦٢	٢٣١	١٤٥ و ١٤٠ و ٩٧ و ٩٣
٤٦	٩٣		٢١٧ و ١٧٦ و
٦٣	٣١٠	٢٣٢	١٩٢ و ١٧٦ و ١٤٠ و ٦٧
١١٢	٣٢١ و ٣٠٩ و ١٧٣ و ٤٥	٢٣٤	٢١٧ و
١١٨	٢٤٥		١٩١ و ٣٧ و ٣٤ و ٣٣ و ١٢ و ٢١٥ و

(د)

(تابع) قانون العقوبات

رقم المادة	رقم القامدة	رقم المادة	رقم القامدة
٢٣٥	٢٦٠	٣٠٥	٢٥٠ و ٢٢٥ و ٢٠٦
٢٣٦	٢١٧ و ١٥٣	٣٠٦	١٨١ و ١٢١ و ٧٠ و ٥٣ و ٣٩
٢٣٨	٢٨١ و ١٥٤ و ٥٥	٣٠٩	١٦٧
٢٤٠	١٧	٣١٣	٤٢٧
٢٤٢	٢٢٣ و ٢٥٨ و ٢١٥	٣٢٦	٣٩٢
٢٤٣	٦٨	٣٢٧	٢٦٧ و ٨٦
٢٤٥	١٣٣ و ١١١ و ١٠٢ و ٩٢	٣٣٦	٢٧٣
	١٨١ و ١٨٥ و ١٥٢ و ١٤٢	٣٣٧	٣٨٧
٢٤٦	١٣ و ١٢	٣٤١	١١٢ و ٩٥ و ٤٢ و ٢١ و ١١
٢٦٨	١١٧ و ٥		٢٠٧ و ١٩١ و ١١٦ و ١١٥
٢٩٠	١٤٩		٤٠٥ و ٢٥٢ و ٢٣٢ و
٢٩٤	٢٢١ و ٣٥	٣٤٢	٢٠٧ و ١٩١ و ١١٢ و ٩٥
٣٠٢	٢٢٣	٣٦٧	٢٥٣
			٨٩

(٥)

قانون المرافعات

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٢٦	٣٥٧	٥٠٨	٤٠٥
٣١٣	٣١٩	٥١٢	٤٠٥
٣٣٩	٢٣٠	٦٠٥	١٤٨

القانون المدني

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
١٧٤	٣١٦	٤٠٣	٢٣١
١٧٧	٢٦٣	٩٧٧	١٣٤

(و)
قوانين مختلفة

رقم القاعدة	القانون
٧٩	القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥
٥٦	» ١٩ » ١٩٢٥
١٣٠ و ١٣٦ و ١٧٥	» ٢١ » ١٩٢٨
٢١٦	» ٥ » ١٩٢٩
١٩٩ و ٢٠٢	» ١٤ » ١٩٣٩
٢٧	» ٤٩ » ١٩٤٠
١٢٢	» ٥٢ » ١٩٤٠
٢٥٧	» ٢٤ » ١٩٤١
٥٩ و ٢٤٣ و ٢١٨	» ٣٨ » ١٩٤١
١٩٩	» ٣٩ » ١٩٤١
٢٢٢ و ٢٢٢ و ٢٢٢ و ٢٢٩	» ٤٨ » ١٩٤١
٢٦٨	» ٥٢ » ١٩٤٢
٢٦٨	» ٤٩ » ١٩٤٥
١٠٩	» ٩٣ » ١٩٤٨
٢٦٣ و ٢٧٥	» ١١٨ » ١٩٤٨
٤٩ و ٧٤ و ٢٠٨ و ٢٥٠	» ٥٨ » ١٩٤٩
٣١ و ٢٢٦	» ١٤٧ » ١٩٤٩
١٠٩	» ٥٢ » ١٩٥٠
٢٢٤	» ٨٩ » ١٩٥٠
٨٨	» ١٦٨ » ١٩٥٠
٣٠ و ٢٩٢ و ٢٩٦	» ٦٨ » ١٩٥١

(ز)

(تاج) قوانين مختلفة

رقم القاعده	القانون
١٧٥	القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١
	» ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون
٢٧ و ٢٥	رقم ١٨١ سنة ١٩٥٣
٢٠٥	القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
٢٣٧ و ١٥٦	» ٦٨ » ١٩٥٣
١٩٩	» ٢٥٣ » ١٩٥٣
١١٤	» ٤٨٩ » ١٩٥٣
٢٠٥	» ٥٩٨ » ١٩٥٣
٤١٤	» ١٥٢ » ١٩٥٤
٤٠١ و ٣٥٠ و ٣٣٤ و ٣٠٢ و ٢٤١	» ٣٩٤ » ١٩٥٤

(ح)

مراسيم مختلفة

المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
الأمر العالي الصادر في ١٨٨٩/٨/٢٦	٢٦٣ و ٨٤
المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥	٤٥٧ و ٣٨٤ و ٢٩٤ و ٢٣٤ و ٢٦
» ١٦٣ « ١٩٥٠	٢٩٧
» ٧٤ « ١٩٥٢	٢٥٦
» ١٨٨ « ١٩٥٢	٢٦٠
» ٢٠٣ « ١٩٥٢	٤١٤ و ١١٤
» ٢٤١ « ١٩٥٢	٣٦٣
» ٣٠٣ « ١٩٥٢	٧٥
» ٣٥١ « ١٩٥٢	٦٦ و ٦٥ و ٥٠ و ٤٠ و ٢٤ و ١٤
	و ١٢٧ و ١٣٠ و ١٥٥ و ١٩٤
	و ٢١٠ و ٢١٩ و ٢٥١ و ٢٧٦
	و ٢٧٧ و ٣٢٥ و ٣٦٢ و ٤٢٠
» ٤٥١ « ١٩٥٣	٧٥
» ٢٠٣ « ١٩٥٤	٤١٥

(ط)

قرارات وزارية

رقم القاعدة	القرار
٢٢٩	قرار ١٩٢٦/٣/٤ الخاص بنظام السكك الحديدية
٢١٨	قرار وزير التموين رقم ٣ لسنة ١٩٤١
١٦٥	» » التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣
٢٤٧	» » التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٢١٨	» » رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥
٢٦٨	» » الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٧/٥/١٩٤٧
٢٣١ و ٦٣	» » التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧
٦٣	» » رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨
٢٤٧	» » رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠
٣٣٧	» » الزراعة في ٩/١٢/١٩٥٠
١٧٥	» » مجلس الوزراء الصادر في ٨/١١/١٩٥١
٢٣١	قرار وزير التموين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١
٢٣١	» » رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣
٣٥٦	» » رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣

أوامر عسكرية

رقم القاعدة	الأمر
٢١٨	الأمر العسكري رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم الأربعاء
٢ من ذي الحجة سنة ١٣٧٥ (الموافق ١١ من يولييه سنة ١٩٥٦) ما

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية
حسن سعيد الموجي

This image shows a single page of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are approximately 20 lines visible. A small dark speck is located near the bottom center of the page.



Bibliotheca Alexandrina



0542316